



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة - 1 -



قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية

دراسة ميدانية على عينة أسر حضرية بمدينة باتنة "انموذجا"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمد بوذراع

إعداد الطالبة:

وهيبة صاحبي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رابح حروش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أحمد بوذراع	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقررا
محسن عقون	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
محمود قرزیز	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعرييج	عضوا
أحمد عبد الحكيم بن بعتوش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
عبد الحميد بوطه	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية: 2016م - 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٨٥

وَلَيْنَ شَيْئًا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا

وَكِيلًا ﴿ ٨٦ ﴾ الإسراء: 85-86



إهداء

إلى من لهم في قلبي أعظم محبة وأجل تقدير

إلى اصحاب الفضل والمعروف والعطاء

والذي الحبيبين أدام الله عليهما لباس الصحة والعافية

إلى رفيق دربي وقسمي في رحلة التعب

زوجي الغالي نور الدين

إلى من جعلهم الله تعالى زينة الحياة الدنيا

أبنائي: نوفل، معتز، رتاج، شمس الدين

أسأل الله تعالى أن يجعلهم من عباده الصالحين

إلى من أشد أزمي بهم

إخوتي بلا تفضيل أو تقديم: محمد، هشام، صليح، سامي

إلى كل من أضاء طريق الهدى

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع





كلمة شكر

نحمد الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد و هو على كل شيء
قدير ، الحي القيوم الذي لا يموت ، و صلى اللهم وسلم على سيدنا محمد
خاتم النبيين و إمام المرسلين إلى يوم الدين :

أما بعد يقال " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " فبهذا أتقدم بخالص
شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور "أحمد بو ذراع
"المشرف على هذا الموضوع و الذي فتح لي قلبه و مكتبه وخصني
بجلسات طويلة و كثيرة، و صبر معي صبراً جميلاً و لم يبخل علي بنصائحه
المفيدة وتوجيهاته الرشيدة ، فله الشكر و التقدير ، و اسأل الله ان
يمده بالصحة و العافية و أن يجعله نبزاسا للعارفين .

فلا أملك إلا أن أعترف له بجميل حلمه

- كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد
لإتمام هذا الجهد المتواضع .



مقدمة عامة :

إن الدول النامية في كفاحها من أجل رفاهية شعوبها تجد نفسها أمام معادلة صعبة تتمثل في محاولة إستغلال إمكانياتها المحدودة في سبيل إشباع التطلعات الشعبية التي لا تقف عند حد معين، وهذا بطبيعة الحال لا بد من تحقيق الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وفي مقدمة موارد هذه الدول تلك الموارد البشرية التي لا بد من دفعها لتحمل مسؤوليتها لمساندة أجهزة الحكومات بمشاركتها في دفع عجلة التقدم والتنمية لصالحها.

حيث تعد جهود التنمية التي تقوم بها الدول الأخذة بطريق النمو المتزايد في التنظيم الإقتصادي والإجتماعي مثل الجزائر، من أحدث الوسائل التي ظهرت في الحقبة الأخيرة للمساعدة في النهوض بقطاعاتها الإقتصادية والإجتماعية التي أصبحت أكثر تعقيدا عما كانت عليه، الأمر الذي جعل من التنمية الحضرية مطلباً أساسياً لكل مجتمع يسعى نحو تحقيق تغيرات في مستوى معيشة أفرادها تتناسب وتطلعات الحياة الحضرية.

والجزائر من بين الدول التي تبنت في تطوير مجتمعتها مخططات تنموية عديدة على مدى ربع قرن، معتمدة في ذلك على تطوير قطاع الصناعة والزراعة وإعتبرتقما أساس التقدم والتطور والإزدهار لمجتمعها، إلا أن هذه التطورات والتغيرات إنعكست بصورة مباشرة على أهم الأنظمة الاجتماعية المكونة للمجتمع وهي الأسرة، حيث عاشت خلال القرن العشرين تغيرات هائلة على مستوى البناء والوظائف والأدوار نتيجة الإنفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية، وما تحمله من أفكار وأساليب نتيجة التحضر والتصنيع والتحديث وإنتشار العمران والحراك الجغرافي والاجتماعي وتوفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص ،وعليه بمجرد بلوغ درجة من التجمع الحضري يحدث التغير على خلفية التأثيرات التي تحدثها المدينة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ونظمها ومؤسساتها وأنساقها كالأسرة والقانون والقيم والعادات والتقاليد وكذا أنماط السلوك والنظم الإقتصادية.

وظهرت بذلك صيحات تحذر بأن الأسرة الحضرية اليوم تمر بأزمة أو أنها في سبيل الإنهيار، حيث أن الأنماط المعيشية التقليدية لم تعد ملائمة لحياة اليوم ولم يعد مرغوب فيها، حيث أن النزعة الفردية وممارسة الحريات الشخصية بشكل موسع من الأسباب والعوامل

التي أصبحت تعتبر عامل ضغط على الأسرة من جهة تغيير طريقة تفكيرها وأساليب معيشتها وكيفية تعاطيها مع المستجدات الاجتماعية والإقتصادية، الثقافية ، المحلية ، الخارجية وغيرها، أدت إلى ظهور العديد من الدراسات والبحوث لرصد التغير الأسري الذي يعتبر من العمليات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع والتي تؤثر على الأسرة خاصة الحضرية منها من حيث بنائها ووظائفها، فمن حيث البناء تغير شكلها بفعل الحياة الحضرية من الشكل الممتد إلى النووي ، كما أن وظائفها تغيرت خاصة مع خروج المرأة للعمل وما أفرزه من تغير أصاب الأدوار والروابط القرابية وظهور المعايير والاتجاهات الجديدة داخلها.

كل هذه المؤشرات أدى بنا إلى تسليط الضوء على الأسرة بإعتبارها الممثل الوحيد للتغيرات الحاصلة في المجتمع، حيث كان لتطور هذا النمط أثر كبير في بلورة وتحديد مصير شعوب العالم الثالث التي سارعت بدورها إلى تبني أنماط متباينة من التنمية وإتخاذها كنماذج لتحصيل التطور في شتى المجالات، الأمر الذي جعل من التنمية الحضرية مطلباً ملحا وأساسيا لكل مجتمع يسعى نحو تحقيق تغيرات متوازنة تتماشى وهياكل المجتمع، فمن جانب الدولة حاولت التكفل بالتنمية الحضرية لتلبية الحاجات الحضرية الاجتماعية المتزايدة التي بقيت معرضة لضغط شديد ومتواصل، حيث أن إرتفاع معدلات البطالة وكذا ضعف القوة الشرائية يؤثر على مستويات المعيشة ويمزق وحدة الأسرة ونظم القيم التي تحكم أداء أعضائها لواجبات أدوارهم بداخلها، لذلك لابد من إتخاذ سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين على التنمية إلى الغايات المجتمعية وإلى مجالات وقطاعات وميادين العمل في إطار إيديولوجية المجتمع، من خلال وضع إستراتيجية تنموية تضمن تحقيق الأهداف وتوسع إختيارات المواطنين وقدراتهم، وتركز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها، في جو من الحوار والتفاعل والتكامل معتمدا على مواجهة التحديات والمشاكل التي تتطلب توفير البنية التحتية والكاملة للمرافق العامة والخدمات المختلفة، ولا يتم هذا إلا بالاعتماد على فكر ومهارات فنية وأساليب جديدة تستهدف التغير الدائم والمستمر للمجتمعات محل التنمية الحضرية، وهذا لإحداث قفزة نوعية في التطوير والتحديث الحضري للمدن بما يتلاءم مع البنية والبيئة الاجتماعية والثقافية للواقع الحضري.

وانطلاقاً من اعتبار أن التنمية الحضرية تؤثر على تغير الأسرة الحضرية من جوانب عدة اجتماعية، ثقافية، ديموغرافية، اقتصادية، عمرانية جعل الباحثة تقوم بهذه الدراسة الموسومة بعنوان "التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية" (دراسة ميدانية على عينة أسر حضرية بمدينة باتنة) ، ولقد اخترت مدينة باتنة للوقوف على مدى تأثير التنمية الحضرية على تغير الأسرة بها باعتبارها نموذجاً للولايات الأخرى.

وقد احتوت الدراسة على قسم نظري شمل خمس فصول تمثلت في الآتي:

-الفصل الأول: جاء تحت عنوان "الإطار العام للدراسة" يتناول تحديد إشكالية الدراسة أهداف و أهمية الدراسة ،أسباب إختيار الموضوع، فرضيات الدراسة ، كما تم تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، وعرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

-الفصل الثاني: تم فيه عرض التنمية الحضرية من خلال التراث التنموي في الجزائر بالتطرق أولاً إلى ماهيتها، جذورها، وبعض أهدافها الاجتماعية والإستراتيجية، وثانياً تناولنا محددات بناء التنمية الحضرية في الجزائر بتحديد عواملها ومتطلباتها، معدلاتها، بعض العوامل المؤثرة فيها، عملية التخطيط لها، معوقاتنا ونماذجها، خصائصها مع شرح لأهم سياساتها وطرق تحقيقها في الجزائر.

-الفصل الثالث: تم خلاله عرض الخلفية المعرفية للتغير الاجتماعي و الأسري و الأسرة الحضرية الجزائرية من خلال تقديم قراءة سوسيولوجية للتغير الاجتماعي، مصادره أنماطه، عناصره، نظرياته، ثم تقديم بعض الإلتجاهات التي إتخذها التغير الأسري في مختلف مجتمعات العالم ثم تقديم شرح للتغير الأسري الذي أصاب الأسرة الحضرية الجزائرية "كنموذجاً" بالتطرق إلى تعريفها، أشكالها وأنماطها، النظريات الاجتماعية لها ، ثم تحدثنا عن تغير الأسرة الجزائرية بتعريفها وتحديد خصائصها وعوامل تطورها وانتشارها، وأخيراً أهم التغيرات التي طرأت عليها.

-الفصل الرابع: تناول أليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل أبعاد التنمية الحضرية، بالتطرق إلى تغير البناء و التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة ، دور الجماعات الأولية والثانوية به، تغير العلاقات القرابية ، السمات الحضرية لبعض النظم الاجتماعية ، تغير نظام الزواج، قضاء أوقات الفراغ ، وثانياً تم تحديد أهم المتغيرات الديمغرافية و الإقتصادية والسوسيوقافية و دورها في التنمية الحضرية .

-الفصل الخامس: تم فيه تناول المدينة [النشأة والتطور] بين العام والخاص.

بالتطرق إلى تعريف المدينة و أهم النماذج المختلفة من الحياة الاجتماعية الحضرية ،ثم عرض للخلايا الأولى المشكلة للنسيج الحضري في الجزائر مع ذكر خصاء □ الحياة الحضرية و مراحل التحضر في الجزائر ،الكثافة السكانية و نمو السكان وتوزيعهم على المدن الجزائرية، وأخيرا إبراز أهمية المدن في دراسات التنمية الحضرية .

وثانيا تطرقنا إلى مدينة باتنة كون الدراسة الميدانية ضمن هذه المدينة بتقديم مدخل عام لإقليم المدينة، تضمن تحديد الخصاء □ الجغرافية للمدينة، ثم دراسة للتطور التاريخي للنسيج العمراني، بعدها تناولنا تطور الحالة الديمغرافية للمدينة بدراسة مراحل نمو سكانها وأهم العوامل المتحكمة فيه، ثم دراسة مؤشرات تطور الحضيرة السكنية بها، وأخيرا دراسة لتطور قطاع التعليم، الصحة، النقل، التجارة ، المرافق، هياكل الشؤون الدينية والأوقاف للمدينة.

-وبعد الإطار النظري تطرقنا إلى الإطار التطبيقي أو الميداني و الذي شمل على فصلين تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أين تم تحديد مجالات الدراسة والمنهج و الأدوات المستخدمة في البحث، وضبط العينة وأسلوب إختيارها وأدرجت كل هذه الإجراءات المنهجية في الفصل السادس .

-أما الفصل السابع :فقد خصه □ لجمع وتبويب و تحليل بيانات الدراسة بدءا بتحليل وتفسير بيانات الدراسة، ثم تحليل بيانات الفرضيات فالنتائج العامة للدراسة في ضوء الفرضيات وبعدها مناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضية ومؤشراتها .

و في نهاية البحث و الدراسة أدرجت خاتمة تتناول النتائج وبعض التوصيات و المقترحات التي يمكن للباحث أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء دراسته لموضوع التنمية الحضرية و التغير الأسري داخل مجتمع المدينة ،إذ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة على الصعيد الوطني و العالمي ويعد من القضايا الحساسة التي يجب الإهتمام بها في ظل التطور الحاصل في جميع الميادين الاجتماعية و الإقتصادية و الديمغرافية والعمرانية، وما يترتب عنها من آثار سلبية وإيجابية والتي تؤثر بشكل خاص على الحياة الاجتماعية للأفراد داخل المدينة .

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: تحديد وصياغة الإشكالية

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: تحديد مفاهيم الدراسة

1-المفاهيم الأساسية

2-المفاهيم ذات الصلة لموضوع الدراسة

سابعاً: بعض الدراسات السابقة

-الإشكالية:

لقد شكلت مسألة التنمية موضوعا لرؤى متباينة وأفكار متناقضة أحيانا في معالجتها لأساليب تغيير وتطوير المجتمعات إلى أوضاع ملائمة، حيث كانت أوجه الخلاف حاضرة في الأطر الفكرية والفروض النظرية وأساليب البحث في النتائج وتحليلها، وتعد العلاقة بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة والتغير الإجتماعي من جهة أخرى علاقة ذات طابع وثيق ومتداخل، ذلك لأن التنمية يتعين أن تؤدي إلى تغير إجتماعي يحمل في مضامينه وتجلياته تغيرا على مستوى الأفراد والجماعات أيضا¹.

وباعتبار أن التغير الإجتماعي سمة من سمات المجتمع الإنساني عامة والمعارف خاصة فإنه اليوم تحدته المجتمعات، ولم يعد تلقائيا يسير دون توجيه واع وإنما هو تغير مقود وإرادي يتم وفق خطة مدروسة وأبحاث المجتمعات في العلم الحديث تستحدث المناهج والوسائل من أجل التغير والتنمية بوجه عام².

ويعتبر التغير الأسري شكل من أشكال التغير الإجتماعي في النطاق الأسري أي تغير في إحدى نظمته الأولية والأساسية، وبعد التغير في بناء ونمط الأسرة من المؤشرات القوية في التغير الإجتماعي، باعتبار الأسرة مركز العلاقات الإجتماعية ومكان للتربية والتنشئة الإجتماعية وحلقة أساسية من حلقات البناء الإجتماعي الكلي للمجتمع فهي المرآة العاكسة لدورة التغير الإجتماعي فيه على أن أسباب وعوامل ساهمت في إحداث هذا التغير.

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن إنتشار التحضر والتطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والإتصال إعتبرت عوامل أساسية في عملية تغير الأسرة، ولكن على الرغم من أهميتها في عملية التغير إلا أنها تعتبر العوامل الوحيدة المساهمة في تغير الأسرة.

باعتبار أن التغير الأسري سمة بارزة في المجتمعات المعاصرة التي أضحت حقيقة ماثلة أمامنا في كل مظهر من مظاهر الحياة وفي شتى المجتمعات على إختلاف أنواعها، باعتبار أن الإختلاف فقط فيما بينها يكمن في درجة التغير، فكل أنماط الحياة الإجتماعية التي نعيشها تتغير بطريقة ملحوظة ويتضح ذلك في النظم والعلاقات الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية

¹ -نسيمة لغريبي، التحضر في المجتمعات الريفية، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012، ص 02

² -محمد عبد المولى الدقس، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن. ط2، 2005، ص 13.

والثقافية التي ساهمت في حدوثها مجموعة عوامل متكاملة ومتراصة لإحداث هذا التغير منها العامل الجغرافي و السكاني البيولوجي والإقراطية مادي وغيره.

وبحكم المجتمع الجزائري مجتمع تطوري يتغير وفقا للمتغيرات والتحويلات التي يشهدها المجتمع الحديث، فقد إنعكست هذه التغيرات الاجتماعية والإقراطية مادية والثقافية على أهم نظمته ومؤسساته الاجتماعية أوال وهي الأسرة.

فعرفت الأسرة الجزائرية بذلك تغيرات هامة مست في الأساس بناءها الاجتماعي ونظمته المختلفة، فأثرت في شبكة العلاقات الاجتماعية وغيرت المراكز والأدوار الوظيفية المرتبطة بها، كما أوال هذا التغير منظومة القيم والمعايير وأنماط السلوك والإتجاهات السائدة في المجتمع.

وبالتالي إوال طدمت أنماطها التقليدية بتحديات أفسحت المجال للتجارب والبحث لإعادة هيكلة بنيتها الاجتماعية حسب ما تملية الظروف الجديدة، وأوال بحث بذلك الأسرة ميدانا لبروز تلك التغيرات بإعتبارها من التركيبات المرتبطة إرتباطا وثيقا بالتنظيم الاجتماعي والعنار الثقافة السائدة فيه.

فتغيرت بذلك تركيبتها البنائية الوظيفية وتحولت من البنية التقليدية المتمثلة في الشكل الممتد الذي يضم أكبر عدد ممكن من الأفراد يقوم على أساس التعاون والتضامن، إلى بنية عرية تمثلت في الشكل النووي الذي يضم أقل عدد من الأفراد ويقوم على أساس الفردية والإستقلالية .

-وبالتالي نظام البناء الجديد اليوم تشجع فيه القيم المادية وتنتشر فيه الأنانية التي أدت إلى غياب التأزر والتعاون والقيم التي كانت سائدة قبلا داخل المجتمع الجزائري.

وهكذا إتجهت الأسرة الجزائرية لتأخذ الطابع النووي بدل الممتد وإزدادت درجة المسؤولية بين الزوجين وتغير من خلاله نظام الأسرة، فبعدها كان أبويا قائما على السلطة الأبوية تتحدد فيه المسؤولية على أساس السن والجنس، أوال بحث في المجتمع الحضري مرتبطة بالمركز الاجتماعي والسياسي والعلمي والإداري لأفراد الأسرة، وعليه إكتسبت الأسرة في ظل هذه التغيرات قيم جديدة جعلت هذا النظام يتقلص أكثر .

وبالتالي طريقة الحياة الحضرية تغيرت وبرزت قيم جديدة في الوسط الحضري القيم المتعلقة بالزواج حيث أصبح للفرد الحرية الكاملة لإختيار شريك الحياة دون أي تدخل من الأهل، وأصبحت روابط الزواج قائمة على العلاقات الشخصية عكس الأشكال القديمة التي كانت مرتبطة بالقانون والعادات والواجب وغيرها ، وكذلك نجد من القيم الجديدة خروج المرأة للعمل وتغير أدوارها الوظيفية داخل الأسرة كلها قيم أدت إلى تغير في بناء الأسرة.

ولكن الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري عقب خروج الإستعمار الفرنسي من جهة وكذا مخططات سياسة التنمية والإعمار التي تبنتها الجزائر عقب الإستقلال من جهة أخرى، سمحت بفتح المجال للقيام بنهضة إنعاشية وإجتماعية ساهمت في تطوير المدن وكذا إنشاء مدن جديدة في إطار سياسة التنمية الحضرية، أدى هذا إلى زيادة هجرة سكان الريف إلى المدينة والذي أدى إلى حدوث مشاكل عمرانية في ضواحي المدن كظهور الأحياء القديمة لدية الغير مخططة وما يترتب عليها من مشكلات عديدة، وبذلك أثرت هذه الهجرة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية فعملت على تقليل اليد العاملة الزراعية وكذا إزدحام المراكز الحضرية، ما أدى إلى إعاقة البناء الإجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، إضافة إلى مساهمتها في تشكيل الطبقات الإجتماعية الجديدة.

أدى هذا بدوره إلى تغير النظام الإقتصادي التقليدي القائم على القطاع الفلاحي النابع من أحضان الريف الذي يقدر الأرض والروابط الأسرية والدموية وتجمعه المالح الجماعية القائمة على التعاون والتماسك، إلى بروز روح الفردية والإستقلالية وتباعد علاقات القرابة داخل المدن بفعل إنتشار التفرقة.

وفي المقابل ظهرت الشخصية القاعدية للفرد الجزائري المشبعة بروح المواطنة من حيث أنه فاعل إقتصادي ضمن العملية التنموية، نتج عنه تغير في القيم والعادات التي تضبط سلوك الفرد داخل الأسرة.

فمن خلال الهجرة والتمركز في المدينة لم يعد النسق التقليدي يقوم بوظيفته بنفس الكفاءة المتمثلة في المحافظة على تماسك الوحدات القرابية والإقتصادية، فالإنتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية ومن البناء الإجتماعي المتميز في الغالب بدرجة عالية من الضبط الإجتماعي والتضامن وقوة الترابط إلى نسق حضري يغلب على علاقته الطابع الشخصي

والإستقلالية سمح بظهور تشكيلات جماعية تقوم على أساس العلاقات القرابية، وإنما على أساس قيم حضارية، وتظهر هذه التشكيلات في مجال العمل والتنظيمات المحلية مما يجعل الفرد يختار ما يناسب مؤهلاته ورغباته ويتحرر من التماثل مع أنماط معيشة أبائه وأجداده.

ومن هنا نجد أن الحياة الحضرية تغيرت وبرزت إتجاهات وقيم وميول وفوارق فردية ساعدت على ظهور أسلوب ونمط حياة حضرية جديدة، سمحت بتغير وظائف الأسرة من الإتساع إلى الضيق في ظل ظهور تنظيمات متخلفة وأبحت الأسرة بذلك خاضعة للتنظيم الحضري الذي إتسع حجمه وزادت كثافة سكانه ونجم عنه الكثير من المشكلات الحضرية.

إن إتساع المدن عمرانيا وبشريا وجغرافيا اليوم وكثرة الإقبال عليها أدى إلى ظهور الأحياء المتخلفة بها إلى جانب أزمة السكن بسبب الهجرة نحوها ونقص التخطيط والتنسيق وغيرها من المشاكل الحضرية التي حالت دون وجود حلول لها رغم المجهودات التي بذلها المختصون والمسؤولون في هذه البلدان، الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإشعار الحضاري إلى بيئة للتدهور الإجتماعي.

وبالتالي كل هذه التغيرات جعلت الأسرة الجزائرية تعيش في حالة من اللاإستقرار واللاتوازن، وظهرت العديد من المشكلات داخل نطاق الأسرة وخارجها، أثارت ردود أفعال قوية ومناقشات واسعة الإنتشار وإجراءات سياسية و مناظرات علمية تركز الإهتمام على هذه التغيرات والتطورات وسعت حكومات هذه الدول إلى وضع سياسات تنموية إجتماعية وإقتصادية وثقافية تتكفل بتوفير حاجيات شعوبها بشكل يتلائم مع الظروف المعيشية الواقعية.

ومن هذا المنطلق عرف المجتمع الجزائري في إطار هذا التركيب تغيرات شملت جميع جوانبه الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية والعمرانية تبنت من خلالها سياسات التنمية الحضرية وإعتبرتها من أحدث الوسائل التي ظهرت في الحقبة الأخيرة لمساعدة الدول النامية في عمليات النهوض الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإجتماعية، ولمواجهة قيود التخلف بهدف تنمية المجتمع وتهيئة عوامل التقدم الإجتماعي والإقتصادية والإجتماعية له عن طريق مساهمة أفراد وجماعاته وإستغلال طاقاته وإمكاناته عن قصد بغرض إحداث نوعا من التغيير النامي في حياة الأفراد

والجماعات، مما سمح بنهضة [1]ناعية وتعليمية شاملة عملت على توفير فرص متساوية للتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية وغيرها.

وبناءً على هذه المعطيات أ[2]بح موضوع التنمية الحضرية محل إهتمام جل الباحثين الاجتماعيين والإق[3]اديين على حد سواء، لأن دراسته تستدعي دراسة جميع مكونات الوسط الحضري الاجتماعية والإق[4]ادية، الثقافية، العمرانية، الديمغرافية وكل ما يمس الجانب الحضري.

والثابت اليوم أن التنمية الحضرية في المجتمعات الحضرية ت[5]احبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة، وترتبط بها مشكلات إق[6]ادية وإجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والموا[7]يلات والتعليم وال[8]حة¹.

الشيء الذي قاد السلطات والحكومات إلى التفكير الجدي والفعال في كيفية تنظيم وتطوير وتنمية هذه المدن، في إطار ما يعرف بمشاريع التنمية الحضرية لذلك [9]بد أو [10]من إجراء الدراسة العلمية للمجتمع لتحديد إتجاهات التنمية وبرامجها ومشروعاتها وكذا معرفة إتجاهات أفراد المجتمع، بحكم أن المجتمعات تختلف في تحديد الطرق التي تأخذ بها التنمية بما يتلاءم وظروفها ومشاكلها وإحتياجاتها الأساسية، وطبيعة البناء الاجتماعي ومن ثم إمكانية التنفيذ، وذلك بالإعتماد على مدى توفر الموارد البشرية والخبرات الفنية و المهارات الموجودة و الأيدي العاملة المتاحة، وهذا لأجل القضاء على العديد من المشكلات الاجتماعية و الإيكولوجية التي أ[11]بحت تؤثر على جهود المسؤولين وحياة أفراد المجتمع الحضري، وكذا لتفادي وتجنب الأزمة الحضرية التي أدت إلى النمو الغير مخطط وما نتج عنه من نقص في المرافق والخدمات الأساسية، إلى جانب تدهور البيئة الفيزيائية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل وفوضى في توزيع هذه المرافق والتجهيزات بالمجال الحضري مازال مشكل قائم لحد اليوم رغم ما ت[12]نعه برامج التنمية من إستراتيجيات و سياسات تخطيطية لتنظيم المجال الحضري بما له أهمية مورفولوجية للمدينة، وبذلك نجد أن أغلب المدن الجزائرية تعاني من النمو الغير مخطط

¹ - علي الحوت، أسس التنمية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية، ص 18.

راجع إلى غياب عملية التنظيم والتنسيق بين المسؤولين، إضافة إلى وجود معارضة للتغيرات التنموية من طرف الفئات المحافظة التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيير الجديد، وذلك بما يلائمها من التغيرات المتعلقة بعاداتها وتقاليدها وبنائها الاجتماعي وثقافتها. وهذا ما يؤدي بدوره إلى ركود التنمية الحضرية وعدم القدرة على التحكم في الاتجاهات المخطط لها .

والتنمية الحضرية كمطلب أساسي يعول عليه مراعاة معدلات البطالة وضعف القوة الشرائية وهذا ما يؤثر على المستوى المعيشي ويعمل على تمزيق وحدة الأسرة ونظم القيم التي تحكم أداء أعضائها لواجباتهم وأدوارهم بداخلها ، بشكل يدعم أكثر تماسك الأسرة وأسس بقائها وسعادتها وإبراز الدور الإيجابي لمادي للمرأة وإحترام حريتها و إستقلاليتها وتأمين حياتها وحياة أطفالها.

وعليه يجب أن نتبنى التغيير في المفاهيم والقيم الأسرية حتى يمكن للأسرة الحضرية أن تواجه متطلبات الواقع المتغير باستمرار.

وبالتالي نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة التغيرات الإيجابية و السلبية وكذا الدور الذي تلعبه التنمية الحضرية في فهم هذا التغيرات باعتبارها من العوامل الهامة والمؤثرة في التغيرات النظامية للمجتمع.

وسعيا من الباحثة الوقوف على واقع التنمية الحضرية وكذا واقع التغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية، ومحاولة معرفة العلاقة بين المتغيرين فإنه يعتمد في البحث على التساؤل الرئيسي الآتي.

التساؤل الرئيسي: هل أدت التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية ؟

وبشكل أشك أن الإجابة على هذا التساؤل سيكون محل إهتمام هذا البحث في طرحه النظري بجملة من المداخل النظرية ذات العلاقة، وبالتالي سيكون مجال البحث الميداني أهم المدادر التي ستحاول الإجابة على إفتراضات هذا البحث وتساؤلاته وأهدافه .

ثانيا : أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في :

1- التعرف على مسار التنمية الحضرية في المجتمع الجزائري في جوانبه الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والعمرانية.

2- محاولة التعرف على أهم التغيرات التي أحدثتها التنمية الحضرية على الأسرة الحضرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الاجتماعي والثقافي، الديمغرافي، الإقتصادية والعمراني.

3- محاولة وصف وتفسير العلاقة الإرتباطية بين المتغيرين التنمية الحضرية و التغير الأسري، وهذا بالإستناد إلى ما توفره المكتبة العلمية من معطيات ومعارف وأفكار حول الموضوع، إضافة إلى البيانات التي يجمعها الباحث من الميدان .

4-السماح للباحث بدراسة مختلف الجوانب المهمة للأسرة كنظرياتها وعلاقتها بالتغير الاجتماعي ومدى إنسجامها مع أهداف التنمية الحضرية، أما بالنسبة للتنمية الحضرية فإن الباحث يهدف إلى الإطلاع على نظرياتها وأهم النماذج المطبقة في المجتمع الجزائري ومدى نجاحها.

5- التوصل إلى أهمية الدور الذي تلعبه التنمية الحضرية في أحداث التغيرات التي تطرأ على الأسرة، سواء على مستوى البناء أو الوظائف أو الأدوار بتحديد التغيرات السلبية والإيجابية الناتجة عنها بإعتبارها العامل الوحيد المؤثر في التغيرات النظامية للمجتمع.

6- تقديم إطار نظري تحليلي لأبعاد كل من التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة، ومعرفة مدى تأثير التنمية الحضرية في تغيير بناء ووظائف وأدوار وعلاقات الأسرة، وكيفية تماشيها مع المستجدات الاجتماعية والثقافية والديمغرافية والإقتصادية والعمرانية الجديدة، بما يحقق إستقلاليته ورفاهيتها داخل مجتمع المدينة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تعود إلى طبيعة الموضوع على إعتبار أن الأسرة هي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ عن طريقها مختلف التجمعات، وهي التي تقوم بالدور الرئيسي في بناء المجتمع وتدعيم وحدته وتنظيم سلوك أفرادها وتطلعاته بما يساهم بطريقة فعالة وإيجابية في عملية التحول الحضاري والتاريخي لتحقيق أهداف التنمية الحضرية المرسومة .

- وأهمية موضوع التنمية الحضرية و التغير الأسري داخل مجتمع المدينة تتمثل في الآتي:
- 1- إعتبار التنمية الحضرية مطلب إجتماعي واستراتيجي، وغاية ملحة في سياسة الدولة والمجتمع في آن واحد، وهذا لفك الأزمة التي تواجهها الأسرة الحضرية الجزائرية اليوم نتيجة التغيرات التي آلمابتها في الأدوار و الروابط والوظائف في ظل ظهور معايير واتجاهات جديدة فرضها الواقع الحضري .
 - 2- إعتبار موضوع التنمية الحضرية و التغير الأسري من الناحية العلمية من أهم المواضيع التي تتميز بالحدثة و الجودة .
 - 3- كشف وتفسير أهم التغيرات الحاصلة في النطاق الأسري جراء عمليات التنمية الحضرية من خلال إدراك أسباب ذلك التغير والآثار المترتبة على الأبنية الأخرى.
 - 4- إجراء دراسة ميدانية وتحليلات واقعية للأسرة الجزائرية، وربطها بالمعطيات النظرية المتحالة عليها للوصول إلى نتائج تجسد الحقيقة في الواقع .

رابعاً: أسباب إختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلت الباحثة تختار موضوع " التنمية الحضرية و التغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية" ما يلي:

- 1- قلة الدراسات العلمية في الجزائر حول هذا الموضوع، على الرغم من حساسيته و أهميته المتزايدة من أجل تنمية أفضل للمجتمع و لتحقيق رفاهية الأسرة بشكل عقلائي يتماشى وتطورات الحياة الحضرية، وهي التي تعتبر من بين أهداف التنمية الحضرية.
- 2- محاولة تقديم تفسير دقيق للتنمية الحضرية و التغير الأسري في الجزائر باعتبارها الأرضية التي تعطي المعطيات و المعلومات لأهل التشريع والقانون لياغة القوانين ووضع الآليات المناسبة للتحكم العقلائي في التغيرات التي تليب الأسرة الجزائرية .
- 3- إعتبار التنمية الحضرية من أكبر القضايا التي تشغل رجال الامة و الإدارة ومخططي السياسة العامة وقادة المجتمعات على إختلاف منطلقاتهم وتوجهاتهم ، بل وألمبح الإهتمام بالتنمية الحضرية يمثل ميدانا جديدا يتعاطم شأنه في مجال العلوم الإجتماعية، بإعتباره الإمتداد الطبيعي للتغيرات التي تطرأ على الأسرة الحضرية.

4- محاولة الربط بين التغير الأسري وأهداف التنمية الحضرية بالمجتمع بشكل يوفر معطيات الرفاهية للأسرة و الفرد و المجتمع ككل.

خامسا- فرضيات الدراسة ومؤشراتها:

للقوف على واقع التنمية الحضرية وكذا التغير الأسري داخل المدينة، وللمحاولة معرفة العلاقة بين المتغيرين فقد إقتاحت إياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

1-الفرضية الرئيسية:

تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية.

- الفرضيات الفرعية:

أ - الفرضية الفرعية الأولى:

-تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الاجتماعي منها.

تتمثل مؤشراتها في:

- ظهور السكن المستقل عن سكن العائلة الكبيرة.
- تغير بناء الأسرة الحضرية من النمط الممتد إلى النمط النووي .
- السماح بخروج الزوجة للعمل ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل أسرتها ومنح حريتها واستقلاليتها.
- تقلص وظائف الأسرة الحضرية نتيجة لوجود مؤسسات الرعاية البديلة في الوسط الحضري تشاركها في تأدية أدوارها.
- ضعف نظام الزواج القرابي الداخلي وتغير أساليبه .
- سمح اختلاط داخل الوسط الحضري بحرية اختيار الأزواج، وكذا أتاح بدائل أكثر للإختيار الزواجي.
- توفر المرافق و التجهيزات، وكذا مختلف الخدمات الاجتماعية من تعليم وحة وتربية داخل الوسط الحضري.

ب -الفرضية الفرعية الثانية:

-تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الثقافي منها.

-وتتمثل مؤشراتهما في:

- ظهور نوع من السلطة الأبوية القائمة على الديمقراطية.
- ظهور أساليب جديدة في التعامل داخل الأسرة الحضرية كحرية التحاور و التوافق .
- حرص الأسرة الحضرية على تعليم أبنائها في مختلف الأطوار التعليمية.
- إن تغير العلاقات الأسرية داخل الوسط الحضري لم يكن له دور في إضعاف العلاقات القرابية بل أكد على الإستقلال والإنفراد في علاقات الجيرة.
- تخلي الأسرة الحضرية عن ممارسة بعض العادات و التقاليد التي كانت تمارس في الريف داخل مجتمع المدينة.
- عدم اقبال أفراد الأسرة على أماكن الترفيه داخل الوسط الحضري .

ج - الفرضية الفرعية الثالثة:

-تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها.

- وتتمثل مؤشراتهما في:

- إن تأخر سن الزواج لدى الشباب داخل المجتمع الحضري أدى إلى إنخفاض معدل الخصوبة .
- تقلص حجم الأسرة الحضرية .
- توفر مختلف وسائل منع الحمل ساعد الأسرة الحضرية على تنظيم نسلها وتدعيم سياسة تنظيم النسل في الجزائر .
- توفر فرص العمل وكذا المرافق والخدمات واستقرار والأمن داخل الوسط الحضري سبب هجرة الأسر الريفية إليه.
- الهجرة المستدامة نحو المدن أدت إلى ظهور الأحياء الفوضوية واكتظاظ المدن وتشعبها.

د - الفرضية الفرعية الرابعة:

-تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإقتصادي منها.

- وتتمثل مؤشراتهما في :

- إرتفاع مستوى الدخل لدى الفرد داخل مجتمع المدينة.
- ممارسة معظم أرباب الأسر لمهن إضافية داخل مجتمع المدينة لتدعيم ميزانية الأسرة وتلبية متطلباتها في ظل إرتفاع تكاليف الحياة الحضرية.
- مشاركة الزوجة العاملة بأكبر جزء من دخلها في تلبية متطلبات الأسرة داخل مجتمع المدينة.
- يعتبر الإنفاق على الطعام و التعليم و العلاج من أكثر جوانب الإنفاق للمدخل داخل مجتمع المدينة.

هـ -الفرضية الفرعية الخامسة:

-تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها.

- وتتمثل مؤشراتهما في:

- تنوع المشاريع السكنية داخل الوسط الحضري (إجتماعي، تساهمي، ترقوي) .
- الإختيار الحر لموقع المسكن حسب رغبة المستفيد.
- تحسين البنية التحتية الجمالية للمدينة بتأهيل المسكن وفق نمط عمراني حضري يتناسب واحتياجات الأسرة الحضرية.
- إجراء تغييرات وتعديلات على التجهيزات الأولية للسكن.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة:

إن أي دراسة أو موضوع يتطلب بعد إختيار مشكلة البحث تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، لما لها من دور في تحديد مسار البحث، لذا بد على الباحث أن يبحث في الترابطات والتداخلات لبعض المفاهيم بحيث يساعد ذلك في الوصول إلى مدلول المفهوم المتوافق مع أهداف البحث المسطرة .

ف نجد أن الكثير من المفاهيم تعني الكثير من المعاني، فنادرا ما تتفق التعاريف التي ينعها الباحثون وذلك لعدم وجود تعاريف قاطعة، وعليه فإنه من الأجدر الكشف عن الترابطات والتأثيرات المتداخلة لبعض المفاهيم .

حيث يمكننا القول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم أهداف البحث، لأن البحث العلمي يحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة والوضوح وضبط المفاهيم، لذلك فمشكلة بحثنا المتمثلة في التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية، تحوي العديد من المفاهيم الأساسية نوردتها فيما يلي:

1- المفاهيم الأساسية:

أ - مفهوم التنمية:

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الإستعمال من قبل الأفراد والهيئات الحكومية والأهلية المتخلفة أو حتى من قبل الهيئات الغير متخلفة، وقد أصبح مفهوم التنمية أكثر إنتشاراً بوفها أداة أو وسيلة تستطيع الدول النامية من خلالها مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات الدول المتقدمة .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد هذا المفهوم، وبرزت جملة من التعريفات لمفهوم التنمية وهي متباينة فيما بينها يمكن إرجاعها بنسبة كبيرة إلى تباين الإستناد النظري لمفهوم التنمية وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها.

ويرجع اللبس في مفهوم التنمية إلى الفشل في القول إلى تعريف دقيق لها فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة والعلوم السياسية، الإقتصادية، الديمغرافية، السوسولوجية، الجغرافية والبيئية، كما أن أي نظرية للتنمية يجب أن تضع في إعتبارها النظرة الشمولية التحليلية التاريخية .

فهناك من يرى أن التنمية هي هدف عام لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتمثل مظاهرها في تلك التغيرات البنائية والوظيفية التي تلبي مكونات المجتمع، وهي تعتمد على توظيف كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع.

وبالتالي يمكن إعتبار التنمية عملية تغيير إجتماعي من حيث كونها أسلوباً وعملية لتحقيقه وتوجيهه، حيث أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر، ومن بناء إجتماعي إلى بناء إجتماعي مغاير.

وعليه نجد كل من هـ "سيلتز" و"والت رستو" rostw يتفقان على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخـائص السائدة في المجتمعات المتقدمة¹.

في حين أكد ذلك "عبد الباسط حسن" عندما أشار إلى أن التنمية ما هي إلا عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتـرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وغيرها فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين².

ونجد من الإسهامات التي قدمها "ماركس" في هذا المجال إعتباره أن التنمية عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحويلات في البناءات الإجتماعية والإقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن أساليب الحياة المجتمعية والقيم الثقافية.

بينما نجد "فينر" يقدم تعريف مغاير للتنمية على أنها: "هدف لأسلوب التخطيط الإقتصادية بتحقيق إستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك للوصول إلى أعلى ذـايـب لدخل الفرد عن طريق أقـصى إستخدام للموارد الإقتصادية الممكن إستغلالها لإـلـح المجتمع". ويرى "ويستر" webester في قاموسه اللغوي أن إـطـلـاح التنمية تعني التطور في مراحل متتالية، أي النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

وبالتالي التنمية تشير إلى مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع، وبين عوامل البيئة بهدف المحافظة على نمو المجتمع وبقائه. ونجد بذلك أن هذا المفهوم إعتبر التنمية وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو بتوجيهه نحو التغيرات المطلوبة.

بينما نجد "هوبهاوس" hobhouse يعتبر عملية التنمية على أنها عملية تغيير وتغيير معاً في الوقت نفسه، حيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية والتنظيم والتنسيق إعادة التكامل

¹ - محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الإجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1980، ص 253

² - عبد الباسط محمد حسن، التنمية الإجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، القاهرة، ص 100.

المجتمعي، وهذه الوظيفة [] تتحقق [] في ظل التنمية الرامية إلى تحقيق إحتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر والإلزام، وإنما تقوم على تظافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع¹.

وبالتالي تناول "هوبهاوس" كل نسق من أنساق البناء الإجتماعي ومثلت بعمليات مترابطة مع بعضها البعض، [] إذا حدث تأثير متفاوت في درجة التأثير بين مكونات البناء الإجتماعي، هنا [] بد من التدخل لفرض التنسيق والتخطيط بين المكونات والعنا []ر البنائية من أجل تضيق المسافة والإسراع بإحداث التغيير.

بينما نجد "seers" في كتابه " قياس التنمية" يعتبر مفهوم التنمية معياري ضماني، وأنه غالبا ما يكون مرادفا للتحسن أو التقدم، حيث تهتم التنمية بتحسين أحوال المجتمع ومواجهة الإحتياجات التي يعبر عنها أفرادها والتي تشبع الإحتياجات الإنسانية.

أما "donold maggrahan" أشار إلى أن التنمية من الناحية الإمبريقية تعني ح []ر الرغبات أو مايتطلع الناس إليه أو ما يطلع المجتمع لتحقيقه أو []ورة نموذجية للمستقبل، كما يرى أن التنمية تحتوي على تغيرات في البناء وتغيرات في الإتجاهات، وهي ليست مهمة فقط بالنسبة للأفراد ولكنها مهمة كجزء من عملية تحقيق الأهداف².

ومن خلال ما سبق من أفكار وآراء وإجتهدات، يمكننا القول أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الإجتماعية والإق []ادية والسياسية والثقافية والإيدولوجية.

وهي تعبر عن مجموعة الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم وموجه للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتنمية الأفراد والمجتمعات، وزيادة حرية الاختيار وتوسيعه والقدرة على إنجاز الخيارات المتاحة لإحداث تغيير في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفرادها، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات بما يحقق التقدم والنمو والرفاهية والسعادة له.

¹ - محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 109.

² - رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 32.

ب - التنمية الحضرية:

تعتبر التنمية الحضرية من أهم قضايا تنمية المجتمعات، وهذا لتوفير إمكانيات وشروط الحياة الحضرية لسكان المعمورة.

ونجد نشر فكرة التنمية الحضرية بشكل فعال يرجع إلى هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1951م، فأكدت بذلك على ضرورة الإهتمام بالمجتمعات الحضرية وإستخدام تنمية المجتمع لتنمية المدن في الدول النامية، وكذا دراسة التغيرات التي حدثت في مكونات البناء الإجتماعي للمجتمع الحضري وضرورة تزويد الحضر بمختلف الخدمات الضرورية الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية لتمكينه من المساهمة في التنمية الحضرية، بحيث أن تحقيقها يتم من خلال الإستغلال العقلاني لكل القوى والمؤهلات التي يمتلكها المجتمع الحضري لتحقيق تقدمه ونهضته.

وبالتالي تشير التنمية الحضرية إلى زيادة كثافة السكان بما يزيد عن 10000 نسمة، وإشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والإقتصادية والخدمات، ووجود مبدأ تقسيم العمل من أجل نقل المجتمع الحضري من وضع إجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، لرفع وتنسيق مستوى معيشة الناس إقتصاديا وإجتماعيا. ولتحقيق أهداف التنمية الحضرية لابد من توفير الشروط الآتية:

◀ تنمية المناطق الحضرية كإملاحة وإيانة الطرق وتحديث وسائل النقل لتسهيل الحركة والتنقل للأفراد.

◀ الإهتمام بمشاريع التنمية الحضرية وتطبيقها في القرى لجذب القوى العاملة إليها.

◀ الإهتمام بتوظيف الإلناعات في المدن لإغيرة والضواحي لخلق مراكز جذب للأفراد.

◀ إتباع سياسة إعادة التوزيع السكاني وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الإلغرى.

◀ الإهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يتناسب والمتطلبات الحالية والمستقبلية.

◀ الإتجاه نحو بناء مدن جديدة تضمن جذب الأفراد للعمل أو الإقامة فيها.

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن التنمية الحضرية هي تغير حضاري نحو تحقيق التحول التنموي على كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لبلوغ أهداف المجتمع المنشودة والمتجددة.

ج - مفهوم التغير:

تجسدت أهمية التغير كموضوع وكم منظور نظري في علم الاجتماع، الأمر الذي جعل موضوع التغير محور إهتمام العديد من الباحثين والمؤلفين من أجل التحقق من بعض القضايا النظرية المطروحة حول التغير.

الأمر الذي وسع دائرة معالجته من المستوى النظري إلى مستوى البحث والدراسة الواقعية لبعض الأنساق الاجتماعية للكشف عن معالم تغيرها، والعوامل التي تعمل وراء هذا التغير مما يساعد على دعم الإهتمام بالبحث التطبيقي حول التغير.

فنجند "لند برج" يذهب إلى أن ظاهرة التغير تحدث في كل مكان وفي كل زمان ولذا يمثل التغير عنده الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة إجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها وهي تحدث بفعل عوامل خارجية وداخلية مثل إكتشاف موارد الثروة أو الهجرة أو نشر العلم¹.

أما "فيرتشيلد fraichild" إعتبر التغير على أنه أي تغير يعترى العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية، وقد يكون التغير تقدماً أو تأخيراً ثابتاً أو مؤقتاً، مخطط أو غير مخطط، موجه أو غير موجه مفيداً أو ضاراً.

كما يعرفه "كينجلي ديفيز" kingsly davis " على أنه كل تغير في التنظيم الإجتماعي سواء من ناحية تركيبه أو في وظائفه.

أما "مالينوفسكي" فيشير إلى التغير منذ البداية بأنه العملية التي يتحول بها نظام المجتمع من نموذج إلى آخر.

أما "هربرت سبنسر" فيشير إلى التغير على أنه إنتقال المجتمع من حالة يسودها التجانس إلى حالة اللاتجانس².

وبالتالي فإن التغير في علم الاجتماع يشير إلى الاختلافات التي يمكن ملاحظتها في البناء الإجتماعي ووظائف عناصره، وعليه يفت نظريات التغير المبكرة من الأفكار التطورية التي ميزت الفكر الإجتماعي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

¹ - فادية عمر الجو، في، التغيرات الاجتماعية (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1993، ص 10.

² - فادية عمر الجو، في، مرجع سبق ذكره، ص 13.

فالتغير إذن يعتبر ظاهرة طبيعية تخضع لها الحياة، وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، بما يحويه من مظاهر التراث الاجتماعي من عادات وعرف وتقاليد وقوانين ومظاهر ثقافية وحضارية متمثلة في إنجازات الإنسان العلمية والأدوات التي تدل على مهارته وذكائه والتي تعتبر وليدة الحاجة الاجتماعية والواقع نجد أن جميع الثقافات تتسم بالتغير إذ أن معدل هذا التغير يختلف فيما بين المجتمعات البسيطة والمعقدة.

ذلك لأن التغير يحدث في المجتمعات الأولى ولكن بخطى بطيئة، عكس التغير الذي يحدث بسرعة كبيرة داخل المجتمعات المعاصرة.

د - مفهوم الأسرة:

إن تحديد مفهوم الأسرة يعتبر في غاية الأهمية باعتبارها الخلية الأساسية الأولى في المجتمع، وهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع البشري، لذلك خلّت باهتمام مميز خاصّة من قبل علماء الاجتماع وتعددت بذلك التعاريف لهذا المصطلح نورد فيما يلي البعض منها:

– **الأسرة لغة:** تعني الدرع الحائض، وأهل الرجل وعشيرته وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر¹.

– أما الأسرة في معجم علم الاجتماع فهي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، الدم، التبني، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأب والأم، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخائص معينة².

وبالتالي فإن الأصل اللغوي لمفهوم الأسرة يشير إلى الأهل والعائلة وتعني مجموعة أفراد يرتبطون بعلاقات قرابية بينهم، كل فرد فيها ملزم بمسؤوليته داخل الأسرة وإنتماء الفرد إلى الأسرة يمنح لديه فعالية ذاتية، ما يؤثر عليها سلباً أو إيجاباً قوة أو ضعفاً.

¹ - مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط دار إحياء التراث العربي، بيروت، د س، ص 19.

² - عبد القادر القاسم، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1999، ص 33.

- الأسرة إصطلاحاً:

عرفها إميل "دور كايم" على أنها: ذلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينبجانه من أولاد، بل إنها مؤسسة إجتماعية تكونت لأسباب إجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقياً وخلقياً بعضهم ببعض¹.

وليس من الضروري أن تتكون الأسرة من ذكر وأنثى وأطفالهما، فقد تتألف الأسرة من أحد الوالدين الأب أو الأم، أو قد تتكون من زوجين لم يرزقا بأطفال².

- أما عند علماء الاجتماع فوضعوا لها مجموعة من التعريفات اختلفت بين الباحثين كل حسب إتجاهاته وأرائه النظرية و الفكرية ونجد من بين هذه التعاريف مايلي :

- قاموس علم الاجتماع "روس" يعرفها على أنها : جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج، الدم، أو التبني³.

- كما عرفها القاموس الإجتماعي للأسرة أنها:

تلك العلاقة التي تربط بين رجل و امرأة أو أكثر معا بروابط القرابة وعلاقات وثيقة أخرى ، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني⁴.

- في حين نجد "بيرجس و لوك" في كتابهما "the family" يعرفانها على أنها :

جماعة يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون معيشة مشتركة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة والأم والأب والأخ والأخت ويشكلون معا ثقافة مشتركة⁵.

غير أن "فوجيل وبييل" أعطى تعريف آخر للأسرة على أنها :وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة، يرتبطان بطريقة منظمة إجتماعياً مع أطفالهما ، سواء كان الأطفال مرتبطين بهما بيولوجياً أو برابطة التبني⁶.

¹ - عبد القادر القلبي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1974، ص 18

³ - Jsumpf et m hugnes, dictionnaire de sociologie, larousse, paris. 1978. p131

⁴ - سلوى عبد الحميد الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة ، 2002 ، ص 358

⁵ - محمد يسري إبراهيم دعيس، الأسرة في التراث الديني و الاجتماعي، رؤية أنثروبولوجية، الزواج و الأسرة، دار المعارف، 1995، ص 56.

⁶ - محمد عاطف غيث ، المشكلات الاجتماعية و السلوك المنحرف ، دار المعارف الإسكندرية ، 1986، ص ص 188 - 189.

أما "ماكيفر" يعرف الأسرة على أنها : جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية، يمكن من خلالها إنجاب الأطفال ورعايتهم ونجد داخل الأسرة علاقات تربط بين الأفراد، وتقوم على معيشة الزوج و الزوجة معا ، ويكونان مع أطفالهما وحدة مميزة.

وبالتالي فالأسرة هي جماعة بشرية منظمة من حيث الشكل و الأدوار الموكلة لكل فرد من أفرادها ، كما أنها المسؤولة على عملية الضبط الاجتماعي وهذا من أجل إستقرار الحياة الاجتماعية في المجتمع ، وكذا ضبط عملية التنشئة الاجتماعية بمراعاة مستجدات التغير الاجتماعي.

وفي تعريف آخر للوافي علي عبد الواحد فيعرف الأسرة على أنها : رابطة اجتماعية بين زوجين و أطفالهما ، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين شريطة أن يكون مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين و الأطفال ¹.

أما "لندبرج" فيرى أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول ، وأهم وظائفها تنجزها اتجاه الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني، وتستمد جميع النظم الأخرى ألوها من الحياة الأسرية، علاوة على ذلك فإن جميع أنماط السلوك سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو تربوية بما فيها عملية الضبط والتنشئة الاجتماعية و الترفيه وغيرها جميعا ظهرت داخل الأسرة .

إننا نلاحظ أن الأسرة في الوقت الراهن قد فقدت الكثير من وظائفها ولم تعد تقدر عليها، وكلفت لها مؤسسات أخرى عديدة منها : المدارس ووسائل الإعلام ، وجاء ذلك نتيجة لتعدد الحياة ².

أما الأسر التي تتكون من الجد و الجدة وأولادهما والأحفاد، أي أنها تحوي أكثر من جيلين، فيطلق عليها مـ يطلق الأسرة الممتدة Esctended Family كما توجد أيضا الأسر الأكثر تعقيدا polygan family وفيها يكون تعدد الزوجات بالنسبة للرجل سواء الأب أو الجد وبهذا يزداد عدد الأم داخل الأسرة الواحدة ليـبح ما يطلق عليه "الأسرة المركبة composed family" وبتحاد الأسر المركبة نـل بما يسمى إلى العشيرة tribe clan ³.

¹ - حسن عبد الباسط ، علم الاجتماع، مكتبة غريب ، القاهرة 1982، ص 399.

² - عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع التنشئة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط 1 ، 1999، ص 202.

³ - دنكن ميتشال، ترجمة إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت ، ط 2، 1986، ص 97.

بعدها أخذ نطاق الأسرة يضيف شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم الأمم، فأصبحت الأسرة تشمل إلاً على الزوج والزوجة وأولادها، وقد إطلح علم الاجتماع على تسمية الأسرة في نطاقها هذا بإسم "الأسرة الزوجية" *famille conjugale* أو "النووية" *Nuclear family* ومن خلال ما تقدم من تعريف لمفهوم الأسرة، ووفقاً لما يتطلبه هذا الموضوع محل الدراسة، يمكن التوصل إلى التعريف الإجرائي التالي:

إن الأسرة هي وحدة إجتماعية وخلية أساسية في تكوين المجتمع، وهي عبارة عن جماعة منظمة تتكون من الزوج و الزوجة يجمعهما رباط الزواج وفق ما تقره الأديان و الشرائع و القوانين والأعراف، وما ينتج عن هذه الرابطة من إنجاب للأطفال وتتوسع بذلك الأسرة لتصبح نووية، وإذا ما تم زواج الأبناء وبقوا في نفس الأسرة أصبحت أسرة ممتدة، وبالتالي هذه الجماعة الإجتماعية الأولى في المجتمع تعمل على تحقيق الإستقرار وتطوير المجتمع، وباعتبارها المؤسسة الإجتماعية الأولى فهي التي تقوم بعملية التنشئة الإجتماعية للطفل والذي يكتسب من خلالها قواعد الضبط و التغيير داخل المجتمع.

هـ - مفهوم التغير الأسري:

نجد من بين أهم مجالات التغير الإجتماعي الأسرة، فالتغير الأسري اليوم يعتبر الموضوع الحاضر في أبحاث علماء الاجتماع العائلي وذلك لما يحدثه هذا الأخير من توجيه وإستقبال المحددات العامة للتغير الإجتماعي .

وقد إختلف العلماء في تحديد أسباب التغير ودرجات الإختلاف السائدة في المجتمع، سواء كانت عوامل التغير داخلية أو خارجية .

وعلى هذا الأساس ظهرت عدة نظريات لتفسير التغير الإجتماعي ، حيث أرجع "ماركس" أسباب التغير الإجتماعي على أساس مادي للمجتمع بإعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تغير، ويرجع بعض الباحثين التغير في المجتمع إلى تغير القيم "كماكس فيبر" الذي أرجع سبب التغير الإجتماعي إلى العامل الديني وإعتبره المحرك الأساسي للتغير الإجتماعي . حيث نجد أن من بين أهم مجالات التغير الإجتماعي هي الأسرة بإعتبارها العامل المؤثر في توجيه وإستقبال المحددات العامة للتغير .

و بالتالي يعرف التغير الأسري على أنه تلك التغيرات والانتقالات التي تحدث في أدوار ووظائف أعضاء الأسرة ، وهو جزء من التغير الاجتماعي العام الذي يحدث في المجتمع مع مرور الزمن، إضافة إلى أن التغير الحاصل في بنية الأسرة الشكلية أي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة الزوجية أو النووية ما هو إلا مظهر من مظاهر التغير الأسري ، لذلك فإن التغير الجوهري الذي يبدو أنه حدث في المجتمعات الحديثة و أثر على المجتمعات النامية يتطلب إعادة دراسة وبنائة متأنية للقرار، حيث من الواضح أن الأنماط والوظائف والعلاقات الأسرية قد ألبها الكثير من التغير وأنه ظهر أكثر من إطار للور العائلية وذلك خلافا للأحداث التي تطراً فجأة و بدون مقدمات .

وهناك الكثير من الدراسات و الأبحاث التي ركدت تأثير التحولات الاجتماعية على الأسرة كدرسة مثلاً: "هات شيري و مولين ماتسمورا " وهي إحدى الدراسات التي تناولت الأسرة الكويتية، فحاولت تلك الدراسات الوصول إلى أهم التغيرات و التحولات الثقافية و الاجتماعية والإقتصادية والادبية والتي كان لها تأثير كبير على الأسرة الكويتية¹ ، كذلك نجد الدراسات الأنثروبولوجية التي إهتمت بدورها بدراسة الأنساق القرابية و البناءات الأسرية ، أما علماء الاجتماع فأهتموا بدراسة إشكاليات التحول التي تواجه الأسرة في المجتمعات البنائية المهاجرة مما أدى إلى ظهور عدة تغيرات على أنساق القرابة و أشكال الأسرة، حيث كانت بنية الأسرة الحديثة ووظائفها وعلاقات القرابة بها قد تغيرت مع تغير الظروف والتحول التي عرفها المجتمع ليتماشى مع سياق الحداثة المهتم بطابع التحضر والنمو المتزايد والحراك الاجتماعي السريع.

إذ أن النظام الإقتصادية والادبي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته العائلة في مراحل حياتها الأولى كان مبنياً على النمط الجماعي الموسع و الإنتاج الزراعي و الحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة ، إلا أنه اخذ مسار آخر في يومنا هذا فأصبح يخضع للفردية ويقوم على إنتاج الالنافعي و التجاري بالدرجة الأولى ، وأن طبيعة العلاقة الاجتماعية مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العامل المأجور المحدد

¹ - السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع دار القطر للنشر و التوزيع، ط2، 1987، ص72.

ونجد ان هذه الوضعية الجديدة في النمط الأسري و العلاقات القائمة بين أفرادها ساهمت في إبراز التغيرات العامة للمجتمع.

وتعتبر الأسرة أول وحدة إجتماعية أستهذفت للتغير وذلك في حجمها وبنائها ووظائفها، والعلاقات التي تربط بين عناصرها وحتى في الحقوق و الواجبات المرتبطة بالأسرة .

و - المجتمع :

- التحديد اللغوي للمجتمع:

تنطوي اللغة الإنجليزية على أكثر من كلمة للدلالة على مصطلح المجتمع فهناك كلمة community وذلك للدلالة على المجتمع المحلي الغير أو المحدد المساحة وحجم السكان الكائنين فيه، بينما تدل كلمة society على المجتمع القومي أو الكبير في الأغلب والأعم¹.

- التحديد الإصطلاحي :

يقال بالمجتمع إطلاقاً موضوع علم الاجتماع وقد عرف تعريفات مختلفة تدور حول تغلب الجانب الفردي أو الجانب الإجتماعي ، أو العلاقة التي تربط أبناء المجتمع ببعضهم البعض .

- التحديد السوسولوجي للمجتمع:

تعددت تعريف علماء الاجتماع نجد من بينها :

تعريف " أوجبران ونيمكوف " حيث عرف المجتمع على أنه جماعة أو مجموعة من الجماعات القاطنة في إقليم معين، كرابطة الإقامة في منطقة محددة خاصة بتميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات ، وهما يضيفان شرطاً آخر ، وهو التنظيم الكلي للحياة الإجتماعية في تلك المنطقة².

بينما نجد جرفتش gorivtch " فيفسر أن تحل مشكلة التفاعل بين الفرد والمجتمع، ملاحظاً أن الفرد كامن في مجتمعه وأن المجتمع كامن في أفرادهِ³، وبذلك يتميز المجتمع بأن له عاداته ونظمه وتقاليده وله أشكال مختلفة من أسرة وعشيرة و قبيلة وأمة وشعب .

¹ - هناء حافظ بدوي، محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية لتنظيم المجتمع، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، د س، ص 22.

² - هناء حافظ بدوي، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ - إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، ص 516.

في حين يعرف "توماس ألبورت" المجتمع على أنه: مجموعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مـالحهم الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع، ويشمل فكره على الإستمرارية والعلاقات الإرتباطية المعقدة و التركيب الذي يتضمن ممثلين عن الأنماط الإنسانية الأساسية على الأخص من الرجال و النساء والأطفال¹.

ويطلق أيضا لفظ المجتمع على مجموعة من الأفراد يؤلف بينهم روابط واحدة تثبتها الأوضاع والمؤسسات الإجتماعية ويكفلها القانون أو الرأي العام². ومن جهة أخرى حدد "هريت ستروب" مجموعة من العناصر التي تكون مجتمع و التي تتمثل في:

- إدراك أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم يكونون وحدة واحدة .
- التعبير عن آراء أفراد المجتمع عن طريق نظام يسمح لهم بذلك.
- مجموعة من الأفراد و الجماعات يشتركون في قطعة من الأرض.
- يمكن المجتمع من إشباع الإحتياجات الأساسية للأفراد إلى حد ما.
- ومن كل ما سبق من أفكار وآراء واجتهادات يمكن أن نعرف المجتمع على أنه منطقة جغرافية يشترك فيها مجموعة من الأفراد يشكلون بذلك جماعة إجتماعية لها أنشطة عديدة ووظائف مختلفة كالتعليم و التجارة والسياسة لإشباع الحاجات الأساسية للأعضاء .

و - مفهوم المجتمع الحضري:

نجد أنه من النادر إستخدام كلمة حضري في اللغة الإنكليزية urban فيما قبل القرن التاسع عشر، في حين تضمنها قاموس أوكسفورد المختص بأنها كل مائة من بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من الكلمة اللاتنية urbas وهي إطلاق كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة و خاصة مدينة روما³.

- في حين نظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل متميز من أشكال المجتمعات المحلية وهي تختلف عن المجتمع الريفي من حيث الكثافة و التجانس، وكذا درجة التماسك والتضامن والعلاقات القائمة بين الأفراد وأنواع النشاط الممارس بها .

¹ - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ط4، 1977، ص50.

² - جميل خليل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1979، ص345.

³ - أحمد الجوهري، علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي و الحضري ، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص319.

وفي هذا الشأن أجري العديد من البحوث حول الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة قام بها علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو منهم: "روبرت بارك robert park" و"إرنست بيرجس ernest burgess"، "كليفورد شو clifford chaw"، "ألزوريت فارس ellswarth foriss"، و"لويس ويرث louis wirth".

والمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل وإرتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي وتعدد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم¹.

لذلك فالمدينة في نظر "بارك" و"بارجس" تعتبر نظاما إيكولوجيا يتغير باستمرار ويحكم تنظيمها الاجتماعي عمليات المنافسة والتكافل، وفيها يتعلم الأفراد كيف يتنافسون فرادى وجماعات وتختلف الطبيعة الحقيقية في العلاقات التنافسية عبر الزمن وترتبط بالتغيرات في الظروف البيئية².

ومن خلال هذا أجمعت العديد من الدراسات على أن المجتمع الحضري يتميز بجملة من الخائص أهمها:

- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا نسق التدرج الطبقي الاجتماعي.
- إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي المكاني.
- الإعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
- إنتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الإنقسامي على الأدوار الاجتماعية.
- الإعتماد على الأساليب الغير المباشرة للضبط الاجتماعي.

¹ - تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مـّطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 497.

² - اسماعيل قبرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 51.

وعليه فالمجتمع الحضري يشير إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد و تقسيم العمل وللاتجانس وإستخدام التكنولوجيا في الإنتاج و الخدمات وكذا أكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الإجتماعي وتعقد أساليب التفاعل الإجتماعي¹. وبالتالي تنطلق الدراسة من التعريف الإجرائي التالي:

المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة الذي يسوده أسلوب الحياة الحضرية في جميع الأنظمة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، يتميز بكبر الحجم وكذا الكثافة السكانية العالية، وتقسيم العمل، وكذا التعقيد على مستوى العلاقات الإجتماعية ويتسم بإستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.

2- المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة:

أ - التحضر:

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الإجتماعي في الوقت الحاضر، فقد ترتب عليه تباين كبير في مختلف مكونات البناء الإجتماعي، فزاد من تقسيم العمل وحلّل تغير في نمط العلاقات الإجتماعية، وكذا القيم والاتجاهات والمعايير ومختلف وسائل الضبط الإجتماعي. - فعرف منجد اللغة والأدب مفهوم التحضر على أنه: إشتق من كلمة حضر ويقال به الإستدامة في الإستقرار في مكان واحد .

أما معجم علم الإجتماع فعرف التحضر على أنه: الإنتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ويكون هذا الإنتقال بسبب الهجرة، ويتحتم بذلك على الشخص أو الجماعة أن يتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة إنعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هنا العودة إلى القرية².

أما الديمغرافيون فينظرون إلى التحضر على أنه: عملية التمرکز السكاني وفي هذا الإطار نجد "h.tridal" يعرف التحضر بأنه عملية التمرکز السكاني تتم بطريقتين أساسيتين هما:

¹ - سميرة أحمد السيد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة الشقري، السعودية، ص 179.

² - أحمد بو ذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، د س، ص 134.

الأولى: تعدد نقاط التمرکز بمعنى نمو مراكز حضرية متعددة، أما الطريقة الثانية فهي تزايد حجم السكان في قرية من القرى جدير بأن تحولها إلى المدينة إنطلاقاً من أن المدن تعرف ببساطة بكونها مناطق أو نقاط تمرکز سكاني¹.

بينما نجد "عبد المنعم شوقي" ينظر إلى التحضر على أنه:

العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن.

ويرى "هارن اولسن" harvine olson أن التحضر هو العملية التي ينمو فيها المجتمع المحلي داخل المجتمع الكبير من حيث الحجم والقوة حتى يـُبلّج له ذلـيب كبير من العدد السكاني، ومن ثم يـُبلّج يمارس عليهم سيطرة وظيفية وثقافية عبر المجتمع².

غير أن تسدال « tusdale » يعرفه على أنه عملية تركيز سكاني يقوم على تعدد نقاط المراكز الحضرية من ناحية ، وزيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى³. وفي رأي آخر يعتبر التحضر على أنه الإلتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية و العمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري ، وهو موقف نجده سائدا عالميا ، وغير قابل على منطقة معينة دون غيرها ، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى⁴.

إذن فالتحضر يمكن أن يوفـف على أنه العملية التي تتم من خلالها إنتقال أـلـحـاب الريف إلى المدن، وبالتالي التحول من النشاط الزراعي إلى الـلـناعي متضمن التغير في القيم و الإلتجاهات و المواقف والسلوك بما يتناسب مع الأنماط الحضرية السائدة في المدينة ، وعموما التحضر له مظهرين أساسيين هما:

-إنتقال المهاجرين من بيئات غير حضرية إلى بيئات حضرية .

¹ -اليونسكو، السياسات السكانية في الوطن العربي، 1992، ص 27

² - Harnn olson .the pricess of social organization qp mist on new yourk 1968. P228

³ - Hoptisdale, The process of wrbanisation, Social forces, 20 march1940, pp331 342

⁴ -محمود الكردي ، التحضر دراسة إجتماعية، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص30

-التغير في أسلوب الحياة ونمط المعيشة إعتاد عليه الناس إلى نمط آخر من الحياة يتميز بخائص حضرية.

ب - الحضرية:

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري ، وتعني الحضرية بذلك أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن ، تفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية، كما أصبح معروف بأن الحضرية هي الحالة النهائية لعملية التحضر ، أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في موطنهم الأصلي الذي نشأوا فيه ¹.

وبالتالي فالحضرية هي حالة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الحضرية الناتجة عن الإقامة في المدينة ، ويتولد عليها ثقافة خاصة بالبيئة الحضرية، تكتسب خلالها أنماط الحياة الحضرية بالتدرج عن طريق التكيف الحضري.

-أما كل من "زيمل" و "سوروكين" و "زيمرمان" فقد وضعوا الخصائص التالية للحضرية:

- أنها تتميز بارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي و الفيزيقي .
- الاعتماد الوظيفي و التساند المتبادل بين الأفراد.
- سيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية الذي يتميز بالسطحية و الطابع الإنقسامي للأدوار الاجتماعية .

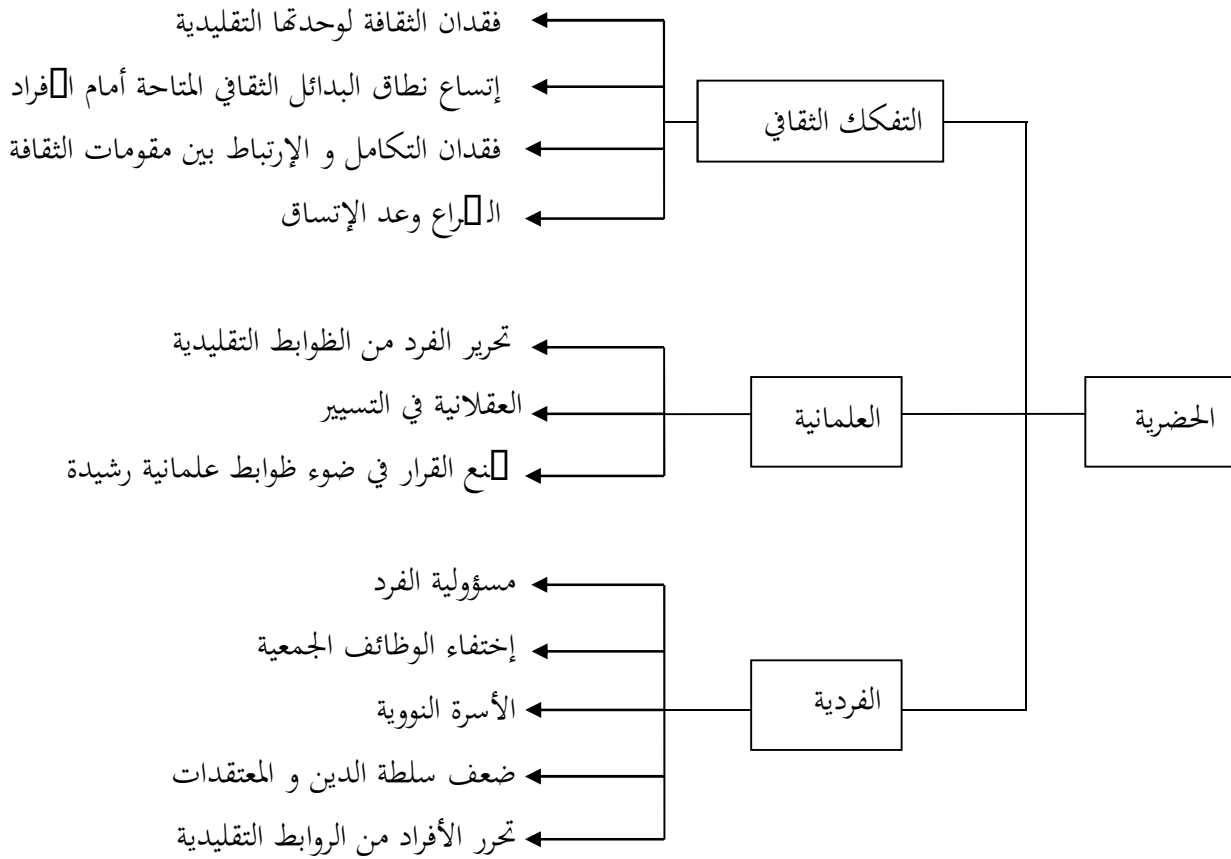
- الاعتماد الغير المباشر لأساليب الضبط الاجتماعي .

وبالتالي نجد أن الحضرية و خصائصها ما هي إلا حالة نهائية لعملية التحضر، وبذلك قدم "ردفيلد" في دراسة مجتمعات الفولك الحضرية ملخصاً في الشكل الآتي ²:

الشكل رقم (01): يمثل خصائص الحياة الحضرية

¹ - محمد بو مخلوف ، التوطن الاجتماعي وقضايا المعاصرة ، الفكرية و التنظيمية والعمرانية و التنمية ، التحضر ، الجزائر ، دار العلم ، 2001، ص 27- 28

2- حميد خروف وآخرون ، الإشكالات النظرية والواقع ، مجتمع المدينة نموذجاً، سلسلة علم الاجتماع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 65-66.



وعليه فإن مفهوم الحضرية اهتم بدراستها الكثير من العلماء باختلاف مدارسهم، حيث تضمنت كتابات كل من "جورج زيمل" و"بيتر سوروكن" و زمرمان" و بارك " وسبايك مان " عرض لبعض الخواص التي تميزت بها الحياة الحضرية باعتبارها أسلوبا خاصا للمعيشة . أما السيد عبد العاطي السيد، يرى أن معظم المحاولات التي قدمها العلماء أجمعت على التأكيد على الخواص التالية :

- تطور نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الطبقي .
- إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي و الفيزيقي (المكاني) .
- الإعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد .
- إنتشار و سيطرة نسق من العلاقات يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الإنقسامي على الأدوار الاجتماعية .
- الإعتماد على الأساليب الغير مباشرة للضبط الاجتماعي .

ج - تعريف المدينة :

عند محاولة تحديد مفهوم المدينة يقع الإنسان في الإرباك المفهومي وحتى عند العلماء المهتمين بهذا الموضوع ، وهذا يعود إلى إنطلاق كل واحد و النظرة الوظيفية التي يجب أن تكون عليها المدينة و المكان الجغرافي الذي تحتله ، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تقابل المجتمع الريفي و الحضري ، ومنهم من فسرهما في ضوء العوامل الإيكولوجية ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.

فعرفها علم الاجتماع على أنها □ورة متميزة من الجماعات الإنسانية تسود فيها قرى تكاملية جماعية خا□ة تؤدي إلى التكامل ويكتسب فيها الأفراد سمات معينة بالإشتراك في حياة واحدة وتضفي النظم و التنظيمات على الأفراد خ□ائص معينة يطلق عليها الخ□ائص الحضرية¹.

ونجد الكثير من الدارسين السوسيولوجين حددوا معنى المدينة ومن ذلك نجد "رولوف لنتون" r.linton عرفها على أنها : تشير إلى جماعة تعيش على مبادلة المنتوجات الم□انوعة و الخدمات اللازمة للح□ول على الطعام و المواد الخام ويعتمد بذلك وجودها الفعلي على هذه المبادلة، ووجدتها بذلك تختلف عن القرية التي يح□ل سكانها عن الطعام و المواد اللازمة من المناطق القريبة لها، كما أن ليس لها حد معين لعدد سكانها.

أما جغرافيا: فعرفها "ماكس سور" على أنها المكان الذي يعيش فيه مجتمع مستقر يكون أحيانا كبير العدد وذا كثافة سكانية مرتفعة وأغلبهم □يعتمدون على الزراعة بل على الم□انعة والتجارة والخدمات و المجتمع المدني يتميز بدرجة من التنظيم².

بالمقابل نجد "أحمد غنيم" في تعريفه للمدينة يعتبرها جماعة كبيرة من السكان إستقرت في بيئة محددة وإستهدفت نشاطا □ناعيا تجاريا ،ومن ثم إضطلعت من الوظائف التي تتم وفق تح□□اتهم المتباينة، وكلما تزايدت كثافة ه□□ء السكان في تلك المدينة تزايدت الأ□ول العرقية والاجتماعية ووالثقافية مما قد يؤدي إلى عدم تجانسهم على الرغم من تفاعلهم داخل تلك الوحدات الحضرية المعقدة والمتباينة والتي يطلق عليها إسم المدينة³.

¹ - عبد الحميد بوق□اص، النماذج الريفية، الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء الم□ال الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، د س، ص 106.

² - sorre Max, les fondements de la geographie, paris, 1952, page 81 ,103

³ -عبد الحميد بوق□اص ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

إذن المدينة هي وحدة إجتماعية حضرية محددة المساحة والنطاق ومقسمة إداريا ويقوم النشاط فيها على الأنشطة و التجارة و الوظائف وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها و مبانيها وهندسة أراضيها وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الإجتماعية والطبقية¹.

وبالتالي كانت خاصية التمايز و للالتجانس الإجتماعيين أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتركه به المدينة من إختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الإجتماعية و الإقتصادية ، الأمر الذي يجعلنا نقول أن المدينة هي مكان يعمل فيه أغلب سكانه في مهن متعددة عدا المهنة الزراعية وما يتعلق بها من شؤون².

ومن جملة ماسبق يمكن أن نعرف المدينة على أنها:

تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تكون محدودة القطعة التي تعيش عليها ، يعمل أهلها في الأنشطة والتجارة وتتميز بالإنجازات الحضرية وكذا التخصيص وتعدد الوظائف السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

د - مفهوم التغير الإجتماعي:

إن ظاهرة التغير ظاهرة ملموسة ودائمة ومستمرة، لذلك نجد أنها أخذت الاهتمام في التفكير البشري، وذلك منذ فجر الحضارات الإنسانية وحتى إلى يومنا هذا، إن مفهوم التغير عولج من قبل المفكرين ولكن بمنظورات وتصورات مختلفة وذلك تبعا للإتجاهات الفكرية والإيدولوجيات السائدة في كل مجتمع وفي كل عصر من العصور.

إن ما يجمع عليه المفكرون هو أن التغير الإجتماعي ظاهرة إجتماعية وحقيقة لا تقبل الشك، فالمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشيا مع واقعه الإجتماعي ومتطلباته المستجدة.

-وبذلك التغير لغة: كما جاء في لسان العرب "تغير الشيء عن حاله، تحول وغيره حوله وبذله، كأنه جعله غير ما كان" وفي التنزيل العزيز "ذلك بأن الله لم يكن مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم و أن الله سميع عليم"³.

¹ م. طفي الخشاب ، الإجتماع الحضري ، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، 1976، ص 112

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المدينة (دراسة في علم الإجتماع الحضري)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 58-59.

³ - القرآن الكريم، (الأنفال /53)

ويعتبر التغير الاجتماعي ميزة من ميزات المجتمع، وهي □ تخضع لإرادة معينة بل هي نتيجة لقيادات إجتماعية وعوامل ثقافية وإقتصادية وسياسية يتداخل بعضها مع البعض ويؤثر بعضها على البعض.

ويعرف التغير الاجتماعي على أنه "ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية والتي تقضي إلى تغير دائم.

وفي رأي آخر يعتبر التغير الاجتماعي هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة، □ أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات إجتماعية فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة المادي والمعنوي، وهناك إختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، وإختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة والخبرات¹.

ونجد "غي روشيه" GRY ROCHER "يحدد ثلاث □ لفات للتغير الاجتماعي وهي:

- التغير الاجتماعي كل تحول ي□يب البناء الاجتماعي
- يحدد التغير الاجتماعي بفترة زمنية محددة
- ي□يف التغير الاجتماعي بالإستمرارية والديمومة
- بالمقابل نجد "عاطف غيث" يشير إلى أن التغيرات الاجتماعية هي التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وتأتي على عدة أشكال:
- التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر مباشرة في مضمون الأدوار ومعايير التفاعل
- التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة ك□ور التنظيم
- التغير في مراكز الأشخاص

ومنه فالتغير الاجتماعي هو تغير في البناء الاجتماعي بما يتضمن من ظواهر التي تحدث أثراً كبيراً في نظم المجتمع وتؤثر في العلاقات بين الناس، وفي علاقاتهم بالنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع كتنظيم الأسرة أو التوسع الأفقي في الزراعة وما ي□احبها من حركة التهجير والتوطين وتكوين مجتمعات جديدة.

وفي الأخير نجد أن أغلب المفكرون متفقون على أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً، وقد يكون سلبياً وهو تخلفاً، وهو يأخذ شكلين مختلفين قد يكون سريعاً ومفاجئاً أو بطيئاً وتدرجياً، وبالتالي ليس للتغير الاجتماعي نمط واتجاه محدد.

هـ - تنظيم الأسرة:

لهذا المفهوم عدة مرادفات منها: التخطيط الأسري أو العائلي، تباعد الولادات، ولكن نجد المفهوم الأكثر إستعمالاً هو تنظيم الأسرة أو تنظيم النسل، وهو يدل على تحسين الإنجاب بتوفير الشروط الملائمة وإستخدام أدوات منع الحمل.

وبذلك يعرف تنظيم الأسرة على أنه سلوك حضاري يتخذه الزوجين لإختيار الوقت المناسب للتحكم في بدء إنجاب الأطفال وتحديد عددهم، ومتى يجب التوقف عن الإنجاب كل حسب ظروفه ومقدرته وموافقة الزوجين معاً، وضمن الإطار الاجتماعي الذي يركز على صحة الأم والطفل معاً.

ويستخدم مصطلح "تنظيم الأسرة family control" كذلك للإشارة إلى إنجاب الأطفال بطريقة منظمة منسقة على فترات متباعدة لإعتبارات صحية تتعلق بالأم والأطفال. ويستخدم "التخطيط الأسري family planning" ليس لإختيار وسيلة من وسائل ضبط النسل، بل في إنتهاج طريقة يشعر فيها الفرد بأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن نسله.

في حين نجد "هناك حافظ يدوي" تعرف تنظيم الأسرة على أنه يقصد به أن تحلل الأسرة على الأطفال بالإختيار وليس بمحض الصدفة، أي وفقاً لتخطيط يلائم حاجات الأسرة الإقتصادية والاجتماعية والبيولوجية، ويتم هذا بأن يولد في كل أسرة عدد مناسب من الأطفال، على أن تكون المسافة بين كل طفل والطفل الذي يليه ما يمكن الأم أن تستعيد احتها، وأن توفر للطفل الرعاية الكافية، وهذا يعني القدرة على التحكم في النسل وضبطه¹.

¹ - هناك حافظ يدوي، التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 295.

لذلك نجد في المناطق الحضرية خاصة تسعى الأسرة إلى التقليل من الإنجاب بإستعمال وسائل منع الحمل نتيجة لخروج المرأة للعمل وكذا شمول التعليم كل فئات المجتمع، وبذلك تلجأ هذه الأسر إلى إستخدام وسائل منع الحمل المختلفة.

أما "عبد القادر لقيير" يرى أن تنظيم النسل ضرورة إقتصادية وإجتماعية وحيوية لتفادي المخاطر التي قد تليق الأسرة أو المجتمع على السواء. فما المقصود بالضرورات الثلاث:

• تنظيم النسل ضرورة إقتصادية:

تتراوح نسبة الزيادة السكانية في الدول المتخلفة بين 2.5 و 3%، وتعني هذه النسبة أن عدد سكان العالم يتضاعف مرة واحدة في حوالي ثلاثين سنة، ويتضاعف أربع مرات خلال قرن واحد.

وبالتالي يمكن الإرتفاع بمستوى المعيشة لهذا العدد من السكان، إذا كانت الزيادة في الدخل القومي تتحقق بمعدل أكبر من معدل الزيادات في السكان، ويتطلب هذا دقة في التخطيط وإستخدام الموارد بكفاءة الأساليب من خلال دراسة علمية تكشف عنها وتحددها، وكذا النهوض بالقطاع الزراعي والناعي اللازم لهذا التطوير لتحقيق التوازن بين معدل الزيادات السكانية ومعدل النمو الإقتصادي.

-ومنه في حالة عدم قدرة الدولة على توفير كل هذه المتطلبات، يفتح اللجوء إلى سياسة تنظيم النسل ضرورة إقتصادية.

• تنظيم النسل ضرورة صحية:

-بالنسبة للأطفال: يؤدي إلى تحسين النمو الجسمي والعقلي والنفسي للأطفال، حيث يركز الإهتمام على أقل عدد من الأطفال، ويزيد بذلك فرص التعلم ويوفر لهم الرعاية الكافية ويقلل من خطر إصابتهم بالأمراض وبالتالي إنخفاض نسبة الوفيات.

-بالنسبة للأم: تؤكد الدراسات الطبية أن تباعد الولادات يحفظ للأم صحتها الجسمية و النفسية، فيعطي فرصة لجسم الأم للراحة و يفضل توالي الولادات بإستمرار، بل ترك مدة كافية لراحة الأم وإستعادة نشاطها وحيويتها لأن الحمل المتكرر يعرض الأم لخطر الموت

والمرض، حيث يؤكد الأطباء أن من أسباب موت الأمهات : التسمم الدموي ، النزيف، الإلتهابات، الإرهاق، تدلي الرحم، إلتهابات عنق الرحم، وسرطان عنق الرحم .

– بالنسبة للزوج:

يساعد تنظيم النسل على الإقلال من الضغوط النفسية التي تقع على الزوج من كثرة الأطفال و الإنجاب ، وكذا تجنب قلة إهتمام الزوجة لمتطلبات الزوج نتيجة لكثرة الأطفال و إنشغال الزوجة بهم .

– بالنسبة للمجتمع :

إن المجتمع يتكون من مجموع أسر ، وبالتالي فإن الأسرة ذات مستوى معيشي وثقافي وحي جيد تحلق مجتمعا قويا من الناحية الاقتصادية والثقافية و الإجتماعية .

• تنظيم النسل ضرورة إجتماعية:

يرتبط تنظيم النسل بثقافة الوالدين، حيث نجد أن عدد الأولاد يتناسب عكسيا معها، ونجد دائما الأسرة الكبيرة الحجم يتمتع أعضاؤها بالاستقرار النفسي والتوازن، وكذا يرتبط بالمركز الإجتماعي للأباء، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن زوجات المدراء و العمال المتخلفين ينجبن أقل عدد ممكن من الأطفال مقارنة بزوجات الفلاحين .

وبالضرورة فإن تنظيم النسل يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى الأسرة للتماشي مع متطلبات الحياة الحضرية ، و العمل كذلك على تحقيق الأمن والإستقرار داخل المجتمع .

وبالتالي توكل "عبد الرزاق جبلي": إلى أن تنظيم النسل يتم بجعل الفترة الزمنية بين كل طفل وآخر متباعدة وذلك لدوافع اقتصادية وتربوية و إجتماعية وللتماشي مع الوضع الاقتصادي والإجتماعي والإقتهادي للأسرة .

ومنه نتوصل إلى نتيجة مفادها أن تنظيم الأسرة يكون عن طريق التخطيط الهادف وذلك من خلال الإنجاب المنتظم أي إنجاب أطفال في الوقت الذي يحدده الزوجان وبالعدد الذي يتناسب مع وضعها الاقتصادي و الإجتماعي والإقتهادي، ويتم بإستخدام وسائل منع الحمل بما يضمن وجود مسافة بين الولادات للمحافظة على الصحة الجسمية و النفسية للأم و

الطفل معاً، وهذا لتجنب التكاثر الغير منتظم ، الذي يسمح بتوفير الرعاية الاجتماعية و التربية و المادية و الثقافية للطفل .

و - تعريف نظام الزواج:

يعتبر نظام الزواج من بين أهم الأنظمة الاجتماعية في حياة الإنسان و المجتمع إذ يعتبر البوابة التي من خلالها تكتسب أي علاقة بين الجنسين (ذكر، أنثى)، لفة الشرعية.

فيشير الجانب اللغوي لمفهوم الزواج على أنه: الإقتران والإزدواج ، وقد أشيع إستعماله في إقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والإستمرار¹.

و الزواج هو أيضا يعني إقتران الرجل بالمرأة ، وإرتباطه بها على سبيل الإستئناس و التناسل. لقله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"².

أما من الناحية الإطلاحية فإن مفهوم الزواج واسع وشامل يختلف باختلاف الثقافات وله إرتباط وثيق بالواقع وبنية كل مجتمع ، وكل مجتمع يملك أليات تحدد معنى الزواج فيه، وعلى هذا الأساس تعددت تعاريف العلماء لهذا المصطلح وسأخذ نماذج محددة لمختلف هذه التعاريف .

ف نجد "قاموس الجوهري" يعرف الزواج على أنه: نظام إجتماعي قد يكون له معان مختلفة للغاية باختلاف الثقافات ، ومع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفا شاملاً واسعاً على أنه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات إجتماعية وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين ، ومن المتوقع إستمرارها عبر الزمان من أجل الحمل و إنجاب الأطفال.

وقد تتضمن الجزاءات الإجتماعية في معظم الثقافات وجود العلاقة الثابتة المستقرة ، ومعنى ذلك أن الزواج ليس هو الحياة الجنسية كما أنه يستبعد العلاقات مع الساقطات أو العاهرات ، أي علاقة جنسية أخرى لا يوافق عليها العرف أو القانون أو الدين³.

-وعليه مفهوم الزواج هو مفهوم شامل وواسع، و له تعاريف متعددة نذكر البعض منها:

¹ - محمد محدة، الخطبة و الزواج ، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ط2، 1904، ص85.

² - سورة الحجرات، الآية 13.

³ - عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، م، ط3، 1988، ص111.

يعرفه "مـ" طفلي الخشاب" على أنه: الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي رسمها المجتمع، ووفق المـ"طلحات والأوضاع التي يقرها ومن يحاول الخروج عن ذلك يؤخذ في محالة بالـ"ماص العاجل"¹.

أما "السيد البدوي" فيعرفه على أنه: نظام إجتماعي يحدد العلاقات بين الجنسين ويعطي لفظة الشرعية لها ويحدد مكان كل شخص فيها، وعلاقته مع الآخرين داخل المجتمع الذي يولد به.

وبالتالي معايير ترتبط بنظام الزواج كالحق والواجب، وهذا ما نجده في تعريف "مُجد عاطف غيث" للزواج على أنه: إرتباط جنسي رسمي دائم بين الرجل والمرأة، مع ما يترتب على هذا الإرتباط من حقوق وواجبات، لذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد نطاق الحق والواجب قبل الدخول في أي علاقة من هذا النوع².

ومنه فالزواج يعمل على خلق الرابطة المتينة بين الأسرة كما يراه "ليفى ستروس strauss-lévi" بأن الزواج هو الذي يعطي الحياة الأسرية بإعتباره وسيلة أساسية شرعية تعمل على خلق رابطة متينة بها³.

في حين يعرفه "أوجست كونت" august comte " على أنه الإستعداد الطبيعي، والإتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الحي كما أنه الأساس الأول في البنيان الإجتماعي⁴.

وبالتالي ركز "كونت" هنا على أهمية الزواج في حياة الإنسان فهو أساس البناء الإجتماعي، كما هو نظام إجتماعي يتأثر بالمجتمع ومختلف أنظمتها.

وعليه نجد من خلال هذا التعريف بأن الزواج مؤسسة يكونها الزوج والزوجة خاضعة لمجموعة قوانين إجتماعية التي تتمثل في العادات والتقاليد المرتبطة بالمجتمع.

¹ - مـ"طفلي الخشاب، دراسات في علم الإجتماع العائلي، دار النهضة العربية، 1985، ص 96.

² - مُجد عاطف غيث، المشاكل الإجتماعية والسلوك الإنحراقي، دار المعرفة الجامعية، مـ"ر، د س، ص 153.

³ - Lévi.Strauss, la famille in claud levi, strauss gallimards 1^{er} edition française in annales l'université d'Alger, Études de sociologie, tome 3, Paris, 1979, p 187.

⁴ - مليكة لبديري، الزواج والشباب الجزائري إلى أين، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص 13.

-بينما قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 09 يونيو 1984 عرفت المادة الرابعة من الزواج على أنه: "الزواج عقد يتم بين الرجل و المرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة و التعاون وإحسان الزوجين و المحافظة على الأنساب¹ .
ونجد هذا التعريف إعتبر الزواج على أنه رابطة شرعية تتم عن طريق عقد بين الرجل و المرأة لبناء أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون، وهدفها إحسان الزوجين و المحافظة على إستمرارية النسل .

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أن الزواج هو علاقة بين رجل و امرأة ، تتم في إطار شرعي وقانوني يعترف به الدين و المجتمع، وهذه الرابطة لا تعتبر فقط ضرورة بيولوجية لغرض إشباع الغريزة الجنسية لدى الجنس البشري، بل تتعدى إلى ذلك إلى تأسيس أسرة تتوج بإنجاب الأطفال تهدف إلى ترسيخ القيم الاجتماعية و الدينية و القانونية و الإقتصادية داخل المجتمع للحفاظ على النوع البشري.

ز - الخصوبة:

تأخذ الخصوبة عدة مفاهيم منها:

-**لغة:** يعتبر الخصوب : كثرة الكلاء في مكان ما ، ومنه تربة خصبة و الخصوبة في علم الأحياء القدرة على الحمل وتهيؤ البويضة للتلقيح عكس العقم² .

-**إصطلاحا:** مطلق الخصوبة يعني الأداء الإيجابي للشخص أي العدد الحقيقي للأطفال المولودين لكل شخص وليس طاقة أو قدرة هذا الشخص على الإنجاب .

-**أما بيولوجيا :** تطلق على الشخص القادر على الإنجاب وهو الذي يستطيع فيزيائيا أن ينجب أطفال بينما لا يستطيع الشخص العقيم ذلك.

وتعرف كذلك بأنها القدرة على الإنجاب أو الطاقة الإنجابية وبالرغم من أن هذا الشرط يعد شرطا ضروريا للإنجاب إلا أنه ليس شرطا كافيا ، فالقرارات المتعلقة بما إذا كان الطفل سيولد أم لا، وإذا كان هناك نية إنجاب الأطفال، كم سيكون عددهم داخل الأسرة كل هذه تخضع للمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الأفراد .

¹ - الزواج و الطلاق في الشريعة والقانون ، دار العلوم و النشر و التوزيع ، عنابة، الجزائر ، د س، ص 80.

² محمد رفوح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية و التخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق 1980، ص 98.

- **طبيعياً:** تبدأ بالقدرة على الإنجاب لدى المرأة من وقت البلوغ إلى الوقت الذي تـل فيه إلى سن اليأس ، وتـل هذه القدرة إلى ذروتها في العشرينيات من عمرها. ويةـلـد بالخـوبة الطبيعية مستوى الإنجاب للمرأة عندما ـ تستخدم أي من وسائل تنظيم النسل .

وبالتالي يمكن القول أن الخـوبة هي المقدرة على الإنجاب أي قدرة الأنثى على الإنجاب وتبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ مع بداية الطمث ، وظهور الـفـات و الميزات الأنثوية الثانوية وبدء المبيض بإنتاج البويضات الناضجة.

و نجد أن الخـوبة تتحكم فيها جملة من الظروف تخص الأزواج وأسـرهم منها: الدين، المستوى التعليمي ، الدخل ، وجملة من الظروف الإجتماعية و الإقـةـادية التي تؤثر على الأسرة.

وبذلك شهد النـف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي إنخفاض في الخـوبة بسبب الإنتشار الواسع لإستخدام أساليب منع الحمل و الحد من الولـدات ، فقد بينت الدراسات مثلاً 16% من النساء المتزوجات عام 1910 اللواتي كن يمارسن تحديد النسل إستخدمن الوسائل الحديثة في إنجلترا، وقد إرتفعت النسبة ببطء شديد إلى 31% عند النساء المتزوجات بين 1920-1924م ووـلـت إلى 57 عند المتزوجات بين 1940-1947م¹.

سابعاً : بعض الدراسات السابقة:

لإجراء أي دراسة علمية ـ بد من الإستفادة من النتائج العلمية السابقة فالعلم له طبيعة تراكمية، فكل نتائج بحث سابق تكون المقدمة التي يبدأ منها بحث ـ حق، ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة تجمع بين متغيري دراستنا، ركزنا في أغلب الأحيان على الدراسات المشابهة و التي لها علاقة بالموضوع أو بالهدف ، والتي تتناول أحد متغيري الدراسة ـ وهو التغير الأسري والتنمية الحضرية، ويستمد توظيف الدراسة بجانبها النظري والميداني بناء على الطرح المنهجي و السوسيولوجي لكل دراسة ، وكذا النتائج المتوـل إليها .

¹ ، عبد الله إبراهيم ، المسألة السكانية وقضية التنظيم الأسرة في البلدان العربية ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1 ، 1994، ص74.

1- دراسة لعلباء شكري عنونها: "التغير الاجتماعي و التكنولوجيا و أثره على الأسرة المصرية بنائيا ووظيفيا"¹.

حاولت هذه الدراسة بحث مختلف التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية التي مر بها المجتمع المصري ومدى تأثيرها على الأسرة المصرية ، وذلك من خلال طرح مجموعة من الفروض و التساؤلات حول الأثر البنائي والوظيفي .

-فمن حيث البناء تم التركيز على حجم الأسرة ونوعها ، علاقاتها الداخلية والخارجية، إختيارات الزوج، الحالة الإقتصادية مادية ومستوى المعيشة .

أما من الناحية الوظيفية فقد طرحت الباحثة التساؤل الآتي:

"هل فقدت الأسرة المصرية بعض وظائفها مثلما حدث في المجتمعات الأخرى ، أم مازالت محتفظة بها؟، وما أثر التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية في تغير هذه الوظائف التقليدية ؟.

-وإفترضت الدراسة أن بناء الأسرة المصرية يختلف باختلاف طبقاته لأنه يوجد إختلاف جوهري بين الأسرة الريفية و الحضرية وهذا من حيث: المهنة، مستوى المعيشة، التعليم، وبالتالي هذا الإختلاف في البناء ينعكس على الوظائف ودرجة ونوعية التغيرات الاجتماعية التي تسبب البناء و الوظيفة للمجتمع .

- **فرضيات الدراسة:** إنطلقت الدراسة من الفرضيات الآتية:
- **الفرض الأول :** كان حول الأسرة الممتدة أنها تختفي أمام التغيرات التكنولوجية ويحل محلها شكل جديد من الأسرة يجمع بين الشكل الممتد و الشكل النووي يطلق عليه الأسرة النووية الغير منعزلة.
- أما باقي فروض الدراسة فتركز حول تأثير التغيرات التكنولوجية على تغير القيم والأدوار والعلاقات الزوجية، وتفرض أن هذه التغيرات التكنولوجية تؤثر على الوظائف فتحولها من الإنتاج إلى الإستهلاك وبالتالي تؤدي إلى تغير الأدوار والمكانات .
- **عينة الدراسة:** إختارت الباحثة عينة من الأسر الريفية والحضرية تتميز بوجود الزوج والزوجة والأبناء، وتم إختيار عينة عشوائية من مدينة الإسكندرية ومن المناطق الريفية بها

¹ - نقلا عن علماء شكري ، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص ص 263- 264.

مكونة من 250 أسرة (50 أسرة يشغل أرباب عملها وظائف فنية، و50 أسرة يشغل أرباب عملها مهن حرة و50 أسرة من عمال البناء وأخرى من الفلاحين).
وتم ذلك بجمع البيانات من خلال "إستمارة بحث" تتكون من 123 سؤالاً موجهة للزوج والزوجة

ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

• نتائج الدراسة:

- أ- الأسرة المغربية نمطها يتناسب مع البيئة الاجتماعية السائدة والمستوى الحضاري الذي بلغته
- ب- التغير الاجتماعي العام في المجتمع نتج عنه تغير في مركز الزوجة العاملة داخل الأسرة، حيث أصبحت تشارك في التخطيط لميزانية الأسرة وكذا اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة .
- ج- فقدت الأسرة المغربية علاقتها بالنسق القرابي، إذ أنها لم تفقد علاقتها مع جيرانها وزملاء المهنة فالعلاقات الأولية حافظت عليها ولم تتحول إلى علاقات ثانوية.
- د- من أبرز التغيرات التي ألامت الأسرة المغربية زيادة مراكز الترفيه، الهجرة من الريف إلى المدينة و زيادة معدلات التعليم ودخول المرأة لميدان العمل .

2-دراسة عيسى دلندة 2004:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التطور الاجتماعي والإقتصاد للجمهورية الجزائرية، والتغير الذي طرأ على السلوك الديمغرافي، معتمداً في ذلك على نظرية "مالتوس" حول السكان وكذا نظرية "التحول الديمغرافي".

• فرضيات الدراسة:

- أ- إن التغير الاجتماعي من (توفر للسكن ومرافق الحياة، من أجل عمل) أدى إلى تغير في السلوك الإنجابي
- ب- إن تعلم الفتيات وحصولهن على مراتب عليا، أدى إلى تغير ديمغرافي يظهر في تأخر سن الزواج، الحد من الإنجاب، وهي تختلف من الوسط الحضري إلى الوسط الريفي

-وتوكل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة نتائج هي:

• نتائج الدراسة:

-تحولت الأسرة الجزائرية ديمغرافيا من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية تضم ثلاث أو أربعة أطفال على الأكثر

-هناك علاقة بين درجة تعلم الزوجة والسلوك الإنجابي، حيث كلما إرتفعت درجة التعليم لديها قل إنجاب الأطفال.

-تحسن الحياة الاجتماعية والإقتمادية يؤدي إلى زيادة الإنجاب، حيث تضاعف عدد السكان خلال 20 سنة إمتدت من 1960 إلى 1983 ويظهر هذا في توفر مرافق الحياة، إنخفاض نسبة الأمية، تحسن ظروف الحياة الحضرية¹.

3-دراسة "نايف عودة النبوي":

أجرى الباحث "نايف عودة النبوي" هذه الدراسة والتي كانت تحت عنوان "بعض المتغيرات الاجتماعية والإقتمادية وأثرها على عوامل تنظيم الأسرة، وأجريت الدراسة على بلدة الحول من الأردنية سنة 2001م، التي تقع شمال الأردن يبلغ عدد سكانها آنذاك 16312 نسمة و2829 أسرة وشمل مجتمع البحث على الأسر التي تعمل على تنظيم النسل فقط.

• أهداف الدراسة:

-محاولة معرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والإقتمادية في عوامل تنظيم الأسرة ومن بين هذه المتغيرات نجد: العمر، الجنس، الديانة، المستوى التعليمي وحجم الأسرة.

ولإعوبة الدراسة الميدانية وجمع قوائم أسماء النساء اللواتي تطبقن "تنظيم النسل" بإعتبار المجتمع محافظ، لجأ الباحث إلى إعتداد أسلوب العينة القمادية، وإعتمد بذلك على عدد من طلبة جامعة "اليوموك الأردنية" الذين لهم معلومات على المجتمع، وإختير فريق عمل من سكان تلك البلدة، وقد تم الحول على 200 أسرة مستعملة لوسائل تنظيم النسل، ووزعت إستمارة إستبيان على مجموعة البحث وتمكنا من الحول إلى نتائج محددة.

¹ - aissa delenda, role du développement social et économique dans le changement des comportements démographiques En algérie, thèse de doctorat en démographie département de démographie, faculté des sciences sociale, université d'oran, 2004.

• نتائج الدراسة :

-هناك فروق ذات دلالة معنوية على عيد متغير الجنس ومتغير العوامل الإقتصادية والإجتماعية في حين لم يظهر هناك فروق ذات دلالة معنوية على عيد متغير الجنس، والمتغيرات التابعة كاحالة الأم والسكن الملائم وعمل الزوجة.

-أما على عيد متغير الدين فلم تظهر فروق ذات دلالة معنوية، إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية على عيد كافة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ما عدى متغير المستوى التعليمي، مع متغير احالة الأم حيث تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية.

-وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن التغير الحاصل في المجتمع على عيد الظروف العامة فيه هي التي دفعت هذه الأسر إلى التنظيم، إلا أن عدم وضوح مواقف الأفراد من التنظيم الأسري وتحديد عامل واضح يحظى بإهتمام شرائح المجتمع حسب خائصها، يرجع ذلك إلى عوامل تقليد الثقافات الخارجية، وكذا قنوات الأفراد حول عملية التنظيم الأسري.

4-الدراسة التي قام بها كل من "محمد أحمد محمد بيومي" و"عفاف عبد العليم ناصر": حول التنمية الثقافية كمدخل لدراسة التغيرات النظامية في الأسرة في بعض مجتمعات البحر المتوسط"، للتوصل إلى أي مدى يمكن أن تساهم التنمية الثقافية في فهم التغيرات التي أبلت الأسرة وإبراز أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة الميدانية:

-وخرجت هذه الدراسة بالنتائج الآتية:

• أن التجارب التنموية المطبقة فشلت لأن أي مشروع تنموي يستهدف رفاهية الإنسان يتحقق في ظل بيئة ثقافية متخلفة، فلكي تتحقق التنمية بد من توفر وعيا كافيا من الأفراد والجماعات بأهمية المشاركة في برامجها، ولهذا أكدت الدراسة على أن الوعي الثقافي هو المسلمة الأولى لأي عملية تنموية.

• أكدت هذه الدراسة أن التغيرات التي أبلت العالم كان لها دأها على الأسرة في حوض البحر المتوسط، وهذه التغيرات كانت إيجابية نتيجة للقيم الثقافية الجديدة التي حملتها رياح التغير لمجتمعات البحر المتوسط، لذلك بد على واضعي الخطط التنموية في مجتمعات البحر المتوسط مراعاة الخائص الثقافية لأن النماذج المطبقة في العالم الغربي تتميز بأنها مغتربة عن هذا الواقع، فرغم كثرة الأموال والإمكانات التي بذلت لأجلها إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة،

وظهرت العديد من المشاكل البنائية والوظيفية في الأسرة وظهر على السطح ظواهر جديدة لم تكن معروفة في العلاقات الأسرية.

وبالتالي وملت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفرضية المتمثلة في أنه توجد علاقة بين التنمية الثقافية والمتغيرات في الأسرة من حيث حجمها والوعي بالتنمية والوعي الثقافي، بناء الأسرة، السلوك الإنجابي، أساليب تربية الأطفال، وتغير الأدوار والمشاكل الأسرية.

5-دراسة عبد الرؤوف الضبع:¹

تناول فيها "أثر التغير الاجتماعي والتكنولوجي على الأسرة المصرية بأنماطها المختلفة" وذلك من خلال التغيرات التي يتعرض لها المجتمع المصري، وجاءت فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- يؤدي التغير الاجتماعي والتكنولوجي كقاعدة إلى اختفاء الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النواة غير المنعزلة.
- يلاحظ تغير حجم الأسرة تغير في القيم المتعلقة بالإنجاب نتيجة للتقدم التكنولوجي، ونظام المرتبات والمستوى الإقتصادي للأدي للأسرة وضيء المسكن، كلها عوامل أثرت في تغير حجم الأسرة.
- تؤدي التغيرات البنائية إلى تغيرات في الأدوار الأسرية (الزوج، الزوجة، الأبناء) .
- يلاحظ التغير الاجتماعي والتكنولوجي تغير في العلاقات الزوجية الداخلية في الأسرة، فقد يؤدي إلى زيادة الترابط والتكامل وقد يؤدي إلى الإنحلال والتفكك.
- زيادة التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تغير قيم الزواج.
- تحول الأسرة كوحدة إجتماعية من الإنتاج إلى الإستهلاك، أدى إلى تغيرات في الوظائف الكلية وإلى تعديلات في مكانة الأسرة في المجتمع.
- الأسرة المصرية منعزلة بسبب عوامل ترجع إلى طبيعة بناءها وعدد من الظروف الإجتماعية والإقتصادية، كالتكنولوجيا ونوع العمل ومستوى المعيشة وغيرها .

1-قراءة إلكترونية مأخوذة من الموقع : http://www.ejtemay.com/show_thread:hp=1180

- يؤدي التقارب المكاني للجيران إلى زيادة تدعيم علاقات الجوار .
- يتضح من تحليل نتائج الدراسة أن الباحث توصل إلى أن الحضرية □ تؤدي إلى إنبهار أو ضعف علاقات الجوار، كما تدعي "النظرية الحتمية" ، كما أن علاقات الجوار تتأثر ببعض العوامل الإيكولوجية كنوعية المنطقة إذا ماكانت شعبية أم □.

7-:دراسة محمود قرزير¹ :

كانت الدراسة بعنوان: التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري "دراسة ميدانية على عينة أسر بمدينة باتنة" .

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث معرفة وفهم أهم التغيرات البنائية الوظيفية التي ألبت الأسرة الجزائرية داخل المجتمع الحضري، وتفسير العلاقة القائمة بين الأسرة و المجتمع الحضري وذلك بدراسة كل أبعاد التغير الحا□لة في البناء الأسري ، وكيف أثرت هذه التغيرات الحا□لة في شكل ووظائف الأسرة الحضرية .

وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح هو:

" ماهي الأبعاد الديمغرافية و الإجتماعية للتغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري؟ "

• فرضيات الدراسة: إنطلقت الدراسة من جملة فرضيات وهي كالآتي :

- أ-إن شكل الأسرة الجزائرية المعا□رة هو نموذج مركب من النمطين الممتد والنووي.
- ب- تفسر ظاهرة هجرة الأسر الريفية إلى المدن بجملة من الأسباب والآثار تتحدد في الآتي:
- إن توفر فرص العمل ، السكن، الأمن والإستقرار سبب هجرة الأسر الريفية إليها.
- إن زيادة حدة البطالة وإنتشار الأحياء العشوائية وظهور ظاهرة إنحراف الأحداث كان نتيجة لإستمرار هجرة الأسر الريفية تجاه المدن .

ج- يفسر تغير بناء ووظائف الأسرة الحضرية بجملة من الأسباب و الآثار تحدد في الآتي:

- إن تغير ظروف الزواج كان نتيجة لعوامل عديدة إجتماعية وإقت□ادية وتعليمية، فالعوامل الإجتماعية تمثلت في (غياب القدرة على تحمل المسؤولية ، غياب التوعية الأسرية)، أما العوامل الإقت□ادية تمثلت في (غلاء تكاليف الزواج ، البطالة ، عدم توفر السكن) أما التعليمية تمثلت في (إرتفاع المستوى التعليمي) وتقلص نمط الزواج الداخلي في مقابل تزايد

¹ - محمود قرزير ، التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة أسر مدينة باتنة ، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، تح□ص تنظيم عمل، جامعة باتنة، الجزائر ، 2008/2007.

- وإنتشار نمط الزواج الخارجي بسبب ضعف سلطة الأباء نحو الأبناء وتوفير بدائل للإختيار الزوجي .
 - يساهم عمل الزوجة الأم في توجيه السلوك الإنجابي وبالتالي تقلص في مستوى الخصوبة لديها.
 - للزوجة العاملة دور في اتخاذ القرارات الأسرية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأسرة .
 - تؤدي الـمعيوبات المهنية لدى الأم العاملة إلى اللجوء إلى مؤسسات الرعاية البديلة للأبناء .
 - د-إن التغير الأسري مس العلاقات الأسرية تمثل ذلك في ضعف العلاقات الداخلية والعلاقات القرابية وزيادة في العلاقات الإجتماعية الجوارية .
 - عينة الدراسة:
- أختيرت مدينة باتنة مجاً للدراسة باعتبارها "وسطاً حضرياً" مهماً يحوي تنوعاً وتعدد للأحياء القديمة والحديثة منها الراقية والشعبية والفوضوية منها، مما يجعله فضاء ملائماً لاختيار عينة الدراسة وتطبيق تقنيات الدراسة الميدانية في ظل متغيرات البحث الموضوعية، ولـمعيوبة حـر وحدات المجتمع الألي المتمثل في مجموع أسر مدينة باتنة تم اختيار أسلوب العينة العشوائية باختيار 120 أسرة، شملت أغلب أحياء مدينة باتنة لتوافق المؤشرات الموضوعية لدراسة وتحليل موضوع البحث.
- ووضع الباحث مقاييس اعتبرها خـائص للأسر عينة البحث والمتمثلة في :
 - أ- ضرورة وجود الزوج والزوجة (أي يكونان على قيد الحياة وغير منفـلان).
 - ب- عمل الزوجة خارج الإطار المنزلي (لمعرفة أثر ذلك على التغير الأسري فيما يخص ازدواجية الدور).
 - ج- ضرورة وجود الأبناء (على الأقل طفل واحد) .
- وتم ذلك بجمع البيانات من خلال استمارة بحث تتكون من 115 سؤالاً موجهاً للزوج والزوجة.

• نتائج الدراسة:

- إثر التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتحليل عليها من خلال دراسة الميدانية تم التوصل إلى جملة من النتائج الهامة ذات الصلة بالموضوع ومشكلة البحث:
- إن شكل الأسرة الجزائرية الحضرية المعاصرة هو نموذج مركب بين النمطين الممتد والنووي، فشكل الأسرة الجزائرية الحضرية يميل إلى الطابع النووي لكن ليس بالشكل المطلق، فلا يمكن أن نقول اليوم بأن الأسرة الجزائرية بشكل عام قد انعزلت تماما عن كل علاقاتها بالعائلة الكبرى ولكن هذا الإنعزال قد أصبح نسبيا.
- من أسباب هجرة الأسر الريفية اتجاه المدن خلوها ما يتعلق خاصة بعوامل الجذب الحضري كتوفر فرص العمل، السكن، الأمن والاستقرار.
- تبين أن تغير نظام الزواج من خلال حلول شكل الزواج الاختياري والخارجي في مقابل تناقص كبير لشكل الزواج الداخلي، والتأخر في سن الزواج كان لأسباب اجتماعية وإقتصادية وعلمية، تضمن غياب القدرة على تحمل المسؤولية، غياب التوعية الأسرية، عدم توفر السكن، وارتفاع المستوى التعليمي لدى الشباب أدى إلى إرتفاع سن الزواج .
- أثر عمل الزوجة الأم في تغيير سلوكها الإنجابي، وذلك من خلال اتباع طرق تنظيم النسل ومشاركة زوجها في مسائل اتخاذ القرارات المختلفة، كما أن الإعانات والمعوقات المهنية كتوقيت العمل، نوع العمل المرهق، جعلها تلجأ إلى مؤسسات الرعاية البديلة جزئيا في رعاية ومراقبة أبنائها فترة غيابها عن المنزل، كدور الحضانه ورياض الأطفال، فكل هاته الأبعاد والآثار تفسر التغير الحاصل في الأسر الجزائرية الحضرية في شقيها البنائي والوظيفي.
- شهدت الأسرة الجزائرية الحضرية تغيرا هاما مس العلاقات الأسرية، فتغيرت بذلك أساليب التربية والمعاملة الوالدية، وحل محلها قيم جديدة تشمل في الحوار والمناقشة وإبداء الرأي، كما نجد أن شبكة العلاقات القرابية شهدت تقلصا خاصا مع الإستقلال السكني، وحلت محلها العلاقات الاجتماعية الجوارية، ولكن بقدر نسبي ومحدود.

8- الدراسة التاسعة التي قام بها "مارشال كلينارد":

تحت عنوان: "دراسة تقويمية لمشروع دلهي للتنمية الحضرية:¹

قام "مارشال كلينارد" بالإسهام في الدراسة التقويمية لمشروع دلهي "delhi project" للتنمية الحضرية، والتي إستهدفت الوقوف على مدى نجاح هذا المشروع في إستثارة الجهود الذاتية بالمواطنين بمدينة دلهي الهندية ومدى نجاح مجالس الأحياء للتنمية في تحقيق أهدافها، ومدى إدراك أعضاء اللجان التنفيذية لهذه المجالس لأهداف هذه المؤسسات الإنمائية والوقوف على دوافعهم الشخصية للتقدم لمواقع القيادة، ومدى إدراك الجماهير لهذه الأهداف والكشف عن مدى تقبل هذه الجماهير للممارسات المستحدثة كالتعليم والتخطيط الأسري ورعاية الأمومة والطفولة، وكذا الوقوف على بعض القضايا التي لها أهمية كبرى في مجال التنمية كالعامل الجمعي والجهود الذاتية ومعايير إختيار القيادات.

-وإستخدمت هذه الدراسة مجموعة أدوات منهجية كالمقابلة والجداول البيانية والرجوع إلى مشروعات الجهود الذاتية، وكذا السجلات والملاحظة المباشرة.

• نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن حركة التنمية الحضرية في دلهي لم تحقق أهدافها المخططة بالكفاءة الواجبة، حيث أن أغلبية القيادات الشعبية لا تفهم دورها أو دور مجالس الأحياء. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن معيار السن ما زال من المحددات الأساسية للقيادة وتوصل الباحث بذلك إلى نتيجة مؤداها أن مؤسسات التنمية ليست أجهزة سحرية قادرة على صنع المعجزات، فهي أجهزة بشرية تعمل في مجال التغيير البشري، وهذا الأمر هو الذي يفسر بطء وتوقف برامج التنمية إلى أهدافها المخططة.

¹ - نبيل توفيق السماوي، علم إجتماع التنمية (دراسة في إجتماعيات العالم الثالث)، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1984، ص 334 .

9-دراسة حول "الأسرة و التغير الإجتماعي"¹:

هي دراسة للباحث : "م.طفى الشيخ "حول الأسرة و التغير الإجتماعي في لبنان" من خلال دراسة ميدانية في أحد أحياء مدينة طرابلس الشعبية و هو حي القبة، تسكنه شرائح من الفئتين العمالية و الوسطى ثم إجراء الدراسة سنة 1993.

● أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة هي إستطلاعية إجتماعية تهدف إلى الكشف عن التغيرات التي طرات على أوضاع الأسرة الحضرية في لبنان من حيث:

-سد بعض الثغرات حول الموضوع أي تركيب الأسرة و وظائفها وأهم تلك التغيرات العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة ،توزيع السلطة في البيت و تطورها ، وضع المرأة ، تربية الأطفال ، العلاقات القرابية و الجوارية ، كيفية قضاء أوقات الفراغ وغيرها

-توعية المجتمع العربي وغيره من المجتمعات العالمية بشأن أوضاع الأسرة العربية الحضرية التي تتشابه في ظروفها، وتقويم ما يطرأ عليها من تغيرات بفعل التحضر .

● أدوات جمع البيانات :

تم إستخدام المقابلة و الإستمارة و تحليل الوثائق كأدوات لجمع البيانات حيث تكونت الإستمارة من 131سؤال(126 سؤال مغلق و 5 أسئلة مفتوحة حيث توزعت على إحدى عشرة مجموعة) تعالج كل مجموعة مؤشرا معينا .

● عينة الدراسة :

نظرا لـعبوة إجراء الدراسة على جميع أسر الحي تم اللجوء إلى العينة و اختار الباحث الأسرة بمثابة وحدة العينة أو الوحدة الإحصائية المناسبة لطبيعة دراسته، ورب الأسرة هو أكبر أفرادها سنا والمسؤول عن إعالتها و الإنفاق عليها ، أي أن الباحث حدد فئات معينة لرب الأسرة .

¹- م.طفى محمد علي الشيخ :الأسرة و التغير الإجتماعي في حي القبة ،مذكرة بحث لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية ،تحقيق علم الاجتماع الحضري ،إشراف عبد القادر القدير ،معهد العلوم الإجتماعية ،طرابلس ،لبنان ،1993.

-تتكون العينة من 300 أسرة تم إختيارها بطريقة عشوائية بسيطة بحيث يمكن من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة الأمللي، وتعطي نفس الفرقة لجميع مفردات المجتمع الأمللي في الظهور .

• نتائج الدراسة : توّمل الباحث إلى أهم النتائج الآتية :

أ- إن الزواج الداخلي الذي كان يتدخل فيه أهل قد ضعف وتزايدت حرية الفرد في إختيار شريك حياته من خارج جماعته القرابية، وتوّمل إلى أن معيار الأخلاق يشكل الأساس الأول في إختيار شريكة الحياة .

ب- كشفت الدراسة أن متوسط أعمار أرباب أسر العينة عند الزواج بلغ 24 سنة في حين قدر هذا المتوسط عند الزوجات بـ 20 سنة .

وتوّمل الباحث إلى أن هناك إختلاف في مؤشر تأخر الزواج فنجد في الفئات العليا يتأخر بسبب البحث عن التجانس الفكري و المادي و الإجتماعي .

ج- إعتمااد الرجل على نفسه في توفير المهر و تأسيس البيت الزوجية و هذا ما دلت عليه إيجابات أغلب المبحوثين ، ومنه توّمل الباحث إلى أنه كلما إرتفع المستوى المادي للأفراد المقبلين على الزواج كلما قلت حاجاتهم الى طلب المساعدة المادية من أهلهم لتوفير المهر وتأسيس البيت الزوجية .

د- تقلص حجم الأسرة بسبب إستعمال وسائل منع الحمل ،واللجوء إلى إستخدامها متعلق بالوضع الإقتلادي و الثقافي و الطبقي للأسرة .

هـ- وجود علاقات مع الجيران في الأسرة الحضرية و لكنها متفاوتة من حيث الدرجة و المستوى الثقافي و الإقتلادي للأسر .

و- تختلف الأساليب التربوية لدى الأسر الحضرية ،ونجد أن مسؤولية الإشراف على تربية الأبناء تقع على عاتق الأم بسبب غياب الزوج عن المنزل بداعي العمل .

ي- وجود مؤشر مهم على التغير الأسري و هو مشاركة الزوجة في الأمور الخالصة بشؤون ومستقبل الأسرة و كيفية الإنفاق ،وهذا دليل على مدى التغير الذي طرأ على سلطة الرجل التقليدية وظهور نوع من الديمقراطية الزوجية.

ن- كما توّلت الدراسة إلى أن قضاء أوقات الفراغ لدى أفراد الأسرة مرتبط بالمستوى المادي والثقافي لها، ففي الحي مجال الدراسة يفضل الأزواج قضاءه في البيت و الإقبال على برامج التلفاز و المطالعة و زيارة الأقارب و الجيران .

الفصل الثاني:

التنمية الحضرية من خلال التراث التنموي في الجزائر

تمهيد

أولاً: التنمية الحضرية "دلالة مفاهيمية"

1- تعريف التنمية

أ- التنمية من منظور بعض الهيئات الدولية

ب- التنمية من منظور إقتصادي

ج - التنمية من منظور اجتماعي

2-تعريف التنمية الحضرية

3-تعريف تنمية المجتمع الحضري

4-جذور التنمية الحضرية

5-بعض الأهداف الاجتماعية للتنمية الحضرية

6-بعض أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية

ثانياً:محددات بناء التنمية الحضرية في الجزائر

1- كيف تحدث التنمية الحضرية

2-عوامل التنمية الحضرية

3- بعض متطلبات التنمية الحضرية

4- معوقات التنمية الحضرية

5- بعض العوامل المؤثرة في التنمية الحضرية

6- التخطيط الحضري كوسيلة للتنمية الحضرية

7- بعض معوقات التنمية الحضرية

8- نماذج التنمية الحضرية

9- سياسات التنمية الحضرية في الجزائر

10- خصائص ومميزات التنمية الحضرية في الجزائر

11- تحقيق تنمية حضرية متسارعة وتنافسية قوية للمدن بالجزائر

تمهيد:

تعتبر حركة تنمية المجتمع في الواقع أكثر القوى الاجتماعية تأثيرا في عمليات التغير المقروء خلال الثلاثين عاما الأخيرة .

وبخلاف إصرار بعض الدول النامية لإستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بدت قضية التنمية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضعا للإهتمام، فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات بالغة التعقيد بعضها يتعلق بالنظام الدولي الجديد و البعض الآخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التي ورثتها هذه الدول من القوى الإستعمارية ،ظهر بذلك مفهوم التنمية بوصفها أداة أو وسيلة تستطيع الدول النامية من خلالها مواجهة عوامل التخلف .

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تبنت سياسة التنمية الحضرية بتفعيل كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية شاملة، توسع خيارات المواطنين وقدراتهم وتركز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار و التنفيذ و التقييم بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا في جو من الحوار و التفاعل و التكامل يمكننا من خلاله مواجهة التحديات و الإستمرار مع المعطيات الجديدة التي تتطلب توفير البيئة التحتية الكاملة و المرافق العامة و الخدمات المختلفة ،و يتم هذا إعمالا بالاعتماد على فكر ومهارات وأساليب جديدة تستهدف التغيير المستمر للمجتمع محل التنمية و التي يمكن تجسيدها بـ"ورثتها الفعلية على أرض الواقع ،لإحداث قفزة نوعية في التطوير و التحديث الحضري للمدن الجزائرية لكي تواكب النمو الإقتصادي و الديمغرافي والإجتماعي والحضاري وتساعد على التخطيط لبناء مدن جديدة مسيطرة للركب الحضاري العالمي .

أولاً: التنمية الحضرية "دلالة مفاهيمية "

بما أن التنمية الحضرية جزء من التنمية العامة ، فلا بد الإشارة إلى التنمية بمفهومها العام.

1-تعريف التنمية:

نجد أن التراث السوسيولوجي الإقتصادي يركز بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية، إلا أنه نجد هناك إختلاف بين الدارسين لهذا الموضوع حول تحديد غايات التنمية وأنماطها.

وسنحاول في الآتي عرض بعض التعريفات للـ [1]ول إلى فهم دقيق لها :

-يعرف "سعد الدين إبراهيم" التنمية على أنها: إنبثاق ونمو كل الإمكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع¹.

و يعتمد هذا التعريف على عدة عناصر أساسية هي:

• التنمية عملية داخلية ذاتية ، وكل مقوماتها موجودة داخل الكيان نفسه، و أي عامل خارج هذا الكيان يعتبر عامل مساعد أو ثانوي .

• عملية التنمية ديناميكية و مستمرة وليست ثابتة على حال واحد.

• للتنمية طرق و إتجاهات عديدة تختلف باختلاف الكيان وبتنوع الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان .

في حين يعرفها "مُحمَّد الجوهري" على أنها : عملية تغير ثقافي دينامية موجهة في إطار إجتماعي، تعمل على توظيف كل الإمكانيات المادية و القدرات البشرية من أجل الـ [1]ول إلى أهداف التنمية.

وفي تعريف آخر تعتبر التنمية : أنها مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، بمعنى تحفيز قدرة المجتمع للاستجابة للحاجات الأساسية و المتزايدة لأعضائه وهذا يتم عن طريق الترشيح المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المادية المتاحة .

ومنه فالتنمية تعتبر هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في النطاق نحو الإتجاهات المرغوبة والطموح في التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للـ [1]ول الحديث للتنمية.

وعليه التنمية عملية مجتمعية شاملة تقوم على أساس تخطيط إستراتيجي من أجل إيجاد تحولات هيكلية ، وإحداث تغييرات إجتماعية وسياسية وإقتصادية تسمح بتحقيق غايات مجتمعية وتطوير الحياة الحضرية.

¹ -على غربي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2003، ص 32.

أ - التنمية من منظور بعض الهيئات الدولية

-تعريف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة :

التنمية فعل إجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط و التنفيذ، حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الإحتياجات وعلاج تلك المشاكل وتنفيذ هذه الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات و المساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية و الأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي .

-تعريف هيئة الأمم المتحدة:

التنمية هي العمليات التي توجه جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ،وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما :

-مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم

-توفير مايلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساواة الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية¹.

وفي إطار ما تقدم أبحث التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات المتخلفة، إن هذه المجتمعات كثيرا ما تخفق في تحقيق هذه الغاية لإعتماد مسؤوليها على المداخل الإقتصادية وحدها كوسائل لتحقيق التنمية بمعدلات أسرع متجاهلين دور باقي المداخل الأخرى كالإجتماعية، السياسية، الدينية.....، لذلك بد على هذه المجتمعات إبراز أهمية النظرة التكاملية لإحداث التأثير من كافة المداخل لتحقيق تنمية متسارعة وتواكب التطورات الحالية في العالم .

ب- التنمية من منظور إقتصادي:

يعرف "جاكوب فير " التنمية على أنها هدف أسلوب التخطيط الإقتصادي و استغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع ، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى ذل يجب لدخل الفرد عن طريق أوقات استخدام الموارد الإقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع ، فالتنمية هي عملية تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد .

¹ - مـطفى زائد ، التنمية الإجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ص 64.

ج - التنمية من منظور إجتماعي :

التنمية هي تحقيق التوافق الإجتماعي لدى أفراد المجتمع مما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي و إجتماعي¹، وحسب هذا التعريف فإن التنمية تعتبر وسيلة لتحقيق التوازن على جميع مستويات التغير الإجتماعي الذي حدث بفعل النمو الإقتصادي، وما يآاحبه من تحولات مختلفة مست جوانب عدة من حياة الأفراد، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الفرد من جهة وهذه التحولات من جهة أخرى.

فالتنمية بولفها وسيلة لتحقيق التوافق الإجتماعي هي عملية مقبودة وهادفة لتنمية قدرات الأفراد على التكيف السوي، وهذا التغير بما يتطلبه من ضرورة لإشباع حاجاتهم البيولوجية و النفسية والإجتماعية.

ويؤكد ذلك "محي الدين بابر" بقوله أن التنمية هي أسلوب حديث للعمل الإجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والحياة و العمل، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية لهذا الأسلوب إن لم يكن ذلك الوعي قائما، أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجودا ، ثم بدعوة من الأعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير و الإعداد و التخطيط و التنفيذ بالنسبة لهم لمشروعات والبرامج الإنمائية².

ويتضمن ذلك فضلا عما سبق ذكره نشر الوعي بأهمية التنمية، ودورها في تحقيق التطور المرغوب فيه إنطلاقا من الإدراك الجماعي للجماهير لأهمية تخطيط البرامج والمشروعات الإنمائية، ومن ضرورة المساهمة في وضعها وتنفيذها بمتابعة الهيئات الرسمية التي تمثلها .

ويرى "محمود الكردي" التنمية على أنها: هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وأهم مظاهرها سلسلة تغيرات بنائية ووظيفية تآيب مكونات المجتمع، بالتحكم في حجم ونوعية الموارد المالية و البشرية المتاحة للبول إلى أقصى استغلال ممكن، بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة لغالبية أفراد المجتمع، لإحداث التغيرات البنائية والوظيفية التي تآيب مكونات المجتمع، وهذا يتم بالتحكم في الموارد المادية والبشرية المتاحة للبول إلى أقصى استغلال وتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

¹ - سميرة كامل ، التنمية الإجتماعية ، مفهومات أساسية ، رؤية واقعية ، مكتبة القاهرة الحديثة، ص10.

² - شبل بدران ، التربية و المجتمع ، رؤية نقدية في المفاهيم القضايا المشكلات، الإسكندرية ، دس، ص189.

لذلك إقترح كل من "ميردال" myrdal و "سينجر" singer و "هيفنز" hiffns أن تقوم الحكومات بتبني نمط تنمية موحد تجمع بين التنمية الاجتماعية والإقّة المادية حتى يمكن التأكد من وصول منجزات التنمية الإقّة المادية إلى عموم المواطنين وخاصة الفقراء. وعليه فإن مفهوم التنمية لا بد أن يأخذ كل جوانب الحياة المادية والبشرية وكذا كل ما يتعلق بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم إتجاهات الأفراد بما يحقق إستيعاب أكثر للطاقات في سبيل رفع المستوى الاجتماعي وإطراء نموه لتحقيق الإحتياجات المتزايدة والمتطورة وذلك في ظل إيديولوجية تترجم آمال الأمة وتؤمل كل ما يجب أن يكون عليها مستقبلها في كل الميادين¹.

وإلى غاية 1970م قامت دول ما يعرف بالعالم الثالث بتبني سياسة التخطيط الاجتماعي كوسيلة لترجمة السياسات التي تركز على الجوانب الإنسانية للتنمية إلى برامج محددة. -وفي عام 1976م إستخدمت منظمة العمل الدولية (ILO) مدخل الإحتياجات الأساسية للتأكد من أن سياسة التنمية الإقّة المادية في العالم الثالث، إشتملت على أهداف الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي.

أما في الدول الناعية فنجد أن الموقف كان مختلفا حيث لم تكن قضية التنمية الإقّة المادية قضية ملحة كما هو الحال في دول العالم الثالث، فالمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون هناك كانت ناتجة عن عجز السياسة الاجتماعية القائمة على إشباع حاجات المواطنين، فسعت بذلك إلى إتخاذ الإجراءات البنائية لمواجهة القصور البنائي لتحقيق الحاجات الإنسانية وإحترام الكرامة البشرية.

إلا أنه رغم كل تلك المجهودات المبذولة في إطار التنمية إلا أنها في كثير من الأحيان قد إختفت في ظل هذا الطوفان الجارف من السياسات المحافظة التي سادت فترة الثمانينات، وإنعكست نتائجها على دول العالم الثالث.

وكنتيجة لهذه التطورات السلبية قد ظهرت مفاهيم ومنهجيات مختلفة لعملية التنمية آخذة في الإعتبار مختلف الأبعاد كالبعد البشري والبيئي والثقافة العلمية والإفتتاح المعلوماتي وغيرها.

¹ - علي غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ونجد أن مفهوم التنمية البشرية قد تطورت في التقارير السنوية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبشكل سريع خلال العقد الأخير من القرن الماضي. وفي تقرير 1991م صدر أن التنمية البشرية تتطلب نمواً إقتصادياً يعمل على تحسين الأحوال البشرية بينما تم التركيز في تقرير 1992م 1993م على تحسين نوعية الحياة المادية ووضع المؤشرات الكمية لقياسها لضمان المشاركة المجتمعية وتحقيق الأهداف. -وفي مارس 1995م وفي "كوبنهاجن" عقد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية وحضره 120 رئيساً حكومياً ودولة للتعرف على أهمية التنمية الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة، ولبعضوا ذلك كأهداف لها أولوية مطلقة وقد بحثت هذه القضية ثلاثة موضوعات¹ وهي :

أ- إستراتيجية الحد من الفقر في العالم

ب- زيادة العمالة المنتجة في جميع البلدان

ج- التكامل الاجتماعي

وأما بحث التنمية في رأي "عبد الهادي والي" شعاراً للطموح والجهد والإنجاز، فهي تعني التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واسع.

2- تعريف التنمية الحضرية:

نظراً للمشاكل التي وقعت في المدن اليوم من إزدحام كبير في السكان و الهجرات و التوسع العمراني الغير مخطط و التخلف الحضاري بشكل عام ، أنتج خلافاً في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، جاءت برامج التنمية الحضرية من أجل حل والتقليل من أزمة المدينة، فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى الحضرية².

وهي التغيير الموجه الذي يعتري المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية، بتسطير برامج تنموية يساهم الشعب مع الحكومة في تنفيذها اعتماداً على الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والنفسية الملائمة لظروف وطبيعة المجتمع التاريخية و الثقافية وواقعه المعاصرة.

¹ - هناء حافظ بدوي، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، المكتب الغربي الحديث ، د س ، ص 224.

-وفي هذا الإطار قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على مستوى الدولي، حيث بدأ هذا الاهتمام منذ عام 1951 حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع القومي ، ولقد كان الاهتمام منبأ على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر على أنها عملية تتركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية و الصحية ، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة، وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية ، ونظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدأ يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والإشتغال بأعمال غير زراعية وكذا تحديد و إقامة المباني و التغير في مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري ، يشمل تزويد الحضر بعدد من المشروعات الإقتصادية و التكنولوجية و الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة المواصلات وذلك بهدف الإرتقاء بالمستوى الحضاري و الثقافي والاجتماعي والإقتصادية المادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر من المستطاع في التنمية الحضرية.

فالتنمية الحضرية إذن هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات ونموها .

وهناك من يرى أن التنمية الحضرية تتحقق من خلال الإستغلال العقلاني لكل القوى و المؤهلات التي يمتلكها المجتمع الحضري لتحقيق تقدمه ونهضته وبذلك يعرفها " محمد عبد الفتاح" على أنها: مجموعة من العمليات التي تعلم الإعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات و الطاقات و القوى وتحديد اوجه التقدم إستراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظورا إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة و الضاغطة وكذا الواقعة في عالم متغير من ناحية أخرى¹.

¹ - محمد عبد الفتاح محمد، الإتجاهات التنموية في ممارسة الخدمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 186.

في حين نجد من يربط التنمية الحضرية بالواقع العمراني و البيئي ، وتعني التنمية الحضرية في هذا الشأن، تلك التغيرات الموجهة التي تعترى المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة و إنشاء الشوارع و الأحياء و غرس الأشجار¹.

أما "حسين عبد الحميد أحمد رشوان " يشير إلى التنمية الحضرية على أنها: "زيادة كثافة السكان بما يتعدى على 2000 نسمة في الكيلو متر المربع وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10.000 نسمة ، وإشتغال الأفراد في الإنتاج ، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية و المهنية و الخدمات ووجود درجة عالية من تقسيم العمل و التعقد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على أسس قرايية ، وفي ضوء هذا فالتنمية الحضرية هي عملية تعقد الإتجاهات الاجتماعية و الإيكولوجية و الثقافية التي تؤدي إلى تنمية المدن²

أما خلال النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب "سكوت" عام 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية التي تتضمن الحاجات الفسيولوجية و الاجتماعية للمدن، وإهتم من خلاله بالإحياء المتخلفه slums وبعدها ظهرت برامج تحديد المدن وبرامج المدن النموذجية ، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن و القرى في بريطانيا عام 1947م، وفي عام 1968م ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان ، ووضع أهداف ووسائل ترتبط بنمط استخدام الأرض، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط وهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض .

-ويرى بذلك "فورستر j.w.forrester" أن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة ، حيث أن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين.

-وترى "منال طلعت محمود" أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة المواطنين وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقد

¹ -حسن علي حسن ، المجتمع الريفي و الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1991، ص 311-312.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 17.

نقل المجتمع الحضري من الوضع إجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ، ورفع تنسيق مستوى معيشة الناس إقته ماديا و إجتماعيا ¹.

أما "حسين عبد الحميد أحمد رشوان" يرى أن التنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتحويل المجتمعات الريفية إلى حضرية، أو التغير الموجه الذي يعتري المدينة من حيث إزدياد الكثافة السكانية و الإشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة كبيرة من تقسيم العمل و التعقيد الإجتماعي و في ضوء الضبط الذي يستند إلى أسس قرابية وكذا تجديد و إقامة المباني و التغير الجوهري في استخدام الأرض ².

وعليه فالمة إود بالتنمية الحضرية في هذه الدراسة : هي مجموعة من العمليات والبرامج الجماعية والتعاونية و الديمقراطية التي تعلم الإعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الموجهة أساسا نحو تحقيق وإحداث التغير الإجتماعي المطلوب، ونقل المجتمع الحضري من وضع إجتماعي معين إلى وضع إجتماعي أفضل منه، وذلك برفع مستوى معيشة الأسرة إقته ماديا وإجتماعيا،و بالتالي لتحقيق تنمية حضرية شاملة و متكاملة في أبعادها الإقته مادية والإجتماعية،الثقافية،الإعلامية و البيئية بد من إحداث تغيرات جوهريّة في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعنا رها البيئية المحيطة، لذلك بد من تضافر جهود القطاعين العام و الخاص بتأمين تغطية مستمرة و فعالة لها من قبل وسائل الإعلام المختلفة ، قد إحداث تنمية ترفع المستوى المادي و الكيفي لأفراد المجتمع دون الضرر بالموارد الطبيعية البيئية، لأن مشاكل البيئة تعرف حدود ، وهذا الع ير يشهد تحديات بيئية مختلفة، أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم ومثل و أعراف و أخلاقيات تؤل في النفس أهمية التقدم الإقته مادي و الإثراء المادي على حساب الإستغلال السليم لموارد الطبيعة .

3-تعريف تنمية المجتمع الحضري:

إن تنمية المجتمع الحضري هي جهود مخططة ومنظمة تستهدف زيادة معدل رفاهية إنسان المدينة عن طريق مساعدته على إشباع المزيد من حاجاته،وحل المزيد من مشكلاته بواسطة الإستخدام الأمثل وتنمية موارده وإمكانياته البشرية والمادية والتنظيمية ³.

¹ - منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 71.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، علم الإجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص226.

³ - محمد سيد فهمي، تقوم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 126.

-ولهذا تعددت تعاريف تنمية المجتمع الحضري ونذكر أهم منها:

ب-وهي عملية ديناميكية يهدف إليها المجتمع بما يحويه من أفراد ومؤسسات.

63

*تدريب وتنمية خبرات العمل المجتمعي لإشباع حاجات الأفراد وحل مشكلاتهم.

*تنمية الوعي الحضري وتحمل المسؤولية الحضرية.

*تنسيق وتنظيم الخدمات المختلفة لمواجهة مشكلات المجتمع الحضري .

*تحقيق التعاون والتكامل بين جهود وخدمات النشاط الأهلي والحكومي لتحقيق الأهداف المجتمعية المشتركة.

وبالتالي فإن تنمية المجتمع الحضري هي تنمية واسعة تشمل مختلف القطاعات والجوانب الإقتصادية والإجتماعية و الإقتصادية.

ونجد بذلك أن التنمية الحضرية لعبت دورا بارزا في تنمية المجتمع الحضري وتهيئته إقليميا وعمرانيا، وذلك بإتباع استراتيجية تعتمد على العنصر البشري بالدرجة الأولى لأنه المسؤول على التطبيق.

لذلك لابد من إشراك المجتمع المدني في التهيئة والتعمير وإعادة النظر في جميع السياسات الحضرية والعمرانية لأن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه يؤدي إلى مشاكل إجتماعية وإدارية منها أزمة السكن الحادة والهجرة الريفية نحو المدن، والنمو الديمغرافي المتزايد وكذا عدم وجود جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني لذا لابد من إستحداث استراتيجيات جديدة تكون موجهة وفق أسس علمية وأهداف واضحة للحد من هذه الأزمات.

4- جذور التنمية الحضرية:

نجد أن عبوة في تحديد متى وأين ظهرت المدن بدقة، حيث نجد أن التنمية الحضرية إمتدت على تاريخ 6500 سنة.

فلقد كانت لشعوب العصور الحجرية القديم شعوب رحالة، تعلم خلالها الإنسان الزراعة، فتكونت القرية وأصبحت الزراعة النشاط الغالب على معظم شعوب العالم، حيث قامت هذه الثورة على ضفاف الأنهار والوديان كالفرات والدجلة والنيل والكانج.

ويرى "جورج" أن التحضر يعتمد أساسا على تربية الماشية بعد مرحلة إيد الحيوانات وبذلك ظهرت الإختراعات التكنولوجية، وأدى إلى زيادة الفائض الزراعي وحول القرى الريفية إلى مراكز ومدن ونقل الفائض الزراعي إلى سكان الحضر، وهي أعتبرت من العوامل الأساسية

لظهور المدن إضافة إلى الحروب والهجرات والتجارة، أدت إلى الإثراءات الثقافية بين المراكز الحضرية والتي كانت أيضا عاملا مهما في ظهور المدن.

فوجد المدن في اليونان قامت على أساس وحدة العائلات الكبيرة التي تسعى إلى الدفاع المتبادل، ولما حب ظهورها إنبثاق البيروقراطية وإحتكار الحاكم للقوة العسكرية، فتغيرت الملكية والعلاقات الاجتماعية وكذا الحقوق والواجبات بين العمال والملاك وظهور قوانين ودساتير المدن اليونانية، ونجد في العهد الإمبراطوري بلغ عدد سكان مدينة روما حوالي مليون نسمة فزخرت روما بالقصور وظهور الأحياء المتخلفة، فنمت بذلك روما وتوسعت أفقيا ورأسيا دون تخطيط، فأنشئ فيها عدد كبير من المسارح الواسعة وخلال حكم "جلاديوس glauduis" خص لإقامة العروض الرياضية حوالي ثلاثة وتسعين يوما كل عام على حساب ميزانية الحكومة، إلى أن تحطمت الإمبراطورية الرومانية خلال القرن الخامس ميلادي فعاد بذلك سكان المدن إلى الريف، وتحولت المدن إلى قرى وإنكمش حجم المدن وقام الإقطاع على أساس الزراعة التي يسيطر عليها النظام الإقطاعي.

أما في العهد الوسطى فكانت الكنيسة الكاثوليكية هي القوة الوحيدة التي سادت غرب أوروبا وفاقت سلطة رجال الدين سلطة النبلاء، وفي خضم هذه الظروف ظهرت مدينة بيزنطية التي كانت تعد مدينة "متروبوليتانية" وتعتبر قلب الإمبراطورية¹، فازدهر فيها الأدب وظهرت طبقة التجار واعتبرت مزيجا من الثقافة اليونانية والرومانية.

وكانت مدينة العهد الوسطى مركزا تجاريا وسياسيا وإداريا، فتميزت بوجود الحصون وأماكن لتخزين المياه ومعسكرات للجنود، فكان الناس يسكنون بجانب القلعة وحولها.

ولكن عند نهاية القرن الثامن عشر تقدم التحضر بسرعة ومثل عدد سكان المدن نسبة من 10-20 % من عدد سكان العالم، وبذلك كان السكان يتركزون في المدن وتعددت شبكة النقل والمواصلات التي تربط الأقاليم الحضرية بعضها ببعض، إلى غاية القرن التاسع عشر، أين ظهرت المدينة الاناعية ونمت المدن وتحللت التجمعات نواة كبيرة تتسم بالكثافة سميت بالمنطقة الرئيسية في المدينة وتمتد إلى مناطق أخرى أقل كثافة يطلق عليها ضواحي المدينة.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أما مع بداية القرن العشرين ظهرت المدن المتروبوليتانية وهي مدن ضخمة يتراوح عدد سكانها خمسة عشر مليوناً، وظهرت هذه المدن في الدول المتقدمة والدول النامية، تميزت بأنماط إيكولوجية وأسس تكنولوجية، ونشاط إقتصادي يعكس مظاهر القرن العشرين - كما ظهرت المدينة العظمى في القرن العشرين وهي مدينة متعددة النواة تتسم بالإستمرار والإتصال الداخلية وفي كل نواة وكثافة سكانية عالية بلغت متوسطها 250.000 نسمة في الكيلومتر المربع.

- وبهذا يتبين لنا مدى الاختلاف والتنوع بين الأشكال الحضرية وتشمل الإيكولوجيا الإجتماعية، التأميم المعماري، التأميم المدني، تخطيطات الإسكان، وترجع إلى عدة عوامل ستعرض في الجزء اللاحق.

5- الأهداف الإجتماعية للتنمية الحضرية :

يتضمن الهدف العام للتنمية الحضرية خدمة الإنسان بإعتباره محور أي عمل تنموي وتخطيطي، وتمثل الأهداف الإجتماعية للتنمية الحضرية في أنها تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة من خلال:

- تحقيق الأهداف بعيدة المدى والمتمثلة في زيادة رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق طموحاته وآماله.

- إحداث تغيرات هيكلية ووظيفية في البناء الإجتماعي للمجتمع وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تقديم وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لبعض الفئات في المجتمع مثل التأمين الصحي ورعاية الأسرة والطفولة وغيرها

- إعادة تأهيل البرامج والخدمات بما يكفل زيادة المستفيدين منها وتوفير خدمات الرعاية الإجتماعية وتحسينها مثل الصحة، الإسكان، التعليم، المواصلات.

- التنسيق بين الخدمات والجهات وجهات تقديمها بحيث تلاقي تناقص في الخدمات الموجهة للمواطنين، وكذلك تعدد الأجهزة القائمة لتقديم الخدمات والتي نحافظ على الموارد والإمكانيات المتاحة وتستفيد منها في تقديم خدمات أفضل وخدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع.

- مواجهة المشكلات المختلفة ومقابلة الإحتياجات وإعادة تخطيط البرامج الإجتماعية بما يضمن نجاحها وزيادة فعاليتها.

- العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع والتي تؤثر بدرجة أو أخرى في تحقيق التنمية في المجتمع كالجرمة، الانحراف
- تنمية قدرات الإنسان على المشاركة في العمل، والمشاركة في العائد من خلال التوزيع العادل للثروة وكذا توفير الحاجات الأساسية للإنسان.
- معالجة الفقر من خلال مشاريع التنمية الريفية والحضرية، وتوفير الحاجات الأساسية للجميع سواء كانت حاجات مادية أو إجتماعية كالتعليم وكل ما يحتاج إليه الفرد.
- توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية، والعمل المفيد النافع شرط إجتماعي ضروري لتنمية الذات الإنسانية وإطلاق طاقاتها، والمشاركة في العمل يعني المشاركة في إنتاج الدخل القومي.
- تحقيق قدر إنساني من المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاجتماعي والإقتصادي بين الطبقات الاجتماعية، فالامساواة تشوه نمو الشخصية وتشوه التنمية، وتعتبر عائق من عوائق التنمية
- إحداث تغييرات على مستوى البيئة التي يعيش بها الناس لكي يمارسون فيها نشاطاتهم على أكمل وجه.
- محاولة تحقيق تنمية في كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية والإقتصادية والمادية والبيئية.
- توسيع حركة التنمية والإنتاج.
- دفع الأفراد لكسب قدرات وقيم تساعد على مواجهة ما يواجهون من مشاكل حتى يكونوا باستطاعتهم إحداث التغيير.
- رفع وتحسين مستوى معيشة الناس إقتصاديا واجتماعيا.

6- أهداف استراتيجية التنمية الحضرية:

- إن توجيه التنمية الحضرية للمدن بحيث تنسجم مع الأهداف والخطط الإقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الإنسانية وعلى المستوى الوطني والإقليمي أو المحلي تعتبر من أهم ركائز الإستدامة للمدن القائمة أو التي ستنشأ.
- وبالتالي فإن تبني استراتيجية معنية بد أن تتميز بالمرونة والقدرة والإمكانية على تعديل هذه الإستراتيجيات وفق المتغيرات ومتطلبات كل مرحلة، وبد أن تسند أية إستراتيجيات لتطوير التنمية الحضرية للمدن حاضرا ومستقبلا على دعائم راسخة وقراءات

واقعية لضمان نجاح التنمية الحضرية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لها، ولتحقيق أهدافها ¹ بد من الإعتماد على :

• الموارد الطبيعية والبشرية وتطويرها، واستغلالها استغلال أمثل لتنفيذ البرامج والخطط المنبثقة عن هذه الإستراتيجيات .

• إيجاد توازن بين النمو السكاني و النمو الحضري بإتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الـغرى .

• الحفاظ على الخـائص البيئية للموقع والقدرة على التعامل معها وإدارتها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة السياحية .

• الخـائص السكانية بما يحوي من عادات وتقاليد، نمو، تركيب، توزيع الهجرة وغيرها.

• الأنظمة و القوانين المعمول بها في كل المجالات ومدى ملائمتها لتنفيذ الإستراتيجية .

• الإهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية وذلك بتخطيط مراكز حضرية جديدة تقع إما خارج حدود المدن أو مراكز الـوحدات أو المدن الرئيسية ، وتشجيع التوسع العمراني الأفقي لمكافحة التـحـرـخـاـة في المناطق الـحـرـاوية وإعمار مناطق جديدة بسبب توافر مساحات واسعة من الأراضي الجافة يمكن تحويلها إلى تجمعات سكنية .

• إنشاء شبكة حضرية على أسس تخطيطية حديثة تشمل مختلف الـوحدات باتجاه منظومة حضرية تعمل على تنمية التجمعات السكنية .

• تنمية مراكز حضرية ² غير ومتوسطة لأنه يمكن أن تتحول إلى مدن في المستقبل ومن ثم تخفيف الضغط على المدن الكبيرة .

• تنشيط الحركة التجارية منها تجارة الجملة في مختلف التجمعات السكنية وخاصة تلك المرشحة أن تـلـبـح مراكز حضرية في المستقبل .

• حماية الأراضي الزراعية والغطاء النباتي حول المدن ومراكز الـوحدات وحول التجمعات السكانية عامة.¹

¹ - بحث منشور على شبكة الأنترنت، لقاسم الرابداوي ، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان ،المجلة جامعة دمشق،

المجلد 26، العدد الأول+الثاني 2011، ص ص 284-285،

للمزيد أنظر للموقع، www.danascusuniversity.edu/mag/edu/mages/stories

- المحافظة على البيئة بمكافحة التلوث بها وإنشاء شبكات صرف الأمطار في المراكز الحضرية .
- حصر ظاهرة السكن العشوائي حول بعض المدن والتجمعات السكنية
- معالجة النفايات المبللة التي تطرح من المنازل عن طريق إنشاء محطات معالجتها يكون خارج إطار حدود المدن .
- الحفاظ على المساحات الخضراء حول التجمعات السكنية والمراكز الحضرية .
- العمل على إيجاد توازن بين نمو المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لما لها أهمية كبيرة في التخطيط للمراكز الحضرية .
- توطيد الأنواع في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب محلية .
- حماية المدن القديمة وإعادة تخطيط الأحياء فيها والحفاظ على التراث، حيث نجد أن معظم المخططات العمرانية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار قضية الحفاظ على التراث والتاريخ وحماية الحضارة في المدن القديمة التي أخذت تتراجع أمام الأبنية الفخمة المتعددة الطوابق والتي تفتقر للحياة بل إن مشاهد الأحياء الحديثة في بعض المدن العربية تبدو غريبة بطابعها الغربي وهندستها الخالية من الجمال الموجود في المدن العربية والإسلامية¹.
- وما نلاحظ في بعض المدن العربية أن غالبية الأبنية في الأحياء القديمة تدهورت وأصبحت مساكن للفقراء بعد ما هجرها سكانها.
- لذلك يجب على استراتيجية التنمية الحضرية أن تركز على قاعدة تحميل المدن وتعزيز المراكز الإبداعية والجمالية فيها أبرز المعالم الأثرية والحضارية في أحياء متفرقة من المدن القديمة
- والمشجيرات الشوارع والحدائق والإهتمام بالساحات العامة والمراكز السياحية والبحيرات الإبداعية².
- إنشاء قاعدة معلومات إحصائية حيث أن غياب الإحصاءات وعدم توفير البيانات السكانية والإسكانية يعرقل الإعتماد على التخطيط العمراني في المدن والقيام بتخطيط إقليمي، حيث أن إنتشار المستوطنات العشوائية وتوسعها يعود بالأساس إلى نقص البيانات حول النمو السكاني

¹ - علي فاعور، آفاق التحضر العربي (نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي، ما بعد القاهرة وكونبهاجن وإسطنبول)، دراسات وأبحاث دار النشر، لبنان، ص 328.

² - المرجع نفسه، ص 328.

والاعتماد على تقديرات غير دقيقة [حيحة] تمكننا بالتالي على إستيعاب التدفقات السكانية وكذا مواجهة العجز المتزايد في المساكن .

• إعتقاد خطة التنمية الشاملة والمتكاملة حيث أن تحقيق تنمية حضرية ناجحة تتطلب إيجاد التوازن بين الريف والحضر، وبين التنمية الريفية الإقليمية وتنمية المدن، بالإهتمام بمشاريع الزراعة وتحسين مستوى الإنتاج الحيواني، ثم الإرتقاء بالمعيشة في القرية يتطلب هذا الإنماء المتوازن في وضع الخطط للنهوض الإقتصادي على المدى الوطني .

• إعتقاد مفهوم التنمية الريفية الشاملة المتكاملة لإحداث هجرة معاكسة للتخفيف من مشكلات المدن بل إن نجاح برامج التنمية الحضرية الشاملة يتم من خلال تخطيط المدن وربط الشبكات الحضرية القائمة باستراتيجية خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا : محددات بناء التنمية الحضرية في الجزائر .

1- كيف تحدث التنمية الحضرية:

لإحداث عملية التنمية الحضرية [بد من إجراء بعض الدراسات و المسوح الأولية كدراسة إستطلاعية " pilotstudy " على مجموعة من الناس في منطقة محددة قبل كل عملية تخطيط للتنمية، وذلك بإجراء معاينة للواقع الموضوعي وتحديد المتطلبات الضرورية التي تساعدنا على سرعة الإنجاز و التنفيذ وتلك هي الخطة "plan" التي بدونها [تتم أي عملية للتنمية أو للتطوير أو للتغيير .

وإذا كان التغيير المخطط "planned changing" هو مطلب ضروري، فمن الخطورة أن نرى في التغيير كعملية للإزالة ثم البناء وفق الخطة الجديدة، ففي ذلكما يفوق خطط التنمية وطاقاتها، كما ترفضه الدول الإقتصادية الآخذة في النمو "developing-countries"¹.

الأمر الذي ينبغي معه حدوث نوع من التفاعل بين أفراد المجتمع ومشروعات التغيير والتنمية، وحدث هذا التفاعل ينجح عملية التغيير الإجتماعي، وبالتالي [تتحقق التنمية] إذا تخلت المجتمعات من كل قديم أو متخلف وتبكر الجديد الذي يلائمها ويشبع حاجاتها .

ويرى "ويلبرت مور moore" أن تواجد عناصر التنمية كالإدارة و القيادة ونقل التكنولوجيا وتخطيط وتنمية البيئة وإعدادها لعملية النقل الحضري، تهيئ بذلك أبنية المجتمع

¹ - قباري محمد إسماعيل، علم الإجتماع الحضري و مشكلات التهجير والتغيير والتنمية، منشأة المعارف الإسكندرية، ص 376.

لإستقبال التغيير الجوهري للأنماط الإستراتيجية القديمة مع وجوب تغير أسلوب الحياة، وحتى تتحقق نتائج التنمية ويظهر بذلك تغير دينامية العلاقات الإجتماعية وعدم التماسك في القيم. وبالتالي تعتبر عملية التنمية هي عملية سيكولوجية وسوسيولوجية تعمل على تهجين قيم الماضي بالحاضر وتوليد الجديد بالتحديث و التجديد، وبذلك يمكن إعتبار التنمية على أنها التحول الذي يطرأ على التنظيم الإجتماعي في تركيبه و بنيانه ووظائفه وتـبـح بذلك عملية إضافة ديناميكية لتغيير نمط الحياة كإخفاض متوسط الدخل، ومعدلات الإنتاج و زيادة في العمالة والكفاية الإنتاجية "productivity" باستخدام التكنولوجيا ووفرة المدخرات، وبتـبـح الفرد المنتج في المجتمع الـناـعي المتقدم يستطيع أن ينتج ما يكفي لتغطية إحتياجات أسرة أو أسرتين كاملتين.

وبهذا يمكن القول أن هناك الكثير من العناصر الديمغرافية التي تتدخل في عملية التنمية الحضرية و تتحقق إـمـن خلال تكامل وتضافر المبادئ الآتية:

أ- تعتبر الهجرة من الزيادة الطبيعية، فهي غير طبيعية ويمكن التوصل إلى التنبؤات لحساب معدل الزيادة الطبيعية بالمدة التي يستغرقها البلد في الوصول إلى حجم معين .
- فالهجرة تعتبر نتيجة لعملية الجذب والدفع، تتمثل في الحراك الإجتماعي بين مناطق وأقاليم قروية ومناطق حضرية أكثر تحضرا.

ب- يمكننا إستخراج عامل "الزيادة الطبيعية" في منطقة محددة من مناطق الحضر، وذلك بطرح عدد المواليد من عدد الوفيات في سنة معلومة ومنطقة محدودة

ج- قد تتحول أو تفـلـل منطقة قروية وتتحول إلى منطقة حضرية عن طريق الإستبعاد السياسي أو الضم لمنطقة ما قروية بالنسبة للمكان الحضر ثم القائم.

د- يميز الثقافة القروية عن الثقافة الحضرية إختلاف الأسباب والمداخل وكذا تعدد وتشابك المفاهيم الخاصة بالتحديث الحضاري

هـ- تعدد المفاهيم والتعاريف الخاصة بالثقافة وإمتزاجها بثقافات أخرى هامة أدى ذلك إلى تعدد التـلـايف الإـمـائية، وما يطرأ على عدد سكان منطقة من المناطق زيادة أو نقصان في كل تعداد سنوي، ويمكن بذلك أن تتحول الجماعات البشرية من تجمعات قروية إلى مركبات حضرية بسيطة أو إلى مركبات حضرية عـلـرية

2-عوامل التنمية الحضرية:

□نف "جون ديكي" المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عنا□ر أساسية هي:

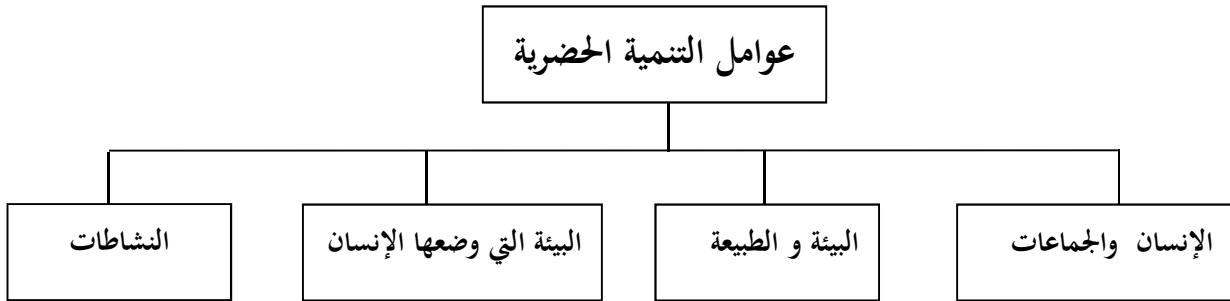
أ-الإنسان والجماعات

ب-البيئة الطبيعية

ج- البيئة التي □نعها الإنسان

د-النشاطات¹ وسنمثلها في الشكل الآتي:

والشكل رقم (02):يوضح عوامل التنمية الحضرية



إن هذه المتغيرات لعبت دورا رئيسيا في إحداث التنمية الحضرية، فقد كان السبب الرئيسي لحدوث الظاهرة الطبيعية وهي الزلزال التي فرضت على الإنسان لكي تمارس فيها نشاطاتهم . وبالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات التكنولوجية في مجال النقل والمواصلات وكذا وسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والماء، ادر الطبيعية التي تحتاجها التنمية الحضرية، حيث نجد أن المدن تعتمد على التجارة كما □ ننسى دور النمو السكاني الذي □أحب الثورة ال□ناعية وتأثيره في التنمية الحضرية، فتكنولوجيا ال□حة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل، ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة وتقسيم العمل، إذ تنمو المدن نتيجة ظهور أعمال ومهن جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع نمو زيادة المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإ□ادية².

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 311-312.

3- متطلبات التنمية الحضرية:

تتطلب التنمية الحضرية الإعتماد على:

*متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم.

*الإعتماد بشكل أساسي على الإنسان باعتباره العنصر الفعال في تطوير المجتمع، وكذا باعتباره محور العملية التنموية.

*التوجه في عملية التنمية إلى المجتمعات الحضرية باعتبارها الجزء الأهم في عملية التحضر.

*الإعتماد على التغيير الجوهري في مجال استخدام الأرض.

4- معدلات التنمية الحضرية:

يختلف التحضر من نسق حضري إلى نسق آخر، حيث نجد عوابة في إطلاق تعميم على ظاهرة بناء الأنساق الحضرية باعتبار أن التاريخ ترك أنساقا مختلفة من المدن عبر مراحل مختلفة من التنمية، وأبرز الاختلافات في معدل النمو الحضري العالي والتنوع في أحجام المدن ومستوى الدخل الفردي والقومي وكذا البناء الإقتصادي والتعليم والمهارات التكنولوجية والتكنولوجيا والتلويح ووسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية وتسهيلات النقل، فنجد كل هذه الجوانب ترتبط بالتحضر وكلما توفر عنصر من هذه العناصر دل على تطور الدولة وتحضرها.

وقد وصف "بيري ج.ب.ج.ل" في كتابه النتائج الاجتماعية للتحضر (1973) أشكال

التحضر في نمطين:

أ- نمط الأمم الغربية

ب- نمط بلدان أقل نمو "كالهند ودول إفريقيا"¹

يقع إختلاف معدلات التنمية الحضرية بين الدول النامية والدول المتقدمة بل يمتد إلى الدول المتقدمة فيما بينها، فالنسق الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عن النسق الحضري في معظم دول أوروبا، كما تختلف الأنساق في الولايات المتحدة الأمريكية بعضها عن بعض فنجد مثلا "نيويورك" و"لوس أنجلوس" تختلفان عن بقية المناطق الحضرية من حيث الموقع الجغرافي، وبالرغم من التشابه في بعض الخصائص والمشاكل بين لوس أنجلوس ونيويورك وشيكاغو، إلا أن كل واحدة منها تختلف عن الأخرى فنجد مشاكل النقل والأحياء المتخلفة

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

في لوس أنجلوس، أما شيكاغو فتظهر لها مشاكل الأقليات أما مشاكل نيويورك فتتمثل في عدم قدرتها على إستيعاب القوة المهاجرة إليها من بورتوريكو .

كما نجد أن معدلات التحضر تختلف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الدومينكان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تختلف الفروق بين الريف والمدينة، فأما الريف يتمتع بثقافة حضرية سمحت له باستخدام وسائل الإتصال ووسائل النقل السريع، وبالتالي أصبحت تقريبا تتمتع بنفس مزايا سكان المدن ونجد العكس في دول الدومينكان حيث تقل ثقافة الريف، فتميزت بتدفق المهاجرين الريفيين إلى مدنها وكونوا علاقات قرابية في المدينة التي يقطنونها وبالتالي أصبحت المدينة تتشابه مع الريف في بعض الاتجاهات والعوامل.

5- العوامل المؤثرة على التنمية الحضرية:

هناك عوامل تاريخية وإقتصادية وديمغرافية وإجتماعية جعلت المجتمع الجزائري يميل إلى نسبة تفوق 55% ممن يعيش في المدن من مجموع السكان وبلغت 32.2 مليون نسمة عام 2000م، ومن بين هذه العوامل نجد:

أ- إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي :

نجد أن القطاع الحضري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يمثل سوى 5% أو 6% من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي 3 ملايين نسمة سنة 1830، حين نجد أن نسبة سكان الريف 95% فقد كانت العالمة في ذلك التاريخ تضم أكثر من 30 ألف نسمة، وأقل بقليل منها بمدينة قسنطينة، ثم تأتي تلمسان ومعسكر ومدن أخرى كالمدينة ووهران والبليدة.

-ولعل مدينة الجزائر تعتبر مقياس لظاهرة التحضر بإعتبارها المدينة التي تستقطب السكان على المستوى الوطني، لذلك ولعل معدل النمو السنوي للسكان لمدينة الجزائر في الفترة من 1990-1995 نسبته 4% وهو يزيد بكثير على النمو الطبيعي للسكان، بينما بلغ هذا المعدل في الفترة من 1970-1975 نسبة 4.2% وهي تمثل فترة التحول الديمقراطي وهي تعادل معدل التحضر الذي عرفته فترة التنمية الاقتصادية، وهو يعادل الفترة الأولى من الإستقلال.

حيث ظهرت مع حملة الإستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية تمثلت في ظاهرة تضخم المدن وإتساعها، إضافة إلى تطور المدن القديمة ويرجع هذا إلى عدة عوامل منها:

أ- "تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأروبي".

ب- إضفاء الطابع الرأسمالي على الإقطة ماد الوطني.

ج- الإقراع المستمر بين سكان الجزائر والأوروبيين، الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواحي حديثة في المدن القديمة¹.

- والجدول رقم (01): يوضح تطور عدد سكان الجزائر بالملايين نسمة من سنة 1966 إلى سنة 2008²

السنة	1966	1977	1987	1998	2000	2002	2004	2006	2008
عدد السكان	12.4	16.96	23.06	29.5	30.41	31.35	32.36	33.48	34.8

يتبين من الجدول أعلاه أن سرعة النمو السكاني في الجزائر كانت بسرعة كبيرة، خلال الفترة من 1966-1987م وذلك راجع إلى فكرة تعويض الخسائر البشرية الناتجة عن الثورة التحريرية وكذا إرتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن، فبإنتهاء حرب التحرير وإنفتاح المحتشدات، نرح سكانها نحو المدن بعد إعلان الإستقلال سنة 1962م، وإعتبارا من سنة 1966 إكتسبت عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الإقناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي³.

إضافة إلى أن الدولة وفرت فترة الرخاء الإقطة مادي والزراعي بفعل تبني النظام الإشتراكي وكذا نجاح الثورة الزراعية، وهذا ما وفر تطور واستقرار للأسرة والمجتمع.

أما الفترة من 1987-2008 تميزت بنمو سكاني متوسط نتيجة لتدخل الدولة والحث بتخفيض الخقوبة وإتباع برامج تنظيم النسل للتحكم في النمو السكاني، بإعتبار أن النمو السكاني المرتفع يشكل أحد القيود التي تعوق عملية التنمية بتقييدها لطاقة الدولة الإستثمارية، وكذا الجهود المبذولة في سبيل زيادة مستوى المعيشة وتحسين ظروف المواطنين.

¹ - الطيب النوار، فعاليات ملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، إشكالية المدينة بين التنمية الإجتماعية والجريمة، قسنطينة، ص 247-248.

² - office national des statisique, collèction statistique 1998, et www.ons.dz.

³ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 83.

ب - السياسات الزراعية الغير مستقرة:

يعتبر عامل عدم إستقرار التنظيمات الزراعية وتضارب الإِصلاحات وتعددتها وغموض القطاع الفلاحي وطبيعة ملكية الأراضي من العوامل المؤثرة على التنمية الحضرية، وبالتالي هذه الظروف دفعت الكثير من عمال الأرض إلى مغادرة هذا القطاع بإتجاه المدن للبحث عن فرص عمل أحسن، خاصة بعد إنتشار البطالة وضيق مجال القرية على غرار المدينة التي تملك قوة جذب تمكنهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم، وهذا ما نتج عنه إرتفاع الكثافة السكانية بالمدن وإرتفاع معدلات النمو الحضري وأُبحاث التجمعات الحضرية غير قادرة على إستيعاب الطاقات البشرية الوافدة إليها من عمل وسكن وخدمات، مما أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع وظهور المناطق الحضرية المتخلفة.

ج - التصنيع وتأثيره على التنمية الحضرية:

التصنيع ظاهرة إجتماعية إقتصادية لها نتائجها المختلفة حضريا وإجتماعيا، بالإضافة إلى نتائجها الإقتصادية فهو من العمليات الإجتماعية الكبرى التي تنطوي على تغيرات واسعة المدى في نظام الإنتاج وكذا في البناء الإجتماعي¹.

فإعتمدت الجزائر على الانعاعات التي أقامت في أقاليم معينة من البلاد المتمثلة في المناطق العمرانية الرئيسية في البلاد، وهي المناطق التي تحولت إلى قوى جذب واسعة النطاق لليد العاملة على إختلاف مستوياتها، وكان من بين 37 وحدة إناعية إستحوذت مدينة الجزائر على 70% من اليد العاملة، في حين توزعت النسب الأخرى على المدن الباقية غربا وشرقا، فأدى هذا إلى نمو إناعي كبير وزيادة الطلب على اليد العاملة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المدن وشدة إقبال الأفراد عليها بما توفره لهم من فرص معيشية وخدماتية عكس الحياة المتوفرة في الريف.

فالتصنيع ظاهرة إجتماعية لها خصائصها وآثارها على جميع نواحي الحياة في المجتمع، فالتصنيع في أي مجتمع من المجتمعات له تأثيرات في البناء الإجتماعي وتنشأ عنه أنماط إجتماعية مستحدثة وقيم إجتماعية جديدة.

¹ - حميد خروف، التصنيع وأثره في تغيير القيم لدى العمال الإناعيين من أقاليم زراعي، رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، قسنطينة، 1987، ص 04.

فإنّ الناعة ترتبط إرتباطا وثيقا بظاهرة التحضر، ونعني بظاهرة التحضر ظهور المناطق الحضرية ونموها، عن طريق هجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية أو عن طريق تغير الخرائط الاجتماعية للحياة الريفية إلى خرائط حضرية، وعلى الرغم من أن ظاهرة التحضر بهذا المعنى حدثت قبل قيام الثورة الاجتماعية إنّ أن الناعة تعتبر عاملا أساسيا في نشأة بعض المدن، ونمو البعض الآخر مساحة وسكانا.¹

د - التقسيم الإداري للوطن:

إن التقسيم الإداري للوطن من العوامل المؤثرة على التنمية الحضرية بالجزائر، وتتمثل ذلك في الهيكلة الإدارية المتعاقبة منذ 1965 والتي أدت إلى نمو التجمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها، فكلما إستحدثت مراكز إدارية جديدة تضاف إليها هياكل ومرافق، خدمات إدارية، إقراطية، إجتماعية وثقافية جديدة وهذا ما يجذب السكان إليها من المناطق المجاورة.²

هـ - التحول من الإقتصاد الموجه نحو سياسة إقتصاد السوق:

إن التحول الإقراطي الذي عرفته الجزائر خلال فترة التسعينات، أعطى حرية أكبر للأنشطة التجارية والخدماتية المختلفة والمتمثلة في الباعة المتجولين لبيع الخضار والنقل الحر والغير مرخص خاصة في غياب المراقبة، فالتشجيع على الإستثمار وإستقطاب اليد العاملة الوافدة من الأرياف، أدت إلى نمو حضري أثر على التنمية الحضرية لغياب التخطيط والبرمجة لها.

و - العامل الأمني وغياب المراقبة الإدارية للتوسع العمراني:

إن التحولات المختلفة التي عرفتها الجزائر خلال مسارها التنموي أثر على عدم الإستقرار للتنمية الحضرية، فمنذ عهد الثورة التحريرية إلى غاية فترة الإستقلال وقوانينها أدت إلى الهجرة الغير معتادة للمراكز الحضرية، وكذا إنتشار التجمعات الحضرية والأحياء القبلية والمستوطنات الفوضوية وكلها لسبب غياب المراقبة الأمنية والتهئية العمرانية خاصة الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد خلال فترة 1992م، وما نجم عنها من حركة وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن، وهو ما أعاق التنمية الحضرية في مختلف مجاها.

¹ - عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الإقراطي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972، ص 4 - 5.

² - الديوان الوطني للإحصائيات، 1987، الهيكلة الحضرية في الجزائر.

6- التخطيط الحضري كوسيلة للتنمية الحضرية:

تعتبر عملية التنمية بأبعادها جهودا تخطط من أجل خلق تكامل مجتمعي متوازن في جميع الميادين وتوجه بأسلوب شامل وكامل .

والتنمية [] يمكن تحقيقها [] من خلال طريق علمي ومنهج دقيق يضبط التنسيق والتنفيذ والمتابعة إستنادا إلى قدرات بشرية ومادية ليكون الهدف واضح والنتائج إيجابية، كما أن سياسة التخطيط لها بعدها الاجتماعي والإقّة []ادي والثقافي الهادف إلى خلق توازن بين القوى البشرية والموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع في إطار التنمية، وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة الفهم للبناء الثقافي الموجود لكي ندمج البناء الثقافي الجديد في التخطيط دون أن نحدث []إعراا ومشكلات إجتماعية.

وبذلك من خلال التخطيط يمكن للمجتمع معالجة المشكلات التي تعيق تطوره وبناءه كظهور الأحياء العشوائية لغياب رقابة التخطيط ،وما تؤدي إليه من تشويه الواجهة المورفولوجية وانتشار البناءات الفوضوية وغيرها.

أ - مفهوم التخطيط الحضري:

يقول المخطط "بتمان" عن التخطيط الحضري: إن تخطيط المدينة هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة ويشمل هذا التخطيط الإستعمالات العامة والخا[]لة لهذه الأرض، كما يحدد بالتف[]يل مواقع وإمتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى، ويجب أن يقيم هذا التخطيط ليغطي مدة تتراوح بين 25-50 سنة.

أما بوسكوف¹ "boskoff" فقد عرف التخطيط الحضري على أنه: "عملية التغيير الإجتماعي التي تتضمن استراتيجية لمواجهة المشكلات الإجتماعية بأسلوب م[]مم بإحكام في الإقليم الحضري بأسره، بحيث يوضع في الاعتبار التغيير الإجتماعي والثقافي.

ويضيف "هلمان ahillman" إلى ذلك بأن التخطيط الحضري [] يقته[]ر على البناء الفيزيقي بل يهتم كذلك بالتنمية المتوازنة للمدن ورفاهية سكانها، لتدعيم فعاليتهم كما يهتم بالجوار كوحدة []غرى داخل إطار واسع¹.

وبذلك يرتبط التخطيط الحضري بتخطيط المدن الذي يمثل عملية فنية فيزيقية تتمثل في موضع المدينة وحجمها، وفي الإعتبارات الهندسية التي تبدو في []يغ كمية مثل عدد الشوارع

¹ -حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 55.

والمنازل والمنشاءات ،وفي الحقيقة فإن التخطيط يقوم على استراتيجية مؤداها إدراك أهمية المظاهر الديمغرافية والثقافية والسلوك والمبادئ الإيكولوجية .

وبذلك أدخل إلى التخطيط أبعاداً جديدة وهي ضرورة مواجهة الحاجات والمشاكل الناجمة عن دينامية المجتمع وتطوره بالإستناد إلى دراسات تستوعب واقع حال المدينة والعوامل المؤثرة فيها، وذلك لتوفير كل ما هو ضروري للسكن والعمل والتعلم لتحقيق السعادة لسكان المدينة.

لذا فإن العملية التخطيطية للمدينة تأخذ الأبعاد الآتية:

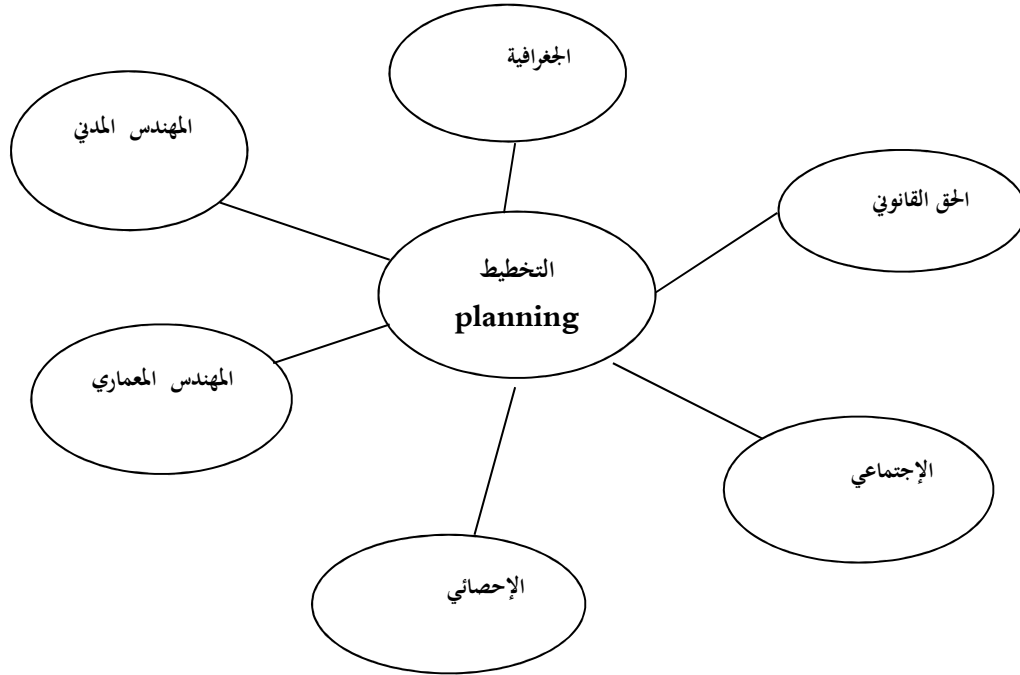
*التخطيط يتضمن الموازنة بين الكل والأجزاء العامة،أي عقد موازنة بين الأشياء المادية والقوى البشرية .

* ويحدد التخطيط وفق سياسة الدولة ويطبق بواسطة قوة القانون الرئيسي للتخطيط.

ونجد أن العملية التخطيطية تشمل مجموعة من العناصر البشرية التي لا بد من وجودها لكي تكتمل الدورة الحقيقية لعملية التخطيط الحضري، ولكي يتم إعداد خطة تخطيطية للمدينة تأخذ بعين الاعتبار الشؤون التي تهم سكان المدينة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإقادة لهم، لا بد من إشراك مختلف الأجهزة التي تدخل في عملية التخطيط الحضري للمدينة .

وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): يوضح الأجهزة المشاركة في عملية التخطيط الحضري للمدينة.



المصدر: www.pdfactory.com

ب - العناصر الضرورية للعملية التخطيطية:¹

لكي تكون عملية التخطيط الحضري للمدينة ناجحة و تحقق أهدافها المستقبلية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من العناصر الضرورية وهي :

* يجب أن تكون لعملية التخطيط مؤسسة نظامية ضمن إطار الدولة تأخذ على عاتقها التنسيق والإشراف و التنفيذ لعمليات التخطيط أي وجود جهاز تخطيطي مختص .

* يجب أن تكون هناك مؤسسات تخطيطية في مختلف الاختصاصات لتقديم مقترحات جديدة لعملية التخطيط من خلال جمع المعلومات بصورة مستمرة و تحليلها .

* يجب أن تكون هناك علاقات وروابط بين الأجزاء الرئيسية للمدينة التي يراد وضع الخطط لتطويرها من خلال الإطار العام و الشامل للمدينة مع علاقاتها بالمناطق الأخرى، أي أخذ بعين الاعتبار جميع العناصر البيئية التي تعيش فيها المدينة .

* يجب أن تتبع في عملية التخطيط الجانب التكتيكي ، حيث أن العملية تتضمن التخطيط لأجزاء حديثة متطورة من المدينة .

¹ -قراءة إلكترونية مأخوذة من الموقع www.pdfactory.com

* يجب أن يـُـلـَـاقـَـقـَـ منـَـهـَـجـَـ المـِـيزـَـانيـَـاتـَـ السنـَـويـَـة العامة لدوائر الخدمات التخطيطية .

ج -مراحل التخطيط الحضري للمدينة:

تمثل المدينة اليوم مكانا مركزيا لإقليم معين يرتبط وظيفيا بها مما يسهم في تشكيل حياة الأقاليم و في هذه الحالة تحتل المدينة المركز الأول بالنسبة لمراحل التخطيط الحضري ، حيث يمكن إيجاز المراحل التخطيطية للمدينة على النحو الأتي¹:

● المرحلة الأولى : تعتمد المدينة على العملية التخطيطية الآتية :

*تخطيط المدينة نفسها والإعتماد على الجانب التجميلي لهيكل المدينة أي الإهتمام بنظام الشوارع المتعامدة .

*ظهور المجالس البلدية .

*ظهور المكاتب الإستشارية .

*ظهور الهيئات التخطيطية .

*ظهور مقاييس جديدة للعملية التخطيطية □ تعتمد على نظام الشوارع .

● المرحلة الثانية: أكدت هذه المرحلة على إيجاد نظم لتحديد البناء من حيث الشكل

والطراز والإرتفاع و الكثافة ونوع الإستعمال، أدى هذا إلى ظهور مؤسسات تخطيطية متخصصة في تخطيط المدينة كالمهندسة المعمارية و المدنية .

● المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة و تقديم الدعم لأجهزة التخطيط وكذا

ربط العملية التخطيطية للمدينة بالسياسة العامة للدولة .

● المرحلة الرابعة :تمثلت هذه المرحلة في تطبيق الأسس التخطيطية الحديثة في العملية

التخطيطية وإقامة البحوث بـ□فة مستمرة خلال عملية التخطيط للـ□ول إلى تحقيق الأهداف المنشودة لعملية التخطيط الحضري للمدينة .

د - أهمية التخطيط للتنمية الحضرية :

يعتبر التخطيط أسلوب علمي يعمل على تكييف مواءمة الوسائل للـ□ول إلى الأهداف،

وهو يعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق التقدم في عالمنا المعاصر و ذلك للأسباب الآتية:

¹ - □لاح الجنابي ،جغرافية الحضر ،أسس وتطبيقات جامعة المو□ل ،كلية التربية قسم الجغرافية، 1972،ص 113.

- التخطيط ينظم البرامج و المشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الوقت و الجهد و التكاليف ويضمن سلامة التنفيذ .
- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من معوقات يعالجها بالدراسة و الفهم بالاعتماد على أسس علمية كالتحليل و البحث و التقويم الإيجابي .
- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة .
- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية و إيجاد الحل المناسب لها.
- النهوض و القضاء على العوائق التي تواجه الدول النامية.
- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الإقصادي لتحقيق الشمول و التكامل في الخطط الشاملة.
- يوازن التخطيط بين الموارد و الإحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقتها وعلى أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة ومجالات للإسراف.
- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق وتضبط كل العوامل المعوقة للنهوض والقضاء على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة اللاحقة، وذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها .
- يساعد التخطيط في الإستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل بها في تحقيق العمالة الكاملة، وهذا ما يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في إقترح الخطط ومتابعتها وتقييمها .
- لذا فإن أهمية التخطيط الحضري تظهر مع ظهور كل مشاكل المدن، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه ووحدات للراحة العامة والمدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث و الإضاءة والإمداد ومجاري الصرف وتنظيم حركة المرور¹.
- وبدون التخطيط الحضري تنتشر الأحياء المتخلفة، فهو يحفز لإقامة المباني ونشأة الطرق وغيرها من متطلبات الحياة في المدينة، وبذلك يساعد على التغلب على المعوقات والمعوقات .

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 77.

هـ - أهداف التخطيط الحضري :

يتمثل الهدف العام للتخطيط الحضري خدمة الإنسان بالدرجة الأولى، بإعتباره محور أي عمل تنموي وتخطيطي.

وإعتبار التخطيط الحضري هو الوسيلة الميدانية لتحقيق تنمية متوازنة ¹ بد من تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق التوازن بين عدد السكان في المدينة وبين الحجم والمساحة الجغرافية للمدينة .
- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق السكنية والخدمات العامة بحيث ² يطغى قسم منها على القسم الآخر ³ ويحرم من أحدها، وإيجاد نوع من الانسجام بينهما.¹
- المحافظة على المتنزهات والمساحات الخضراء كفضاءات داخل الأحياء السكنية لتكون متنفسا ولقضاء أوقات الفراغ فيها .
- فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية للتقليل من التلوث الصناعي من دخان وروائح كريهة لمكافحة التلوث البيئي وحفظ راحة السكان.
- تجميل وتنسيق المدينة باتجاه طابع خاص للمباني، وكذا الحد من التنافر بين المباني بعضها ببعض وخلق الانسجام داخل المدينة لإعطاء الطابع الحضري المعماري المميز .
- تخصيص أماكن خاصة للأسواق وأخرى للترفيه وأخرى لتوقف الحافلات ، لتكون هذه المناطق في متناول المناطق الأخرى لخلق التكامل بين مختلف أحياء المدينة الواحدة.
- توفير الخدمات اللازمة كالمياه والإنارة لجميع أحياء المدينة بحيث يتفق حجمها وقدرتها مع حجم السكان.
- مد الطرق والشوارع المناسبة داخل المدينة لإختصار رحلة العمل من محل السكن إلى موقع العمل بتوفير وسائل النقل والمواصلات المختلفة .
- إنشاء المراكز الإدارية والتنفيذية والخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية وغيرها داخل المدينة ، حتى يشعر السكان بالإرهاق للولوج إليها .

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الغربي الحديث، الإسكندرية ،

2002، ص32،

-تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة كالأحياء السكنية والتجارية والـ[]ناعية حتى يتسنى لكل منها أداء دورها الوظيفي ، وكذا []هتمام بالخدمات و المرافق العامة كتزويد المدينة بالمياه []المالحة للشرب وقنوات الـ[]رف التي يمكن أن تخلق توازن داخل الوسط الحضري .

-تحسين الأحوال الاجتماعية الـ[]حية للسكان وذلك بتفادي الإزدحام في بعض الأحياء، وكذا عدم السماح ببناء مساكن []تتوفر على الشروط الـ[]حية والسكنية.

-إنشاء مراكز []ناعية جديدة وخلق مجا[]ت جديدة للإنتاج من أجل تطوير البنية الإقتـ[]مادية للمدينة، وكذا العمل على تشجيع الإستثمارات الإقتـ[]مادية من شأنها زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل لسكان المدينة وتنمية الإمكانات الذاتية لها.

-العمل على دعم القيم الاجتماعية المرغوبة في سلوك وتـ[]رفات أهل المدينة للحفاظ على الأمن والإستقرار داخلها.

وبالتالي فتخطيط المدينة يعمل على تطويرها وتحسينها بالدرجة الأولى ،والتي تعمل هي الأخرى على خدمة المخطط العام للمجتمع، وجعلها مكانا مناسباً للحياة وبؤرة النهوض والتقدم الإجتماعي والإقتـ[]مادي والحضاري بوجه عام في المجتمع، لذلك فنجاح أي خطة أو مشروع []بد من الإلمام بجميع الجوانب الاجتماعية .

ومنه فالتخطيط للبيئة الحضرية يكون من أجل أفرادها لذلك []بد من الأخذ بعين الإعتبار توفر الخدمات بشكل يحقق التوازن و الإستقرار .

7- معوقات التنمية الحضرية :

يقـ[]د بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها .

فالمفهوم اللغوي لمـ[]طلح معوق هو "الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترضه "، كما يحدد مفهوم المعوقات بأنها : بعض الأشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل أو الحركة أو النجاح.

-ويمكن تحديد مفهوم معنى المعوقات وفق الآراء الآتية:

أ- المعوقات هي المشكلات problems وهي بذلك "الشيء الضار وظيفيا وبنائيا ، وتقف حائلا أمام إشباع الإحتياجات الإنسانية الأساسية ".

ب- المعوقات هي الـعوبات difficulties أو العوائق barmiers التي تقف أمام العمل¹.

ومنه فيمكن القول أن المعوقات هي الـعوبات التي تحول دون تحقيق الهدف و التي تعرض العمل، وتحول دون تحقيق ما يهدف إليه .

وباعتبار أن عملية التنمية عملية معقدة ومتشابكة الجوانب تختلف معوقاتها في العديد من الأبعاد المتداخلة لها خـمـاءـها المختلفة ، إلا أنها متداخلة و مترابطة تؤثر بعضها على البعض تبعاً لظروف كل مجتمع وخـمـاءـه وهي عديدة منها : معوقات إجتماعية ، ديمغرافية ، إجتماعية ، ثقافية ، إدارية ، إقتصادية، وإن إزالة هذه المعوقات يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق إستمرارية التنمية وضمان فعاليتها وتتمثل أهم معوقات التنمية الحضرية في :

أ - المعوقات الديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي تحدياً هاماً لجهود التنمية في البلاد النامية ، نظراً لأن التزايد و النمو السكاني بمعدلات سريعة في معظم هذه البلدان يؤثر على الزيادة في الإنتاج و الدخل، فلا نجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة، ومن المعروف أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين الزيادة السكانية والتنمية فالحد من الزيادة السكانية يدعم جهود التنمية في رفع مستوى المعيشة، إضافة إلى أن هذه البلدان ينقلها الوعي في الإستخدام الأمثل للقوة البشرية لديها. وبذلك فإن جهود التنمية مرتبطة بمدى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ومن ثم الزيادة السكانية، مما يؤكد أهمية ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملًا لخطط التنمية الشاملة، وأن أي زيادة سكانية مرتفعة تؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة و الإنتاج من جهة ومتطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى، فينتج عنه إنتشار الكثير من المشكلات الإجتماعية كسوء التغذية ونقص فرص العمل والتعليم و التكوين و السكن و غيرها، ونجد في العقود الأخيرة إزدادات معدلات النمو الديمغرافي في مدن الدول النامية خاصة بعد الإستقلال حيث عرفت وتيرة التحضر تسارعاً كبيراً ، فإزدادات عدد المدن الكبرى وتعاضم حجمها عكس مدن العالم المتقدم ، وهذا أدى إلى عدم تحقيق توازن في الموارد المتاحة و الإنتاج والإسكان ومتطلبات هذه الأعداد الكبيرة من النازحين و المهاجرين من مناطق مختلفة نحو المدن ، وبالتالي هذا النمو السريع للمدن والتزايد السكاني الكبير في مدن الدول النامية مع

¹ - هـاء حافظ بدوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 105-106.

قلة الإمكانيات وغياب استراتيجية لذلك سيؤدي إلى أن نصف السكان على الأقل سيعيشون في الضواحي و الأحياء الهامشية العشوائية و الغير مخططة.

ونجد إلى جانب هذا أنه من بين العوامل الديمغرافية التي أدت إلى الزيادة السكانية هي الإرتفاع الكبير في معدلات المواليد حيث تمثل هذه المعدلات في الدول المتخلفة من 4-4.5% سنويا ، بينما نجد النسبة منخفضة في الدول المتقدمة وتقدر من 1-2% سنويا.

وبالتالي يترتب عن هذا الإرتفاع في معدل المواليد تحدي كبير بالنسبة للدول المتخلفة، حيث يتسبب عنه إنخفاض في متوسط دخل الفرد وزيادة الأعباء الدولة ومسؤوليتها في توفير الخدمات المختلفة ،وما ينجم عنه عدم قدرة النمو الإقتصادي على مواكبة النمو السكاني . وللتغلب على العامل الديمغرافي كمعوق للتنمية الحضرية بهذه الدول يتوقف على:

- مدى نجاح برامج خفض الزيادة السكانية ما يؤكد على ضرورة جعل السياسة السكانية جزءا مكملا لخطط التنمية الشاملة، لأن أي زيادة سكانية مرتفعة سوف تبتلع عوائد الجهود التنموية ، بحيث لا يحقق التنمية المطلوبة.

- مدى توافر خطط سليمة تستهدف تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وتنميتها بتلك الدول المتخلفة وذلك بإعتبار هذه الموارد أكثر وفرة عن الموارد المادية.

وينجم عن هذا العامل عدة مشكلات منها الهجرة الغير مخططة من الريف للمدينة، حيث تؤدي سرعة التحضر في العالم الثالث إلى العديد من المشاكل الحضرية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعمرانية... إلخ وهذا ما ينتج عنه نموا سكانية سريعا ملامحه بالدرجة الأولى الهجرة الريفية الواسعة النطاق إليها.

-ويلاحظ أن التحضر في الدول النامية لم يرتبط بالتوسع في الفرص والإقتصاديات الحضرية وإنما إستبدلت العمالة المنخفضة في الريف بالبطالة في المدن .

ومن هنا كان هذا التوسع عبر المخطط، حيث ينتمي هؤلاء المهاجرين إلى الطبقات الدنيا أو الوسطى على الأكثر بالمجتمع الريفي ،وغالبا ما يفرز هذا النمط من الهجرة في هذه المجتمعات العديد من المشكلات وذلك بسبب عدم التوازن في توزيعها بين مناطق المجتمعات ككل .

ف نجد من بين المشكلات التي يتسبب فيها النزوح الريفي المشاكل الديمغرافية حيث تحدث إختلافا في الكثافة والتركيب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم، جعل تركز السكان في

بعض المناطق دون الأخرى، إضافة إلى أن الكثير من النازحين ما زالوا يتمسكون بالقيم الريفية التي تحرص على زيادة النسل وكبر حجم الأسرة، الحفاظ على العلاقات القرابية وغيرها . وفي الواقع أن المهاجر الذي يعيش في المدينة فهو ينتمي إليها أي يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وتكون بذلك علاقاته محدودة جدا .

حيث يهاجر الفرد إلى المدينة بعاداته وتقاليده وقيمه وقيم مجتمعه الألي وطموحاته ويبقى متمسك بها مما يعيق التكيف مع القيم الحضرية الجديدة ويعرقل بذلك عملية التنمية .

ومن نتائج النزوح الريفي ليس فقط تأثر النازحين بالنمط الحضري بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية ، إذ ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري، من خلال معيشتها بالمدينة إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون في نمط الحياة الحضرية.¹

وقد رافق هذا النزوح الريفي العديد من المشاكل المرتبطة بالتهيئة العمرانية خاصة في ضواحي المدن منها ظهور الأحياء التلقائية أو الأحياء العشوائية أو الأحياء المتخلفة، وهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة تعبر عن ثورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية حيث تتجسد النماذج المرتبطة بالإحباط والحرمان ومن أبسط مقومات الحياة الإنسانية²، كنقص الخدمات وخاصة خدمات مرافق الماء والإنارة، الصرف الصحي، النقل، المواصلات، الإسكان وغيرها وهذا ما يزيد الأعباء المالية على الجهات المحلية الإدارية وبالتالي هذا ما يعمل على عرقلة عملية التنمية الحضرية بالمدينة وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة .

ب - المعوقات الاجتماعية:

تتعدد المشكلات الأساسية التي قد تعترض أو تعوق برنامج التنمية الاجتماعية نتيجتها عدم التناسق بين الأوضاع و الظروف الاجتماعية ومقتضيات التنمية الإقتصادية³ . ونجد من بين أهم العوائق التي تعيق عملية التنمية : النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة، النظام السياسي، فنجد النظم الاجتماعية خاصة التقليدية منها تعتبر أهم معوقات التنمية حيث يسود في إعتقاد بعض المجتمعات بأن أي تغييرات تحدث في المجتمع قد

¹ - محمود الكردى، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² - إبراهيم التهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو إقتصادي الحضري، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 5، جانفي 2004، ص 48.

³ - سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، مقومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص 48.

تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان ، وتؤدي إلى تفكك وحدتهم وتماسكهم ، ولذا يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات خائفة في المجتمعات الريفية دورا عميقا في ترسيخ هذا الإعتقاد وتقوية هذه المعارضة لعدم معرفة المشروعات و البرامج وماهية التغيير ونتائجه . وكذلك نجد رفض الهيئات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة والخائفة بامتلاكهم يؤدي إلى تعطيل وإلغاء هذه البرامج.

و نجد أيضا النظام السياسي باعتباره أحد الأنظمة الاجتماعية التي تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ، فالتخطيط الخاطئ الذي يتبناه النظام السياسي يدفع عجلة التنمية للتقدم عن طريق المشاركة الفعلية في برامج التنمية وتحقيق التكامل و التنسيق بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الإقليمي والإجتماعي والثقافي و السياسي.

ج -المعوقات الثقافية:

تعتبر الثقافة ذلك الكم المعقد المركب من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعايير المتعارف عليها في المجتمع،بالتالي لتكيفها مع المجتمع الحديث بد من إتسامها بالمرونة لتتماشى مع قيم وعادات سلوكية جديدة من شأنها تدعيم سيورة التنمية التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان، وبالتالي إتسام الثقافة بالجمود ورفض التجديد وعدم إتسامها بالمرونة اللازمة تعيق عملية التنمية الحضرية

ومن جهة نجد أن نجاح البرامج التي تهدف لتنمية المجتمع تعتمد على نمو الموارد المادية فحسب بل تعتمد أيضا على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية الحضرية.

حيث أن وعي الأفراد بالمشاكل المجتمعية تدفعهم إلى إيجاد حلول لها بجهودهم الذاتية،و هذا إهتمام بتنمية وتدريب وإعداد قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية المحلية،وتقوم بدور فعال ومؤثر في تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التغير المطلوب في حياة الأفراد، إذ تخلق فيهم الرغبة في الإقبال على المؤسسات الإجتماعية التي تسهم في تطوير المجتمع وتنميته.

د - المعوقات الإدارية والمالية:

إن العقبات الإدارية التي تواجه عملية التنمية والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخلفة والتي تتبع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات تعتبر من أهم عوائق التنمية .

إن التطور الإداري ضروري في شتى المجالات للحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا للجهاز الإداري مع التكيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا ،لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة ويمكن توضيح المعوقات الإدارية في النقاط الآتية:

-الإعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخلفات أو في توزيع المهام، وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

-عدم إتخاذ القرارات المبرمة فيما يخص تسيير الموارد البشرية والمالية وتفشي البيروقراطية.
-تسرب العمالة الماهرة المتخلفة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

-عدم نزاهة المسؤولين في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، حيث أن الكثير من القادة والحكام يعتمدون على الجهوية والمحسوبية بعيدا عن القدرة والتخلف والكفاءة.

-قصور الإدارة في تحقيق التوازن والتنسيق بين الأجهزة المشتركة في التنمية، وذلك عن طريق ازدواج الأجهزة المختصة والإفتقار إلى نظام ملائم للحوافز، وكذا عدم متابعة تقويم خطط وبرامج التنمية الحضرية، إضافة إلى الإعوبات المالية التي تعد عائق أمام التنمية الحضرية، المتمثلة في ندرة رؤوس الأموال المستثمرة إلى عدد السكان أو بعبارة أخرى نيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعي أن مدر كل استثمار هو الإدخار ومن ثم يمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الإدخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الإستثمار خاصة في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية¹.

هـ - التخطيط كمعوق للتنمية:

إن المعوقات التخطيطية تتمثل في عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، إضافة إلى عدم توفر الدراسات والبحوث

¹ - فؤاد بسبوني متولي، مشكلة التنمية والبيروقراطية، مركز الإسكندرية للكتاب، كلية التربية، جامعة طنطا، 1998، ص 64.

والإحـاءات عن الأجهزة المسؤولة على مستوى المجتمع، بإعتبار التخطيط يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات، وكذا توظيف الموارد البشرية والمادية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية والمتابعة ويرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى:

• نقص الوعي التخطيطي التنموي:

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت، ويستلزم ذلك أن يكون القائمون على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يقوم المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوق أساسيا للتنمية الحضرية.

• نقص الإعلام المتخصص:

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط، لأن هذه الأخيرة ليست حكرًا على الدولة أو السلطات المحلية فقط، بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من أجل تنمية مشاريعهم، وأن العامل الذي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الحضرية، وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج وربط الفرد بمشكلات مجتمعهم وحماية ثقافتهم، فضلا عن الإلـحاح بين الأهالي ضد التغيير نتيجة التجديدات الداخلية التي تعتبر من العوامل المعيقة للتنمية الحضرية.

ف نجد بذلك الجماهير ترفض التغيير بإعتباره عامل يمس عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، وبالتالي يرفضون هذا التغيير ويدخلون في إـراع إنطلاقا من إعتبار القيم الاجتماعية في أي مجتمع تعتبر الإطار المرجعي للسلوك الفردي، فالتنمية تحتاج إلى أنماط سلوكية وإلى قيم جديدة تدفع إلى تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي رفض الشعب لهذه التجديدات يحول دون تحقيق أو تنفيذ لبرامج التنمية الحضرية.

• ضعف طرق وسائل الإتصال:

إن عدم توفر طرق وأساليب الإتـصال بين العمال والمسؤولين داخل وحدة إـقـتـصادية أو إجتماعية وبين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمشاريع وخطط التنمية بشكل كافي وفعال وسريع ومفتوح يؤدي إلى عدم إستمرارية التطور، لذلك إـبد من خلق التفاعل المتوازن

والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيطرة، وتساعدتهم بذلك منذ الوهلة الأولى من خلال توافر وسائل الإنتاج الفعالة وعلاقتها بالجماهير والمؤسسات المعنية على ترشح بعض القيم الراقية والأخلاقيات والعادات التي تؤدي إلى زيادة القدرات التكيفية للمجتمع المحلي، وكذا التغير في الاتجاه الموجب في المجال العمراني والظروف المعبة التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية بإشراك المواطنين والمساهمة في إنجازها¹، وتوجيه الإنسان وإعلامه بالمتغيرات المعاصرة من أجل إستيعاب دوره في التنمية على مستوى مجتمعه ووطنه.

• عدم التكامل في خطة التنمية:

ويقصد به عدم التوازن بين مختلف قطاعات ومجالات التنمية الحضرية، ويهدف التكامل في التنمية التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى وضع كل المجهودات والبرامج في إطار واحد يتضمن جميع القطاعات للظفر بأهداف التنمية الحضرية.

• تجاهل المشاركة الشعبية:

إن تجاهل المشاركة الشعبية في مرحلة التخطيط والتنفيذ من أكبر معوقات التنمية الحضرية، لأن دور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، باعتبار أن التنمية تقوم على الجهود الشعبية والحكومية ومن الخطورة أن تسير التنمية بالإعتماد على الجهود الحكومية وحدها، ومن الأهمية أن تشارك الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة.

ومن المعروف أن التغيير المنشود ينجز إما إذا تم عن رغبة وإقتناع من الذين يحنونه ويتأثرون به، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بنجاحها السياسي والإجتماعي والإقّة المادي وهذا هو جوهر عملية التنمية².

وبالتالي مراعاة مشاركة الجماهير في وضع الخطة تقلص الفوارق الإجتماعية ومعرفة الموارد والإستخدامات اللازمة لوضع الخطة التنموية.

¹ - علي سعيدان، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 46.

² - عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية، مكتبة النهضة، القاهرة، د س، ص 139.

• نقص الأجهزة الفعالة:

تتمثل الأجهزة الفعالة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم، ونقطة لها يؤدي إلى تحول المشاريع والبرامج والخطط الإنمائية دون تنفيذها، وتقلل بذلك المشاركة الشعبية في مختلف العمليات الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على حياتهم.

• نقص القيادات:

يتمثل دور القيادات في التوعية والترشيد الذي من خلاله تستخدم الموارد المتاحة بأساليب راشدة وواعية ونقطة لها يحد من تحريك وتوجيه الجماهير نحو الأهداف التنموية المشتركة.

ونجد في دول العالم الثالث أن تشكيل هذه القيادات يتوقف على عدد من الأقدمية والوظيفية أكثر من إستنادها على المهارة والأداء الفعال.

و -العوائق النفسية:

ولما كانت برامج ومشروعات التنمية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية، فقد يبادر في أذهان أصحاب هذه المناطق أن الحكومات تسعى إلى تحقيق متطلبات واحتياجات المواطنين وإنما ساد الاعتقاد أن الحكومة هدفها فقط تحصيل الضرائب، وكذلك نجد إختلاف إدراك أهداف التنمية بين كل من المخططين والمنفذين وأفراد المجتمع معوقا للتنمية، فقد يعتمد واضعوا البرامج والمشروعات أن برامجهم ومشروعاتهم واضحة ومقبولة من الناس الذين ووضعت لأجلهم ولكن بعد فترة زمنية يتحول الناس عن المشروع لأن ما كانوا يتوقعون الرضى والقبول للبرامج.

وبالتالي بد من مراعاة الجانب الإنساني في مشروعات التنمية لأنه يعتبر عامل مهم في نجاح وإبراز أهمية المشروع

ومنه فالإنسان هو غاية أي برنامج تنموي، وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، لذلك فهو يعتبر عامل قوة وضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية الحضرية يكون مدورها الإنسان نفسه.

ز -المعوقات العمرانية المتمثلة في انتشار المناطق المتخلفة والتي تعرف على أنها:

تعرف المناطق المتخلفة على أنها وحدات سكنية تفتقر إلى أعمال الصرف وترتكز في مناطق معينة تسود فيها المساكن القديمة والآيلة للسقوط تقع على التربة منها الأراضي المنخفضة وتزداد فيها المساكن المستأجرة.

إذ تعد المنطقة المتخلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن، كما أنها تعد أحد المآثر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية التي تسبب قلقا وإزعاجا للحياة الحضرية بإعتبارها بؤرة للأمراض الاجتماعية والسلوك الشاذ ومسرحا للجريمة وجنوح الأحداث ومحطة لإستقبال وتكييف المهاجرين ،وهي بذلك بيئة فقيرة لسكان فقراء لأنها تشير إلى الشيء القديم والمردود السلبي الذي يتطلب الإبتعاد عنه¹.

ونجد "بيرجل" عرفها على أنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع الحضري².

إذ تعتبر هذه المناطق المتخلفة عائقا أمام التنمية الحضرية وخططها إذ بهذه المناطق تنتشر جرائم الإنتحار وترتفع معدلات الجريمة والقتل والسرقة وإتلاف الملكية العامة وعدم إحترام الملكية الخاصة والعنف، كما تظهر مشاكل إنحراف الأحداث والتشرد والإدمان على المخدرات وغيرها من الظواهر الاجتماعية المرضية.

ونجد أيضا في هذه المناطق نقص كبير في الخدمات الأساسية في المجتمع كالتعليم و الثقافة، الترفيه، النقل والمواصلات مما يجعلها تفي بحاجيات الأفراد، و سجلت في هذه المناطق إرتفاع معدلات الطلاق نتيجة لفقدان الوعي الإجتماعي والأسري.

كما نجد هذه المناطق تؤثر في البيئة إذ تعاني العديد من المشاكل الإيكولوجية كالتلوث المحيط السكني،فالتلوث يعتبر ظاهرة بيئية ترتبط بالدرجة الأولى بالنسق الإيكولوجي وهو حالة من عدم التوازن،ونجد هذه المناطق تعاني من هذا المشكل بسبب قربها من المراكز الصناعية الكبرى من جهة ومن جهة أخرى راجع إلى قلة أجهز المدينة على أن تقوم بعمليات التنظيف على الوجه الأكمل،كون هذه المناطق تقع في إطار المخطط الحضري أو كونها تعاني من الإزدحام المفرط والذي يزيد من مخلفات سكانها بؤرة تفوق قدرة الأجهزة ،وحدثنا عن

¹ - أحمد بوزراع، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

² - المرجع نفسه ، ص 15.

الإيكولوجية يسوقنا للحدوث عن الجمال البيئي والذي ينقص إن لم نقل ينعدم في هذه المناطق نتيجة إحتياج السكان للمناطق الخضراء.

كما تتميز المناطق المتخلفة بانعدام النظافة و إنخفاض المستوى الصحي مما يعرض الإنسان السليم للمرض الصحي والعقلي، ومن هنا تشكل العلاقة بين الصحة والمسكن ونجد أن سكان المناطق المتخلفة تعاني من ندرة المساكن الصحية ذات المستوى اللائق والمقبول، وبالتالي فالمساكن الغير الصحية تساعد في إنتشار الأمراض المعدية والصيما التي تنتقل عن طريق الهواء .

وبالتالي يعتبر المسكن المتخلف عائق في حد ذاته أمام التنمية الحضرية والصيما التنمية الإقتصادية، إذ أنه مسألة إقتصادية أو محلية مجموعة من العوامل الإقتصادية مادية باعتباره سلعة إنتاجية تتطلب مجموعة من النفقات من تكاليف الموقع والبناء والصيانة، ويخلق إنعدام التوازن بين المستوى السكني والمستوى الإقتصادي مادي مشاكل جديدة في البلدان الفقيرة والمتخلفة .

8- نماذج التنمية الحضرية:

تعتبر قضية التنمية الحضرية قضية عالمية لجميع الدول لأنها المؤشر الوحيد للتقدم أو التخلف، وقد ظهرت عدة نماذج في فترات زمنية متعاقبة تطورت بتطور التجارب التنموية التي عايشتها المجتمعات بكل مراحلها، ومن بين هذه النماذج النموذج الإقتصادي، النموذج الثقافي، النموذج التكاملي، النموذج الحضاري ، نموذج التحديث ، نموذج التبعية ونموذج التنمية المستدامة وسنتطرق إليها بالتفصيل في ما يلي :

أ- النموذج الإقتصادي:

التنمية الحضرية بالنسبة لهذا النموذج تتمثل في العنصر الإقتصادي مادية خاصة الإنتاج ، ومن خلالها تقاس الدول من ناحية التقدم والتخلف، ومنه ظهرت التباينات التي تنفست مختلف الدول حسب المستويات الإقتصادية، فظهرت الدول الفقيرة والدول المتخلفة ، الدول النامية، الدول شبه المتقدمة، والدول الصناعية المتقدمة .

ونجد من بين النظريات التي تبنت هذا النموذج : النظرية الماركسية و التقليدية و الحديثة ، حيث تبنت هذه النظريات المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع و النمو الاجتماعي و الإقتصادي الذي ساد خلال هذه المراحل ، كما تحتم أيضا بالعنصر الإقتصادي كعملية الإنتاج وعنايه في تفسير عملية التنمية بالمجتمعات المتقدمة و المتخلفة .

"ويفسر أـحـاب هذه النظرية أن التحسن في الظروف الإقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع يولد تقدما وتطورا باعتبار أن العوامل الإقتصادية كالإنتاج و الدخل و الإستثمار و السوق... إلخ، هي بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية ، مع مقارنة مستوى النمو بالمجتمعات المتخلفة مع مستوى النمو بالمجتمعات المتقدمة ، فالفكرة فكرة موازنة بأعلى نمط إقتصادية قادم وبل إليه مجتمع بشري معاً ، سواء باعتبار التقدم الإقتصادي إيدي غاية في نفسه ، أو باعتباره وسيلة لرفع مستوى حياة الناس الذين ينعون مثل ذلك النشاط الإقتصادي إيدي ويعيشون فيه"¹

ونجد هذا النموذج وظف إلى حد كبير في المجتمعات النامية وكانت له نتائج إيجابية وأخرى سلبية، فنجد ساعد في بناء البنية التحتية وتهيئة مجتمعات إقتصادية من جهة وخلق تبعية إقتصادية للمجتمعات المتقدمة ، وساهم في إرساء العنصر الأولي للتنمية من جهة أخرى .

ب - النموذج الثقافي:

أول من تحدث عن هذا النموذج هم المفكرون الألمان وكان ذلك في بداية القرن العشرين، ومن أبرزهم المفكر الإقتصادي إيدي "جوزستاف شمولر" حيث يقول في كتاباته "إن السر الكبير لكل تقدم إقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضامن عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التأزر و التكامل الإجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته ، ثم بعد ذلك إنشاء المانع و الورش ثم تكوين الطبقات الإجتماعية وبعدها النشاط الإقتصادي الحكومي، ولم تكن جسور التعاون هذه جميعا مجرد تعاون إقتصادي فحسب، وإنما كانت من مجموع الحياة الروحية و الفكرية للمجتمع، وإن التفاعل بين الحائض الإنسانية و النظم الإقتصادية إيدي و الإجتماعية هو المنطلق الحقيقي الفاعل لكل عمليات التقدم والنمو"².

فهذا النموذج أخذ مكانته ضمن عملية التحليل و التفسير لمشكلة النمو و التنمية خاصة بعد إجراء البحوث حول تغير الإتجاهات ومقومات التنمية، إضافة إلى ذلك فشلت

¹ - محي الدين إيدر ، التعبير الحضاري وتنمية المجتمع ، منشورات مكتبة العصرية ، بيروت، 1962، ص 188.

² - محمد الجوهري ، مقدمة في علم التنمية ، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص 76.

معظم التجارب التنموية المختلفة ، ومما شك فيه أن فرض نجاح دوام التغير الاجتماعي تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم و العادات و التقاليد و أساليب الحياة في المجتمع¹. فمن خلال ما سبق يمكننا القول أن هذا النموذج يعتبر عملية التنمية عملية ثقافية تجمع بين تفاعل العنصر الاجتماعي و الإقتهادية ، وكلما كانت المجتمعات ذات ثقافة عالية كلما كانت التنمية متطورة ومتقدمة فيها، و الثقافة تحدد العلاقات الاجتماعية و الممارسات الإقتهادية، حيث أن الثقافة كما عرفها تايلور هي " ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة و لمعتقد والفن والأدب والأخلاق و القانون و العرف و القدرات و العادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوفقه عضوا في المجتمع².

ج - النموذج التكاملي:

التكامل هنا بمعنى إشراك جميع العناصر و العوامل المساهمة في عملية التنمية ، حيث ينجم عن هذا الإشتراك كلا متكاملا ، وبالتالي حسب هذا النموذج فإن التنمية يجب أن تكون تنمية شاملة تشمل جميع الأقاليم و المناطق وكذا كل مكونات المجتمع . ونجد من بين أهم رواد هذا الاتجاه كل من "جونار ميردال" الذي شرح الاتجاه التكاملي من خلال نظريته في العملية الدائرية التراكمية التي أشار فيها إلى مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والإقتهادية و الثقافية التي تتضافر معا لإحداث أي تغيير منشود . وبالتالي التنمية على هذا الأساس تقوم على حقيقة مفادها، أنه يمكننا وضع فواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها و أجزائها تدخلات و تفاعلات عميقة. ويشير في هذا الصدد الدكتور "نبيل السمالوطي": أن هذا النموذج يتمثل في مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي و التي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية ، وكافة المناطق الجغرافية في الدولة أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي على مستوى القطاعي و الجغرافي ، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة و الجهود الشعبية المستشاره³.

¹ - حسين تومي ، مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1962،1989م)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 1998، ص 114.

² إبراهيم محمد جواد ، نظريات في الثقافة و المثقف، مجلة النبأ ، العدد 44، إيران ، 2000، ص 12.

³ - نبيل السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

وفي نفس الإطار نجد "عبد الباسط مُجَدَّ الحسن" يؤكد أن إجراءات التنمية التي تـطـبـع بـإـيـقـة إـقـتـلـادية بـحـتة دون أن ترافقها إجراءات إجتماعية واضحة ومحددة ١ يترتب عليها بالضرورة تحقيق أهداف إجتماعية، بل تؤدي إلى خلق فوضى في الحركية التنموية بـإـيـقـة عامة¹. وعليه فإن عملية التنمية ٢ تقوم على مجرد تنمية عامل أو متغير أو جانب واحد فقط، وإنما تمس كافة العوامل و العناـلـر والمتغيرات المشكلة للمجتمع النامي ، وكافة القطاعات و المجالات المكونة للعملية الإجتماعية، وبذلك فالتنمية ليست نمو إـقـتـلـاديا فحسب لأنه من الممكن الحـلـول على نمو إـقـتـلـادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الإـقـلـاع و التعليم ، وبتحسين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية من معيشة وسكن .

د - النموذج الحضاري:

نجد من أبرز رواد هذا النموذج المفكر الجزائري "مالك بن نبي" الذي أشار في كثير من كتاباته إلى المشروع الحضاري التنموي الخاص بالمجتمعات الحديثة التكوين و القدرات، حيث إعتبر أن مشكلة التخلف التي تعيشها الدول النامية ليست وليدة عوامل داخلية ، وإنما هي نتيجة للهيمنة والتبعية الخارجية، كما إعتبر أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية ٣ يمكنها تحقيق التقدم و الرفاهية ،ذلك أن النماذج المطروحة ٤ تقدم للعالم الثالث الأفكار و المشاريع التي بواسطتها نحقق التقدم والتطور الحضاري الذي حققته الدول الإـقـلـاعية ، حيث يقول في هذا الإـقـلـاع أن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الإـقـلـاع، هي في جوهرها تغيرات حضارية تعترى القيم و الأذواق في منعطفات التاريخ ، بحيث تتغير الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته و إتجاهاته عندما يدرك معنى جديد لوجود الكون².

ونجد هنا مالك بن نبي حاول تحديد جملة من العناـلـر التي تقوم عليها التنمية و التي تشكل حسب نظريته علاقة تفاعلية بين ثلاث متغيرات هي: الإنسان و التراب و الوقت ، حيث تتولد نتيجة لذلك حضارة متكاملة الجوانب ، وبالتالي مشكلة التنمية عنده في جوهرها هي خلق لشروط الإـقـلـاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف الإـقـلـاعية إـقـلـادي أو النمو السكاني ، أو مشكلة التكنولوجيا ، وإنما هي مشكلة حضارة في الأساس.

¹ عبد الباسط مُجَدَّ حسن ، مرجع سبق ذكره، ص14.

² - مالك بن نبي، فكرة الإـقـلـاعية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج ، ط1، ترجمة عبد الإـقـلـاع شاهنين ، دار الفكر دمشق ، 1981، ص124

حيث أن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي و القومي ، وأنها ليست تغيرات إقتصادية ومادية محضة ، وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية و التحولات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الإجتماعية والإطار الثقافي والإجتماعي و النسق القيمي و المعايير و أنماط السلوك في المجتمع¹.

هـ - نموذج التغير و التحديث:

إن الأفكار الأساسية التي ينطلق منها هذا النموذج هي المقارنة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وواقعها الإقتصادي والإجتماعي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ، ويهتم أصحاب هذا المنظور بالتحولات الثقافية للأمم الحديثة في محاولة تحديد إمكانياتها للنمو ، حيث أن هذه العوامل غير الإقتصادية تعتبر حجر الزاوية في نظريات تحديث مجتمعات العالم النامي². حيث يؤكد هذا النموذج على التحولات الثقافية للأمم الحديثة وضرورة إتباعها وكذا إتباع أو إنتهاج نفس الطرق و الأليات التي اتخذتها المجتمعات المتقدمة خلال مختلف المراحل التي مرت بها أثناء عملية التنمية .

وفي هذا الإطار نجد "ولبرت مور " يعرف التحديث على أنه: "عملية تحول شامل في نظم وبناء المجتمع التقليدي الذي لم يزل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث ، و الهدف من هذا التحول هو إبراز نموذج التكنولوجيا وكذا التنظيم الإجتماعي المميز للمجتمعات الحديثة بدلاً من النماذج المختلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف ، و نظرية التحديث لها عدة سمات نشأت من إتحاد مختلف النظريات كالنظرية التطورية والوظيفية و الوضعية وهي :

- تحديث التنمية من داخل المجتمع و العوامل الخارجية مثل الإحتلال، والعوامل الثقافية ليس لها تأثير هام .

-التنمية تتبع نفس الأنماط في كل المجتمعات .

-نتيجة التنمية هي الثراء و الإستقرار السياسي .

-أن الدراسة العلمية و التاريخية تساعد في تحديث نماذج من الخبرات³.

¹ - مالك بن نبي ، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - ألفت حسن آغا ، الإقتصاد الجماهيري وتنمية العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 106 ، م.ر ، 1991، ص 36.

³ - السعيد فكرون، استراتيجية التنمية و التنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر ،دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 33.

و - نموذج التبعية:

التبعية هي ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الإستعمارية، وقد أدى هذا الظرف الموضوعي التاريخي إلى نشوء مجموعة من العلاقات الإقتصادية والإدائية والثقافية والسياسية والعسكرية، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الإقليم. يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي¹.

وأهم المفكرين الذين نادوا بهذا النموذج نجد "بول بران" و"ندارفرنك" يقول أن فقر العالم الثالث هو إنعكاس لتبعيته، وأن فترات الرأس مالية التبعية والإستثمار فرض تقسيم العمل، والتخلف في الإنتاج على بلدان العالم الثالث التي كانت تتجه إلى اللامبالاة لمدير المحدود وتعتمد على تلبية إحتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام، ونجد شارل بتلهام يقول أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين المستوى الإقتصادي والمادي والمستوى السياسي².

وفي هذا الإطار يدّيد يقول "نورمان لونغ" في كتابه مدخل إلى سوسيولوجيا التنمية الريفية: إن البلدان المتخلفة قد خضعت بعض الوقت للسيطرة الإقتصادية والإدائية والسياسية التي مارستها المراكز الخارجية للقوة، الأمر الذي جعلها تقوم بالوظائف الطرفية، فبمجرد ربط هذه المجتمعات بواسطة علاقات التبعية بالخارج وعجزها عن ممارسة التأثير على عمال الأسواق العالمية، أو في مجال السياسة الدولية تظهر ميكانيزمات السيطرة الداخلية والتفاوتات الكبيرة بين مختلف قطاعات الإقتصاد في البناء الإجتماعي عموما³.

وظهر ما يسمى بالدول المتقدمة والدول المتخلفة فالدول المتخلفة تعيش في فقر وحرمان نتيجة لتحكم الدول المتقدمة، وسلب لفائض إنتاجها بشتى الطرق والمعايير الإقتصادية والإدائية. وبالتالي التخلف الذي تعيشه الدول النامية في مقابل التقدم الذي تعيشه الدول الإقتصادية الكبرى هو في الحقيقة عملية عكسية، فكلما حدث تقدم المجتمعات الإقتصادية نتج عنه تخلف في المجتمعات النامية، وهذا ما أشار إليه "أندرو وسبتر" ففي الوقت الذي يستطيع فيه بلدان المراكز المتقدمة من تحقيق نموها الذاتي فإن الأطراف النامية تحقق نموها في حالة

¹ - على غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص133.

² - أندرو وسبتر، علم الاجتماع التنموي، ترجمة عبد الهادي مجاهد، دار المعرفة الجامعة، القاهرة، 1995، ص133.

³ - علي غربي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص136.

واحدة وهي حالة نمو الميتروبول المهيمن، ولكن مثل هذا النمو أو التوسع يكون دائما تحت سيطرة الميتروبول لأن أي فائض توسعي سوف ينتقل إلى الأعلى بشكل آلي عبر من يدورون في فلك هذا المتروبول¹.

ونجد أن هذه النظرية حضيت بإهتمام العديد من الماركسين المحدثين، وجاءت ضمنها العديد من المحاولات لإخضاع نموذج التبعية للبحث التجريبي وقدم "لونغ" في هذا الإطار شواهد مفيدة في التعرف على المستويات المختلفة للإستعمال بدأ من المستويات المحلية والإقليمية ثم إلى المستويات الأعلى، ولكن رغم كل هذه المحاولات، إلا أن نموذج التبعية ظهر ضعيفا وناقضا في كثير من الموضوعات ومنفصلا عن واقع المجتمعات والدول النامية وخاصة عوامل المتغيرات الداخلية لهذه الدول، وإعتبار أن العوامل الخارجية هي الأساس في عملية التنمية، إضافة إلى ذلك فإن إلتزاماتها الإيديولوجية بتفضيل النظام الإشتراكي كحل أساسي وجوهري للمشكلة دون إحداث تعديلات ولو جزئية في واقع المجتمعات النامية، يؤكد في حقيقة الأمر أن نموذج التبعية يعيش عملية إنفصال بينه وبين هذه المجتمعات².

ز - نموذج التنمية المستدامة:

برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر "ستوكهولم" حول البيئة عام 1972 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث إنعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وبالتالي نجد أن تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم وإستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي نعيش فيه ونمارس نشاطات الحياة.

وتم خلال السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر وكانت تنص على: "أن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما"³.

¹ - أندرو وسبتر، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² - السعيد فكرون، مرجع سبق ذكره، ص 113.

³ - سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1998، ص 238.

وأنشأت بذلك الأمم المتحدة خلال السبعينات برنامج للبيئة يقر على ضرورة التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، وكذا رسم الخطط ووضع السياسات التي تساهم في حماية البيئة ومسايرة التنمية لها لأجل خلق توازن بين النشاط الإقتصادي والتنموي، والنظام البيئي والطبيعي.

إلى غاية فترة الثمانينات حظي المفهوم بإهتمام علمي وفكري متجدد يطرح بذلك التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، وبرز هذا في تقرير الإتحاد العلمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981 والذي خصه بأكمله للتنمية المستدامة بوضع تعريف محدد لها وكذا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

وإدركت بذلك في هذه الفترة وثيقة الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة، نهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحيط به الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء.

وفي سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير (مستقبلنا مشترك) كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرتهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

وبعدها وإلتلت اللجنة إلى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على أنها: تنمية تسمح بتلبية إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها.

وفي شهر جوان 1990 إنعقد مؤتمر الأرض بالبرازيل حيث تم فيه تحديد مفهوم التنمية المستدامة على أنها نموذج تنموي يتطلب من كل بلدان العالم إتباعه، بإعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات من دون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة، وإعتبر أنه مفهوم سياسي يتجاوز الإعتبارات الأساسية للسياسات العمومية ويفرض الحفاظ على البيئة، وهذا على كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية¹.

¹ - Cbouni, l'enjeu des indication du développement, notions sciences et sociétés, vol 6, 1998.

إلى غاية 1992 برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني و إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية ووضع خلاله برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين أجندة إستراتيجية في مجالات التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية،و كذا ضرورة مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحول على نيل وافر وعادل من ثمارها.

وبعدها جاء في قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي إنعقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002، أن البيئة العالمية تعاني من التدهور وأن العولمة قد أضافت بعدا جديدا إلى التحديات التي تواجه الأرض، تتمثل في توسع الأسواق وحركية رؤوس الأموال وتدفق الإستثمارات في مختلف القطاعات والمجالات مما وضع فرنسا الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة،وأضاف المجتمعون في هذا المؤتمر أنهم يرحبون بنشأة تجمعات وتحالفات إقليمية أكثر قوة مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا¹مد تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة¹.

وبالتالي وللت اللجنة في تقريرها الأخير إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية يستند إلى التقدم البشري في مجرد أماكن و لبعض سنين بل للكرة الأرضية بأسرها و إلى المستقبل البعيد،وبالتالي كان الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الإجتماعية على المدى الطويل،مع المحافظة على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي.

وبالتالي بد من تحقيق توازن ديناميكي بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى،وهذا هو الهدف الرئيسي الذي تبوأ إليه التنمية المستدامة،وعليه فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب هي الطريق المؤدي للأمن والسلم العالمي.

9-سياسات التنمية الحضرية في الجزائر:

حققت السياسات الحضرية قبل التسعينات بعض النجاحات إلا أنها لم تفل إلى الحلول الجذرية والحاسمة، فترتبت عنها آثار ونتائج غير مرضية، ويرجع هذا إلى سيطرة القرار السياسي على الخبرات العلمية ذو الإختصاص فتسارعت السياسات وتراجعت التنمية الحضرية وإقتربت على إنجاز وتوفير السكن لنمو حضري يتأخر بؤرة مستمرة.

¹ - تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002، ص 03.

ولقد إقترب عدد سكان الحضر في الجزائر عام 1998م إلى حوالي 15 مليون نسمة، وحسب المعطيات المتوفرة قد تضاعف إلى 6 مرات خلال 6 مرات خلال 36 سنة. ونجد هذا الإرتفاع ناتج عن علاقة مد وجذب ما بين قوى تحددها المعطيات الاجتماعية وكذا محددات التنمية الإقتصادية، ورغم هذا الإنخفاض النسبي في معدلات النمو الحضري خلال فترة التسعينات إلا أن مشاكل الحضر مازالت متفاقمة، لذا بدأ من تبني سياسة تنموية ملائمة تساعد على تحقيق التنمية المتوازنة.

-أما هذه الحقائق السالفة الذكر بدأها الإهتمام الفعلي بمشكلات التحضر بعد أن إنعكست نتائجها السلبية على حياة السكان، خاصة في المدن الكبرى ومحاولات معالجة هذه المشكلات تم إتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التنظيمية بالإعتماد على سياسات تنموية فرضتها متطلبات التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر وإنتهجتها على عدة مراحل يمكن التطرق لها على النحو الآتي:¹

أ - المرحلة الأولى: 1962-1977:

بعد الإستقلال مباشرة برزت أوضاعا مزرية خلفها الإستعمار الفرنسي تميزت بإحتلالات خطيرة في توزيع الموارد والمشاريع التنموية على أقاليم البلاد، حيث ركز الإحتلال الفرنسي إهتمامه على إقليم الساحل ومناطق إقامة المستوطنين في توطين الأنشطة الإقتصادية والخدمات خاصة مدن الموانئ التي كانت تشكل حلقة إنزاله بفرنسا تاركا باقي أنحاء الوطن تعيش حياة تقليدية ريفية تغلب عليها مظاهر الفقر والحرمان .

وقد عملت الدولة خلال هذه المرحلة بهدف التوجه إلى هذه الإشكالات بإتخاذ إجراءات إقتصادية تهدف إلى تعديل الاختلافات الحاصلة على الديناميكية الديمغرافية، ونتائج وخيارات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي نشطت النمو الحضري قصد التحكم في مسار التحضر، ويمكن الإطلاع على عناوين هذه السياسة من خلال الإجراءات التالية:

-التركيز على إعمار وإنماء المدن الكبرى وإقليم الساحل حيث وجهت معظم الإستثمارات التي سطرها الحكومة والمندرجة في مخططات التنمية الإقتصادية .

¹ - عبد العزيز بون، المشكلات الإجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، رسالة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص ص 113-114.

-إنشاء مناطق [ناعية ضخمة إتخذت شكل أقطاب نمو من شأنها النهوض بالإمكانيات الإقتصادية لأقليم شرق و غرب البلاد، وكذا منطقة شرق العا[مة وضواحيها لمواجهة البطالة و تحقيق التوازن الإقليمي في إطار بناء قاعدة إقتصادية قوية ومتوازنة ، وقد شجعت هذه السياسة الإنمائية نمو المدن الكبرى و إقليم الساحل على نحو المباشر وكانت بمثابة دعم للتوجيه الإقتصادي [مادي و العمراني المورث عن الحقبة الإستعمارية .

وكانت من نتائجه زيادة قدرات و كفاءات أقاليم ومدن على حساب مناطق و أقاليم داخلية ومدن [غرى، كما أثرت على الخيارات التي أتاحت للسكان في مجال الإقامة و العمل من خلال تفعيل حركة الهجرة وتياراتها نحو الأقطاب ال[ناعية.

-الترقية الإدارية للمراكز الحضرية في هذا الإطار وحر[ت الدولة على رفع عدد الو[يات من 66 مركزا عام 1966 إلى 221مركزا عام 1977م أي بزيادة قدرها 145 مركزا حضريا جديدا في 10 سنوات معظمها من فئة المراكز ال[غيرة والمتوسطة، إستفادت من برامج التجهيز والدعم وقد ساعدت هذه العملية على بداية إنتشار لعملية التحضير في المناطق الداخلية¹.

-تفعيل التشريعات والإستثمارات المرتبطة بتخطيط المدن بعد أن أوقفت الدولة العمل بقانون التعمير الفرنسي الذي كان يطبق حتى عام 1973م، [درت جملة من التشريعات الهادفة إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن ورفع كفاءة أنظمة تخطيطها أهمها قانون البلدية عام 1967م، الذي أعطى للجماعات المحلية [ملاحيات هامة في ميدان تخطيط وتسيير المدن.

- قانون الإحتياطات العقارية عام 1974م، الذي أ[بحت البلديات بموجبه مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل محيط التعمير، مهما كان طابعها القانوني وذلك لتمكينها من تطبيق توجهاتها في تخطيط توسع المدن وتوظيف مشاريع الإسكان والمرافق وترشيد النمو الحضري.

- في الميدان الإقتصادي [مادي ر[دت الدولة إستثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري P.M.G لتحويل مشاريع البنية وتهيئة الأراضي للبناء وتشيد المرافق وتحسين ظروف البيئة الحضرية، وضمان التوافق بين متطلبات تخطيط المدن والتخطيط الإقتصادي [مادي، بحيث إستفادت من هذه العملية 39 مدينة كبيرة كما برمجت الدولة إنشاء 254 منطقة عمرانية

¹ -عبد العزيز بouden، مرجع سبق ذكره، ص 146.

جديدة zhun وزعت على 180 مركز حضري لإنجازه 67 ألف مسكن جديد لمواجهة أزمة السكن وتنظيم توسيع المدن ورفع كفاءتها على التطور والنمو.

إن كل هذه الإجراءات الحكومية فشلت في تحقيق أهدافها للأسباب الآتية:

- أنها لم تدرج في مسارها استراتيجية للتخطيط العمراني الشامل وتراعي الأبعاد المكانية في توزيع الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية في علاقة متوازنة مع توزيع السكان وتشكيلات المدن، وبالتالي تأخذ في الحسبان العلاقات القائمة بين المدن والأرياف، والإختلافات الإقليمية بين المناطق الساحل والمناطق الداخلية ومن ثم كان مردود هذه الإجراءات الإقتصادية ضعيفا في التلبية لمواكبة عملية التحضر بإرسال قواعد تنموية مستدامة وفي إحتواء الإفرازات السلبية بشكل عام.¹

ب - المرحلة الثانية: 1977/1989م :

تميزت هذه المرحلة بإرساء دعائم استراتيجية وطنية واضحة المعالم في مجال التخطيط العمراني كإرادة سياسية لمواجهة إشكالات التحضر التي عرفتتها المدن الجزائرية ، وللتفاوتات الحادة التي نتجت عنها في مختلف الميادين ولتأجيل الإختلالات الحاصلة من جراء التنمية الغير المتوازنة والتكفل بمشاكل المدن الكبرى خاصة .

- ظهور قانون التخطيط العمراني عام 1987م وظهرت معه إجراءات سياسية أعطت دفعة قوية لجهود الدولة للتعبئة والإشكالات التحضر في إطار تنموي شامل للتنمية المستدامة، يأخذ بعين الإعتبار مبدأ التوزيع المتوازن والعادل للمشاريع التنموية على إقليم البلاد .

* وقد إرتكزت محاولة هذه الإستراتيجية في مواجهة هذه الإشكالات على مجموعة متكاملة من الإجراءات والتدابير السياسية والتخطيطية يستند مستويين هما مستوى العلاقة بين التخطيط العمراني والتحضر من خلال:

- تحديد أولويات التعمير ومحاوره الجغرافية: بما يتماشى وإبعاد التخطيط الإقتصادي والإجتماعي الهادف إلى توزيع أكثر إنسجاما للإستيطان البشري، حيث تضمن المخطط الهيكلي للتخطيط العمراني محاور عمرانية للتنمية الشاملة لتحقيق الضغط على المناطق الساحلية والتلية .

¹ - عبد العزيز بون، مرجع سبق ذكره، ص 147.

● إعادة النظر في الخريطة الإدارية للبلاد :بحيث تم تعديل الخريطة عام 1984م لإستيعاب الفائض من أحجام المدن والحضر بشكل عام وتكييفها مع الحقائق العمرانية الحضرية المستجدة، وهكذا إرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 مإلى 48 ولاية عام 1984 م، ومنه عدد البلديات من 842 إلى 1544 بلدية وقد ترتب على هذا التعديل ظهور عواصم إدارية جديدة معظمها في الأقاليم الداخلية¹، من ثم إتجهت عملية التحضر في الإنتشار بما يتماشى وأهداف التخطيط العمراني بحيث إرتفع عدد المراكز الحضرية في الجزائر من 211 مركز عام م1977 ليصل إلى 447 مركز عام م1987م بزيادة 236 مركزا حضريا جديدا في ظرف 10سنوات معظمها من فئة المراكز الـغير و المتوسطة التي دعمت الشبكة الحضرية للبلاد وحقت توازنا خا في الإقاليم الداخلية المتخلفة عمرانيا .

● الإنتشار الصناعي :عملت الدولة في ظل هذه التوجهات على توجيه الإستثمارات الـناعية نحو مدن الهضاب العليا والجنوب، وبصفة خا في نحو المدن المتوسطة والـغير وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية والإقليمية وتوفير مناخ الشغل والحد من الهجرة نحو إقليم الساحل والتل، وبالتالي تقليص الفوارق بين مناطق الشمال والمناطق الداخلية وقد تجسد هذا العمل بإنشاء 70 منطقة ناعية جديدة في الهضاب والجنوب توطنت بها الـناعات التحويلية الـغير والمتوسطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية.

● تطوير الخدمات الأساسية والتجهيزات والهيكل القاعدية:

وهو إحدى الدعائم الأساسية لهذه السياسة لما تحمله من عوامل جذب وإستقطاب الإستثمارات لتنمية المناطق الحضرية ،وقد ساعد في تطوير هذه القطاعات الأساسية تحسين مستوى المراكز الحضرية برفع مستوى الخدمة بها.

- وأما في المجال التجاري فقد قامت الدولة بنشر شبكة واسعة للخدمة التجارية.

-أما في الإطار الـحي فقد تم تدعيم الخدمات الـحية برفع درجة أدائها وكفاءتها إضافة إلى إنشاء جامعات ومراكز جامعية ومؤسسات للتكوين العالي المتخصص ومراكز ومعاهد وطنية، بالإضافة إلى المرافق ذات الطابع الرياضي والترفيهي عبر مختلف المدن والمراكز الحضرية.

¹ - عبد العزيز بودن ،مرجع سبق ذكره ، ص149.

- على مستوى تخطيط المدن: لقد تم إدراج عملية تخطيط المدن ضمن الخيارات الأساسية والإستراتيجية للتخطيط العمراني وهو التوجه الذي برز لخدمة التنمية الحضرية تـمـلـيـا للمشكلات الناجمة عن التحضر والنمو الحضري معا ومن هذا المنطق إتخذت عدة معايير¹.
- تفعيل دور الجماعات ا لمية وكذا التشريعات الواردة في مجال تخطيط المدن: بحيث شعرت الدولة بضرورة تعزيز دور المجالس المحلية في تسيير وتنمية وتخطيط المدن، لكونها تقوم بالعمليات التنموية مباشرة وذلك من النواحي التنظيمية والمالية والقانونية المنظمة للمدن وتحت إشراف ورقابة المـلـح الوـا ية المحلية، كما تسهر على تنفيذها ومطابقتها للقوانين.
- إنشاء أدوات جديدة لتخطيط المدن في إطار التخفيف من تأثيرات الهيمنة الحضرية:

إتجهت الدولة نحو المراكز الحضرية التي يـلـ عدد سكانها إلى 10 ألف نسمة وإلزامها بـمـم مخططات رئيسية للتعمير لتنظيم عملية توزيع الأراضي واستخدامها، وتشمل هذه التـمـم خرائط لمختلف الشبكات وتحديد أماكن توطن تجهيزات والمساحات الخضراء ومساحات اللعب بالإعتماد على جملة من الموا لفات العمرانية والمراجع التقنية توحيدا الأساليب ومنهجية الإنجاز وتحقيق الإنسجام ضمن الإطار الوطني للتجهيز الحضري والإعتماد على مقاييس لتقويم الإحتياجات المستقبلية للمدن .

- المناطق السكنية الجديدة: بدأ العمل بهذا الأسلوب لمواجهة الأزمة والوضعية السابقة الحديث عنها منذ عام 1975 من جهة وبهدف التحكم في التوسع العمراني والتجمعات الحضرية من جهة أخرى، وقد شهدت أغلب المدن الجزائرية توسعا في نسيجها الحضري الجديد .

ومع نهاية 1990 تم إنجاز حوالي مليون وحدة سكنية على النمو العمودي الجماعي وعمارات توزعت عبر مختلف المدن الكبرى ذات الكثافة العالية نسبيا مثل مدن الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، ثم المدن المتوسطة تلمسان، الشلف، عين تموشنت، سطيف، جيجل، باتنة .

ويلاحظ ان هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة قد أخذت سكانها من مدنها بسبب الانفجار السكاني الذي تشهده مدن الجزائر، كعنابة، قسنطينة وهران، وإن نجحت هذه السياسة في توفير السكن الجماعي والتخفيف من حدة أزمة السكن، إلا أن النقائص تبدو

¹ - عبد العزيز بون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 150 - 151.

قائمة بالنسبة لتوفير الهياكل الضرورية والتجهيزات الأساسية لسكانها بحيث تزال هذه المناطق السكنية الحضرية المتواجدة بأطراف المدن تعاني من عدة مشاكل منها مشكلة النقل .

ج - المرحلة الثالثة 1989-1999م :

بعد عام 1989م مباشرة عرفت الجزائر عدة تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية كرسها دستور 1989م، الذي أكد القطيعة مع التوجه السياسي والإقتصادية السابق وأقر نظام الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية ونظام إقتصادية السوق في تسير شؤون البلاد، وبالتالي التخلي على النظام الاشتراكي وأسلوب التخطيط المركزي، حيث أعيد النظر في التشريعات والقوانين المنظمة لعملية التعمير لتسيير التوجيه الإقتصادية والإجتماعية الجديدة، وبالتالي في ظل هذا التوجه كان لابد من إعادة النظر في سياسة التخطيط العمراني وسياسة التنمية الحضرية لتعارضها مع مبادئ الدستور الجديد، لكن هذه العملية لم تتحقق بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي عاشتها الجزائر بعد عام 1990م عقب توقيف المسار الإنتخابي بسبب تدهور الحياة الأمنية خوفاً بالأرياف الجزائرية.

ونتيجة للاستقرار السياسي والإقتصادية والإجتماعي بالبلاد ساعد على تضخم البناءات الفوضوية لإستقطابها النازحين الجدد بحثاً عن الأمن والإستقرار بالمدن الكبرى ، ومن ذلك أدخلت تعديلات في بعض القوانين وألغيت بعضها لتساير التوجه السياسي والإقتصادية والإجتماعي على الأقل في بداياته الأولى ، فعلى سبيل الذكر فإن الحراك من هذه القوانين المعدلة والمتمة قانوني البلدية والولاية¹ وقانون التهيئة والتعمير²، كقوانين منحت الدور الأساسي والمحوري للجماعات المحلية لتطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير وإدارة المجال الحضري ، وتأكيد دورها في إدارة وتسيير الشؤون المحلية إضافة إلى دور الوسائل والأدوات المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDA ومخطط شغل الأراضي Pos ومسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي لإعداد مخطط البلدية للتنمية p.c.d منسجم مع مخطط الولاية للتنمية Pwd وأهداف مخططات التهيئة العمرانية وكذا السهر على تنفيذه وهذه الأدوات كأدوات عملية في إدارة

1 - قانون البلدية والولاية رقمي 08/90 و 09/90 مؤرخة في 1990/09/07 طبقاً للجريدة الرسمية ج.د.ش. عدد 15.

2 - قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90. مؤرخ في 1990/12/01 طبقاً للجريدة الرسمية ج.د.ش. عدد 52 .

وتسيير وترشيد المجال الحضري للمدن الجزائرية، إضافة إلى قانون الأملاك الوطنية 30/90 والتوجيه العقاري¹.

وبالتالي أبحاث الأملاك العقارية الوطنية مبنية إلى ثلاثة أبناف رئيسية أملاك الملكية العمومية والخاصة للبلدية والولاية والدولة أملاك الملكية الخاصة التي كرسها دستور 1989م ثم الأملاك الوقفية (أملات الحبس)، وذلك بموجب الوكالة العقارية البلدية لتسيير وتنظيم العقاريين الحضريين المعدل والمتمم لقانون الإحتياطات العقارية لفائدة البلديات لسنة 1974م، وفي ظل هذا النظام وطيلة فترة التسعينات تولى القطاع الخاص ببنفة عامة مجال بناء السكن، وبالتالي سجل تأخر في الإنجاز السكني بالقطاع العام نتيجة الوضع العام الذي عرفته الجزائر وما نجم عنه من تراجع مداخل المحروقات وإعادة جدولة الديون، حيث أخضع الإقتاد الجزائري لاندوق النقد الدولي من ناحية الإشراف مما إنعكس سلبا على الوضع الإجتماعي كالتركيز الحضري الناتج عن تركيز السكان في عدد محدود من المدن الكبرى، وأن الفراغ المؤسساتي الناجم عن حل المجالس المحلية وتعويضها بنظام المندوبيات أدى إلى تجميد العمل بتشريعات التخطيط الحضري وتحول تخطيط المدن وتسييرها إلى الهيئات الإدارية، مما نتج عنه خلال هذه الفترة عمليات تبذير حادة للعقار الحضري والإحتياطات العقارية شجعت المضاربة على الأرض في المدن وإنتشار التعمير العشوائي بفعل دخول الخواص في سوق العقار وتكييف البيع بطرق غير منظمة وفوضوية غير واضحة، هذه المشكلات جعلت الدولة أمام واقع يحمل مخاطر متعددة أحيانا أقوى من طاقات وقدرات الدولة، وإستجابة لهذه المخاوف لم يكن على المشروع الجزائري سوى تشريع القوانين التي تضبط الإستعمال والإستغلال الأمثل للعقار وجاءت القوانين الموجهة إستعمال الأراضي وكذا تسوية المباني المخالفة مرسوم 212/85 المؤرخ في 13/08/1985م والتهيئة العمرانية رقم 03/87 في عشرية الثمانينات كما حدث توجه وتحول جديد للنظام السياسي والإقتاد في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وكقطيعة مع النظام المركزي الأحادي في ظل دستور 1989م وبإنتهاج النظام الليبرالي اللامركزية، ثم تعديل قانون الولاية والبلدية رقمي 08/90 و 09/90،² وشرع قانون للتوجيه العقاري رقم 25/90 وآخر للتهيئة والتعمير رقم 29/90 وقانون للأملاك الوطنية رقم

3 - قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 طبقا للجريدة الرسمية ج.د.ش عدد 49.

² - قانون البلدية رقم 09/08 والولاية رقم 09/09 بتاريخ 07/04/1990، طبقا ج.ز.ج.د.ش، عدد 15.

30/90¹. وغيرها من القوانين في إطار الجانب العمراني لمسايرة التوجه الجديد للنظام السياسي والإقـتـادي، إـلـى أنه رغم مابـدلتـه الجزائر في مجال التشريع العمراني في ظل حالة الإستقرار الإقـتـادي والسياسي، حالت دون تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة وأدى إلى تعليق البرامج والمخططات التنموية.

وبالتالي في ظل تراكم العوامل الإقـتـادية والسياسية والتاريخية والإجتماعية فإن الهجرة المستمرة دون إنقطاع، والسياسة السكانية المعتمدة على الحظيرة السكنية الموروثة في المراحل الأولى من الإستقلال، وكذا الإرتجالية المطبقة في مختلف سياسات التنمية إلى الحاضر حالت دون القضاء أو التقليل من أزمة السكن الحادة نتيجة لإخفاق سياسة التوازن الجهوي التي ظلت عبارة عن شعار دائم يلزم مختلف سياسات التنمية.

10- خصائص ومميزات التنمية الحضرية في الجزائر:

إن المتتبع للتنمية الحضرية في الجزائر منذ الإستعمار إلى غاية عهد الإستقلال ورغم إتباعها للتخطيط كوسيلة لضبط التنمية وتوجيهها وتحديد الأهداف وكذا استغلال الإمكانيات المتوفرة المادية والبشرية، إـلـى أن للتنمية الحضرية في الجزائر لها خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن باقي الدول، وهذا راجع إلى عوامل تاريخية وإجتماعية وطبيعية وإقـتـادية، ونجد من بين خصائصها ومميزاتها مايلي:

أ - عدم التوازن بين الريف والمدينة وبين المدن:

إن التنمية في الجزائر تركزت عموما على التجمعات السكنية في المدن بدلا من اعتماد المجال الجغرافي، ورغم سياسة التوازن الجهوي التي تطبقها في جميع مخططاتها التنموية، إـلـى أنها أفرزت تباينا وتفاوتا من حيث التنمية الحضرية من مدينة لأخرى وظهور شبكة حضرية غير متوازنة جغرافيا وبشريا وتنمويا وطغى عليها طابع المدن الإغـرى والمتوسطة، فحسب تـلـيف التجمعات الحضرية لعام 1987م فقد إستحوذ هذا الطابع من المدن على 96 % من مجموع التجمعات الحضرية²، وبالتالي إستقطبت أعداد هائلة من سكان الأرياف وأصبحت تعرف تضخما حضريا أدى إلى عدم التوازن التنموي بين الريف والمدينة، فشهدت بذلك المدن

¹ - قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 بتاريخ 1990/11/18 طبقا ج، ر، ج، د. ش. عدد 49 قانون التهيئة والتعمير رقم 28/90

والأملاك الوطنية 1/12/1990/العدد 52

² - الديوان الوطني للإحصائيات 1988، الشبكة الحضرية في الجزائر منذ 1987، العدد 04.

الجزائرية تحولت سياسية وإقتصادية وإجتماعية عميقة أدت إلى زيادة نسبة النمو الطبيعي للسكان وبلغت نسبته 3%، باعتبار المدن المحور الرئيسي للمشاريع الضخمة الإقتصادية، جعلها مركز جذب للسكان فبعد أن كان يعيش في المدن 33% من السكان سنة 1966م أصبح بها أكثر من 50% من السكان سنة 1987م.

إلى أن فاق سكان المدن سكان الأرياف خاصة بعد سنة 1991 وبذلك عرفت الجزائر تحولاً جديداً في تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع ذي أغلبية حضرية، كما أن معدلات النمو الحضري متفاوتة من مدينة لأخرى حسب أنماط المدن وعوامل الإستقطاب، فأصبحت بذلك المدن الساحلية وعواصم الأقاليم ومراكز الولايات تستحوذ على أكبر معدلات التحضر.

ب - الهجرة الريفية الحضرية:

تعتبر الهجرة الريفية من أهم مظاهر حركة السكان في الدول النامية، وقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة قبل الإستقلال واستمرت إلى يومنا هذا .

وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان فقد حدثت هجرة كبيرة لسكان الأرياف نحو المراكز الحضرية تعود إلى ظروف وأسباب تاريخية عرفها المجتمع الجزائري، حيث أجبر الفلاحين على الإندماج بـقوة جماعية في الحياة الحضرية وذلك بعد تجريدهم من أراضيهم، وقد إشتدت هذه الظاهرة في الجزائر ابتداء من سنة 1948م وهي السنة التي بلغ فيها عدد سكان مدن جزائريين أكثر من 1.3 مليون أونسبة 20% وكانت نسبة سكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز 16% ثم إرتفعت سنة 1960 إلى ما يقارب 30% .

فقد شهدت الفترة بين 1962-1977م هجرة ريفية مهمة لما تميزت به من نزوح جماعي للمواطنين الأوروبيون سنة 1962م، فقد سجلت فيها أكثر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن بالجزائر ولما حب هذا الظهور نزاع في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات، فكان الحضري المسجل والمرتبط بالهجرة الريفية في حدود 600.000 شخص بمعدل 150.000 شخص في السنة .

وبالتالي إرتفع عدد سكان المدن في الستينيات إلى 2950.000 نسمة وسكان الريف إلى 6950.000 نسمة، وهذا ماتؤكد المعطيات المتوفرة لدى التعدادات السكانية أن نسبة النمو من 31% سنة 1966م إلى 41% سنة 1977م وإلى 49% سنة 1989م ، وإلى حوالي 50% سنة 1998م .

-وعليه الجدول الآتي سوف يوضح ذلك:

الجدول رقم(02):يوضح الهجرة الريفية إلى المدن من سنة (1966-1977) .

بيان السنة	1966	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان	11.8	14.7	16.9
عدد سكان المدن	3.9	5.7	7.10
النسبة المئوية 2 إلى 3	33%	3.9%	42%
عدد سكان الريف	7.9	9	9.8
النسبة المئوية 4 إلى 1	6.7%	63%	58%
الهجرة الريفية المتراكمة	—	840.000	520.000

وبالتالي فقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا من الفترة 1973- 1977 ب130 ألف نسمة بالإعتماد على تقديرات المخطط ، و20% سنويا يقابله تزايد عدد سكان نسبته 3.2% سنويا وتزايد السكان في المدن بلغت نسبته 6.5% سنويا .

ومنه أدت الزيادة في حجم الهجرة نحو المدن إلى تزايد عدد سكان المدن بعدما إستقر خلال عام 1966- 1969م على نسبة 3.2% سنويا وتزايد سكان في المدن بنسبة 6.5% سنويا.

وفي هذا الإلحاح تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى التعداد السكاني لعام 1977 أن الإتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كالآتي:¹

*إزدياد ملحوظ في إنتقال الريفيين إلى الحضر إذ بلغ من (3.700.000) نسمة إلى (7.095.000) نسمة أي من 31% إلى 41% من المجموع السكاني الكلي للسكان.

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث للإقصاد التطبيقي، د س، ص12.

* تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على 70% من مجموع السكان المقيمين في الريف.
* يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن إنتشارا إلى معطيات التعداد السكاني الأخير ب 130 ألف نسمة سنويا.

وعليه فإن عدد سكان المدن في الجزائر تضاعف من حيث الكثافة والحجم ثلاث مرات خلال عشرون سنة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمدن التي يربو عدد سكانها عن ألف نسمة، حيث تشير إحصائيات سنة 2004م إلى أنها وصلت نسبة 59% من مجموع السكان بينما بلغت نسبة سكان الريف 41% ويرجع ذلك إلى النزوح الذي يمكن تقسيمه إلى المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: 1954 - 1962م:** تضاعف خلالها عدد سكان المدن بسبب سياسة التدمير المنظم للريف والقرى التي إنتهجها الإستعمار، مما أجبر السكان الزحف نحو الضواحي للمدن التي يدورها عجزت على توفير الظروف الملائمة لإستقبال النازحين.

- **المرحلة الثانية: 1962 - 1970م:** أبحاث أوضاع الريف غداة الإستقلال مزرية نتيجة التدمير الذي لحق أثناء الحرب، دفع سكانها إلى اللجوء إلى المدن هروبا من الظروف القاسية وطلبا لحياة أفضل .

- **المرحلة الثالثة: 1970 إلى يومنا هذا:** تمثلت في حدوث تضخم لسكان المدن نتيجة إستيعاب أعداد كبيرة من سكان الأرياف الذي أفرز عنه أزمات حادة كإنتشار الأحياء القبلية الهامشية ببناءات فوضوية غير مخططة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها المدن إلى يومنا هذا، ونجد أن هذه الظاهرة تفاقمت خاصة بعد فترة التسعينات أين عاش الريف معظمه أوضاعا أمنية خطيرة.

- وبالتالي يمكن القول أن النزوح الريفي الحضري في المجتمع الجزائري لم يكن بؤرة طبيعية كما نجد في معظم المجتمعات، وهذا ما شكل عائقا في وجه التنمية وتطوير المدن والحياة الحضرية حيث أدت إلى:

* تضخم سكان المدن نتيجة الهجرة المستديمة إليها، حيث أبحاث نسبة السكن الحضري 41% ونسبة السكن الريفي 59%

* إنتشار العديد من المشكلات الإجتماعية بإزدیاد الكثافة السكانية كالسكن، التعليم، الصحة، المواصلات وغيرها.

*إنتشار الأحياء القـديرية والبناءات الفوضوية وإنتشار البنايات على حساب الأراضي الخـربة هذا ما أثر على تشويه البيئة.

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في الفترة الأخيرة للتقليل من هذه الظاهرة من خلال العناية بالريف والفلاحة إـ أن نسبة النمو الحضري إـ يزال بارزا ،وهذا ما أشار إليه التقرير المعد من طرف المجلس الإقتـادي والإجتماعي لسنة 1999م إـ أن النمو الحضري في الجزائر عرف تطورا كبيرا إذ كان عام 1966 يمثل نسبة 31.4% و 49.6 % عام 1987م وقفز إلى 58% عام 1998م¹.

ج -الفوارق الإقليمية للتحضر:

هناك تباين واضح بين شمال ووسط وجنوب الجزائر من حيث التوزيع و الكثافة السكانية نتيجة لعلاقة التأثير و التأثير بين السكان و البيئة ،وذلك حسب إمكانيات استغلال الموارد وطبيعة السطح.

فتوزيع السكان يقل كلما إتجهنا من الشمال إلى الجنوب فمن 70% في المناطق الساحلية إلى 20% في المناطق الهضاب العليا إلى 10% في الجنوب فالإقليم التلي يمثل 4% من المساحة الإجمالية للجزائر إـ أنه إستقطب 70% من السكان، حيث نجد أن الجنوب يمثل 87% من المساحة و إـ يقطن به إـ 10% وباقي النسب في الهضاب العليا .

فمن خلال هذه النسب نلاحظ أن هناك تفاوت كبير في الكثافة السكانية و التي تمثل سكان الحضر مما يعكس غياب تهيئة إقليمية و عدم التوازن في التنمية ، فالمنطقة الساحلية تمثل 1.6% من الإقليم الوطني يتمركز بها 40% من السكان وتحوز على 25% من الهياكل العمرانية وبها أكثر من 100مدينة منها 3مدن رئيسية هي : الجزائر ، وهران، عنابة حيث تتركز به 50% من الوحدات الإـناعية .

لذلك إـ بد من تحقيق التكامل بين مناطق النمو الحضري و المناطق المجاورة الأقل نموا بإعتماد استراتيجية تعمل على ضرورة تعزيز الروابط الوظيفية و الإنتاجية بين المناطق الحضرية الرئيسية التي شهدت نموا سريعا و المناطق المجاورة ذات المقومات التنموية وذلك بهدف تحقيق تنمية متوازنة .

¹ - pierre, Bourdieu, sociologie de l'Algérie, p.u.f, paris , 1970.

وبالتالي فالتمركز الحضري له تأثيراته وإنعكاساته الاجتماعية والإقـتـمادية والسياسية والطبيعية كذلك، لأنه يؤثر على البيئة و التلوث البحري بطبيعة الحال ، ويعمل كذلك على نمو المدن أكثر واكتظاظها وتوسع الأحياء المتخلفة ، لذا فهو يشكل عائق كبير أما تحقيق أهداف التنمية الحضرية .

د -التمركز الصناعي:

يعد التمرکز الإـنـعـاـعـي في منطقة أو مناطق محدودة من أكثر العوامل تأثيرا على الإقـتـمـادـيـة و الخـلـوـا من حيث النمو والتنوع ،والجزائر حاليا تعاني من تمرکز إـنـعـاـعـي كبير في المناطق الرئيسية،وهذا انعكس على نمو القطاع الإـنـعـاـعـي في الجزائر إجمـالـا،باعتبار أن التطور الإـنـعـاـعـي يرتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الحضرية، فهو يعد مظهر من مظاهر التطور والتقدم .

ويمكن إرجاع سبب هذه الظاهرة إلى عدة إعتبارات فقد تقتضي الكفاءة الإقـتـمـادـية تركز النشاط الإـنـعـاـعـي في مناطق معينة سواء لإعتبارات إقـتـمـادـية كوفرة مدخلات وعناـيـر الإنتاج،أو إعتبارات إدارية كالإقتراب من المؤسسات أو مراكز إتخاذ القرار، أو لإعتبارات تجارية وتسويقية كالإقتراب من الموانئ وأسواق الإستهلاك وغيرها

ف نجد أن التمرکز الإـنـعـاـعـي يكون في الوـيـات الكبرى للجزائر لأنها تمتاز بكثافة سكانية عالية تمتلك بطبيعة الحال قوة شرائية كبيرة مقارنة بالمناطق المجاورة،لذلك إنطلاقا من أن الإـنـعـاـعـات تنشأ لتحقيق عائد ربحي، فهي بذلك تركزت في المناطق التي تكون قريبة من المستهلك هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن سبب توطين الكثير من الإستثمارات الإـنـعـاـعـية في الوـيـات الكبرى للجزائر يكون من أجل توجيه المستثمرين في القطاع الإـنـعـاـعـي إلى الإستثمار الأمثل لجميع عناـيـر الإنتاج، نظرا لأن الكثير من الإـنـعـاـعـات تغذي بعضها البعض وهذا أدى بالطبع إلى تمرکز المـنـع في مناطق محددة من أجل تحقيق ذلك الإستثمار الأمثل لجميع عناـيـر الإنتاج.

وهكذا نجد معظم إـنـعـاـعـات الجزائر تتركز بالمدن الساحلية وهذا ما يؤدي إلى إستقطاب اليد العاملة من المناطق المجاورة من الهضاب العليا فنجدها تتوفر على مختلف الأنشطة التجارية والخدمات والمراكز الإدارية والمـنـارف والشركات، أدت إلى إرتفاع معدـلـات الهجرة نحو المدن الرئيسية كالعـلـمة ووهران وعنابة، وبالتالي كان هناك تطور كبير خـاـصـة بعد التخلي على سياسة التخطيط والتوازن الجهوي والدخول في نظام إقـتـمـاد السوق حيث حرية الإستثمار، و

بالتالي المدن الأكثر نشاطا تتوفر على هياكل قاعدية جعلت الدولة تتخذ قراراتها الخاطئة بالتهيئة والتعمير.

هـ -تلاحم أنسجة المدن:

إن التجمعات العمرانية وكثافة المجمعات الحضرية في مناطق عدة شمال الجزائر أدت إلى بروز ظاهرة التلاحم بين المدن كمدينة الجزائر وما عرفته من توسع شرقا نحو بومرداس وغربا نحو تيبازة وجنوبا نحو البليدة.

وبالتالي هذا النمط الجديد من التجمعات الحضرية يتطلب تخطيطا إقليميا وعمرانيا وضبط لتسيير المدن وبناء استراتيجية حضرية تعمل على تحقيق أهداف التنمية الحضرية على أرضية الواقع .

و -خصائص حضرية متقاربة بين دول المغرب الغربي:

إن بلدان المغرب العربي (الجزائر،المغرب،تونس) تهدف إلى الوصول إلى درجة من التحضر وإحداث تنمية شاملة والخروج من دائرة التخلف وهذا يعود إلى التاريخ المشترك ووحدة الأهداف،غير أنها تختلف من حيث الإمكانيات والظروف والأهداف.

فالهيكلة الحضرية في الجزائر تمتاز بقاعدة عريضة لمدن قليلة ومتوسطة ماعدا الجزائر العاصمة التي تتميز بإرتفاع عدد سكانها وتوسعها العمراني مقارنة مع بلدان المغرب.

وبالتالي فبلدان المغرب العربي كالجزائر والمغرب وتونس لها خصائص ومميزات حضرية مشتركة مثل مركزية مدينة الدار البيضاء التي تقدر ب 2مليون نسمة،ووجود مدن جهوية محدودة العدد يتراوح سكانها 150000 إلى 450000 نسمة وقلة إنتشار المدن الريفية كتنس التي تتميز بتشجيع مدنها الريفية الموجودة في المناطق الداخلية.

11-تحقيق تنمية حضرية متسارعة وتنافسية قوية للمدن بالجزائر:

إن التنمية الحضرية للمدن هي المرآة الصادقة التي تعكس ما بلغته الخبرة البشرية من تقدم وتطور علمي في جميع المجالات،ونمو في مختلف القطاعات وهي تجسيد لمنجزات المجتمع وشخصيته.

وتعد الجزائر من المدن التي حضيت بتطورات تنموية حضرية هائلة من إمتدادات عمرانية جديدة وكذا تمديد لشبكات المرافق العامة وتوفير الخدمات وغيرها،وبالتالي هذا التطور

الحضري الذي بلغته يتطلب من $\square$ ناع القرار والمسؤولين عن التنمية الحضرية تقييم أطوار النمو الحضري وتوجيهها عبر سياسات مدروسة .

وبالتالي يقوم المر $\square$ د الحضري بالعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية لإعداد سياسات التنمية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها بهدف إستدامة العمل التنموي، من خلال تحقيق مبدأ المشاركة يقوم على إدماج كل الممثلين سواء في القطاع العام أو الخاص أو الحكومي، وكذا بمشاركة المواطنين لأجل تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

ولتحقيق تنمية حضرية متسارعة وتنافسية قوية للمدن يتطلب رفع مجموعة من التحديات كتقليص هامش الفقر وولوج الجميع إلى السكن والخدمات الأساسية و الإدماج الحضري وتحسين جودة العيش والإطار البيئي ،وهي تحديات توجد في $\square$ لب الإستراتيجيات التنموية الوطنية المعتمدة¹، ويتم ذلك من خلال التوفيق بين التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية وكذا تقوية آليات اللامركزية من خلال مشروع جماعي للمدينة لأجل مستقبل حضري مشترك يكون تحت شعار "مدينة أفضل حياة أفضل" لتحسين السكن الحضري وضمان توفير الخدمات الأساسية لتقليص الأمراض والمشاكل الصحية الناجمة عن السكن الغير $\square$ ثق.

ونجد أن المدينة الجزائرية تميزت بالهجرة إليها بأعداد هائلة من الريف لأسباب عدة وخلال فترات متباعدة، والأکید أن الظروف ال $\square$ عبة جعلت التأقلم مع الحياة الحضرية ليس بالأمر الهين، ومع غلاء المعيشة بالمدينة وارتفاع قيمة الأرض والمضاربة عليها، كان البديل الوحيد هو الإحتماء بأطراف المدينة وبناء السكن الفوضوي دون ر $\square$ ة في العموم يفتقر للمرافق الضرورية للعيش، و $\square$ و $\square$ ما إزدادت الظاهرة في الفترة الأخيرة مع إفرازات العشيرة السوداء التي مرت بها البلاد.

ونجد بذلك "إبراهيم التوهامي"² يؤكد في دراسته الميدانية لأحد الأحياء الهامشية بالجزائر، إعتبر أن الهامشية كظاهرة إجتماعية تشكل أحد أبرز الأعراض المت $\square$ لمة بيئة إجتماعية وإقتصادية متخلفة، وأشار إلى أن حل مشكلات الأحياء المتخلفة $\square$ يمكن في تقدير السلطات المحلية $\square$ في بعض الحلول الجزئية، لذلك $\square$ بد من تبني الحلول الجذرية تمس البنية الإجتماعية والإقتصادية مادياً تهدف إلى إرساء دعائم العدالة الإجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية في

¹ - الموقع الإلكتروني <http://www.menara.ma/ar/2012/09/07/254027.html>

² - إبراهيم التوهامي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقاتها البشرية التي يمكن أن نحسن استغلالها لتدعيم جهود التنمية المتواصلة وذلك للحفاظ على التوازن الاجتماعي في المجتمع الحضري الجزائري.

لذلك يجب أن يكون تخطيط المدن تخطيط سليم تراعي فيه كل الخلل والعيوب الاجتماعية والإقتصادية والمادية والأسرية، فهي تهتم بمجال تخطيط السكن والإسكان وتطوير بعض المناطق العشوائية وإزالة البعض منها وذلك من خلال:

* إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.

* توفير الأراضي المخصصة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود .

* تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخالصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الإستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات البناء كالتراخيص.

* ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخالصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.

* قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة ظاهرة السكن العشوائي.

* تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشاريع تنموية جاذبة في المناطق الريفية، وبالتالي تعتبر هذه نقاط مقترحة لإيجاد حل نهائي للأحياء الهامشية الموجودة بالمدينة الجزائرية والتي تدخل في إطار التنمية الحضرية للمدينة الجزائرية.

الفصل الثالث:

الخلفية المعرفية للتغير الاجتماعي والأسري والأسرة الحضرية الجزائرية

- تمهيد:

أولاً: التغير الاجتماعي "قراءة سوسيولوجية"

- 1- تعريف التغير الاجتماعي.
- 2- مآثر التغير الاجتماعي.
- 3- أنماط التغير الاجتماعي.
- 4- عناصر عملية التغير الاجتماعي الموجه (المخطط).
- 5- نظريات التغير الاجتماعي.
- 6- التغير الاجتماعي وقضية التنمية
- 7- مظاهر وملامح التغير الاجتماعي.

ثانياً: بعض الاتجاهات العامة لتغير الأسرة الحضرية في بعض مجتمعات العالم

- 1- تعريف التغير الأسري وأهم عوامله
- 2- مظاهر التغير الأسري
- 3- اتجاه التغير الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية
- 4- اتجاه التغير الأسري في الصين
- 5- اتجاه التغير الأسري في اليابان المعاصرة
- 6- اتجاه التغير الأسري في البرازيل
- 7- اتجاه التغير الأسري في إفريقيا
- 8- اتجاه التغير الأسري في الجزائر

ثالثاً: تغير الأسرة الحضرية في الجزائر "نموذجاً"

- 1- الأسرة "مدخل مفاهيمي"
 - أ - الأسرة عند بعض علماء الغرب
 - ب - الأسرة عند بعض علماء العرب
 - ج - أشكال و أنماط الأسرة
 - د - النظريات الاجتماعية للأسرة
- 2- تغير الأسرة الحضرية الجزائرية
 - أ - تعريف الأسرة الحضرية وأهم خصائصها
 - ب - عوامل تطور الأسرة الحضرية
 - ج - ظهور الأسرة الحضرية وعوامل إنتشارها في المجتمع الجزائري
 - د - أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة الحضرية الجزائرية

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم الظواهر المـاحبة للمجتمع الإنساني، بل هو في حقيقة الأمر أهم خـائـمـة، فالمجتمعات الإنسانية دائمة التطور والتغير لذلك تعتبر ظاهرة التغير من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث وخـاـصة بعد الحربين العالميتين، فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغير المخطط من أجل إحداث تنمية حقيقية هادفة، وهكذا لم يعد حدوث التغير يسير تلقائيا دون توجيه واع، وإنما يتم وفق خطة مدروسة، وأـبـحـثـت المجتمعات في العـلـل الحديث تستحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية التغير نحو إحداث وتحقيق التنمية المطلوبة .

لذلك حاولنا التطرق في الجزء الأول إلى مفهوم التغير الاجتماعي ومعرفة مـادـره وخـائـمـة وأنواعه وكذا عناـره وأهم العوامل المؤثرة فيه.

و بما أن التغير الأسري هو أحد النتائج الهامة للتغير الاجتماعي في المجتمع و الذي يحدث على مستوى النظم و الأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، فهو يؤثر مباشرة على البناء الاجتماعي و بالتحديد على أهم المؤسسات المكونة له و هي الأسرة، باعتباره يمثل عاملا رئيسيا في التأثير على النسق الأسري من حيث المستوى البنائي و الوظيفي داخل المدينة، لذلك سنتناول إتجاهات التغير الأسري في بعض مجتمعات العالم عموما و المجتمع الحضري الجزائري كنموذجاً .

أولاً: التغير الاجتماعي "قراءة سوسيولوجية"

1- تعريف التغير الاجتماعي:

يعد التغير الاجتماعي سمة من السمات التي لزمت البشرية منذ فجر نشأتها وحتى عـلـنا الحالي، وأـبـح التغير أحد البديهيات المسلم بها واللازمة لبقاء الجنس البشري لتحقيق أنماط وقيم إجتماعية جديدة تعمل على تحديد حياة الناس، باعتبار أن التغير حقيقة متأـلـلة في المجتمع الإنساني وجدت بوجوده.

قبل كل ذلك، فإن الفهم الأمثل لهذا المفهوم يجب أن يستند بادئ ذي بدء إلى المرجعية الأـلـمية المتمثلة في الشريعة الإسلامية، وفي كلام الله ويتجلى ذلك في قوله سبحانه

وتعالى : "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"¹ ، ومن خلال هذه الآية يخبر الله عز وجل أنه لا يغير ما بقوم حتى يقع منهم تغيير، إما منهم أو من الناظر ، أو ممن هو بسبب، وبالتالي وفق التفسير الإسلامي يحدث التغير الاجتماعي من داخل الإنسان وبإرادته ووفق اختياره، فالإنسان هو الذي يحدث التغير وليس مجرد أحد مكونات عجلة التطور التاريخي أو التطور المادي، وإنما هو عامل إيجابي في إحداث التغير وتوجيهه.

- وأما التغير لغة: كما جاء في لسان العرب "تغير الشيء عن حاله": تحول، وغيّره، أي بمعنى التحول والتبدل فتغير الشيء هو تحول وتبدل الشيء بغيره، كما تعني الأشياء واختلافها. - أما مصطلح "change" في اللغة الإنجليزية فيدل على الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية معينة.

وبذلك التغير يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة. - أما من الوجهة الفلسفية فيفسر مفهوم التغير على أنه إرادة معينة تعني بدورها فعلا "سواء يكن هذا الفعل فهو يعتبر تغيرا وأنه في إرادة الإنسان فاعل متحرك ومحرك ومتغير ومغير". ويلاحظ بذلك التغير الاجتماعي يدل على كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء من الناحية الفيزيولوجية أو المرفولوجية خلال فترات زمنية محددة، ويقول "جون ديوي" في هذا الصدد أن الحركة هي الحقيقة الفيزيائية الأولى، كذلك التغير حقيقة اجتماعية².

وتجدر بنا الإشارة إلى أن مصطلح التغير الاجتماعي قد استخدم أول مرة في كتابات "آدم سميث" في مؤلفه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشره خلال القرن الثامن عشر، إلا أن هذا المصطلح لم ينتشر ويلاحظ واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرن" كتابا يحمل عنوان "التغير الاجتماعي"، ورأى بذلك أن التغير هي ظاهرة عامة ومستمرة، ولا يرتبط بفترات موجبة أو بفترات سالبة.

وبذلك نجد أن تعريف "أوجبرن" هذا اتفق معه بعض الباحثين وعارضه آخرون، ولهذا تعددت التعاريف بتعدد وجهات نظر العلماء وكذا تعقد الظاهرة في حد ذاتها وحتى علماءنا

¹ - القرآن الكريم، سورة الرعد ، الآية (11).

² - benet johnd and nelvin in social life, structure and fonction and introduction to general sociology, new york alfred A.kmopf. 1949, p82.

الحالي [] زال مفهوم التغير الاجتماعي يشوبه الغموض، [] أننا سنحاول عرض بعض التعريفات التي حظي بها هذا الم[]طلح:

- يعرفه "جينز بيرج" Ginsburg على أنه: "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن"¹.

ومنه فالتغير الاجتماعي عملية توجد على مستوى مختلف نظم المجتمع فمثلا النظام الإق[]مادي تغير من مرحلة جمع الثمار و[]يد الحيوانات إلى مرحلة الزراعة والرعي إلى التجارة ونمو مرحلة الرأسمالية والإشتركية.

- وكذلك النظام السياسي تغير عبر الزمن من نظام العشيرة إلى رئيس القبيلة إلى النظام الملكي ثم النظام الديمقراطي الجمهوري.

أما "جيرث Gerth" و "ملز Mills" يعتبران التغير الاجتماعي أنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية التي يقوم الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية و قواعد الضبط التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن².

ويضيف "لويس جيلين L.Gilin" و "جون فيليب جيلين" إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول في أنماط الحياة راجع لتبدل الظروف الجغرافية أو الأجهزة الثقافية والتركيب السكاني أو الإيديولوجيات وهذا التغير جاء نتيجة لأفكار الابتكارين.

في حين "روس Ross" فبدا له أن التغير الاجتماعي ما هو [] التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية.

أما "عبد الباسط محمد حسن" فيرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، و[]يب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم و المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا

1- عبد المولى القدس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجد[]وي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 17.

2 - المرجع نفسه، نفس ال[]فحة.

يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والإقراطية مادية وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم¹.

ومنه فالتغير الاجتماعي وفق هذا المنظور يعتبر ليس وليد عاملا واحدا بل مجموعة من العوامل والتي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض مكونة نوعا من التفاعل.

وعليه يشير "عاطف غيث" إلى أن التغير الاجتماعي هو عبارة عن التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة.

ويرى بأن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال وهي:

أ- التغير في القيم الاجتماعية التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية.

ب- التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة لتنظيم ومضمون الأدوار.

ج- التغير في مراكز الأشخاص ويكون نتيجة للتقدم في السن أو نتيجة للموت.

وبذلك حدد "غي روشيه" Guy Rocher أربع فئات للتغير الاجتماعي وهي:

• التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات مختلفة في المجتمع ويعمل على تغيير مسار حياتها.

• التغير الاجتماعي هو كل تحول يوجب البناء الاجتماعي.

• يكون التغير الاجتماعي محددًا بفترة زمنية محددة.

• يصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وليس مؤقتا سريع الزوال.

ونخلص في الأخير بناءا على التعاريف السابقة التي أملت في مجملها كل الجوانب التي

يتضمنها التغير الاجتماعي من تغير حاد على مستوى الجماعات والسلوكات في الفعل

والتفاعل بين الأفراد، وعلى مستوى كل الأنظمة المجتمعية ذلك إلى أن التغير الاجتماعي هو

كل تغير يطرأ على العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير والأخلاق والعادات التي

يتكون منها البناء الاجتماعي، من تبدل وتحول نتيجة مؤثرات وعوامل حضارية وإقراطية مادية

وسياسية تكون تتسق مع طبيعة الأوضاع المستحدثة، وهو بذلك يحدث أثرا عميقا في المجتمع

ويترك أثره على أهم مؤسساته الاجتماعية وهي الأسرة، وقد يكون التغير إيجابيا أي تقدما

وقد يكون سلبيا أي تخلفا أي أنه ليس هناك اتجاه محدد للتغير.

¹ - عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، في قراءات في الخدمة الاجتماعية لأحمد كمال وآخرون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1964، ص 49.

2- مصادر التغير الاجتماعي:

إن هذه الماد تفاعل فعلها في دفع المجتمع من حالته القائمة إلى أخرى تختلف عن سابقتها، إذ أن الماد يعمل على تحريك أحد قطاعات المجتمع إلى مرحلة جديدة، إن الماد التغير تختلف باختلاف نوع التغير، فهناك مَاد خالصة بالتغيرات الكمية التي تعمل على إضافة مكاسب جديدة تغذي النسق الاجتماعي، وهناك مَاد تؤثر في الحياة الاجتماعية وتغير بعضا من سلوك أفرادها نوعا، بحيث لكل تغير خواصه وحيثياته وخلفياته وأن التغير يحدث اعتباطا بل هناك مَاد خالصة به تفاعل فعلها في التبديل والتحويل والتغيير وتمثل مَاد التغير الاجتماعي في:

أ- الصراع الاجتماعي:

هناك مجاميع من الناس تتوق لأن تنتقل إلى وضع آخر جديد أفضل حال لها من وضعها التي عليه، فتبوء وتكافح وتنافس من أجل التغير لكي تحصل على مكاسب جديدة لذا نجدهم يدفعون بهذا الاتجاه ويندفعون نحوه¹، فمضمون الصراع الاجتماعي يمثل أحد أشكال عدم اتفاق بين الأفراد في وجهات نظرهم بعدما كانوا منسجمين، ومع تباين واختلاف مآلهم أو غاياتهم أو دوافعهم يدخلون في صراع ينتهي بسيطرة الواحد على الآخرين وهنا يكون التغير ناتجا عن اختلافهما عما هو متفق عليه.

ونجد بذلك من أهم مآله الصراع الاجتماعي عند الملكية فهو يمثل أهم وأبرز عناصره بين الأطراف المشتركة به، بحيث يحاول كل طرف تقديم كل ما استطاع من أدلة وبراهين على أحقيته في امتلاك ذلك الشيء المختلف عليه، ويقود هذا بدوره أحدهم إلى التغلب على الآخر والهيمنة والسيطرة عليه.

وبالتالي فالتغير ينشأ من مخالفة ما تم الاتفاق عليه بين المتراطيين معياريا أو قيميا أو بواعثيا، وقد ينجم عنه صراع بل يقف عند حد التغير عندما يبذل أحد الطرفين موقفه دون الحاجة إلى دخول دائرة الصراع مع الطرف الآخر.

وفي الواقع تواجه نظرية الصراع في مجال التغير الاجتماعي صعوبة في شرح الاختلافات الموجودة بين المجتمعات الناعية وغير الناعية.

¹ - معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص114.

وحاول بذلك كل من "لينين والماركسيين الجدد" شرح فقر المجتمعات التقليدية من خلال استغلال المجتمعات الرأسمالية لها وحرمانها من التطور وإعاقة النمو الإقتصادي، وبالذات تلك التي تمتلك مبادر طبيعية قيمة مثل البترول¹، الذي يستثمر لئلا يذهب تلك الدول المستغلة وهذا ما يعيق نموها وتطورها وبالتالي فالإراع يعتبر مؤشر اجتماعي يحرك المجتمع ليغيره كلياً أو جزئياً.

ب- الحرب:

مدر ثان للتغير الاجتماعي الذي يشكل عندنا أساساً للإراع الاجتماعي الذي يؤدي إلى تغيرات اجتماعية عديدة وعميقة وشاملة، ونجد أن هناك حقيقة مفادها أن اندلاع الحرب ليس بالضرورة بسبب عدم اتفاق بين الفئات الحاكمة.

فيري بذلك "رايت ملز" أن الإراعات الحربية تولد تغيرات اجتماعية كبيرة ونجد أن الإختراعات التكنولوجية المتقدمة تعمل على تنظيم سرعة تقدم القوة الحاكمة، إذ أن ماكنة الحرب تتطلب استثمارات مالية لخدمتها وخدمت أسلحتها، وتعمل كذلك على تطويرها واستمرارها لمواجهة تحديات الإراع، وذلك بتنسيق وتنظيم جهود الإداريين والقادة العسكريين والسياسيين لتطوير الماكينة العسكرية، وهذا هو التغير التقني الذي يحدث تغيرات في التنظيمات الاجتماعية وتطوير العقيدة السياسية التي يعملون من أجلها.

ونجد من أبرز الأمثلة المعاصرة على توضيح متغير الحرب كأحد عوامل التغير الاجتماعي هو "الحرب الباردة"، وما حدث بين الكتلتين الشرقية والغربية من سباق على التسلح ومناطق النفوذ إلى سباق الوصول إلى القمر وامتلاك الفضاء، والنتيجة كانت لئلا يذهب النظام الإقتصادي إلى أكثر حيوية وواقعية وما حققه من ازدهار ورفاهية.

ج- الحركات الاجتماعية:

هي أحد وكالات التغير الاجتماعي تعمل على تغيير البناء الاجتماعي، فنجد بعض الناس غير مقتنعين بما يحدث داخل المجتمع من أمور سياسية وإقتصادية، أو عند رغبة بعض الأفراد في تشكيل جماعة اجتماعية منظمة تطالب بتغيير الأمور التي لا تتفق مع قناعاتهم، من خلال اجتماعات وبيانات وتظاهرات ويطرحون بذلك مواقفهم واتجاهاتهم والتي تعتبر من

¹ - معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 117.

اهداف حركتهم، بحيث نجد أن هذه الحركة تعمل بشكل غير علني وغير مباشر، بشرط أن يكون رجال إدارتها مبالين بشكل كبير نحو التطوير ومن ثم يتم التعامل مع التركيبة الثقافية الاجتماعية التي تعكس منطلق وأهداف الحركة في المحافظة على تأدية وتنفيذ رسالة الحركة وإمكانية تطبيقها دون زيادات أو تنازلات.

وقد حظ علماء الاجتماع هذا الدور المتميز للحركات الاجتماعية واعتبروها أحد الأساليب الرئيسية لتجديد المجتمعات المعاصرة، من بينهم: "هربرت بلومز" الذي يرى أنها هي التي تحقق التغير الاجتماعي، أما "توربان" فيراها هي التي تمنع التغير.

وفيما يلي نحاول إبراز علاقة التغير الاجتماعي بالحركات الاجتماعية فيما يلي:

- تهدف الحركة إلى إيجاد وسيلة جديدة لتبديل الواقع الراهن، أو إحلال شيء غير موجود مكان شيء موجود مثل: حكومة جديدة أو قوانين جديدة.

- تعتبر الحركة عجلة التغير ووسيلة تحقيق التغير أكثر من كونها هدفا لها، تعمل على زرع بذور التغير وإقامة تحولات اجتماعية في الأنساق البنائية.

- يمكن تفسير التغير من خلال الحركة الاجتماعية، لأن التغير يتأثر بشكل مباشر بمؤثرات الحركة الاجتماعية القائمة في المجتمع.

د- القائد الملهم (الكارزما):

يتم التغير من خلال فرد يتألف بالطموح والرغبة الشديدة في الإنجاز على تقمص الأدوار المستقبلية، وهذا الفرد يحمل على أكتافه مهمة نقل مجتمعه من المرحلة التقليدية المتخلفة إلى المرحلة الحديثة المتقدمة والمتطورة¹، حيث نجد أن هذا الفرد يتمتع بصفات شخصية وذكائية يتمتع بها الفرد العادي، والتي تمكنه من كسب ثقة المجتمع وتمنحه قوة خارقة في التغير بشكل عام.

ولقد نجح الكثير من القادة في جلب وتحقيق التغير الثقافي والاجتماعي لدرجة استطاعوا إقناع أتباعهم بالإعتقاد بقضاياهم والتألف طبقا لها.

¹ - معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص، 141.

هـ - الإبداع أو الابتكار Innovation:

وهو يشير إلى الأشياء الجديدة التي ابتكرها الناس أو اكتشفوها وتم انتشارها، ونجد أن الإبداع والابتكار عنان مهمان في عملية التغير الاجتماعي كإكتشاف "كريستوف كولومبوس" لأمريكا وفتح الأبواب أمام الأوروبيين للهجرة إلى العالم الجديد، وابتكار جهاز التلفاز في بداية القرن العشرين ولما له من تغيير جاء في معظم أوجه الحياة الاجتماعية.

و- التغيرات الطبيعية:

هناك بعض التغيرات الاجتماعية لها ملامح بعيد عن التحكم البشري مثل: الأحداث الطبيعية كالزلازل والبراكين وغيرها، فهي تؤثر على العلاقات الاجتماعية وتؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية ناجمة عن تبدلات أساسية في المناخ والبيئة، فلاحظ العديد من الأطباء والعلماء ظهور وتوالد كميات كبرى من الفيروسات المرضية التي بدأت تذيب الملايين من السكان في المناطق التي تعاني من الجفاف، ومن المتوقع أن يذبل عدد هائل من المخابين بالفيروس الجديد إلى 26 مليون شخص، ويعتبر لبنان والعراق وفلسطين ومصر والسودان والكويت ضمن دائرة انتشار هذا الفيروس المعدي الذي يؤدي إلى الوباء والألم في الأمعاء وما يشبه الوباء والميل إلى الإسهال¹، كما أن تراجع المساحات الخضراء تؤدي إلى انتشار الأمراض على نطاق واسع يهدد عشرات ملايين الأشخاص بالموت والإعاقة، إذ تعتبر هذه المساحات الخضراء والغابات ملامح أساسية لتأمين معيشتهم عن طريق تربية الماشية وبيع الأخشاب وغيرها من المواد.

ز - التكنولوجيا:

جلبت التكنولوجيا العديد من الإحتمالات المتعلقة بالمواضيع الأدبية والأخلاقية كزراعة القلب ووسائل ضبط النسل وحولت المجتمع إلى مرحلة إنسانية متقدمة، إضافة إلى المفاعلات النووية التي تؤدي إلى الكوارث البشرية، كل هذا أثر في عملية التحولات الاجتماعية السريعة كالتغير في تقنيات الزراعة وما أدى إلى فيض الإنتاج الغذائي وتطوير المدنية إضافة إلى اختراع الكمبيوتر واستخدامه في كل جوانب الحياة، وفي كل الوظائف المعقدة من العمليات المبرمجة إلى بطاقات الائتمان إلى النشر والطباعة والإعلام ومراقبة الإتصالات الهاتفية وتأمينها، إضافة

¹ - مجلة الأسبوع العربي، 17 كانون الثاني، 2000.

إلى الأنترنت وما شهدته في السنوات الخمس الأخيرة من تطورات نوعية في استخدامه، أما الهاتف النقال مرشح أن يكون آلة لنقل المعلومات والتجارة ونقل الأفكار ونتمكن من الاستفادة من الأنترنت كإستعلام ونقل المعلومات والتجارة ونقل الأفكار السياسية وغيرها.

ح - النمو السكاني:

في وقتنا الحاضر أخذ الانفجار السكاني حيزا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أحدث تغير في سلوك الناس، فأصبحت المدن تحوي مساكن بغير الحجم وأصبحت البيئة ملوثة، ونجد السكان في المجتمعات النامية في نمو دائم يزداد نموه على النمو الإقتصادي فينتج عنها البطالة و المجاعة، وبالتالي هذه المشكلات تحتاج إلى إحداث تغير لإيجاد الحل لها.

فنجد أن العلاقة بين اتجاهات السكان والتغير الاجتماعي تخضع لتحليل بسيط، ففي العالم الغربي أصبحت معظم التطورات التي عرفتها الثورة الصناعية فقللت من عدد الوفيات الأمر الذي أدى إلى زيادة السكان، لكن هذا النمو شارك بقية المتغيرات لرفع أنماط جديدة من التنظيمات الاجتماعية وتحولت إلى مرحلة المجتمع الصناعي - الحضري، وهذا التحول أدى إلى تغير وتطور في بناء الأسرة وقلل من معدل الوفيات فيها.

بالمقابل نجد التضخم السكاني يهدد بالدرجة الأولى توازن واستقرار المدن الكبرى في العالم نتيجة هجرات السكان من الأرياف إلى المدن، وهو أحد نتائج التزايد السكاني الغير محسوب والمدروس كما حدث في المدن الآسيوية، فنجد الإحصاءات تشير إلى أنه مع حلول عام 2010 يكون نحو 4.2 مليار نسمة من عدد سكان العالم البالغ ما يقارب 703 مليار نسمة يعيشون في القارة الآسيوية، وبالتالي لابد من إحداث تغيرات لمعالجة الوضع، فستنشأ نحو 85 مدينة جديدة لإيواء الفائض السكاني والهجرات الداخلية، من بينها 25 مدينة أسست في آسيا ويجري الآن وضع الخطط اللازمة والمخططات العمرانية لهذه المدن.

3- أنماط التغير الاجتماعي:

من بين أنماط التغير الاجتماعي نجد:

أ - التطور: نجد أن كل المفاهيم المتعلقة بالتطور تظهر فكرة مجردة وهي البحث عن عامل أو قانون للتغير، وهذا ما كان مرفوض وتعرض للانتقاد فيما بعد وتراجع الإهتمام بالنظريات العريضة عن التغير من خلال التطور وحلت محله ضرورة الإهتمام بالأشكال التطورية المحددة، ويمكن اعتبار الجودة والتنوع والتعقيد المتزايد من المظاهر الدالة على أنماط التطور، فبعض منها يطلق عليه ثورات إذا ما حذفنا حرف R من كلمة Revolution فإنها تدل على التطور Evolution¹، فقد نوقش التطور من طرف "ن روبرت بيللا" وكتب عن التطور الديني، فهو يرى أن التطور هو عملية تمايز متزايد ومعقد للتنظيم الذي يهب الكائن الحي أو النسق الاجتماعي أكبر قدرة للتكيف مع البيئة التي كانت أقل تعقيد عند أجدادها.

وهذا التطور قد يتبع ظهور الدين من خلال مـ[طلحات تطور الأنساق الدينية التي ظهرت في شكل مجموعات دينية متميزة و أـ[بحث أكثر تمايزا عن البناءات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي نجد أن التطور تميز أيضا بالتراكم الكمي الذي يهتم بدراسة الأنماط التطورية الكمية، وبهذا يمكن دراسة أشكال التغير التطوري وأنماطه في مختلف المجتمعات ومن الناحيتين الكمية والكيفية، فأنماط التغير كالأنساق القانونية والدين والتمايز الطبقي واستخدام الطاقة يمكن أن ترى بمعزل في نطاق تطوري بحيث تميل أنماط التغير هذه إلى التطور بطريقة تراكمية من خلال إعادة التوجيه وزيادة التنوع والتعقيد لدمج مختلف الـ[فئات الجديدة.

ب - الثورة: تعرف الثورة على أنها تغير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة والطبقات ونظام التحكم في الملكية الإقتـ[مادية وفي الخرافات السائدة للنظام الاجتماعي داخل مجتمع ما²، وهكذا تعتبر الثورة أكثر الأشكال جذرية وتطرقا للتغير الاجتماعي وهذا ما يعرف بالتغيرات الثورية في نظام التفكير أو النظرة العالمية، وله نتائج واسعة في المجاـ[ت التكنولوجية والإقتـ[مادية والدينية والسياسية.

ج - الإنتشار: يشير إلى العملية التي تتم بواسطتها انتشار عناـ[ر وأنساق الثقافة، والتي ينتقل بها اختراع جديد من مكانه الأـ[لي إلى المناطق المجاورة إلى غاية انتشاره في العالم كله.

¹ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص28.

² - سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص71.

ونشأة نظرية الانتشار كبديل لنظرية التطور، إهتم به الكثير من علماء الأنثروبولوجيا الذين كانوا يهتمون بكيفية انتشار الأفكار والممارسات الجديدة من مجتمع إلى آخر، فإن علماء الاجتماع قاموا بدراسة انتشار القيم والأساليب الجديدة داخل المجتمعات، وخاصة علماء الاجتماع الريفي الذين قاموا بدراسة أسباب انتشار التكنولوجيا الزراعية الجديدة بين الفلاحين، إضافة إلى أنه حضى باهتمام علماء الإقّة ماد فاهتموا بالتقليد التي تبنت من خلالها الشركات التكنولوجية الحديثة وعمليات الإنتاج، فدرس بذلك علماء السوق مفهوم الانتشار لمحاولة التحكم في انتشار المنتجات الجديدة.

وأقيمت العديد من البحوث عن الانتشار، أهمها بحث " إيفرت م. روجرز " في كتابه "انتقال التجديدات" جعل الانتشار في المقدمة كموضوع للبحث التطبيقي والنظري، ورأى أن العنصر الأساسي في عملية الانتشار هي¹:

- التجديد.
- ينتقل من خلال قنوات معينة.
- على مر الزمن.
- بين أعضاء النسق الاجتماعي.

وبذلك أصبح مفهوم الانتشار المخطط في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة في مجال التحديث والنمو الإقّة مادي ومساعدة دول العالم الثالث، فنجد برنامج هيئات السلام مثال للانتشار المخطط وكذا مجال التسويق فقد تطورت العديد من النماذج الجديدة الخاصة بانتشار المنتجات وأنماط الشراء وغيرها، لذا بدأ من فهم الانتشار ليكون هدفا في التغير الاجتماعي المخطط.

د - إكتساب الخصائص الحضرية:

يشير إكتساب الخصائص الحضرية إلى أخذ الخصائص المادية وغير المادية من ثقافة أخرى نتيجة الإقّة مال الطويل المدى معها ، ويكون للإقّة مال أوجه متعددة فقد يكون نتيجة لحرب أو غزو أو احتلال أو قد يكون من خلال مبعوثين أو تبادل ثقافية أو قد يكون نتيجة للهجرة أو عن طريق الرحلات والسياحة.

¹ - سناء الخولي، مرجع سبق ذكره ، ص77.

وبذلك يمكن أن نرى أن إكتساب الخائص الحضرية هي التفاعل بين ثابت ومتغير، أي بين ثقافة مستقرة وجماعة مهاجرة متكيفة، فالثقافة تكون بذلك على شكل اتزان بين طرفين ويكون في أغلب الحالات الوضع بينهما هو قبول كامل و هو رفض كامل للثقافة الأخرى، وبذلك وضع "لينتون" رموز خاصة بهذا الاتزان، فهو يميز الأدوار الاجتماعية في أي ثقافة في ثلاث مقومات عالمية وخاصة وبديلة، فالعالمية تشمل الخائص العامة لكل أفراد المجتمع والخاصة يقتسمها أفراد فئات إجتماعية معينة ولكن يشارك فيها كل السكان¹، أما البديلة فيشارك فيها أفراد معينون من أعضاء المجتمع، وهكذا يتبين لنا الشاقف أو اكتساب الخائص الحضرية للمهاجرين يظهر فقط طبقا لمعايير "لينتون" في المقولة الأولى وهي العالمية وأما الأدوار الاجتماعية فتكون في المعايير الخاصة، والبديلة تحتفظ بدرجة من التفرد والمرونة.

هـ - التحديث:

نجد هذا المصطلح يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى أنماط تكنولوجية وما يميزها من تنظيم إجتماعي في الدول الغربية المتقدمة إقتصاديا والمستقرة نسبيا، فالتحديث مصطلح شامل يصف عدة تغيرات في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو نوع من التقليد والمنافسة ونقل أنماط ومنتجات تكنولوجية من بلاد متقدمة إلى بلاد أقل تقدما، لكن لابد أن يكون هناك اتزان عن طريق وسائل الاتزان والإحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة، فنجد بذلك قادة الدول النامية يقدمون الخطط والسياسات من أجل تغيير مجتمعهم نحو اتجاه المجتمعات المعاصرة أو العصرية، وبذلك للتحديث ثلاثة أنماط وهي التحديث الإقناعي والتحديث الزراعي والتحديث بالقناع ونجد أن كل شكل من هذه الأشكال تنمو من خلال تمايز الأدوار وإقامة المؤسسات المختصة ونشوء أنواع مختلفة من الإعتماد المتبادل. فالتحديث مجاله واسع يعتمد على قبول حقيقة التغير المستمر، فهو نظام يركز على مقدمات منطقية للعالمية والمساواة قائم على افتراضات مرتبطة بنمو التغيرات البنائية والتنظيمية بعيدة المدى وخاصة في المجالات الإقتصادية والإدارية والسياسية.

¹ - سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

و - التصنيع:

يشير التـّصنيع إلى التحول من المجتمع الزراعي أو التجاري إلى المجتمع التـّصنيعي نتيجة لتحكم الآلة في المـّنع، ونجد من بين أهم مؤشراتنا انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي وزيادتها في القطاع التـّصنيعي، حيث نجد أن التـّصنيع انتشر قبل الحرب العالمية الأولى من إنجلترا إلى العالم الغربي ثم إلى اليابان وامتد التـّصنيع بقوة أكبر عن طريق الاختراعات الاجتماعية والتكنولوجية، والتـّصنيع طحب معه درجة متزايدة في التعقيد وفي تقسيم العمل والتوزيع الملائم لقوى العمل بين المراكز، وكذا نمو حجم التنظيمات الإقتـّصادية التي تشجع الكفايات التي تنتج عن التـّصنيع الوظيفي، إضافة إلى العامل التكنولوجي وما نتج عنه من تغير في التـّصنيعات الوظيفية الجديدة و كذا تقدم المنتجات الحديثة والخدمات التي نتجت عنها وظائف جديدة.

وكذا نجد أن التغير مس أنماط السكان من مواليد ووفيات وزواج وهجرة وارتبط بالتـّصنيع أيضا، ويرجع تتابع الأحداث عادة إلى التحول الديمغرافي الذي حدث في البداية ثم تقدم بدرجة كبيرة أثناء انتشار التـّصنيع بأروبا، فأثر التغير في انخفاض نسبة الوفيات وكذا في بناء العائلة ووظائفها، فقد كانت العائلات التقليدية تتميز بنظام الأسرة الممتدة ولكن بنمو التـّصنيع اتجهت نحو شكل آخر وهو الأسرة النوواة، الذي أـّبح اليوم الشكل السائد في معظم مجتمعات العالم، لما لها من فوائد من منظور التحرك الجغرافي وزيادة الحضرية التي ترتبط بالتـّصنيع، وتحولت بذلك وظائفها من أسرة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت إلى أسرة مستهلكة فقط.

وعموما تعرضت الأسرة في المجتمعات المتقدمة إلى تغيرات هائلة ارتبطت بالتـّصنيع والحضرية، وزادت الحاجة للتعليم كعامل حاسم في إسهام القوى العاملة وفي مدى التنقل الاجتماعي وزيادة الثقافة الجماهيرية.

وباختـّصار يمكن اعتبار التـّصنيع نمطا من أنماط التغير المعاصرة وطريقة استكشاف الحقائق وطرق التحكم في الحاضر.

ز - الحضرية:

تشير الحضرية إلى نسبة المجموع الكلي للسكان في مناطق الإسكان الحضرية أو إلى نشأة هذه النسبة ، فالساكن الحضري ينمي صفاته الشخصية واتجاهاته، وبسبب الأساليب والنوعيات المتعددة لحياة الناس فإنه ينمي ما يسمى بالمنظور النسبي، فيتحرر بذلك من الروابط الحميمة ما ينقله الشعور بالتكامل والمشاركة.

ويرى بذلك "ر. فيلد" و"ويرث" أن الحضرية بدأت منذ فترة تاريخية قديمة لفصل الأفراد عن علاقاتهم المكثفة في شكل علاقات قرابة موجودة في المجتمعات الريفية، وأن المجتمع الحضري يعتمد على التبادل الوظيفي، وبالتالي هذه التغيرات والظروف الجديدة الناتجة عن الحضرية تزيد من مشاكل الاستقرار الاجتماعي وتؤدي إلى ظهور الازدحام الطبقي، وتبدأ في إرساء الأسس من أجل ظهور إيديولوجيات جديدة متنافسة وأبحاث بذلك الحضرية ظاهرة بوضوح في المجتمعات النامية التي بها نسبة كبيرة من السكان الحضريين في العالم، أدى إلى زيادة التحضر وإلى هجرة السكان من المناطق الريفية بنسبة أعلى من توسع فرص العمل في المدينة وهذا ما عرف بتريف المدينة لأن المهاجرين الجدد يقيمون في منازل تشبه تلك التي تركوها في الريف، وإن عاشوا في شقة في مبنى حديث فهم يخلقون مشاكل لأنهم لا يألفون عملية التدفئة، وكذا يحتفظون بحيوانات أليفة في منازلهم، إن وتيرة التحضر أسرع خلال القرن التاسع عشر وبالتأكيد قبل سنة 2000، ولذلك فإن العملية كلها من أجل تحضر العالم كله تكون قد انتهت.

ح - التحول إلى البيروقراطية:

تشير البيروقراطية إلى منظمة عامة أو خاصة تتجه نحو العقلانية في اتخاذ القرار والكفاية في العمل، ومحاولة الوصول إلى الأهداف العامة¹، وتلبي الكفاية والفعالية حدها الأدنى عندما يكون تسلسل السلطة بحيث يكون لكل منها دور معين وواجبات محددة، ومسؤوليات عند اتخاذ القرارات على أساس الخبرة الفنية وليس على أساس الإعتبارات الشخصية.

ف نجد في المجتمعات المعاصرة تمثل تركيزات واضحة للموارد والسلطة دون أخذ بعين الإعتبار الجماهير، وبالتالي هذه التركيزات تثير قلق الجماهير وتثار أسئلة عن مدى تلاؤم

¹ - سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

البروقراطية مع الديمقراطية فوجد أن العلاقة بينهما تبقى دائما غير مستقرة، ففي عـمر زيادة قوة الحكومة والأعمال فإن الإنسان ينظر إلى كيفية تلاؤم الفرد والعملية الديمقراطية في الـورة، وهنا يزداد التحول إلى البيروقراطية التي أـبحت تسود مختلف مظاهر الحياة. ولكن يمكن القول أن التنظيم البيروقراطي هو عمل إجتماعي بالدرجة الأولى فقد وضع على مدى عدة قرون فهي تنمو في كل مكان مهما كان النظام السياسي وتوسعها شيء مؤكد في مستقبلنا.

4- عناصر عملية التغير الاجتماعي الموجه (المخطط)

تتضمن عملية التغير الاجتماعي الموجه العناـير التالية:

- منبع التغير الاجتماعي¹.
 - مـدر التغير الاجتماعي (إخـائيو التغير الاجتماعي).
 - وكلاء التغير الاجتماعي.
 - الرسالة.
 - القناة.
 - المستهدف.
 - الإـتـقال العكسي.
 - مجموعة العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي (المنشطات - المعوقات).
- وفيما يلي سوف نوضح دور كل عـنـدر من هذه العناـير في إحداث التغير المنشود.
- أ - منبع التغير الاجتماعي:

يقـد بمنبع التغير الاجتماعي الموقع الذي له دور أساسي في بدء عملية التغير الاجتماعي كمراكز البحوث العلمية أو الثورات التي تؤدي إلى التغير، وكذلك المواقع التي تتخذ القرارات بشأن قوانين أو سياسات جديدة يترتب عليها تغير إجتماعي إيجابي أو سلبي أو حلقات النقاش التي تتمخض عنها تـويات تؤدي إلى تغير إجتماعي كتـويات مؤتمـر التنمية والسكان العالمي والتي تؤدي إلى تغير في المستقبل.

¹ - محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، دار المعارف الإسكندرية، 1995، ص120.

ب - مصدر التغير الاجتماعي:

يقاد به من يقوم بتجميع رسائل التغير الاجتماعي من منابعها ثم ينظمها ويعالجها بشكل يسهل من نشرها، وبالتالي يكون لهم وزن في تدعيم حدوث التقدم والتغير الاجتماعي وأغلبهم يكونوا من ذوي الكفاءات أو الخبرة العالية ولذا أطلق عليهم اسم: أخدائيو التغير الاجتماعي.

ج - وكلاء التغير الاجتماعي:

هم العاملين بالحكومة والمشاركين في تنفيذ برامج التنمية الشاملة كالمُرشدين والمهندسين الزراعيين وغيرهم، وهم معظمهم من خارج المجتمع المحلي لهم مسؤولية تنفيذ الأنشطة التنموية من خلال نقل رسائل التغير الاجتماعي المتحدّل عليها من أخدائي "التغير الاجتماعي" إلى السكان من خلال الإتّصالات أو وسائل الإعلام بحيث كلما كان للوكلاء خبرة في هذا المجال، كلما سهل عليه مواجهة اللّعب والتكيف مع المواقف المختلفة وإحداث التغير المطلوب وإذا كان العكس فهو يتسبب في تعثره وفشله في إحداث التغير المطلوب.

د - رسالة التغير الاجتماعي:

هو كل ما يود الوكيل الاجتماعي نقله أو نشره أو تطبيقه من أفكار وأساليب أو طرق أو تكنولوجيا أو خطط إلى المستهدف لإحداث تنمية أو تغير اجتماعي.

هـ - القناة:

هي الوسيلة التي يستخدمها وكيل التغير الاجتماعي في نقل رسائله إلى المستهدف تكون في شكل راديو، تليفزيون، قناة وغيرها، بحيث كلما كانت القناة سهلة النقل والتشغيل تكون غير مكلفة وسهلة الّيانة مؤدية للهدف المتمثل في تحديث المجتمعات التقليدية حيث تدلّ إلى حجرات نومهم بأقل التكاليف، وبالتالي تعمل على غرس الحقائق والمبتكرات التكنولوجية في عقولهم بشكل يومي، مما يساعد على التنمية والتحديث والتغير المطلوب.

و - المستهدف من التغير الاجتماعي:

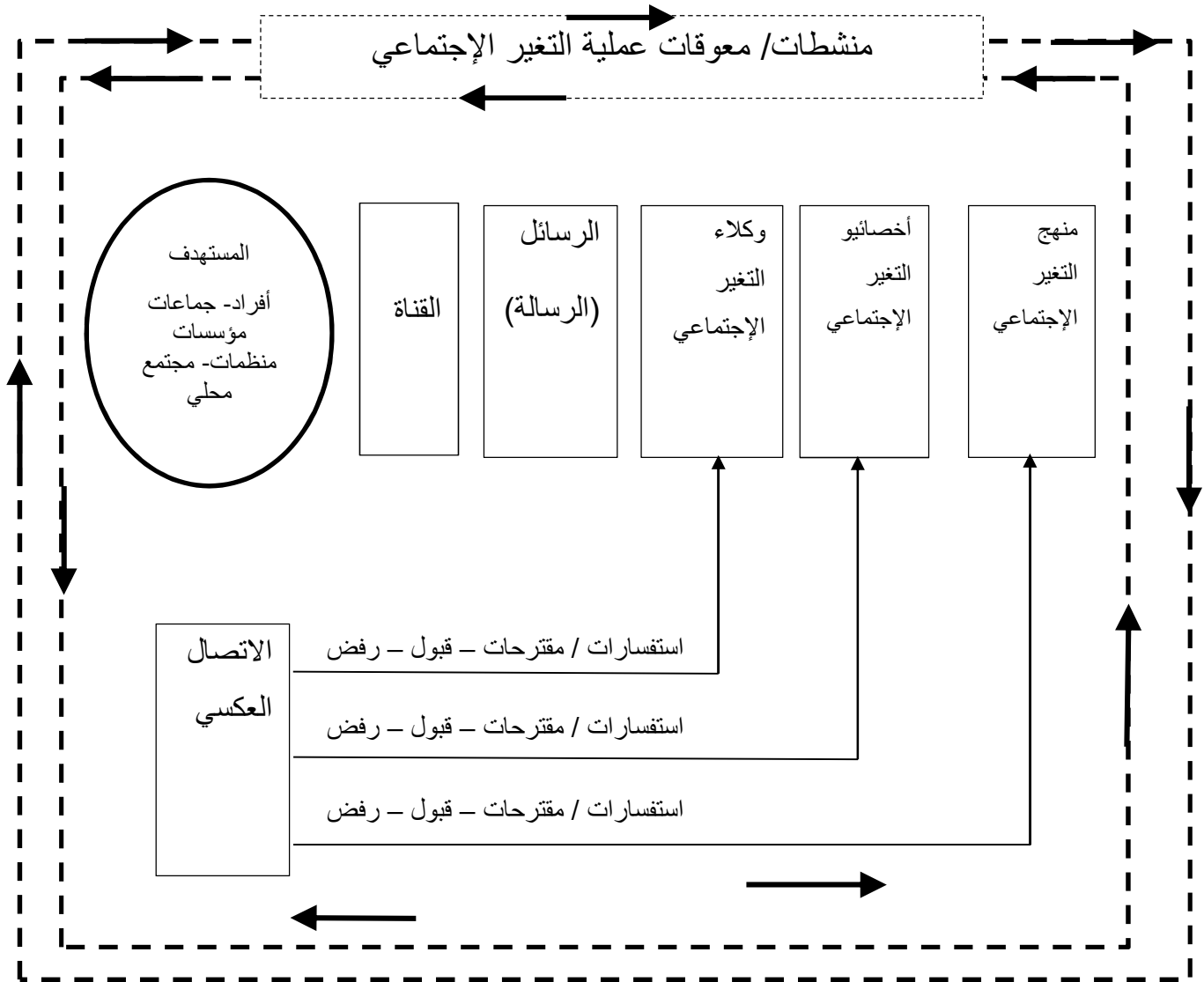
قد يكون المستهدف أفرادا أو جماعات أو مجتمع، فالناس هم المستهدفون في عملية التغير الاجتماعي وبهم يتم التغير.

ز - الإتصال العكسي:

عند تلقي المستهدف لرسالة فإنه يقوم باتخاذ قرار عكسي في حالة استفسارات أو اقتراح لأفكار أو قبول الفكرة أو رفض الفكرة.

وفيما يلي اقترح محمد عمر الطنوبي نموذج لعنابر عملية التغير الاجتماعي الموجه (المخطط) في المخطط الآتي¹:

المخطط رقم (01): يوضح عنابر عملية التغير الاجتماعي الموجه (المخطط)



¹ - محمد عمر الطنوبي، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

5- نظريات التغير الاجتماعي:

وجد علماء الاجتماع الذين يبحثون في ميكانيزمات التغير الاجتماعي صعوبة في تفسير معظم أو كل أشكال التغير في ضوء عامل واحد، وانقسمت بذلك نظرياتهم إلى قسمين: نظريات فسرت التغير الاجتماعي في ضوء عوامل وعمليات داخلية ونظريات تؤكد على العوامل الخارجية.

وبالتالي من المستحيل أن يصل علم الاجتماع في وقتنا الراهن إلى إيجاد نظرية واحدة ومحددة عن التغير الاجتماعي، وهذا راجع إلى عدة عوامل كاعتبار التغير الاجتماعي ظاهرة على درجة عالية من النوعية والتخصص، مما يجعلها عند التغير تنتمي إلى عوامل لها خصوصية أو نوعية محددة.

ولدراسة نظريات التغير الاجتماعي نجد أكثر من تصنيف بسبب تعدد الاعتبارات. وبالتالي تذكر بعض من هذه النظريات:

أ - النظريات التطورية:

تعد من أهم النظريات المبكرة التي تناولت موضوع "التغير الاجتماعي" والتي سيطرت على الفكر السوسيولوجي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتتلق هذه النظرية من افتراض أساسي مؤاده أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط simple إلى الأشكال الأكثر تعقيدا more complex في خط مستقيم straight line من التلور عبر المراحل المتعاقبة وكانت هذه المراحل متشابهة في كل مناق العالم، وموحدة بين كل الجماعات الإنسانية بفعل التماثل العقلي للكائنات البشرية، وتؤكد هذه النظريات أن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها، وأن المجتمع الذي يعد مجتمعا كاملا هو الذي يستلبع أن يحرز في الماضي المرحلة الوصفية¹.

وسنسرّد نظريات بعض علماء الاجتماع الذين تناولوا موضوع تلور المجتمع، وهم:

- تشارلز دارون: **Charls Darulin** الذي إهتم بالتلور البيولوجي " Biological evolution " حيث يشابه فيه بين المجتمع والكائن الحي من حيث النشأة والارتقاء من

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، صص 49-50.

الأشكال الأدنى إلى الأشكال الأعلى، وفي ضوء ذلك يستلزم الأصحح أن يعيش بصورة أفضل.

وبذلك تستلزم هذه المنافسة خلق العديد من التغيرات في البناءات الاجتماعية.

- بعدها ظهر اتجاه آخر اتخذ من المدخل التلوري منطلقا نظريا هو "أوجست كونت August Conte" عام (1798-1857) بوضعه لقانونه الشهير "الحالات الثلاث" التي مر بها تلور الفكر الإنساني والذي يوضح التغير الاجتماعي social change، وهذه المراحل هي:

- المرحلة اللاهوتية: تميزت بسيطرة نظريات وآراء لاهوتية على العقل الإنساني.
- المرحلة الميتافيزيقية: تفسر من خلالها الظواهر تفسيراً ميتافيزيقياً.
- المرحلة العلمية: وهي تحل فيها الوضعية محل التأمل الديني، ويخضع فيها كل من الخيال والجدل للملاحظة.

واعتبر "كونت" خلالها أن المرحلة الأخيرة هي النقطة النهائية للتطور أو التغير الاجتماعي.

- بينما نجد من بين الإسهامات الرئيسية للنظرية التلورية، إسهامات كل من لويس هنري مورجان "L.H.Morgan" روبرت برافولت "R.Briffantt" وإدوارد تيلور وهاربرت سبنسر H.Spenser " حيث فسر التغير الاجتماعي على واقع المجتمع القديم "Ancient Society" وذهب إلى أن المجتمع الإنساني مر بعدة مراحل من التطور هي:

- الوحشية Saragery.

- البربرية Barbaration.

- الحضارة Civilization.

حيث استعملت كل مرحلة من هذه المراحل نمط من الاختراع للحصول على مصدر للرزق ونجد من خلال ذلك أن مجتمعات الأزمنة الغابرة لا تشبه المجتمعات البدائية المعاصرة، فالأولى تجمع بين الأفراد، والثانية تجمع بين العائلات وتقوم على علاقات الإقليم والملكية.

ومن جهة أكد سبنسر أن تلور المجتمع الإنساني يكون من البسيط إلى المعقد ومن حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، أي مرحلة انتقال المجتمع من حالة التكامل إلى حالة التمايز.

إلا أنه على الرغم من سيولة النظرية التلورية على دراسات التغير الاجتماعي إلا أنها فشلت في شرح وتفسير التغير الاجتماعي نظرا لعدم وجود قوانين قابلة للتطبيق على سلسلة واسعة من المجتمعات، فأبي حادثة لا يمكن اختبارها بدون فروض، إضافة إلى أن النظريات التلورية ترى أن التغير ينحصر في التقدم، وهذا خطأ فالتغير لا يعني دائما التقدم، ولا يمكن أن يحدث على الخط فقد يؤدي التقدم في الكثير من الأحيان إلى مشكلات إجتماعية تؤثر على البناء الاجتماعي.

أما من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي فيرون أن النماذج التلورية القديمة تواجه مشكلتين أساسيتين وهي:

الأولى: تتمثل في نمو المجتمعات الإنسانية وسيرها في اتجاه واحد ويتميز بالبيعة التراكمية وبصفة الشمولية على الرغم من وجود اختلاف في التفاصيل، لذلك فإن جميع المجتمعات لم تصل إلى كل مرحلة من مراحل التلور.

الثانية: فشلت التلورية كذلك في تحديد الخصائص المنظمة للمجتمعات المتلورة أو للنظم، إضافة إلى فشلها في تحليل وإبراز ميكانيزمات التغير وعملياته. وبالتالي نجد مدارس التلور تخطط الاتجاهات العامة بأسباب التغير وربما تدعي أن هذه الاتجاهات يمكن أن تفسر الأحداث المحددة للتغير.

ب - نظرية التخلف الثقافي: The cultural lag theory:

يعد أوجبرن ogburn منذ 1886-1909 من أبرز الوضعيين، حيث سبق هذا المدخل في نظريته عن التغير الاجتماعي، فقد ذهب أوجبرن إلى القول أن تاريخ الاختراعات أدى إلى تراكم الثقافة المادية كالاكتشاف البرونز واكتشاف الحجر والحديد أي اعتمد على الإثنين معا، وهكذا نمى تيار الثقافة المادية نموا كبيرا وهذه اعتبرت خاصية مميزة للثقافة المادية - التراكم - لم تبق على الأجزاء الأخرى للثقافة كالدين - القانون - الفن - العرف التي تميل إلى إحلال واحدة محل الآخر، أكثر من اعتمادها على بعضها البعض، ومن ثم يضع "أوجبرن" افتراضاته عن نظرية التخلف الثقافي التي ترى أن التغير في الثقافة المادية تكون بمعدلات سريعة عن التغيرات في الثقافة اللامادية الكيفية العرف - الفلسفات، الحكومات، المعتقدات وهذا ما

يترتب عنه تخلف ثقافي بين هذين النمطين، فالتخلف الثقافي يميل إلى إنتاج تغير إضافي في شكل مشكلات إجتماعية أحيانا وأحيانا أخرى تكون نتيجة لها.

وبالتالي يرى "أوجبرن" من خلال هذا أن السبب الرئيسي لما يعانيه المجتمع الحديث من مشكلات إجتماعية، يرجع إلى تخلف الثقافة اللامادية وكذا تخلف الثقافة المادية.

ومن جهة أخرى أكد "كوتزل Cottrell" على دور التكنولوجيا في إحداث التغيرات الإجتماعية، ورأى أن التكنولوجيا مسؤولة على تحديد المواقف لدى الإنسان، وبهذه المواقف تحدد ما يستلزم أن يفعله الإنسان في المستقبل، وبذلك تناول "كوتزل" في كتابه "المواقف والمجتمع" النتائج الإجتماعية والثقافية لاكتساب المواقف خلال التاريخ الإنساني، وما يترتب عنه من إنتاج وحدات كبرى للإنتاج وما تحتاج إليه من مراقبة مركزية وكذا التخصص والتقسيم الدقيق للعمل، وبالتالي نجد أن الاتجاه التكنولوجي عند "أوجبرن" و"كوتزل" يشتركان في خصائص عامة.

وعليه نجد نظرية "أوجبرن" احتوت على بعض التفسيرات الآلية تقدم وتخلف العلاقة بين أجزاء الثقافة وأوضحت لماذا تؤدي تجارب المجتمع إلى مشكلات إجتماعية في أوقات معينة. ولكن نجد أن هذه النظرية لقيت قبولا واسعا في علم الاجتماع بتضمنها لفكرة التخلف الثقافي التي استخدمت في تفسير العديد من ملامح المجتمعات الصناعية الحديثة كالصراع، التوتر... إلخ، والملاحظ أن فشل هذه المجتمعات راجع إلى مواكبة التغيرات التكنولوجية المتزايدة وهنا يكمن الخطأ الكبير في النظرية، باعتبار أن التغيرات التكنولوجية السريعة قد يحدث دون حدوث نفس الدرجة من التغير في البناء الاجتماعي والعناصر الثقافية الأخرى ودونما يؤدي إلى حدوث تخلف ثقافي، كذلك لا يمكن أن يكون التغير التكنولوجي شرط لحدوث التغير الاجتماعي.

على الرغم من الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها كانت نظرية سوسيولوجية أكثر منها نظرية تكنولوجية، حاولت تفسير التغير الاجتماعي في ضوء عمليات داخلية في البناء الاجتماعي، واستخدمت في ذلك نماذج من الفعل والتفاعل على المستوى الإقتصادي لتوضيح أجزاء التغير الاجتماعي.

ج - نظرية الصراع: Confhid Theories

لاشك أن المجتمعات التي يسودها الاتفاق العام تكون أكثر استقرار عن غيرها، يظهر الصراع بين الجماعات التي تختلف آراؤها وتباين حول ما يتعين أن يكون عليه المجتمع، وتؤدي مثل هذه الخلافات إلى إثارة أشكال من الضغوط تؤدي بدورها إلى وقوع كثير من صدمات التغير¹.

ومن ثم فإن صور الصراع بين فئات المجتمع تعد عوامل هامة في تغير النظام الاجتماعي. ومن أنصار نظرية الصراع نجد:

• كارل ماركس: Karl Marx

يعد من أبرز الممثلين لنظرية الصراع، مع أنه نادى في النظرية التلقائية إلى أن المجتمعات تتحرك باتجاه أفضل، إلا أنه يعتقد أن هذه العملية التي تتغير وتتطور خلالها المجتمعات تكون من خلال الصراع، الذي يكون أساسا في المجال الاقتصادي، ومن هنا رأى بأن السبب الرئيسي للتغير يكمن في إنتاج الصراع في المجتمع عن طريق تأثير التنافس الاقتصادي للبقايا الاجتماعية.

حيث يرى "ماركس" من خلال كتابه "نقد الاقتصاد السياسي" أن الناس يدخلون في الإنتاج الاجتماعي من حياتهم في علاقات تكون ضرورية ولازمة تتلأب مع مرحلة التطور المحددة مكونة قوى الإنتاج المادية.

ويتشكل بذلك الهيكل الاقتصادي للمجتمع وينشأ عليه هيكل قانوني وسياسي تتلأب معه الصور المحددة للوعي الاجتماعي، وبالتالي فالقاعدة الاقتصادية التي ألق عليها ماركس "البناء التحتي" هي التي تحدد البناء الفوقي الذي يتكون من المؤسسات الاجتماعية السياسية، وكذا المؤسسات القضائية والذي يسهم في تغيير أسلوب الإنتاج وأسلوب التكوين الاجتماعي والاقتصادي.

وهكذا بتغير النظام الاجتماعي وفقا للنظرية الماركسية بتغير قوى الإنتاج المختلفة التي حصرها "ماركس" في نمط الإنتاج البدائي والعبودي والإقطاعي ثم الرأسمالي وأخيرا الشيوعي.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 88.

إلا أن النظرية الماركسية التي أكدت على التغير في ظل الصراع البقي وتغير قوى وعلاقات الإنتاج لم تسلم من النقد، فلقد وجهت لها عدة انتقادات كان منها.

- أكد ماركس على المنطق الإقتصادي لرأس المال، إلا أن هذا المنطق يقوم على العداء بين البقتين واحدة مالكة لوسائل الإنتاج والأخرى لا تملك، وبالتالي تكون عداوة بين هذين البقتين والتي ترتبط بعملية متنامية نحو البروليتاريا فنجد البقة العاملة في الدول الصناعية أصبحت متنوعة وتغريها الرأسمالية، إلا أنها لا تميل إلى العداء فيؤدي التصنيع إلى تحسين أجور العاملين ويتحصلون على نصيبهم من المكافآت الحقيقية.

أما بالنسبة للدول النامية، فاللبقات والصراع البقي الماركسي غير معروف فتحدث صراعات في الأنظمة الزراعية بين الجماعات والذي يعكس ثورة ضد الظلم والاستغلال، لتحسين ظروفهم واستئصال الفقر.

وبذلك نجد أن الصراع والتعاون والتداوب بين اللبقات الاجتماعية يحدث على طول التاريخ الإنساني، ولا يمكن اختزاله في مجرد صراع بين البقتين إحداهما تملك والأخرى لا تملك، فاعتبرت أن هذه الخاصية غير كافية لإحداث التغير.

وبالتالي انتقدوا النظرية الماركسية على أنها نظرية كاملة للحمية الإقتصادية، في حين أنها لم تدعوا إلى هذا فهي لم تدعي أن تغير الأنساق الاجتماعية يتحتم أن يكون تغيرا إقتصاديا وأن يقع بشكل متشابه، فهي لم تذكر أن تغير اللبقات الدنيا يؤدي إلى تغيرات في مكونات البناء الفوقي للمجتمع خلال حركة التهور الاجتماعي، فهي بالتالي قدمت تفسيراً للتغير الاجتماعي على أساس العمليات الداخلية في النظم الاجتماعية.

كذلك من أهم الاعتراضات التي وجهت إليها هي قضية عزل التغير الإقتصادي واعتباره أهم أسباب أو دوافع التغير الاجتماعي، وأنها لم تقدم تعريفا دقيقا لما أسمته بالتغيرات الأساسية.

إذ أن النظرية الماركسية أكدت على أن التغير الإقتصادي يؤدي إلى تغيرات أخرى من خلال ميكانيزم الصراع بين الجماعات الاجتماعية وبين الأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي، فهناك بعض علماء الاجتماع ذهبوا إلى أن الصراع يكون في كل تغير اجتماعي.

إضافة إلى ذلك فهذه النظرية اعتبرت الصراع شرط لإحداث التغير وهذه فكرة خاطئة، وهذه النظرية تشير عادة إلى التكوين المختلف بين الجماعات المتصارعة فيما بينها، ولكن هذه المصالح تعبر عن نفسها في قضايا خاصة تحل فيما بينها كالحلافات التي تنشأ بين العمال وأصحاب العمل.

• رالف داهرندورف: Ralf Dahrendorf:

هو عالم اجتماع ألماني من أبرز الممثلين لنظرية الصراع حيث وجه العديد من الانتقادات إلى أصحاب النظريات البنائية الوظيفية الذين يعالجون التغير، ورأى أنهم في حاجة إلى إعادة تفسير وتحليل الظروف التي حركت مختلف العمليات حتى لا يقعوا في خطأ أن التغير شيء عارض وشاذ يصيب النسق الاجتماعي، ورأى أن نظريات التغير يجب أن تعالج في ظل نظرية الصراع الذي يختلف عن الصراع في المفهوم الماركسي، فإذا كان "ماركس" يرجع الصراع في المجتمع إلى التوزيع الغير عادل لوسائل الإنتاج و ثم يظهر الصراع بين الطبقات المالكة والغير مالكة، إلا أن "داهر ندورف" أكد في معظم أعماله أن الصراع يرجع إلى التوزيع الغير عادل للقوة في المجتمع حيث يريد الذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها، أما الجهة التي تعيش تحت هذا الضبط تريد أن تغير علاقات القوة ومن هنا يأتي الصراع الذي يؤدي إلى التغير داخل المجتمع.

وبنى بذلك "داهر ندورف" تحليله للصراع على مستويين:

الأول: شدة الصراع وحدته والثاني العنف، وبالتالي فشدة الصراع يرجع إلى العلاقة المرتبطة به والعوامل وكذا ما يثير منها من نصر أو هزيمة، أما الثاني فيتمثل في العنف راجع للوسائل المستخدمة، لذلك اهتم الدارسين بالصراع الذي تعرض له "داهر ندورف" ودوره في إحداث التغير الاجتماعي، وحاول بذلك أن يقدم نموذجاً لتفسير أصل الصراع في المجتمع ومدى تأثيره التاريخي مؤكداً التناسق والتكامل بين الصراع والتوازن باعتبار أن المجتمع عنده نسق للتكامل ونسق للصراع وأبرز تحليل أفكار ماركس عن العلاقة.

رغم هذه الإسهامات التي قدمها إلا أن "داهر ندورف" تعرض بمجموعة إنتقادات منها: - أن القضايا التي تهتم بالصراع والعنف تحتاج إلى تحقيق إمبريقي، وبالتالي وجه له نفس النقد الذي وجه لماركس حيث أن "داهر ندورف" أرجع الصراع إلى الصراع على السلطة والقوة، بينما

ماركس أرجعه إلى الصراع الذي بقي هذا لأن الصراع لا ينشأ بالضرورة بين الطبقة الحاكمة والغير حاكمة، وبالتالي رغم هذا الاختلاف إلا أن الصراع يعتبر عملية مستمرة لأنه ينبع من التناقضات البنائية، إلى أن أصبح التغير معروف بأن يصاحبه عادة صراعا اجتماعيا يؤدي إلى التغير وحتى إن لم يكن كاملا يكون في بعض الأنساق التقليدية، وقد يجد قبولاً عند بعض الجماعات ورفضاً عند بعض الجماعات الأخرى داخل المجتمع الواحد ليحقق التغير الإقتصادي أو تطبيق سياسات الرفاهية ومخاطباتها.

وبالتالي يمكننا القول أن التأكيد على الصراع كعامل ضروري في التغير لا يمكن الاعتراض عليه، لأنه لا يوجد مجتمع واحد متغير أو غير متغير لا يظهر فيه الصراع، لذا لا بد أن نتوقع أنه في أي مجتمع توجد حالة من التغير الاجتماعي الذي يحدث دون أن يرتبط بالصراع، ولعل نجد أن الارتباط الذي يكون بين الصراع والتغير هو الذي جعل بعض علماء الاجتماع ينظرون إلى الصراع كسبب رئيسي وهام للتغير.

د - النظريات الدائرية: Cyclical theories:

النظريات الدائرية هي النظريات التي يُلحق عليها نظريات الإرتقاء والانحدار وتعتمد على تأمل متشائم نحو تحلیم الحضارات التي تنقرض وتصبح بائدة، وتؤكد هذه النظريات على أن المجتمعات تشبه الكائنات الحية وخاصة في تتابع دورة الحياة من الميلاد والنمو والنضج إلى الشيخوخة والموت حيث ترى أن التغير الاجتماعي والتاريخي لا يتحرك بمفرده بل يتحرك على شكل دائرة مغلقة لا جدوى منها و أبرز ممثلي النظرية كل من:

● شبنجلر Spengler و كذا أرنولد توينبي Arnold Toynbee:

من خلال دراسة إحدى وعشرين حضارة، لاحظوا أن النمط المتكرر من ارتقاء وانحدار للحضارات، على غرار "بترم سوروكين Pitrin Sorokin" الذي أكد أن معظم المجتمعات والثقافات الغربية تكون بين شكلين حسي وصدري، ويوجد بينهما نمط ثالث يسمى بالمثالية كوسيط بين الشكلين السابقين فالمؤرخ الألماني: شبنجلر (1880-1936م) قال أن المجتمعات تتغير كما يتغير الإنسان من حيث كونه يولد وينمو بسرعة ليصل إلى النضج الكامل والذي يسميه بالعصر الذهبي goldenage ثم يشيخ ويموت، وقد طبق شبنجلر هذا

النموذج على المدينة الغربية¹، بينما "المؤرخ البرياني أرنولد تويني" مثل النظرية الدائرية أحسن تمثيل في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول أن يحلل فيه الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، فرأى أن الإستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو وتستمر الحضارات في النمو لما استمرت أقليتها في الإستجابة المتكافئة للتحديات الجديدة، وعملية الانحلال الحضاري تبدأ عند فقد هذه الأقليات لدناميكيته ولا تستلزم الإستجابة للتحديات الجديدة، فالحضارات القديمة تكون السوابق المنبثقة عنها بعد انحلالها في أعلى مستوى من تلك المنبثقة من المجتمعات البدائية راجع إلى اختلاف مكاناتها الكافية، وبذلك يرجع "تويني" إلى القول أن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات، وإن كانت تتميز بالعدم والتوقف.

وبالتالي "تويني" حصر نطاق التغير في ثلاث حالات هي التوازن والتكافؤ ثم الانتقال إلى حالة اللاتوازن ثم أخيرا الانتقال إلى مرحلة جديدة.

● "بيترم سوروكين" P.Sorokin تناول نظرية التذبذب:

ينظر سوروكين إلى المجتمع كنسق أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي والثقافة وجماعات الأفراد، وهذا النسق في حالة دائمة من التغير الاجتماعي ويرى "سوروكين" أنه يمكن تغيير المجتمعات في عدة اتجاهات مختلفة بقا لقيم الأفراد داخل النسق، وإذا كانت النظريات السابقة تنظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يتحرك في اتجاه واحد، فإن "سوروكين" يرى أن المجتمعات تتحرك مجيئا وذهابا أي من نمط معين للحضارة إلى نمط آخر، على أن يكون للإنسان في البداية القدرة على اكتساب المعرفة ليسير على اتجاه التغير.

● أما ابن خلدون (1332-1406م):

يعتبر من أصحاب التغير الدائري إذ لاحظ أن دورة الحياة متكررة ومنتظمة، وأنها تشبه دورة نمو أعضاء الجسد البايولوجية، التي تمر في مرحلة النمو والنضج والشيخوخة²، ويرى أن دائرة تغير الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في الحياة اليومية تمر عبر ثلاث مراحل وهي:

– الظروف القاسية لحياة البدو تفرض عليهم التماسك والتضامن.

¹ – معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 227

² – المرجع نفسه، ص 228.

- بروز القاعدة الثقافية المحلية ونموها، يجعل الرباط الجمعي متفككا والتماسك الاجتماعي ضعيفا.

- إن انهيار الروابط الاجتماعية وتشنت الجماعات المشكلة للمجتمع، مما يؤدي إلى نشوء روابط إجتماعية جديدة.

هـ - النظريات الوظيفية Fonctionnal theories:

النظريات الوظيفية هي تلك النظريات التي تدعى بنظريات التوازن، وتقوم على عدة افتراضات أساسية هي:

* أي نمط إجتماعي لا يمكننا فهمه بصورة صحيحة، إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقوم بها داخل المجتمع.

* المجتمع يتكون من مجموعة أجزاء مترابطة فيما بينها ومكملة لبعضها لأداء وظائفها.

* إن حدوث أي تغير في جزء من أجزاء النسق المجتمعي يؤدي إلى تغيرات في كل الأجزاء الأخرى، إلا أنها نجدها تميل إلى المحافظة على التوازن.

لقد بدأت النظرية الوظيفية في تحليل التغير الثقافي خلال بداية القرن العشرين، محاولة بذلك فهم الثقافات وكيف تسهم الأجزاء المختلفة في المحافظة على النسق الكلي، وتوصلت بذلك إلى فهم التغير الاجتماعي وساعدت على توضيح لماذا لا تستمر العادات ما لم تكن عادات جديدة تستلزم خدمة نفس الوظائف، ورأت الوظيفية أن التغير يحدث نتيجة لعاملين هما :

الأول: يحدث داخل النسق راجع إلى الاختلافات الفردية الموجودة فيها.

الثاني: عامل خارجي يعمل على غرس أفكار جديدة من خلال محاصرة الناس، أو المنافسة مع جماعات أخرى للسيطرة على الموارد والأرض.

واستخدمت النظرية الوظيفية بذلك العديد من نماذج التحليل المختلفة، فنجدتها تنظر إلى المجتمع أحيانا في ضوء مصطلح "البنائية الوظيفية" كدافع لبارسونز" أو في ضوء اقتراح "ولبرت مور" بتأثير آلية الإدارة.

● بالنسبة لـ "تالكوت بارسونز Talcott Parsons" تناول :

-القدرة على التكيف **adaptive capacity**: لا تستلزم أن نعرض نظرية "بارسونز" عن التغير الاجتماعي دون الرجوع إلى نظريته عن النسق الاجتماعي، الذي يعتبر فيها أن المجتمع يتكون من عدة أنساق إجتماعية فرعية لكل منها أربعة وظائف أساسية وهي التكيف وتحقيق الهدف والمحافظة على النسق والتكامل، وكل هذه الأنساق تتفاعل فيما بينها داخل النسق الأكبر، وعرف بذلك بارسونز النسق الاجتماعي على أنه: "مجموعة الفاعلين الذين تنشأ بينهم علاقة تفاعل إجتماعي في موقف يتخذ مظهرا فيزيقيا أو بيئيا، ويدفعهم الميل نحو تحقيق "الحد الأقصى من الإشباع" وتحدد الصلات بينهم وفقا لنسق من الرموز الثقافية المشتركة، وحلل بذلك "بارسونز" علاقات الاعتماد المتبادل بين أنساق المجتمع وسمى هذا بأنساق التبادل، وافترض أن لكل نسق مدخلات ومخرجات أي ما يمتلكه من عوامل إنتاج (مدخلات) وما ينتجه من منتجات (المخرجات)، ويضع بذلك "بارسونز" مسلمة أساسية هي أن بداخل النسق دافع إلى التوازن لمواجهة المؤثرات الخارجية للبيئة المحيطة باعتباره صورة من صور التكامل والنظام داخل النسق.

وهكذا جاءت معالجة "بارسونز" للتغير الاجتماعي في أعماله المبكرة في كتابه "النسق الاجتماعي" حيث درس فيه التغير الاجتماعي بافتراض واضح وهو أن النسق دائما يدافع على حدوده، مع أنه يندمج مع الأنساق الأخرى المحيطة به لينتج شكلا جديدا بصورة متكاملة، ومن ثم شملت أفكار "بارسونز" عن التغير الاجتماعي التركيز في ضبط وتنظيم التغيرات التي يمر بها النسق في اتجاهات إعادة التوازن.

لكن وجهت عدة انتقادات لـ "بارسونز" لنظريته عن التغير الذي يميل إلى التوازن، قام بصياغة نظرية تلّورية عن التغير الاجتماعي.

● النموذج التطوري:

لم تتطور أفكار "بارسونز" عن التغير الاجتماعي، حتى أوائل الستينات من القرن التاسع عشر لما نشر كتاب "المجتمعات-منظورات تلّورية ومقارنة"، حيث نظر إلى التغير الاجتماعي من منظور تلّوري، إلا أن هذا المنظور لا يعتبر اتجاها جديدا في علم الاجتماع، حيث سبقوه الكثيرون من علماء الاجتماع في هذا الاتجاه، ونجد منهم "أوجست كونت"

مؤسس علم الاجتماع والذي وضع ثلاث مراحل تمر بها المجتمعات، ونجد كذلك "هربرت سبنسر" الذي قام بتأبيق مفاهيم النظرية الدارونية التأورية على المجتمع، فالمجتمعات تتقدم من الشكل البسيط إلى المعقد كما تنمو في الحجم وعلى هذا النحو، وبذلك يتضح كيف تضمن "بارسونز" عمليات الاختلاف في نمودجه، وكتب بذلك "دوركاييم" أن هذا يرجع إلى الكثافة السكانية التي تؤدي إلى وجود نوعين من التضامن الآلي وتتداخل المجتمعات فيما بينها، وتنخفض الاختلافات الفردية وتترك بذلك الناس في المعتقدات والمهنة، ويتشابه هذا مع "توينز Toennies" الذي يستبدل بالتضامن العضوي في المجتمعات المتقدمة التي تتشابه فيما بينها عن طريق تقسيم العمل، وبذلك بينت أفكار "بارسونز" عن نمط المتغيرات على أساس نظريات "توينز" و"دوركايم" ووجد تشابه بين "دوركاييم" عن التضامن العضوي وبين نموذج المجتمعات الحديثة، وبالتالي فالنموذج التأوري لـ"بارسونز" جاء ليؤور وينشر أفكار "دوركايم" مرة أخرى.

ففكرة التأور عند "بارسونز" سميت بالعموميات التأورية ما هي إلا تجديد بنائي له القدرة على التكيف والتجديد والإستمرار والبقاء.

ويؤدي هذا التجديد إلى تحقيق تأورات أخرى مرتبة بأنساق أخرى تعمل تحت ظروف مختلفة، ونجد بذلك "بارسونز" يميل إلى التأكيد على البناء الاجتماعي والإيديولوجي من أجل تقدم القدرة على التكيف الذي يعتمد على اتساع البناء الاجتماعي، الذي يتأور من مجرد الزمرة أو التنظيم القبلي إلى المدينة، الدولة، الأمة أو الامبراطورية.

وتؤدي بعض هذه التأورات أو التجديدات إلى تجاوز المجتمعات البدائية التي تتحكم فيها النظم القروية، وبهذا استأاع المجتمع الحديث بفضل بعض العموميات التأورية ليس ليتوقف عن التأور وإنما ليستمر هذا التأور من خلال عموميات أخرى التي تعمل في ظل التأورات الاجتماعية والثقافية.

على الرغم من الإسهامات التي قدمها "بارسونز" إلا أن نظريته عن التغير الاجتماعي جاءت متحيزة واعتبرت امتدادا للنظرية التأورية في علم الاجتماع، إضافة إلى أن "بارسونز" أكد أن نظريته في التغير الاجتماعي جزئية وناقصة، وأقر أن عمله مجرد، ووضع محط تهديدي يركز على العناصر الأساسية، ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت له كان أبرزها التي قدمها

"تيماشيف" على أن المفاهيم الأساسية التي استخدمها "بارسونز" مجردة وبعيدة كل البعد عن البيانات والشواهد المستخلصة من الواقع، كذلك نجد مقولة "بارسونز" عن مسلمة "التوازن الدينامي" فهي غير صادقة بحيث جاءت بنظريته عن التغير الإستراتيجية خالصة، حيث نجد أنه ينشأ التغير من خلال الصراع والتعارض أكثر مما ينشأ عن التكون النظامي لأنماط محددة من الإنحراف، حيث اهتم بالنتائج أكثر من تركيزه على دراسة أسباب الفعل الاجتماعي، فيهتم بتتبع آثار التغير بدلا من فحص مصادره واهتم بوظائف الصراع أكثر من معالجة أسبابه. ثم جاء بعد ذلك "جونسون" "Johnson" ومثل خط دفاع عن "بارسونز" واعتبر أن هذه الإنتقادات تمثل تشويه لعمل "بارسونز" الذي ساهم إسهاما كبيرا، فقد نظر "بارسونز" إلى النظام الاجتماعي كمشكلة حتى يمكن تفسيره كما سلم جدلا باستخدام التوازن كترتيب نظري.

• لسلي هويت Leslie White تناول نظرية الطاقة Energy Theory :

يعد كل من "لسلي هويت" عالم الأنثروبولوجيا وتالكوت بارسونز عالم اجتماع من أبرز واضعي النظريات الحديثة، واللذان اهتمتا بتطوير وتعديل شكل التّـور الثقافي، حيث رأوا بأن علماء التّـور الثقافي الأوائل ساهموا إسهاما كبيرا في فهم الثقافات الإنسانية، بينما اختلف أصحاب النظريات الحديثة عن النظرية التّـورية البسيطة "كلويس هنري مورجان" حيث أدرك كل منهما أن مجرى التّـور الثقافي يكون أكثر تعقيدا، ويتجه داخل المجتمعات من البساطة إلى التعقيد ومن ثم إلى التّـور.

ذكر "هويت" في تحليله "لنظرية الطاقة" فكرة أساسية وهي كلما أعلّى الناس موارد أكثر للطاقة تسهم أكثر في تقدم الثقافة، فالثقافة تزودنا بأساليب الدعم الإقتصادي وتمنح الأفراد القيم والعادات والمعتقدات ونسق التنظيم.

كما قام "هويت" بدراسة المجتمعات القديمة وانتهى إلى أن معظم هذه المجتمعات تكون تحت سيادة الملك الأشبه بإله، وبالتالي تجعل النسق الاجتماعي يمتد ليشمل ما وراء جماعة القبيلة ويعلمها نسق متوازن، حيث يصر "هويت" على أن هذه المجتمعات لا تستطيع أن تنمو بدون اتساع في مقدار الطاقة المتاحة للإستخدام الإنساني من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي تجعلها قادرة على تقسيم العمل والتمايز البقي الاجتماعي، بينما يتميز الجانب الحضاري

الحديث بزيادة مستمرة في الآفاق من أجل زيادة الإنتاج دون قيود أو قواعد دينية، وبالتالي ينظر "هوايت" إلى العوامل التكنولوجية وخاصة منها الآفاق المتاحة واعتبارها من أهم العناصر الأساسية في التغير الاجتماعي.

لذلك يرى الكثير من علماء الاجتماع أنه لا توجد نظرية متكاملة عن التغير الاجتماعي تصلح لأن تكون نموذج لبناء التنمية وخاصة لدى المجتمعات النامية، وهذا يعتبر موضوع أساسي يواجه علم الاجتماع اليوم.

6- التغير الاجتماعي وقضية التنمية (توجيه التغير هدف التنمية):

لقد استخدم الدارسين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي كأنهما يشيران إلى موضوع واحد، وأصبح من الصعب الفصل بين دراسة التغير وبين توجيهه من أجل التنمية، وأصبح هذا الموضوع من بين القضايا الرئيسية التي شغلت اهتمامات الدارسين في علم الاجتماع في كل بلاد العالم.

فالتنمية كمصطلح استخدم على نطاق واسع لا يشير إلى عملية نمو تلقائي وإنما إلى عملية تغير مقصود تشرف عليها سياسات محددة لتنفيذها، تعاونها هيئات على المستوى المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى إجتماعية جديدة لتهيئة الظروف لجانب التغير الاجتماعي الذي يلق عليه التنمية، وبالتالي فالتنمية تهدف إلى زيادة الدخل القومي ورفع معدلات الدخل، وكذا رفع مستوى المعيشة وتوسيع الخدمات الإجتماعية وبهذا تحقق نوع من التغير الاجتماعي.

وإذا أخذنا مفهوم التغير الاجتماعي على أنه تغير للمناشط الإجتماعية وجعلها أكثر كفاءة ومقدرة وفاعلية ومتضمنة للخطة الإيجابية والسلبية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، نجد أن التنمية تتضمن عملية النمو والتغير في آن واحد، فعملية التنمية الإجتماعية تؤدي إلى تغير المواقف والقيم لتحقيق التقدم مع مراعاة التكامل والترابط بين خطة سياسات التغير الاجتماعي حتى يتحقق التساند الوظيفي بين الهيئات المختلفة المشكلة للمجتمع، وبالتالي فالخطة التنموية تتضمن النهوض بالنشاط الإقتصادي والاجتماعي داخل المجتمعات النامية لتحقيق التغير الاجتماعي مع مراعاة التنسيق والربط بين الأهداف وتكامل جميعها على شكل خطة قومية واقعية محققة التغير المطلوب.

7- مظاهر وملامح التغير الاجتماعي :

كل مجتمع قابل للتغير فهو لا يبقى ساكنا مستقرا في أداء وظائفه □ وال أجيال متعاقبة، ولكن حين وصوله إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغير بسبب وجود قوى تعمل على تأسيس نظم جديدة.

- ومن أهم مظاهر وملامح هذا التغير نجد مظاهر إيجابية وأخرى سلبية.

- ومن بين مظاهر التغير الاجتماعي الإيجابية نجد:

أ- يعمل التقدم العلمي والتكنولوجي على تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع في مختلف المجالات.

ب- توفير مختلف وسائل الإتصال يعمل على زيادة تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، مما يتيح فرصة التزاوج بين الثقافات.

ج- النمو الحضاري والتغير العمراني المصاحب للتغير السكاني.

د- ضرورة الهجرة من الريف إلى المدينة للبحث عن ظروف أحسن للمعيشة.

هـ- تعليم المرأة والسماح لها بالخروج لميدان العمل.

و- إبراز أهمية التعليم في تحقيق الإرتفاع على السلم الاجتماعي والإقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى إعداد علماء لضمان المزيد من الرقي الاجتماعي والإقتصادي.

ز- نمو وعي الأفراد بمختلف حقوقهم وواجباتهم الو□نية.

بالمقابل نجد ينتج عن هذه المظاهر الإيجابية مجموعة مظاهر التغير الاجتماعي السلبية وتشتمل على:

أ- تغير بعض القيم التقليدية التي كانت تسود المجتمع، فأصبحت بعض القيم مقبولة بعدما كانت مرفوضة وأخرى مرفوضة بعدما كانت مقبولة.

ب- خروج المرأة لميدان العمل، وما أدى إلى بلوغ □□ورات خ□يرة في حياة المجتمع وقيمه المختلفة. وذلك فيما يتصل بإضعاف س□□ة الزوج في المنزل وقضية التنشئة الاجتماعية وغيرها.

ج- زيادة الضغوط والصراعات النفسية كنتيجة حتمية للعوامة وما ترتب عنه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

د- تغير الشكل الأسري من أسرة ممتدة كبيرة الحجم إلى أسرة نووية صغيرة الحجم مستقلة إقتصاديا وصاحب هذا تأخر سن الزواج، وظهور مشكلات العنوسة.

هـ- تركيز الأفراد على الجانب المادي وإهمال الجوانب النفسية، مما أدى إلى انتشار العبث واللامبالاة والتمرد واللاوعي.

ثانيا: بعض الاتجاهات العامة لتغير الأسرة الحضرية في بعض مجتمعات العالم

1- تعريف التغير الأسري وأهم عوامله:

لقد تناول العديد من الباحثين عملية التغير الأسري في محاولات لتحديد علاقة الأسرة بالتغير ثم أسباب التغير الأسري وعملياته، فينظر بعض الباحثين إلى أن المتغيرات الأساسية المتسببة في التغير الأسري تتمثل في التصنيع والتحضر وما نتج عنها من عمليات تنمية، ومن خلال هذه المتغيرات ينظر إلى الأسرة على أنها متغير تابع.

وظهر بذلك اتجاه تفسير التغير الأسري بإرجاعه إلى عوامل مادية عند كل من "ماركس" و"أجبران"، أما كل من "ماكس فير" و"كونت" فقد أرجعوا هذه التغيرات إلى جوانب عقلية، إذ يرى أن مصدر التغير في الأسرة وغيرها من النظم الاجتماعية يرجع أساسا إلى التغير الفكري والعقلي، وهذا التغير الفكري ناتج عن التغير المادي، وبالتالي ربط "كونت" بين حياة الإنسان المادية وبين مراحل التغير التي مر بها الفكر الإنساني.

أما "ماكس فير" فهو يختلف عن الماديين في اعتباره أن الظروف الاقتصادية ليست هي القوة الدافعة في الحياة الاجتماعية ولكن روح المجتمع هي القوة الدافعة التي تسير الحياة، وتعني روح المجتمع عنده القيم المشتركة التي توجه الأفراد وتسود بين أفراد المجتمع، والتي يمكن تمييزها ودراستها دراسة عقلانية لأنها تعتبر الموجهات القيمة التي تدفع سلوك الناس إلى الظهور بمظهر معين في حالي الثبات والتغير لأنها أساس السلوك¹.

أما الوظيفيين فهم لا يهتمون بمسألة أسباب التغير بقدر الإهتمام بالتساند الوظيفي بين متغيرات النسق الأسري، ويرون أن هذا التغير يحدث في الأنساق الاجتماعية المترابطة وأن أي تغير في نسق يؤثر على الأنساق الأخرى، وبالتالي يمكننا القول أن العوامل الخارجية والعوامل الداخلية للتغير في الأسرة تعمل بشكل مترابط والفصل بينها يكون نظري لغرض الإجراءات المنهجية

1- عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء لدنيا الباعثة والنشر، الإسكندرية، د س، ص 95.

أما ميكانيزمات التغير في الأسرة تتمثل في¹:

- أ- ميكانيزمات أو عوامل داخلية، ذات صفة قهرية كالموت والولادة وكبر السن.
- ب- ميكانيزمات داخلية مكتسبة مثل: التعليم، الزواج، المهنة .
- ج- ميكانيزمات خارجية تشمل التغيرات التي تصيب الأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع بفعل عمليات واسعة كالتحضر، وتمارس هذه التغيرات تأثيرها من خلال ما تؤدي إليه من تغير في مظاهر الحياة الأسرية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وتمارس هذه العوامل تأثيرها من خلال إحداث التغيرات الآتية:

- التغيرات التي تصيب القواعد الرئيسية المحددة لنمط بناء الأسرة، وما تؤدي إليه من تغيرات في مظاهر الأسرة
- التغيرات التي تحدث في المحيط الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية والمادية.
- التغيرات التي تحدث في المجتمع الحضري كزيادة العدد وتقارب المساكن ما يؤدي هذا إلى تغير في النظم الاجتماعية، بما فيها النظام الأسري.

وبالتالي فالتغير الاجتماعي هو الاختلاف عن أنماط الحياة السائدة في المجتمع سواء كان التغير ناجما عن العوامل الجغرافية أو الثقافية أو الإقتصادية، بحيث يتضمن التغير طريقة الحياة والقيم والعادات والتقاليد لتنظيم الحياة العائلية والعلاقات بين أفراد المجتمع فالتغير الاجتماعي له أسبابه العديدة فالبعض يرجعه إلى عوامل سيكولوجية في الشخصية الإنسانية باعتبارها أن السلوك الإنساني يقوم على دافع معين، فإذا تغير الدافع نتج عنه تغير في العادات والتقاليد.

وبالنظر إلى النسق الأسري نجد أن التغير الاجتماعي يمثل عاملا رئيسا في التأثير على العلاقات الأسرية، ففي الماضي كانت كل أنماط الروابط الأسرية وكذا العلاقات المحددة للأسلوب الأسري تحت سيطرة العادات والتقاليد، ويسعى بذلك كل أفراد الأسرة لتحقيق أهداف الأسرة المشتركة، إلا أنه في ظل التغير الاجتماعي ظهرت عدة ظواهر أثرت على الجانب البنائي والديناميكي للأسرة من خلال عملية التغير الأسري نتيجة لعدة اعتبارات شملت التصنيع والتحضر وغيرها.

² - عبد الرؤوف الضبع، مرجع سبق ذكره، ص 98 .

ونجد من بين أهم التغيرات التي لّأت على الأسرة الحديثة هي:

أ- الانتقال من الوحدة الإنتاجية إلى الوحدة الاستهلاكية، فالكثير من الأسر الحديثة تحولت من الإنتاج إلى الاستهلاك.

ب- تقلص سلطة الوالدين وانتقال الكثير من علاقات السيطرة الأبوية إلى علاقات المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالأسرة.

ج- خروج المرأة للعمل ومواقع الإنتاج .

د- اعتماد الأسرة الحديثة على غيرها من المؤسسات الاجتماعية في تلبية متلباتها الاقتصادية وتأمين حاجاتها الفكرية والتربوية .

وبالتالي التغير يعتبر أحد الحقائق التي نعيشها في حياتنا المعاصرة والذي نكتسب من خلاله الخبرات والمرونة في التفكير والسلوك والقدرة على مواجهة المواقف الجديدة المتغيرة، ومحاولة التعديل بين العادات والتقاليد والعرف بما يتناسب مع مصالحنا وظروفنا وبيئة العصر الذي نعيش فيه.

وعليه فالنغير الأسري يشير إلى أوضاع جديدة تّأ على البناء الأسري ووظائفه وأدوار أفراد، ويكون تحت تأثير النظم والعادات والتقاليد وأدوات المجتمع المتغير باستمرار، كما يمكننا فهم التغير الأسري من خلال التبدل والتحول والديناميكية في العلاقات الأسرية المختلفة.

أما عوامله فتتمثل في :

إن تغير الأسرة يعود إلى عامل أو مجموعة من العوامل كالمناخ و التكنولوجيا والإقتصاد، ونجد بأن علماء الاجتماع يتصورون أن التّطور التكنولوجي أو الصناعي يعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في تغير الأسرة، إلا أن تغير الأسرة يكون نتيجة لعدة عوامل لأن أي تغير يحدث في جزء من أجزاء الأسرة يؤثر في بقية أجزائها، ويمكن أن يفسر هذا التغير بعوامل كثيرة مترابطة لها تأثيرها على تغير الأسرة ومنها الآتي:

أ - العامل الجغرافي:

يشمل العامل الجغرافي المكونات البيئية التي يعيش فيها الإنسان وهي تتكون من التضاريس والتربة ، المناخ ، المياه ،الثروات المعدنية ،الزراعية وغيرها، وهذه المكونات تؤثر على أنشطة الأفراد وأي تغير في هذه المكونات البيئية تؤدي إلى تغيرات في الأسرة ،لأن حياة

الإنسان تتأثر بالبيئة والمناخ فبيئة المكان تؤثر بالضرورة على الأسرة، وأي تغير في الظروف الجغرافية سوف يؤدي إلى تغيرات بها فبحدوث زلزال أو فيضان أو إعصار، سيحدث تغيرات في اتجاهات وسلوك أعضاء الأسرة الذين يسكنون في هذه المناطق.

ب- العامل الإقتصادي:

ويشمل أثر التغير التقني على جميع النظم والهيئات الاجتماعية التي حدث فيها باعتبار العلاقة بين التغير الأسري والتغير الإقتصادي علاقة وثيقة، بالإضافة إلى ما يخلفه هذا التغير فيما يخص الخدمات والتسهيلات والمؤسسات الحديثة التي تعمل على التقليل من وظائف الأسرة كدار الحضانة و المدرسة ، كل هذه العوامل ناتجة عن التطور الإقتصادي فمنذ ظهور الصناعة وانتشارها في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تركت آثار بارزة على كل نواحي الحياة ، ولقد كان النظام الاجتماعي من أشد النظم تأثراً، بالنظام الإقتصادي والنظام الأسري نتيجة للعلاقة التكاملية التي تربط بينهما، فالأسرة تمد الميدان الإقتصادي بالأيدي العاملة هي المستهلك الأول للسلع والخدمات ويعتبر العامل الإقتصادي من أكثر وأهم العوامل تأثيراً في الأسرة، فبيئة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع والإحتياجات الأساسية التي تحكم العلاقات الإقتصادية وتحدد المعايير بين الناس وأي تغير في الإقتصاد أو الدخل الفردي يؤثر على الأسرة وأعمالها.¹

وبالتالي الأسرة من خلال البنية الجديدة لها تعتمد على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث ، فالوظيفة الإقتصادية التي كانت تقوم بها الأسرة بامتلاك وسائل الإنتاج وكذا العمل أو الجهد الذي يمثله أفراد العائلة الواحدة كوحدة إنتاجية تغير.

إن هذا الخلل الوظيفي يظهر من خلال مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة من أجل العمل الصناعي والإداري والتجاري وغيرها من الأنشطة في المراكز الحضرية، وعليه فإن الارتباط بين التغير الإقتصادي والتغير الأسري تتبعه من خلال سيروية التغير الأسري، حيث نجد انه تلازمت الأسرة الأبوية مع النظام الزراعي في الفترة الأولى وتلازمت الأسرة الزوجية مع التصنيع والعمل المأجور في الفترة الثانية، وتلازمت الأسرة كرابقة بمساهمة الزوجين

¹ - أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص102.

في الإقتصاد الأسري مع تطور القامع الثالث في الفترة الأخيرة ، وهكذا يوجد في كل فترة توافق بين نمط إقتصادي سائد ونمط أسري¹.

ومنه فالأسرة تتكيف وفق النمط الإقتصادي العام نتيجة لمجموعة عوامل إقتصادية مست الجزائر في مرحلة ما بعد 1992 وتتمثل في:

- خصوصية الشركات العمومية .

- المادة 26 من الدستور المعدل في 1996 تقضي بحرية التجارة والصناعة وبالتالي هذين العاملين أدى إلى خلق فضاءات جديدة تسعى من خلالها العائلات إلى تحسين مستوى المعيشة.

ونجد ابن خلدون ترق لذلك حيث يرى أن التحول الذي يصيب نمط المعيشة هو الانتقال من حالة الإعتماد على الضروريات إلى حالة الإعتماد على الكماليات.

ومنه فإن الدخول في هذه السيورة تصبح غاية ملحة لتغير الأسرة من خلال الأدوار والبناء، وأن هذا التغير هو حتمي ونجد هذا في خروج المرأة للتعليم وللعمل وما ينجم عنه من استقلالية إقتصادية داخل الأسرة مما ينقص من فعالية الضوابط والقيم الاجتماعية والروابط القربية، ونجد "وليام قود" يقول في هذا الصدد أنه كلما اتسع النسق الإقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة الممتدة، وتفكك أنماط ووحدات البدنة ويظهر هناك ميل إلى قيام شكل من أشكال النسق الزواجي².

ج - العامل التكنولوجي :

لعب العامل التكنولوجي دورا هاما في تغير الأسرة من حيث بنائها وشكلها وحجمها ووظائفها، وفي تغير الأدوار والعلاقات بين أفرادها .

وفي هذا الصدد تقول "سنة الخولي " أن التكنولوجيا عملت على إحداث تغييرات جذرية ومستمرة منذ ظهورها على مستوى الأسرة، فعملت على تنظيم نسلها وانتشار شكل الأسرة النواة وتغيرت العلاقات داخلها، فضعفت سلطة الأب وارتفعت منزلة الأم ، وتقلصت وظائف الأسرة بشكل كبير جعل بعض الباحثين يتنبئون بانقراضها.

¹ - محمد بومخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، 2004، ص104

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعليه فإن إنتشار التصنيع والخصائص الحضرية فرض على الأفراد نوعا خاصا للتكيف، وأسلوب جديد للإندماج في الحياة الاجتماعية والمعيشية، فأصبحت الروابط القرابية تميل إلى الإضمحلال نظرا لفقدانها بعض وظائفها، ومنه كان اتجاه الأفراد إلى شكل الأسرة النواة لملاءمتها لخصائص العصر الحديث أو المجتمع الصناعي .

وبهذا تتضح الرؤيا حول أهمية العامل التكنولوجي في تغير شكل الأسرة و انحلال روابط القرابة الممتدة وهذا بفعل عوامل تعتبر مؤشرات لنمو المدن وانتشار التصنيع وتمركز السكان حولها وتغير العلاقات الداخلية للأسرة نتيجة لتغير الأدوار الاجتماعية لأفرادها، حيث أن انتشار المدن أدى إلى تفكك الروابط والعلاقات القرابية التي كانت تتميز بها الأسرة الممتدة وحل محلها روابط أخرى كالعلاقة مع الجيران وعلاقات الصداقة في العمل والنوادي وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تغير العلاقات الداخلية للأسرة، كما نجد ثورة الإتصال حولت العالم إلى قرية صغيرة حملت ألوان من الثقافات لم يعهدها المجتمع الجزائري التي لاتساير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية سواء الدينية أو العرفية، ما أدى إلى غياب المفاهيم العامة مثل الإلتزام والهوية القومية والإلتزام داخل المجتمع.

إن هذا الإنحيار في المجتمع يصاحبه التفكك الذي يؤدي إلى اللاتوازن الناتج عن غياب سلاسل الضبط القائمة داخل الأسرة .

إن مصادر الثقافة والتنشئة كمؤثرات خارجية تؤثر على الأسرة في جوانب عديدة كالإعلام ونخص بالذكر الهويات المقعرة والأنترنيت التي انتشرت في فترة ما بعد 1990م بصورة ملحوظة وكبيرة، وهذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية الخاصة بثقافة الصورة وقد أكدت بعض الدراسات ذلك ونجد "جو سو ميروفيتش" يشير إلى العناصر المتشابكة بـ [بيعته للمكان قد تمزقت عن [ريق وسائل الإعلام الإلكترونية مما ساهم في انخفاض الشعور بالهوية الإقليمية لدى الأفراد وبالتالي الأسر.¹

د - العامل البيولوجي:

أكدت العديد من الدراسات والبحوث أن تقسيم وتوزيع الجنسين ذكور وإناث له علاقة كبيرة بالتغير الأسري، حيث أن معدل الزواج يرتفع كلما كان عدد الذكور أكثر من

¹ - سامية خضر صالح، إستراتيجية مواجهة العنف، رؤية نقدية ودراسة تطبيقية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص 54.

الإناث، كما أن زيادة أو نقصان عدد الذكور في مجتمع معين يؤدي إلى تغيرات بارتفاع أو انخفاض معدلات الزواج، وأن النضج البيولوجي لدى الجنسين (ذكر، أنثى) يحدد لدى العديد من المجتمعات سن الزواج.

هـ- العامل الإيديولوجي:

عرف "دينكن ميتشن" الإيديولوجيا على أنها النظام الفكري والعائلي الذي يعبر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والإنسان، وقد سبق هذا المصطلح بصورة خاصة على الأفكار، والعوائق والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي، وأساس تنفيذه وشرعيته¹.

ويظهر هذا العامل في تغير الأسرة في ميلها لتكون علاقات شخصية وثيقة تربط بينها المودة والمحبة، وكذا على مستوى رعاية الأهل وتنشئتهم، حيث أصبحت تقدم لهم خدمات كثيرة، وهذا راجع إلى نقص عددهم في الأسرة خاصة التي تتبع سياسة تنظيم النسل، وكذا اتجاه المرأة إلى التقليل من الإنجاب.

و- العامل السكاني:

يشمل العامل السكاني الكثافة السكانية والنمو الديمغرافي ومعدل المواليد والوفيات وكذا الهجرة سواء داخلية أو خارجية وإقامة المدن الجديدة، ونجد أن في الدول النامية يكبر حجم الأسرة بسرعة نتيجة لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات، وهذا ما تطلب رفع مآل الرعاية الصحية والعلاجية والترفيهية.

وعلى ذلك فإن أي تغير في حجم وتوزيع الناس يؤدي بالضرورة إلى التغيرات الاجتماعية، وبتتبع التاريخ نجد أن أي نقص أو زيادة في السكان تؤدي إلى تحولات في أنماط حياة الأسرة، فالنمو السكاني السريع تتبعه مشاكل معينة مثل النقص في الأعمار أو في فرص العمل، المدارس، الإسكان ومع ذلك فإن المصدر الديمغرافي على ماله من دور في تغيرات الأسرة إلا أنه ليس كافيا بمفرده لتفسير التغير².

¹ - دينكن ميتشن، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 142-143.

ز- العامل الاجتماعي والثقافي:

يعتبر الجانب الثقافي من الجوانب المهمة في حياة أفراد الأسرة والتي تفرض نمط معين من التصرفات والسلوكيات التي تكون مرغوبة أو مرفوضة من طرف المجتمع، ونجد الأسرة الجزائرية كانت المصدر الأول للقيم والمعايير الثقافية الممنهجة لشكل الحياة ونوعية العلاقات، ونجد في المرتبة الثانية ثقافة التكافل الاجتماعي ثم ثقافة التعايش.

ونجد تاريخيا أن نسبة التحضر في الجزائر كانت ضعيفة والدليل على ذلك الحياة الأسرية كانت حياة ريفية بدوية في أغلبها تعتمد على النمط الزراعي وروح الجماعة والتضامن الآلي، ويبقى التحضر والحدثة شكل جديد على الأسر الجزائرية لأنها تحمل ثقافة العائلات الممتدة، ونجد كذلك البعد الديني الذي هو مستنبط من الدين الإسلامي يحث على بر الوالدين والإحسان إلى الأقارب وغيرها.

فالدين لا يحدد نمط الأسرة إلا أن بعض الافراد مقيدون بثقافة دينية يجذبون من خلالها العيش في ظروف تقليدية، ويعتبرون العديد من الأمور أنها من باب الدين مثلا كالزواج المبكر للأبناء لتحسينهم، مما يساهم في تشكيل أسر ممتدة مع صغر الابن الذي لا يتمكن من تأمين بيت منفرد ومستقل عن والديه، هذا الاستعداد الثقافي لتقبل الأسرة الممتدة يفسر شكلها وبنائها وبعد ضغوط وأحداث لا تسمح باستقلالية الأبناء، تشهد الأسرة الجزائرية تفكك وانفصال الأسرة الزوجية ثم تركب عند زواج أبنائها في ظروف خاصة. وبالتالي يمكننا القول أن تغير الأسرة لا يحكمه عامل واحد فقط بل تداخلت فيه عدة عوامل، وكل عامل فيها يؤثر بطريقة وفي جانب معين في الأسرة.

2- مظاهر التغير الأسري :

أ - تغير المكانة الاجتماعية للمرأة :

يمكن القول أن تغير المكانة الاجتماعية للمرأة هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها، فمن حيث البناء الأسري تتجه نحو الشكل الزوجي الصغير، ومن حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات مختصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص¹.

¹ - نبيل توفيق السمالوحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 348.

كما أن عملية التحديث الحضاري عملت على تغيير التقييم الاجتماعي ونسق المراكز والأدوار، فمع اتساع معدلات النمو الحضري وانتشار التعليم أتاح فرص أكثر أمام النساء للتحرر والتعليم والعمل و تحقيق قدر أكبر من الإستقلال الإقتصادي، هذا إلى جانب ظهور مؤسسات الرعاية البديلة للأطفال يسمح للمرأة بتخصيص جزء كبير من وقتها للعمل، وكذلك نجد ظروف الحياة الحضرية عملت كعامل ضغط لخروج المرأة للعمل سواء من الناحية المادية أو من الناحية النفسية، ما جعله ضرورة لكثير من الأسر الحضرية ، إضافة إلى هذا تمسكها بحق التعليم والعمل والإستقلال عن الرجل ونضالها في سبيل الحصول على حقوقها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والمساواة الكاملة بالرجل .

ب - تغير المكانة الاجتماعية للشباب وكبار السن وصراع الأجيال:

إن التحول الذي حدث في بناء الأسرة وفي وظائفها وفي علاقتها وفي المعايير والقيم ونظام التقييم الاجتماعي في ظل الحياة الحضرية ،أدى إلى تحرر الشباب من العديد من الضوابط والضغوط التقليدية، فالشباب المتعلم له درجة من الإستقلال الإقتصادي نتيجة لحصوله على دخل ثابت وعلى مركز اجتماعي وبالتالي أصبح أكثر تحررا واستقلالا عن العائلة الكبيرة ، مقارنة بالشباب الريفي الذي ينشأ في ظل نظام الأسرة الممتدة التي تشكل دورة حياته دون خيار منه ، ولكن مع نمو المجتمع صناعيا وحضريا وإقتصاديا يضعف دور الأسرة كضابط لسلوك الشباب نتيجة لوجود خيارات خارج نطاق الأسرة تشارك في إعداداته اجتماعيا وثقافيا، وبالتالي الأسرة ليست هي المؤسسة الوحيدة للتنشئة الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التقليدية.

وتؤدي عمليات التحول الإنمائي للمجتمع إلى تغير كبير في المراكز التي يشغلها كبار السن فبعدما كانوا يحتلون في المجتمعات التقليدية مركزا أساسيا في الرئاسة السياسية والدينية و القيادة الاجتماعية وقيادة الرأي، أصبح هذا الوضع في المجتمعات الحضرية مغايرة نتيجة للتقدم الإقتصادي والحضاري حيث فقد كبار السن ما يتمتعون به من مركز وهيبة بعد انتشار التعليم وتغير نظام التقييم الاجتماعي ليقوم على أساس الإنجاز وما يحتله الشخص من مكانة تعليمية ومهنية، لا على أسس منسوبة كالسن والجنس والإنتماءات الأسرية والعائلية.

غير أن كبار السن لم يتخلو عن مكانتهم بسهولة بل ظلوا متمسكين بالماضي لسببين هما:
أولاً: أن أجدادهم ينتمون إلى الماضي لا إلى المستقبل.

ثانياً : لصعوبة التوافق مع الأوضاع و القيم الجديدة المتغيرة ، وهذا ما يجعل هذه الفئة العمرية معوقاً لبرامج التغير التي من شأنها تهديد سلطتهم التقليدية ، وهذا ما نلاحظه يحدث داخل المجتمعات المتحولة إنمائها من صراعات بين القديم والجديد، أو ما يلق عليه صراع الأجيال داخل الأسرة وداخل تنظيمات العمل وداخل المجتمع بشكل عام .

ج - نمو التنظيمات الطوعية :

يذهب "جاي روشر" إلى أنه من الملاحظ أن التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية تزدهر في الدول النامية مع عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والتحديث الحضاري ، وهو يفسر هذه الظاهرة أثناء التحول الإنمائي يفقد الناس فيها الدعم والسند الأسري الذي تتيحه النظم التقليدية للأسرة قبل تفككها بفعل عمليات التعليم و التحضر والتصنيع وخروج المرأة للتعليم والعمل¹.

ونجد أن هذه التنظيمات تختلف من حيث أهدافها ، قد تكون أهداف اقتصادية أو سياسية أو دينية أو ترفيهية، ولا شك أن تعدد هذه التنظيمات يرتبط بتعدد الحياة والعلاقات والمصالح. ويمكننا أن نفسر نمو التنظيمات الاجتماعية التيارات التي تنمي عمليات التنمية والتحديث وكذا في ظل تعدد النظام الاجتماعي يزداد التدرج والإنقسام الاجتماعي والمهني والاقتصادي والثقافي، ما يشجع كل فئة متجانسة على تكوين تنظيم معين يكفل لهم الأمن والعون والترفيه عنهم.

ونجد من أبرز هذه التنظيمات في الدول النامية النقابات العمالية والمهنية، الجمعيات الشعبية والنوادي وغيرها وكل تنظيم نشأ وفق ما اقتضته الظروف المحلية داخل كل مجتمع .

د - تعدد نظام التدرج الاجتماعي :

يؤدي بناء العمل المتغير واتساع نطاق الحضرة وكذا التنوع المهني وتعدد الحياة الاجتماعية وتعدد السلم التعليمي إلى بروز ما يسمى بالتمايز الاجتماعي بين السكان ، وظهور معايير جديدة للتمايز تقوم على أساس الوضع الاقتصادي والتعليمي أو المهني والبيروقراطي أو

¹ - نبيل توفيق السمالوقي ، مرجع سبق ذكره، ص 351.

ما سماه " روشر " التباين من حيث الهيبة أو المكانة البيروقراطية " Buraucratic status " ويقصد به المركز الذي يحتله الشخص داخل التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع . ولا شك أن كل من التباين في الدخول والدرجات العلمية والتعليمية وكذا الأعمال والمهن وحجم السلطة الممارسة تؤدي إلى التباين البقي .

لكن مع نمو عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى استحداث أدوار ومهن ومراكز وسلطات جديدة لم تكن منتشرة من قبل، وبالتالي تختلط المقاييس التقليدية التي تقوم على أسس كالسن والدين والانتماءات الطائفية مع المقاييس المستحدثة للقوة الاجتماعية كالدخل والتعليم والقدرات التنظيمية والإدارية ، ويبقى على هذا الشكل حتى يعاد صياغة نظام التدرج الاجتماعي على أسس جديدة أكثر تعقيدا واختلافا عن النظام التقليدي السابق

هـ - نمو الحراك الجغرافي والمهني والاجتماعي:

يقصد بالحراك الجغرافي انتقال الناس في المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية، فردية أو جماعية من مجتمع لآخر.

- أما الحراك المهني يقصد به تغيير المهنة من العمل الزراعي إلى الصناعي .
- أما الحراك الاجتماعي فيشير إلى التغير في المكانة الاجتماعية، أو الوضع البقي سواء إلى أعلى أو إلى أسفل.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن هذه الأنواع من الحراك تزيد معدلاتها مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، التي تؤدي إلى نمو التعليم والتدريب المهني ، ما يتيح للأفراد فرصة تقلد مراكز أحسن من التي كانوا يشغلونها.

وهذا ما كشفت عليه دراسات المسوح والدراسات الميدانية أن أغلب عمال الصناعة في المجتمعات المتخلفة سواء في مجال العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة أم الماهرة هم أصلا من المهاجرين الأرياف الذين كانوا يعملون بالزراعة والحرف التقليدية.

وعليه فإن حركة التنمية وما يصاحبها من هجرات ريفية حضرية وتدريب مهني وانتشار للتعليم وتزايد معدلات التحضر، من شأنها أن تزيد من معدلات الحراك المهني والاجتماعي داخل المجتمع الحضري.

3- اتجاه التغير الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية:

تنبع الكثير من السمات الخاصة بالأسرة في أمريكا من أصلها الأوروبي ومن تراثها المسيحي اليهودي، هذا بالرغم من التغيرات البارزة التي أحدثتها حركات التصنيع والتحضر في القرنين الماضيين، وذلك فيما يتعلق بـ[بيعة النظام الأسري الأمريكي، وقد حدث تغير مماثل في معظم البلدان الغربية، مما جعل هناك تباينا ملحوظا في النظم الأسرية السائدة في كل من المجتمعات الغربية من ناحية والمجتمعات النامية من ناحية أخرى¹.

لذلك يتأثر النظام الأسري السائد في الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من السمات كانتشار التكنولوجيا الصناعية العلمية والدقة في تخصيص العمل وتقسيمه، والإعتماد على القوانين والمنصوصات الرسمية كوسائل للضبط الاجتماعي ونمو المراكز والتجمعات الحضرية، التغير الاجتماعي السريع والإشتراك الاجتماعي في مختلف الجماعات الثانوية، ومن خلال هذا الوسط البيئي تبعث القيم المجتمعية الزوجية الأمريكية.

وعليه يتميز المجتمع الأمريكي بتحقيقه لأعلى درجة من التقدم الصناعي وكذا الحراك المهني والمكاني، وكل هذا يؤثر بشكل مباشر على الأسرة الأمريكية، فلقد وصفت الأسرة الأمريكية من قبل بعض العلماء في الثلاثينات بصفة العزلة وعدم الاستقرار، إلا أن الدراسات الحديثة من أمثال دراسة "ر. ويليامس R.williams" في كتابه "المجتمع الأمريكي" أشار بأن المجتمع الأمريكي يتميز ببناء قرابي بسيط ولكن هذا النسق القرابي أكثر من النسق العائلي بكثير.

فالبناء القرابي للأسرة النووية يتميز بدرجة غاية في البساطة، فلا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة إلا في فترات الأزمات الاقتصادية الشديدة أو أزمات السكن الحادة، وبالتالي الأسرة النووية المعاصرة تختار أصدقائها من بين دائرة القرابة، فالسكن المستقل لا يعني انفصال علاقات التفاعل مع الأقارب بواسطة وسائل الإتصال بل بقيت علاقات التفاعل قائمة و مستمرة بين الأسرة الجديدة وبقية الأقارب، وبالتالي تؤكد الشواهد أن قضية العزلة التي وضعها "بارسونز Parsons" على الأسرة لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية في كل الثقافات الصناعية الغربية، فما زالت القيم الثقافية والقرابية تؤثر على أنماط التفاعل الأسري، فاتخذت الدول في أوروبا وأمريكا سياسة التأمين الاجتماعي لأفراد الأسرة وخاصة المسنين منهم، تضمن

¹ - محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2010، ص

لهم الرعاية الكاملة حيث تؤكد بعض الدراسات إلى أنه هناك من الآباء من يشاركون الأبناء حياتهم الأسرية الجديدة.

فرغم التغيرات الصناعية في أمريكا وأوروبا إلا أن هناك حقيقة تشير إلى استمرار التمسك بالقيم الثقافية القربية، وهذا ما نجده عند تحليل النظام الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يؤكد على أنه من الرغم من عدم وجود تعاون مادي بين الأسرة النووية وأقاربها، إلا أنه لا ينفي وجود علاقات تعاون وتفاعل بين الأقارب من البيعة مادية وعلى أسس واعتبارات غير مالية.

ولذلك يتميز النظام الأسري الأمريكي بمجموعة من السمات البنائية يمكن إيجازها فيما يلي:
أ- الإرتفاع المتزايد لعدد المتزوجين في المجتمع الأمريكي بالنسبة لمعظم مجتمعات العالم ومغادرة الأولاد منزل والديهم بمجرد زواجهم، ويهدف الزواج إلى تحقيق أهداف شخصية تتمثل في الإشباع الجنسي والحب والمشاركة الوجدانية، أما الأهداف التقليدية كحماية العجزة وتعليم الصغار أصبحت تقوم بها منظمات ومؤسسات أخرى.

ب- يتميز النظام الأسري الأمريكي بالزواج الأحادي مع السماح للأفراد باختيار شريكة الحياة دون أية قيود ثقافية، وتعتبر الجاذبية والتوافق الشخصي من العوامل الهامة في اختيار الزوج أو الزوجة.

ج- أصبحت الأسرة الأمريكية وحدة إقتصادية استهلاكية بدلا من كونها إنتاجية، فالصناعة الأمريكية تتلّج تخصصا دقيقا في العمل مما يؤدي إلى تباين الأعمال التي يقوم بها أفراد الأسرة.

د- يتحدد الوضع الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للفرد الأمريكي على أساس المكتسبات الإقتصادية والاجتماعية بدلا من المورثات الأسرية مادية كانت أو معنوية، فنجد أن الإبن الأول لا يمتلك مميزات خاصة على أشقائه من ناحية المكانة الاجتماعية أو السلطة، أما النساء مازلن يحصلن على مرتبات أقل مما يحصل عليه الرجال رغم اشتغالهن بنفس العمل أو الوظيفة.

هـ - العمال في المجتمع الأمريكي لا يجدون منفذا للتعبف والحب سوى داخل العلاقة الأسرية التي تربطه بزوجه وأولاده، ولاشك أن هذا المجتمع يضع تقييما عاليا يقوم على المنافسة

والكفاءة والإجتهاد والعنف ويحاول بث هذه الصفات وتنميتها في الأهل، لذلك فالأهل والأمريكيين يميلون إلى الإستقلال عن آبائهم ويتجهون إلى نوع من العلاقة الاجتماعية مع والديهم تتميز بالزمالة والمساواة.

4- اتجاه التغير الأسري في الصين:

نجد أن البحوث على الأسرة في الصين يغلب عليها الأبعاد السياسي فنجد أن السياسة العامة للصين لها تأثيرها على بحوث الأسرة، فالدساتير من (1949-1982) لها تأثير قوي على الأسرة، فدافعت بحق المساواة بين الرجل والمرأة وشجعت النساء على التعليم والخروج لميدان العمل، فحثت الزوج والزوجة على وجوب تنظيم الأسرة ورعاية الأهل وتعليمهم وعلى الأهل الذين كبروا أن يساعدوا أبوهم.

وبالتالي حدثت تغيرات بنائية كبيرة على الأسرة خاصة عند صدور قانون الزواج في "مايو 1950" وحث على:

- أ- تفضيل الزواج الأحادي على الزواج المتعدد.
- ب- حرية الاختيار الحر للزوجة والزوج خاصة في المدينة.
- ج- تأخر سن الزواج بالنسبة للشباب وهو يعتبر تحديا للتقليد القديم.
- د- تحول الأسرة من النمط الكبير إلى الصغير.
- هـ - مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية وحصولها على الإستقلال الإقتصادي والاجتماعي.
- و - المساواة بين الرجل والمرأة .

وكان لهذه السياسة السكانية أثرها على الأسرة فارتفع مستوى المعيشة وتمكن المجتمع الصيني من خلالها التخلص من العادات والتقاليد المتخلفة المتعلقة بالأسرة، فالتجهت الأسرة الصينية إلى تحديد حجم نسلها وضمان رعاية وتربية أبنائها تربية سليمة، غير أن هذه السياسة تركت بعض الآثار السلبية على الأسرة كحدوث اللاق، بسبب التغيرات الحادثة في القيم الاجتماعية والأسرية أما إيجابيات هذه السياسة على الأسرة تمثلت في:

أ- تحسين الجوانب المادية والثقافية للأسرة

ب- تحول القيم الخاصة بمكانة المرأة، فأصبحت المرأة تشارك بنسبة 43,68 من مجموع القوى العاملة

ج- أصبح الاختيار الحر لشريك الحياة هو الأساس في المدن، وانخفاض مستوى سن الزواج
د - اتجاه الأسرة الصينية إلى تنظيم نسلها بتحديد عدد الأولاد، ومن ثم إنكمش حجم المسكن المتاح للأسرة العادية

وفي إطار عملية التحديث تغيرت العلاقات الأسرية وأصبحت العلاقات بين الآباء والأبناء أكثر تحررا وتكافؤا، ويرجع الفضل إلى أجهزة الإعلام الحديثة وكذا الكتب والمقالات والبحوث فتشكلت أكثر من 185000 لجنة لتنظيم الأسرة من أجل تعزيز نجاح السياسة السكانية القومية، ومازالت البحوث التي تجرى في مجال الأسرة الصينية تتركز حول تعليم الأولاد و خاصة الأولاد الوحيدين، والمشكلات المتعلقة بعمل المرأة في الوضع الجديد وكذا رعاية المسنين.

5- اتجاه التغير الأسري في اليابان المعاصرة:

تشير الإحصاءات الحديثة خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى اتجاه الأسرة اليابانية إلى الإنكماش بسبب عامل الحرب والهجرة إلى المراكز الصناعية، فقل بذلك عدد الأقارب الذين يقيمون مع الأسرة، وبالتالي فإن حركة التصنيع السريعة في اليابان أسهمت في تقلص حجم الأسرة في المناطق الحضرية، فتحول بذلك نمط تكوين الأسرة من نظام الأسرة القائم على النسب إلى النظام القائم على الزواج .

كذلك هناك زيادة كبيرة في عدد المسنين فالأبناء الغير متزوجين يعيشون على مقربة من الآباء في المدن وهذا لرعايتهم، وبالتالي تسود العائلة اليابانية روابط المشاركة والمحبة، فالأبوان وابنهم أو ابنتهم المتزوجة يعيشان في نفس العمارة أو الدور ويجمع بينهم الإستقلال والتبعية من جانب كبار السن.

وأصبح السلوك في مجال العمل يسوده التكافل والتكيف الفردي فنجد الدراسات أشارت إلى أنه هناك تحولا سلوكيا نحو الوجود الفردي صاحبته تغيرات ديمغرافية كإنجاب عدد أقل من الأولاد، وبالتالي فإن القيم والأحاسيس المتعلقة بحياة الأسرة سوف تستمر في الاتجاه نحو اللامعاشية الشخصية مما يجعل العلاقات الإنسانية ونظام رعاية الصغار والمسنين أقل استقرارا.

لذلك لابد من وضع وسائل تقوي الأسرة وتقدم المساعدات والخدمات للذين خرجوا من نطاق الحماية الأسرية.

6- اتجاه التغير الأسري في البرازيل:

يمكن القول أن هناك علاقة بين السياسة العامة والأسرة في البرازيل وذلك من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، لتحقيق الرفاهية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي لها أثر كبير على الأسرة.

وهناك كذلك سياسات تستهدف قضايا الصحة والإسكان والتعليم وغيرها من المتطلبات الاجتماعية التي لها علاقة بحياة الأسرة.

و هناك سياسات إقتصادية تتعلق بأهداف التنمية وتأثيرها على الأفراد وعلى الأسرة، إلا أنه هناك حاجة أوسع لدراسة العديد من المشكلات كإيديولوجية الأسرة والتحول في هيكل الأسرة وإعادة تحديد أدوار الأفراد، وأنماط التنمية الإقتصادية ودور الدولة.

إن الكثير من الإلتزامات نقلت من الأسرة إلى الدولة بنسبة كبيرة من الرعاية الصحية مع ارتفاع في النفقة لرعاية المسنين تقع على عاتق القاع العام في البرازيل، وهذا بلاشك يؤثر في التغيرات الديمغرافية لهيكل الأسرة على الزمن الذي يقضيه الأشخاص في القيام بوظائفهم الأسرية التي تساعد في تقييم الحاجة إلى سياسات عامة.

وبالتالي ليس للخصائص الفردية والتغيرات في هيكل الأسرة الدخل الوحيد في الحاجة إلى سياسات عامة، وإنما هناك عوامل أخرى تلح على متطلبات أساسية كالإعام، الصحة، التوظيف، التعليم، الإسكان.

وعليه هذه العوامل جعلت الدولة تتدخل ويظهر ذلك وقت الأزمات الإقتصادية حيث تمارس ضغط على الأسرة ويصبح هنا دور الدولة لا يقتصر على المعاناة بل تصبح المستخدم الرئيسي، حيث

تعتبر الأسرة الأبوية في البرازيل عنصرا إيديولوجيا هاما سواء في بناء وحدة سياسية قومية أو في بناء سياسة ديمغرافية، لذا تعتبر الأسرة في التشريع البرازيلي تنظيما هاما له دور إيديولوجي واضح ووظيفة اجتماعية، فهي تمثل علاقة وسط بين الدولة والأفراد أما فيما يخص خروج المرأة

للعمل، فالقوانين الجديدة أسندت للمرأة مهام منزلية ونشأـات ذات صلة بمسألة الإستهلاك، وبالتالي هنا تبرر تأكيد النظرة الغير متماثلة لأدوار الجنسين داخل الأسرة.

وتدخلت بذلك الدولة في تحديد الإنجاب وخففت العقوبات بالنسبة للإجهاض، فالسياسات الحكومية بالنسبة للأسرة تعمل على ضبط النسل وتساند البرامج الخاصة والحكومية لتنظيم الأسرة، والتربية الصحية.

وأخيرا جاء مع دستور 1988م تعديلات جوهريـة بالنسبة لعلاقة الدولة بالأسرة، وبالتالي الدستور هنا ينظر إلى الأسرة على أنها دعامة بناء المجتمع وعلى واجب الدولة ضمان حمايتها، وقرر المساواة بين الرجل والمرأة وبين الأبناء .

وعليه تغير شكل الأسرة البرازيلية وتحولت إلى أسرة نووية ما أدى إلى انخفاض نسبة المواليد والوفيات مما أدى إلى هبوط متوسط حجم الأسرة من 4,7 فردا إلى 4,1 فردا، الأمر الذي جعل اتجاه المرأة البرازيلية لتكون ربة أسرة وتتولى أمر أسرتها.

وتعتبر كل هذه الأمور من أهم التغيرات الأساسية التي لـأت على الأسرة البرازيلية، ويمكن إجمال أهم دور السياسات العامة في إعالة الأسر في قيادة عملية التغير فيما يلي:

أ- تميز العلاقة بين الأسرة البرازيلية والدولة بالبرجماتية، فهناك دور رئيسي للأسرة في عملية التنمية وعملت الدولة بذلك على رفاهية وحماية الأسرة.

ب- تميزت التشريعات البرازيلية بنسبة التقدمية، فهي تمتاز بالمساواة بين الجنسين وكذا الإشتراك في إعالة الأـفـال والمسنين بالتساوي.

ج- إن زيادة معدلات الإـلاق وارتفاع نسبة المسنين في الأسرة خلق عبأ على مستوى الأسرة البرازيلية، جعلت الأمن الاجتماعي ودور الحضانة ودور المسنين من الإحتياجات التي تعمل الدولة على تقديمها لمساعدة الأسرة البرازيلية.

د- تعتبر كل من الأدوار الأسرية والـبقة الإجتماعية والسلالة العرقية التي تنتمي إليها المرأة مترابـلة، فعمر الرجل المتوقع بقاءه في حالة الزواج بعد الإنجاب بالنسبة للنساء مرتبط بالـبقة الإجتماعية والسلالة، ولذلك الأسرة البرازيلية مهددة بالسقوط ويتـلـب هذا تدخل الدولة لتلبية احتياجات الأسرة، ولابد على الحكومة البرازيلية تكثيف اعتمادها على البرامج العالمية

لتوفير المساعدة فيما يخص التعليم العام والمجاني والرعاية الصحية، ولا بد أن تقدم هذه البرامج خدماتها وأن تتكيف مع نوع الأسر الموجودة بمختلف دخولهم .

7- اتجاه التغير الأسري في إفريقيا :

إن الأسرة في إفريقيا هي مركز كل الأنشطة المجتمعية، فهي مسؤولة على الإنجاب وتحقيق التماسك بين الأفراد، وتعمل على تنظيم مختلف جوانب المجتمع السياسية، الدينية وغيرها، وأن أي تغير اجتماعي أو إقتصادي لا يمكن تحليله وتفسيره إلا في ظل الأسرة.

فالتعليم والتحديث والتحويلات الإقتصادية والحضرية تساهم في إضعاف البناءات التقليدية للأسرة، وتعمل على إحلال الأنماط الجديدة المنبثقة من الغرب إلا أن الإحصاءات السكانية الإفريقية لا تعلق لنا الصورة الكاملة على التغير الذي حدث في بناء الأسرة، حيث بينت بعض الإحصائيات أن الأسرة الإفريقية قائمة على رابطة الدم أو الزواج ووجود مواقف خاصة بسن الزواج لدى الذكر والأنثى، فأصبح الزواج في شمال إفريقيا في سن غير مبكرة وهو يعتبر أحد التغيرات السلوكية داخل الأسرة الخاضعة لعامل التعليم وكذا التنمية الاجتماعية والإقتصادية، واختفى ضمنها نظام تعدد الزوجات خاصة في الشمال الإفريقي، ويرجع ذلك إلى النقد الموجه لهذا النظام من قبل البعثات التبشيرية المسيحية فاتبعت الأسرة الإفريقية الحضرية سياسة تنظيم النسل، إلا أن تدخل عوامل كمسؤولية تربية الأبناء وكذا تدعيم مركز المرأة واستقرارها مع أقارب زوجها ساعد على انتشار الأسرة الممتدة وهي تعتبر من خصائص المجتمعات الإفريقية، غير أن التغيرات في الحياة الاجتماعية والثقافية والإقتصادية هي التي أدت إلى التحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية.

وبالتالي اعتبرت الأسرة الإفريقية هي البناء الوحيد الذي يظهر فيه التضامن، فإخفاض معدل الوفيات والتجمع الحضري السريع والتحول الجزئي للإقتصاد القومي، أعتبرت كلها عوامل مسؤولة على التغيرات التي شهدتها الأسرة الإفريقية، غير أن هذا لا يفسر إضمحلال القيم الثقافية التقليدية التي مازالت تعمل على تماسك الأجيال إلى مدى بعيد وتمكنت من تحقيق التوافق بين الظروف الاجتماعية والثقافية والإقتصادية.

وبالمقابل نجد الأسر التي خرجت عن قيم التقاليد تحمل عبئ الزيادة السكانية وحركات الهجرة والتغيرات الإقتصادية وبالتالي إنحيار هذه الأسر، فواجهت الأسرة الإفريقية صراعات

مستمرة وتصادمات مع ثقافات أخرى أخذت عدة قرون لتنتهي، ونخلص إلى أنه لا يمكن حماية أي مجتمع إفريقي من تأثير تغير الثقافات ورغم هذا تبقى الأسرة الوحدة الأساسية في تكوين أي مجتمع.

وفي الأخير نستخلص أنه في ظل التفكك الأسري والمشكلات الأسرية المتزايدة التي تهمز باستقرار الأسر في هذه المجتمعات الغربية، نجد هناك بعض الدارسين للأسر الحديثة في هذه البلدان يقدمون رؤى تشاؤمية للأسرة الحديثة التي أصبحت مفككة ومهدمة بالإختيار، حيث شهدت هذه البلدان عزوفا كبيرا عن الزواج لدى شبابها ومنح الحرية المطلقة للأبناء بعد بلوغهم سن الرشد مما يهدد مستقبل هذه البلدان من ناحية تفكك و انتشار الجريمة وجنوح الأحداث. وعليه فالأسرة في المجتمعات الغربية شهدت تغيرات سريعة وعميقة بسبب طبيعة الحياة العصرية الحديثة، نتيجة التحضر الذي جعل معظم الوظائف الأسرية تتغير وتفكك وتنتقل إلى مؤسسات أخرى تتكفل بها، وبالتالي تغير المراكز والأدوار في نواة الأسرة صاحبه العديد من المشاكل كارتفاع نسبة البطالة، والتشرد..... الخ .

8- اتجاه التغير الأسري في الجزائر:

إن حركية التغير الاجتماعي أحدثت تغيرات في الأشكال التنظيمية للأسرة، وحتى داخل العلاقات بين مختلف الجماعات المنزلية، رغم المحاولات التي قامت بها الأسرة للتكيف مع الإضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحولات من اجل المحافظة على القيم والمعايير الاجتماعية التي تعبر عن الواقع الثقافي للفرد، وإنطلاقا من التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الجزائري فقد جاءت معظم الدراسات لتشير إلى أن الأسرة الجزائرية عرفت تحولات كبرى غيرت الصفات التقليدية التي كانت تميزها في تركيبها ووظائفها وفي علاقاتها الداخلية وحتى في روابطها القرابية.

وبذلك تغيرت أهم الخصائص التي كانت تميز الأسرة الجزائرية قديما والتي حددها "مصطفى بوتفنوشت" في الدراسة التي قام بها حول العائلة الجزائرية من حيث التكوين والخصائص الحديثة الذي أجراه في نهاية السبعينات من القرن الماضي، ولاشك أن تلك الخصائص حدث عليها الكثير من التغيرات منذ ذلك التاريخ، بتغير الكثير من المعايير حول

واقع المجتمع الجزائري، فتغيرت أحوال الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في البناء الاجتماعي للمجتمع.

فالتحولات التي رأت على المجتمع الجزائري في مجمله ولو أنها كانت بليئة في بداية الإستقلال ولم تسير المخيمات التنموية آنذاك، إلا أنها عرفت تسارعا مدهشا خلال العشرينين الأخيرتين، بل يمكن القول إن ما حدث فيها من تحولات في الخصائص والبنية لم تعرفه أبدا في تاريخها، فقد ظلت العائلة الجزائرية تسير على نفس النمط الذي يغلب عليه الابع البدوي منذ مئات السنين، وإلى غاية الإستقلال سنة 1962م، والتي كان لها تشابه كبيرا بين تلك الخصائص التي حددها مصفى بوتفنوشت في جل الدراسات التي تناولت العائلة الجزائرية عبر التاريخ.

وبالتالي نجد أن التكيف مع متلبات كل فترة تاريخية هو المحدد لحجم العائلة وكذا بيعة العلاقات بين أفرادها، فكانت الجزائر في السنوات الأولى من الإستقلال تعتمد على الزراعة في إقتصادها الوطني، وهذا الاتجاه كان له تأثير من الناحية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالأسرة الممتدة، فنجد الفرد داخلها تابع لأسرته ولأبيه باعتباره لا يملك وسائل الإنتاج ولا يملك الأرض، إلا انه مع الثورات التي شهدتها الجزائر خاصة بعد الإستقلال تحرر الشاب وخرج للعمل بعيدا عن العائلة ليكون أسرة نووية، وبالتالي نمط العيش والظروف الإقتصادية والاجتماعية فرضت النمط الموسع للعائلة الجزائرية، كما فرضت معها أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

ولتقدير حجم التغيرات في إمار منهجي مقارن بين ما كانت عليه أوضاع العائلة الجزائرية آنذاك وما آلت إليه خلال ربع قرن من الزمن، توصلت الباحثة " دريد فليمة" في دراستها التي كانت بعنوان " النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية والاجتماعية " إلى النتائج التالية فيما يخص تقلص حجم الأسرة:

أ- لم يعد نموذج الأسرة الموسعة غالبا بالشكل الذي ذكره " بوتفنوشت " لا في الحضر ولا حتى في الريف، حيث لم يتوقع أن تكون التغيرات التي رأت عليها أقل عمقا وأخف أثرا، فقد تقلص حجم العائلة بشكل كبير وهو يسير بشكل مبرر وسريع نحو هيمنة العائلة النووية التي تكفي بتركيبها بالأب والأم والأبناء، وصار العدد الغالب لا يتجاوز الحد الأدنى الذي ذكره "

مصطفى بوتفنوشت¹ وهو 20 فردا¹، إذ من النادر أن نجد عائلة بهذا العدد ناهيك أن يتعدى إلى 30 أو أربعين فردا، وهي في حقيقتها مجموعة أسرة مستقلة يجمعها سقف واحد راجع إلى ظروف السكن التي يعانون منها، حيث نجد في سكن واحد مجموعة من العائلات تقسم غالبا المخبز والحمام ورواق المنزل أو فناء البيت، وعدا هذا فهي تتميز باستقلالية كاملة إلا أن إنتماؤها إلى نفس الأب والأم، وربما نجدهما يشكلان أسرتهما المستقلة هناك مع أبنائهما الغير متزوجين، ونجد أن هذه الظاهرة تعرف في الريف المحافظ باسم "القسمه".

ب- أما بالنسبة للمتابع الأبوي الذي كانت تتميز به الأسرة الجزائرية فقد أدت عمليات التحول الإنمائي للمجتمع إلى تغير كبير في المراكز التي يشغلها كبار السن، فنجدهم قديما يحتلون مركزا أساسيا وتكون لهم الرئاسة السياسية والدينية وقيادة الرأي، فهم بذلك يشكلون مرجعية إرشادية أساسية في تنظيم الحياة الأسرية، ويرجع هذا إلى تقدم السن الذي يعد المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد للخبرة والحكمة، إضافة إلى ما يفرضه السن من احترام ووقار تقليدي، إلا أن هذه المكانة بأدوارها الوظيفية تغيرت مع تحول المجتمع نحو التقدم الحضاري، فبدأ كبار السن يفقدون مكانا ما كانوا يتمتعون به من مراكز بعد انتشار التعليم وتغير نظام القيم ليصبح يقوم على أساس الانجاز وما يحتله الفرد من مكانة مهنية وتعليمية، لا على أساس السن والجنس والإنتماءات الأسرية، وبالتالي أفقدت الأجداد مكانتهم وأصبح الأب هو الذي يتولى قيادة الأسرة خاصة في المناسبات الحضرية، ولم تبقى لمكانة كبار السن سوى سلطة الاحترام والتقدير بناءً على عاداتنا وتقاليدنا وما يوصينا به ديننا الحنيف من بر للوالدين.

ج- شيوع النظام الزواج الأحادي واتجاه نظام تعدد الزوجات إلى الإنقراض لعدم تماشيه مع الظروف المعيشية خاصة مع وجود أزمة السكن.

د- تميز الأسرة الحديثة بخروج المرأة للعمل بعد حصولها على قسط من التعليم، مكنها من التخلص من قبضة الأسرة التقليدية وكذا حررتها من سلطة الرجل الملققة عليها، وبالتالي سمح لها الوضع بالمشاركة في مختلف الوظائف والأعمال والمهن المتخصصة وهذا ما شكل لها وعيا بذاتها ومركزها ودورها داخل الأسرة والمجتمع.

¹ - للمزيد أنظر، دريد فليم، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية (الدراسة الميدانية بولاية باتنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 - 2007.

وبذلك تشير العديد من الدراسات إلى أن الحفاظ على تماسك الأسرة مثلما كانت في القديم تتحكم فيه عوامل خارجية كالرأي المتبادل وسلالة الأب أو الجد باعتبارها قائدا للجماعة العائلية، فإن اليوم وحدة الأسرة تعتمد بالدرجة الأولى على العفو المتبادل، وبالتالي الفرق بين النموذجين يعكس طبيعة التغيرات التي عرفت المجتمعات الإنسانية، وبهذا تغيرت أساليب الحفاظ على التقليدية بعدما تحررت المجتمعات إلى حد ما من التعصب، وفرض القوانين التي تعيق التغير.

هـ- أما بالنسبة للقيم العائلية، نجد أن العائلة الجزائرية تحمل تناقضا من جهة القيم التقليدية التي مازالت نشأة في الذاكرة الجماعية وأغلبها مثالي، ومن جهة أخرى نجد أن التحولات السوسيولوجية تقدم ولادة لأشكال معايشة جديدة لم تتبلور بثبات، وبالتالي نجد الأسرة هنا تمارس التغير كلما أتيحت لها الفرصة، وعندما تتأزم الأمور تعود إلى شكلها التقليدي باعتباره مرجعية لنظام اجتماعي نموذجي.

وعليه فإن كل هذه التغيرات أثرت على شكل ووظائف الأسرة وأعطت صورة مغايرة لنمط الأسرة الذي اعتدت عليه في المجتمع الجزائري، فهذا التغير أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحملت المهام التي كانت حكرها على المؤسسة الأسرية، فنجد مثلا الوظيفة التربوية والتعليمية أسندت إلى دور الحضانة والمدارس التحضيرية وكذا المدارس الرسمية فيتعلم الفرد من خلالها فنون القراءة والكتابة ومختلف العلوم، وتحولت الأسرة إقتصاديا من منتج ومستهلك إلى مستهلك فقط، ولتلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد الأسرة لزم وجوب تعاون الزوجين دفع بخروج المرأة لميدان العمل وأصبحت تشارك الرجل في مختلف الأعمال التي كانت تقتصر عليه فقط، هذا ما سمح لها بتخطيط ميزانية أسرتها وإتخاذ القرارات الخاصة لها، وتحولت بذلك الوظيفة الترفيهية إلى المسارح والنوادي وغيرها بعد إن كانت الأسرة في الماضي قائمة بالرعاية النفسية والصحية للعجزة والمسنين وكبار السن على أساس المحبة ودوافع المسؤولية والواجب دون انتظار مقابل، أصبحت اليوم الأسرة الحضرية في خضم الصراع الأسري بين القيم والمعايير المجتمعية الجديدة المتمثل في جيل الأبناء والأحفاد وزوجاتهم، وقيم معايير كبار السن تضل إلى حسم هذا الصراع عن طريق إيواء هذه الفئات إلى مؤسسات اجتماعية كدار الأيتام ودار العجزة والمستشفيات لتقوم هذه الوظيفة بدل الأسرة.

ويزيد هذا خاصة مع نمو التنظيم البيروقراطي الرسمي لدى الدولة ومؤسساته بحيث ركز هذا التنظيم على الكفاءة الإنتاجية، من خلال التخصص وأخذت بذلك وظائف الأسرة التقليدية تنقل لتقوم بها مؤسسات رسمية متخصصة أخرى.

ونخلص في الأخير إلى أن الأسرة الجزائرية الحضرية تخضع لنفس الظروف التي تمر بها الأسرة في العالم عامة والعالم العربي الإسلامي خاصة، لذلك فالأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت تأثير ظروف التصنيع والتحضر وعمليات التنمية، ف لعبت بذلك العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دورا بارزا في تغير النسق والبناء العائلي للأسرة الجزائرية، فحولتها من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية لظروف يفرضها التكنولوجي المعقد الذي لا يتلاءم مع البيعة الأسرة الممتدة ويتلاءم مع البيعة الأسرة النوية.

لذلك نجد الأسرة الجزائرية الحديثة في تفاعل مستمر مع التغيرات الحادثة على المستوى العالمي فنجدها دائما في صراع مستمر للحفاظ على قيمتها وهويتها وانتمائها الحضاري، من أجل مسايرة التغيرات والتغيرات العالمية والمحافظة على ذاتها ووجودها واستمرارها في بوتقة الرؤية الغربية المهيمنة على جميع الأصعدة.

وأخيرا نتوصل إلى أن المجتمع الجزائري هو مجتمع تآوري ورغم التغيرات والتغيرات ودرجة الحداثة والعصرية التي مسته إلا أنه مازال يحافظ على النمط التقليدي في بعض جوانبه.

ثالثا : تغير الأسرة الحضرية في الجزائر "نموذجا":

1- الأسرة مدخل "مفاهيمي":

باعتبار الأسرة من بين أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، فإنه ليس لها تعريف أو معنى واضح يتفق عليه المختصين ولهذا تعددت تعريف الأسرة بتعدد المختصين واتجاهاتهم النظرية والفكرية.

فالأسرة في حد ذاتها بناء يتوق كل فرد إلى تشييده على أسس سليمة وركائز متينة، ولأهمية الأسرة في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد كانت محل البحث والدراسة من قبل التشريع الإسلامي.

فالمتصفح لقانون الأسرة الجزائري يجد أن كثيرا من نصوصه تتضمن أحكاما شرعية مستمدة أساسا من الشريعة الإسلامية والآراء المختلفة لمذاهب الفقهاء، فالأسرة الجزائرية

محكومة في تنظيمها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الماضي والحاضر والمستقبل وفق ما يحقق المصلحة المشروعة ويضمن الحصانة المتينة لاستقرار الأسرة النواة الأولى للمجتمع، حيث نجد أن الإسلام أعطى لها اهتمام بشكل ملحوظ وذلك ببنائها وأسلوب تكوينها والنظم المؤدية إليها كالخُلُقبة والزواج والعلاقات الأسرية، وبيان حقوق الأبناء وحقوق كل من الزوج والعلاقات الأسرية، وبيان حقوق الأبناء وحقوق كل من الزوج والزوجة وأساليب مواجهة المشكلات والخلافات الأسرية¹.

ولتقوية البناء الأسري أعطى الإسلام حقوقا لكل فرد فيها، فبالنسبة للمرأة اعتبرها الدعامة القوية للأسرة فأعطاهما حقوقا كاملة وحرية التصرف في أموالها واختيار شريك حياتها، وسوى بينها وبين الرجل في المسؤولية والأجر والثواب والعمل لقوله تعالى: "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فالنحبه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون"².

ورفع بذلك الإسلام مقام المرأة وأقر لها حقوقا، وسمح لها بالعمل في مختلف الوظائف والمجالات.

وبهذا ساهم الدين الإسلامي في الحفاظ على الكيان الأسري واعتبره القاعدة الأساسية للمجتمع، فرتب بتشريعاته أمور الأسرة انطلاقا من الزواج إلى الإنجاب وصولا إلى الإللاق. لذلك نجد قانون الأسرة الجزائري اعتبر الأسرة السوية هي أساس تكامل المجتمع، فدعى بذلك الفقهاء إلى التركيز على ضرورة الحرص على بناء الأسرة وحمايتها من التفكك والانحلال والحفاظة على بقائها واستمرارها.

فمن خلال هذا نجد أن هناك تعارض شديد بين تعريف علماء العرب والمسلمين للأسرة وبين علماء الغرب، فنجد علماء العرب والمسلمين اعتبروا الأسرة أنها علاقة رسمية وقانونية تجمع بين الزوج والزوجة معا أساسهما الدين الإسلامي حيث تكوين الأسرة في الإسلام لا يتم إلا عن طريق الزواج الشرعي الكامل لشروطه وأركانه، محددا بذلك حقوق وواجبات كل فرد من الأفراد فيها وكذا العلاقات القائمة بينهما وكيفية استمرارية هذه العلاقات وإنهائها، أما

¹ - نبيل توفيق السمالوحي، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه، (دراسة في علم الإسلامي)، دار الشروق للنشر والباعه، جدة 1988، ص77-79.

² - سورة النحل، الآية "97".

مقارنة مع علماء الغرب فإنهم ينظرون إلى الأسرة على أنها علاقات زوجية تجمع سواء بين رجل وامرأة وبللق عليه الزواج الحر، أو بين امرأتين مع بعض، أو بين رجلين مع بعض وبللق على هذا النوع الإشتهاء المماثل، أسماها مما يعرف بالأسرة المعاصرة.

أ - الأسرة عند بعض علماء العرب:

يرى مصطفى الخشاب " بأن الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الإستقرار وتلوير المجتمع¹.

ومن هذا التعريف تبرز الأسرة على أنها جماعة بشرية منظمة الشكل من حيث الأدوار لكل فرد من أفرادها، وكذا تعمل على تلوير وازدهار المجتمع بممارسة عملية تنشئة الأفراد الصالحين إجتماعيا من خلال مراعاة مستجدات التغير الإجتماعي.

في حين نجد "أحمد أحمد" يرى في كتابه الأسرة وتكوين الأسرة إلى أن: "الأسرة هي الوحدة الإجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على مقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة².

أما "محمود حسن" فيعرفها بأنها هي صورة التجمع الإنساني الأول وهي جماعة أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب والتلبيع الإجتماعي للجيل التالي، هي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي ترتبط بإشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الإجتماعي. ونجد هنا محمود حسن قد ربط مفهوم الأسرة بالوظائف التي تؤديها كوظيفة الإنجاب، الأمن، المركز الإجتماعي وغيرها.

*غير أن: عبد المنعم شوقي " يعرفها بأنها: "نسق إجتماعي" يقوم على³:

- معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.

- قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع.

-إنجاب الألفال ورعايتهم.

- علاقات متينة تتسم بالخصوصية والإستمرارية لفترة بليلة.

¹ - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، لبنان، 1985، صص 10-11.

² - أحمد أحمد، الأسرة وتكوين الأسرة، الحقوق والواجبات، مكتبة لبنان، د س، ص 14.

³ - أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والبليلة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 43.

- سلسلة من الحقوق والواجبات (حقوق الزوج والزوجة والأولاد) وواجباتهم إزاء بعضهم وإزاء الغير.

وبالتالي فقراءة عبد المنعم شوقي لمفهوم الأسرة شاملة على تحليل الجوانب المادية والمعنوية للأسرة، وهذا ما يتناسب مع البنية المجتمعية العربية غير أن "حسين عبد الحميد رشوان" يعرفها في كتابه "تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع" على أنها: "الوحدة الاجتماعية الأساسية في أي مجتمع تقوم نتيجة زواج رجل بامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع والقانون والعادات ،ويقيمون في مسكن واحد ويعيشون معيشة إقتصادية واحدة بين أعضاء هذه الوحدة الاجتماعية كـرعاية الأبناء الذين يأتون نتيجة هذه العلاقات أو رعاية الأبناء المتبنين"¹.

- من خلال ما سبق يمكن القول أن الأسرة ليست أساس وجود وبناء المجتمع فحسب، بل تعمل على نقل الأخلاق والقيم والضوابط والسلوك وتحدد الإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية.

ب - الأسرة عند بعض علماء الغرب:

يعرف عالم الاجتماع الفرنسي "أوجست كونت" الأسرة على أنها: منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس"²، وبالتالي اعتبر "أوجست كونت" الأسرة على أنها مجموعة علاقات تربط بين الصغير والكبير والذكر والأنثى دون تحديد العلاقة والأسس التي تبني عليها، والإطار الذي يجمعها، وهذا ما يقلل من دقة تحديد للمصطلح.

أما "برغس ولوك" "Burgess et Loke" يعرفان الأسرة على أنها: مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون في منزل واحد ويتفاعلون وفقا لأدوار اجتماعية محددة ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام"³.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 67-68.

² - Catherine, Cicelle et autres, les theories sociologique de la famille edition la de couvert et syros. paris . 1998 . p33.

³ - Francois Noel, L'evolution sociologique de la famille edition du centre d'action laique, Bruxelles, Belgique, 1991, p28.

أما في رأي عالم الاجتماع الفرنسي "هنري موندارس" "Henry, Mondars" يرى أن ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية، حيث يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص (الأب، الأم، الأبناء) المرتبطين معا بروابط الدم، فإنه تعني كلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معا في منزل واحد¹.

ومن جانب آخر يرى "أوجبرن" "Ogbern" و"نيمكوف" "Nimkoff" أن الأسرة: منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أولاد أو دونهم، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أولاد، وترتبط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم والمصاهرة والتبني والمصير المشترك².

أما فيما يخص تحديد تعريف الأسرة على أساس الخصائص والسمات نجد "برتراند" "A.Bartrand" يقدم مجموعة من السمات تتمثل في:

- ✓ أن الأسرة هي علاقة زواج قائمة على أسس وروابط إجتماعية مقبولة.
- ✓ إن الأسرة تتكون من اشخاص وجدت بينهم روابط الزواج والدم والتبني تبعا للعرف السائد في المجتمع.
- ✓ إن أعضاء الأسرة يقيمون تحت سقف واحد.
- ✓ إن الأسرة هي وحدة أشخاص متفاعلين يمارس كل منهم دوره الذي حدده له المجتمع، وأن هذا التفاعل يكون مصحوبا بإشباع حاجات جسمية ونفسية وإجتماعية³.
- غير أن "جون لوك" يعرف الأسرة على أنها:
- عبارة عن مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني ليكونوا حياة معيشية مستقلة في منزل واحد يتقاسمون عبء الحياة الإجتماعية.
- أما "تالكوت بارسونز" يعتبر من المنظرين المعاصرين للأسرة، فيذهب إلى تحليل الأسرة ويصفها على أنها مؤسسة تنهض بوظيفة التنشئة الإجتماعية التي تمثل الأداة الأساسية في نقل الجيل القديم إلى الجيل الجديد، وتضمن توافق الفرد مع متطلبات المجتمع وثقافته، وبذلك تعمل على ضمان واستمرارية النظام الإجتماعي للمجتمع.

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

² - إبراهيم بيومي مرعي، الخدمات الإجتماعية و رعاية الأسرة و الطفل، المكتب الجامعي الحديث، د س، ص 10.

³ - أميرة منصور يوسف علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ويعتقد "بارسونز" أن في كل الجماعات الصغيرة ميل لظهور تباين الأدوار فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئاسية، وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية التابعة، فقد ميز بما أسماه رجل الأفكار (Ideas Man) والقائم على الثقافة (Custodian of culture) فالأول له توجهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية، والثاني له توجهات داخلية خاصة بحل التوترات الداخلية¹.

ويشير "بارسونز" إلى تباين الأدوار في الأسرة من خلال محورين متعامدين هما:

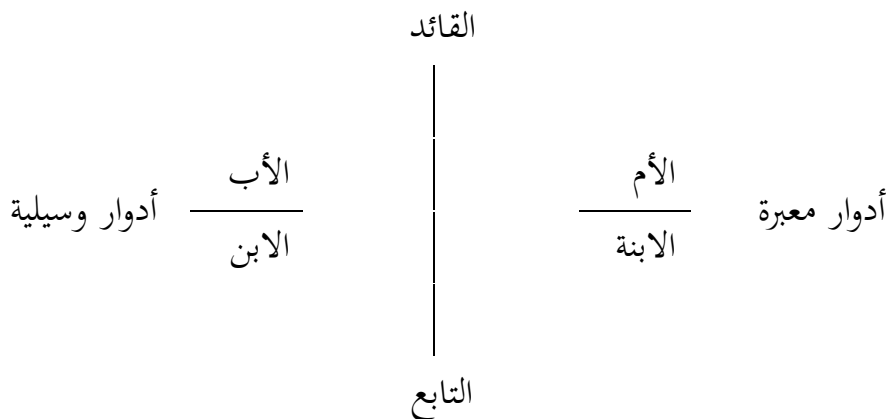
– المحور الرأسي: الذي يشير إلى التباين في الأدوار (الأدوار الوسيطة) (Instrumental roles) والأدوار المعبرة "Expressive roles".

– أما من جهة الأدوار فقد ميز بين:

– رجل الأفكار: الذي له توجهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية، أي يهتم بالأدوار الوسيطة التي تعبر عن التكيف مع المحيط الخارجي وتحقيق الهدف المحوري للنسق ويمثله عمليا الرجل المتمثل في (الأب – الابن).

– القائم على الثقافة: الذي له توجهات داخلية خاصة بحل التوترات الداخلية، أي يهتم بالأدوار المعبرة التي تنشئ التكامل والتوافق الداخلي ويمثله عمليا المرأة المتمثلة في (الأم – الابنة).

من خلال ذلك فإن الأسرة الصغيرة (النوية) يمكن النظر إليها على أنها حالة خاصة لميل الجماعات الصغيرة للتباين بقا لنمط ذي أربعة أراف كما يظهر في الرسم التالي²:



¹ – سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1982، ص 17.

² – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ومن خلال تحليل "بارسونز" لمفهوم الأسرة وأدوارها يتضح لنا أن "بارسونز" اقتصر على الأسرة الحديثة النووية، ولم يتوسع إلى الأسرة الكبيرة التي يرتبط أفرادها بروابط دموية متشابكة بل اعتمد في تحليله على الوحدات الصغرى، وهذا ما أعطى رؤيته المفاهيمية الدقة والتشخيص المناسبين.

وبالتالي من خلال قراءتنا للتعاريف السابقة سواء كانت تعاريف علماء العرب أو علماء الغرب للأسرة يمكن القول بأن كل منها تنطلق من أنماط ثقافية مختلفة ومتعددة الجوانب تميز كل واحد منها، إلا أنها تصب في مفاهيم مشتركة من حيث:

*الدوافع البيعية المتمثلة في المحافظة على بقاء النوع وحب الحياة وتحقيق الغريزة الجنسية بإنجاب أولاد.

*الدوافع الاجتماعية تشترك في كونها أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وتقوم على رباط الدم بين الوالدين والأبناء ورباط الزواج بين الوالدين، وقد تقوم على أساس التبنى عند بعض الأسر التي تتشكل من مجموعة أفراد يعيشون تحت سقف مشترك للمحافظة على استمرارية وجود الأسرة .

*الدوافع الاقتصادية فتعتبر الأسرة وحدة اقتصادية تضمن الاستقرار المادي لها، وذلك من خلال القيام بوظيفة تنشئة الأولاد، وكذا الوظيفة التربوية والخلقية والمعيشية والصحية والنفسية والتعليمية، باعتبارها نظام اجتماعي تتأثر وتؤثر في بقية النظم الاجتماعية الأخرى.

وبهذا يمكن القول أن الأسرة لا تعتبر نوعا واحدا في كل المجتمعات بل هي أنماط مختلفة باختلاف المجتمعات نتيجة للظروف الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية التي مرت بها، وحتى داخل المجتمع الواحد نجد أشكالا مختلفة من الأسر ومن بين الأنماط الأساسية والتي يمكن اعتبارها ظاهرة العصر عرفها خاصة المجتمع المعاصر هي: الأسرة الحديثة أو الحضرية "La famille moderne".

ج - أشكال وأنماط الأسرة:

- أشكال الأسرة:

يختلف أشكال الأسرة باختلاف المجتمعات الإنسانية، حيث لا يوجد أي مجتمع يقتصر على شكل واحد من الأسر، بل تتنوع الأشكال الأسرية حسب المناق الجغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل كل مجتمع.

وعموما نجد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراساتهم التحليلية للأشكال الاجتماعية الأولى يعتقدون أن "نظام العشائر" هو أول شكل من أشكال الأسرة الذي ظهر على مسرح الحياة الاجتماعية، حيث أطلقوا على هذا النوع إسم "العشيرة" وهي تمثل أقدم التشكيلات أو المجتمعات البشرية ونجد أن هذا النظام يتركب من عدة خلايا أسرية.

وتختلف العشائر في عدد أفرادها فقد تكون بضعة أفراد في بعض المناق وقد تبلغ المئات في البعض الآخر.

حيث أن العديد من الدراسات أثبتت أن أقواما كثيرة عاشت في ظل المعاشرة وقامت التراتبات على أساس تعدد الزوجات، وفي البعض الآخر على أساس الزواج الثنائي واستقرت زمنا بويلا، ومن أمثلة هذه القبائل نجد "سييلان" في الهند و"البوشمان" في إفريقيا.

وبالتالي هذه العشائر عبارة عن جماعة بدائية تعيش على الصيد والزراعة البدائية، وينظم حياتها الاجتماعية والدينية نظام أطلق عليه "النظام اللوامي" "Totémisme" وهي جماعات عاشت بصورة بدائية في وسط أستراليا وشرقها وفي أمريكا، حيث لم يكن هناك فرق بين الأسرة والعشيرة على اعتبار أن جميعهم تربلهم رابطة متساوية الدرجة ويعترفون بصللة القرابة على أساس واحد، أي أنهم جميعا يحملون اسم لوام واحد، واللوام عبارة عن نوع من الحيوان أو النبات أو الجماد أو مظهر من مظاهر الطبيعة تتخذه العشيرة رمزا لها ولقبا لأفرادها وتعتقد الجماعة أنها انحدرت عنه، وهو بالنسبة لها شعار مقدس، فإذا العشيرة بهذا المعنى مجتمع عائلي ما دامت تتكون من أفراد يعتبرون أنفسهم منحدرين من أصل واحد.

- ومن أهم ميزاتها: أن القرابة فيها تكون على أساس اللوام وليس على صلات وقرابة دموية محددة، وتكون القرابة من ناحية الأم فقط نظرا لاعتناق اللفل لوام أمه، ويرجع ذلك إلى

الترحال وعدم استقرار الرجال في وجهة واحدة عن القبائل البدائية، وبالتالي تستند بسيادة السلالة للأم والقرابة.

وهكذا كان حال الأسرة في غابر تاريخها، فنظام الأسرة كان عبارة عن عشيرة واسعة عند المجتمعات البدائية، إلا أن نفاق الأسرة لم يبق على هذا الحال فقد يضيق وظهر شكل آخر هو الأسرة الأبوية الكبيرة حيث تظهر سيادة الأب في النظام العائلي، وكان هذا سائدا في اليونان والرومان وأصبح نفاق الأسرة خاضعا لتصرف كبير العائلة وكان النفاق العائلي قائم على مصالحتات تحددتها المجتمعات كالإدعاء، الرق، الموالي، التبني، أي كل ما قرر كبير الأسرة قبول فرد في نفاق أسرته اكتسب هذه الصفة ويصبح عضو في أسرته له كل الحقوق التي يتمتع بها أي فرد آخر من الأسرة، لذلك يعرف هذا الشكل بالأسرة الأبوية الكبيرة وكان هذا النظام سائدا في اليونان والرومان، حيث كل فرد يتبناه رئيس الأسرة يمنح له اسمه ويسمح له بالمشاركة في جميع مقوسها، ونجد أن هذا النظام كان سائدا عند العرب الجاهلية والقبائل العربية القديمة أيضا.

ولكن بعد مجيء الإسلام تغيرت أحوال الأسرة ففضى الإسلام على فكرة الإدعاء والتبني وأصبح ليس من حق رب الأسرة أن يدخل في نفاق الأسرة من يشاء، بل لا يتعدى النفاق نساءه وأولاده فقط.

- وبذلك أخذ نفاق الأسرة يسير من الضيق إلى الأضييق حتى أصبح على ما هو عليه اليوم والمعروف بالأسرة الممتدة ثم الأسرة النووية أو الزوجية.

● الأسرة الممتدة Extended family:

وينلق عليها كذلك مصطلح "العائلة" وهي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والإبنة والأرملة وأحيانا أفلهاهما إلى غير ذلك، حيث أن هؤلاء يقيمون جميعا في مسكن واحد، ويشاركون في حياة إقتصادية وإجتماعية واحدة تكون تحت رئاسة الأب الأكبر أو الجد الأكبر على اعتباره رئيس العائلة.

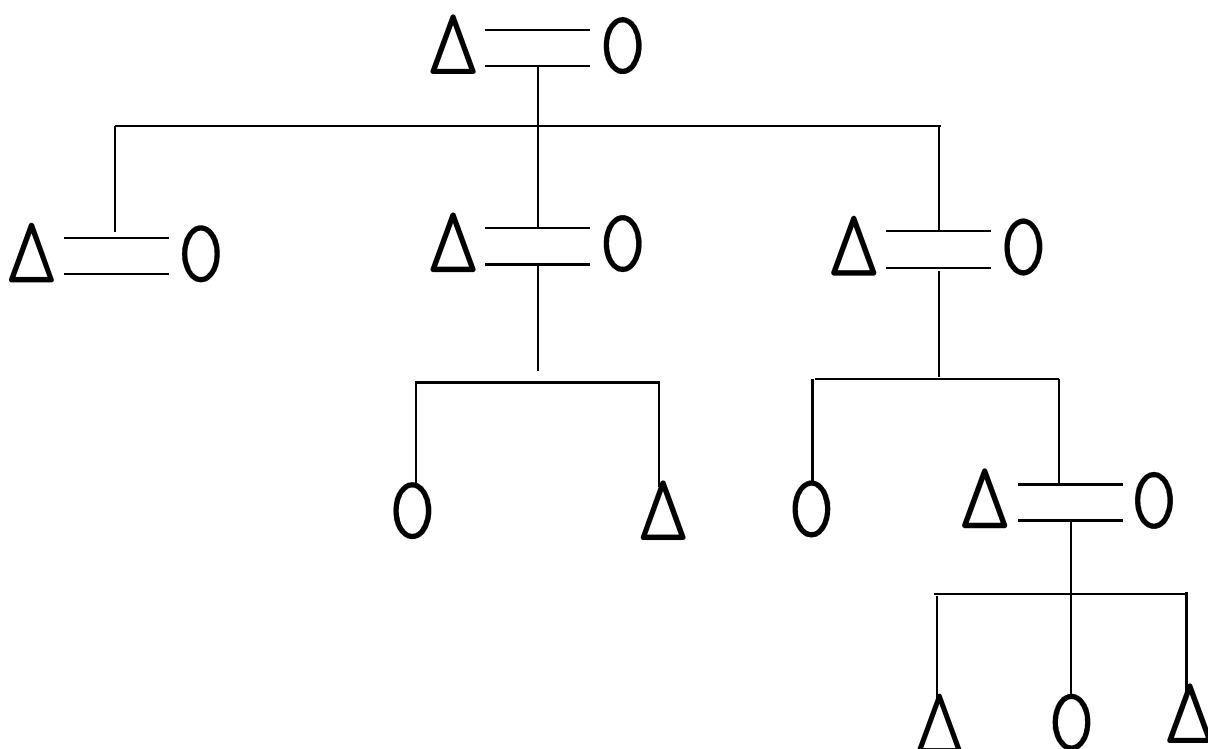
الفصل الثالث : الخلفية المعرفية للتغير الاجتماعي و الأسري و الأسرة الحضرية الجزائرية

ونجد هذا النوع من الأسر يعتبر وحدة إجتماعية مستمرة تتسم بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة والتزاماتهم بالقيم الثقافية للمجتمع ،وتعد وحدة إقتصادية متعاونة يكتسب من خلالها الأفراد الشعور بالأمن بسبب زيادة العلاقات الإجتماعية بين أفراد الأسرة. إلا أن هذا النوع من الأسر يكثر انتشاره في المناطق الريفية والجبلية ويقل انتشاره في المناطق والمدن الحضرية.

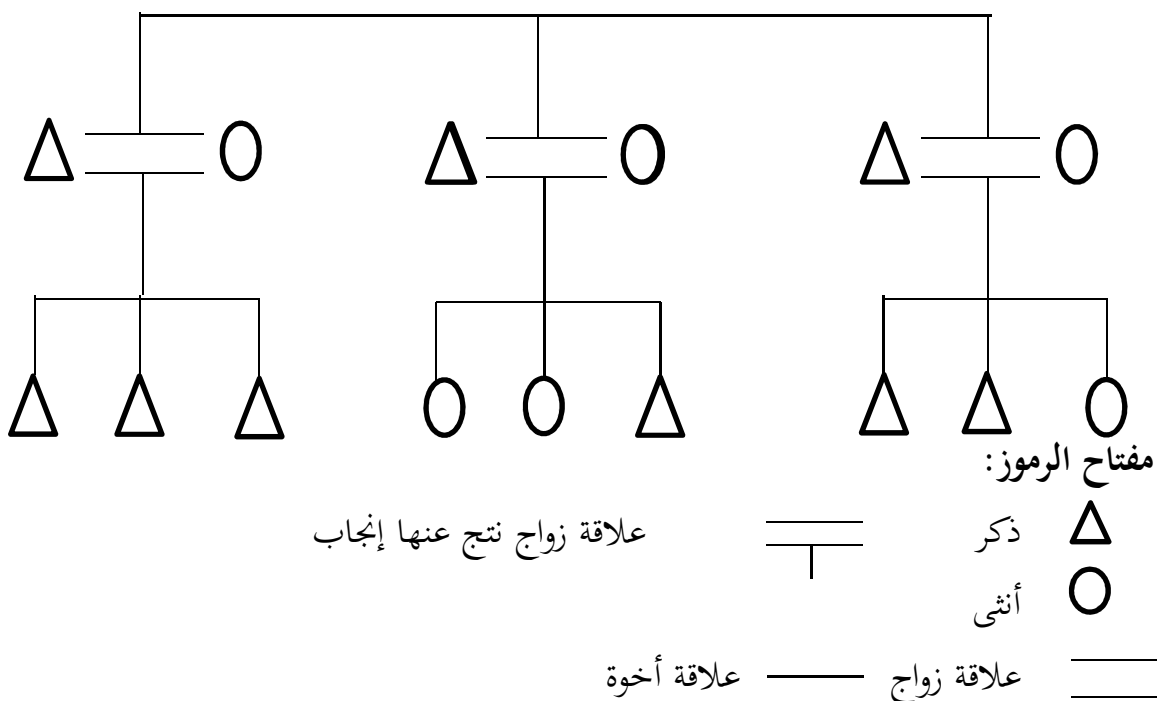
في حين نجد "روسر هاريس " "Rosser Haris" يعرفها بأنها: "علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب وهي أوسع من الأسرة النوواة، بحيث أنها تمتد لثلاثة أجيال بدءاً من الأجداد وحتى الأحفاد"¹. أي أنها من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسريتين أو أكثر وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ويقيم هؤلاء جميعاً في وحدة سكنية مشتركة، ويمكن أن يكون هذا الإمتداد عمودياً فيضم مثلاً أسرة الأب التي تمثل النوواة، وأسر أبنائه المتزوجين التي يحيط بها، أو أفقياً فيشمل اتحاد أسر الأخوة بعد وفاة أبيهم. أنظر الشكلين المرفقين:

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع(دراسة في علم إجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2003، ص34.

الشكل رقم (04): يمثل الأسرة الممتدة عموديا:



الشكل رقم (05): يمثل الأسرة الممتدة أفقيا:



وفي كثير من الأحيان تمتد لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة مع أبويه المسنين، حيث نجد هؤلاء جميعا يسكنون في منزل واحد، حيث نجد أن هذا المنزل يترأسه رب الأسرة ويدير شؤونه الخاصة والعامة، وتقوم بينهم التزامات متبادلة.

وبالتالي في الأسرة الممتدة نجد أفرادها تتكافل إقتصاديا في مواجهة الندرة من الحاجات الأسرية، وتكون فيها الملكية عامة، والسلطة تعود لرئيس الأسرة وهو الجد الأكبر ويسود الأسرة تضامنا عميقا.

وعليه تشكل هذه الأسرة وحدة إقتصادية تسيّر على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الإقتصادية التي يزاوها أعضاؤها، فممتلكات ووسائل إنتاج الأسرة تعود إليها وليس إلى غيرها، وغالبا ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة رئيسية واحدة، لكن رب الأسرة هو الذي يشرف ويدير ملكية أعمالها الإقتصادية ويوزع الأعمال على أفرادها ويلبي احتياجاتهم المادية والمعيشية، مما جعل ظروف أفرادها الإقتصادية والاجتماعية متجانسة ومتشابهة وأيضا مستواهم الثقافي، فلا غرابة أن تكون لإيديولوجيتهم ومعتقداتهم الأثر الكبير في تحديد معالم سلوكهم الاجتماعي وتحقيق وحدتهم النفسية والاجتماعية.

ولقد ظهرت الأسرة الممتدة بأشكال مختلفة في كل أرجاء العالم، فنجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية عرف هذا الشكل بين المزارعين المهاجرين في منالق متفرقة من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أسهمت الضغوط الإقتصادية التي تتعرض لها الأسرة الأمريكية في ظهور نمط العائلة الممتدة بالمنالق الحضرية، إذ نجد أنه يميل الشيوخ للعيش مع أبنائهم المتزوجين لتوفير المبالغ المالية ودفعها إلى دور المسنين.

أما في "مصر" بدأ نظام الأسرة الممتدة يظهر في المنالق الحضرية بسبب أزمة الإسكان الخانقة، حيث لا تجد الأسرة مخرجا لأزمة المساكن سوى تزويج الابن والابنة في شقتها، إذا كان فيها اتساعا، ومن ثم تتحول الشقة إلى مقر لمعيشة أجيال متعاقبة فيها¹.

ونجد التصنيع أضعف من أشكال الأسرة الممتدة، وذلك لعدة عوامل نذكر منها:

✓ يتلب التصنيع من السكان التحرك لأجل البحث عن مهن ووظائف أو فرص للعمل، مما جعل الإلتزامات القرابية أضعف.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم إجتمع الأسرة)، مرجع سبق ذكره، ص35.

✓ إن التصنيع يسهل من الحراك الاجتماعي، ويؤدي إلى الاحتكاك بين الأصدقاء وبين مختلف الأبقات الاجتماعية.

✓ يؤكد الاتجاه نحو الصناعة على الإنجاز مقابل النسب والقربة، ويضعف بذلك النمط التقليدي ويقلل من اعتماد الأفراد على أسرهم.

ومن خلال ما سبق يرى العديد من العلماء والباحثين أن هناك نوع من التعقيد نشأ في ظل الأسرة الممتدة، مرجعه يعود إلى امتداد واتساع وتعدد علاقة الأب والابن، فنجد بذلك نفس الشخص ينتمي إلى أسرتين مختلفتين، فهو بذلك ابن أسرة أبيه وفي نفس الوقت زوج وأب في الأسرة التي يؤلفها.

• الأسرة النواة "Nuclear family":

يلق عليها كذلك اسم الأسرة الزوجية، واسم كذلك الأسرة البسيطة وهي تعتبر أصغر وحدة قرابية في المجتمع، فهي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم أربعة.

بالمقابل عرفها كل من "جابر عوض" و"خيري حليلي" في كتابهما "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والفولة" بأنها: عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبناءهما غير المتزوجين¹.
- كما يعرفها السيد عبد العالبي: بأنها تتكون من الزوج والزوجة والأولاد فقط ولا تضم أفراد آخرين، وكذلك على بعض الجماعات مثل الزوجين الذين لم ينجبا².

وقد ظهر هذا الشكل بظهور المجتمعات الصناعية التي قامت على أساس المذهب الفردي وعمليات الحراك الاجتماعي والجغرافي، فهذا النوع من الأسر شائع في المجتمعات الحضرية حيث تتسم الوحدة الأسرية فيه بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، بسبب صغر حجمها وكذا الإستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين وتتسم بالابع الفردي في الحياة الاجتماعية، ونجد أن الأسرة النووية تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى ومن مستوى اجتماعي إلى آخر وحجمها قد

¹ - جابر عوض سيد حسن، خيري حليلي الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والفولة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص21.

² - علباء شكري، الأسرة والفولة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، د س، ص47.

يزيد أو ينقص، واعتبرت بذلك أنها ظاهرة إنسانية عالمية وليدة الثورة الصناعية وانتشار المدن الحديثة وكذا تقسيم العمل، علما أنها تضم جيلين فقط جيل الآباء وجيل الأبناء تربواهم التزامات إجتماعية وإقتصادية وقانونية، وهي تعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر.

– وعموما فإن الأسرة النووية تتميز بما يلي:

* يكون وجود الأسرة النووية مبني على اتفاق الزوج والزوجة فهما اللذان يقرران بناء حياتهم الزوجية بمفردهم.

* تتميز الأسرة النووية بالتشابه إلى حد كبير في كل مكان.

* تدبير الأسرة النووية شؤونها بطريقة ديمقراطية في القضايا التي تتعلق بحياتهم بعيدا عن الديكتاتورية، معتمدة في ذلك على النقاش البناء، وذلك لتساوي مكانة الزوج مع مكانة الزوجة وعدم التعرض للقيود التي كانت تفرض عليها من قبل سلالة الأقارب بما فيها سلالة الجد والأخ.

* تنظم الأسرة النووية أسس حياتها ومعيشتها وأهدافها بصورة شعورية اختيارية تعتمد على رغبات واتجاهات كل من الزوج والزوجة.

* الأسرة النووية الحديثة مستقلة استقلال تاما من الناحية الإقتصادية عن أقاربها، فهي تعتمد على نفسها في تسيير أمورها الإقتصادية، فهي إذن وحدة متكاملة تعمل على تحقيق أهدافها الحياتية.

* تهتم الأسرة النووية بتحديد نسلها مما يساعد العائلة على تحقيق الموازنة بين مواردها المالية وعدد أفرادها، وهذا ما يسهل عملية تربية أفرادها تربية سليمة.

* تغير المراكز الإجتماعية لعناصر الأسرة، وإن كان وضع المرأة في الحياة الإجتماعية أشد المراكز تغيرا، فقد نزلت المرأة ميدان العمل مما اكسبها مكانة إجتماعية ووضعا إقتصاديا مستقرا.

* تتميز الأسرة النووية بصفة عدم الدوام والإستمرار، لتعرضها للعديد من عوامل التفكك والتغير الذي يفرضه الواقع المعاش، وكذا التغيرات التي تحدث على مستوى الحياة الحضرية.

–أما أنماط الأسرة تتمثل في:

تنقسم أنماط الأسرة من حيث الإنتساب الشخصي إلى نوعين هي: أسرة التوجيه وأسرة الإنجاب.

● أسرة التوجيه: Famille d'orientation:

وهي الأسرة التي يولد فيها الفرد، ويكتسب من خلالها العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي تعده لأداء دوره في المجتمع.

● أسرة الإنجاب (التناسل) Famille de procreation:

وهي الأسرة التي يكونها الفرد عن طريق الزواج والإنجاب.

– أما الأشكال التي تتميز بها الأسرة النووية فتتمثل فيما يلي:

● الأسرة النووية المعيارية: Stander nuclear family:

وهي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة وأبناؤهما، يعيشون في منزل واحد ويعمل الزوج لكسب قوت الأسرة، بينما الزوجة تدير شؤون البيت.

● الأسرة النووية الثنائية: Dyadic nuclear family:

وتتكون من الزوج والزوجة دون أبناء، حيث يعمل كلاهما أو أحدهما للكسب المادي.

● الأسرة ذات الشريكين العاملين Dual work family:

في هذا النوع من الأسر يعمل كل من الزوجين بدء من زواجهما عملا تكسبيا.

● الأسرة ذات الوالد الواحد Parent family- single:

وتنشأ هذه الأسرة بعد الانفلاق أو الانفصال أو الهجر، ولا تتلقى أي عون من الوالد الثاني، وتعتمد اعتمادا كلياً على الوالد الحاضر.

● الأسرة ذات ثلاثة أجيال: Three generation family:

يضم هذا الشكل ثلاثة أجيال يعيشون معا عيشة واحدة.

● الأسرة ذات الزوجان متوسطا أو المتقدمان في السن: Middle age or elderly couple:

وتتضمن هذه الأسر الزوج والزوجة دون الأبناء الذين انفصلوا عنهم ليكونوا أسرا خاصة بهم، أو ليلتحقوا بجامعة معينة، ويصبح الزوج هنا هو عائل الأسرة والزوجة تعمل داخل المنزل.

● الأسرة التي تعمل فيها الأم Second – career family:

وفيها يتم خروج الأم إلى ميدان العمل خارج نطاق المنزل بعد التحاق الأبناء بالمدرسة، أو عند مغادرتهم المنزل لشق حياتهم الخاصة.

● الأسرة متشابكة الأقارب: Kirnet work:

وهي تتألف من مجموعات مختلفة من الأشكال التي سبق ذكرها، فهي تضم أسرا نووية يجمعهم نظام إقتصادي وإجتماعي واحد، ولهم حدود جغرافية متقاربة ومتلاحقة.

● الأسر ذات الزواج المتكرر Remarried family:

وهي أسرة يكون فيها أحد الزوجين أو كلاهما قد سبق له الزواج من شخص آخر والطلاق مرة أو أكثر، وهي تضم بذلك الأبناء من الزواج السابق وأبناء من الزواج الحالي ويعيشون معا. وعموما يمكن القول أن الأسرة تعرضت لأشكال عديدة من الأوسع إلى الضيق، حيث أنها امتدت من الأسرة التي كانت تضم أعداد هائلة من الأفراد يرتبطون معا برباط مثل "اللاولم" إلى أسرة ممتدة والتي تحولت بدورها إلى أسرة نووية تضم فقط الأب والأم والأبناء، حيث أن تغير هذا البناء كان حسب ما تقتضيه ظروف الحياة الحديثة المعاصرة، وعموما فإن تكوين الأسرة الحديثة يختلف من مجتمع لآخر حسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والتاريخية السائدة في تلك المجتمعات والتي تؤثر في تركيبة وبنية الأسرة بها.

د - النظريات الإجتماعية للأسرة:

لقد تعددت النظريات الإجتماعية التي تجعل الأسرة موضوعا لدراستها بتعدد اتجاهاتها الفكرية واختلاف أهدافها العلمية والعملية، فقد تعددت الدراسات واختلفت زوايا الدراسة نظرا لاختلاف الإيديولوجيا بين المختصين والمنظرين في علم الاجتماع، وكذا اختلاف المدارس والتنوع في الجغرافيا والظروف الفكرية التي عاشها كل منهم.

- وسنعرض بإيجاز أهم نظريات الأسرة فيما يلي:

● النظرية البنائية الوظيفية:

تهتم النظرية البنائية الوظيفية بدراسة بناء ووظائف الأنساق الفرعية في علاقتها بالنسق العام، أي الكيان الاجتماعي، وكذا بدراسة أثر ووظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبقية أنساق المجتمع الأخرى¹.

ويندرج التحليل الوظيفي وفقا للنموذج المثالي لهذه النظرية من (Macro) (الوحدة الكبرى) إلى (Micro) (الوحدة الصغرى) فإن التحليل الوظيفي على النطاق الواسع يعالج الأنساق الواسعة نسبيا بنظمها، أما التحليل الوظيفي الضيق النطاق فإنه يعالج الأسر الفردية أو الأنساق الصغيرة نسبيا².

فبالنسبة للاتجاه الأول (Macro) تبدو الأسرة كعنصر أو كمؤسسة داخل المجتمع الكبير، في حين يركز الاتجاه الثاني (Micro) على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية، وإن كلا الاتجاهين يؤكد العلاقة بين الأسرة ككيان والبيئة المحيطة بها.

ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة أثر ووظائف الأسرة في ديمومة وبقاء الكيان الاجتماعي، وإبراز الترابط الوظيفي بين المؤسسة الأسرية كبناء وبقية مؤسسات المجتمع.

ومن بين الرواد الذين اهتموا بهذه النظرية "تالكوت بارسونز" وهو يعتبر من المنظرين البارزين المعاصرين في مجال دراسة الأسرة، فلقد قام بدراسة ميدانية لأسرة أمريكية من حيث العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذا أهم التأثيرات التي يتعرض لها النسق الأسري من خلال التفاعل مع الأنساق الأخرى في المجتمع، كالتعليم، الإقتصاد، المهنة، الدين.

- وأكد "تالكوت بارسونز" من خلال ذلك على أربعة وظائف أساسية للنسق وهي:

* التكيف مع البيئة الخارجية من خلال سد الحاجات البيولوجية لأعضائه.

* تحقيق الأهداف وتعبئة الموارد من اجل تحقيقها.

* تحقيق التكامل بين مختلف الأعضاء.

* المحافظة على هوية النسق وحدوده.

وتهدف هذه النظرية كذلك إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبقية أنساق المجتمع الأخرى.

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للنشأة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 117.

واعتبر "بارسونز" أن وظائف الأسرة الأمريكية تغيرت ولا يعني انحسارها، فإذا كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة إقتصادية منتجة ومستهلكة ووحدة إقامة، جعلتها الثورة الصناعية تنقل لتختص بها مؤسسات أخرى، أين خرجت الوظيفة الإقتصادية من المنازل إلى المصانع، كما أن هذه الوظيفة انتقلت وانقسمت مع الوكالات الأخرى الاجتماعية كالمصالح الاجتماعية والمدارس والمستشفيات وجماعات الترفيه¹.

ويؤكد "أوجبران" أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة لفقدانها الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع.

كذلك نجد "ميردوك" "Murdoch" من بين المنظرين الذين اهتموا بدراسة الأسرة، حيث نظر إليها على أنها مؤسسة عالمية "Universal"، وبالتالي في رأيه أنها تنجز وظائف أساسية، ولقد حددها من واقع دراساته الإمبريقية وحللها بنائيا ووظيفيا.

– الناحية البنائية: فقد أوضح القواعد الأساسية والمحددة للبيعة البناء الأسري، ويشمل عدة قواعد منها: الزواج، الإقامة، النسق القرابي، وفي رأيه حتى يستمر هذا البناء يجب أن تتحقق العلاقات الآتية:

* علاقة الزوج والزوجة.

* علاقة الآباء بالأبناء.

* علاقة الأم بالابنة.

* علاقة الأم بالابن.

* علاقة الأب بالابنة.

* علاقة الأب بالابن.

– الناحية الوظيفية: فأقر أربعة وظائف:

* الوظيفة الجنسية.

* الوظيفة الإقتصادية.

* وظيفة الإنجاب.

* الوظيفة التربوية.

¹ – André Michel ، sociologie de la famille et du mariage, press universitaire de France, Paris, 1978, p79.

ويعتبر أن هذه الوظائف الأربعة الخاصة بالأسرة لها أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع، فلا بد من تواجد كل هذه الوظائف التي تعمل على استمراره.

وتوصل علماء الاجتماع بذلك إلى أن كل جزء من النسق الاجتماعي، يسهم في بناء وبقاء الكل، واعتبروا الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة عن المحافظة على هذا النسق.

● النظرية التفاعلية الرمزية:

يؤكد الفكر التفاعلي الرمزي على أن سلوك الأفراد والجماعات ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلبا أو إيجابا، وذلك لأن التفاعل بين الأفراد وفقا لهذه النظرية يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها للتحقق من معاني أفعال الآخرين.

في حين "جورج هربرت ميد" يرى أن المجتمع ما هو إلا حصيلة العلاقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية¹.

وترى هذه النظرية على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، حيث يتم التفاعل بين الشخصيات في ضوء العمليات الداخلية المختلفة.

ونجد بذلك "معن خليل عمر" يقول في هذا الصدد:

يتحول الـفـل إلى كائن اجتماعي بعد خضوعه لمؤثرات التفاعل الاجتماعي التي تحصل بينه وبين أسرته عبر عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، فمن خلال تعلم وكسب دوره وأدوار آخرين تتم عملية التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة بتلقين الـفـل موقعه داخل الأسرة، وذلك بتعليمه رموز وإشارات مجتمعه الثقافية وما تمنحه معايير مجتمعه من معان لها².

وتفهم الأسرة في ضوء هذه النظرية على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية هي الأسرة وفي بيئة أخرى هي المجتمع المحيط بهم، ولا يمكن دراسة العمليات الحادثة داخل الأسرة كالتنشئة الاجتماعية مثلا إلا من خلال سلوك أعضائها ومحددات هذا السلوك الداخلية.

ونجد هناك من يشير إلى أهمية الدور من خلال نظرية الأدوار على اعتبار ما دام الفرد يعيش في بيئة فيزيقية، فإنهم يعيشون في بيئة رمزية أيضا يكتسبون رموزها التي تحدد سلوكهم،

¹ - معن خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

ويتم التفاعل عن طريق الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية، وبهذا تسعى نظرية التفاعل الرمزي إلى معرفة ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء الأدوار وعلاقات المركز، عمليات الاتصال، اتخاذ القرارات وكل ما يتعلق بمظاهر تفاعل الأسرة.

ومن أهم منظري التفاعلية الرمزية الذين اهتموا بدراسة الأسرة نجد:

- **بيرجس Berges**: من خلال أبحاثه التفاعلية الرمزية نجده وضع برنامجا عن الأسرة أوضح فيه أن الأسرة هي شخصيات متفاعلة، وقدم أمثالا من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج والزوجة والزوجين والأبناء.

- **هيل Hill**: أضاف "هيل" الكثير إلى تحليل الأسرة من وجهة نظر التفاعلية الرمزية حيث أنه، اعتبر الأسرة جماعة مكونة من شخصيات متفاعلة مختلفون من حيث: *أعمارهم ورغباتهم، حاجاتهم، معدل نموهم، مستويات فهمهم.

- * تناولهم لمشكلاتهم المعاشية مع بعضهم.

ويرى "هيل" أن الخلاف الحادث بين أعضاء الأسرة خلال الحياة الأسرية راجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة المتوفرة لأعضاء الأسرة¹.

ويرى كذلك أن الوالدين يتأثران بتنشئة الأبناء حيث يبين لهما درجة نجاحهما أو فشلهما في ممارسة دورهما كوالدين لأن فشل أحدهما أو كلاهما في المهمة الأسرية يؤدي إلى تصدع بنیان الأسرة، وعليه فإن فشل أو نجاح الزوجين في العلاقة التي تربط بينهما مرهون بدرجة إشباع مشاعر كل منهما للآخر، حيث تكون العلاقة بين الأم والأب مع الزوج الشريك متكيفة وتعتبر هذه الملامح الصلات الأساسية لملاح الأسرة كخلية إجتماعية، وذلك بتأثير سلوك الأم والأب بسلوك الإنسان الاجتماعي ويتم هذا بصورة مستمرة بين أفراد الأسرة.

- **روس Rose وستيكر Stryker**:

تعتبر دراستهم من أحدث الدراسات في هذا المجال، ويرى كل منهما أن عامل التأثير والتأثر بين أفراد الأسرة هو الرموز، الذي يعتبر المفهوم الأساسي الذي تنتقل من خلال هذه الرموز، حيث أن أفراد الأسرة يستجيبون بصورة رمزية، فالحياة الاجتماعية تكون في حالة تبادل وتداخل السلوك أكثر منها في حالة التوازن والتغير في الأسرة هو نتاج التفاعل الفعال

¹ - سامية الحشاش، مرجع سبق ذكره، ص 152.

والفعل الاجتماعي الذي يحدث داخل الأسرة ، والتي يمكن القول عنها بأنها ليست هي المحددة لهذا الفعل ويشكل الدور ريقا يرتبط من خلاله بأدوار أخرى، وبالتالي فالفاعل عملية ديناميكية مستمرة.

وعليه فإن نظرية التفاعل الرمزي لا تقتصر على الأدوار، وإنما تهتم بالعديد من المشاكل منها: المركز، الصراع وحل المشاكل، عمليات الإتصال والمظاهر الأخرى لتفاعل الأسرة.

● نظرية الصراع:

ظهرت هذه النظرية بشكل واضح في أواخر الستينات من القرن الماضي وركزت على البيئة الديناميكية للحياة الأسرية، واعتبار أن العوامل الخارجية هي التي تعتبر القوى المحركة للتغيرات الأسرية، أما الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحول الأبنية الاجتماعية وروابط القوى الجديدة في المجتمع، فهي تعد من أهم العوامل في التغير الأسري.

وترى هذه النظرية ان الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية والتغيرات ما هي إلا النتيجة الحتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم، وأرجعت بذلك نظرية الصراع التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاثة عوامل وهي:

* التحولات الاجتماعية الكبرى التي تنعكس على وظائف الأسرة وروابط السلالة والحركات الاجتماعية التي يمكنها أن تغير معالم الأسرة ووظيفتها.

* التحضر الإجباري والهجرة من الريف إلى المدينة أدى إلى حدوث تغيرات هامة للأسرة، وكذا تغيرات داخل البناء الاجتماعي.

* الزيادة الحادة للنشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء المتزوجات من مختلف الفئات العمرية أدى إلى إحداث تغيرات وتحولات هامة في الحياة الأسرية والمجتمعية.

وفي الأخير يمكن القول أن نظرية الصراع تعتبر الأسرة نسقا اجتماعيا يحمل بين يديه معايير متصارعة لا تقبل العيش معا، كالمعايير الشخصية والمصالح الذاتية، وبالتالي يحدث النزاع الراجع إلى اختلاف وجهات النظر بين الزوجة والزوج، وذلك من خلال مختلف الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها داخل الأسرة.

● النظرية التنموية:

ظهرت هذه النظرية بشكل متكامل ولأول مرة عام 1930م، بهدف دراسة التغير الذي يحدث في نسق الأسرة عبر الزمن والتغير في أنماط التفاعل، وتبرز النظرية التنموية في تحليلاته عامل الزمن للأداة التصورية الأساسية التي تدعى دورة حياة الأسرة، فهي تستخدم كأداة لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزوجي في مختلف مراحل النمو.

- فنجند "سوروكن" عام 1930 ناقش أربعة مراحل لدورة حياة الأسرة وهي¹:

* مرحلة زوجين ينشآن وجودا إقتصاديا مستقلا.

* مرحلة زوجين مع □فل أو أكثر.

* مرحلة زوجين مع □فل أو أكثر يعولون أنفسهم.

* مرحلة زوجين تقدم بهما السن.

2-تغير الأسرة الحضرية الجزائرية

أ - تعريف الأسرة الحضرية وأهم خصائصها:

وتعرف كذلك باسم الأسرة النوواة "famille nucléaire" وهي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر، إذ تعتبر ظاهرة عالمية أساسية.

-فنجند بذلك التفكير العلمي الحديث تناول مفهوم الأسرة النووية الحديثة كمرحلة اتخذتها الأسرة الإنسانية في العصر الحديث، فأفرزت □ر نظرية ومقاربات مختلفة لتفسير أسباب انتشارها وعموميتها المكانية لوضع □لار موحد وظيفيا وبنائيا.

- أما علماء الاجتماع الأسري تناولوا الأسرة الحديثة على أنها: تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين وتتم بأدوار كثيرة متعاقبة وتكتسب في كل مرحلة منها صفات وخصائص وتؤدي وظائف إجتماعية معينة.

وتعرف الأسرة الحديثة كذلك على أنها: جماعة تتكون من شخصين أو أكثر ترب□لها علاقات الزواج أو الدم أو التبني أو الثلاثة معا، وتضمهم حياة منزلية واحدة يتفاعلون معا كل حسب دوره ومركزه².

¹ - سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-159.

² - إقبال مجذ بشرير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة وال□فولة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د س، ص16.

ويوضح هذا المفهوم تحديده للأسرة النووية على أنها تشمل الزوجين، رجل وامرأة وأطفالهما إن كان لهما.

وتعرف كذلك على أنها: وحدة بسيلة تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان، وتبعاً لذلك فإن العلاقات بين الأقارب البعيدين ضعفت نتيجة المالب المادية والضغط الثقافية المعقدة التي تستنفذ جمهور الأفراد وتملاً وقتهم وتشغل تفكيرهم.

وهذا وقد استخدم أيضاً مصطلح الأسرة الزوجية "La famille conjugale" للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما المباشرين، والفرق الوحيد بينهما أن الأسرة النووية يمكن أن يقيم منهما أحد الأقارب أما الأسرة الزوجية فهي قاصرة على الزوجين وأطفالهما فقط¹.

وبالتالي يشير هذا المفهوم إلى اعتبار الأسرة النووية الحديثة وحدة تربط بين أفرادها تجمها علاقات حميمة مبنية على المحبة والعواطف والصدقة وفي هذا الصدد نجد تعريف "بيرجس E.W.Burgess" للأسرة الحديثة: أنها نظام فرعي للنظام الاجتماعي، يتألف من شخصيتين بالغين من جنسين مختلفين وأطفال أو أكثر يتعهدانه بالتربية والإشراف².

إضافة إلى ذلك تعرف الأسرة الحديثة باسم الأسرة الزوجية أو الزواجية "Famille conjugale"، وأيضاً اسم الأسرة البسيطة "La famille simple" وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، تتألف من الزوج، والزوجة، وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة إقتصادية وقانونية وإجتماعية، وهي ظاهرة إنسانية عالمية إذ ثبت وجودها في كل مراحل تطور البشرية، وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر³.

وخلاصة القول يمكننا أن نقدم تعريفاً دقيقاً وشاملاً لمفهوم الأسرة الحضرية في المجتمع المعاصر على أنها أسرة نووية تقتصر في العادة على الزوجين وأبنائهما الغير متزوجين، تقوم فيها العلاقات والمبادئ الموضوعية المحددة بمحدودية عدد الأفراد الذين ينتمون إليها، يميزها سيطرة

¹ - سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - إقبال بشير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الاباع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة، وكذا سيادة مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسير على

المجتمع الحديث، أكسب الأسرة الحديثة في المجتمع المعاصر [ابعا مغايرا عن القوالب الأسرية الأخرى، وحتى عن القالب النووي القديم بما أضافه العصر من تأثيرات وملامح جديدة. وبالتالي تسعى الأسرة الحضرية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل وتغيير أوضاعها الاجتماعية والإقتصادية والمشاركة في تغيير نمط الحياة في المدينة.

-أما أهم خصائصها فتتمثل في :

الأسرة الحضرية تتميز بأنها وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وألغال في غالب الأحيان تكون العلاقات بين الأفراد ضعيفة، وكذا بين الأقارب البعيدين نتيجة الضغوط الثقافية والمالب المادية التي تملأ وقتهم وتشغل تفكيرهم.

ونتيجة للظروف المادية وحياة المدينة وأسلوبها الحضري، نجد أن العلاقات القرابية تضعف تحت الظروف التي فرضها أسلوب الحياة الحضرية وهذا ما أكده "ج.بلاندييه" "G.Blandier" في كتاباته حول الأسرة الإفريقية في المدينة أنه: "عندما تدخل الأسرة في المدينة تتحرر من الضغوط وتتغير العلاقات القرابية، فتسمح المدينة لأفرادها بالتخلي عن الإلتزامات والضغوطات والضوابط التقليدية وتسمح لها بالإختيار¹.

- وعموما تتميز الأسرة الحضرية بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

* تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة خاصة مركز المرأة في الحياة الاجتماعية والأسرية الذي يعتبر من اشد المراكز تغيرا وهذا ما حدث خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث نزلت إلى ميدان العمل وشعرت بقيمتها الاجتماعية والإقتصادية وحققت مكانتها وساهمت في الدخل الأسري بشكل ملحوظ، مما عمل على تخفيض استمرارية الرجل في سياسة الإخضاع والتسلط التي مارسها عليها في الماضي داخل الأسرة وخارجها، وأصبحت المرأة عنصرا إيجابيا في رسم خطط حياتها وتقاسمت مع الرجل السيادة على الأسرة، وأصبحت تتصرف بحرية ومسؤولية فيما يخص شؤون منزلها، وتأخذ بالقيم العصرية التي من شأنها أن تضمن لها الحرية والإستقلالية سواء من حيث المسكن أو من حيث قضاياها الخاصة.

¹ - Marie Joelle Gulaune ، la famille, lien de vie, Bayard édition, Paris, 1996, p86.

* سيادة الاتجاهات الديمقراطية، فمع ظهور النظرية الديمقراطية وتوسعها وشمولها لمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها تحقق مبدأ تكافؤ الفرص وانتشار التعليم الإلزامي، فأصبحت النزعة الديمقراطية هي التي تسيطر على مناقشات الأسرة الحضرية وحل مختلف المسائل الأسرية بأسلوب النقاش والتفاهم، وهذا ما نجد عكسه داخل الأسر الممتدة حيث يسودها الجو الديكتاتوري، فالأب يحتل فيها منزلة إجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم وينفرد في اتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الأسرة.

* الإهتمام بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال الحاجات الأكثر ضرورة، فالإهتمام بالملبس وتنسيق المنزل والإهتمام بشؤون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانيات، كل هذه الأمور أصبحت سمة الأسرة المعاصرة وأدت هذه التغيرات التي حدثت في مختلف المجتمعات بصفة عامة إلى ارتفاع قيمة المباهاة والإهتمام بالمظاهر والاتجاه نحو اعتبار أن الممتلكات المادية أو النجاح المادي مقياس جيد للنجاح الأسري، ولقد أدى هذا التوجه الإستعراضي الإستهلاكي إلى بروز فجوة في أساليب الحياة بين الأجيال داخل الأسرة وفجوة واضحة بين فئات المجتمع بين من يملكون الإمكانيات المالية لاقتناء كل هذه الكماليات ومن ثم استعراضها، وبين من يرغبون في الظهور معهم على مستوى واحد ومساو ولكنهم لا يملكون الإمكانيات.

* الإهتمام بالناحية الترفيهية والمعنوية في محيط الأسرة كتنظيم أوقات الفراغ والعناية بالفنون، وكذا الذهاب إلى الحدائق العامة والملاعب والمهرجانات والمتنزهات العامة والسياحية، حيث أصبحت هذه الأمور من أهم مقومات حياة الأسرة الحديثة وتستأثر بنصيب يذكر من ميزانيتها.

* تراجع سلطة الوالدين حيث تمتاز الأسرة الحضرية بالفردية والإستقلال الذاتي لأفرادها، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لا سيما إذا بلغ السن الذي يضيف عليه هذه الأهلية، ويصبح لكل فرد اهتماما خاصا به، فالأم العاملة لها ارتباط والتزام خاص بميدان العمل وكذا الأب دائم الانشغال خارج البيت ومن هنا لم تعد السلطة مبدأ خاص داخل الأسرة الحضرية، وأصبحت لا تفرض على أفرادها فهم يتمتعون بجانب من الحرية في تصرفاتهم وممارساتهم خاصة مع انتشار التعليم.

* سيطرة النزعة الفردية وضعف الروابط في مجال التعاون والتساند التلقائي، بل كل تعاون قائم على المصلحة الخاصة كما تبرز أهمية الفرد أكثر من أهمية الجماعة، وبذلك تضعف علاقات القرابة والجيرة ويتفكك بذلك أسس التعاون التقليدي الاجتماعي والإعتماد أكثر على المؤسسات المختصة، وهذا ما أدى إلى فتور المابع العلاقات والروابط العائلية الإلزامية.

* أصبحت الأسرة الحديثة أسرة نووية صغيرة العدد ومحدودة النطاق، فهي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين يتمتعون بالإستقلالية السكنية والإقتصادية عن أسرهم المرجعية، حيث يتوحد أفراد هذه الأسرة في مصير مشترك ويصبح الفرد عضوا يتقاسم فيها مع بقية الأعضاء أفراحهم وأحزانهم ومكاسبهم وخصائصهم.

* الأسرة هي الوسط الذي يتمكن الفرد من خلاله تحقيق غرائزه ودوافعه البيعية والاجتماعية بتحقيق الدوافع الجنسية والعواطف والإنفعالات الاجتماعية، كما تعمل على حرص الوجود الاجتماعي.

* تعتبر الأسرة القادرة الأولى للوعي الاجتماعي ونقل تراث الأمة الثقافي والحضاري من جيل إلى جيل، فهي مصدر العادات والتقاليد والأعراف وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين والمحافظة على تقوسه، وهذا كله يعرف بوظيفة التنشئة الاجتماعية¹.

* تسند الأسرة الحضرية مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي مؤسسة أخرى، وقد يعمل الرجال من أجل بلدهم ويحاربون ويموتون من أجله، ولكنهم يكدون من أجل أسرهم بوال حياتهم².

وبالتالي الأسرة الحضرية تتمتع بحرية أكبر في الحركة الذاتية والتنظيم الخاص لمختلف نشاطاتها ومشاركة الزوجين، في تسيير شؤون الأسرة، وكذا في الإمتيازات والإلتزامات الخاصة بالأسرة.

ب -عوامل تطور الأسرة الحضرية:

كانت الأسرة في تلكها وتطور وظائفها ومظاهر الحياة فيها خاضعة لعوامل كثيرة من البيعة إجتماعية يمكننا أن نوردتها فيما يلي:

¹ - مصفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سبق ذكره، ص48.

² - ر. م. ماكيفر وشارل بيدج، المجتمع، ج2، ترجمة السيد محمد الغزاوي وآخرون، مؤسسة فرانكلن للنشأ والنشر، القاهرة، 1971، ص 462.

● العامل المورفولوجي: ويبدو أثره في الاعتبار الآتية:

-انتقال الحياة الاجتماعية من حياة محلية إلى حياة إجتماعية أي انتقالها من ال Community إلى Society.

- نشأة المدن وهجرة الأفراد إليها وتخلصهم من الحياة الريفية حيث الخضوع لسلطة الدين والعرف والتقاليد، فتغير بذلك النماذج المورفولوجي العام الذي كان يحدد حياة الأسرة¹.

- تحرر الأفراد من سلطة رب الأسرة مما أدى إلى تغيير حجم أو نماذج الأسرة وتطور البيعة العمل فيها.

- نتج عن قيام المدن وكثرة الهجرة إليها تركيز السكان فيها، وأدت هذه الظاهرة إلى ارتفاع ثمن الأرض، مما أدى إلى التفكير في إقامة منازل صغيرة محدودة المساحة وإنشاء عمارات سكنية تحوي شقق ضيقة، وهذا يدل على أن المساحة التي كانت تشغلها الأسرة أخذت تضيق مما كانت عليه في القديم.

- تقدم وتعدد وسائل المواصلات وزيادة سرعتها، أدى إلى الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين مختلف الأشكال والنماذج الاجتماعية.

● العامل الإقتصادي: ويبدو أثره في الإعتبارات الآتية:

- تطور نظم الإنتاج فبعد أن كانت الأسرة في القديم وحدة منتجة ومستهلكة فتطور الحياة الإقتصادية أصبح الفرد دعامة للإنتاج لا ينتج لنفسه ولا لأسرته ولكن لحساب غيره ولصالح المجموع، و بعد أن كان الفرد ينتج كل ما يحتاج إليه هو وأسرته أصبح يشتري كل ذلك من السوق الخارجية.

- إن التطور الإقتصادي أصبح يخول للأفراد حق عرض خدماتهم على الآخرين، فنشأ بذلك نظام العامل المتجول والعامل في محل إقامة المنتج في المصنع، وهذا أدى إلى غياب الأفراد عن منازلهم لساعات طويلة أو معظم أيام الأسبوع مما أفقدهم السيادة المباشرة على شؤونهم الأسرية، وأوقع عائلاتهم في مشاكل متعددة، وأصبحت أسرهم مهددة بالإفلاس.

- مساهمة المرأة مع الرجل في مختلف العمليات الاقتصادية باعتبارها عنصرا منتجا، أدى هذا إلى ترك شؤون منزلها وإهمال تربية أبنائها كما ينبغي.

¹ - مصلفي الخشاب، دراسات في الإجتماع العائلي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- الثورة الصناعية وما أحدثته من مشاكل عمالية ظهر أثرها بوضوح في الحياة الأسرية كعدم إيمان رب العمل أو الأسرة على حياته، فهو معرض للخطر الآلي إضافة إلى استغلال أصحاب رؤوس الأموال للعمال، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة والصحة ومعايير الأخلاق أدت إلى ظهور البطالة، التشرد، الإجرام، إلخ...

● العامل الثقافي والحضاري:

إن انتشار الثقافات والحضارات وتفاعلهم أدى إلى تطور نظم الأسرة ومظاهر الحياة فيها، فتغيرت بذلك التقاليد والعادات وقواعد العرف ومظاهر السلوك، وسأيرت التطور الثقافي والحضاري الذي خضع له بقية العالم، فبفضل الاختراعات الحديثة ارتقت معايير الأسرة الأخلاقية والجمالية، وأصبح البيت الحديث يقضى فيه أوقات فراغ ممتعة لمختلف عناصر الأسرة، ويتمتع بوجود وسائل الراحة الضرورية، وهذا ما هو إلا دليل على فهم راق للقيم الاجتماعية والوظائف الأسرية المعنوية والروحية.

- كذلك إنتشار الإتجاهات الديمقراطية وحصول المرأة على حقوقها السياسية ساعدت على نشر قيم التعليم العام والإلزامي والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فتخرجت النساء من الجامعات واستردت المرأة مركزها في المجتمع مما كان له أثر كبير في تطور حياة الأسرة، فارتفعت معاييرها الثقافية ومستوياتها الذوقية وأساليب تفكيرها وعملها وخفت حدة التقاليد البالية والعرف العقيم، ونشأ في جو الأسرة رأي عام يعالج مشاكل الساعة ويستجيب بتوجيهاته الصائبة أن يؤدي عظام الأمور وأصبحت الأسرة ندوة علمية أكثر منها بيئة للأكل والشرب والنوم¹.

وأصبحت العلاقات المتبادلة بين عناصر الأسرة تقوم على الصراحة والحرية والشخصية، وهذا ما يجسد روح النظرية الديمقراطية.

ج - ظهور الأسرة الحضرية وعوامل انتشارها في المجتمع الجزائري:

عرف مجتمع العالم الثالث علم الاجتماع العائلي حديثا، مما قلل الدراسات والبحوث التي أجريت حول الأسرة الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وضوح الإيديولوجيات السائدة في المجتمع (الإستقرار السياسي والاجتماعي)، أدى إلى عدم توفر الشروط الموضوعية

¹ - مصلفي الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

لهذه الدراسة وغموض الدراسات حول هذا الموضوع، ولذلك نجد من مميزات الأسرة الحضرية في مجتمعات العالم الثالث أنها محافظة على العلاقات القرابية، وكذا إلتزام الزوج بالسلالة الإقتصادية والاجتماعية والتوجيهية داخل الأسرة، راجع إلى امتزاج الثقافات وتأثير القلب الأكثر ضعف وتبعية للقلب الآخر وسيطرة سلالة الدولة على المجتمع، وكذا خروج المرأة لميدان العمل مما أدى إلى تغير في نظام الأدوار داخل الأسرة.

لذلك فتحول الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط النووي الحديث لم يكن نتيجة نتاج معين، وإنما هو قالب نموذجي له ظروفه واستعداده الثقافي الخاص لأفراد المجتمع، والذي يعكس درجة الوعي بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وحدث هذا خلال مراحل تاريخية عاشتها الأسرة الجزائرية وذلك قبل الفترة الإستعمارية وبعد فترة الإستقلال الوطني، فقد كان المجتمع الجزائري في مرحلة ما قبل الإستعمار عبارة عن مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا له مرتبة خاصة في هذه القبيلة فهو القائد الروحي والمسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية القبيلة ورعايتها وفك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، وبذلك لم يتبع المجتمع الجزائري النمط القبلي¹.

كما أن التجمع المنزلي لم يكن مبنيا على العائلة بل كان عبارة عن جماعة إجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابقة² بيعية، أما السلالة العشائرية فقد كانت في يد شيخ القبيلة الذي كان مسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وفك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، إضافة إلى أن المجتمع الجزائري تأثر بالإسلام وهذا الأخير ترك آثاره القوية على الأسرة الجزائرية من خلال السلوكات والعلاقات القرابية لأفرادها.

وقد أدى دخول الإستعمار الفرنسي إلى الجزائر إلى تغيرات سوسيو ثقافية وسياسية للنسق الإجتماعي العام وللأنساق الفرعية، فقد عمدت السياسة الإستعمارية إلى تفكيك النظام القبلي بتجريد العشائر والقبائل من أراضيها كونها المصدر الإقتصادي ووحدة النظام الإجتماعي، وذلك من أجل تحلیم الروح الجماعية والعلاقات العائلية القائمة على الملكية الجماعية، وهكذا حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية وانتقلت السلالة من الشيخ إلى

1- القبلي، هو حيوان أو نبات أو جماد تتخذ العشيرة رمزا لها، فيعتقدون أفرادها أنهم منحدرون منه، ويتنسبون إليه، واعتباره سر بقائهم ووجودهم الإجتماعي، للمزيد، أنظر، حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002

سلالة الأب، وبالتالي توسعت السلالة الأبوية داخل المجتمع الجزائري وانتقل بذلك النظام من العشائري إلى العائلي بشكل ممتد، الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك يسمى الدار الكبيرة بالنسبة للريف والحضر والخيمة بالنسبة للبدو تجمع بين 20 و 60 شخص أي بين ثلاث إلى أربع أجيال تقوم بدور التضامن الأسري بالتعاون والتجمع معا، وبرزت مكانة المرأة وأصبحت لها أهمية، وذلك كلما كان لها عدد كبير من الأولاد الذكور فهم مركز الاهتمام في العائلة، وهذا ما يفسر شدة التباعد بين الأخ والأخت، أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والإبن فقد كان يسودها الإحترام التام للأب وعلى مبدأ أن الحقيقة ملك الكبار ولا مجال للمناقشة فيها، كما أن الحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع يجب أمامه¹.

إذ كانت العلاقات القائمة في العائلة التقليدية مميزة باختلافات واضحة حسب السن والجنس والانتماء القرابي، ويعتبر الحاجز بين الجنسين أهم ميزة يمتاز بها البناء التقليدي للأسرة الجزائرية، فقد لبقت عزلة صارمة بين الجنسين ووضع حاجز سميك يركز أساسا على فكرة "النقاء الأخلاقي والجسدي للأسرة"²، حيث كانت مهمة المرأة في الماضي هو الأكل بعيدا عن الرجال وعدم التدخل في القرارات الخاصة بالزوج.

ويرى بذلك "فرانتر فانون" أن السلالة الأبوية تراجعت نتيجة للقيم الثورية حيث أصبح كل جزائري يريد إثبات وجوده وحرية في الاختيار أمام نسق القيم الجديد الذي أفرزته الثورة. وبالتالي ما إن ظهرت الثورة التي تميزت بالإلتحام حول أهداف الحركة الوطنية إلى أن تغيرت العائلة التقليدية الجزائرية، حيث لجأت السياسة الإستعمارية إلى تجريد المجتمع الريفي من أراضيه واستئصاله من نظامه الاجتماعي، أدى هذا إلى النزوح نحو المدن والمراكز الحضرية، وبالتالي اعتبرت كل هذه المعايير المؤشرات الأولى للتغير الأسري في الجزائر.

ومنه لعبت الثورة عاملا ديناميكيا في تغيير وضعية العائلة الجزائرية خاصة وضعية المرأة حيث خرجت من المنزل وشاركت في العمل الثوري، وهذا ما ساعدها على تنمية شخصيتها واكتسابها للمسؤولية.

¹ - Fanon, F, Sociologie d'une revolution, Paris, P.C.M. P85

²- مصفى بوتفوشنت العائلة الجزائرية [الطور والخصائص الحديثة] ترجمة أحمد دميري، ديوان المبيعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 273.

وبعد فترة الإستقلال اتبعت الدولة الجزائرية سياسة تنمية من أجل النهوض شملت مختلف المجالات أحدثت تغيير عميق في البناء الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، فمن الناحية الإقتصادية تبنت النظام الاشتراكي القائم على التسيير الذاتي والثورة الزراعية، إضافة إلى التصنيع والإعتماد على الصناعات الثقيلة والتأمينات البترولية والغازية.

أما من الناحية الديمغرافية فتبنت الجزائر بعد الإستقلال سياسة الإستخلاف لاستخلاف المفقودين في الحرب، كما حسنت الظروف الصحية مما قلل نسبة الإصابة بالأمراض والأوبئة. و أما من الناحية السوسيو ثقافية فتمثلت في مجانية وإجبارية التعليم، مما سمح للمرأة بحق التعلم وأصبحت المدرسة تشارك في الوظيفة التربوية للأسرة، وهذا ما انعكس على البناء الأسري الذي شهد على إثر هذه العوامل تغيرات وعرفت بذلك الأسرة الجزائرية ثلاث أشكال وهي:

* شكل الأسرة المحافظة والتي تتمركز أساسا في القرى.

* شكل الأسرة الإنتقالية والتي تجمع بين الأفكار العصرية والمحافظة، والذي نجده يتمركز أساسا في المدن الحضرية.

* شكل الأسرة المتطورة الذي يتماشى وعادات وتقاليد الدول الأوروبية، إلا أنه قليل الإنتشار في المدن خاصة الكبرى منها وينعدم في القرى.

وشهدت بذلك الأسرة الجزائرية ظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة، والتي فقدت على إثرها شكلها الممتد لتتجه نحو الأسرة الزوجية أو النووية، وبدأت المدن الجزائرية تسير على هذا الشكل الجديد، وهذا يعني أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري، أو من نموذج اجتماعي وإقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على النتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي والتجارة ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان¹.

أصبحت بذلك الأسرة الجزائرية المعاصرة تتميز بصغر حجمها وتغير وظائفها ومراكز أفراد أسرتها، وكذا شهدت خروج المرأة للتعليم وميادين العمل، كما أن تلّور ونمو الإتصال بكل أشكاله والحراك الاجتماعي والإعلامي وتلّور التعليم والعلاقات وتوزيع وتبادل

¹ - محمد السويدي، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

الإيديولوجيات عن طريق الصحافة المكتوبة والإذاعة والكتب والسينما والتلفزيون، كان له تأثير على بنية الأسرة الجزائرية وتطورها.

وبالتالي من خلال ما سبق يمكن القول أن ظهور الأسرة الحضرية الحديثة في المجتمع الجزائري ليس حديث العهد بل تزامنت مع أنماط ونظم أسرية قد تمت، وهذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية حول هذه الظاهرة في الجزائر، ورغم توجه الأسرة الجزائرية إلى الشكل النووي الحديث إلا أنها مازالت تحتفظ بالكثير من مظاهر الأسرة الممتد فجمعت من خلالها بين الخصائص الحضرية والريفية، ويظهر ذلك في حرصها على العادات والتقاليد والقيم والأعراف والنظرة الجماعية للسلوك الفردي من خلال ضبطه وتوجيهه بالشكل الذي يسهم في المحافظة على الأسرة وتطورها، وبذلك من هنا تظهر قوة التقاليد والتراث المشترك وما تركه الإسلام من آثار في التقاليد الأسرية.

غير أن التفسيرات تعددت حول أسباب وعوامل انتشار هذا النموذج أي النموذج النووي الحديث داخل المجتمع الجزائري، وسنحاول أن نوجز أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الأسرة النووية الجزائرية الحديثة في:

● التطور الإقتصادي:

إن التطور الإقتصادي يعتبر عامل مؤثر في بناء الأسرة ووظائفها وعلاقاتها، حيث أصبحت الأسرة تتكون من الزوج والزوجة والأطفال، وفرض عليها العمل الإقتصادي الإقامة في المدينة وهنا تظهر حركة الهجرة كإحدى نتائج التطور الإقتصادي من خلال هجرة الأسر الريفية نحو المدن بحثا عن العمل والكسب المادي، وترتب على هذا تحولها من أسرة متسعة إلى أسرة ضيقة قائمة على الفردية والاستقلال الإقتصادي، وبهذا فقدت الأسرة حياتها الجماعية ونظامها المبني على التعاون والتضامن .

ومن جهة نجد الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية و الاجتماعية (LAARDES) توصلت في دراسة حول العائلة إلى أن : "بيان العائلة المركبة معرضة للإضمحلال بمجرد احتكاكها بالعالم الصناعي أي أنها ستتحول إلى أسرة زواجية¹ " .

¹ -laardes ,information rapide les nouvelles familles » ,bulletin mensuel 4emesérie ,n 1,avril ,1996 .

وهذا ما أكدّه الباحث "مصلّفي بوتفنوشت" على أن التقدم التكنولوجي يعتبر عنصرا هاما في مجال التّطور الإقتصادي ، حيث يقول : "لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الإقتصاد الكلي و في الإقتصاد الجزئي أو المنزلي ، بالإسراع و التعجيل بعملية تّطور المواقف و التصرفات داخل المجتمع و كذلك داخل العائلة الجزائرية " .

و بالتالي عملية التصنيع أحدثت إنقلابا في تركيبة القيم وكذا إعادة توزيع الوظائف و الأدوار داخل المجتمع ، حيث يفضل الكثير من الشباب الإستقرار في مسكن مستقل عن والديه و إختيار زوجة الحياة تدعمها الرغبة في إقامة أسرة زواجية مستقلة.

● الهجرة إلى المدينة:

وتعتبر الهجرة علامة بارزة من علامات التغير الاجتماعي [1]الما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر .

ومن أبرز أشكال الهجرة الداخلية نجد الهجرة الريفية الحضرية أو الهجرة نحو المدن، وهي موجودة بكثرة في الدول النامية كالجائر، حيث شهدت ذلك الشكل خاصة بعد الإستقلال ومازالت مستمرة إلى يومنا الحالي .

وعموما إن تغير الأسرة التقليدية بصفة خاصة ترجع بالدرجة الأولى إلى أن عملية التصنيع التي فتحت أبوابا للشغل ، جعلت سكان المنا[2]ق الريفية يهاجرون إلى المدن بحثا عن العمل ثم الاستقرار بها .

وتعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان، حيث يحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الل[3]رد في المنا[4]ق الأصلية للمهاجرين وعوامل الجذب في المدن، وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء الهجرة، لكن تبقى المحفزات الإقتصادية هي الأهم علاوة على الضغط السكاني وقلة الأراضي الزراعية الذي يسبب الفقر والجوع وافتقار المنا[5]ق الريفية للاستثمارات الصناعية والخدمات الإجتماعية والصحية والثقافية للأزمة، وتعاقب فترات الجفاف والكوارث كلها تمثل عوامل [6]رد تدفع الريفيين للهجرة إلى المدن¹.

¹ - هاشم نعمة، الهجرة الحضرية، الأسباب والمعالجات، ص2، www.Rezgar.com

ويرى في هذا الصدد الباحث الاجتماعي "أحمد بوذراع" أنه: من بين العوامل التي تعمل على حركة الهجرة نوعية الحياة السائدة في المدن، فهي في حد ذاتها تضيف قيمة اجتماعية وتكسب سكانها مكانة مميزة على القرى.

فشهدت بذلك الجزائر تـلـورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وخاصة غداة الإستقلال فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـ 42%، ونجد أن هذا النزوح حسب "مُجد السويدي" يتركز في الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن عمل لا يتـلـلب المهارة، وتتخذ من الأحياء القصديرية بضواحي المدن ملجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده تقاليد وعادات ريفية حضرية، الشيء الذي زاد من حركة التمدن حيث كانت نسبة الحواضر تمثل سنة 1966 نسبة 28% من إجمالي سكان الجزائر، ثم انتقلت إلى سنة 1977 إلى نسبة 40% وبالتالي يغدو سكان المدن بعد عشرية واحدة أكثر عدد من سكان الريف.

وترجع أسباب هذه الهجرة إلى عوامل مادية ومعنوية شجعت الكثير من الجزائريين للهجرة خاصة بعد الإستقلال وشغل المساكن التي تركها الأوروبيون، وكان هذا أيضا من العوامل التي ساهمت في تقليص الأسرة التقليدية الجزائرية بمعنى أن المسكن الأوروبي فرض نوعا معينا من التشكيلة الأسرية، فانقسمت الأسر الكبيرة المهاجرة بحكم ضيق المسكن المشغول وأصبحت خاضعة لتـلـلبات الحياة الجديدة¹.

إضافة إلى ما سبق يمكن القول أن الواقع الذي كان يعيش فيه الفرد الجزائري لم يكن السبب الوحيد في هجرته نحو المدينة، فهناك فرص الجذب التي كانت تمتاز به المدينة الجزائرية من توفر فرص للتعليم وكذا توفر المدارس الكبرى والجامعات على الرغم من أنها كانت قليلة خلال العقدين الموالين للإستقلال.

ف نجد بذلك كل هذه العوامل تفاعلت مع بعضها البعض وزادت عموميته وهيات جملة من الظروف الزمانية والمكانية لانتشار الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري.

• خروج المرأة لميدان العمل:

إن خروج المرأة لميدان العمل يعتبر من أهم الأسباب التي أحدثت تغيرات في نـلـماق الأسرة المعاصرة، وأثرت كثيرا على وظائفها التقليدية، فمن خلال العمل حققت المرأة استقلالا

1- مريم يحيوي، الأبعاد الاجتماعية لتغير الأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة أثر بمدينة باتنة، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تنمية موارد بشرية، باتنة، الجزائر، 2012، ص 70.

ماديا نتيجة حصولها على دخل ثابت ساعدها على احتلال مركز اجتماعي وإقتصادي، يفوق بكثير ذلك الذي تحصلت عليه سابقوها في الأسرة التقليدية، وبالتالي هذا التحرر للمرأة العاملة ألقى على عاتقها أدوار كبيرة باعتبارها أصبحت عاملة ومسؤولة كزوجة وكأم، غير هذا فإن عملها ساعدها على اتخاذ القرارات الخاصة بحياتها بما في ذلك القرارات المتعلقة بشكل الأسرة التي ترغب في تكوينها، ومن هنا ظهرت الرغبة لدى المرأة العاملة خاصة في تكوين أسرة زواجية مستقلة تجمع الزوج والزوجة والأفـال معا في مسكن مستقل بعيدا عن العائلة الكبيرة، ومنه نصل إلى أن خروج المرأة للعمل نتج عنه تغير في تركيب الأسرة التقليدية، حيث يلاحظ في وقتنا الحالي كثرة نسب الأفـلاق في المجتمع الجزائري بسبب رغبة الزوجة في حياة مستقلة دون تدخل أهل الزوج في القرارات الخاصة بأسرتها.

وبذلك انكمشت معظم الوظائف التي كانت تؤديها وأصبحت مؤسسات أخرى تنافسها في ذلك، كما تغيرت صورة المرأة بخروجها إلى ميدان العمل للبحث عن المساواة بينها وبين الرجل خاصة أثناء اشتغالها ونيلها قسما كبيرا من التعليم.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النموذج الأكثر سيادة للوسط الحضري الجزائري اليوم هو نوع الأسرة الإنتقالية من النموذج الممتد إلى النموذج الزواجي، على اعتبار أن معظم الأسر الزواجية لا زالت مرتبطة بالأسر الممتدة من حيث الإنتماء والتواصل الاجتماعي والثقافي والنفسي والتربوي والإقتصادي.

د- أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة الحضرية الجزائرية:

إن تطور المدينة والحياة الحضرية لم تكن ملائمة للبيئة وثقافة المجتمع الجزائري، وبالتالي انعكس على تركيبة الأسرة الجزائرية التي لمّا اتسمت بالتضامن والتجانس والتكامل في سلوكاتها وقيمها وثقافتها، مما أدى إلى تفككها وإتاحة الفرصة لانتشار الإستقلالية ونمو وانتشار روح الفردية.

فلقد عرف المجتمع الجزائري تحولات عديدة نتيجة للتحضر والتصنيع والتحديث، وكذلك نتيجة للسياسات التنموية التي طبقت في المجال الاجتماعي و الإقتصادي، إضافة إلى الإنفتاح على العالم الخارجي والتأثر بأفكاره وأساليبه غير هذا من نمطها ووظائفها، كل هذه

المؤشرات أدت بنا إلى تسليط الضوء على الأسرة باعتبارها صورة مصغرة عن المجتمع تتأثر بجميع التغيرات الخارجية التي تـلـقـا عليها وهي قابلة للتغير في كل مرحلة.

و في هذا الصدد يقول " إميل دوركايم " : "... إن المؤسسات الاجتماعية المكونة للمجتمع تجذب الأسرة إليها، وبالتالي تصبح هي الأخرى تكون إحدى هذه المؤسسات ويصبح لها وظيفة محددة مكلفة بأدائها، لذلك فكل ما يحدث في هذا المجتمع له تأثيرات في تكوينها وتشكيلها وبنيتها...."¹.

ومن خلال هذا يمكن القول أن الأسرة مهما كان حجمها أو مؤلفاتها فهي معرضة للتغيرات التي تشهدها البلاد، وهذا ما شهدته الأسرة الجزائرية على إثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري، فأثر على تركيبها ووظائفها والعلاقات القرابية ونظام الزواج بها.

- ومن أهم التغيرات التي لـقـت على الأسرة الجزائرية التقليدية وحولتها إلى أسرة نووية ما يلي:

● تغير نطاقها:

كانت العائلة الجزائرية التقليدية يـلـق عليها كذلك اسم الأسرة الممتدة المركبة المتصلة الدموية وكذلك اسم التقليدية، إذ تعتبر كلها تسميات تشير إلى نفس الدلالة، ويقصد بها ذلك النمط من الأسر المكونة من عدد كبير من الأفراد تجمعها في الغالب صلة القرابة" فالعائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تتضمن عدد كبير من الأفراد يتراوح عددهم من 20-60 شخص يعيشون جماعياً²، وكان نطاقها واسع كل السعة.

إلا أنه رغم التـلـورات والتغيرات التي وصلت إليها الأسرة الآن، إلا أنها مازالت شعوب كثيرة تحتفظ في الوقت الحاضر بنظام الأسرة الممتد، بل إن الكثير من الأمم التي تسير على نظام الأسرة الزوجية لا يزال الفرد فيها ينتمي إلى العائلة الكبيرة الممتدة وينتمي في نفس الوقت إلى أسرته النووية الصغيرة.

ولذلك فإن نظام الأسرة الممتد هذا انتشر بكثرة في الكثير من الشعوب كما ذكرنا، إلا أنه ظهر في ثوب جديد يختلف عن الذي ظهر فيه في العصور السابقة، حيث أصبحت الأسرة تتكون من العديد من الأسر المستقلة عن بعضها البعض وتسمى هذه الأسر باسم " الأسر

¹-Emile durkeim , de la devrsion du travail social, Puf. Paris, P188.

²- مصـلـفـي بوتفوشنت، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

المركبة" لأنها في الواقع تنبوي على أسرة فردية كثيرة (أسر زواجية) ، ومنه فإن نفاق الأسرة قد تلبور من الأوسع إلى الواسع ومن الضيق فالأضيق، وانه في جميع أوضاعه هذه قائم على مجرد اصل للاحات وقواعد تقوم عليها المجتمعات وتقر نظمها لا على أسس تضعها الغرائز أو تحددها صلات الدم.

وبهذا فإن تحول الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النووي أدى إلى ظهور صفات ومزايا دائمة أعلاها تبعها الخاص وشخصيتها وسيمتها الثابتة التي جعلتها تختلف عن بقية أسر العالم.

وبالتالي فإن المميزات البارزة التي تتميز بها العائلة الجزائرية في الوقت الحالي هي نتيجة التزاوج الثقافي التاريخي بين ما خلفه الإستعمار، وبين العادات والتقاليد والقيم الحضارية التي سبقت على المجتمع الجزائري في الماضي، كذلك للظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة التفاعل والإتصال الثقافي الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتطورة وكذا رقي المستوى الثقافي أدى إلى عصنة المجتمع الجزائري.

وبالتالي فإن ظهور نظام الأسرة النووي داخل المجتمع الجزائري كان من بين أسبابه الرئيسة نزوح الأسر من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، أو من نموذج اجتماعي وإقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي والتجاري يحكمه العمل المأجور .

وتبعاً لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5 و7 أفراد، مع بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة.

ومنه يمكن القول أنه بعد الإستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية و الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية الزواجية، يتميز بصغر حجمها نتيجة لضرورة يفرضها الواقع المعاش وتفرضها أيضاً التغيرات المادية والتكنولوجية المعقدة

وبالتالي كان للانخفاض التدريجي الذي [] رأ على حجم الأسرة الجزائرية أسباب حددت وفق الدراسات السوسولوجية في:

*** التنقلات السكانية وظهور النزعة الإستقلالية:**

لقد أدى توافر الصناعة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى وإتساع سوق العمل الحضري إلى حدوث حركات واسعة للهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى، وهذا ما ساعد في ظهور الأسرة الصغيرة وكذا تقلص حجمها، حيث ساعد توفر فرص العمل بالمدينة على تحرر الأبناء من الروابط التقليدية التي كانت تربطهم بالأسرة الممتدة، وأصبح إهتمامه الأول نحو أسرته الصغيرة المحدودة ولا يمتد إلى أبعد من ذلك إلا في أضيق الحدود والحالات .

*** انخفاض معدلات الخصوبة والإتجاه نحو ضبط النسل:**

إن التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي ومختلف الأنشطة الحضرية في المدينة، وكذا الانتقال من نمط الحياة الريفية حيث إرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب إلى نمط الحياة الحضرية أين تتحول فيها الأسرة من الحجم الكبير إلى الحجم الصغير يرجعه الباحثون إلى أن الأسرة في مجتمع المدينة تلجأ إلى ضبط نسلها لعدة أسباب منها:

- أن التحول من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي قد أخفض القيمة الاقتصادية للأولاد، وأصبح الآفل فيها عبأ على والديه أكثر منه مصدرا للدخل .

- إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في الوسط الحضري لا تسمح لها بإنجاب عدد كبير من الأولاد، إذ أن إرتفاع الأسعار مع الثبات النسبي للدخل الأسري قد دفع الأسرة إلى التفكير نظريا وعمليا في تحديد عدد الأولاد كي تتحكم في مستواها المعيشي، وأيضا رغبة الأسرة في الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع ومستوى ثقافي عالي وأسباب الرعاية الصحية والتعليم والملبس والغذاء لهم¹.

- إن زيادة التركيز السكاني في المدن أدى إلى تضخم المشكلة السكانية وإرتفاع القيمة الإيجارية للمسكن الحضري، جعل الأسرة ذات الحجم الصغير أو بالأحرى الأسرة النووية هو النمط الضروري للتماشي مع متطلبات الحياة الحضرية والإقامة في مجتمع المدينة.

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 166.

ومن ذلك يبرز لنا إحجام الأسرة الحديثة عن تقبل بعض الأقارب للإقامة معها بصفة دائمة، وبالتالي يفسر لنا لماذا لم يعد للآباء المسنين مكانا لهم في هذا النمط الأسري المتغير، كما يعكس حرص الأسرة الحضرية وإتجاهاتها نحو تحديد النسل وتنظيمه¹.

-تأخر سن الزواج لدى المرأة عما كانت عليه في السابق، ويرجع هذا في غالب الأحيان إلى وصولها إلى مستويات أعلى في التعليم، حيث يؤكد المركز الوطني للإحصائيات ons رقم 80 لسنة 1999م أن نسبة تعليم الإناث بلغت 80.73 في سنة 1998م مقابل 36.90% في سنة 1966م، جعلها تقلل من إنجاب عدد الأولاد من أجل تحقيق الموازنة بين موارد الأسرة وإحتياجات أبنائها، بحكم أن العناية بالأولاد وفق الإمكانيات المتوفرة تفرض موازنة مستمرة بينهما وهذا يعتبر مؤشر هام لتحديد الخصوبة، وكذلك وعي المرأة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية سواء بالنسبة للام أو الأولاد جعلها تضبط نسلها، و ساعده على هذا خروج المرأة لميدان العمل، والذي فرض عليها أن تبقى فترة زمنية خارج المنزل والتقيد بواجبات أخرى غير إنجاب الأولاد وتصبح مضطرة بحكم هذه الأوضاع إلى أن توازن بينها وبين الولادات.

وهذا ما يؤثر على الناحية التنموية حيث ترجع العديد من الحكومات عدم فعالية برامجها التنموية إلى أسباب إقتصادية وسكانية فتبحث عن:

* الحد من تزايد السكان لتحقيق أهداف التنمية الحضرية بالمدينة

* معالجة مختلف المشكلات الصحية التي تعاني منها الأم والأولاد

* تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص أمام الجميع داخل الوسط الحضري

ولتحقيق هذا لا بد من الأخذ ببرامج تنظيم الأسرة الذي يعتبر حقا إنسانيا أقرته المؤتمرات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمسألة السكانية، حيث ورد في "مؤتمر مكسيكو" العالمي للسكان عام 1984 أن: على الحكومات أن تكفل هذا الحق وأن تحصل الأزواج والأفراد على المعلومات والتعليم والوسائل اللازمة للقيام بذلك، وينبغي على الأزواج والأفراد

¹ - فتن شريف، الأسرة والقراءة، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005، ص 185.

لدى ممارستهم لهذا الحق أن يأخذوا بعين الاعتبار حاجات أولادهم الموجودين والذين سيولدون في المستقبل¹.

* تغير القيم الأسرية التقليدية:

إن تغير القيم التقليدية الخاصة بالزواج أو بتحديد عدد أفراد الأسرة أو بدور الزوجة في الأسرة أو خروجها للعمل له دوره في تقلص حجم الأسرة الحضرية فقديمًا الزواج كان تقليدي و داخلي وكانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار وكان الزوج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف حفاظًا على العادات والتقاليد، ومن خلال هذا ظن الآباء بذلك أن إختيارها للشريك من عائلة المصاهرة والقربة سوف يحتفظون بمسؤوليات كبيرة إتجاه أبنائهم، أما حاليًا فأصبح الزواج يعتمد على الأسلوب التلقائي الذاتي في إختيار شريكة الحياة خاصة بين الإناث وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشاع بذلك الزواج الخارجي الذي يعتمد على إختيار الزوجة من فئات إجتماعية لا ترتبط بالضرورة برباطة دموية، وأصبح الشاب أو الفتاة يتلّلعان للإختيار الفردي القائم على التفاهم المتبادل والتجانس والعلاقة.

وفي هذا الإطار نجد في دراسة الباحث "علي كواوسي" التي قام بها سنة 1992 والتي تناولت موضوع الإختيار الفردي لشريك الحياة توصل إلى أنه: تبين حسب التحقيق الوطني الجزائري حول الخصوبة أن الإختيار الفردي تم بأدنى حد 6.1% في الوسط الريفي و 15.5% في المدن الكبرى، إذ أن المرأة أصبحت تعطي رأيها في أمر زواجها في 34.9% من الحالات بمستوى أدنى بـ 23.1% في قسنطينة أقصاها بـ 46.5% في وهران و 32.2% في الوسط الريفي و 40% في المدن الكبرى².

ومن خلاله إرتفع سن الزواج عند الجنسين نتيجة إلتحاق الذكور والإناث بمختلف المراحل التعليمية وتطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية، مما أدى إلى ميل نظام تعدد الزوجات إلى الإنقراض وشيوع النظام الأحادي للزواج نظرا للظروف المعيشية من جهة كذا أزمة السكن من جهة أخرى.

¹ - كمال بلخيري ، التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، (دراسة نظرية وميدانية لحالة الجزائر)، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تنظيم وعمل، الجزائر، باتنة، 2008-2009، ص 204.

² - كمال مسعودة، الإلاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله وآثاره، رسالة ماجستير الجزائر، ص 103 - 104.

وساعد على هذه التغيرات خروج المرأة لميدان العمل ،وأصبح خروجها هذا مسألة عادية عند عامة الناس بعد ما كان هذا الأمر في الماضي غير مسموح به إطلاقا ، كما تمكنت من تحقيق استقلالها الإقتصادي عن الرجل واتخاذ قراراتها الخاصة ،أصبحت تشعر باستقلالها المادي عن زوجها وإذا حدثت خلافات بينهما يمكنها الانفصال عنه في ظل حصولها على العمل ، وهذا ما يساعد على وقوع الصراع بين الزوجين ويؤثر على المستوى العام للسعادة في الزواج ، وهذا الصراع مهما كانت أبعاده يقابل بالرضى النسبي الذي تحصل عليه المرأة من عملها ، وبالتالي في الوقت الذي تفقد فيه الزوجة جزءا من سلّتها بالنسبة للأعمال المنزلية ، أصبح الزوج يشاركها في تلك الأعمال المنزلية وبهذا يتزايد دور الزوجة في التأثير على العلاقات الإقتصادية الرئيسية ، وأدى هذا التحول الذي حدث في بناء الأسرة إلى تحرر الأفراد وخاصة فئة الشباب من الكثير من الضوابط والضغوط التقليدية فالشباب المتعلم له درجة من الإستقلال الإقتصادي بحصوله على دخل ثابت من عمله ،وعلى مركز اجتماعي في ظل نظام التقويم الاجتماعي المتغير يفوق الذي حصل عليه أبائوه فيصبح أكثر تحررا وإستقلالية عن أسرته مقارنة مع الفرد الذي لا يزال أكثر تحررا وإستقلالية عن أسرته مقارنة مع الفرد الذي لا يزال يعيش داخل الأسرة الممتدة.

ومع نمو المجتمع صناعيا وحضرانيا وإقتصاديا يضعف دور الأسرة بوصفها ضابطا أو مشكلا لسلوك الشباب نتيجة لتعرض الناشئ الجديد لكثير من الخبرات خارج نطاق الأسرة ، وبذلك لا تصبح المؤسسة الوحيدة أو المحورية في التنشئة الاجتماعية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية وإن كان هذا لا يعني إلغاء دورها أو التقليل منها ، وما نقصده هنا هو تغير دورها من حيث الدرجة ¹.

ومن التغيرات الواضحة في تركيب الأسرة تغير كبير في الأدوار و المراكز التي يشغلها كبار السن فبعدما كانت القيادة و الرئاسة لهم أصبح بفعل التقدم الإقتصادي و الثقافي و إنتشار التعليم نظام التقويم الاجتماعي يقوم على الإنجاز .

وبذلك مع صعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المتغيرة بفعل عمليات التحديث الحضاري وعمليات التنمية، يمكننا أن نفسر في ظل هذا التحليل ما يلاحظ داخل المجتمعات

¹ - نبيل توفيق السمالولي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 336-337 .

المتحولة إنمائيا من صراعات بين القديم و الجديد أو ما يلق عليه صراع الأجيال داخل الأسرة، وداخل تنظيمات العمل ، وداخل المجتمع بوجه عام ¹ .

ومع الانتقال من النمط التقليدي إلى النمط المتحضر للأسرة تغيرت وتلورت إيديولوجية الإستقلال الذاتي للأسرة الزوجية التي أصبح من الصعب عليها التوفيق بين تلعاقتها نحو التقدم والرفاهية ، وبين الإهتمام و الولاء للأباء و الأجداد من كبار السن .

ولقد صاحب تغير الأبعاد البنائية للأسرة الحضرية بعض التغيرات الهامة في أنماط وميكانيزمات التفاعل الأسري،ويمكن إيجازها في إتجاهين أساسيين للتغير وهما:

-التأكيد على الفردية مقابل النزعة الأسرية،حيث أدى التحول الحضري إلى التخلي إلى حد كبير عن القيم التقليدية التي أكدت وحدة الأسرة الممتدة وتضامنها وتماسكها،وسمحت بالتنقل الجغرافي والفيزيقي لمختلف الوحدات القرابية والفرعية للبحث عن فرص للعمل وأدى هذا إلى ضعف الروابط الأسرية التقليدية .

-الديمقراطية الأسرية مقابل التسلط الأبوي،وبالتالي غيرت من مظاهر التسلط الأبوي التقليدي الذي كان يسند إلى فوارق السن والنوع كأسس أولوية لتحديد مكانه الفرد في الأسرة،وأصبحت ترتبط بفلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة .

وساعد على حدوث هذا وسائل الإتصال المتقدمة التي أحدثت ما يمكن أن نسميه بالصدمة الحضارية في العديد من المجتمعات وخصوصا في مجتمعات الدول النامية،وفي المجتمعات المحافظة التي أصبحت تخشى الإحتكاك بالثقافات الغربية لدرجة أنها أصبحت تنادي بعودة الماضي والتمسك بثقافة السلف ونبذ كل الأفكار الجديدة والمستحدثات، وأخذ فقط ما ينفعنا منها من تكنولوجيا جديدة للوصول إلى العصرية مع الإحتفاظ بجوهر أصالتنا الحضارية وفي إطار قيمنا الدينية والأخلاقية لذلك لا بد من الدراسة العلمية الشاملة للقيم والمعايير السائدة من أجل تغييرها في ضوء ما هو مرغوب فيه .

● تغير وظائفها :

إن وظائف الأسرة تلورت من العصور القديمة إلى غاية العصور الحديثة من الإتساع والكبر إلى الضيق والصغر، فكانت الأسرة قديما تقوم بكل شيء فكانت تنتج كل ما تحتاج

¹ - نبيل توفيق السمالوقي، مرجع سبق ذكره ، ص 338.

إليه وتشرف على شؤون الإستهلاك والتوزيع، إلى جانب هذا كانت هيئة دينية وتربوية تضع النظم الخلقية وترسم مقاييس الأخلاق وتقوم بتربية الأبناء فال من الناحية الجسمية والعقلية فيتلقى فيها الأهل لغة قومه وينشأ على عاداتها وتقاليدها .

ولقد ظلت الأسرة تحتفظ بهذه الوظائف إلى غاية عهد انتشر فيه زيادة التخصص وتعدد المجتمع الحديث وغو التنظيمات البيروقراطية، وكذا نشأة المدن بشكلها الحالي وإثباتها أنها أكفأ من غيرها من التنظيمات في تحقيق الأهداف المجتمعية .

وبدأت هذه التنظيمات في سلب وظائف الأسرة فأصبحت لكل وظيفة معينة هيئة مختصة بها وبهذا أخذت وظائف الأسرة تنسلخ عنها الواحدة تلو الأخرى، ومن ثم انحسرت في عدد قليل جدا من الوظائف، وربما هذا هو السبب في أن كثيرا من علماء الاجتماع المعاصرين يرون أن استمرار هذا التغير سيؤدي إلى فقدان أكثر لوظائف الأسرة مما قد يؤدي إلى تحلل بنائها وربما انهيارها التام .

وبما أن الأسرة الجزائرية شأنها شأن بقية أسر العالم فقد خضعت منذ الإستقلال 1962م إلى يومنا هذا إلى سلسلة من التحولات والتغيرات على عدة مستويات في المراحل المختلفة من التطور الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفقدت أفرزت هذه التحولات والتغيرات تغير بناء الأسرة الجزائرية بتحول نمطها من الممتد إلى النووي، ما أثر على البنية الوظيفية التي تقوم بها، ويمكن إبراز أهم التغيرات الوظيفية للأسرة الجزائرية فيما يلي:

● التغير في وظيفة التنشئة الاجتماعية:

ليس هناك شك في أن مناهج التنشئة الاجتماعية كانت أيضا مجالا للتغير فمن المتعارف عليه أن التنشئة الاجتماعية للأهل تعتبر من بين أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة، إذ تلعب دورا هاما في تنشئة الأهل خاصة خلال السنوات الأولى من حياته، وبالتالي فإن أول مجال للتنشئة الاجتماعية للأهل هي الأسرة وعلى رأسهما الوالدين اللذان يقومان بالإعتناء به من حيث توفير التغذية والملبس والحماية كبدية أولى للحياة مما ينمي ثقته بنفسه وبأسرته.

وبإعداد الأسرة للأهل نفسيا وجسميا تعمل على إعدادها اجتماعيا لكي يكون احد أفراد المجتمع العام، عن طريق إكسابه لآداب وتقاليده وأعراف مجتمعه، ويكون هذا بالبنية

الحال بواسطة والديه من أجل إدماجه في الإلحاق الثقافي لمجتمعه، ولغرس المعتقدات والقيم والأساليب التي ينشئ عليها وتصبح من مكونات شخصيته، وعليه فالحياة الأسرية تعمل على تلبيةه المثالي نحو الروح والعواطف الأسرية من خلال شعوره باهتمام أسرته به، ما يؤثر في تكوينه مع نفسه وبيئته ما يعتبر عاملا مهما في تكوين شخصيته.

ونجد هذا ما يؤكد " غريب محمد سي أحمد" في كتابه علم الاجتماع ودراسة المجتمع "من أن شخصية الطفل تتأثر إلى حد كبير بأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتبعها الآباء في تدريب أطفالهم على المواقف المختلفة التي يتعرض لها منذ الميلاد لها وحتى مرحلة الطفولة المتأخرة¹.

وبذلك تلعب أساليب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في التأثير على وظائف الأسرة ومدى تماسكها أو تفككها، فالمستويات الاجتماعية والثقافية لها درجة من الأهمية في رسم الخط والرق والمناهج الملائمة لثبات الأسرة واستقرارها ، إلا أن هذه الأساليب ومدى تحمل الأب مسؤوليته في تربية وتنشئة أولاده ودور العرف والتقاليد ووسائل التعليم تتغير باستمرار نتيجة للآثار التكنولوجية والتصنيع والتحضّر.²

فأصبحت العلاقة بين الآباء والأبناء مشكلة مرتبطة إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية، حيث يحتاج الطفل إلى منزل مستقر ومعاملة حسنة لتنشئته. - وبذلك نجد الأسرة الجزائرية هي بدورها تضطلع لمهمة التنشئة الاجتماعية وترى بأنها عملية مستمرة من الولادة وتتواصل مدى الحياة.

فقدما يحظى الطفل في الأسرة الجزائرية بعناية كبيرة من طرف والديه ويشاركه كذلك أعضاء الأسرة الآخرين كالجد والجدة والعم والعمة، حيث تحتفل الأسرة بولادته وتأخذ على عاتقها مهمة تنشئة الطفل ودخوله في المجتمع، حيث ينشأ الطفل الجزائري على فعل الخير وحب الآخرين ومساعدة المحتاجين ويتربى الذكور على الرجولة والسلطة والمسؤولية، والإناث على الحياء والحب والعطف والحنان، وتبذل الأسرة جهدا كبيرا لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة تحترم قيم وعادات وثقافة مجتمعه، وتحكم العلاقات الأسرية عدة ضوابط كالصغير ملزم باحترام

¹ - سيد أحمد وآخرون، المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2001، ص 391.

² - عبد الهادي الجوهري، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 31.

الكبير والكبير مالب بالرفق على الصغير وتقوم العلاقة بين الزوجين على الإحترام المتبادل والتآزر.

إلا أن الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية الحاصلة لم تستطع المحافظة على هذه الوظيفة، وأبلغ دليل على التغير السريع الذي حدث في مجال التنشئة الاجتماعية أنه منذ ثلاثين سنة تقريبا كان الإتجاه العام يؤكد على ضرورة معاملة الألفال كما يعامل البالغين أي بالحزم، فنجد علماء التربية وعلماء النفس يؤكدون على أهمية مصادقة الألفال ومنحهم الحب والحنان والعطف وعدم التفرقة بين الأبناء على أساس السن والجنس.

وفي إطار هذا التغير أصبح الألفال يفقد كثيرا للإشباع نتيجة لغياب الأب والأم العاملة يجعله هذا الوضع يفقد الكثير من مقومات بناء الشخصية السوية، وأصبحت مؤسسات أخرى تسند لها مهمة التنشئة كالمدارس والنوادي ، ويصبح بذلك اللجوء إلى وسائط أخرى للتنشئة مثل الإعلام والرفاق فيتعلم منهم أنماط السلوك ومعايير ويتبنى قيما جديدة قد تخالف القيم التي ترغب الأسرة في تنشئته عليها، ويصبح الصراع والتناقض هو محدد العلاقة داخل الأسرة من جميع ألافها.¹

وفي ضوء أهمية هذه الوظيفة يجب على المجتمع الحضري الوقوف لحظة والتفكير في أحد مظاهر التغير الخلية والسلبية في وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة المعاصرة، حيث نجد أن المؤسسات التربوية فيها تتولى مهمة تربية الأبناء وتنشئتهم من الناحية الصحية والتعليمية والتربوية مما يعلم هؤلاء الألفال قيما لا تتفق مع المقومات الثقافية والحضارية للأسرة خصوصا في ظل انشغال الأب الأم بالعمل خارج المنزل.

* التغير في الوظيفة الاقتصادية :

لقد قضى الإنتاج الصناعي على الوظيفة الاقتصادية للأسرة في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة الجزائرية فيها إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة ، وذلك بعد أن هيا المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا منها، مما أجبر أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة وأدى ذلك إلى نشأة روابط

¹ - عبد الهادي الجوهري، الأسرة والبيئة ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

وعلاقات إقتصادية خارجية¹، فبعد ما كان أفراد الأسرة يعملون في العمل الزراعي أو الحرفي انتشروا وراء العمل في أماكن متعددة لتحقيق الإستقلال الإقتصادي وتيسير الحركة وفرص العمل.

وأصبحت بذلك الأسرة الجزائرية تشارك عن طريق أفرادها في عمليات الإنتاج الكلي للمجتمع، وأصبح الأبناء والزوجات يشاركون في العمل نتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة، سمح هذا للمرأة بالنزول إلى ميدان العمل ومشاركة الزوج في تحمل مسؤوليات المعيشة، وبالتالي أصبح لها دور بارز في اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالشراء وفي توزيع ميزانية الأسرة والتحكم في أنماط الصرف والإستهلاك داخل الأسرة، كما أن أسلوب الحياة الحضرية اليوم أدى إلى ظهور الكثير من السلع و الخدمات التي أصبحت من ضروريات حياة الأسرة، وهي في تطور مستمر حتى أصبح دخل الأسرة لا يكفي لتأمين هذه المالب المتجددة، وهكذا إتجهت الأسرة الحضرية الجزائرية نحو الإستهلاك المتزايد وأصبحت ظاهرة الإستهلاك المفرط من الظواهر التي تهدد حياة الأسرة الجزائرية بالإستدانة أو استنفاد أغراضها أول بأول.

* التغير في الوظائف الدينية :

كانت الأسرة الجزائرية تقوم بوظائف دينية هامة وتعمل في كثير من الإحتفالات الدينية كالقيام باللقوس الدينية ويحل رئيسها محل رجل الدين، فنجد هذه الأنشطة اليوم انتقلت إلى الهيئات الدينية التي تقوم خلالها الأسرة بالعبادات واللقوس الدينية كصلوات الأسرة الجماعية وصلاة الشكر عند تناول اللعام وقراءة الكتب المقدسة .

وبالتالي فقد أرجع بعض الدارسين تغير هذه الوظائف سواء بالنسبة للمجتمع الجزائري أو على مستوى العالم ، وانتقال بعضها إلى مؤسسات ومنظمات خارج نطاق الأسرة إلى نشأة المدن بشكلها الحالي وما صاحب ذلك من تباين مختلف للحياة لم تألفه المجتمعات القديمة . وربما كان هذا السبب لدى الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين الذين يرون أن استمرار هذا التغير سيؤدي إلى فقدان أكثر لوظائف الأسرة مما يؤدي إلى تحلل بنائها وربما انهيارها التام، ... وعليه يرى " أوجبران " أنه نتيجة لفقدان الأسرة الحضرية اليوم لبعض وظائفها أصبحت مفككة والدليل على ذلك ارتفاع نسبة اللالاق في هذه الأسر.

¹ - سلمى عثمان الصديقي ، الأسرة والسكان من منظور إجتماعي وديني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012 ، ص

إلا أن آراء " أوجيران " تعرضت إلى العديد من الإنتقادات حيث يرى علماء الاجتماع أنه من الخلل التأكيد على المحتوى التقليدي والشكل المعين للوظائف بدلا من النظر إليها باعتبارها وظائف تقلص أدائها بالنسبة للأسرة ، وليس هناك شك أن الأسرة فقدت بعض وظائفها التقليدية، غير أن هذا فقدان ينطوي على تغير في الشكل المضمون، لذلك فإن الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة إقتصادية منتجة بالدرجة الأولى، ولكنها أصبحت وحدة إقتصادية مستهلكة لذلك طرح سؤالين وهما : هل استهلاك الوحدة الأسرية أقل أهمية كوظيفة إقتصادية في المجتمع الحديث عما كان عليه في الماضي كوحدة منتجة، وإلى أي مدى يستلزم الإقتصاد الحالي أن يستمر إذ لم يعتمد على الأسرة من حيث هي كذلك في استهلاك الملابس والمنازل والعربات والمنتجات الغذائية والأثاث¹

ويمكن كذلك تقديم نفس الدليل على الوظائف الأخرى، فإذا كانت الأسرة فقدت بالفعل هذه الوظائف [التعليم، الدين، الحماية] فلماذا نجد إذن الأبناء يعتقدون المعتقدات الدينية والسياسية للآباء، ولماذا نرجع أكثر الانحرافات وارتكاب الجرائم إلى الأسرة وليس إلى دور العبادة ؟.

وبالمقابل نجد أن " بارسونز " يرى عكس ذلك ويرجع إلى أن التفكك الذي مال إلى تأكيده غيره من العلماء والذي اعتبر متضمنا أساسيا في بناء الأسرة النواة، ليس إلا علامة على تكيف هذه الأسرة لمتطلبات التغير المعاصر، و أن الأسرة ستظل قادرة على استيعاب المعوقات الوظيفية باستمرار وهكذا ينتهي " بارسونز " إلى القول بأن الأسرة نسق إجتماعي يميل إلى التوازن باستمرار².

وأشار كذلك إلى أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر والوحدة التي فقدت كل أو بعض وظائفها تصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى، فإذا تحررت الأسرة من الأعمال العديدة التي كانت تقوم بها في الماضي يجعلها قادرة على إدارة الأعمال المتبقية لها بنجاح أكثر، مؤكدا على أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل وأصبح المجتمع يعتمد عليها في أداء العديد من وظائفه المختلفة .

¹ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث ، مرجع سبق ذكره ، ص 213 .

² - المرجع نفسه، ص 211 .

وعليه فإن وظائف الأسرة المعاصرة تغيرت إلى حد كبير راجع إلى الإستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع، إلا أنه نجده يدعم وحدة الأسرة وتكاملها، ويزيد من قدرتها على مواجهة متلبات التنشئة الاجتماعية وتنمية شخصية الأفراد.

- وعموما تحدد المراجع العلمية وظائف الأسرة الحديثة في:
* وظيفة الإنجاب.

* وظيفة التنشئة الاجتماعية.

* وظيفة الضبط الاجتماعي.

* وظيفة المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة.

ولقد كشفت الدراسات الحديثة أن هناك وظيفة جديدة تقوم بها الأسرة الحديثة وهي "الوظيفة العالمية" ونعني بها التفاعل العميق بين الزوجين وبين الأبناء في منزل مستقل، وتعتبر المصدر الرئيسي للإشباع العالمي لجميع أفراد الأسرة، وأصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة بعكس الحال في الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية، حيث يتم التفاعل بين حلقة كبيرة من الأقارب الذين يعيشون متجاورين¹.

ولذلك يمكن القول أنه رغم فقدان الأسرة لبعض وظائفها إلا أنها مازالت تحافظ على وظيفتها الحقيقية وهي المحافظة على الارتباط العالمي في بين الزوج والزوجة وأطفالهم، حيث لا يمكن لمثل هذا الارتباط العالمي أن يجد التعبير الحر إلا في ظل الأسرة، ومنه فالتغيرات التي تحدث داخل المجتمع تعمل على دعم وحدة الأسرة وتكاملها.

ومن خلال مجموعة الأبعاد السابقة يمكن القول أن الأسرة الحضرية تواجه اليوم صعوبة التكيف مع نمط الحياة الحضري القائم، إلا أن هذه التغيرات و التحولات لم تقلل من شأنها وإنما ظلت تمارس سيادتها المعروفة بها داخل المجتمع الإنساني، و أنشأت جماعة جديدة أصبحت تنافسها اليوم في بعض وظائفها وسلالاتها داخل المجتمع الصناعي الحديث، غير أن هذه الهيئات مهما بلغت من العناية ودقة التنظيم لن تستلبي أن تؤدي ما تؤديه الأسرة الإنسانية، لأنها هي التي تتلقف المولود الجديد كقمة العجين وتروضه على أن يكون مواطنا،

¹ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سبق ذكره، ص 215.

الفصل الثالث : الخلفية المعرفية للتغير الاجتماعي و الأسري و الأسرة الحضرية الجزائرية

وتقوم بهذه العملية بصفة تلقائية مزودة بالروح العائلية ولا تؤدي ذلك باعتباره وظيفة أو تكليف من الدولة¹.

- وهذا لا ينفي أن فقدانها للوظائف تركت آثارا على الأسرة حددها " أحمد يحي عبد الحميد"²في:

* زيادة معدل انحراف الأحداث لدى الأسرة التي تعمل فيها المرأة .

* إهمال تربية الأبناء و رعايتهم صحيا ونفسيا.

* التغير في حجم الأسرة نحو الانخفاض في العدد.

* الإعتماد على المؤسسات الخارجية في تنفيذ غالبية الرعاية وتوفير الاحتياجات وإشباع الحاجات الأسرية .

* انتشار استخدام وسائل منع الحمل من أجل تنظيم النسل .

* انخفاض نسبة وفيات الأبناء نتيجة للرعاية الصحية للأبناء.

* انتشار أساليب ووسائل قضاء وقت الفراغ.

وفي الواقع رغم ما فقدته الأسرة من الوظائف السابقة، إلا أنها لا زالت تؤدي وظائف أساسية انحدرت إليها من الماضي وتلورت لتتلاءم مع الأوضاع المتغيرة في مجتمع المدنية.

¹ - مصنف في الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

² - أحمد يحي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

الفصل الرابع :

آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

أولا: تغير البناء والتنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة

-تمهيد

- 1- تغير البناء الاجتماعي للأسرة الحضرية
- 2- التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة
- 3- دور الجماعات الأولية و الثانوية في مجتمع المدينة
- 4- أبعاد تغير العلاقات الأسرية داخل مجتمع المدينة
- 5- تغير العلاقات القرابية داخل مجتمع المدينة
- 6- السمات الحضرية لبعض النظم الاجتماعية
- 7- الأسرة وتغير نظام الزواج في الجزائر
- 8- قضاء أوقات الفراغ داخل مجتمع المدينة
- 9- خروج المرأة العربية عموما والجزائرية خصوصا للعمل ومشاركتها في عملية التنمية الحضرية

ثانيا: المتغيرات الديمغرافية والسوسيوثقافية والإقتصادية ودورها في التنمية

الحضرية في الجزائر

- 1-المتغيرات الديمغرافية ودورها في التنمية الحضرية
- 2-المتغيرات الاجتماعية ودورها في التنمية الحضرية
- 3-المتغيرات الإقتصادية ودورها في التنمية الحضرية
- 4-التغير القيمي السوسيوثقافي بالمدينة في ظل التنمية الحضرية

تمهيد:

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع جراء عمليات التنمية الحضرية، كان لها أثر كبير في إحداث تحولات عميقة في تركيب وبناء الأسرة ووظائفها وتغيير شكلها وصورتها العامة.

إذ تعد التنمية الحضرية إحدى أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر والتي تتمثل في زيادة نمو المدن وتطورها وزيادة حجمها الناجم عن النمو الديموغرافي للسكان والهجرة الوافدة إليها، وبالتالي أدت إلى زيادة المراكز الحضرية من حيث الحجم والعدد والبنية التحتية والخدمات والتلورات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما انعكس على تغير البناء و التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة .

أولاً: تغير البناء والتنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة

1- تغير البناء الاجتماعي للأسرة الحضرية :

إن التطور الصناعي و التجاري و نمو الخدمات في المدن وسرعة إستيعاب سكانها للمفاهيم و القيم الثقافية و الاجتماعية الخارجية، جعل من هذه المراكز الحضرية أكثر عرضة من غيرها للتأثر بالتغيرات والتلورات، فأصيب بذلك البناء الاجتماعي بما فيه من العلاقات والروابط التقليدية بالتمزق والتصدع، وأدى إلى دخول مفاهيم و قيم حياتية جديدة كمفهوم الجيرة، المصالح الشخصية، السلوك الاجتماعي، وهي كلها مدلولات حضرية .

فالحياة في المدينة تفرض على سكانها نوعاً من التغير للمبتدئين في البيعة العلاقات الاجتماعية، ونجد هذا التغير يتمشى مع المقومات المادية و المعنوية، ووفقاً للبيعة التركيبية الاجتماعية و المستوى الثقافي و الاقتصادي .

وعليه يشير التغير في البناء الاجتماعي إلى التغير الذي يحدث في المجتمع و الذي له أثر الواضح على بناء الأسرة التي تمثل وحدة بناء المجتمع، ويصيب التغير الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك، ويحدث التغير الاجتماعي و الثقافي لبعض الأشكال الأسرية بإعتبار الأسرة نظام أولي تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغيير كما تتعرض

له بقية النظم الأخرى وقد تكون هذه العملية بليئة أو سريعة كما هو في المجتمعات الحديثة المعقدة¹.

فالتغير الاجتماعي الذي أصاب العصر الحديث على وجه الخصوص التغير الاقتصادي الناتج عن التقدم التكنولوجي ، أحدث هزة في كيان الأسرة و تماسكها فقد فرض على الأسرة مصيرا لا مفر منه وهو الانحلال التدريجي حيث ينهار نمطها التقليدي الممتد وتتحول إلى النووي، وفي خضم المجتمع الحضري الصناعي المعقد تنعزل فيذب التفكك والتصدع في بنائها حيث لا يبقى مبررا لوجودها، إلا أنها تعتبر أفضل مكان لممارسة العلاقات الجنسية. وهذه الأسرة المعاصرة تنحصر التزاماتها في الزوجين و أولادها الصغار فقط ، كما أصبحت هذه الأسرة تحدد علاقاتها بكل من أسرتي الزوج و الزوجة، وصار الصغار يقضون معظم وقتهم بعيد عن الأسرة سواء كانوا في المدرسة أو أماكن اللعب².

إضافة إلى أن التنقل الاجتماعي يعتبر من خصائص المجتمع الحضري الحديث الذي يؤدي إلى إضعاف الروابط الأسرية و القرابية نتيجة لحركة الأفراد سعيا وراء العمل ، وهذا ما يؤدي إلى إتساع المسافة الاجتماعية بينه وبين أقربائه، وعليه فالحياة في المدينة تقوم على أسس مغايرة من العلاقات الاجتماعية فهي تسودها العلاقات المهنية و الوظيفية محل العلاقات الاجتماعية ذات الإطار العائلي أو العشائري أو القبلي، ويتحدد من خلاله طبيعة التركيبة الاجتماعية والدور الاجتماعي للفرد في البيئة الحضرية.

وقد يصدق القول على الأسرة في المجتمعات الغربية المتقدمة، لكن الأسرة العربية بما فيها الأسرة الجزائرية خصوصا هي في حالة تحول مستمر إلى أسرة نواة بنائيا ، وهي تفقد بذلك الكثير من وظائفها و إنتقالها إلى مؤسسات و منظمات أخرى في المجتمع، ولكنها لظروف عديدة لم تتحول إلى أسرة منعزلة، إلا إذا كان المقصود هنا العزلة عن النسق القرابي الكبير ، فعلاقات الأسرة الحضرية الجزائرية تضيق خاصة في المدينة لتشمل علاقات قليلة متصلة بالنسق القرابي ، إلا أنها مازالت محافظة عليها إلى حد ما و أنها ستظل موجودة داخل مجتمع المدينة ولن تتحول نهائيا إلى علاقات ثانوية.

¹ مصطفى عوي، خروج المرأة إلى ميدان العمل، وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص 139.

² - سناء الخولي ، الأسرة و الحياة العائلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

وبالتالي الأسرة من حيث علاقاتها لن تتحول إلى أسرة نواة منعزلة ، كما أدت التغيرات البنائية إلى تغيرات في أدوار أعضاء الأسرة، فالزوج نتيجة لظروف العمل الجديدة داخل المدينة جعلته يفقد الكثير من سلطاته في إتخاذ القرارات ، أو في تنظيم العلاقات و هذا ما يمكن قوله عن الزوجة خاصة بعد تغير نظام التعليم و إتجاه الأسرة في المدينة إلى الإستقلال و العزلة.

إن تغير مركز المرأة لم يكن في صالحها في جميع المجتمعات فهي تواجه مشاكل تتصل بمركزها وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ولاء التقليد الذي لا زال معمولاً به في كثير من المجتمعات حتى وقتنا الحالي ، مثلاً كالإعتقاد ان الأعمال المنزلية يجب أن تقوم بها المرأة فقط دون مساعدة الزوج في ذلك على الإطلاق .

وبالتالي فإن المدن تعتبر هي المراكز التي تحدث فيها عمليات التغير الاجتماعي، ومع النمو وحدوث التلوث الحضاري تزداد الحياة الاجتماعية تأزماً وتتصدع العلاقات و الروابط العائلية ، وتضعف السلسلة الأبوية و الفردية و الإستقلالية .

إلا أن المسؤولين و المخبرون الذين يحفزون لإنشاء المدن و المراكز الحضرية لم يدركوا بأن البناء والتنظيم الاجتماعي الذي كان خلال فترة زمنية معينة يتميز بالتكامل، نتيجة لوجود نوع من التوازن المنهجي بين النمو الحضري و البيئة الحضرية ، وأنالبناء الاجتماعي الحضري urban social structure ليس ثابتاً بل يتغير وفق للمقومات المادية و البشرية وينبثق عن هذا التغير مجموعة من المشاكل التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي و غيره.

ويصبح الفرد يتحمل ضريبة إجتماعية فرضت عليه بسبب عدد من التنظيمات، ومن هنا يتعرض البناء الاجتماعي إلى تصدع كبير يصعب معالجته .

وعليه فالتغير الاجتماعي في المجتمعات الدينامكية يعمل على تفكيك العلاقات النظامية والأنماط السلوكية ، ويصبح من الصعب إذا إزدادت عوامل التغير حدة وسرعة بناء أنماط جديدة من السلوك أو العلاقات، إلا في إطار ما يتأثر به أفراد المجتمع بفعل عمليات التغير الاجتماعي، والتي تحدث تغيراً في البناء الاجتماعي ، ولإدراك ذلك علينا أن نأخذ في الإعتبار مايلي¹:

¹ - صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1994 ، ص 196.

أ- عندما يحدث تغير في البناء الاجتماعي للمجتمع و دون تحديد أدوار و مراكز الأفراد تزداد الفرص لظهور الانحلال الاجتماعي، لذلك نجد أن المجتمعات الدينامكية في فترة معينة من فترات تغيرها تحدث تفكك في العلاقات البنائية .

ب- إن التغير الاجتماعي يؤدي إلى إعادة ترتيب البناء الاجتماعي على الرغم من احتمال أن هذا التغير سيؤدي إلى عدد كبير من أنواع التفكك الناتجة عن السرعة التي تتغير على أساسها هذه الأجزاء.

ج- إن التغير في الثقافة يؤدي إلى ظهور قيم و أهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعي الذي يتغير ويؤدي إلى ظهور قيم جديدة، لذا فالتغيرات البنائية يصحبها دائما تغير في القيم الاجتماعية لذا فإن تاريخ الحياة الحضرية عبارة عن تغيرات متكررة للوظائف و الأنساق والأبنية الاجتماعية ، لذا لابد على حكومات هذه المجتمعات تحقيق التغير المطلوب عن طريق خطط التنمية الحضرية وبرامجها التي تشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السلوكية التي تخضع في صياغتها وتوجيهها لسياسات التنمية الحضرية، وكذا الأفكار الفكرية والتصورية لتلك المجتمعات و التي تحدد إختياراتها وفقا لتلك الخطط بما يضمن إستقرار و تواصل وظائف وبناء وتركيب الأسرة الحضرية ويجعلها تتماشى مع التغيرات الراهنة وبطريقة إيجابية ومتكاملة داخل المجتمع.

2-التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة :

إن دراسة خصائص التنظيم الاجتماعي الحضري نتصور المجتمع كنسق يمثل فيه أنساق "الدور" والمكانة و"ميكانيزمات التفاعل" و "الجماعات" و "النظم" مقومات أساسية ، ولمعرفة كيفية إرتباطها مع بعضها البعض يجب أن نلقي الضوء على التنظيم الاجتماعي للمجتمع الحضري والمتمثلة في:

أ -الحضرية كطريقة للحياة:

لورت الدراسات الحضرية بعض المداخل التصورية لدراسة وتحليل الظواهر الحضرية وخصائص طريقة الحياة المتأثرة بها، فمنها من تصور المدينة على أنها مجتمع محلي نموذجي يمثل حقائق عامة وملازمة للحياة الاجتماعية التي تسودها وتسيطر عليها بصفة دائمة، ومنها من تصورها على أنها مجتمع محلي يتميز بمجموعة من الخصائص التي يمكن إدراكها في الواقع، ومنها

أخيرا ما تصور المدينة على أنها إمتداد للقرية على إفتراض أن هناك تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري.

ونلاحظ أنه رغم الإختلافات الواضحة بين هذه المداخل الثلاث من حيث الأسس النظرية والمنهجية، إلا أنها إنلقت من تصور مؤداه أن إختلافات المواقف والإقامة تميل إلى الإرتباط بأنماط مختلفة من السلوك وبقوى متميزة من أساليب الحياة، ومنه يمكن التمييز بين الحضرية والريفية كحالات نفسية وإجتماعية وبقوى الحياة التي يمكن قياسها من خلال أشكال العلاقات وأنساق التفاعل ومحددات السلوك، ومنه فإن هناك مجموعة من الخصائص التي ترتبط بالحياة الحضرية، ومن خلالها يمكن تحديد الملامح العامة للتنظيم الإجتماعي الحضري.

ب - اللاتجانس أو التباين الإجتماعي:

إن ما يتميز به المجتمع الحضري أو المدينة من خصائص جعل السكان يتوافدون إليه من بيئات مختلفة ومتغايرة، ويصبح كل منهما المدينة والمجتمع الحضري موقعا لبيعيا للتباين واللاتجانس تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة، وتشجع الفروق الفردية بإستمرار كأساس للنجاح، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يسمونه هذا الإختلاف من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس المنفعة العامة .

وفي هذا الصدد نخلص إلى النتيجة التي توصل إليها "لويس ويرث" هي أنه كلما إزداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما زادت إمكانيات التمايز بينهم، ولذلك فإنه من المتوقع أن تتدرج السمات الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنتهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على إمتداد تتسع فيه الهوية بين الرفية أو قلبية على نحو أكثر وضوحا عنه في المجتمع الريفي¹.

ج - الطابع الثانوي للعلاقات الإجتماعية:

نظرا لإتساع حجم المدينة والمجتمع الحضري فإنه لا يمكن أن تتمثل خصائص الجماعة الأولية بل تصبح جماعة ثانوية من الدرجة الأولى.

فساكن الحضر يتقابل مع الغرباء ويتفاعل معهم في حياته اليومية كما لو كانوا آلات حية متحركة أكثر من كونهم كائنات بشرية، ويستخدم بذلك مستويات خارجية أو مظهرية

¹ - السيد عبد العالبي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريقة، ج 1، 1998، ص 231.

للحكم على الآخرين، حيث يقيم مع غيره من خلال مظهرهم ولباقة حديثهم وتفكيرهم، لأنه لا يعرف عنهم شيئاً فإنه لا يستطيع أن يحكم عليهم، ومنه فإن إرتباطه بالآخرين يكون محدوداً فقط بما يقوم به الغير من نشاط أو دور معين في حياته.

لذلك يوصف "ويرث" التفاعلات الاجتماعية والإرتباطات أو العلاقات التي تكون بين سكان الحضر على أنها ذات طابع إنقشامي، بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وتكون عقلانية وأكثر بعداً عن العاطفية أو الإنفعالية.

د - التسامح الاجتماعي:

إن ما يتميز به المجتمع الحضري من درجة كبيرة من اللاتجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات الفردية وتعدد أنماط الشخصيات وسيلورة العلاقات السلبية، جعل التسامح ضرورة لا غنى عنها في المجتمع يتطلب من أفرادها أن يكونوا على دراية بالمعايير المختلفة، وأن يتفاعلوا مع بعضهم على هذا الأساس، لذلك نجد أن المناق الحضرية أكثر إتساعاً للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والعقيدة الدينية والحرية السياسية وكذا وسائل الشغل ووقت الفراغ وغيرها، وأصبح ساكن الحضر أكثر تحراً من قيود الجماعة الأولية، وأصبح يعيش في مجتمع لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة، وبلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذي جعله يضع حدوداً للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي وهذا لا يعني أن المجتمع الحضري مجتمع لا معياري يفتقد إلى ضوابط السلوك، وإنما يعني أنه يهتم بتنظيم السلوك العام، أما السلوك الخاص يتسامح فيه لما لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك.

هـ - سيطرة الضبط الرسمي والثانوي:

رغم سيلورة علاقات الجماعة الثانوية على المدينة إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدراً لا يستهان به من ضبط السلوك، ونظراً لسهولة الإبتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك، فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية لكبح روح الإستغلال المتبادل الذي ينشأ عن ذلك الإتصال بين الأفراد الذين لا تربطهم علاقات شخصية وعاطفية، ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات التي أصبحت تتحكم في تنظيم العلاقات المعقدة بين سكان الحضر، وكلما كبر المجتمع الحضري أصبحت مشكلة الضبط أكثر وضوحاً وكانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيماً، وأصبح

مكانا يحقق فيه الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية، أي أن تفقد الأعراف واللائق الشعبية تأثيرها كموجهات للموقف .

و- التنقل والحراك الاجتماعي:

تشجع الحضرية باستمرار على تحقيق قدر أكبر من التنقل الاجتماعي، لأنه على الرغم ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرص المنافسة وتأكيد للعلاقات الغير شخصية، فإنه يؤكد على عمليات الإنجاز والإكتساب أكثر من وراثته المكانة. إن المجتمع الحضري يتكون أساسا من حشد كبير وغير متجانس من الأفراد ويعتمد على ما يقدمه من مكافأة للأفراد على أساس التفردية والكفاءة في الإنتاج، وهو بذلك يحكم على المكانة ويقرر مراكز الأفراد وفقا لما يستلزمه تقديمه أكثر من منظور النسب والمكانة الموروثة، لذلك فإن ساكني الحضر يستلزم أن يحقق درجة ما من التنقل الاجتماعي، وتصبح المنافسة على المكانة شغله الشاغل، لذلك أصبحت المدينة مكانا تتوفر فيه فرص التنقل الاجتماعي وجعلت من المهارة والتعليم والثروة مكاسب أو منافذ لكسب المكانة الاجتماعية للأفراد .

ز- الروابط الطوعية:

نظرا لزيادة الكثافة السكانية وتزايد حجم المجتمع الحضري والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم، أصبح المجتمع الحضري مجتمع الروابط والجماعات اللاوعية الاختيارية، لذلك نجد ساكني الحضر يستلزم أن يجد دائما آخرين لهم نفس المصلحة ولهذا تميل كل الجماعات في المجتمع الحضري إلى أن تكتسب الخاصية اللاوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد فيها العضوية على أساس القرابة أو النشأة، وكما نجد أن كثيرا من العلاقات التي تتميز بها الجماعات الأولية بدأت تميل إلى اللاابع الرسمي، فمثلا أصبحت روابط الزواج أكثر سهولة من حيث إقامتها وفصلها، وأصبحت علاقات الصداقة أكثر إنقسامية ونفعية وعلاقات ومصالح الفرد أكثر تمثيلا ونفوذا، وبذلك لن تكون ذات أهمية ونفوذ مالم ترتبط بمصالح الجماعة، وهذا ما جعل المجتمع الحضري يفقد اللاابع المجتمع المحلي وأصبح في الأخير مجرد كيانات إدارية وسياسية وجغرافية تفتقر إلى الولاء والانتمائية .

ح - الفردية:

تشجع الحياة الحضرية وباستمرار تأكيد روح الفردية كنتيجة حتمية للتزايد الهائل للسكان والتوسع الكبير للجموع البشرية، إضافة إلى الابع الثانوي والوعي للروابط الحضرية وسهولة التنقل والحراك الاجتماعي، وتنوع الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد وكذا تعدد المصالح التي توحد بينهم تؤكد على روح "الفردية".

وبالتالي الحضرية تشجع روح المنافسة ليأخذ كل فرد قراراته بنفسه، وأن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة، وبالمقابل تتلاشى روح الجماعة وتنهار القيم المشجعة على ذلك من تماسك وتعاون في خضم الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة .

ط - العزل المكاني:

إن المجتمع الحضري الدينامي يفرض التنافس على المكان والالتجانس الذي من شأنه أن يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف، حيث نجد أن مركز المدينة تشغله الوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع كأعمال الإدارة والحكم والبنوك، مما يجعل القيمة الإيجابية لهذه المراكز مرتفعة كثيرا، وبالتالي هذا العزل المكاني الذي يتميز به البناء الإيكولوجي للمجتمع الحضري يتيح وسائل أكثر ملاءمة لفهم بيعة التنظيم الاجتماعي لهذا المجتمع، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات أن الكثير من الظواهر كالهجرة والجريمة وجنوح الأحداث وغيرها من ظواهر السلوك الاجتماعي يختلف من منطقة إلى أخرى داخل مجتمع المدينة.

وبالتالي فإن دراسة التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة في ضوء التوزيع المكاني يجعل المدخل الإيكولوجي أحد المداخل الهامة في الدراسة السوسولوجية لمجتمع المدينة.

3- دور الجماعات الأولية والثانوية في مجتمع المدينة :

أ - دور الجماعات الأولية داخل مجتمع المدينة:

تتميز الجماعة الأولية بأنها تقوم على علاقات المودة و الألفة بين الأفراد وكذا تتميز بالاتصال الواضح و الشخصي بين الأفراد، إذ يشترك أعضاء الجماعة الأولية في العديد من الأنشطة، كما تتداخل مظاهر شخصية كل فرد فيها في علاقاته بغيره من أعضاء الجماعة .
-ونجد من الأمثلة البارزة للجماعات الأولية : الأسرة و الجماعات السلالية و الإثنية والمجتمعات المحلية الريفية ومجتمعات الجيرة .

وتلعب الجماعة الأولية دورها الحيوي بالنسبة للفرد و المجتمع ، فعلى المستوى الفردي تسهم الجماعات الأولية في تشكيل شخصية الفرد و تحديد قيمه و أفكاره و أنماط سلوكه ، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، أما على مستوى المجتمع فيمثل هذا النوع من الجماعات الوحدات الأساسية التي يتركب منها المجتمع ، ومنه فضعف وتفكك روابط هذه الجماعات تؤثر على مشكلات التفكك وفقدان المعايير بالمجتمع ونجد من بين هذه الجماعات مايلي:

● الجماعات القرابية:

تؤكد الشواهد أن الأهمية الاجتماعية و السيكولوجية لهذه الجماعات لا تتغير أو تختلف باختلاف درجات "الحضرية" أو "الريفية" على عكس ما تصورته النظريات التقليدية عن تفكك الروابط الأسرية في مجتمع المدينة، فإن الوظائف الاقتصادية والتربوية و غيرها لا تمثل أساس الروابط الأسرية بل إن الأساس ينحصر في الجانب النفسي والعائلي و الشخصي. فالحضرية لم تحتم تغيير الوظائف التقليدية للأسرة وإنما فتحت المجال أمام الأفراد وأتت ببدائل متنوعة تسمح للأسرة الحضرية أن تختار الوظائف التي يمكن إنجازها داخل الأسرة و خارجها .

ومن هنا نكشف على أن الفروق الريفية الحضرية من فروق في بناء القرابية و البيعة العلاقات السائدة لا تتوقف على عامل "التحضر" ، بل ينظر إليها في ضوء "العوامل المتعددة" باعتبار أن سكان المدينة أقل إنجابا للـأفـال وأكثر ميلا للإرتباط بالجماعة القرابية، وتميزو بإرتفاع مكانتهم الاجتماعية والـبقية وأكثر ميلا للعيش بعيدا عن الروابط القرابية الوثيقة، إلى جانب وجود العديد من الجماعات الثانوية و المنظمات في البيئة الحضرية تتيح للأسرة فرصة التخلي عن و وظائفها التقليدية وتجعل منها جماعة أولية.

ومعنى هذا أن الأسرة لاتزال باقية جماعة أولية مستمرة رغم التغيرات التي تتـلـبـرأ عليها في توافقها مع الحضرية أو مع التنظيم الاجتماعي الحضري بكل ما يتميز من خصائص .

● جماعة الأصدقاء:

يقوم هذا النوع من الجماعات على الإختيار الحر من جانب الأفراد دون تدخل أي عوامل خارجية ، فهي بالتالي تنـلـوي على علاقات إجتماعية أكثر تعقيدا من علاقات القرابة

والزمانة والجوار، وغالبا ما يتم الإختيار من مجالات تبعد كثيرا عن مجال العمل و القرابة و الجيرة حيث تعلّبي للفرد فرصة إختيار تكون أكثر إتساعا ووفرة .

فنجد أن جماعات الأصدقاء في مجتمع المدينة لها أهمية كبيرة لا تقل عن الأهمية التي تلعبها هاته الجماعة في الريف، و ذلك لما تقوم به من دور بالنسبة للدعم المادي و العائلي المتبادل ، غير أن هذا لا ينفي تأثر هذه الجماعات بالحضرية فهي تتميز في مجتمع المدينة بالتشتت من الناحية الجغرافية عنها في الريف، خاصة مع فقدان متغير "المحلية" دوره في تدعيم الروابط الإجتماعية بين الريف و المدن، مما أتاح الفرصة لتوليد علاقات الصداقة خارج حدود الجوار المكاني وتكون أكثر إتساعا و تنوعا في المناق الحضرية .

• الجماعات السلالية :

تقوم الجماعة السلالية على أن لها أصل ثقافي عام ولها تقاليد ثقافية مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر،ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لهم لغة خاصة وأعراف متميزة¹، ويعتبر الشعور بالتوحد كجماعة متميزة أهم ما يميزها وعادة ما يستخدم المصطلح للإشارة إلى جماعات الأقلية.

وتؤكد هذه الجماعات على إنحدارها من مصدر واحد تربطهم علاقات وروابط دموية،تكون سمة بارزة لها،ولذلك ينظر إليها في العادة أنها "جماعة أولية"، حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت حول توضيح إنعكاسات الحضرية على الأهمية الإجتماعية والسيكولوجية الثقافية لهذه الجماعات ووجدت أن:

* أعضاء الجماعات السلالية الحضرية تقتصرعلاقاتهم وروابطهم على أعضاء جماعتهم فقط ويحرصون على الإبقاء على عاداتهم وقيمهم وأنماط ثقافتهم.

* تعمل الحضرية في كثير من الأحيان على تدعيم حيوية وتكامل الجماعات السلالية، حيث لوحظ أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما تعددت الجماعات السلالية المتميزة،مما يزيد من إمكانية تلوير التنظيمات التي تدعم التمايز السلالي والثقافي لهذه الجماعات.

¹ - محمد حسن غامدي، الأنثروبولوجيا الحضرية (مع دراسة عن التحضر في مدينة العين أبو ظبي)، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1984، ص 80.

* يساعد كبر حجم المجتمع على تعديل الجماعات السلالية، وذلك من خلال تلّوير ثقافات فرعية بديلة تستند على أسس أخرى كالمهنة واللبقة وأساليب الحياة، وبهذا تساعد الجماعات السلالية على القضاء على الكيان المتميز لكل جماعة فرعية، خاصة عندما ينمي هذا التفاعل شعورا قويا بضرورة التوحيد والانتماء إلى جماعات سلالية وثقافية أكبر.

إن إتساع حجم المجتمع الحضري وتعدد ثقافته الفرعية وتنوع تنظيماته يؤدي إلى تعديل المغزى الاجتماعي والسيكولوجي للجماعات السلالية، ففي الوقت الذي تمثل فيه القرية أو القبيلة عالم الفرد كله في مختلف المجالات، فإن الجماعات السلالية في المدينة تميز الفرد عن غيره مما يشاركونه نفس المجتمع ونفس التنظيم الاجتماعي والسياسي والإقتصادي والثقافي، وتصبح في النهاية أحد "العوامل" الاجتماعية العديدة التي يضطر سكان الحضر إلى الانفتاح عليها.

وبالتالي فإن الحضرية لا تقضي على تكامل الجماعات السلالية، بل هي تعمل في الكثير من الأحيان على تدعيم هذا التكامل والتمايز، ولقد فسرت هذه الظاهرة في ضوء بعض العوامل المصاحبة للحضرية أهمها عامل الحجم إلى جانب تنوع وتعدد الثقافات الفرعية، حيث لوحظ أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما تعددت الجماعات السلالية المتميزة، وأن هذا التعدد قد يزيد من إمكانية تلّوير التنظيمات التي تدعم التمايز السلالي والثقافي لهذه الجماعات كالنوادي والتنظيمات السياحية والدينية¹، من خلال الدور الذي تقوم به لربط الأعضاء وتوجيههم ومساعدتهم للإحتفاظ بهويتهم السلالية المتميزة .

كذلك نجد أن تعدد الثقافات الفرعية داخل مجتمع المدينة يعمل على إبقاء تميز الجماعات السلالية من خلال الإحتكاك بين الثقافات الفرعية التي تؤدي إلى نشوء الصراع، مما يؤدي في النهاية إلى الشعور المتميز السلالي والثقافي من خلال قناعة أعضائها بأن أعضاء الجماعات الأخرى ليسوا أهلا لثقافتهم وصادقتهم .

● جماعات الجيرة:

تشير جماعة الجيرة إلى جماعة "أولية" غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، وتتميز بالوحدة والإحساس بالكيان المحلي،

¹ - السيد عبد العاللي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، مرجع سبق ذكره، ص261.

كما تميزها وجود علاقات إجتماعية مباشرة وأولية ولبيدة ومستمرة نسبيا، إلا أن هذه الجماعات تغيرت في ظل التحضر، حيث جعل هذا الأخير من مجتمع المدينة مجرد تكديس لمسكن متجاورة لأفراد لا يعرف الواحد الآخر، وبذلك يرى "بارك" أن جماعات الجوار فقدت في البيئة الحضرية ما كان لها مغزى في الأشكال البسيطة للمجتمع، ونجد هذا ما يلمسه كل راصد للظواهر الإجتماعية في أي مجتمع مدني، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون قبل ستة قرون حيث توصل إلى أن المدن تجمع سكانها بلابع خاص، وتؤثر في ثقافتهم ونشأتهم وعلاقاتهم الإجتماعية، كما أنها تتطور بسرعة من حيث الإتساع المكاني وازدياد معدلات نمو السكان ومظاهر العمران المختلفة وهذا التطور من شأنه أن يحدث تطورا مشابها في مظاهر العمران المختلفة، في العلاقات والنظم الإجتماعية المميزة لسكان المدن.

فعلى الرغم من ازدياد عدد سكان المدن كان من المتوقع أن تزيد العلاقات وتشابك إثر تزايد عدد السكان، إلا أن الدراسات أثبتت أن نسبة العلاقة الإجتماعية بين السكان لا تزيد لكثرة عددهم، وإنما تعتمد على الزيادة في نسبة تقابلهم، فسكان المباني خاصة يجدون صعوبة في تكوين علاقات مع الجيران، فهي تتوقف عند الإلتقاء في المدخل أو المصعد أو موقف السيارات.

وبالتالي عملت جماعات الجوار على القضاء على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها، وذلك من خلال الإحاطة بالروابط المحلية والتأكيد على علاقات الإستقلال والإنفراد بين الجيران، ولتفسير ذلك هناك عددا من الإعتبارات نذكر منها:

* إن مسؤولية مواجهة المشكلات المحلية للمجاورة تلقي في المدن والمراكز الحضرية على عاتق تنظيمات أخرى أعلى من المستوى التنظيمي للمجاورة.

* تلعب قوى السوق والمنافسة في مجال الإسكان داخل المدن الكبرى دورا واضحا في تشتت هذه الجماعات فيزيقيا، وبالتالي لا تجد علاقات الجوار ما يدعمها من علاقات أخرى كالقربة والسلالة.....

* إن تعدد جماعات المصلحة والروابط الثانوية وتنوعها في البيئة الحضرية تتيح فرصة أوسع للتفاعل ولتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمجاورة، وبالتالي الإفتقار للروابط المحلية بين الأفراد من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على اللابع الأولي والشخصي لعلاقات جماعات الجيرة في المجتمع الحضري.

ب - دور الجماعات الثانوية داخل مجتمع المدينة

● الجماعات الطوعية و جماعات العمل:

تعتبر الروابط اللاوعية " voluntary associations " وجماعات المصلحة الخاصة " special interest groups " من أكثر الجماعات الاجتماعية الرسمية إنتشارا داخل المجتمع الحضري .

ويقصد بالرابطة اللاوعية جماعة من الأفراد على درجة عالية من التخصص والتنظيم، يرتبط فيها الأعضاء ويتوحدون بإحدى المصالح التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال السلوك الفردي أو المشاركة الاجتماعية في الأشكال الأخرى للتفاعل الاجتماعي، حيث أن إلحاق الفرد بها أو الانسحاب منها متوقف على القرار الشخصي له وعلى ما يحدده لنفسه من أهداف وإهتمامات.

وتقوم الجماعات اللاوعية بعدة وظائف منها أنها تتوسط ما بين الفرد والمجتمع وتدفعه للإستمرار والتوافق مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، كما توفر للفرد فرص التنقل الاجتماعي وتوفير مجالات التفاعل الملائم لهم للإحتكاك بغيرهم، ولذلك فالتركيز على الدور الوظيفي للروابط اللاوعية في المجتمع الحضري نجد أنه هناك تباين في نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الصدد.

فبعض الدراسات تؤكد على أن هذه الجماعات تلعب دورا بارزا في تدعيم تكامل مجتمع المدينة من خلال ما تقوم به هذه الجماعات من مشاركة اجتماعية، بينما نتائج دراسات أخرى توصلت إلى أنه هناك تعدد هذه الروابط وتنوعها يخلف حالة من الصراع الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع.

وبالمقابل نجد دراسات أخرى إكتفت بتصنيف الأشكال المختلفة التي تمثلها هذه الروابط في المجتمع الحضري، دون تقديم تقييم للدور الوظيفي الذي تقوم به سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

في حين تعتبر المكانة الاجتماعية والوضع الاجتماعي من بين العوامل الهامة في تحديد حجم المشاركة الاجتماعية في الروابط اللاوعية ونوعيتها.

وقد نجد أن التمايز الواضح في أنماط المشاركة الاجتماعية في الروابط الاجتماعية في ضوء المسائل المرتبطة بالسلالة.

فمن جهة نجد أن الهجرة والتنقلات السكانية التي تعتبر أكثر الظواهر إنتشارا في مجتمع المدينة تلعب دورا هاما في تلوير الروابط الاجتماعية، إذ نجد المهاجرين من الريف إلى الحضر يكونون أكثر ميلا للروابط الاجتماعية وإعتبارها كوسيلة للتخلص من أساليب حياتهم القديمة وتمكنهم من التوافق مع ما تتميز به الحضرية من تعقد، ومع ذلك فقد نجد هذه الروابط تميل إلى الحفاظ على الثقافة التقليدية وأساليب الحياة الريفية عندئذ يكون لهذه التنظيمات دورا مختلفا تماما.

• جماعات العمل:

نعني بجماعات العمل والجماعات المهنية التي تنتظم على أساس المهنة المشتركة والتي تتكون من خلال الإعتراف بوجود مصالح مشتركة والشعور بالتوحد مع المهنة ووجود أهداف مشتركة وقيم مشتركة.

ونجد أن الكثير من الدراسات التي تهتم بالمهنة تركز على مكان العمل وموقعه أكثر من أن تركز على مكانة المجتمعات المحلية التي تسود فيها نمط معين من المهن، والتي تتواجد فيها ثقافات فرعية، إذ أن معظم هذه الدراسات تتناول الأنشطة الفعلية للعمل والقواعد التي ترتبط به والعلاقات الاجتماعية بين الأنشطة الفعلية وبين زملاء العمل وكذا العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين في العمل.

4- أبعاد تغير العلاقات الأسرية داخل مجتمع المدينة:

يقصد بالعلاقات الأسرية تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء، على ما تحددها الأسرة العربية، ويقصد بها أيضا البيعة ودرجة الإتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، ومن ذلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء وبين الأبناء أنفسهم¹.

فأكدت بذلك جميع الدراسات الميدانية على أن الأسرة التقليدية توصف بأنها ممتدة وأبوية تتميز بهيمنة الرجل على المرأة والكبار على الصغار، يعني أن السلالة توزع بشكل هرمي

¹ -عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره ، ص 201

على محوري الجنس والسن، فأصبحت الأسرة اليوم عرضة للكثير من التغيرات فبدأ النظام الأسري اليوم يتعرض لمجموعة تحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية وقيام الأسرة النووية، وعمل المرأة لقاء أجر وتعميم التعليم بين الجماهير وتحديث الإقتصاد وإنتشار القيم التي تشدد على حقوق الفرد ومن ذلك قيم المساواة والحرية والإستقلال والعدالة وإنتفاح المجتمع، حيث يسمح بالتحرك العمودي إلى أعلى¹، وبالتالي نجد في هذا المجتمع المتغير تسوده أنواع من العلاقات الإجتماعية الأساسية منها:

أ - العلاقات الإجتماعية بين الزوج والزوجة:

كانت الأسرة التقليدية في القديم يرأسها الأب ويتحكم في أمورها كلها، وهذا من حيث إتخاذ القرارات وتوفير الحاجيات الأساسية الخاصة بها، فكانت علاقة الزوجة بزوجها علاقة إخضاع وخضوع، بإعتقادهم أن المرأة لا تصلح إلا للقيام بالواجبات المنزلية المتعلقة بتربية الأبناء وإدارة الأعمال المنزلية.

إلا أنه مع خروج المرأة للعمل تغيرت العلاقة الداخلية للأسرة فقد أدى التعليم إلى زيادة وعي الأباء وأدى إلى تغيرات كبيرة، وأصبحت العلاقة بين الزوجين تقوم على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج والعكس صحيح. إلا أنه رغم هذا فدورها يبقى يحاصره القيم الثقافية التقليدية ويصبح محدودا، وأصبحت الزوجة المعاصرة مرغمة بفعل الضغوط الإجتماعية على القيام بأدوار إضافية لضمان وإستقرار النسق الأسري.

ب - علاقة الأب والأبناء:

هي علاقة مبنية على إحترام وإعانة الإبن للأب، فيرى الإبن من حق الأب إلزام وفرض قيم وسلوكات على الأبناء بإعتباره صاحب القوة والمالك في الأسرة، وتبقى هذه العلاقة حتى يبلغ سن الرشد .

أما الأب يبقى الإنسان العربي بإبعه محب للأولاد ساهرا على التربية الصالحة والتنشئة السليمة، وتكون العلاقة بذلك داخل الأسرة قائمة على التعاون والمودة والإلتزام الغير محدود في جميع المجالات، وبالتالي تمنح الأسرة نوع من الإيمتنان والإستقرار العائلي للأبناء وتحمل

¹ - عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص204.

الأزمات والصعوبات التي يواجهونها، وإتضح أنه من خلال زيادة الإتجاه نحو تحلي الأباء عن أسلوب الأمر المصاحب لنمط العلاقة التسلسلية التقليدية التي تسود داخل الأسرة الريفية ليحل محلها أسلوب التشاور من الأب الحضري للأبناء، وبالنسبة للفتاة زاد تحررها النسبي للتعرف في شؤونها الخاصة في حدود التسلسل الأبوية المذكورة¹.

ج - علاقة الأم والأبناء:

تلعب الأم داخل الأسرة الحضرية الدور الثاني بعد الأب في تربية وتنشئة أبنائها فتمنحهم العلف والحنان اللازمين ليكونوا شخصية سوية متزنة داخل المجتمع، فتكون الأم علاقتها مع الذكر صلبة مقارنة مع علاقتها بالأنثى، إذ تحاول الأم إدخال القيم الأبوية فيه بترسيخ فكرة الرجولة وفي هذه الحالة تعيد إنتاج القيم التقليدية الأبوية، أما علاقتها بالبنات فهي مختلفة من حيث المعاملة والتربية فهي تسعى لتلقينها قيم وعادات أسرية، إضافة إلى تعوديتها على صفة الحشمة أمام الذكر بداية بأخيها ووالدها إلى غاية زوجها في المستقبل.

د - علاقة الأخوة والأخوات: وهي تأخذ ثلاث أشكال وهي:

* علاقة الإخوة الذكور:

تتميز بالمرح واللعب مع بعضهم في فترة الطفولة، إلا أنها تتغير تدريجيا مع كبر السن، حيث تصبح يسودها الإلتزام والجدية والتعاون في مختلف المجالات، فهم في إتصال دائم مع بعضهم، ويأكلون مع بعضهم وأحيانا يشتركون في الغرفة ذاتها وتزداد مسؤولياتهم، ويظهر الأخ الأكبر أنه الثاني بعد الأب وعلى كاهله رعاية أخيه الأصغر، إلا أن التغيرات الحاصلة في مجتمع المدينة أحدثت تغير نسبي ولكن محدود في نمط العلاقات بين الإخوة داخل الأسرة على شكل تغير في مكانة الأخ الأصغر تجاه مكانة أخيه الأكبر داخل نسق العلاقات الأخوية بينهما.

* علاقة الإخوة الإناث:

1- علياء شكري، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سبق ذكره ، ص 268 - 269.

تتميز بالصدقة وإفشاء الأسرار بينهن وكذا تقوم على أساس التعاون في أشغال البيت، كما تقوم العلاقة على الإحترام والتضامن في الحفاظ على كرامتهن وشرفهن داخل المجتمع والمحيط الأسري.

*علاقة الأخ بالأخت:

تشبه علاقة الأب مع البنت، وهي تتميز بالحشمة والإحترام وتستمر هذه العلاقة حتى الزواج وبعد الزواج.

5- تغير العلاقات القرابية داخل مجتمع المدينة:

إن الحضرية وما لاورته من تنظيمات ومؤسسات جعلت جماعة الأسرة تتخلى بالتدريج عن وظائفها التاريخية المميزة لها كما دفعت أعضائها للإستغناء عن الشكل الأولي للجماعة، وساعد على هذا كبر حجم مجتمع المدينة وما إرتبط به من تمايز بنائي.

ويرى بذلك "ويرث" أن الحضرية عملت على توفير بدائل للأسرة في المجال الإقتصادي وكذا الخدمات التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية، حيث عملت جماعات المدينة كالأصدقاء وجماعات العمل على إبعاد الأفراد عن منزل الأسرة، ما نجم عنه فقدانها لأهم وظائفها وكذا تقلص حجم سلالتها على أفرادها، الأمر الذي جعل الروابط الأسرية تتميز بالسلبية والضيقة. وبالتالي في هذا الصدد أكدت نتائج بعض الدراسات التي أجريت على عدد من المدن في منالاق مختلفة من العالم، أن البعد المكاني بين الأقرباء أو أعضاء الأسرة الممتدة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الروابط القرابية بين سكان المدن.

في حين فسرت دراسات أخرى أن ضعف الروابط الأسرية في ضوء تقلص الوظائف التقليدية للأسرة جعلت ساكن الحضر يشبع كل حاجياته خارج نالاق الأسرة، وغالبا ما يكون أقل إعتماذا على أقاربه لتأوير علاقاته الشخصية.

إلا أن هناك بعض دراسات إنتهت إلى نتائج عكسية، والتي أوضح من خلالها "ويلمان b.wellman" و"جود w.good" بأن الظروف الريفية الحضرية في مجال الروابط الأسرية والعلاقات بالجماعات القرابية ليست كذلك، إذ أنه على الرغم مما يجده ساكن المدينة من بدائل الأسرة والجماعات القرابية، إلا أنه غالبا ما يعود إلى جماعته القرابية عند الحاجة وأنه رغم توافر الخدمات الحضرية المتاحة في المدينة ووجود جماعات الأصدقاء وما توفره من فرص

لسكان المدن لإشباع حاجاتهم خارج حدود أسرهم وجماعاتهم القروية، إلا أن ذلك الموقف لم ينلوي على ما يجبر هؤلاء الأفراد على ضرورة الانفصال أو البعد عن جماعاتهم الأسرية أيا كان شكل هذه الجماعات¹.

وبالمقابل نجد أن التقارير "الأثنوجرافية" أشارت إلى أن الحضرية ورغم ما إرتبط بها من تشتت مكاني لأعضاء الجماعات القروية والتي عملت على تقليص الوظائف التقليدية، إلا أنها لم تستطع القضاء على الأهمية الاجتماعية للروابط القروية، وأشارت بذلك أن العائلة الممتدة لا تزال تمارس وظيفتها التقليدية داخل بعض المدن الكبرى لدرجة أن تأثير العلاقات القروية يمتد إلى المدى الذي تشغل فيه العائلات الممتدة مجاورة بأكملها، حتى تستطيع الجماعات الأولية أن توجه وتنظم حياة أفرادها من خلال القرب المكاني.

وبالتالي يمكن القول أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والظروف التي فرضتها ببيعة الحياة الحضرية أعادت إنتاج وظائف النظام القروي بشكل يتوافق وخصائص المجتمع الحديث، وأصبح يقوم بنفس الوظائف التي كان يقوم بها في الماضي من حيث يعتبر أنه مصدر القوة والهبة والمكانة والحماية الاجتماعية.

وعليه فاتساع الرقعة الجغرافية وإنفصال هؤلاء عن بعضهم البعض لم يؤثر على هذه الوظائف، وإنما أعاد تشكيلها على نمط جديد يتناسب والحياة الحضرية اليوم، وبذلك نجد أن الأسرة النووية تسعى إلى المحافظة على تواصلها القروي بعدة سلوكيات اجتماعية نذكر منها: أ- الزيارات المتكررة لأقاربها ودعوتهم للمشاركة في أفراحها بطريقة ناجعة للقضاء على الحواجز التي من شأنها أن تؤدي إلى ضعف الروابط، وبالتالي إعادة التفاعل والتجديد لهذه العلاقة. ب- تعمل الأسر على إرسال أبنائها عند أقاربها في الكثير من الأحيان لقضاء بعض أوقات العطل من أجل إعادة إنتاج وتقوية الروابط القروية وتواصلها، وهو يعتبر عاملا مهما في تعميق هذه الروابط وتواصلها عبر الأجيال لأنه يسهم في تعميق وتنمية الإحساس بالانتماء إليهم والمشاركة في حياتهم والإحتكاك معهم بنقل عادات ومفاهيم أسرية يمكن أن تستمر وتبقى كقاعدة عبر الأجيال.

¹ - السيد عبد العلي السيد، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 253.

ج- رغم أن الانفصال المجالي الذي يوفر كل مقومات الإستقلالية للأسرة النووية، إلا أنها تلجأ في الكثير من الأحيان لتدخل بعض الأقارب وإشراكهم في حل المشاكل الأسرية، وهذا من أجل إلغاء العزلة والإبقاء على العملية الإجتماعية تجاه أقاربها وتواصل التفاعل الإجتماعي معهم.

د- تحافظ الأسرة النووية على التعاون وتبادل المساعدات المادية والمعنوية ، وبين الجماعات القرابية .

وبالتالي من خلال جملة هذه السلوكات الإجتماعية نجد أن الأسرة النووية إستخدمتها هدفا ووسيلة لإعادة إنتاج روابطها القرابية والإبقاء على العملية الإجتماعية المتمثلة في التواصل القرابي والإشباع المادي والمعنوي، وهي وفق هذا المنظور ليست فقط رابطة مبنية على صلة الدم بل تتعداها إلى أن تصبح رابطة ذات معنى إجتماعي عميق يحمل في مضمونها أرقى وأسمى أنواع العلاقات من حفظ للمكانة والسمعة وتحقيق الهيبة والقوة، وهو ما لا يمكن أن تجده الأسرة النووية في شبكة العلاقات التي يقترحها الوسط الحضري، لذلك فهي تسعى دائما إلى إعادة الإنتاج والمحافظة على التواصل القرابي.

ونجد من بين العوامل الإجتماعية التي عززت إستمرارية التواصل القرابي هما عاملين أساسيين هما:

أ-رواسب القيم والمفاهيم التقليدية:

لعبت هذه القيم والمفاهيم دور رقابة إجتماعية تعمل على ضبط التغير والمحافظة على إستمرارية الإتصال القرابي، ووفق هذا العامل تبقى الأسرة النووية شكلا فقط وليس مضمونا كما هو معروف، أي ما تتميز به الأسرة النووية المستقلة من مواصفات فعلية وحتى إن كان الإستقلال المجالي والإقتصادي وفر لهذه الأسرة كل المقومات لإقامة العزلة الإجتماعية بينها وبين أقاربها، إلا أنها في معظم الأحيان تجد نفسها مجبرة على تفعيل الروابط القرابية.

ب-الأعراف والتقاليد الإجتماعية:

تعتبر الأعراف والتقاليد من أهم الضوابط بين أهل المدينة، ومن القوانين الممتدة والراسخة في البناء الإجتماعي للمجتمع الحديث، وهي تلعب دورا كبيرا في إعادة إنتاج مظاهر الوحدة القديمة وتؤدي وظائف إجتماعية هدفها المحافظة على تماسك الأسرة النووية وأقاربها

وتعميق روابطها والعمل على إستمراريتها، ففي العادة ما زال الأفراد يلتقون في المناسبات المختلفة الإجتماعية أو الدينية وجميعها تحمل مضامين إجتماعية تعمل كإستراتيجية لخدمة الأسرة النووية، وهي تعكس موضعها كأسرة ذات دعائم قوية تحقق المكانة والقوة في الوسط الذي يعيش فيه الأقارب، وبذلك هي تعد عامل إنتاج وحدة الأسرة القرابية وتضامنها وتماسكها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الروابط القرابية للأسرة النووية الجزائرية لا تزال تسير في إتجاه تقليدي ، وترتكز على قاعدة ذات أساس إجتماعي يجعلها أسرة تقليدية في قالب حديث ، رغم التغيرات الإجتماعية والثقافية والبدائل الجديدة التي كان بإمكانها أن تهدد مستقبل الروابط القرابية.

وبناء على ما سبق لا يمكن أن ننفي بأن الانفصال المجالي في الوسط الحضري ساعد الأسرة النووية على الإنفتاح على أنواع جديدة من أشكال العلاقات الإجتماعية كعلاقات الجوار أو الحي، إلا أن هذه العلاقات إعتبرتها الأسرة ما هي إلا إستجابة لمتطلبات الحياة المستقلة ، ولا يمكنها تعويض العلاقات القرابية لأنها لا تقوم على قاعدة ثابتة مثل الرابطة الدموية إذ إعتبرتها الأسرة علاقات ثانوية مبنية على المنفعة المتبادلة ، وبالتالي تصبح هذه العلاقات مؤقتة و تتلاشى لأتفه الأسباب ، في حين تبقى الروابط القرابية مبنية على قاعدة دموية لا يمكن أن تتحول إلى مجرد علاقات إجتماعية ، وعلى الرغم من حدوث بعض المشاكل التي قد تؤدي إلى تفككها، إلا أن الأقارب يعملون على الظهور في مختلف المناسبات و المحن بمظهر التضامن و الوحدة ، وهذا ما يعيد وحدة الروابط القرابية من جديد وتصبح رابطة تحمل في مضمونها أرقى أنواع العلاقات من زاوية التأزر والتضامن، القوة، تحقيق الهيبة، حفظ المكانة والسمعة، وهذا ما لا يمكن أن تجده الأسرة النووية في شبكة العلاقات التي يقترحها الانفصال المجالي في الوسط الحضري لذلك فهي تسعى دائما للمحافظة على تواصلها القرابي.

وعليه يجب على كل نظرية حضرية أن تضع في إعتبارها حقيقة وهي أن الأسرة لا تزال باقية كجماعة أولية رغم كل التغيرات و التغيرات التي رأّت عليها في ظل توافقها مع الحضرية كإريقة للحياة أو في ظل ما يتميز به التنظيم الإجتماعي الحضري من خصائص .

6- السمات الحضرية لبعض النظم الاجتماعية :

إن طريقة عيش الأفراد وتفاعلهم في الحياة تجسد مجموعة من المعايير و القيم و أنماط متوقعة من الأدوار والسلوك تتربط فيما بينهما في شكل أنساق أو نظم إجتماعية تتحدد في إطار مجتمع محلي حضري، يتحدد بناؤه وتنظيمه في إطار الثقافة و التنظيم الكلي للمجتمع الأكبر، وبذلك نجد أن نظام الأسرة و النظام البقي أكثر النظم تميزا للمجتمع المحلي الحضري ، لأنها تبدو في نظرنا أكثر مجالات الحياة الاجتماعية ومظاهر التنظيم الاجتماعي تأثر بالتحول الحضري، وهي تتمثل في:

أ - الأسرة و التحضر:

كشفت الدراسات الحديثة خاصة في علم الاجتماع الحضري على نتيجة هامة مؤداها أنه مع ما شهدته المجتمع من مظاهر عديدة للتغير إقترنت بزيادة معدلات النمو الحضري وكذا زيادة ظاهرة تقسيم العمل و التخصص، والتركيز السكاني في المدن وزيادة عوامل الإمتداد و النمو العمراني فعالية، كشفت الأسرة الحضرية عن مظاهر مصاحبة للتغير أصبحت اليوم تعتبر خصائص بنائية وظيفية لها، جعلت البعض ينظر لها على أنها نمط جديد لنسق قروي أكثر توافقا مع بيعة العصر.

فبعدما تقلص حجم الأسرة من جماعة قروية ممتدة إلى أسرة صغيرة تقوم على رابطة الزواج، اعتبرت من أهم الخصائص البنائية للأسرة الحضرية التي عبرت بدورها على العزلة وضعف الروابط القروية .

بالمقابل نجد أن الظروف الإقتصادية للمجتمع الحضري تغيرت بدورها و ألحاحا بالقيود التي كانت تربط الأسرة سواء بالأرض الزراعية أو بالجماعات القروية الممتدة ، فنجد مثلا التكنولوجيا الصناعية التي تقوم على أساس قوة عمل متحركة جعلت من الحركة و التنقل ضرورة يتلبد بها النجاح المهني لأعضاء الأسرة ، مما كسر روابط الجماعات القروية الممتدة ولم تستطع أن تعمل كوحدات متكاملة وسط هذه الظروف الجديدة للعمل أو للإقامة في مجتمع المدينة، وأصبح بالتالي النمط النووي خاصية بنائية مميزة للأسرة الحضرية .

وصاحب هذا تغير في دور المرأة ومكانتها في الأسرة الحضرية، ولقد أحدثت هذه الظاهرة عدة تغيرات في محيط الأسرة منها :

-تدعيم الاتجاه نحو ضبط النسل أو تحديده ، فكثيرا ما ترفض الزوجة العاملة فكرة إنجاب المزيد من الأولاد ، فتقبل الكثيرات منهن على إستخدام وسائل تنظيم النسل ، أو تلجأ إلى جانب فكرة الإنجاب والحمل لسنوات عدة أو تعهد لغيرها من الخدم أو الأقارب بمسؤولية تربية الأولاد كوسيلة من وسائل التكيف¹.

-المساهمة في تغيير وضع الأولاد في الأسرة و المجتمع ، حيث أثبتت بعض الدراسات على أن خروج المرأة للعمل و إبتعادها عن أولادها ، ساهم في زيادة مشكلة إنحراف الأحداث في الأسرة الحضرية، في حين بعض الدراسات الأخرى كشفت غير هذا و إعتبرت خروجها للعمل ساهم في خلق روح الإستقلال الذاتي و الإعتماد على النفس لدى الأولاد .

-إن إقبال المرأة على العمل زاد من كفاءتها الشخصية ، وساعد على إنفتاحها على أولادها ثقافية مختلفة و إتساع أفقها وتغير نظرتها إلى الحياة، وبالتالي أصبحت لها الفرصة في التعبير عن ذاتها والإحتفاظ بفرديتها .

ونجد "كليفورد باتريك ck.patrik" ميز بين عدد من الأدوار التي تقوم بها المرأة لتوضيح الدور المعقد و المتغير للمرأة في الأسرة الحضرية الحديثة ، وفسر هذا في ضوء ما ترتب من إنتشار الصناعة و المؤثرات الحضرية إعتبرتها عوامل غيرت من دورها و مكانتها التقليدية، و أدت إلى تفككها دافعة بذلك الأسرة الحضرية إلى إتخاذ إستراتيجية الإستقلال الذاتي، بعيدا عن الإهتمام بكبار السن إشباعا لتطلعاتها نحو مزيد من النجاح و الرفاهية ، ولعل ماتشعر به هذه الفئة من يأس و إحباط أو خيبة أمل من جانب، وما يشعره الشباب من ذنب ماهو دليل قاطع على حد تعبير "دينكل" « r.dinkel » على صراع الأدوار بين الجيلين وعجز الأسرة الحضرية عن الوفاء بالتزاماتها نحو كبار السن من الأباء و الأمهات².

ومنه صاحب هذا النسق الخاص ببناء الأدوار و المكانة في الأسرة الحضرية شكل خاص من أنماط التفاعل الأسري تتميز بخاصيتين هما:

-التأكد على الفردية "individualism" في المقابل العائلية "familism" و الديمقراطية في مقابل التسلسلية لأبوية .

¹ - Schneider « industrial sociology » « mcgraw-hill company,n,y,1957,pp 439-440.

² - R.dinkel « attitudes of children towards supporting aged parents » American sociological review,august 1944,pp310.319

ونجد في ظل التّطور الحضري وضعف الروابط القرابية التقليدية يصبح الفرد يواجه مصيره وحده ويخاط حياته ومستقبله وحده دون تدخل أي طرف من جماعته القرابية، وإرتبطت بذلك هذه الإيديولوجية الفردية كسمة من سمات الأسرة الحضرية بظهور فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة فحلت الديمقراطية محل التسلسلية الأبوية التقليدية ، و ألغت بذلك الفوارق الجنسية بين الأبناء و أصبحت مسائل العمل و التعليم و إختيار الزوج بالنسبة للفتاة مسألة فردية .

7- الأسرة وتغير نظام الزواج في الجزائر :

إذا كان الزواج هو أساس تكوين أي أسرة ، فقد شهدت هذه الظاهرة في الجزائر تغييرا ملحوظا ساهمت فيه عدة عوامل إجتماعية و إقتصادية وثقافية ، أدت إلى بعث ظروف جديدة للزواج.

أ - تعريف الزواج:

يعتبر الزواج من أقدم التنظيمات الإجتماعية، فهو قديم قدم تاريخ المجتمع ، فالزواج هو وسيلة التي يعتمد عليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية التزاوج الجنسي بين البالغين ، لجميع المجتمعات يفرض الزواج على غالبية أفرادها حتى وإن كان هذا المجتمع يبيح في الكثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه¹.

وبالتالي نظام الزواج موجود في كل المجتمعات الإنسانية البدائية و المتحضرة، إلا أنه يختلف من مجتمع إلى آخر من حيث خصائصه و دوافعه و الإلتزامات المترتبة عليه.

ومنه تعترف جميع المجتمعات و في كل الأرياف على أن الزواج هو علاقة منظمة بين الرجل و المرأة يقرها المجتمع بهدف تكوين أسرة، وتكثير النسل وحفظ الإنسان . وعليه الزواج نظام إجتماعي يهدف إلى تحقيق مايلي:

-المحافظة على بقاء النوع البشري

-الإشباع المثنان النفسي و الروحي للزوجين

-المحافظة على القيم الخلقية للمجتمع

¹ - سناء الخولي ، الزواج و العلاقات الأسرية، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

ومن خلال ذلك يعرف "إحسان مُجد الحسن" الزواج على أنه علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس (رجل و امرأة) يشرعها ويبرر وجودها المجتمع، وتستمر لفترة طويلة في الزمن يستلّيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأبناء وتربيتهم تربية إجتماعية و أخلاقية وحتى دينية يقرها المجتمع ويعترف لوجودها و أهميتها¹.

ب - تطور شكل الزواج داخل المجتمع الجزائري :

كان الزواج في المجتمع الجزائري قبل الإستقلال زواج تقليدي حيث كانت العائلة تتحكم في عملية الإختيار ، وكان الزوج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف وهذا حفاظا على العادات والتقاليد كما ذكرنا سابقا .

ونجد أن انتشار الزواج الداخلي في الجزائر يرتكز خصوصا في الريف أين يغلب الباع التجانس العائلي، فيفضل الريفي زواج إبنته من أحد أقربائه إعتبارا منه أنه ضمان للأسرة كلها، ودليل على التماسك بالقيم المتوازنة وهو شرف الأسرة الكبيرة.

فعملية الإختيار الزوجي تتم وفق خصوصية تعتمد على العلاقات الإجتماعية التي تربط بين الأفراد ، وبحكم أن المجتمع الجزائري قبل الإستقلال وبدايته كان أيضا تسكنه عائلات تربط بينهم صلة الرحم و القرابة و السلالة الأبوية موجودة بالدرجة الأولى، فكان الزواج يقيم في إطار جماعة القرابة وكان داخلي بين الأقارب فقط و ذلك للأسباب الآتية:

- العلم بأخلاق الفتاة أو الفتى .

-يشعر الوالد بدرجة كبيرة من الإرتياح و الإيمئنان عندما يزوج إبنته لإبن أخيه أو ابن أخيه أو ابن أخته، لأن ابن العم أو ابن العمة سوف يحافظ عليهما أكثر من أي إنسان غريب.

- أنه أكثر ضمانا وتجنبنا للطلاق في حالة عدم الإنسجام و كثرة المشاكل الزوجية، أو عند إصابة الزوجة بمرض أو في حالة عدم الإنجاب فالزوج يعتبر أنه مسؤول عنها².

- إعتبروه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على بقاء الروابط الدموية .

-عدم سماح العادات و التقاليد و القيم التقليدية بتكوين علاقات واسعة بين الجنسين حيث تقتصر اللقاءات على المناسبات فقط وتكرر إلى أن تقود إلى الزواج من الأقارب .

¹ - إحسان مُجد الحسن ، العائلة و القرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في فكر المجتمع الغربي، بيروت، دار البليعة للنشر والباع، 1982، ص15.

² - عبد القادر القصير ، مرجع سبق ذكره، ص 128.

-تركيز الثروة وعدم بعثتها في حالة الأسرة الغنية وتحقيق هذا النوع من الزواج للاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة، كانت حركة الثروة أموالا إنتاجية أو مالا سائلا أو مالا تجاريا¹.
وبالتالي يعمل هذا الزواج على المحافظة على القيم المتوارثة وهو يعتبر نوع من العصبية التي تجمع من أجل الضرورة .
بالمقابل نجد أن هذا النمط يتضاءل في المدن الجزائرية فنجد الأسلوب الذاتي والشخصي يغلب على عملية الاختيار.

وبتغير المعايير داخل المجتمع الجزائري و المتمثلة في التعليم و الحراك الاجتماعي وخروج المرأة لميدان العمل، إضافة إلى التقدم المادي الفكري ظهر شكل جديد للزواج وهو الزواج الخارجي الذي يتعدى نطاق العائلة و يساهم في تكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية، حيث أن الفرد يلجأ إلى اختيار الشريك من خلال معرفته وعلاقاته الخارجية وعلى الأبوين فقط عرض بعض المعايير يحددها بطريقة ذاتية أو إستشارية ولكن بمجال محدود.
وبذلك أصبحت الفتاة داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة لها الحرية في اختيار شريك الحياة وإبداء الرأي بالرفض أو القبول، ونجد هذا خاصة عند فئة الفتيات المتعلّمات، الأمر الذي كان مستحيلا في السابق بإعتباره يتعارض مع مبادئ الإسلام القيمي الأسري و الاجتماعي لعامة الجزائريين.

وعليه في ظل التغيرات الاجتماعية الحاصلة أصبح مبدأ الزواج الخارجي هو الغالب في الكثير من المناطق، بينما قل انتشار الزواج الداخلي وأصبح محصورا فقط في بعض المناطق الريفية أو الشبه الحضرية، ويمكن أن نرجع سبب تقلص نظام الزواج الداخلي في الأسرة الجزائرية إلى :

-الرغبة في توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية وكذا جلبا لمراكز القوة .
-تفادي المشاكل الأسرية بين الأقرباء في حالة وقوع الملاق .
ونجد من أبرز ما أوجده العصر الحديث تفضيل الأزواج الجدد تأسيس بيت مستقل جغرافيا عن البيت الكبير وأسرّة نووية مستقلة، و بالتالي يصبح الزوج المسؤول الوحيد عن أسرته الجديدة و عن زواجه من بدايته لآخره، بدءا من اختيار الزوجة إلى مصاريف الزفاف

¹ - د القادر القصير ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

وإنهاءا بتأسيس سكن منفرد مجهز بأحدث الأدوات والتجهيزات المنزلية العصرية يشعر الأزواج من خلاله بإستقلالية ذاتية وتسيير حر لشؤونهم دون تدخل أي من أفراد العائلة الكبيرة. وعليه فالزواج العصري المستقل في المسكن يتلّب على الرجل التخلّط له مسبقا، وذلك بالإقتصاد في أجرته أو في بعض الأحيان يلجأ إلى الديون لمواجهة تكاليف هذا الزواج، أو يضطر الرجل إلى الزواج في سن متأخر نتيجة لهذه الظروف ولأجل تحقيق الإستقلال الإقتصادي والإجتماعي.

ولكن نجد تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري الجزائري إختلفت ظروفه بإختلاف مسبباته وأثاره، فمن خلال الدراسات التي أقيمت حوله وجدت أن له الكثير من الآثار السلبية الناجمة عنه على المستوى العائلي أو الإجتماعي ، فتعدد أسبابه وتراكمها زاد من تعقده، ونجد من بين أسبابه مايلي:

- غياب دور الأسرة في توعية أبنائها على تحمل المسؤولية وتفهمهم لمعنى الزواج، إضافة إلى غياب المؤسسات الإجتماعية و الهيئات الحكومية في هذا المجال .

- غياب أساليب الإرشاد الديني للحث على الزواج ، فقد إهتم الإسلام بالزواج ورغب فيه لتكوين أسرة مسلمة تكوينا سليما، وإعتبره الوسيلة الوحيدة لتكوين أسرة و إنجاب الأولاد، وهذا ما نجد في قول الرسول "ص" في قوله "يا معشر الشباب من إستطاع منكم الباءة فليتزوج".

- إنتشار عامل التعليم ساعد على إختلاط الجنسين ، وبرزت مفاوضات بينهم للتعارف قبل الزواج حيث أن النموذج الأسري الحديث وفرص الإتصال وأعتبر ضرورة من ضروريات الحياة الحضرية.

- تميزت الأسرة الحضرية الجزائرية بتغير رابطات العلاقات الإجتماعية نتيجة لعدة عوامل كالهجرة نحو المدينة وإنتشار مظاهر التصنيع و التحضر، ساعد على التغير في أفكار وقيم النظام القروي، حيث أن إستقلال الأسرة النووية عن أقاربها وبعدها المكاني ترك فجوة كبيرة بين الأقارب .

إن التغير الذي نراه على الزواج كأحد مؤشرات التغير الأسري مس عملية الإختيار الزواجي حيث توسع مجاله من نطاق الداخلي الضيق إلى النطاق الخارجي الواسع الذي يتعدى الجماعة القروية ، وأصبح الشاب والفتاة يتلعان للإختيار الفردي الحر، لكن رغم هذا فإن

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

الإختيار للزواج مازال خاضعا للتقاليد السائدة في المجتمع الذي تحكمه مفاهيم خاصة وإن كان هناك تغير إلا أنه لم يصل إلى تغيير بنائي عميق.

ويتجسد ذلك في أن الأسرة الحضرية الجزائرية تمارس كل المظاهر التقليدية، ولكن دون إغفال للمظاهر العصرية من إقامة لحفل الخوبة وحفل الزواج، وهذا للتعبير عن المكانة الاجتماعية فيلجأ بعض الأزواج مثلا إلى مضاعفة شروط الزواج بإهداء حلي ذهبية غير مشروطة، وكذا مختلف الألبسة الفاخرة تعبيرا عن الوضعية المادية لأسرة الزوج، إضافة إلى ذلك نجد من مظاهر الزواج داخل الأسر الحضرية يكون داخل صالات وفنادق مزودة بأحدث التقنيات والوسائل بدلاً من السكن العائلي الذي يفتقر إلى هذه الوسائل، حيث تفضل بعض الأسر المتوسطة الحال أو الفقيرة إلى إثقال كاهلها بالديون من أجل الإلتزام الكبير بهذه المظاهر، ورغم ارتفاع تكاليف الزواج إلا أن معدل الزواج عرف ارتفاعا ملحوظا.

وهذا حسب الإستقراءات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات فإن معدل الزواج لدى الجنسين يعرف تصاعدا بستتين على الأقل كل عشرة سنوات على الرغم من الإرتفاع الهائل في عدد السكان و الذي يبلغ أكثر من 34 مليون نسمة ، ولذلك يعتبر متوسط سن أول زواج مؤشر رئيسي لقياس تقدم أو تأخر سن الزواج ، ويعتبر متغير مستقل لتغير النمط العمري للخصوبة .

وبالتالي يعتبر المتوسط الحسابي للعمر عند الزواج الأول من المقاييس التي تسمح بدراسة توقيت الزواج الأول، ويمكن حساب و تقدير المتوسط الحسابي عند الزواج الأول بإستخدام طريقة HAJNAL¹.

-و الجدول الأتي يوضح تطور متوسط عمر الزواج الأول حسب الجنسين

الجدول رقم (03) : يمثل تطور سن الزواج في الجزائر وفارق السن بين الجنسين.

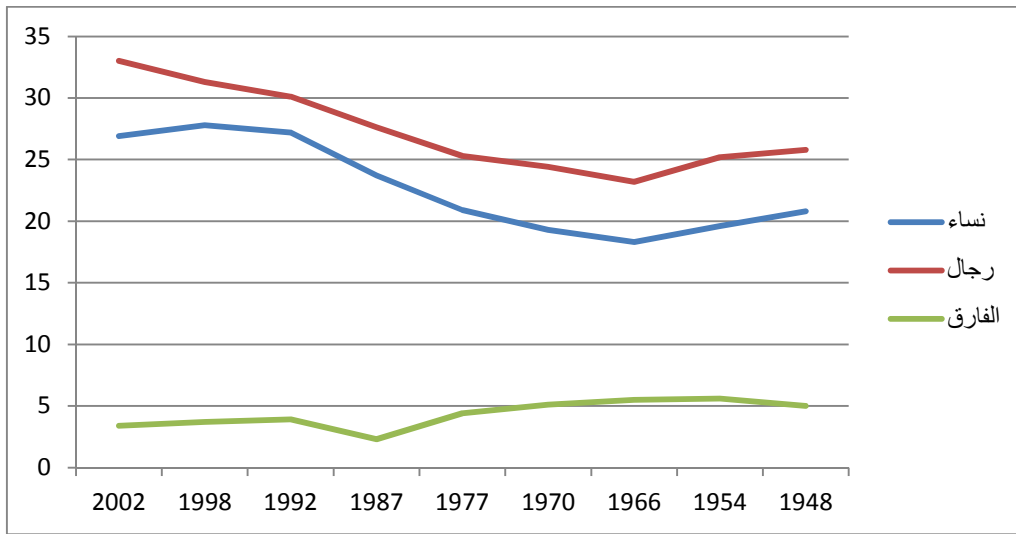
	1948	1954	1966	1970	1977	1987	1992	1998	2002
النساء	20.8	19.6	18.3	19.3	20.9	23.7	27.2	27.8	29.6
الرجال	25.8	25.2	23.2	24.4	25.3	27.6	30.1	31.3	33
الفارق	5	5.6	5.5	5.1	4.4	2.3	3.9	3.7	3.4

Source، Ons،2001،p4.

¹ - Alie kouawaci, éléments d'analyse, demographique office de publication universitaire alger, 1994,p61.

من خلال الجدول السابق يمكننا أن نقول أن متوسط سن الزواج لدى الإناث كان 20.8 سنة 1948 لينخفض إلى 19.6 سنة 1954، وبالتالي خلال هاتين السنتين عرفت الجزائر أحداث هامة تمثلت في نهاية الحرب العالمية حيث شارك عدد كبير من الشباب الجزائري مع فرنسا ضد ألمانيا ، أما سنة 1954 فتمثلت في إلتحاق الشباب الجزائري بالثورة التحريرية أو التجنيد الإجباري المفروض عليهم ، حيث كان متوسط سن الزواج عند الذكور بلغ 25.8 لينخفض إلى 25.2 سنة 1954 ثم إنخفض سنة 1966 وبلغ نسبة 23.8 سنة عند الرجال و18.3 عند النساء، ويعود ذلك إلى إرتفاع معدلات الزواج خاصة بعد فترة الإستقلال وهذا ما تدل عليه فترة 1970 حيث إرتفع سن الزواج وبلغ 19.3 عند النساء و 24.4 عند الرجال نتيجة لبروز قيمة التعليم و خروج المرأة لميدان العمل ، وبالتالي واصل سن الزواج في الإرتفاع إلى غاية سنة 2002 و الشكل الأتي يوضح تطور سن الزواج في الجزائر .

الشكل رقم (06): يوضح تطور سن الزواج في الجزائر.



ومن خلال الرسم البياني نلاحظ أنه خلال سنة 1966 و1998 إرتفع متوسط سن الزواج عند كل من الجنسين و إستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2002، إلا أن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري خلال العشرة الأخيرة كانت صعبة دفعت الكثير من الجزائريين للزواج ، وإعتبرت نقلة تحول ديمغرافي اتخذت في إطارها العديد من التدابير والسياسات، إلا أنه مع التحسن في الأوضاع والإصلاحات التي إتبعتها الدولة الجزائرية في مختلف القاعات الإجتماعية، الإقتصادية، التربوية ...، شهدت السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا على الزواج ، وهذا ما يؤكد الجدول الأتي:

جدول رقم (04) : يبين الحركة الطبيعية لسكان في الجزائر من (2001-2003م).

التعيين	2001	2002	2003
-ولادات حية	619	617	649
-مجموع الوفيات	141	138	145
-زيادة طبيعية	478	479	504
-الزواج	194.3	218.6	240.5
-وفيات أقل من سنة	21.6	19.9	20.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات : معطيات إحصائية حول السكان في الجزائر سنة 2003.

يبين الجدول أعلاه أن مؤشر الزواج في الجزائر في إرتفاع ملحوظ حيث بلغ 194.3 زيجة خلال سنة 2001 ثم إرتفع إلى 218.6 خلال سنة 2002 ثم 240.5 سنة 2003، وهذا ما نتج عنه إرتفاع في نسبة المواليد حيث بلغت 479 سنة 2002 وإرتفعت إلى 504 سنة 2003

ج- تطور ظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري :

لقد تطورت ظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري عبر السياق التاريخي الذي مر به ، فقد كان للزواج أثناء مرحلة الإستعمار الفرنسي أهمية بالغة لدى الجزائريين ويتجسد ذلك في كثرة الزيجات والإعتماد على الزواج المبكر وكان يهدف تعويض الخسائر البشرية التي لحقت بالجزائريين إبان الثورة وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (05): يوضح تطور عدد الزيجات في الجزائر بين سنتي (1990م-2007م)

السنة	عدد الزيجات	السنة	عدد الزيجات
1966	2.280.000	1998	158.298
1977	2.349.518	1999	163.126
1987	2.138.135	2000	177.548
1990	149.315	2001	194.273
1991	151.467	2002	218.620
1992	159.380	2003	240.000
1993	153.137	2004	267.633
1994	147.954	2005	279.548
1995	152.786	2006	295.295
1996	156.870	2007	325.485
1997	157.831	/	/

المصدر:

أ-التعداد العام للسكان و السكنات (RGPH 87 (1987)

ب- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) معطيات إحصائية رقم 398، الجزائر 2003.

ج- الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات إحصائية حول السكان في الجزائر 2007 .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الزيجات شهدت تطورا ملحوظا بعد الإستقلال مباشرة ثم بدأت في الانخفاض منذ بداية التسعينات 1990م، حيث إنخفضت إلى 149.315 ويرجع ذلك إلى للإستقرار الأمني الذي عاشه المجتمع الجزائري خلال العشرية السوداء، إضافة إلى ذلك نجد عدد الزيجات تأثر بالمستوى الإقتصادي للبلاد حيث شهدت هبوط لسعر البترول وما نجم عنه من إرتفاع سريع في أسعار السلع والخدمات .

أما فترة ما بعد التسعينات نلاحظ إرتفاع ملحوظ لعدد الزيجات نتيجة لإرتفاع سعر البترول بشكل كبير وكذا تحسن الأوضاع الإقتصادية و الأمنية و السياسية، في ظل الإصلاحات التي قام بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال عهده الأولى من (1999م-

2004م) ساعد هذا إقبال الشباب على الزواج و ما أدى إلى من إرتفاع معدلاته وبشكل إيجابي، الشيء الذي أدى إلى زيادة في عدد المواليد .

8- قضاء أوقات الفراغ داخل مجتمع المدينة:

يشير وقت الفراغ إلى مفهومين هما الوقت و النشاط ، فوقت الفراغ وقت خال من العمل و الإلتزامات الأخرى، والنشاط الذي يمارس خلال هذا الوقت يتسم هو الآخر بدرجة عالية من الشعور بالحرية النسبية، فهو إذن تجربة الفرد بالنظر إلى عدد من النشاطات الإجتماعية¹.

ونجد المادة الأولى من الميثاق الدولي للفراغ الصادر عام 1970م عرفت وقت الفراغ على أنه : ذلك الوقت الذي يكون للفرد فيه حرية التصرف الكاملة في شغله ، وذلك بعد إنتهائه من عمله ومن مسؤولياته الأخرى.

و نتيجة للتغيرات التكنولوجية و الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي إمتاز بها العصر الحديث تزايدت قيمة و أهمية وقت الفراغ للغالبية العظمى من أفراد المجتمع ،حيث شهد بذلك العصر الحديث إعتراف رسمي عالمي لتمتع الأفراد بأوقات فراغهم ، حيث تنص المادة 24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحصول على أوقات الراحة و الفراغ على أن يشمل ذلك تحديدا مناسبا لساعات العمل و إجازات دورية بأجر ، كما تنص المادة 27 من نفس الإعلان أن لكل فرد حق الإشتراك بحرية في النشاط الثقافي الذي يعيش فيه ويساهم في التقدم و الإنتفاع بمزاياه.

لذلك فإن قياس تقدم المجتمعات يعكسه تصور الأفراد لقيمة الزمان، فما يقومون به يعكس الإطار الثقافي لهذا المجتمع و الزمان من حيث هو قيمة يمكن تنظيمه و السيطرة عليه بدرجات مختلفة في أي مجتمع من المجتمعات ،من خلال ما يمارسه أفراد المجتمع من نشاط ومدى قدرتهم على الإستفادة من الزمن بشكل عام ومن أوقات الفراغ بشكل خاص.

ونجد أنه داخل الثقافة الواحدة هناك إختلاف في وجهات النظر لوقت الفراغ ، ففي المجتمع الحضري الجزائري تزداد قيمة وقت الفراغ ، وتخضع سياسة وقت الفراغ إلى مبدأ إنساني يطمح إلى تحويل وقت الفراغ إلى وقت ممارسة أنشطة ترويجية بما يتناسب مع أوضاع الفرد

¹ - [http:// sa.edu,uqn/age/ar/115055](http://sa.edu,uqn/age/ar/115055).

المادية و الإجتماعية وقيمة معتقداته، أي أن وقت الفراغ يعتمد على طبيعة النشاطات والفعاليات المتنوعة التي يمارسها الفرد في حياته اليومية داخل أسرته، حيث يؤكد الكثير من الباحثين أن الأسرة الحضرية تجد مجالا واسعا لتنظيم أنشطة الترفيه و الترويح لأفرادها في وقت الفراغ.

ومن بين الأنشطة الترفيهية التي يمكن للأسرة ممارستها سواء كان ذلك داخل المنزل أو خارجه كالآتي:

- تزيين المنزل و تجهيله و تنظيمه و العناية بأثاثه.
- التمتع في قضاء أوقات الفراغ مع الأقارب و الجيران و الأصدقاء .
- التمتع بالإستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفاز.
- ممارسة بعض الألعاب المسلية كالشطرنج.
- الإحتفال بمختلف المناسبات و الأعياد الدينية و غيرها .
- ممارسة الأنشطة الرياضية.

وبالتالي القدرة على ملئ وقت الفراغ بذكاء هو أحسن إنتاج للمدينة و الذي يتوقف على إستثمار و توظيف كل الطاقات والإمكانيات لخدمة البيئة و المجتمع المحلي، و بالتالي الإسهام في مسيرة النماء و الإنماء للمجتمع.

لذلك يجب على برامج التنمية الحضرية الأخذ بعين الإعتبار في خططها إقتراح فروع ترفيه أكثر فعالية بإقامة نوادي متعددة الأنشطة ، ويمكن هذا من خلال تحويل المقاهي إلى نوادي رياضية وثقافية تتوفر على الألعاب الخارجية إلى جانب الألعاب الداخلية، إضافة إلى توفير مراكز ثقافية تحوي مختلف النشاطات الثقافية، وكذا العمل على إنشاء المكتبات العامة وتطوير خدماتها مما يسمح للأفراد بقضاء أكبر وقت فراغ ممكن للاستفادة منها.

9- خروج المرأة العربية عموما و الجزائرية خصوصا للعمل و مشاركتها في التنمية:

لطالما عاشت المرأة في مجتمعات تقليدية تتصف بكونها مجتمعات رجالية تتلقى فيها المرأة الأوامر من الرجل ، بحيث لا يتم الإعتماد على المرأة كعنصر إجتماعي فعال في صنع و

إتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمع حتى في المسائل المتعلقة بأسرتها كمسألة الزواج، فالرجل هو الذي يقرر لمن يزوج إبنته وليست الأم أو البنت نفسها¹.

حيث تعودت المرأة في المجتمع التقليدي أن تأخذ الأوامر من الرجل وإقتصرت وظيفتها الإجتماعية على الإنجاب و التربية و رعاية الأسرة ، حيث أن خروج المرأة من بيتها في الأقطار العربية عموما والجزائر خصوصا يعتبر من الأمور الغريبة، فنجد أن الأزواج تشدد في منع الزوجات من الخروج، فكان على المرأة أن تأخذ الإذن المسبق من زوجها كلما أرادت مغادرة المسكن الزوجي.

إلا أن العقود الأخيرة شهدت إعترافا غير هذا، حيث اعترفت بالدور الطبيعي والمميز الذي لعبته المرأة في المجتمع، وقد إنعكس هذا الإهتمام في نشاطات الأمم، حيث دعى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في قراره بعام 1990م إلى مشاركة المرأة في هيكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30% والعمل على تعبئة المجتمع رجالا و نساء وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة و دورها في صنع القرار ، وتبني المجلس أليات و إجراءات تمكن المرأة من إنجاز ذلك العمل وتعزيز دورها بمجتمعها .

وبالتأكيد على ما جاء في الفقرة 86 من الإستراتيجية لتقديم المرأة لعام 2000 و التي أقرت في مؤتمر المرأة العالمي الثالث الذي إنعقد في نيروبي عام 1985، والتي جاء فيها ما إن على الحكومات و الأحزاب السياسية تكثيف الجهود لضمان و تأمين المساواة لمساهمة المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية و المحلية، وضمان المساواة في التعيين و الإختيار و الترقية لمناصب العليا في الفروع الإدارية و التشريعية و القضائية لهذه الهيئات على المستوى المحلي².

ومن خلال هذه الإستراتيجية حصلت تغيرات جذرية ومهمة على واقع المرأة الإقتصادي والإجتماعي و السياسي، سمحت بدخول المرأة في مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة بها مسبقا، ودخلت المرأة بذلك الحياة العامة بكافة جوانبها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وأصبحت مساهمة و فاعلة و مشاركة بكل هذه الأبعاد.

¹ - فضيلة عاشور، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول دور المرأة العربية في التنمية المجتمعية الذي إنعقد بدمشق يومي 18-22 مارس

2007، ص 381.

² الموقع الإلكتروني - <http://69.13.146.155/nobanews/62/222.h.t.m>

إذن مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية لم يتم إلا بعد خروجها من المنزل و مشاركتها إلى جانب الرجل في عملية التنمية المجتمعية، ولم يتمكن ذلك إلا بعد تمتعها بالمستوى التعليمي الذي يستجيب مع دورها في المجتمع الحديث و خروجها للمشاركة في القوة العاملة . وتظل البلدان العربية بوضعها الحالي من حيث مؤشرات التنمية البشرية أكثر حاجة لإشراك نساءها في خطط و عمليات التنمية ، و إدماجهن في المشاريع الرامية إلى تحسين نوعية الحياة ، و تأسيس بيئة أفضل بحيث يمتلكن التعليم و التدريب و التأهيل الملائم لمواجهة تحديات العصر الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية¹ .

وبذلك بذلت الدول العربية جهودا كبيرة من أجل إدماج المرأة في برامج التنمية ، إلا أن ما حققته يتعد كثيرا عن ما سطرته الإتفاقيات الدولية أو العربية ، حيث تشير البيانات المستخلصة من الدراسات التي تقدم من طرف المؤسسات المهتمة بأوضاع المرأة على أن أكبر نسبة من الأمية توجد ضمن النساء و خصوصا المرأة الريفية حيث قد تصل إلى نسبة 80% . بالمقابل نجد أن الأوضاع التي مرت بها المرأة في الجزائر قد لا تختلف كثيرا عن أوضاعها في باقي الأقطار العربية ولقد كانت رمزا بارزا، حيث شاركت إلى جانب الرجل في حرب التحرير الوطنية و تمكنت من المشاركة في تحقيق حرية المجتمع ،إلا أنها بقيت تعاني من الحرمان حتى بعد الإستقلال ، إلا أن الأوضاع تغيرت مع الزمن، و بتوفير بعض الإمكانيات التي سمحت بفتح مجال واسع للمرأة في مختلف مجالات الحياة، أصبحت متواجدة في قطاع التعليم،الصحة، الإعلام، القضاء... بل تعدت كل هذا لتدخل المرأة معترك السياسة وأصبحت تنافس الرجل على أعلى المناصب في الدولة.

ولقد أقر دستور 1989م على المساواة بين الرجل و المرأة في العمل، حيث أكدت هذه المساواة في عدة مواد منها المادة 488 و التي تنص على أن يتساوى جميع المواطنين في تقلدهم الوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير التي يحددها القانون² .

¹ - أسماء الشدادى ، ملتقى " دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، المرأة الشغيلة بمدينة طنجة المغرب نموذج ، الرباط المملكة المغربية، إنعقد يومي 12-16 نوفمبر 2007 ، ص 03 .

² - حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976، ص 212.

و المادة 5280 والتي تنص على " لكل المواطنين الحق في العمل " نوهت على:¹

-يتضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية و الأمن و النظافة.

- الحق في الراحة مضمون .

وسمح هذا بمشاركة المرأة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع، وأصبح يستند للمرأة الجزائرية كعنصر فعال في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع من خلال مشاركتها في الانتخابات والبرلمان والمجالس الشعبية أو البلدية أو الولائية .

لذلك لابد من إعادة النظر في أسلوب مشاركة المرأة في التنمية و تحديد دورها بما يتماشى شكلا وأبعادا مع ظروف العصر الذي تعيش فيه ، وهذا يتطلب خلق الظروف التي تتيح للمرأة أداء دورها في شتى المجالات بأعلى كفاءة و فعالية ممكنة بما يزيد من شعورها بإنسانيتها ويحفزها على تنمية قدراتها الذاتية و ممتلكاتها الفكرية و طاقتها الخلاقة لبناء و طنها المعاصر².

ومع هذه التغيرات برزت محددات جديدة فرضتها طبيعة التغيرات التي عرفها المجتمع تتمثل فيما يلي :

أ - دور التعليم في تحديد مكانة المرأة :

يعتبر التعليم أحد مقومات الحضارة الإنسانية ، لذلك نجد أن الإسلام أعطى أهمية كبيرة للعلم و التعليم ودعى إلى تعميمه على كل شرائح المجتمع ، حيث نجد أن التعليم لعب دورا كبيرا في ترقية المرأة على مستوى العالمي، وذلك بمساعدتها في الخروج من عالمها التقليدي الضيق المتمثل في المنزل إلى عالم تستطيع من خلاله مواكبة متطلبات العصر ، وكذا المساواة بينها و بين الرجل في حقوق التعليم .

حيث نجد أن الكثير من الدراسات تقر بأن تعليم المرأة يساعدها على تنظيم أسرتها ويزيد من فرص حصولها على العمل المناسب، كما نجده يرفع من مستوى وعي المرأة بحقوقها والسعي إلى إكتسابها ، كما يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة و تحقيق التقدم والرفي.

¹ - المواد، 48، 52 من الدستور الجزائري ، دار المغاربة للنشر و التوزيع و الإشهار .

² - رشا غنيم، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ط1، 2008، ص 75.

ب - دور العمل في تحديد مكانة المرأة :

إن عمل المرأة يعمل على تحقيق ذاتها و إثبات و جودها و مكانتها الإجتماعية ، كما يمنح لها من إستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي ، حيث أن الزوجة العاملة يترك لها زوجها القرارات الأخيرة الخاصة بالأسرة .

وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قام بها الباحث الجزائري " فروق بن عطية " تحت عنوان "عمل المرأة في الجزائر" و توصل إلى أن تطور مكانة المرأة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على دخل خاص مما يجعلها تملك و تكتسب وعيا بذاتها¹ .

ومن خلال هذا يمكن القول أن السياسات التنموية المتبعة بعد الإستقلال ساهمت في تحسين وضع المرأة في المجتمع عن طريق ما جاءت به في مجالات التعليم و العمل و حرية التعبير و غيرها .

أصدرت من خلالها جملة من القوانين نصت أغلبها على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة الإجتماعية والعائلية و في التنمية، خاصة بعد ما أثبتت وجودها ومشاركتها في الحرب التحريرية، ففتحت بذلك المجال لإشراكها في تنمية البلاد وسمح لها ذلك بكسر العوائق التي تعيق تطورها و تفتحها عن طريق تدعيم عمل المنظمات النسوية، وهذا ما أعلن عنه رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " في خطابه المؤرخ في 29 أكتوبر 2008 الذي ألقاه بمناسبة إفتتاح السنة القضائية 2009/2008 عن تعديل الدستور الحالي مؤكدا على أن من بين التعديلات الأساسية في الدستور الجديد هو إدخال مادة جديدة تنص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات²، وهي إجراءات تعمل على تدعيم حقوق المرأة في المجتمع.

¹ - Farouk ben atia, le travail feminin en algerie, alger, SNEDSD, PP 41, 50.

² - نص خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه أمام سلك القضاة بتاريخ 29 أكتوبر 2008، بمناسبة إفتتاح السنة القضائية 2009/2008.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

ويمكن تدعيم ما سبق من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (06) يوضح نسبة تعليم الإناث في مختلف المراحل التعليمية¹.

المراحل التعليمية	1967	1977	1987	1995	1999	2003
الإبتدائي	%37.4	%45	%44	%45.9	%46.6	%48
المتوسط	%29.1	%35.2	%40.7	%44.1	%47.6	%48.2
الثانوي	%25.6	%40.7	%43.5	%49.7	%54.9	%55
العالي	غير محدد	%23.3	%35	%42	%54	%55

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن عدد الإناث في جميع أطوار التعليم في إرتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ، وخاصة من سنة 1999 إلى 2003 هناك إرتفاع ملحوظ في التعليم الثانوي و العالي بالنسبة للبنات، وهذا يرجع للتطور العلمي و كذا مجانية التعليم و إنتشار المدارس بشكل كبير و تحسن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للأسرة الجزائرية .

ونجد في هذا الصدد أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تصف نفسها أنها تسير في طريق الإنتقال التدريجي نحو المساواة بين الذكور والإناث، حيث جاءت الحكومة الجزائرية عام 1999 عند تقديمها التقرير الأولي المتعلق بالتقدم الذي أحرزته في الستين الماضيتين بخصوص إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأنه لا بد من إقامة توازن بين تحسين مكانة المرأة والإتجاهات الإجتماعية المتجددة².

وبالتالي وافقت الجزائر على هذه الإتفاقية سنة 1997 و بموجب مؤتمر بكين لعام 1995 عمدت الحكومة إلى تشكيل لجنة تابعة لوزارة التضامن الوطني و العائلة، عين من خلالها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أول امرأة في منصب والي و أول إمرأتين كرئيستي هيئة قضائية في تاريخ الجزائر ، وإرتفع بذلك عدد النساء المتدربات في صنف قضاة في 2001 من 15 إلى 137 امرأة من مجموع 404 متدربين وشهدت أحداث إنتخابات تشريعية عقدت سنة 2002 زيادة في عدد النساء أعضاء المجلس الشعبي الوطني من 13 إلى 25 (من مجموع 389 عضوا)، وشكلت بذلك المرأة 36% من قوة العمل الجزائرية سنة 1997 وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، عصرة الجزائر ، حصيلة و أفاق 1999-2009 ، الجزائر، ص 72.

² - عازة لبندة ، صور الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الإجتماعية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر، ص 45.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

حيث شغلت المرأة 28% معلمات في المدارس الابتدائية و 24% تعمل في الأعمال المكتبية أو موظفات، و 12% في الأعمال غير الماهرة كالخدمة المنزلية. و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (07) : يوضح تطور عمل المرأة في الجزائر من 1996 إلى 2003م:

السنة	فيفري 1996	فيفري 2000	سبتمبر 2001	سبتمبر 2003
العدد	625006	697683	883549	933024

Source : ONS.collection statique، 1996-2003.

وبالتالي من خلال الجدول يتضح أن نسبة مساهمة النساء الجزائريات في سوق العمل في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، وهذا ما يؤكد مشاركة المرأة مع الرجل في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، الخدمية، وهذا ما يؤكد إستحقاق المرأة لنيل هذه المناصب التشغيلية، ونيلها على درجات مرتفعة من التعليم تسمح لها بالمشاركة في مختلف فضاءات التشغيل في الجزائر و دفع عجلة التنمية و التقدم .

ثانيا: المتغيرات الديمغرافية والسوسيوثقافية والإقتصادية ودورها في التنمية الحضرية في الجزائر

1- المتغيرات الديمغرافية ودورها في التنمية الحضرية

أ - تطور معد ت النمو الديمغرافي:

شهد التطور السكاني في الجزائر تطورا متباينا خلال فترات زمنية متباينة إبتداءً من سنة 1830، حيث قدر عدد سكان الجزائر خلالها ب3 ملايين نسمة، و هي المرحلة التي شهد فيها ركود وتراجع نتيجة لبداية الإحتلال المتمثلة في القمع الوحشي الذي سلطه الجيش الإستعماري بمختلف أشكاله من الإبادة الجماعية و الإغتيالات و تهجير القرى ، إضافة إلى إنتشار الأمراض الفتاكة كالأوبئة و المجاعات، وبالتالي إنخفاض المستوى الصحي العام و تدني مستوى المعيشة .

ويمكن الإشارة إلى أن الفترة الواقعة بين 1864-1868م قد تميزت بتفشي المجاعة وبضخامة عدد الوفيات و قد عرف السكان الجزائريون ما يسميه إختصاصيو التاريخ بالمجزرة

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

الديمغرافية الحقيقية، حيث قدر عدد الضحايا بحوالي مليون شخص ، وقد فقدت بعض العشائر قرابة 67 % من مجموع سكانها¹.

وبهذا ظل عدد السكان يتجه نحو التديني حتى غاية 1886م وقدر ب 2287000، إلا أنه خلال الفترة من 1887م-1960م شهدت زيادة قليلة للسكان إلى غاية الفترة من 1901م-1954م حيث بلغت نسبة الزيادة 4 ملايين نسمة أي مدة نصف قرن تقريبا ، وبلغت بذلك الزيادة الطبيعية 0.45%، إلى 1.7% .

وإستمر بذلك تطور عدد السكان في الجزائر بوتيرة ضعيفة إلى غاية الإستقلال لتشهد بعدها الخريطة الديمغرافية توسعا ملحوظا و قدر عدد سكان الجزائر حينها ب 17 مليون نسمة سنة 1977م نتيجة للإصلاحات الصحية و السياسية التي إتبعها الجزائر، وكذا إرتفاع نسبة المواليد و إنخفاض نسبة الوفيات وكذا إرتفاع المستوى المعيشة و إنتشار الرعاية الطبية وإرتفاع معدلات الزواج، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الخصوبة خاصة بعد إنتهاء الحرب و إستقرار الأمن و النظام.

¹ - فطيمة دريد، مرجع سبق ذكره، ص 306.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

والجدول الأتي يوضح تطور عدد السكان في الجزائر من 1830 إلى 2008م
الجدول رقم (08): يوضح تطور عدد السكان في الجزائر من سنة 1830-2008م.

السنوات	السكان بالملايين	السنوات	السكان بالملايين
1830	03.00	2000	30.39
1901	04.09	2001	30.41
1931	05.60	2002	30.87
1948	07.50	2003	32.36
1954	08.75	2004	32.36
1962	10.23	2005	32.8
1967	12.56	2006	33.38
1977	17.10	2008	34.8
1987	23.66	/	/
1999	29.23	/	/

من إعداد الباحثة اعتمادا على: بيانات الفترة (1830-1998) مستخلص من : الديوان الوطني للإحصائيات الديمغرافية في الجزائر ، معطيات إحصائية .

- البيانات المستخلصة من الفترة 2000م إلى 2008م مستخرجة من:

collections statistique 1998 et ، office national des statistique
www.ons.dz/11/09/2011.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن العدد الإجمالي لسكان الجزائر سيبلغ 35.6 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2010، ويتوقع كذلك أنه سيصل هذا العدد إلى 36.3 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2011 و يبلغ حوالي 37 مليون نسمة خلال عام 2012. وإعتبرت نفس الهيئة أنه على أساس النمو الطبيعي لسنة 2009 الذي قدر ب 190015 نسمة كقيمة مطلقة، قدر العدد الإجمالي للمقيمين 35.6 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2010.

وأوضح نفس المصدر أن نسبة النمو الطبيعي شهدت تزايدا طفيفا حيث إنتقلت من 1.92% سنة 2008 إلى 1.96% سنة 2009، مضيفا إلى أنه مع الحفاظ على هذه النسبة سيبلغ التعداد السكاني 36.3 مليون نسمة في 01 جانفي 2011.

وبالتالي لو نرجع للجدول السابق نجد أن نمو السكان كان بطيئ جدا في الفترة 1830-1931م أي بزيادة قدرها 1.09 مليون نسمة ، بينما الفترة الممتدة بين سنتي 1967 و 1987م نجد أن سكان الجزائر قد تضاعف مرتين تقريبا.

ويعود ذلك إلى فترة الرخاء الإقتصادي و الزراعي الذي وفرته الدولة أثناء تبني النظام الإشتراكي و كذا نجاح تجربة الثورة الزراعية ،وما أدى إليه من توفير الأمن و الإستقرار للأسرة و المجتمع فتح بذلك المجال للزواج المبكر و الإنجاب بسرعة.

أما الفترة الممتدة بين 1987م إلى غاية 2008م كانت وتيرة النمو السكاني متوسطة، راجع إلى تدخل الدولة للحد من النمو السكاني بتخفيض الخصوبة، وذلك بتطبيق سياسة التنظيم العائلي على إعتبار الدولة أن النمو السكاني المرتفع يعرقل مسيرة التنمية ويقيد الطاقات الإستثمارية و كذا الجهود التي تبذل لرفع المستوى المعيشي و تحسين الحياة للمواطن .

ب - تطور الخصوبة في الجزائر:

● تعريف الخصوبة:

نجد "عاطف غيث" يحدد مصطلح الخصوبة ضمن الإستخدام الديمغرافي الحديث، حيث يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد، كما أن المصطلح يشير أحيانا إلى القدرة على إنجاب الأطفال أو القدرة على الإنجاب، وتلك الفترة تنحصر لدى النساء من الناحية الفيزيولوجية بين سن الخامسة عشر والتاسعة والأربعين بصفة عامة¹.

وتمثل بذلك الخصوبة المحرك الأساسي للنمو الديمغرافي في الجزائر، في مقابل الوفيات وخاصة لدى الأطفال وهي مكون مهم لصحة الأطفال والأمهات.

وتلعب معدلات الخصوبة دورا في تحديد التفاوت بين المجتمعات ومن جماعة إلى أخرى، وقد تخضع لعدة عوامل كالمستوى التعليمي، الدخل، المهنة، العقيدة، وعموما فإن مستوى الدخل الذي يعتبر معيارا مهما في الخصوبة، حسب "ريتشارد إشتراين" حيث يرى أن التطور الإيجابي لوضعية الحياة المادية للأفراد قد تشجع على المزيد من الإنجاب².

¹ - عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 186.

² - marie thérèse, famille et société, chamelier mc grow hill townto, Canada, 2eme edition, 1999, p 248.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

إلا أننا نجد في الكثير من الدول النامية لا يتحقق هذا خاصة الدول العربية فنجد دخل أفرادها منخفض إلا أن الخصوبة والإنجاب الكبير، كذلك في المجتمعات النامية تكون الخصوبة عالية عند الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا إقتصاديا وإجتماعيا، وأقل بين الطبقات المتوسطة والعليا .

• مراحل تطور الخصوبة في الجزائر:

سوف نعرض في الجدول الأتي تطور المعدل الخام للولادات خلال الفترة (1901-2010م) لكل ألف فرد.

الجدول رقم(09):يوضح تطور معدل الخام للو دات خلال الفترة(1901-2010م)لكل ألف فرد.

الفترة	معدل الخام (الولادات) %	الفترة	معدل الخام (الولادات) %
1901-1905	37.8	1976-1980	44.4
1906-1910	35.5	1981-1985	39.5
1911-1915	35.3	1986-1990	32.3
1916-1920	34.9	1991-1995	29.7
1921-1925	37.2	1996-2000	21.9
1926-1930	42.3	2001-2005	20.4
1931-1935	43.4	2005-2006	22.5
1936-1940	42.1	2006-2007	22.07
1941-1945	42.9	2007-2008	23.62
1946-1950	42.2	2008-2009	24.07
1951-1955	47.4	2009-2010	24.68
1956-1960	45.6	/	/
1961-1965	48.5	/	/
1966-1970	48.9	/	/
1971-1975	47.3	/	/

-المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات .

وبالتالي من خلال المؤشر التركيبي للخصوبة* نلاحظ إنخفاض معدل الخصوبة من 7.4 سنة 1977م إلى 6.24 سنة 1988م، و حوالي 4.6 سنة 1992¹ ثم بلغ 4.6 سنة 1981 ثم إنخفض إلى 2.5 سنة 1990، إلى أن بلغ 3.14 سنة 1996م و 2.8 سنة 2002م.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الخصوبة تتبع مسار الإنخفاض، إلا أن الأرقام المرتفعة المسجلة في فترة السبعينيات و الثمانينيات تعود إلى الزواج المبكر، وكذا إنعدام موانع الحمل لقلة إنتشارها و إستخدامها بين الأزواج .

أما سنوات التسعينيات و بدايات القرن الواحد و العشرين فإن الأرقام المسجلة هي في إنخفاض مستمر ، وهذا راجع إلى وعي الأسرة الجزائرية بالتقليل من عدد أطفالها لظروف إجتماعية و إقتصادية تتمثل في ضعف القوة الشرائية و إنخفاض مستوى المعيشة .

وبالتالي بعدما كانت الأسرة الجزائرية قديما تقدر ثقافة الإنجاب و إعتبار الأطفال رمز الإعزاز و الإفتخار و القوة ، تغيرت هذه القيم و أصبحت تنادي بضرورة تقليص الأسرة لحجمها، لأنه يلعب دورا بارزا في تأمين الإستقرار النفسي و الإجتماعي للأسرة . ونجد ما ساعد الأسرة الجزائرية على تقليص حجمها هو التطور الطبي و ما وفره من وسائل لمنع الحمل و كذا طرق لتباعد الولادات.

حيث يرى الباحثون أن الأسرة خاصة في الوسط الحضري تلجأ إلى إستخدام وسائل منع الحمل المتنوعة لخفض خصوبتها لأسباب منها:

* تدني مستوى المعيشة خاصة مع التقلبات الإقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في نهاية الثمانينات نتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات و تقلص النشاط الصناعي، أدى إلى إنخفاض مستوى دخل الأفراد وكذا رفع الدعم عن المواد الإستهلاكية الأساسية التي قامت بها الدولة في أفريل 1992م تلبية لشروط صندوق النقد الدولي ، أدى إلى تخفيض القيمة الإقتصادية للأطفال حيث أصبح الطفل يعتبر عبئ على والديه أكثر منه مصدرا للدخل، كل هذه العوامل دفعت الزوجين إلى التفكير عمليا في تحديد عدد أطفالهم حتى يتمكنوا من توفير الرعاية الصحية و التعليم و الملابس الملائم.

* المؤشر التركيبي للخصوبة يرمز له I.S.F وهو متوسط عدد الأطفال بالنسبة للمرأة التي تعيش حياة إنجابية.

¹ - المسح الجزائري لصحة الأم و الطفل ; EASME ، 1992م

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

* خروج المرأة لميدان العمل فرض عليها الحد من عدد أطفالها ،وكذا فرض عليها واجبات أخرى غير إنجاب الأطفال فتعددت بذلك أدوارها داخل البيت وخارجه ،مما يفرض عليها التفكير في خصوبتها والعمل على تنظيم نسلها.

*إرتفاع درجة التعليم لدى المرأة ساهم في التأثير على سلوكها الإنجابي وخصوبتها، حيث تتزوج أغلبية النساء المتعلّمات في سن متأخرة نسبيا مقارنة بغير المتعلّمات، حيث يبين المسح العربي لصحة الأسرة أن متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر سنة 2001م يساوي 28.3 سنة بالنسبة للأميات ويقدر بـ 30.7 سنة بالنسبة للاتي تحصلن على مستوى متوسط، و30.2 سنة لمن هن مستوى الثاني أو أكثر.

والجدول التالي يوضح علاقة الخصوبة بالمستوى التعليمي للزوجة

-الجدول رقم (10): يوضح تطور الخصوبة حسب المستوى التعليمي في الجزائر

	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائي	متوسط	ثانوي فما فوق	المتوسط الإجمالي
1990	5.2	4.2	3.4	2.3	2.1	3.4
1994	5.7	4.1	3.1	2.6	1.9	3.5
1995	4.4	3.6	3.1	2.6	1.7	3.08
2000	2.9	2.4	2.2	2	1.5	2.2

المصدر: وزارة الصحة والسكان 1994 .

-المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2001

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل الخصوبة ينخفض كلما إرتفع المستوى التعليمي للمرأة، وكذلك بالنسبة للنساء الأميات، نجد أن معدل الخصوبة إنخفض بشكل تدريجي خلال الفترة (1995م-2006م) من 5.2 سنة 1990 إلى 2.9 سنة 2000م وكذلك نفس الشيء بالنسبة للنساء من فئة (تقرأ وتكتب وإبتدائي) أما بالنسبة لفئة متوسط و ثانوي فما فوق نلاحظ إنخفاض مستقر دليل على وعي المرأة المتعلمة بطرق ووسائل منع الحمل.

ومنه نستنتج أنه بين معدل الخصوبة والمستوى التعليمي للمرأة علاقة عكسية، حيث كلما إرتفع المستوى التعليمي للمرأة قل معدل خصوبتها .

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

ويمكن الإشارة كذلك إلى أن دخول المرأة لميدان التعليم ينتج عنه تأخر سن زواجها ومنه تقل قدرتها الإنجابية وتصبح المرأة أقل خصوبة بيولوجيا* من التي تتزوج في سن مبكرة وتصبح أقل استعداد لإنجاب عدد كبير من الأطفال خاصة داخل الوسط الحضري.

• معدل الخصوبة العام:

عرف معدل الخصوبة العام في الجزائر إنخفاضا مستمرا، فقد إنتقل من 225.62% سنة 1966 إلى 198.63% سنة 1977م ليتقل إلى 152.26% سنة 1987م، ثم إنخفض سنة 1998م إلى 77.11% أي بفارق 131.87%، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11) : يوضح تطور معدل الخصوبة العام في الجزائر ما بين 1966-1998م

السنوات	معدل الخصوبة العام	الفارق
1996	225.62	-
1970	213.3	12.32
1977	198.63	14.67
1980	186.73	11.9
1987	152.26	34.47
1990	133.97	18.29
1996	93.75	40.22
1998	77.11	-

المصدر: تقرير اللجنة الوطنية للسكان 2000، ص 63.

* الخصوبة البيولوجية هي القدرة على إنجاب أطفال أحياء سواء تزوجت المرأة أم لا وهي تعني عكس كلمة عقم، ولا يقصد بها ضرورة وجود إنتاج فعلي من المواليد ويقدر الباحثون قدرة المرأة على الإنجاب بـ 35 سنة (منذ سن البلوغ أي 15 سنة إلى 49 سنة أي إنقطاع الطمث) .

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

• المؤشر التركيبي للخصوبة :

لقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة إنخفاضا مستمرا منذ سنوات الثمانينيات وخاصة خاصة عشيرة السوداء، ففي سنة 1970 كان 8.4 طفل لكل امرأة ، أما سنة 1980 فكان 6.4 طفل لكل امرأة ، بعدها لينخفض إلى 3.5 طفل لكل امرأة في سنة 1995، أما سنة 2002 فقد وصل إلى 2.4 طفل لكل امرأة ليرتفع سنة 2012 إلى 3.02.

الجدول رقم (12) يوضح تطور مؤشر التركيبي للخصوبة :

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة
1970	7.80
1980	6.9
1985	4.5
1990	3.97
1995	3.51
*1998	3.2
2000	2.8
**2002	2.4
***2005	2.81
2008	2.84
2010	2.87
2011	2.87
2012	3.02

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

*RGPH-98

**popfom

***[http:// www.ONS.DZ/demographie.html](http://www.ONS.DZ/demographie.html)

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أنه من سنة 1970-1985م إنخفض المؤشر من 7.8 إلى 6.8 طفل لكل امرأة و هذا يرجع إلى إنتشار الأمية، وعدم تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي .

أما خلال الفترة من 1985-2002م فنلاحظ كذلك إنخفاض المؤشر من 6.2 إلى 2.4 طفل لكل امرأة، و هذا يرجع إلى تطبيق البرنامج الوطني لتنظيم النسل وكذا إنتشار موانع الحمل بمختلف أنواعها .

أما الفترة من 2002 إلى 2012 فيلاحظ إرتفاع المؤشر التركيبي للخصوبة من 2.4 إلى 3.02، وهذا راجع إلى تحسن الظروف المعيشية و كذا السياسة المنتهجة من طرف الدولة فيما يخص تطبيق سياسة الزواج الجماعي وكذا خفض قيمة المهر ما ساعد على إرتفاع معدلات الخصوبة.

ج - التكوين النوعي و العمري لسكان المدن:

• التكوين النوعي :

ويقصد به تصنيف سكان المجتمع أو تقسيمهم على أساس النوع أو الجنس (ذكر أنثى) و يعتبر هذا التصنيف من المتغيرات أو الخصائص السكانية التي تتميز بسهولة قياسها فضلا عن أهميتها الاجتماعية و الديمغرافية ، وبوجه عام بميل توزيع السكان حسب النوع في أي مجتمع إلى أن يكون غير متساوي وذلك لتدخل بعض العوامل من أهمها¹:

- تمايز المعدل النوعي بين المواليد، فالمعروف أن معدل المواليد الذكور يفوق بوجه عام معدل المواليد الإناث كظاهرة طبيعية تختص بها الحيوانات الثديية .

- تمايز المعدل النوعي بين الوفيات، ذلك أن معدل الوفيات بين الذكور وبالنسبة لكل فئات السن المختلفة و خاصة الرضع و المواليد الموتى يفوق معدل الوفيات بين الإناث.

- تمايز معدلات الهجرة بين الجنسين ، أو ما يعرف بإسم الهجرة الإنتقائية فالمعروف أن معدلات الهجرة بين الذكور تفوق معدلاتها بين الإناث ، نظرا لما يتميز به الذكور من قدرة أكبر وفرصة أرحب للهجرة من الإناث سواء على مستوى الهجرة الخارجية أو الداخلية².

¹ - السيد عبد العاطي السيد ، علم الإجتماع السكان ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1999، ص ص 176 - 177.

² - See, Marilyn m,mcmiclenn,differentail mortality by sesc in fatal and neonatal deaths science,1979,204,april 6,pp89,91.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

- ويعتبر المعدل النوعي sex ratio أكثر المقاييس إستخداما لقياس التركيب النوعي لسكان المجتمع ، والمقصود بالمعدل النوعي : هو عدد الذكور بالنسبة لكل 100 أنثى. وإحصائيا يعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$\text{عدد الذكور في المجتمع} \div \text{عدد الإناث} \times 100$$

وعليه تتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة و نقصانا ببعض العوامل التي من أهمها:

* الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور و الإناث.

* تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة .

* الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد كنقص في تسجيل عدد الإناث.

* الحروب و ما تؤدي إليه من زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

* العوامل الثقافية ولما لها دور هام في التأثير على التوازن بين أعداد الذكور والإناث، فمن الناحية التاريخية نجد أن بعض الثقافات كانت تفضل أو تعطي قيمة عالية للذكور على الإناث ، ونجدها تمارس شكلا من أشكال قتل الإناث من الأطفال كالهند و الصين و اليابان، وكانت عدم الرغبة قويا جدا في الإبقاء على الإناث في هذه المجتمعات.

وقد سبق القول أن الهجرة لها تأثير فعال في نسبة النوع ذلك لأن الهجرة بطبيعتها كما هو معروف ظاهرة نوعية إنتخابية ، ومنذ القدم كان الذكور أكثر قدرة على الهجرة من الإناث، ولكن بتقدم وسائل المواصلات أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين بل أنه في بعض الدول مثل المملكة المتحدة تتفوق أعداد المهاجرات الإناث تتفوق على أعداد المهاجرين الذكور من المملكة المتحدة و إليها¹، وهي سمة حديثة في الهجرة الدولية لأن بريطانيا حتى سنة 1931م كانت تعاني خسارة في عدد الذكور بسبب الهجرة الخارجية منها إلى باقي الأقاليم أو إلى العالم الجديد .

وأصبح بذلك المعدل النوعي يتأثر بالهجرة الريفية الحضرية أين نجد نزوح سكان الريف إلى المناطق الحضرية بفعل عامل سوق العمل ، فنجد أيضا في الولايات المتحدة كانت فرصة العمل متاحة للإناث في الأعمال الكتابية و أعمال الخدمات في المناطق الحضرية ، مما أدى

¹ -فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2000، ص 225.

إلى انخفاض المعدل النوعي للمدن، وبدأ عدد الإناث يتزايد في هذا النوع من الهجرة أكثر مما كان من قبل وأصبحت سمة ديمغرافية.

كما في بريطانيا مثلاً تهاجر الإناث من الريف إلى المدن في الصناعات الخفيفة و الخدمات لدرجة أن بعض الدراسات أظهرت أن عدد الإناث في الريف الإنجليزي يقل عن عدد الذكور في الفئات العمرية من 40-49 سنة، مما كان له أثر كبير على مستوى الخصوبة والعمالة¹.

أما في معظم المدن بالدول النامية فتشهد عكس هذه الظاهرة بحيث تتميز بزيادة عدد الذكور عن الإناث وذلك للتنظيم الاجتماعي السائد، حيث لا تسهم المرأة في النشاط الإقتصادي بدور كبير، ولذلك تقل نسبة الإناث إلى الذكور في حركة الهجرة نحو المدن².

● التكوين العمري:

يقصد بالتكوين العمري معدل السكان الذين يتمتعون بمستوى عالي من النشاط وكذلك معدل التابعين، ونعني بالسكان التابعين أولئك الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر، وقد لوحظ أن نسبة هؤلاء التابعين ترتفع في البلدان المتقدمة عنه في البلدان المتخلفة، وفي المدينة يكثر نسبة الشباب من المهاجرين وينخفض نسبة صغار وكبار السن، وتتراوح أعمارهم أكثر من نصف سكان المدن ما بين 20-40 سنة³.

ويعتبر ذلك السن أو العمر خاصية أساسية للفرد، وهي ترتبط بالقدرة الفيزيكية و النضج العقلي لذلك يمثل السن حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي للمجتمع، حيث تتحد الأدوار الاجتماعية والمسؤوليات الاجتماعية وفقاً للمرحلة العمرية التي يصل إليها الفرد، ومن ثم فإن التركيب العمري لأي مجتمع يحدد أعداد السكان الذين يندرجون تحت فئات اجتماعية لها دلالتها ومغزاها الاجتماعي، كما نجد لعامل السن أهمية في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد وهو يرتبط ديمغرافياً وبيولوجياً بعدد من الظواهر و العمليات السكانية مثل الخصوبة و الوفاة.

وتعد بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة كاملة ، وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار

¹ - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 225.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

³ - المرجع نفسه، ص 98.

بدقة عند إجراء التعداد ولذلك نجد بيانات السن المستقاة من التعدادات السكانية لا تخلو من خطأ التبليغ عن العمر، وهذا ما ينعكس على حجم كل فئة عمرية زيادة أو نقصان، وهو الأمر الذي لا يستهان به في بعض المقاييس الديمغرافية النوعية كمعدلات المواليد أو الوفيات أو الهجرة، حيث تتخذ من أعداد أفراد كل فئة مقاما تنسب إليه، وكثيرا ما ينتج عن ذلك ارتفاع وانخفاض غير حقيقي في هذه المعدلات، لذلك لابد أن تعمل بيانات السن في مختلف التعدادات بنوع من الحذر.

وبذلك نجد السكان تنقسم إلى ثلاثة فئات عمرية عريضة، سواء كانت أرقاما مطلقة أو نسبا مئوية من جملة السكان، وهذه الفئات هي:

-صغار السن (صفر-14 سنة): وهي تمثل قاعدة الهرم السكاني، و هي فئة غير منتجة تتأثر بعامل المواليد و الوفيات، ذلك لأن نسبة الوفيات ترتفع عند صغار السن خاصة الأعمار المبكرة حيث نجد في المجتمعات المتقدمة نسبة صغار السن تميل الى التناقص، بينما في الدول النامية تميل الى التزايد.

-متوسط السن (15-24 سنة):

وهي تمثل الفئة المنتجة في المجتمع والمساهمة في النمو السكان والأكثر قدرة على الحركة والهجرة ففي الدول المتقدمة تنخفض معدلات المواليد والوفيات، وبذلك فإن نسبة متوسطي السن تتزايد ببطء لاستمرار تزايد نسبة المسنين، وكذا نسبة لتناقص صغار السن وتزداد النسبة بصورة أكبر في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين ذوي الاعمار المتوسطة.

- كبار السن (المسنون) (+65):

وتعد فئة غير منتجة وتشمل الأعداد الكبيرة من الإناث والأرامل وهي تعد انعكاسا لظروف الخصوبة و الوفيات في المجتمع، ونجد نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان و العكس.

د - الهجرة

● تعريف الهجرة:

وتعرف الهجرة إحصائيا على أنها: كل حركة من خلال الحدود ما عدا حركات السياحة تدخل في إحصائيات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة دائمة و إن كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة .

أما الإجماعيون فإنهم يرون أن الهجرة هي إنتقال أفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر بها سبل الكسب و العيش ، و قد تكون تلك الأماكن داخل بلد واحد أو خارج حدوده، وقد تتم بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم ،بل إنما بإضطرارهم إلى ذلك أو لهدف خطط المجتمع.

ومن ثم فإن الدراسات السوسولوجية ركزت على الهجرة بإعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الإجتماعي ،نتيجة للتحويلات التي تؤديها داخل النسيج الإجتماعي خاصة في ما يتعلق بشبكة العلاقات الإجتماعية إضافة إلى أثارها على النظام الإقتصادي .

وعليه تعتبر الهجرة هي إحدى حركات التنقل السكاني و هي تعتبر علامة بارزة مع التغير الإجتماعي، طالما كانت عملية التصنيع تصحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع لآخر.

وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر من أهم مظاهر الهجرة الداخلية و خاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حديثا مما أثر في تقدمها الإقتصادي، و إرتفاع دخول أفرادها في القطاعات المرتبطة بالصناعة ودفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الإتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة¹.

وتكون بذلك الهجرة عاملا هاما من عوامل المراكز الحضرية، و تختلف درجة أسبابها في هذا النمو بإختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز و قدرتها على جذب المهاجرين إليها ووجود عوامل طرد بالنسبة للبيئة الأصلية للمهاجرين التي تحفزهم على الهجرة ، وهذا ما نجده ينطبق على معظم دول العالم النامي، حيث تتدفق أعداد هائلة من سكان الريف إلى المدينة وما أدى ذلك إلى إرتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن إرتفاعا يفوق متوسط معدل النمو

¹ - فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

في القطر كله، فنجد بالمقابل المدينة التي تجذب المهاجرين إليها لما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية ،وبذلك يجد المهاجر التسهيلات الخاصة بالإسكان والإمداد بالكهرباء و الأضواء الباهرة ، وكذا يجد فرصة كبيرة في الإحتكاك الثقافي والتعليم و يحصل على مختلف الخدمات الإجتماعية و الترويحية ، كما نجد من أبرز عوامل الجذب الحضري وجود فرص للعمل و كذا الخدمات المتعددة وتسهم وسائل المواصلات وخاصة السكك الحديدية في إتجاه تيارات الهجرة على إمتدادها .

• الهجرة الريفية في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر هجرة كبيرة لسكان الأرياف نحو المراكز الحضرية خاصة إلى المدن الكبرى منها، وهي هجرة مستديمة تعود ظروفها إلى أسباب تاريخية عرفها مجتمعا، ثم إشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة 1948م وهي السنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن في الجزائر بين أكثر من 1.3 مليون أو 20% وكانت نسبة السكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز 16% ثم إرتفعت سنة 1960م إلى 30%¹.

وبينما شهدت الفترة مابين 1962-1966م أكبر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية و تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال 4 سنوات ، أي بمعدل 150 ألف نسمة سنويا.

وتؤكد المعطيات المتوفرة حاليا عن التعدادات السكانية أن نسبة النمو الحضري هي في تزايد مستمر حيث إنتقلت نسبة النمو من 31% سنة 1966 إلى 41% سنة 1977م، وإلى 49% سنة 1989م وإلى حوالي 50% سنة 1998م ، وبلغت بذلك نسبة الهجرة الريفية في الجزائر 130000 ألف نسمة ما بين عامين 1973م و 1977م، مما أدى إلى إكتظاظ المدن و المراكز الحضرية بالسكان وأصبحت نسبة السكن الحضري 41% ونسبة السكن الريفي 59%، وبالتالي تضافرت مجموعة أسباب و عوامل أدت إلى هذه الظاهرة بدأ بالمرحلة الإستعمارية، حيث أن السياسة الإستعمارية التي إستخدمها المستعمر من حرق و إبادة كل ما يملكه الفلاح الجزائري من أرض وماشية أجبر السكان على الزحف نحو ضواحي المدن التي بدورها عجزت عن توفير شروط الإستقبال الضرورية للنازحين.

¹ - محمد السويدي، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

وبعد الإستقلال ورث الشعب الجزائري إقتصاد منهار في جميع المجالات، طرح صعوبات أمام إستقرار السكان وخاصة فئة الشباب التي لجأت للهروب نحو المدن بحثا عن حياة أفضل، ساعد على هذه السياسة الإقتصادية الوطنية سياسة التصنيع التي تبنتها الجزائر، خصوصا في فترة الرئيس الراحل "هوارى بومدين" أين أنشأت العديد من المنشآت الصناعية الكبرى وما أحدثته من تحولات في سوق العمل وعلى التوازن بين الريف والمدينة، حيث أدت إلى هجرة أعداد هائلة من العمال الريفيين نحو المراكز الحضرية بحثا عن فرص للعمل، حيث أصبحت الأرض غير قادرة على إستقطاب اليد العاملة المتخصصة خاصة بعد أن ظهرت وظائف التشغيل في مختلف القطاعات كالتصنيع والبناء والأشغال العمومية وغيرها، إضافة إلى فرص الجذب التي تستقطب المهاجرين لما تتوفر عليه المدينة من وسائل الحياة الضرورية اللازمة من طرق ومواصلات ومرافق صحية، كهرباء، هياكل تعليمية، خدمات إجتماعية وإمميزات تحظى بها المناطق الحضرية.

وبعدما تعود الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر وبقوة وفي ظروف مغايرة للظروف السابقة تماما، حيث أن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر سببها عدم الإستقرار الأمني الذي دفع الكثير من الأسر الجزائرية الريفية بالهجرة نحو المدن بحثا عن مواقع عيش آمنة، وبالتالي نجم عن هذه الهجرة الريفية نحو المدن تشويه الجانب الجمالي للمدينة بالبناءات الفوضوية الناجمة عن البيوت القصديرية التي أنشأها النازحون، والتي أدت إلى مشكلة العمران والتوسع على حساب الأراضي الخصبة.

إضافة إلى بروز الكثير من المشكلات الإجتماعية التي تتصل بالإنتاج وكذا بالخدمات الإجتماعية كالتعليم، الصحة، السكن، المواصلات، المواد الغذائية وغيرها، وهي مشاكل إرتبطت إلى حد كبير بإزدياد الكثافة السكانية، حيث أن معدل الهجرة أدى إلى زيادة قوة العمالة وانخفاض مستوى الدخل والأجور وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات.

وبالتالي تؤدي الهجرة إلى ظهور قيم سلبية، حيث أكدت الدراسات والبحوث الإجتماعية التي أجريت على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية تغير أنماط العلاقات الإجتماعية والروابط القرابية للأفراد أو الوحدات القرابية المهاجرة في إتجاه الفردية والإكتفاء الذاتي، إذ يصعب على المهاجر الذي تفصل بينه وبين أقرباءه مسافات كبيرة الإعتماد على جماعته القرابية الكبيرة، وكثيرا ما يقال أن تحرر الفرد من حدود مجتمعه الأصلي يحرره من قيود

إرتباطه وعلاقاته بالجماعات القرابية الكبيرة، ومن ناحية أخرى أن إفتقار المهاجر للدعم القرابي (ماديا وسيكولوجيا) يجعله في أغلب الأحيان يسعى لتحقيق التوافق للأماكن والمواقف والأشخاص الجدد في منطقة أو مجتمع المهاجر إليه.

وبالتالي هذا الوضع يدفع به إلى المشاركة الطوعية في جماعات ثانوية ذات طابع إقليمي يلتبس فيها دفئ العلاقات الأولية التي فقدتها خلال هجرته.

وعليه حاولت السلطات الجزائرية التقليل من حدة هذه الظاهرة بإنشاء المدارس والمصانع وتوفير الخدمات والمرافق وكل الوسائل الضرورية في المناطق الريفية، إضافة إلى العمل بسياسة تدعيم الفلاحين بالبناء الريفي الذي تتوفر فيه شروط الحياة المعيشية للإنسان الآدمي، وكذا تقديم المساعدات المتمثلة في القروض لشراء العتاد الفلاحي من آلات حديثة ومواد وأسمدة تساعدهم على إستصلاح وخدمة الأرض للإنتاج الزراعي، من أجل الحد من إنتقال سكان الأرياف إلى المدن، وبالتالي يساعد على حماية المدينة من التشوهات المتمثلة في البناءات الفوضوية وكذا التلوث، ويتم تحقيق هذا في إطار سياسة التنمية الريفية التي بادرت الدولة الجزائرية في تطبيق مبادئها.

ج - تنظيم النسل في الجزائر:

إنطلاقا من النمو الديمغرافي الذي لا تواكبه زيادة في الدخل أصبح يشكل معوقا بارزا في التنمية، وخلق آثارا سلبية على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وبذلك لجأت الدول التي تعاني من هذه المشكلة إلى إتباع سياسة تنظيم النسل لإحداث التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، وبالتالي زيادة المشاركة في تدعيم مشاريع التنمية الحضرية .

ف نجد في الجزائر أن منحى متغير النمو الديمغرافي منذ الحرب العالمية الثانية في إرتفاع مستمر إلى غاية بداية التسعينات 1990م.

وبالتالي لا يمكننا الحديث عن وجود برامج لتنظيم النسل في الجزائر إلا بعد الإستقلال، وهذا يعود إلى تعويض الخسائر البشرية التي لحقت بالجزائريين أثناء الثورة التحريرية كما ذكرنا سابقا، حيث أن سقوط مليون ونصف مليون شهيد في الثورة دعى إلى ضرورة رفع معدل الخصوبة وتدعيم الإكتثار من الولادات والزواج المبكر، وبذلك كان عدد سكان الجزائر في سنة 1962م 10.459 مليون نسمة، وقدرت نسبة النمو الطبيعي ب 3.39% أما في سنة

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

1970م فقد بلغ عدد السكان 13.095 مليون نسمة وبنسبة النمو الطبيعي 3.37%¹، وكانت هذه النسب تعد من أعلى النسب في العالم.

وبالتالي فإن عدد السكان يزيد من عشرية إلى أخرى نظرا لأن موضوع تباعد الولادات غير مطروح ولأن حلول هذه القضية لم تكن موجودة حتى على المستوى العالمي، وكما أن وسائل منع الحمل لم تحدد بعد.

غير أن هذه الزيادة الهائلة أصبحت محل اهتمام السلطات الجزائرية لإيجاد حل للتحكم في النمو الديمغرافي الذي أصبح يهدد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وانتهجت بذلك السياسة السكانية المتمثلة في تنظيم النسل.

وفي سنة 1966م أنشأت الجمعية الجزائرية للبحوث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية (A.A.R.D.E.S) التي تهتم بدراسة مسائل تنظيم النسل على المستوى الوطني .

-وفي سنة 1967 تم فتح أول مركز لتباعد الولادات بمصطفى باشا الجامعي بالجزائر.
-وفي سنة 1968م أصدر المجلس الإسلامي الأعلى فتوى دينية تحيز تنظيم النسل.
-و في سنة 1969م فتحت مراكز لتباعد الولادات في كل من وهران و قسنطينة .
-وفي سنة 1973م تم تأسيس مركز حماية الأمومة و الطفولة في ظل السياسات التي طبقتها الجزائر للتحكم في الوضع الديمغرافي.

-وفي سنة 1974م بدأ العمل في البرنامج الوطني لتباعد الولادات تحت إشراف وزارة الصحة، وفي نفس السنة انعقد في رومانيا الندوة العالمية و هدفها إنجاز مخطط دولي يفرض على الدول النامية تبني سياسة تنظيم النسل .

-وفي سنة 1980م طبق هذا البرنامج من قبل المكتب الجهوي لحماية الأم و الطفل من طرف 260 مركز منتشر عبر أرجاء القطر الوطني، و هذا تزامنا مع التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي يحث على ضرورة التحكم في النمو السكاني من أجل تحقيق التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري ، و شمل المحاور الآتية :

¹ Tabutin dominique et jacques vallon, l'état civil en algérie, Colloque de démographie africaine, rabat 3-5 octobre 1972, oran ,imed areston,insee,paris, p151.

- تطوير كل المنشآت الأساسية والتنظيم المادي والمساعدة على نجاح هذا البرنامج.
- التوعية والتربية لكون هناك تقبل إرادي من قبل الناس و العمل على إنتشاره في الأرياف بهدف التحكم في الخصوبة.
- تنظيم دراسات و أعمال بحث خاصة لمحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى النمو الديمغرافي والعلاقة الموجودة بين التطور الإجتماعي و الإقتصادي¹.
- وفي سنة 1987م تم إنشاء الجمعية الجزائرية لتنظيم الأسرة بواسطة شبكة وطنية ولجان جهوية قصد تحقيق :
- * تنمية و ترقية النشاطات المتعلقة بالتخطيط الأسري لتحقيق التوازن الأسري .
- * المحافظة على حماية الصحة الجسمية و النفسية و العقلية للأم و الطفل .
- * التوعية الأسرية بفوائد تباعد الولادات .
- * تشجيع المرأة للمشاركة في جميع البرامج التي تعنى بالتخطيط للولادات، باعتبارها عاملا هاما في ذلك.
- * تشجيع الدراسات الخاصة بالتنظيم الأسري .
- وفي بداية التسعينيات إلى غاية يومنا هذا إستمرت العديد من البرامج الخاصة بضرورة تنظيم النسل، وخاصة في إطار البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي تحت رعاية وزارة الصحة .
- إضافة إلى ما وفرته الدولة الجزائرية في هذا المجال ، نلاحظ إستجابة الأسرة الجزائرية لسياسة تنظيم النسل، ساعد هذا خروج المرأة للعمل وكذا إكتسابها لأعلى مستويات التعليم، ما أدى إلى تأخر سن زواجها وبالتالي شجع على إتباع ثقافة تنظيم النسل بإستخدام وسائل منع الحمل المختلفة، وبذلك إرتفعت نسبة إستعمال موانع الحمل الحديثة من 43% سنة 1992م إلى 52% سنة 2002م راجع إلى وعي الرجل لهذه السياسة وما تعمل عليه من المحافظة على سعادة وتماسك الزوجين و الأسرة معا .
- ونتيجة للظروف التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة تغيرت النظرة نحو الأسرة الكبيرة ، فانخفض معدل حجمها داخل الأوساط الحضرية ، وللحفاظ على حياة إجتماعية

¹ - M.ladjali, espacement des naissances ces sous le trois tiers monde, l'expérience algerienne, ed, opu,1983,p118.

متوازنة يفرض على الفرد التقليل من الإنجاب إلى الحد الذي يتوافق مع قدراته الإقتصادية والإجتماعية.

وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الجزائر الحديثة اتجاه الأسرة ترمي إلى دعمها في شتى النواحي الصحية، الإجتماعية، الإقتصادية، الترويحية وغيرها حتى تستطيع أن تساهم في عملية تنمية المجتمع و تأصيل جذوره.

2- المتغيرات الإجتماعية ودورها في التنمية الحضرية:

نظرا للمشاكل التي وقعت فيها المدن اليوم من زيادة كبيرة في السكان وكذا الهجرات والتوسع العمراني غير المخطط والتخلف الحضاري بشكل عام، أنتج خلا في البناء الإجتماعي وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، جاءت برامج التنمية الحضرية للتخفيف من أزمة المدينة ومن بين المجالات التي يعتمد عليها المخططون الإجتماعيون في وضع خططهم هي الخدمة التعليمية والصحية وغيرها من خدمات الضمان.

ونجد من بين المؤشرات الإجتماعية التي تؤثر في عملية التنمية الحضرية مايلي:

أ - التعليم:

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعتز مجراه، لذلك فالتعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على إنتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر¹.

لذلك يعتبر إستثمار التعليم مورد مهم وضروري لتنمية أي مجتمع، ونظرا لما يحققه التعليم من تطوير للمجتمع وتحقيق للتنمية، فإن العلماء أولو اهتماما خاصا بإعتباره عامل أساسي في تنمية المجتمعات المختلفة، وعليه فالتعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس وتعبر عن تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه، فهو بذلك عنصر جوهري من عناصر التنمية ومفتاح رئيسي من مفاتيح إزدهار المجتمع، حيث كلما إرتفع المستوى التعليمي للفرد إزدادت قدراته الذهنية

¹ - أحمد مصطفى خاطر، التنمية الإجتماعية (المفاهيم الأساسية، نماذج ممارسة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص

وإمكاناته على التفكير السليم المنطقي وإمكانات إبداعه يؤدي للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع¹.

وعليه راهنت معظم دول العالم الثالث على العامل التعليمي وجعلته من العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي في مجتمعاتها من أجل اللحاق بركب الحضارة.

إذ نجد اليوم مجتمعات العالم الثالث تعطي اهتماما متزايدا لتعليم الذكور والإناث على حد سواء، حيث أصبح التعليم شعبيا يناله جميع فئات المجتمع من أجل تحقيق تنمية بشرية وإقتصادية على حد سواء، وبهذا فتح المجال أمام المرأة للاستفادة من هذه الفرص الممنوحة لها في المجال التعليمي بعد ما كان في الماضي من المجالات المحرمة على المرأة، وهذه الفرص التي حظيت بها المرأة في مجال التعليم كفلتها معظم دساتير الدول.

وبدأت المرأة تلعب دورا هاما في هذه المجتمعات داخل الأسرة بصفة عامة وفي التجمعات الحضرية بصفة خاصة، ومع إرتفاع معدلات تعلمها في المجتمعات الحضرية أصبح لها نوع من المشاركة الفعالة في عدد من التغيرات البنائية التي حدثت داخل الأسرة، وأصبح التعليم يعتبر من أدوات النضال والسعي لحصول أهل البلاد على إدارة مجتمعهم، وكذلك ثمة استثمار تعمل على إعداد القوى البشرية التي تقوم على أكتافها مشروعات التنمية الاجتماعية، ولذلك فإن معظم الأمم تهتم بتقدير العائد من عمليات التعليم وإعتبرته وسيلة من وسائل تطورها.

ومنه ينبغي على كل دولة نامية وضع سياسة تخطيطية سليمة في المجال التعليمي وذلك بوضع إستراتيجية تتلاءم مع الأوضاع والظروف الخاصة بها بما يضمن إستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه.

وعليه فالتعليم في المجتمعات المتخلفة يختلف عن المجتمعات المتقدمة ففي المجتمعات الأولى يكتسب الفرد التعليم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم من خلال الإخوة والأقارب بنقل الخبرات والقيم الاجتماعية له، أما هذا الموقف نجده يختلف في المجتمعات الصناعية الحضرية إذ نجد عملية التعليم تكون مقتصرة على المدرسة، وأصبحت بهذا المفهوم جماعة تشمل أفراد من جيرة واسعة وتضم فئات عمرية متقاربة تتكون خلالها روابط طفولة

¹ - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د س، ص 150.

قوية، وبذلك أصبحت المدرسة تقوم بدور وظيفي هام إلى جانب الدور التعليمي وهي وظيفة التنظيم الاجتماعي وتنظيم وحدة الجيرة.

- فبالرغم من إزادات مرونة التدرج الاجتماعي وكذا تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد، غير أن التعليم في المجتمعات الحضرية يواجه صعوبات وعوائق منها:

* إنعكاس المشاكل الموجودة في المدن على المدارس والتعليم وتتمثل هذه المشاكل في الأعداد الضخمة من الطلاب الجدد

* طبيعة الالاتحانس السكاني في المناطق الحضرية

* الاختلافات في مستويات المكانة والمهنة والدخل والدين والقومية والسلالة¹.

وغيرها من المشاكل التي تعيق التعليم والتي مازالت مستمرة، لذلك من الضروري أن يرتبط تخطيط التعليم بالخطة العامة للدولة ويهتم بتنمية القوى البشرية العاملة بالدولة، ولذلك يرتبط التعليم إرتباطا وثيقا بتحقيق خطط التنمية، وما تهدف إليه من تغيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

وبالتالي عملت برامج التنمية الحضرية على تطوير مختلف هياكل المؤسسات التعليمية التوجيهية لأفراد المجتمع، باعتبارها عاملا هاما من عوامل التنمية وذلك عبر عدة مراحل سنتناولها في الآتي.

● تطور منظومة التعليم في الجزائر:

لم يعد التعليم كبوابة للتقدم أو النهضة قضية محل جدل أو شك، وتشير خبرات الدول إلى أن عمليات التنمية أو التحديث الناجحة قد بدأت بالتعليم، ومن هنا فإن قضية تطوير التعليم أصبحت ذات أولوية دائمة في برامج وسياسات كل البلدان، وهذا يعني ليس فقط الدول الساعية للتنمية بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة التي تحافظ على مستوى تقدمها.

لذلك فالدولة الجزائرية ومع التزايد الكبير في العائدات البترولية منذ السبعينات من القرن الماضي نصت على زيادة الإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية والإقتصادية بشكل كبير، وقد تبين ذلك في توظيف عوائد البترول على التنمية البشرية.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

وكان التعليم من بين الأولويات التي حظيت بمكانة مرموقة في مخططات التنمية الوطنية، فالتعليم عامل مهم من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد، وكذا تزويد الأفراد بالمهارات الفنية، إضافة إلى إعداد قادة التحول في مختلف مستويات النسق الاجتماعي العام بمختلف أبعاده.

- فالمدرسة الجزائرية تقوم على خمس مبادئ أساسية هي:

أ- لكل مواطن الحق في التربية والتعليم

ب- التعليم إجباري لجميع الأطفال من 6 إلى 16 سنة كاملة

ج- الدولة تضمن المساوات في شروط الالتحاق بالتعليم اللاحق للطور الأساسي

د- التعليم مجاني في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها

هـ- التعليم مكفول باللغة الوطنية

وهذه المبادئ أخذتها المدرسة الجزائرية منهاج دائم في جميع أطوارها ووفرت نفس الفرص لأكبر عدد ممكن من التلاميذ.

ولقد خضع التعليم في الجزائر لعدة تغيرات هامة من الإستقلال إلى يومنا هذا عرفت بذلك المنظومة التربوية الجزائرية تطورات يمكن أن نتبعها من خلال الفترات الآتية:

- الفترة الأولى من 1962 إلى 1976م:

تعتبر مرحلة إنتقالية تم من خلالها إجراء تعديلات على النظام التربوي الموروث على الإستعمار، من أجل إقامة نظام تربوي وطني وتميزت هذه الفترة ب:

- تعميم التعليم بإقامة تعليمات جديدة

- تكييف مضامين التعليم الموروثة مع المقومات الدينية والثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري وأمكن خلال هذه الفترة من رفع نسبة تدرس الأطفال الذين بلغوا السن القانونية إلى 70% بعدما كانت 20%

- الفترة الثانية: من 1976 إلى 2003م:

صدر خلالها الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16/04/1976 الذي ينص على تنظيم التربية والتكوين في الجزائر حدد من خلاله الأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري، وكذا ضبط الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للتربية والتكوين بالجزائر.

وكذا نص الأمر على مجانية التعليم في جميع المراحل والمستويات مع إلزامية التعليم الأساسي وضمائه لمدة 9 سنوات لجميع أطفال الجزائر، إضافة إلى أنه حث على وحدة لغة التعليم في كل المراحل، وجعل كل المواد تدرس باللغة العربية مع إعطاء مكانة للغات الأجنبية، كما عملت على جعل صلاحية التربية والتعليم من صلاحيات الدولة ومنع أي مبادرة خاصة، لذلك شرع في تطبيق هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981م على مرحلة التعليم الأساسي.

-الفترة الثالثة من 2003 م إلى غاية الآن:

تميزت هذه المرحلة بثلاث أحداث رئيسية وهي:

*تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

تم في سنة 2000م تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية تضمنت البحث في ثلاثة مواضيع وهي تحسن نوعية التأطير التربوي وتحديد معالم العمل البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية، وتوجت مهام اللجنة بتحرير ملف حول هذا الموضوع وتم بذلك عقد اجتماعات لمجلس الحكومة في مارس عام 2002 لدراسة مختلف الإقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات لتطبيقها.

*تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

وذلك وفقا للأمر رقم 09/03 المؤرخ في 13 أوت 2003 م وأهم ما جاء به هذا الأمر هو:

- إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع الأطوار وذلك بفتح المجال للمبادرة الخاصة للإستثمار في التعليم، وكذلك تم من خلاله تأسيس هيئات إستشارية هي:

- المجلس الوطني للتربية والتكوين الذي لم ينشأ بعد

- المرصد الوطني للتربية والتكوين

- المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية

*صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية :

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، والذي يرمي إلى تجسيد مسعى الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية، وذلك لتوفير الإطار

التشريعي للمدرسة لتستجيب للتحديات و الرهانات التي يواجهها المجتمع ولكي تتماشى مع التحولات الوطنية والدولية، ومن بينها:

- إدراج مصطلح الديمقراطية ضمن المناهج الدراسية
 - تعزيز دور المؤسسة في تكوين الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب
 - ضرورة انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات وإندماجها في حركة الرقمي العالمي
 - التأكيد على مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزامية التعليم
- وبالتالي التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، حيث كانت نسبة المتعلمين 10% فقط عند الإستقلال تطورت لتصبح 90% في نهاية 2009، وهذا دليل على النجاحات التي حققتها الحكومات السابقة وبذلك سمح التعليم الإلزامي بالقضاء إلى حد كبير على الأمية التي كانت منتشرة قبلا خاصة في الوسط النسائي، مما أدى إلى رفع سن الزواج وما ترتب عنه من تنظيم الأسرة وتدعيم مشروعات التنمية الحضرية خاصة بالمدينة.

• تطور التعليم الأساسي والثانوي و العالي :

- تتميز المنظومة التربوية في الجزائر بوجود الأنظمة التالية:

- المرحلة التحضيرية:

تتمثل أهمية هذه المرحلة في دعم التعليم الأساسي حيث إعتبرت هذه المرحلة القاعدة التعليمية لبقية المراحل، وهذه المرحلة تكون للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدارس حيث توفر هذه المرحلة للطفل مرحلة الإستعداد النفسي للإلتحاق بالمدرسة الأساسية، حيث تعمل على تنمية المدركات الحسية للأطفال لفهم الأشياء والتمييز بينها، وكذا تنمية العادات الخلقية الإيجابية وتدريبهم على بعض المهارات الملائمة لمستوى نموهم الجسمي والتعود على حب العمل و التعاون.

ويجد الطفل في المدرسة مجالا واسعا لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية وترتبط هذه المرحلة إرتباط وثيق بالمجال الأسري وهو مخصص إلا للأطفال الذين بلغوا أربع سنوات من العمر.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

-المرحلة الأساسية (التعليم الأساسي):

إن التعليم الأساسي يجمع بين الدراسة الابتدائية والمتوسطة ويتدرج فيها التعليم من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط، وينتهي هذا الطور الأخير بشهادة التعليم الأساسي والتوجيه إلى الثانوي.

فالمدرسة الأساسية تعمل على تزويد التلاميذ بأساليب التعبير باللغة العربية وتساعدهم على إستيعاب بعض المواد التي تنمي قدراتهم الفنية والجمالية والثقافية، وكذلك تعمل على تعليمهم اللغات الأجنبية وغيرها من المواد التي تشكل خلفية معرفية لدى الأطفال وتهيئتهم للأطوار القادمة (ثانوي، جامعي).

- مرحلة التعليم الثانوي:

إن المرحلة الثانوية في النظام التربوي الجزائري تعمل على تطوير قدرات واستعدادات التلميذ لتوظيف إمكانياته بأحسن الطرق.

وبالتالي فهو يهدف إلى دعم المعارف المكتسبة والتخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع وجعله يتخذ المسلك الصحيح ، وهو يتفرع إلى فروع: فرع التعليم العام، فرع التعليم المتخصص، الفرع التقني والمهني والتعليم العالي. والجدول الآتي: يوضح عدد المتدربين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس.

جدول رقم (13): يوضح عدد المتدربين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس من 2000 إلى 2010م

الطور	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510816	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048886	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052367
الثانوي	427917	597945	975945	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

gouvernement algerien (2010), opcité, p47

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد المتدربين في مختلف أطوار التعليم الثلاث (إبتدائي، متوسط، ثانوي) في إرتفاع مستمر بين كل فترة وأخرى، وهذا دليل على نجاح الجزائر في توسيع قاعدة التعليم لكل الفئات سواء الذكور أو الإناث على حد سواء .

وفي هذا الإطار أصدر رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" تعليماته للحكومة للإسراع في التجسيد الميداني للإصلاحات المنتهجة في قطاع التربية الوطنية الذي إستقبل ما يربو عن 8 ملايين تلميذ، كما بلغت نسبة تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة ما يعادل 97% بالنسبة للذكور و95% بالنسبة للإناث

-وكما تضمنت هذه التعليمات العمل على:

- مراجعة 185 برنامجا و151 كتابا مدرسيا، إضافة إلى طبع 60 مليون كتابا خلال السنة الجارية وإعادة تأهيل 214.000 معلما.

-أما فيما يخص الهياكل فقد تم إستلام 436 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى نهاية 2009 ما يعادل 20% من العدد الإجمالي للثانويات المنتشرة عبر التراب الوطني والبالغ 1671 مؤسسة إلى جانب 1209 إكمالية و1520 مدرسة إبتدائية، وهذا من أجل: ضمان تلقين التلاميذ المكونات اللسانية والثقافية والروحية والتاريخية لهويتنا وشخصيتنا الوطنية .

- ترقية مكانة التخصصات العلمية وتدعيم التعليم العالي وتطوير تعليم اللغات الأجنبية.

- مرحلة التعليم العالي:

سجل قطاع التعليم العالي تطورا هاما خلال خمسين سنة من إستقلال الجزائر، من حيث عدد الطلبة وكذا عدد المؤطرين وعدد الجامعات والمراكز الجامعية، حيث سمحت ديمقراطية التعليم في الجزائر من زيادة عدد المنتسبين إلى نظام التعليم العالي، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 466084 طالب خلال السنة الجامعية 2001/2000 م ليقفز إلى حدود 1048899 طالب خلال الموسم الجامعي 2009/2008 .

والجدول الآتي يوضح أكثر حركية الجامعة من حيث عدد الطلبة والمؤطرين

الجدول رقم (14): يوضح تطور معامل التأطير لمستوى التعليم العالي:¹

السنة الجامعية	المسجلين (التدرج + مابعد التدرج)	عدد الأساتذة	معدل التأطير
1995-1994	252334	14287	17.6
1996-1995	267096	14527	18.3
1997-1996	302495	14581	20.7
1998-1997	357644	15781	22.6
1999-1998	391872	16260	22.9
2000-1999	428841	17460	24.1
2001-2000	488617	14780	26.2
2002-2001	569929	19275	29.5
2003-2002	616272	20769	28.4
2004-2003	653201	22650	28.6
2005-2004	663755	25229	25.6
2006-2005	780841	27067	29.6
2007-2006	864122	29062	29.7
2008-2007	1000831	31703	31.5
2009-2008	1103823	34470	32

يشير الجدول أعلاه إلى نجاح الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار توسيع قاعدة التعليم العالي من حيث تكوين باحثين في جميع التخصصات التي يفرضها طبيعة التغير الاجتماعي والإقتصادي والثقافي محليا ودوليا، وبذلك نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في مستوى التدرج أو طلبة ما بعد التدرج داخل الجامعة الجزائرية قد تضاعف لمرتين تقريبا خلال ست سنوات فقط بين سنتي (2000 و 2007 م) .

كذلك نجد أن عدد الأساتذة في تطور مستمر، دليل على أنه هناك توظيف بأعداد لا بأس بها من الطاقات المتخصصة القادرة على التدريب بالجامعة، وكذا الإشراف على عمليات

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع www.ons./thème.stats

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

البحث داخلها، ونجد أن هذا العدد في تطور مستمر إلى غاية الآن حيث بلغ عددهم أكثر من 44.400 أستاذ من مختلف الرتب.

أما من حيث الهياكل البيداغوجية فقد توصلت الجزائر في ظرف خمسين سنة ما يتجاوز جميع التوقعات في مجال إنجاز هذه الهياكل، وبعد فترات من التعثر ونقص الإمكانيات بلغ عدد المقاعد البيداغوجية اليوم حوالي 1.100.000 مقعد بيداغوجي، مما يساعد على إستقبال 1.320.000 طالب كحد أدنى، وهذا يعني أنه تم إنجاز حوالي 70% من قدرات الإستقبال البيداغوجي منذ نهاية التسعينات، وأصبحت بذلك اليوم الجامعة تتوفر على شبكة جامعية قوامها 90 مؤسسة تغطي 47 ولاية.

أما مجال الخدمات الجامعية عرفت بدورها تطورات فقد إنتقل عدد الإقامات الجامعية من 11 إقامة في 1971م إلى 103 إقامة في التسعينات القرن الماضي، ثم إنتقلت إلى 388 إقامة جامعية سنتي 2011-2012 مع سعة إستقبال إجمالية تفوق 562 ألف سرير .
-وهذا ما يوضحه الجدول الآتي

الجدول رقم (15) : يوضح تطور المقاعد البيداغوجية بين سنتي (1999-2005 م).

نوع المنشأة	1999-2003	2004-2008	السداسي الأول	المجموع
المقاعد البيداغوجية	263000	338778	7000	609021
أماكن الإيواء	1087000	190521	4500	303721
المطاعم الجامعية	/	134	/	143

المصدر : www.ons./thém-stats

وبالتالي نجد أن هناك ارتفاع في إنجاز الهياكل البيداغوجية وفتح آلاف من مناصب العمل، وقد زادت وتيرة الإنجاز وارتفعت خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا ما يظهر خلال إحصائيات السداسي الاول من سنة 2009م .

وعليه فإن تطور هذه الهياكل البيداغوجية جاءت نتيجة للبرامج الإستثمارية التي جاء بها المخطط الخماسي (2005-2009م)، الذي عمل على تخصيص التجهيزات التعليمية

والعلمية اللازمة، وهو ما سمح بفتح 21 قطبا جامعيًا جديدًا موزعًا على القطر الجزائري، عمل على تحسين الإطار المعيشي للطلاب سواء داخل الجامعة أو داخل الإقامة.

بعدها جاء البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014م) الذي عمل على توفير كل الظروف المادية و البشرية اللازمة لإستقبال التعدادات الطلابية الوافدة، و التي من المنتظر أن تصل إلى حوالي مليوني طالب في أفق 2015 وذلك لتحقيق الأهداف الأتية.

* تعميم نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي شرع في تطبيقه على مستوى 49 مؤسسة جامعية، وأدخل هذا النظام فيما يتعلق بمستوى التدرج على 13 ميدانا، وفي ما يخص مستوى ما بعد التدرج فقد تم في إطار نظام " ليسانس، ماستر، دكتوراه) إدراج 589 شهادة ماستر.

* مواصلة استحداث المدارس الوطنية العليا في بعض التخصصات.

* تعزيز التأطير الجامعي الذي عرف إرتفاع في عدد الأساتذة من 13.780 سنة 2000م إلى 25.229 سنة 2005، لينتقل إلى 31.703 أستاذ جامعي سنة 2008، إضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للطلبة و الذي يتجسد من خلال القرار الأخير المتخذ من قبل رئيس الجمهورية المتمثل في زيادة 50% للمنحة الجامعية، وذلك إبتداءً من الدخول الجامعي للسنة 2009-2010.

وهذا نظرا لأن التعليم يساعد على إزالة المعوقات الثقافية وخلق إتجاهات علمية جديدة تساعد على إنتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر، ويساعد التعليم على إكتشاف وتنمية مواهب الأفراد للمشاركة في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، بإعتبار أن التعليم يلعب دورا بارزا في زيادة ونمو فرص المشاركة في التنمية وزيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات تجاه الأمور المحلية و القومية لخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد، إذ يعمل التعليم على زيادة معرفة الأفراد بأساليب الإرتقاء بالمستوى الصحي ويشجع على تكوين الإتجاه نحو الإدخار والإستثمار.

لذلك فإن التخطيط للتربية والتعليم ضرورة أساسية بالنسبة لكافة المجتمعات على اختلاف أنواعها، لذلك لابد من توفير الموارد و الإمكانيات الضرورية لتحقيق الأهداف التربوية المنشودة التي تعمل على مواكبة مختلف التغيرات و التطورات العلمية الحاصلة في العالم والقضاء على الأمية التي تعتبر كعمق للتنمية، وعليه فإن تطوير الهياكل التربوية بمختلف

أطورها تعد مجالا "هاما" من مجالات التنمية، لذا عملت برامج التنمية الحضرية على تطوير هياكلها في جميع الأطوار.

ب - الصحة:

حينما نتناول قضية التنمية في العالم فلا بد أن نبرز الدور الذي تحتله الصحة على خريطة التنمية، بإعتبار الصحة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيقها وأحد مؤشراتنا على حد سواء، ويكون هذا نتيجة للتفاعل الديناميكي بين صحة الإنسان صانع التنمية و بين التنمية كهدف، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية دون تحسين و تطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية ،فلا يمكن تحقيق تنمية حضرية بدون سكان يتمتعون بصحة كاملة ، حيث تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فهي تعتبر مفتاح الإنتاجية و الرخاء الإقتصادي والإجتماعي والثقافي .

فعرفت منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها " كون الإنسان سليما تماما من الناحية البيولوجية و العقلية و الإجتماعية ، فالشخص الذي يتمتع بصحة جيدة يستطيع إنجاز واجباته وأدواره الإجتماعية و يستطيع التكيف مع البيئة التي يعيش فيها¹.

لذلك فنمو وتقدم المدن يكون بتقدم تكنولوجيا الطب، فالمستوى الصحي للسكان يؤثر تأثيرا كبيرا على القدرات الإنتاجية لهم من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر بناء المستشفيات الضخمة المختلفة التخصصات مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية.

ولقد حاولت الجزائر منذ إستقلالها تحسين الخدمات الصحية و تسهيل الحصول عليها من خلال العمل بمجانية الصحة العمومية و ضمانها لكافة أفراد المجتمع، وأطلقت عدة برامج لمكافحة الأمراض و حماية الأمومة و الطفولة و العمل على تقليص الوفيات ، وبذلك زاد معدل الإنفاق على الصحة و تضاعفت الميزانية المخصصة لها، حيث كان ينفق على الفرد في المجال الصحي ما يعادل بين 2 إلى 5 مرات ما ينفق عليه في الدول المجاورة كتونس و المغرب ، كما تحسنت كذلك نوعية الخدمات المقدمة بفضل تكوين المستخدمين الطبيين و شبه الطبيين من قابلات وممرضات وأطباء، حيث نجد اليوم عدد مراكز حماية الأمومة و الطفولة يفوق 2800 مركز على المستوى الوطني تقدم خدماتها إلى ما يفوق عن ثلاثة ملايين و نصف

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع، دراسة في علم إجتماع الأسرة ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

المليون امرأة في سن الإنجاب حيث تقدم لهن مختلف الخدمات الصحية بما فيها مراقبة الولادات وغيرها.

وهي كلها عوامل صحية تعمل على خفض معدل الوفيات وكذا معدل الخصوبة، لذلك عملت برامج التنمية الحضرية على تحسينها وتحسينها على أرض الواقع، وذلك من خلال محاولة تحسين مؤشرات الصحة العمومية من أطباء، عدد السكان لكل طبيب، توفر الهياكل الصحية القاعدية، الخدمات الصحية المقدمة وغيرها وتعتبر مؤشرات تؤثر على صحة أفراد الأسرة، وذلك من خلال معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمومة و معدل العمر المتوقع .

وسنحاول من خلال مجموعة جداول توضيح مؤشرات التنمية الصحية بالجزائر.

● الهياكل القاعدية :

انتقل عدد المستشفيات في الجزائر خلال الثلاثين سنة الأولى التي تلت الإستقلال من 156 مستشفى عام 1962م إلى 181 مستشفى عام 1990م ليصل إلى حوالي 460 مستشفى سنة 2009م¹، فشهد بذلك قطاع الصحة في الجزائر قفزة نوعية من حيث الهياكل القاعدية للصحة خلال عشر سنوات المنصرمة حيث خصصت الجزائر 8% من الناتج المحلي إلى قطاع الصحة في سنة 2010م عوض 1.6% من الناتج المحلي سنة 1999م، و هذا من أجل تقليص نسبة العجز الذي يعاني منه قطاع الصحة².

وسعت الدولة الجزائرية إلى تحسين و تطوير الهيكل العام للنظام الصحي الجزائري الذي يعتمد على مراكز صحية و عيادات و قاعات للعلاج التي تختلف من حيث الحجم و نوعية الخدمة المقدمة ، وذلك من خلال إقامة العديد من المنشآت الصحية عبر الوطن، ولتحقيق إستراتيجية تعميم الخدمات الصحية لكافة الأفراد تجسد من خلال السياسة الوطنية للصحة من خلال تركيز الجهود على المنشآت الصحية، في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

1- وزارة الصحة، www.santé.dz.

2 - التقرير الوطني الصادر عن الجلسة المخصصة لقطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تم تصفح الموقع بالتاريخ 06 سبتمبر 2011.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

-الجدول رقم (16): يوضح تطور مؤشرات الصحة العمومية في الجزائر بين 1996م-2003م.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد السكان	28.56	29.04	29.5	29.96	30.41	30.88	31.35	31.85
عدد الأطباء	27652	28344	29970	30962	32332	33654	35368	363.47
منهم أطباء مختصون	—	8195	8699	9706	10325	10776	11401	11464
عدد السكان لكل طبيب	1033	1024	984	967	940	917	886	876

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات إحصائية (1996-2003م)، العلامة (-) تعني الإحصائيات غير متوفرة .

يتضح من خلال الجدول أعلاه إرتفاع عدد الأطباء ومنهم الأطباء المختصون، فنسبتهم في إرتفاع مستمر، ما ينتج عنه تحسين للخدمات الصحية المقدمة للأفراد ما يساعد على القضاء على بعض الأمراض التي كانت منتشرة في السنوات الماضية وتمت معالجتها ، وكذا معالجة بعض الأمراض المستعصية التي كانت تستدعي العلاج خارج الجزائر وخاصة بإنشاء العيادات المتخصصة المزودة بمختلف الأجهزة الطبية المتطورة .

وبالتالي التطور الإيجابي لهذه المؤشرات ينعكس على جوانب أخرى نذكرها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (17) : يوضح الهياكل المنجزة خلال الفترة 1999-2000م

الفترة	2003-1999	2008-2004	2008-1999
المنشآت			
مستشفيات	11	22	33
عيادات متعددة الخدمات	48	59	107
مراكز صحية	129	78	207
عيادات التوليد الأمومة والطفولة	—	05	05
قاعات العلاج	548	530	1078

المصدر : www.premier-minister-gov.dz

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية كانت كبيرة من خلال عمليات الإصلاح التي باشرتها منذ بداية الألفية الثالثة، للتكفل بالمشاكل الصحية للمواطن و توفير الرعاية الصحية .

وبذلك فإن إرتفاع الهياكل الصحية المحسوبة على أساس الأسرة لم يتجاوز حدود 28% فالمراكز الإستشفائية الجامعية لم يتغير حجمها منذ سنة 2000 م، بل عرفت إنخفاض في عدد الأسر، و بذلك تشهد الجزائر سوء توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني ، فنجد العاصمة وحدها تستحوذ على 55% من الهياكل الصحية في حين لاتتعدى في الشرق 22% و الغرب بنسبة 20% والجنوب الشرقي 2% و الجنوب الغربي 1%.

وهذا ما أشار إليه مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 13 أفريل 2008 م في اجتماعه برئاسة السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيس الجمهورية في ملف السياسة الصحية الوطنية أن مستوى التغطية الصحية مازال بعيدا عن الإحتياجات الوطنية بسبب قدم التجهيزات و البنى التحتية و نقص الأسر و العاملين في المجال الصحي و عدم توافق نظام الخريطة الصحية و الإحتياجات المطروحة¹.

مما دفع بالسلطات العمومية إلى إتخاذ مبادرة سياسية لإصلاح المستشفيات التي تهدف إلى تخطيط وتنظيم العلاج بها، كما تهدف السياسة الحديثة إلى تأمين الخدمات و عصرنة النشاطات تماشيا مع الطلبات الجديدة ، مما يسمح بتوفير خدمة ذات نوعية مع المحافظة على مبدئي العدالة و التضامن المكرسين من طرف الدولة.

-الجدول رقم(18): يوضح تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس لكل 1000 و دة حية.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2005
الذكور	38.4	35.9	36.1	-	32.2	32.4	28.3	-	-	-
الإناث	35.3	38.9	33.3	-	28.5	28.5	28.3	-	-	-
المجموع	36.9	37.5	34.7	32.5	30.4	30.4	26.9	26.2	25.5	15.6

Sorce : office national des statistiques

(-) تعني الإحصائيات غير متوفرة .

¹ - موقع وزارة الشؤون الخارجية ، الأحد 13 أبريل 2008.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدل وفيات الأطفال في إنخفاض مستمر وهذا راجع لنجاح البرنامج الذي بادرت به الحكومة في تخفيض معدل الوفيات الأطفال، فبعد أن كان معدل الوفيات للأطفال يقارب 200 وفاة لكل 1000 طفل إنخفض هذا المعدل ليصل إلى 34.7 سنة 2002م ثم إلى 30.4 بين 2004 و 2005، ثم إلى 26.9 سنة 2006 ليصل إلى 25.5 سنة 2008م، أي أن معدل وفيات الأطفال تراجع بمعدل سنوي 3.7 لكل 1000 طفل.

و هذا يعود إلى التحكم في الأمراض بواسطة التلقيحات المستمرة و الحملات التوعوية للأمم حول مختلف الأمراض التي قد تصيب الجنسين أثناء الحمل أو عند الولادة.

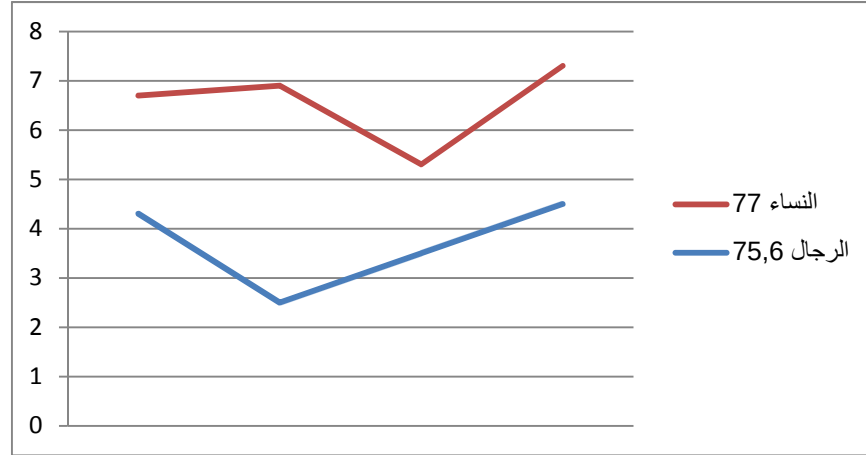
الجدول رقم(19) : يوضح تطور معد ت و فيات الأمومة.

السنوات	1985-1989	1990	1990	2007	2008
معدل الوفيات (لكل 100000 ولادة حية)	230	215	117.4	88.9	86.2

المصدر : .p81.op.cite(2010)Gouvernement algérien

يتضح من خلال الجدول أعلاه إنخفاض معدل الوفيات الأمومة خلال الفترة (1989-2008 م) وهذا يدل على الجهود المبذولة والبرامج المعتمدة لتحسين الصحة الإنجابية ، إلا أن معدل وفيات الأمهات الناتجة عن ظروف العمل أو الولادة تبقى مرتفعة على الرغم من إنخفاضها مقارنة بما سجلت سنة 1992م بحوالي 215 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، وهذا راجع إلى غياب الإهتمام بظروف الأمومة والطفولة آنذاك ، ثم يعود إلى الإنخفاض في سنة 2008 حيث قدر بـ 86.2 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ويفسر ذلك بالرجوع إلى الإهتمام بالأمومة والطفولة وكذا تحسين مؤشرات الصحة، من خلال متابعة ومراقبة صحة الأم والحمل منذ بداية الحمل و حتى ميلاد الطفل وهذا ما يساعد على تحقيق أمومة وطفولة كاملة.

الشكل رقم(07): يوضح تطور معدلات الأمل في الحياة عند الولادة للفترة 2006-2010.



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل العمر المتوقع لدى الفرد الجزائري سواء نساء أو رجال ، حيث إرتفع من 74.5 سنة 2009 إلى 75.5 سنة عام 2010 و هذا دليل على وجود تنمية صحية في المجتمع الجزائري بمختلف مؤشراتها المذكورة في الجداول السابقة ، و هذا ينعكس إيجابا على صحة الأفراد والأسرة و يزيد من فعالية مشاركتهم في عملية التنمية، ويفعل من أداء مختلف أدوارهم إلا أنه على الرغم من إرتفاع هذا المعدل عند الجزائريين إلا أنه يبقى بعيدا عن المستويات المطلوبة المحققة من طرف العديد من الدول ، فالجزائر تحتل المرتبة 84 حسب ترتيب المنظمة العالمية للصحة ، كما أن التحسن في معدل الأمل في الحياة لن يغطي على الإنتشار الواسع للأمراض المنتشرة داخل المجتمع الجزائري كالسكري وإرتفاع ضغط الدم، السرطان، التي لا تزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر.

ولذلك بالنظر للتنمية الصحية حسب المنظمة العالمية للصحة نجدها متدنية فالجزائر تحتل بذلك المرتبة 45 حسب المستوى الصحي والمرتبة 81 حسب ترتيب أداء النظام الصحي .

وأخيرا يمكن القول أن واقع التنمية الصحية ورغم التطور الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب نظرا للعديد من العوامل التي أثرت سلبا على تطورها كقلة الهياكل الصحية وسوء توزيعها، وكذا ضعف مخصصات تمويل مؤسسات العناية الصحية مقارنة بالدول المتقدمة و كذا العديد من الدول العربية .

و بذلك مسألة التنمية الصحية تتطلب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط و بناء نظام صحي ووضع البرامج الكفيلة بالنهوض بالمستوى الصحي بالجزائر، وهذا ما كان

منصب في اهتمامات التنمية الحضرية حيث عملت على تسطير ووضع بعض الحلول من أهمها:

- * وضع سياسة صحية وطنية واضحة .
- * إيجاد نظام وطني للرعاية الصحية.
- * تعزيز دور القطاع العام و المستشفيات الحكومية، وإعطاء الأهمية للقطاع الخاص بإعتباره عامل دعم لجهود الدولة.
- * السعي لإشراك فئات المجتمع المختلفة في عملية تخطيط و تقييم النشاطات الصحية.
- * تمويل البحوث الصحية الإستراتيجية التي تركز على المنتجات الصحية .
- * الإهتمام بالتأطير الصحي في القطاع العمومي خاصة الأطباء و الممرضين بإعتبارهم محركوا التنمية الصحية.
- * ترسيخ مبدأ تعاون القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالمجال الصحي كالتعليم والإسكان والصرف الصحي والحياة الحضرية في تنفيذ نشاطات و فعاليات التنمية الصحية.
- * تشجيعه الإنتاج المحلي للأدوية من خلال الزام الموزعين الأجانب بالإستثمار محليا، وهذا بواسطة منع استيراد الأدوية التي يسمح الانتاج المحلي بتغطية الطلب الوطني.
- * إعداد استراتيجيات لتحسين جودة المواد في المساكن وأماكن العمل لدعم الصحة.
- * السعي لمد شبكة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين في المجتمع.

ج - السكن:

تعتبر مشكلة الإسكان مشكلة حضرية متعلقة بحياة المدينة بالدرجة الأولى، حيث تتفاوت حدتها بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة. كذلك تعتبر مشكلة الإسكان من المشكلات الضاغطة التي أصبحت تؤرق المواطن والمسؤول على حد سواء، سببها إختلال العرض والطلب على الوحدات السكنية، فضلا عن زيادة معدلات التزاحم على الأرض وإرتفاع المباني وتضاعف المساكن وإرتفاع الإيجارات خاصة قيمة الأرض الحضرية وإتساع نطاق الأحياء غير المخططة والمتخلفة، وكذا عدم توفر الظروف السكنية الملائمة وغيرها.

إلى جانب هذا توجد عدة عوامل أخرى مساعدة تتمثل في إرتفاع معدلات الهجرة إلى المدن وزيادة حدة المضاربة على الأرض، وسوء التخطيط وإنشاء المباني وقصور القوانين المنظمة لعمليات التشييد والبناء وجشع الملاك وإهمال المستأجرين أو جهلهم، إن كل هذه العوامل والأسباب من شأنها أن تحدد الظروف السكنية التي يعيشها سكان المدينة، وعلى سبيل المثال فإن إرتفاع قيمة الأرض وعدم توافر وسائل النقل الكافية يحتم على الأسرة الحضرية أن تتخلى عن فكرة إمتلاكها أو تأجيرها لمسكن مستقل وخاص بها¹.

وقد ترتب عن ذلك على حد تعبير "لويس هيدكر" أن كل شبر من الأرض الحضرية له قيمته المحددة إن لم يكن المبالغ فيها إلى الحد الذي يجعل تخصيص أي مساحة مهما صغرت لإستخدامها كحديقة أو حوض للزهور، ضرب من ضروب اللاعقلانية في مجال إستخدام الأرض .

وعلى هذا الأساس فإن مختلف الدوائر العلمية و السياسية تولي اهتمام كبير للأبعاد الإجتماعية لظاهرة الإسكان و تداعياتها، فقد يؤكدون الصعوبة التي يواجهونها في كفاحهم من أجل الوصول إلى أحوال أفضل للإسكان، بإعتبارها مشكلة أساسية تؤثر مباشرة في الأسرة . ويقول "mberry" : أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثرا على صحته النفسية والجسدية والإجتماعية، وليس من الصعب بحال من الأحوال تصور وجود علاقة طردية بين النظافة والصحة وإحترام الذات و السلوك و الأخلاق من جانب، وبين توفر الظروف السكنية الملائمة من جانب آخر.

ولقد كشفت الدراسات أن إرتفاع معدلات الوفيات وكذا معدلات المرض بين الأحياء كأمراض العيون و الأمراض التنفسية "الربو" وانخفاض مستويات الإنجاز والحيوية، ذات صلة وثيقة بتزايد معدلات التزاحم السكاني، وهذا ما أكدته أحد الدراسات المسحية بالإسكان والتي قامت بها السلطات الصحية في المدن الأمريكية التي يزيد سكانها عن 200 ألف نسمة عن أن الحجرة المزدحمة تؤدي إلى زيادة أكثر في نسبة وفيات الأطفال و تعتبر عاملا هاما في إنتشار الأمراض المعدية.

¹ - السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج 2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 203.

أما في المدن العربية بوجه عام فنجد أن هذه المشكلة منتشرة، ويبدو أن التزاحم السكني حسب ما ذهب إليه المعهد الدولي للإحصاء بوجه عام هو وجود أكثر من فردين بالغين في غرفة واحدة ، وتتضح هذه المشكلة خصوصا لدى الفئات الاجتماعية الدنيا . ونجد أن التزاحم السكني كان منتشرا أكثر في الماضي، حيث يتم السكن في بيت الزوج الذي يكون عادة مرتبطا بمنزل العائلة الكبيرة.

إلا أنه في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و غيرها عملت على تغيير الذهنيات والمعايير فتحول المسكن إلى بيت مستقل، ونظرا لعدم قدرة الأبناء المستقلين سكنيا عن أهلهم على شراء المساكن لغلائها وتفاقم أزمة السكن، فقد لجأوا في بداية حياتهم على إستئجار مسكن يقيمون فيه، ونتيجة لإرتفاع القيمة الإيجارية للمسكن دفع هؤلاء الأفراد إلى الإقامة في مساكن أقل مستوى و ذلك بالعودة إلى إستخدام مساكن قديمة ومهجورة كانت تعتبر من الناحية القانونية غير لائقة للسكن الأدمي.

ونجد في هذا الصدد "وود wood" يقر أن من أهم المتاعب الأساسية التي تواجه سكان المدينة هي ندرة المساكن الصحية ذات المستوى اللائق والمقبول والتي تتناسب قيمتها الإيجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة¹.

وإرتبطت مشكلة المستوى السكني بالمشاكل المرتبطة بالصحة والأمن والأخلاقيات، بل تمس تقريبا كل أوجه الحياة الاجتماعية.

وبذلك جاءت مشروعات الإسكان أساسا لإعادة إسكان المناطق المتخلفة في مساكن جديدة لرفع مستوى معيشتهم و القضاء على الكثير من المشاكل التي واجهتهم في أماكن إقامتهم القديمة، وذلك عن طريق تقييم المسكن و تحديد الخلل الموجود به، ومدى صيانة ودرجة الإصلاح المطلوب، وكذلك مدى مواءمته لشروط التهوية والإضاءة والأجهزة الصحية والمصروف الصحي، وكذا ملائمة عدد الأفراد مع عدد الغرف المتوفرة .

وفي الجزائر عرف قطاع السكن اهتماما كبيرا من طرف الدولة في الآونة الأخيرة عكس السنوات الأولى من الإستقلال، حيث ركزت الدولة على وضع القواعد المادية للتصنيع على حساب الحاجات الاجتماعية، ولم يكن السكن آنذاك محورا أوليا للتنمية، وكذا لم تكن هناك

¹ - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 203.

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

سياسة واضحة المعالم سواء أكان ذلك يتعلق بالسكن الحضري أو الريفي، إضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة المعالم على المدى المتوسط والطويل بالنسبة لحل مشكلة السكن في الجزائر . وفي ظل هذه الأوضاع التي أفرزت تفاقم أزمة السكن خاصة مع نهاية سنوات الثمانينيات، وكان على الدولة أن تأخذ بزمام أمورها وتعيد النظر في مسار سياستها السكنية خاصة بعد شروعاتها في الإصلاحات على مختلف قطاعاتها نتيجة التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام إقتصاد السوق .

وإذا رجعنا إلى فترة المخططات التنموية نجد أن تطور عدد المساكن المنجزة عرف وتيرة بطيئة خلال الفترة (1967-1984م) و إستمر الوضع نفسه إلى غاية 1997م، ثم بدأ الوضع في التحسن بداية من 1998م وذلك أثناء الشروع في تطبيق برامج إسكانية واسعة تندرج في إطار عملية الإصلاح الجارية منذ 1999م، وبالفعل تم إنجاز حوالي 1.5 مليون وحدة سكنية خلال عشرية من الزمن ، وبذلك أحصت الحضيرة الوطنية للسكن ما يقارب 7 مليون وحدة سكنية، وكما يرمج إنجاز مليون وحدة سكنية إضافية خلال المخطط الخماسي (2010-2014م)، و الجدول الآتي يوضح عدد ونوعية الوحدات السكنية المنجزة خلال الفترة (1999-2008م)

الجدول رقم (20): يوضح عدد الوحدات المنجزة خلال الفترة (1999-2008م):

الفترة	1999-2003	2004-2008	مجموع 2008-1999
السكن العمومي الإيجاري	234594	195765	430359
السكن الإجتماعي التساهمي	246772	113343	360115
السكن الريفي	/	336596	336596
البيع بالإيجار	/	35836	35836
السكن الترقوي	53791	34791	88627
نوع آخر	158692	111314	270006
المجموع	693849	827535	1521384

المصدر: collection statistique. Demographie algerienne. ONS52008-1999

وانطلاقا من المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية ومخططات شغل الأراضي، تم التفكير بالتعاون مع دائرة تهيئة الإقليم في البحث عن مواقع لإنشاء المدن الجديدة، للتقليل من الضغط على المراكز الحضرية المكتظة.

وفي الوقت نفسه زاد حجم الإنتاج وتنوعت العروض وعرفت البرامج السكنية والمرافق العمومية تحسنا نوعيا وكميا معتبرا، وفي هذا السياق تم إنجاز 693280 مسكن بمختلف الصيغ خلال الفترة (1999-2003 م)، وهذا بمتوسط يتجاوز 13800 وحدة، وكان الهدف من هذا إيجاد حلول واقعية ملموسة لأزمة السكن تعتمد على تنويع وتطوير عروض السكن لتناسب مع مداخل الأسر وفتحها الإجتماعية المختلفة.

ومن مظاهر مشكلة السكن في الجزائر هو التزايد المستمر في عدد السكنات بوتيرة أكبر من تطور الحاضرة السكنية، وهذا يؤدي إلى ضيق السكن نتيجة لقلّة عدد الغرف فيه، ويؤدي إلى اكتظاظ المسكن وما ينجم عنه مشكلة التزاحم السكني وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (21): يوضح تطور عدد السكان مقارنة بتطور الحاضرة السكنية للفترة (1990-2008)

السنوات	عدد السكان	مجموع الحاضرة السكنية	معدل شغل السكنات
1990	25.321.000	3.283.000	7.71
1991	25.393.000	3.345.000	7.59
1992	26.172.000	3.437.000	7.61
1993	27.172.000	3.517.000	7.72
1994	27.756.000	3.588.000	7.73
1995	28.353.000	3.640.514	7.78
1996	28.962.000	3.662.983	7.90
1997	29.585.000	3.685.849	8.02
1998	30.221.000	3.773.278	8.20
1999	30.813.000	3.858.277	7.98
2000	31.515.000	3.953.856	7.79
2001	32.112.000	32.112.000	7.97
2002	32.731.000	32.731.000	8.13
2006	33.481.000	33.480.000	5.9
2008	34.800.000	34.800.000	5.15

المصدر : ONS1990-2008 collection statistique.démographie.algérienne .

فيتضح من خلال الجدول أعلاه من خلال الموازنة مع تطور عدد السكان عبر السنوات، عرفت الحاضرة السكنية تطورا ، إلا أنه لا يمكن المقارنة إلا من خلال حساب معدل شغل السكنات و هو حاصل قسمة عدد السكان على الحاضرة السكنية لكل سنة . ونجد أن معدل شغل السكنات في إرتفاع مستمر من 1990 إلى غاية 2002 ولم يقل عن 7 اشخاص في المسكن الواحد، ليرتفع في بعض السنوات إلى 8 أشخاص في المسكن

الواحد و ذلك سنة 1997م و 1998م و 2001م إلى غاية 2002 م ، و هذا ما يدل على درجة التزاحم داخل المساكن و هو دليل على بلوغ أزمة السكن درجتها القصوى خلال هذه السنوات، وحتى في السنوات الأخرى أين كان المعدل يقدر ب7، راجع إلى قلة المساكن بالنسبة للطلب عليها و تفاقم الأوضاع الإقتصادية ، مما أدى إلى إنحفاظ القدرة الشرائية للفرد جعل في بعض الأحيان وجوب تعايش أسرتين أو ثلاثة أسر في مسكن واحد، ومنه فمعدل شغل الغرفة الواحدة تراوح بين 3 إلى 4 أفراد مما يطرح مشكلة التزاحم السكاني.

في حين حددت المنظمة العالمية للصحة أن يكون متوسط نصيب الفرد من الرقعة السكنية يتراوح بين 8م² إلى 10م² أين توفر المساحة الكافية لتوفير الرعاية الصحية و التربوية والنفسية و الإجتماعية للأفراد .

ونجد أن سياسات الإسكان و إستخدام الأرض في المدينة تتحكم فيها ميكانيزمات السوق، فتضيق بذلك فرص إختيار الموقع السكني و الوحدة السكنية بإنخفاض مستوى دخل الأسرة ، نتيجة الإفتقار لسياسات تنمية متكاملة تعمل على تحقيق التوازن في البنية الأساسية للمناطق الحضرية لتصبح مساحات تستوعب عدد متزايدا من السكان، و هذا ما تجب على سياسات التنمية الحضرية أخذه بعين الإعتبار أثناء وضع مخططاتها التنموية لتوسيع النطاق الحضري للمدينة ،إضافة أنه لا بد على هذه المخططات التقسيم الدائم و المستمر لجميع برامج السكن لمعرفة الإنعكاسات الناجمة و تأثيرها على التوزيع المجالي للسكان ومن ثم على التنمية بشكل عام، لذلك لا بد من توجيه برامج السكن الإجتماعي لخدمة المناطق الأقل نمواً، وبالتالي جعلها مستقطبة وجالبة للسكان لما توفره هذه البرامج من مناصب شغل ، وكذا التخفيف من الضغط الذي تمارسه الدول الكبرى على هذه المناطق.

لذلك لا بد من التنسيق و التشاور مع القطاعات المختلفة المختصة بالتنمية الحضرية من أجل القيام بأعمال مشتركة بغية تحقيق تنمية شاملة و متكاملة للمدينة هدفها توفير الحد الأدنى الضروري للحياة الكريمة، ولا يتم هذا إلا من خلال وضع خطة مدروسة يتم إعدادها مسبقا تراعى من خلالها جميع الجوانب.

د - النقل:

تعتبر مشكلة النقل في المدينة من أخطر المشكلات التي تهدد حياتنا بحيث لا تقل خطورتها و أهميتها بحال من الأحوال عن المشكلة الإسكانية، وقد عرف "سكوت جرير scotte creer" النقل على أنه دورة للأفراد و الطاقة و البضائع و الخدمات يقوم بها فاعلون إجتماعيون لتحقيق أهداف إجتماعية .

ومن خلاله تحقق حسب "سكوت جرير" تكامل الأنشطة البشرية من خلال وسائل الإتصال التي تسمح للأفراد بتنظيم السلوك في الزمان و المكان، وبذلك يتمكن الناس المنفصلين مكانيا من الإعتماد على بعضهم البعض، ومن هنا تبرز وظيفة النقل على أنها تكامل النشاط البشري في المكان من خلال تبادل المنتجات والأنشطة والخدمات وتجميع وتوزيع الناس والطاقة والبضائع، بإعتبار أن النقل يعد ميكانيزم رئيسي لتكامل التقسيم الإيكولوجي للعمل والنشاط، وبالتالي يعتبر أحد القيود التي تؤثر على عملية التكامل ونتائجها.

ولقد أدى التطور الحضاري و العمراني للمدن إلى وجود الكثير من المشاكل الحضرية منها مشكلات النقل الحضري المتمثلة في إزدحام الشوارع و الإختناقات المرورية و الضوضاء و التلوث البيئي، و بذلك ظهرت الحاجة إلى وجود الكثير من النظم و الوسائل المسيرة لأمر الحياة داخل هذه المدن من جميع الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية ، السياسية ، ومن بينها نظم النقل و المواصلات التي تعتبر من أهم أسباب الإستقرار الحضري في الكثير من دول العالم، فعلى المستوى الإقتصادي يكون عنصر النقل الوسيلة اللازمة لربط عناصر و مناطق الإنتاج مع بعضها البعض، من خلال نقل الأفراد و البضائع و السلع و المواد الأولية ، أما من الناحية الإجتماعية تعتبر نظم النقل بمثابة الرابط الإجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع وخارجه، حيث يساهم في إحداث التغيرات الإجتماعية من خلال تسهيل عملية الإتصال الإجتماعي بين أرجاء البلد الواحد، وبينه وبين الأقطار الأخرى، مما يساهم بشكل فعال في زيادة تحقيق التطور الإجتماعي.

أما على المستوى الحضري و العمراني فتعتبر شبكة الطرق والمواصلات في المدينة بمثابة الشرايين والأوردة التي تتغذى بها كافة مناطق وقطاعات المدينة للنهوض بكافة الوظائف التي

تقوم بها، وذلك من خلال نقل المواد والبضائع والخدمات والسكان من مكان لآخر من أجل العمل والتسوق والترفيه والتعليم وغيرها.

لذلك نجد أن إرتباط النمو الحضري بالعصر الحديث يكون بزيادة كفاءة وسائل النقل، لأن المدن تعتمد بالضرورة على التجارة وتطوير الأسواق العالمية وجلب الفائض الزراعي ومواد الخام من المناطق المحيطة، ونجد في هذا الصدد ما لعبته خطوط السكك الحديدية من دور هام في تشكيل البناء الإيكولوجي الحضري، حيث إقترن إمتدادها من المدن الكبرى في الإتجاهات المختلفة وعلى طول خطوطها ونقاط إلتقاءها ونهاياتها تجمعات سكانية شبه حضرية تطورت فيما بعد في شكل مراكز فرعية قامت بدور توزيعي لمنتجات المدينة¹.

لذلك فنمو الكثير من المدن قد إرتبط بالتجديدات والتطورات المتلاحقة في وسائل النقل وبزيادة كفاءتها.

وعليه يعد الإهتمام بقطاع النقل و المواصلات في وقتنا الحاضر أحد المعايير و المؤشرات الدالة على التنمية الحضرية والعمرانية، حيث يقاس تقدم الدول بتقدم وسائل ونظم النقل فيها، نتيجة للعلاقة التكاملية بينه وبين القطاعات التنموية الأخرى.

ونجد أن مساهمات قطاع النقل في عملية التنمية تتمثل في:

* إكتشاف الثروات الطبيعية و إستغلالها في أحسن الظروف.

* نمو المدن والمراكز الحضرية .

* تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع في مختلف الأسواق المحلية والخارجية.

* تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدان لتحقيق الإندماج الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي.

يعد نقل الركاب والبضائع من المهام الرئيسية للنقل في كل بلد، وقد كان لتقدم النقل أثر كبير في إنخفاض تكلفة المنتج النهائي التي تعتبر تكلفة النقل من أهم عناصره، حيث تشير بعض الدراسات الإقتصادية إلى أن تكاليف النقل تمثل في المتوسط 20% تقريبا من التكلفة النهائية لأي منتج، وأن إقتصاديات النقل تهدف إلى تخفيض عنصر النقل ثم تكلفة المنتج النهائي، لتوفير فرص العمل في المجتمع لأن عملية النقل تتطلب جهد بشري لإنجاح مهامها،

¹ - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 302.

لذلك لا بد من توفير إطارات بشرية لإنجاحها من مختلف الاختصاصات، غير أنه مع إزدياد أعداد السكان داخل المدن أصبحت نظم النقل غير قادرة على تقديم مستوى مناسب لخدماتها، وهذا راجع إلى تزايد أعداد السيارات على شبكات الطرق مما سبب الاختناقات المرورية وزيادة الحوادث وتعرض المناطق الحضرية للتلوث البيئي.

لذلك لابد على مهندسو النقل ضرورة الربط بين نوع إستعمال الأرض وأنماط تصاميم الشوارع، وظهرت بذلك مشكلة تخطيط المدن لمواكبة خطة المدينة، مع الزيادة المطردة في ملكية السيارات الخاصة و المحافظة في نفس الوقت على البيئة الحضرية ، وذلك بوضع قيود مختلفة على حركة السيارات خصوصا في المناطق الحضرية الكبرى، وبالتالي أصبح الحل المثالي في هذه الحالات هو تصميم شبكة من الطرق العلوية بحيث تضم الطرق الإشعاعية مع طريق داخلي دائري يحيط بقلب المدينة وطريق آخر من طرق الضواحي، وإقامة مناطق عبور المشاة ومناطق أخرى محددة لسير المشاة دون السيارات.

إضافة إلى أنه لابد من الإهتمام بمسألة توفير مناطق إنتظار السيارات بالقرب من نقط وجود الخدمات لتتكامل مع طرق النقل، إضافة إلى وجوب فرض قيود على حركة المرور في قلب المدن الكبرى و تنسيق إستراتيجية حركة النقل العام في المدينة ككل .

وكذلك أثناء إستخدام الأرض في المدينة لابد الأخذ بعين الإعتبار نسق إستخدام الشوارع ، حيث تخصص في المناطق الحضرية نسبة معينة من مساحة أرض المدينة لإقامة الشوارع حوالي 3/1 ، حيث يشكل نسق الشوارع إطار المدينة والحجم والشكل وعدد المباني ، بإعتبار أن أهمية الشوارع لا تكمن فقط في أنها مجرد وسيلة لنقل الأفراد و السلع، لكنها كذلك وسيلة لإضاءة و تهوية يضم سطحها الأجهزة الخاصة بالخدمات التلفونية وأنساق توزيع الكهرباء و الغاز و الماء.

وعليه لابد على صناع القرار الإهتمام أثناء عملية التخطيط للنقل بالنظم و الحلول المستدامة والمتكاملة فيما بينها ، وليس مجرد حلول أو نظم جزئية مؤقتة وذلك من خلال:

* ضمان عملية التنسيق بين القطاع العام و الخاص في تخطيط و تنفيذ أنظمة النقل و ضرورة تكامل القرارات المتعلقة بالنقل مع البيئة و الصحة، وإستعمالات الأرض داخل المناطق الحضرية .

* إطلاع الجمهور على خيارات النقل و تشجيعهم على المشاركة في صنع القرار من أجل ضمان تلبية الحاجات المختلفة للمجتمع.

* تصميم أنظمة نقل تتوفر فيها طرقا للمشاة و الدراجات في المناطق الحضرية .

* المحافظة على المواقع الأثرية و التاريخية ، و الحد من الضوضاء و التلوث السمعي عند تخطيط و تصميم و بناء شبكات النقل .

* الإعتماد على كثافة المنطقة الحضرية لأنه هناك حد مطلق لحجم حركة المرور التي يمكن للمدينة أن تستوعبها من الناحية الفيزيائية ، لذلك لا بد من أن توضع بعض القيود على حركة المرور.

* تحقيق التوازن بين مطالب الحركة و الإنتقال في المنطقة الحضرية خاصة في المدن الكبرى. أما فيما يخص قطاع النقل في الجزائر فقد نص الميثاق الوطني لسنة 1976م على أنه: " إقامة إقتصاد حديث ومصنع يتطلب... بالنسبة لداخل البلاد إقامة محاور كبرى للسكك الحديدية والطرق البرية".

إن قيام جزائر عصرية وبناء الإستراتيجية فيها يستلزمان إنشاء هيكل إرتكازي يشمل كامل التراب الوطني بكيفية منسجمة لا إختلال فيها بهدف إستيعاب ما تبقى من الإمكانيات الموجودة في المناطق التي لم تتسرب إليها الحياة العصرية... ولتحقيق هذا الغرض لا بد من تطوير شبكة الطرق البرية بتحديثها وتطويرها طبقا لمتطلبات التنمية ، و زيادة شق الطرق وإنشاء الطرق الكبرى تمتد من شرق البلاد إلى غربها مكونة بذلك خطين:

الأول: يشق المناطق الشمالية والثاني في الهضاب العليا ، وكذا شق طرق تغلغل في الصحراء. ويتم هذا بوضع مخطط وطني يشمل المواصلات ذات الأهمية الوطنية و مخطط نقل ولائي يشمل المواصلات ذات الأهمية المحلية التي يكون نشاطها داخل الحدود الإقليمية لكل ولاية، وهذا ما نصت عليه المادة 34".

أما المادة 35: فنصت على قيام الوالي بإعداد مخطط النقل خاص بالمواصلات عبر الطرق المحلية ثم تحويله إلى الوزير المكلف بالنقل للموافقة.

المادة 36: يقوم فيها الوزير المكلف بالنقل بضبط مخطط النقل الوطني لنقل المسافرين يسهر من خلاله على ضرورة إنسجام شبكة مجموع المواصلات المكونة لهذا المخطط وتنسيق تدخل المتعاملين المكلفين بتنفيذه.

وهذا لأجل تطوير قطاع النقل الحضري بإعتباره الركيزة الأساسية للربط بين مختلف نقاط التجمع العمراني، وتحسين نوعية التنقل داخل النسيج الحضري.

وهذا ما نجد نص عليه المشروع الجزائري في قانون 13/01 المؤرخ في 07 أوت 2001م في مادة 04 نص على أنه: " يجب أن ترمي منظومة النقل على وجه الخصوص إلى تلبية فعلية لحاجات المواطنين في مجال النقل وفق وسائل النقل والتكلفة و السعر ونوعية الخدمة، لتوفير أكبر درجة ممكن من الرفاهية الاجتماعية و الراحة البدنية و النفسية للمسافرين داخل المدينة، وهذا يتطلب رسم خطط و سياسات تحاول تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وهي تعتبر من بين الأولويات التي تهدف مشاريع التنمية الحضرية لتحقيقها.

3- المتغيرات الاقتصادية ودورها في التنمية الحضرية:

تشير كلمة العوامل الاقتصادية إلى مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع ووسائل تنمية موارد ثروته وإنتاج هذه الثروات وتداولها و إستهلاكها، وهي تضم العناصر التي تنتج السلع والخدمات والموارد المتاحة في المجتمع.

إن التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، لا بد من إدراكها بإعتبارها ذات شقين إقتصادي وإجتماعي في إطار منهج تكاملي يأخذ في الإعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته و مستلزمات الإنتاج¹ ورأس المال وغيرها، تعتبر من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية وسنتطرق إلى هذا العنصر من خلال المتغيرات الآتية:

أ - البطالة:

تعد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

¹ - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 84

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

ونجد الجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من هذه المشكلة على الرغم من انخفاض من نسب النمو الديموغرافي، إلا أن معدلات النمو لاتزال مرتفعة مقارنة بالكثير من دول العالم الثالث، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات سجلت الجزائر نموا ديموغرافيا قدر بـ: 2.5% خلال الفترة (1996-2000م) ويعود هذا إلى إرتفاع معدلات الإنجاب على الرغم من إنتشار الأسرة النووية¹، وكذا تحسن مؤشرات الصحة داخل الأسرة الجزائرية، كل هذا كان له تأثير على إرتفاع نسبة البطالة، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (22): يوضح تطور معد ت البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2010م)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة(%)	29.3	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

في حين أكد الصندوق الدولي أثناء توقيعه الأخير حول الأفاق الإقتصادية العالمية الذي نشر في أبريل أن تراجع نسبة البطالة إلى 09% عام 2012م وإلى 9.3% عام 2013م، ثم إلى 9% عام 2014م.

وبالتالي من خلال هذا نلاحظ أن معدلات البطالة في إنخفاض مستمر ويرجع ذلك إلى جهود الدولة التي سطرت برامج ضخمة خاصة لهذا الغرض، لإدماج طاقات البطالة في مختلف القطاعات و المناصب الشاغرة و المستحدثة في إطار التنمية المستدامة الضخمة . ونجد في الجزائر أن البطالة مرتبطة بنسبة الفقر، إذ تبلغ نسبة البطالة بين الفقراء 44% مقابل 27% بين غير الفقراء.

ولقد قدمت دراسة البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات حول تطوير مستويات المعيشية للأسرة الجزائرية، تبين من خلالها الآثار الإجتماعية اللازمة و الإقتصادية التي تعرفها الجزائر أكثر من عشرية، وحسب هذه الدراسة يعتبر الفقير في الجزائر كل أسرة ذات دخل شهري يقدر ب 1330 دينار جزائري، وبالتالي أكدت معطيات الديوان

¹ - كمال بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص 250

الوطني للإحصائيات سنة 1995 في إطار دراسة البنك العالمي أن ما يعادل أربعة ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر و كان حوالي 1.7 مليون شخص سنة 1988م، وبالتالي من خلال هذه الفترة إلى غاية 1995 لوحظ إرتفاع نسبة الفقر راجع إلى برامج الإصلاحات الهيكلية و كذا الظروف الأمنية التي عاشها الفرد الجزائري و التي اضطرتة إلى النزوح نحو المدينة وترك الأراضي الزراعية التي كانت المصدر الوحيد للرزق.

وقد تم إلغاء الدعم الغذائي الذي أدى بدوره إلى تدهور في القدرة الشرائية و حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن الفترة (1990م-1996م) للأجور فقدت نسبة 30% من قدرتها الشرائية، وبالتالي خلال العشر سنوات القادمة تكون القدرة الشرائية مرتبطة بعدد الأجور في البيت الواحد التي يجب أن تكون أكثر من 3 أجور حفاظا على القدرة الشرائية.

غير أن هذا الوضع لم يبقى على حاله بل لوحظ تحسن في الفترة (2000-2006م) حيث بلغ الناتج الداخلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية 248 مليار دولار في سنة 2006، أما نسبة الناتج الفردي الخام المعادل للقدرة الشرائية فارتفع من 6277 دولار للفرد كمتوسط في الفترة بين (2000 و 2006م) إلى 7416 دولار للفرد في 2006 م.

وبالتالي فإن مكافحة البطالة من أهم الإنشغالات التي إهتمت بها الدولة الجزائرية، حيث بذلت مجهودات و أموال و إجراءات ضخمة لمواجهة في إطار سياسة التنمية، فعملت على فتح مناصب لتوظيف الشباب في إطار عقود ماقبل التشغيل و هي موجهة إلى الجامعيين والتقنيين الساميين التي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة ويكون هذا الإكتساب الخبرة وإدماجهم في سوق العمل ، إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004، إلا أن هذا البرنامج لم يكن مؤيد من قبل الشباب بسبب تدني الأجر و كذا عدم إمكانية الإدماج في العمل بعد إنتهاء مدة التشغيل .

وفي سنة 1996م أنشأت الوكالة الوطنية لدعم الشباب التي تعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل بإنشاء مؤسسة مصغرة تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري ، في إطار نفس البرنامج لسنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة تم خلالها توفير 18980 منصب عمل .

وكذلك أنشأت سنة 2004 الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل و تخص الشباب العاطلين عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل ، وتتراوح قيمة القروض 50000 دج و 400000 دج.

كما اهتم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية من 2001-2004 م بدعم النشاطات الإنتاجية الخاصة بالقطاع الفلاحي و توسيع مناصب الشغل الريفي، والإهتمام بالصيد و الموارد المائية و تسهيل القروض الخاصة به، و إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق للإتصال مع المناطق المهجورة جراء الظروف الأمنية والسماح للسكان بالرجوع إليها .
وسمح هذا بإنشاء 822.187 منصب عمل يهدف إلى إيجاد توازن بين النشاطات المختلفة بين الريف والمدينة وخلق يد عاملة فنية متخصصة للتقليل من نسبة البطالة خاصة في الوسط الحضري.

ويمكن القول في الأخير أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية للحد من مشكلة البطالة، إلا أنها لاتزال ظاهرة متفاقمة داخل المجتمع الجزائري ، لذلك لابد من تظافر الجهود من جميع الجهات المعنية بذلك من أجل إيجاد حل لهذا المشكل الذي يعد حاجزا أمام عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

فمن الناحية الإقتصادية تؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل الفردي و ينتج عنه إنخفاض في معدل الدخل الموجه للإدخار ، حيث في سنة 1998 كان 27% من دخول الأسرة تنفق على الإستهلاك و 3% فقط موجه للإدخار ، في حين كانت في سنة 1997م نسبة الإدخار من دخل الأسرة شكل 7% وكان نتيجته هو تدهور مستوى دخل الفرد بسبب تقلص النفقات العامة و تقلص الحاصل في نسبة ميزانية المساعدة الإجتماعية من الناتج الوطني.
وبالتالي إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد وما ينعكس سلبا على الغذاء و الصحة والتعليم اللازم للأسرة.

أما إجتماعيا و خاصة مع دخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق وما ترتب عليه من تسريح للعمال، إرتفع متوسط مدة البطالة إلى أكثر من سنتين ومتوسط أعمار البطالين إلى أكثر من 30 سنة، جعل الشباب يحجم عن الزواج بسبب غلاء تكاليفه و إنتشار الفقر الذي ينتج عنه إنخفاض المدخرات و مستوى الدخل و حجم الأسواق .

وعليه يعتبر الفقر من أبرز المشاكل التي تعرقل عملية التنمية الحضرية في الجزائر و تبقى البطالة من أهم العوامل المساهمة في إنتشاره ، وما نتج عنه قلة للدخل وقلة للقدرة الشرائية للأسرة في الوسط الحضري، على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار و التي تندرج تحت سياسة التنمية الحضرية.

ب - حجم المدخرات التي يمكن استثمارها:

تتميز الدول النامية بضعف الإنتاج والإنتاجية في مجال السلع والخدمات وقلة مواردها وضعف التكوين الرأسمالي و انخفاض الدخل القومي ،وعليه إنخفاض الدخل الفردي والذي يعادل 280 دولارا في العام، بينما في الدول المتقدمة يبلغ 4640 دولار، وذلك وفقا لتقرير التنمية في العالم عام 1980م¹ ،وبالتالي أصبح على هذه الدول تدبير رأس المال اللازم للتنمية لتغيير أوضاعها.

ولا يتم هذا إلا بالإعتماد على المدخرات الوطنية بالدرجة الأولى ولا يقتصر الإدخار على إيداع الأموال في البنوك وحسب، وإنما يعتمد الإدخار على القوة العاملة والمعدات المالية وتوجيهها لخدمة التنمية ،وهذا بالإعتماد على عمالة فنية متخصصة للقضاء على ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة.

ولتنمية حجم المدخرات لابد من تبني برامج خاصة بالتصنيع تستفيد من القروض الخارجية، مع ضرورة توفير جزء أساسي من الأموال اللازمة للتنمية داخليا، بشرط أن يكون حجم المدخرات التي توظف في مجالات استثمارية يتزايد بسرعة تفوق سرعة تزايد السكان داخل المجتمع، وبالتالي هذا يعني الإنطلاق في النمو الإقتصادي التراكمي للمجتمع.

ج - حجم السوق:

إن عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع معدلاتها مرتبط إلى حد كبير بإتساع حجم الأسواق التي تتوفر فيها كثرة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي الأسواق المحدودة والضيقة تكون معوق للنمو الإقتصادي وإتساعها يجذب المستثمرين ويضمن لهم توزيع مستثماتهم وزيادة أرباحهم، ويدفع رجال الإدارة والإقتصاد إلى الابتكار والإختراع أكثر لتمويل السوق بالمنتجات الجديدة طالما الطلب عليها كبير وبالتالي توسيع نطاق المدن.

د - زيادة الدخل القومي:

إن عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع معدلاتها مرتبط إلى حد كبير كذلك بزيادة الدخل القومي، ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدولة للقيام بالتنمية الإقتصادية هو فقرها

¹ - هناء حافظ بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 128

وإنخفاض مستوى معيشتها وزيادة عدد سكانها ولا يتم القضاء على هذا إلا بزيادة الدخل القومي.

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي في أي بلد من البلاد تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان و الإمكانيات المادية والفنية المتاحة ، فكلما ارتفع معدل الزيادة السكانية كلما عملت الدولة على تحقيق نسبة أعلى لزيادة الدخل القومي، وتتوقف هذه الزيادة على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت أموال وكفايات أكثر كلما تحققت نسبة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة تحقيق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي تكون صغيرة نسبيا.

هـ - رفع مستوى المعيشة:

إن تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة يعتبر من الأهداف التي تسعى خطط التنمية الإقتصادية لتحقيقها ، ذلك لأنه لا سبيل لتحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل و ملبس ومسكن، وكذا تحقيق مستوى ملائم الصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان. فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة ، ذلك لأن التنمية الإقتصادية لو وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا كزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي جعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة¹.

ولو كان توزيع هذا الدخل مختلفا فإن معظم الزيادة في الدخل القومي تسيطر عليها الطبقة المسيطرة على النشاط الإقتصادي.

ومن مظاهر مستوى المعيشة المرتفع متوسط ما حصل عليه الفرد من دخل ، فإذا كان هذا المتوسط مرتفع أدى إلى إرتفاع مستوى المعيشة ، وكلما قل أدى إلى إنخفاض مستوى المعيشة .

¹ - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

لذلك فإن إرتفاع مستوى المعيشة للفرد يعتبر من الأهداف الهامة للتنمية الإقتصادية ، وإذ كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس مستوى المعيشة ، فلا بد على برامج التنمية الحضرية العمل على زيادة متوسط نصيب الفرد حتى يتمكن من رفع مستوى معيشته، وهذا لا يتوقف عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يرتبط أيضا بإحداث تغييرات في هيكل الزيادة السكانية و كذا طريقة توزيع الدخل القومي .

و - تقليل التفاوت في الدخل و الثروات:

نجد في الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته وتحصل على نصيب عالي من دخله القومي، بينما بقية أفراد المجتمع لا يملك إلا نسبة ضئيلة جدا من ثروته ، كما لا يحصل إلا على نصيب قليل من دخله القومي و هذا ما يؤدي بالمجتمع إلى حالة الغني المفرط وحالة الفقر المدقع ،وما ينتج عنه من حدوث اضطراب فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه .

وبالتالي فإن الطبقة التي تستحوذ على كل الثروات و معظم الدخل تكتنز معظم جزئها الأكبر من الدخل عكس الطبقة الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه من دخل، وعليه فإن الطبقة الأولى التي تكتنز ولا تنفق يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة جهازها الإنتاجي وزيادة تعطل عملها ، وذلك لأنه لو أعيد إنفاقه على السلع والخدمات في السوق لعمل على زيادة تشغيل العمال.

وعليه فإن برامج التنمية الحضرية تهدف إلى إحداث التوازن في توزيع الدخل والثروات، إضافة إلى أنها تسعى القضاء على نظام الإقتصاد التقليدي الذي يتميز بإنخفاض الإنتاجية و توجيه الإنتاج لتلبية الإستهلاك المحلي قصير المدى لمواجهة الضروريات الأساسية للحياة، وذلك بإحلال إقتصاديات الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الإجتماعي الرشيد و تطبيق الأساليب العلمية في الإدارة و الإشراف ، و هذا يعني أن التنمية الشاملة تعتمد في جوهرها على التنمية الصناعية و ترشيد الصناعة.

5- التغير القيمي السوسيوثقافي بالمدينة في ظل التنمية الحضرية:

في ظل التغيرات و التبدلات التي عرفتتها المجتمعات الحديثة برزت سوسيولوجيا القيم كتخصص يهدف إلى مساعدة الفرد على إدراك وفهم ما يدور حوله ، لأن التغير عموما والتغير القيمي بوجه خاص أصبح ظاهرة لا تسلم منها جميع البنى الاجتماعية خاصة في المجالات الحضرية .

وهذا ما إنعكس على الأسرة الجزائرية التي عرفت بدورها تغيرات شملت الخصائص، البناء، والوظائف وأنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري، فكانت المراكز والأدوار نسقا مغلقا مقتصرًا على الجد الأكبر للعائلة الممتدة، ثم إنتقل إلى رب الأسرة التي تحولت إلى الطابع النووي، ساعد على هذا خروج المرأة للعمل و إكتسابها قسطا من التعليم الذي عمل على تشكيل النمط الجديد للأسرة و المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، من خلال مشاركتها في العمل في كافة الميادين تقريبا كل هذه التغيرات مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفراد الأسرة من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى .

وبذلك تعتبر القيم من المحددات الهامة للسلوك الاجتماعي فهي نتاج لاهتمامات الفرد والجماعة، وهي عبارة عن مجموعة أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية الاجتماعية والمادية، وهذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد وتقديره في نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد ويكتسبها تدريجيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق التفاعل الاجتماعي ، و بتعلم الفرد كيفية تفضيل بعض الدوافع و الأهداف عن غيرها ، أي أنه يقيّمها على أنها أحسن من غيرها أو أنها أكثر أهمية¹.

وبالتالي الأسرة تعتبر المؤسسة الأولى المسؤولة على المحافظة على نسق القيم الأسري وما يحدده من معايير والتزامات يفرضها على أفرادها ، فمثلا السلطة في الأسرة التقليدية كانت تنسب للرجل وكان الأب يمثل السلطة المادية والروحية المطلقة، وهو المسؤول على تنظيم الإقتصاد المنزلي و إتخاذ جميع القرارات التي تخص أسرته وله كل الحقوق على زوجته وأولاده، وهي بهذا الشكل محافظة على كل ما تفرضه نصوص الشريعة الإسلامية كتحریم الزنا وتحريم أي شكل من أشكال العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج الشرعي، وهذا ما يضمن بقاء الزوجة

¹ - محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982م، ص 197.

طاهرة وعفيفة وتبقى بعد الزواج تحترم و تطيع زوجها مما يضمن لها الطهارة لذريتها عبر الأطفال الذين تقدمهم لزوجها ،و عليه أصبحت هذه الأخلاق والعادات متأصلة في ثقافة الأسرة الجزائرية وأصبح يتوقف عليها التماسك الأسري و السمعة للعائلة، وبهذا تكون المرأة قد أمضت حياتها في خدمة مصالح العائلة الأبوية من تربية الأطفال و تزويجهم مما سمح أن تكون لها جزء من سلطة الأب و إتخاذ بعض القرارات الخاصة بأبنائها وزوجاتهم و أبنائهم، وباعتبار المدينة الجزائرية أكثر عرضة للاختلاط الثقافي والإجتماعي والإيديولوجي والإستقطاب الإقتصادي و التغير الإجتماعي راجع إلى تأثير وسائل الإعلام والإتصال الموجودة بها، جعلتها تمارس تأثيرا كبيرا على القيم و الثقافات الموجودة بها ، فعرفت بذلك تغيرات سريعة خاصة خلال العشرينات القليلة الأخيرة ،خاصة مع ظهور الأسرة النووية وتقلص دور الجد في إحتلال مرتبة القائد الروحي للجماعة، وأصبح الأب هو الذي يحتل هذه المكانة و تغيرت معها مكانة المرأة فبعدما كانت في الأسرة التقليدية لها دور ثانوي مقتصر فقط على الإنجاب و تربية الأطفال و تنظيف البيت، أصبحت بفضل التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري تحتل مكانة مرموقة داخل الأسرة و في المجتمع وسمح بخروجها للعمل، واحتلال مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجل، وخاصة بعدما أكدت الدساتير الجزائرية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية وشروط العمل.

ونجد حتى مخططات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية عملت على مساعدة المرأة في دخولها للمجال الإقتصادي ، فتواجدها في سوق العمل يعتبر تطورا كبيرا في قطاعات النشاط الإقتصادي والإجتماعي خاصة قطاعي الصحة و التربية ، وقد أكدت نتائج تحقيق الدراسات و التحليلات للسكان والتنمية cénéap العدد 27، أن الرأي والتطلعات إزاء عمل المرأة وتقدم نشاطها هو نتيجة لتغير نظرة المجتمع إليها ،لأن الكثير من القيم و التصورات التي كانت تحدد مكانة المرأة قديما، قد تم التخلي عنها بظهور قيم جديدة لم يكن من الممكن تصورها، ساعدت على التصدي للقيم المعوقة للتنمية في تعليم المرأة و تحديد مكانتها، خاصة بعدما عملت الدولة على مجانية و تعميم التعليم بعد الإستقلال مباشرة سواء بالنسبة لذكور أو الإناث .

وعليه فتحليل القيم لا بد من إسنادها إلى السياق السوسيوثقافي وهذا للكشف عن الجذور التاريخية للقيم و مدى تغيرها بفعل التحولات الإجتماعية و الإقتصادية المختلفة التي

عرفها المجتمع الجزائري ، وهذا ما نجد يؤكدّه "ولبرت مور w.moor" على أن تغير القيم شرط ضروري من شروط التغير الاجتماعي والإقتصادي ، بينما "مانهايم Mannheim" فيؤمن بديناميكية العمليات التاريخية أي نسبة المواقف السوسيو تاريخية و صلتها الوثيقة بسوسولوجيا المعرفة و الفكر، وبالتالي تغير القيم يختلف باختلاف المواقف و الظروف الاجتماعية، أي أن الأفكار لا تنبثق إلا عن طبيعة روح العصر التي تتمخض عن سائد العمليات التاريخية و الثقافية القائمة في البناء الاجتماعي .

ومنه فالتغير القيمي الذي عرفته المدينة الجزائرية ، عرف عدة أشكال نذكر منها:

أ - أشكال التغير القيمي في المدينة الجزائرية:

إن التغير القيمي يكون نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد ومحيطه تبعا لعوامل ثقافية وإجتماعية، وكذا إلى الحراك الاجتماعي الديناميكي و الفيزيقي ،ومنه يمكن القول أن التغير القيمي في المدينة الجزائرية نتج عن تغير مكونات البناء الاجتماعي و الثقافي و تنوع الظروف المادية والمعنوية باختلاف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، ومنه ظهر شكلين من التغير القيمي وهو الشكل التقليدي و الشكل العصري :

● القيم التقليدية:

من خلال التراث النظري المرتبط بموضوع القيم و البناء الاجتماعي الحضري يظهر إتفاق عند أغلبية المحللين و الدارسين على أن القيم تلعب دورا بارزا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة، وعليه من الضروري فهم ما يجري فيها في ضوء القيم المتبعة من قبل سكان المدينة القدامى والجدد، وعليه تتنوع منظومة القيم التقليدية في المدينة الجزائرية بين:

***قيم دينية تقليدية:** وتتمثل في قيم الدين الإسلامي و هي مستمدة من المذهب المالكي ، وهي تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية في الريف و المدينة .

***قيم ريفية:** وهي إنتقلت بإنتقال المهاجرين الجدد إلى المراكز الحضرية عن طريق الهجرة الريفية. ومنه فالحديث عن القيم التقليدية في المدينة يكون حول الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة في الأحياء الشعبية كالحارة و الحومة و القصبة ،التي تعتبر معقلا محليا تسوده قيم التعايش و التضامن و التسامح ، وشكلت اهم خصائص التنظيم الاجتماعي و المجالي للمدينة الجزائرية .

• القيم العصرية :

لقد شكلت القيم العصرية الإهتمامات الأساسية في تناول الباحثين للبناء الحضري والتنمية الحضرية التي عولجت في ضوء متغيرات نسق القرابة و المتغيرات الديمغرافية و الثقافية. و لقد كانت التنمية لزمن طويل تفهم على أنها مسار نشر و فرض القيم الأتية من مجتمعات إلى أخرى، ويعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة ،و الواقع أنه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل ،إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجسد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي نظرا للدور الذي لعبته كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم إسترجاع الهوية الوطنية .

إن عملية التمدن تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتظهر أثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة، لأنها مسيرة لاكتساب القيم الاجتماعية و نمط الحياة الخاص بالمدينة ، على غرار عملية التحضر التي تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية .

وهذا ما تشهده المدينة خلال السنوات الأخيرة من خلال تحول النظام الإقتصادي من نظام إشتراكي إلى إقتصاد السوق الذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات والعقليات السائدة، مما أثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه حيث تتمثل القيم العصرية في القيم القادمة من الغرب، كتغير نمط العلاقات الاجتماعية وظهور أشكال جديدة من الزواج، وكذا ظهور أنماط لباس غريبة وقصات شعر أغرب، وبالتالي كل هذه المؤشرات تنبأ بوجود حالة من التغير في منظومة القيم المجتمعية.

إضافة إلى هذا تعتبر المدينة الجزائرية بما تعاني منه من فوضى و فقدان للهوية الثقافية والاجتماعية مجتمع تعطلت فيه المؤسسات الاجتماعية المنتجة للهوية ،كلها إعتبرت أسباب غير كافية لجعل القادمين الجدد إليها يتخلون عن قيمهم ويتماشو مع النمط المعيشي السائد بالمدينة، أما بعض القادمين الجدد إليها ينتقلون حاملين معهم أنظمتهم القيمية والمعارية ليعطوا للمدينة صورة تتوافق مع قيمهم وذهنياتهم، ومن بين القيم الريفية السائدة في المدينة الجزائرية تربية الحيوانات في التجمعات و انتشار نمط اللباس التقليدي (القشائية)، وهذا ما أدى إلى اللاتجانس في المنظومة القيمية و المعيارية الحضرية و أعاق عمليات الاندماج الحضري، وهذا ما

الفصل الرابع : آليات تغير الأسرة الحضرية الجزائرية في ظل التنمية الحضرية

يعكس عجز المدينة على التأثير بشكل إيجابي في القادمين الجدد إليها وذلك لإدماجهم إجتماعيا و ثقافيا.

لذلك فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على مواكبة سلوك الأفراد و ممارساتهم فيما يخص العلاقات والروابط الإجتماعية التي تميز سكانها بالتخلي على القيم التقليدية التي لم تعد تؤثر على طرق و أنماط و سلوك الأفراد.

وعليه يمكن القول أن هناك حراك في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين أدت إلى تفكك النظام القيمي السائد مما أدى إلى أزمة الهوية عامة ،فالتغير القيمي جمع بين ماهو تقليدي راسخ و ماهوعصري مسير ،وهذا ماهوإلا دخيل يهدد البناء الإجتماعي للمجتمع .

وبالتالي البناء القيمي للمجتمع الجزائري تأرجح بين أنساق القيم السلبية من جهة والإيجابية من جهة أخرى، ويرجع هذا إلى عوامل تاريخية، إقتصادية، ثقافية مر بها .

الفصل الخامس:

المدينة [النشأة والتطور] بين العام والخاص

تمهيد

أو : النشأة والتطور العام للمدينة الجزائرية

- 1- تعريف الحضر
 - 2- تعريف المجتمع الحضري
 - 3- النظريات المفسرة للمدينة
 - 4- التركيز الحضري و الخصائص الحضرية للمدينة
 - 5- الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر
 - 6- خصائص الحياة الحضرية و مراحل التحضر في الجزائر
 - 7- نمو سكان المدن وتوزيعهم على المدن الجزائرية
- ثانيا: النشأة والتطور الخاص لمجال الدراسة -مدينة باتنة- " انموذجا"

- 1- مدخل عام لإقليم المدينة .
- 2- الخصائص الجغرافية للمدينة.
- 3- دراسة لتطور تاريخ النسيج العمراني للمدينة.
- 4- دراسة لتطور الحالة الديمغرافية للمدينة.
- 5- دراسة لمؤشرات تطور الحضيرة السكنية للمدينة.
- 6- دراسة لتطور قطاع التعليم بالمدينة.
- 7- دراسة لتطور قطاع الصحة بالمدينة.
- 8- دراسة لوضعية الشغل بالمدينة.
- 9- دراسة لتطور قطاع النقل بالمدينة.
- 10- دراسة لتطور قطاع التجارة بالمدينة.
- 11- دراسة لتطور المرافق الشبابية بالمدينة.

تمهيد:

إن التحضر في الجزائر ليس بالظاهرة الحديثة، وإنما هي قديمة قدم حضارات البحر المتوسط، عرفت الجزائر خلالها حياة حضرية متنوعة عبر تاريخها الطويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أرضها، فكانت بؤادر لمدن نمت وتطورت وأخرى تلاشت واندثرت عبر التاريخ، نتيجة الحروب والإضطرابات من جهة والاستقرار والإزدهار من جهة أخرى، بدأً بالغزو الروماني الذي ترك آثارا عمرانية بارزة ثم الإجتياح الوندالي فالبيزنطي، ثم جاءت الفتوحات الإسلامية مروراً بالحكم العثماني الذي هو الآخر ترك مدن قديمة لها عمرائها الخاص ثم الإستعمار الفرنسي.

ونجد جميع هذه التشكيلات السياسية بثقافتها وحضاراتها تركت بصمات واضحة المعالم في التراث العمراني بالجزائر، وقد ساهمت من بعيد أو قريب في تشكيل الشبكة الحضرية بالجزائر.

وتعد مدينة باتنة من بين المدن الجزائرية التي كانت تمثل محورا حضريا لكل من الحضارة الرومانية و الوندالية و البيزنطية ثم الفتوحات الإسلامية ،كما شهدت الشبكة الحضرية بها تطورا و مر هذا التطور بعدة مراحل شمل مختلف القطاعات بها في إطار سياسة التنمية الحضرية التي إنتهجتها المدينة .

أو : النشأة والتطور العام للمدينة الجزائرية

1- تعريف الحضر

أ-تعريف الحضر عند العرب:

إضافة إلى اهتمام ابن خلدون بمسألة العمران البشري كذلك تناول مفهوم الحضر، وأدخله في مجال الفلاحة والزراعة اللتان تعدان من خصائص التحضر والنمو في المجتمعات الإنسانية، إذ قال في هذا الصدد: فالفلاحة هي العمران ومنها العيش كله، والصلاح جله وبطالتها تفسد الأحوال وتخل كل نظام¹.

- عبد العالي الشامي، جغرافية العمران عند ابن خلدون، ، 1988، ص41.

وبالتالي مفهوم الحضر عند ابن خلدون تميز بالحركية والتداخل والتفاعل الاجتماعي والإقتصادي وتغير في المراكز والأدوار الاجتماعية، والتنظيمات والنظم السوسيوالثقافية وغيرها من الأنساق القيمية.

ب - تعريف الحضر عند الغربيين:

لقد اهتم الغربيون بمفهوم الحضر وأولوا اهتماما كبيرا لضبط هذا المفهوم، فمنهم من ينظر إلى المدينة على أنها: "المكان الذي يعمل غالبية سكانه داخل حدوده، أما القرية فهي المكان الذي يعمل غالبية السكان خارج حدوده"¹.

أما "مفورد" يعتبر المدينة حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية وفي تطورها من حيث الزمان، تأخذ شكلا تتابعا من حيث الوجود التي مرت بها، وهي كنتيجة لذلك التابع الزمني تعد تراكمية في المكان².

ونجد من عرفها في ضوء عدد السكان على أنها: أي مكان يعيش فيه 20.000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة، حيث تتزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة، سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو الغير مصنعة، وبالتالي كان هذا التحديد العددي ملائما فقط للأغراض الإحصائية.

أما البعض الآخر فعرفها: إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة فإن المدينة هي الصانعة للإنسان، ويذهب R.ledrut إلى تعريف المدينة على أنها: "مكان أو وسط ذو امتيازات وهي ظاهرة يدور فيها عمل الإنسان"³.

في حين نجد "ورث" Wirth عرفها على أنها: "المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس".

¹ - نعى السيد حامد فهمي، دراسات في التحضر، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1978، ص 24.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998، ص 58.

³ - R.ledrut، Sociologie urbaine، P.U.F، Paris، 1973، p 186.

أما "مايكل فرانت" فيعرفها على أنها: "مكان يجتمع فيه عدد من السكان ويعيشون حياتهم اليومية بكل ما فيها من علاقات تربط بعضهم البعض، وقد تكون محدودة المساحة والسكان وقد تتسع أو تزيد في أحد هذه الجوانب لتصبح عاصمة للدولة". وبهذا المفهوم فإن المدينة لا تقتصر على البنائية والضخامة السكانية أو الكثافة السكانية، بل هي المركز الذي تدار منه مؤسسات المجتمع أو الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وبالتالي هذا المفهوم واسع لا يشمل العاصمة فقط وإنما يمس كل أنواع المدن وتأثيراتها على محيطها الجغرافي ونطاقها الاجتماعي الثقافي الحضاري بصورة عامة.

أما من وجهة الهيئات الدولية ترى المدينة على أنها: "أي مكان يعيش فيه 20.000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة".

ونجد من يعرف المدينة على أنها خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها "لوكور بزيه" فهي الناس والمواصلات والتجارة والإقتصاد والفن والعمارة والحكومة والسياسة والثقافة وهي بذلك أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.

ومنه فالمدينة هي مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة تضم تجمعات سكانية غير متجانسة تعيش على مساحة كبيرة ومحددة، يعمل أغلب أصحابها في الصناعة والتجارة أو كليهما معاً، تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية تمتاز بالتخصص وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل وكذا تعدد الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعرفت بذلك المدن نمو "حضارياً كبيراً" حيث أصبحت تشبه غابات من المباني الشاهقة، إضافة إلى أنها امتلأت بالمرافق الضرورية لحياة حضرية بعيدة عما كانت تعرفه من حياة شبيهة بحياة البدو، حيث بدأ الإهتمام بالمظهر العمراني الذي اختلف من معمار تقليدي إلى معمار من نوع متطور نظراً للتزايد الديمغرافي الذي عرفه القرن العشرين، والتطور لم يطل فقط الجانب المعماري بل تخطاه إلى مجال المواصلات والتكنولوجيا.

ج - تعريف الحضر عند الأنثربولوجيين:

نجد أن مفهوم الحضر استخدم في الكثير من الدراسات الأنثربولوجية الحضرية فالبعض منهم من نظر إلى الحضر على أنه موقع يجري داخله الدراسات الأنثربولوجية، وأطلق عليها

الأنثروبولوجيا في المدينة، أما البعض الآخر من الأنثروبولوجيين عرف الحضر على أنها المركز الأساسي لإجراء الدراسة الأنثروبولوجية، ويعرف هذا الجانب بأنثروبولوجيا المدن¹.

وبالتالي هذه الدراسات تؤكد أن: "البيئة الحضرية هي متغير أساسي يؤثر على الحياة وتعد مجالا لإجراء البحوث والدراسات التي تتطلب استراتيجية بحثية معينة"²، ومن بين الدراسات التي أجراها الأنثروبولوجيون داخل البيئة الحضرية هي دراسات حول الفلاحين الجدد القادمين إلى المدينة وكيفية تكيفهم مع متطلبات البيئة الجديدة، إضافة إلى دراسة مسائل أخرى كالعنصرية، التهميش، الفقر الحضري وغيرها.

وعليه كان هدف هذه الدراسات الأنثروبولوجية هي إقامة مقارنة بين المدن والمراكز الحضرية من حيث تباينها ومحاولة رصد أهم المعالم التي تعطي للمركز الحضري صفة النظام³.

2- تعريف المجتمع الحضري:

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري هائل زاد من تنوعه التخصصات والخلفيات كالتاريخ والجغرافيا، الإقتصاد، السياسة وعلم الآثار، إلا أن اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري كان مغايرا لنظرة العلوم الأخرى، فعرفوا بذلك المجتمع الحضري على أنه مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة) وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس⁴.

ومن علماء الاجتماع الذين انطلقوا من هذا التعريف "لويس ويرث" في مقالته الشهيرة "الحضرية كطريقة للحياة" الذي اعتبر أن المجتمع الحضري يتميز بمجموعة خصائص منها الكثافة السكانية والحجم والتغاير واللاتجانس واعتبرها متغيرات أساسية مميزة للمجتمع الحضري، وينتج عن هذه المتغيرات ضعف العلاقات الأسرية والقريبة في مقابل تطور العلاقات المهنية، واختفاء روابط الجيرة وانحيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي وتحول الضبط الرسمي إلى روابط التضامن وغيرها من الخصائص.

¹ - محمد سعد الغامدي، الأنثروبولوجيا الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - Edd, E. led, urban anthropology, Athens university of georgia press, 1968, PP 93-98.

³ - محمد سعد الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁴ - مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص 555.

كما نجد جاء في مرجع لمصطلحات العلوم الاجتماعية أن المجتمع الحضري نمط مثالي أو مجرد مجتمع طوره "روبرت راد فيلد" كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري... شعبي، حيث يتميز بكبر عدد السكان واللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال كما يسوده تقسيم العمل المعقد، وكذا العلاقات الغير شخصية وتسوده الضوابط الاجتماعية من النوع الرسمي.

ونجد الأنثروبولوجي الأمريكي "روبرت راد فيلد" انطلق في تعريفه للمجتمع الحضري من نموذج تصوري، من خلال دراسات ميدانية إمبيريقية لعدد من المجتمعات المحلية وهي أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكوتان بالمكسيك، وتوصل إلى عشرة متغيرات أساسية مميزة لهذه المجتمعات وهي:

إنه أقل - أو أكثر ارتباطا بالعالم الخارجي.

إنه أقل - أو أكثر تغايرا.

إنه أقل - أو أكثر تطورا لإقتصاد السوق والمال.

إنه أقل - أو أكثر احتواء على تخصصات مهنية أكثر علمانية.

إنه أقل - أو أكثر بعدا عن الإعتماد على الروابط والنظم القرابية.

إنه أقل - أو أكثر اعتمادا على مؤسسات ذات طابع غير شخصي للضبط.

إنه أقل - أو أكثر تمسكا بالعقيدة الكاثوليكية أو الأصل الهندي.

إنه أقل - أو أكثر بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية.

إنه أقل - أو أكثر تسامحا وتأكيذا للروح الفردية في الفعل أو الاختيار.

ويشير بذلك المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي وكبر حجم كثافة السكان، والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي، وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي¹.

وانطلاقا من هذا التعريف نجد "لويس ويرث" وضح في مقالته الشهيرة "الحضرية كطريقة لحياة" تصوره للمجتمع الحضري، حيث رأى أن الحجم والكثافة والتغاير واللاتجانس هي متغيرات أساسية، وتعتبر خصائص للمجتمع الحضري، وبالتالي ينجم عن هذه الخصائص

¹ - سميرة أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 179.

انحياز الأسس التقليدية وتحول العلاقات الاجتماعية إلى الطابع اللاشخصي أي تحول العلاقات الأولية إلى ثانوية.

3- النظريات المفسرة للمدينة:

تختلف النظريات المفسرة للمدينة فيما بينهما من خلال محكين أساسين هما: مجال التنظير، وتقديم المتغيرات المستخدمة لتفسير الظواهر التي تهتم بمعالجتها، وتمثل مختلف النظريات المفسرة للمدينة في:

أ - النظرية الإيكولوجية:

تشير هذه التسمية إلى المدرسة الفكرية الأمريكية التي سيطرت على علم الاجتماع الأمريكي لفترة طويلة وهي مدرسة شيكاغو، التي انتهجت منحى خاص بها في تفسير الظواهر الحضرية، ومؤسسيها: "روبارت بارك Robert Park"، "إرنست برجس Ernest Burgess"، "ورودريك ماكينزي Redrik D.Mackenzie"، حيث صاغ بارك الإطار العام لهذه النظرية على اعتبار المدينة مكانا طبيعيا ومنطقة ثقافية وبناء طبيعي يقطنها الإنسان المتحضر، فهي وحدة على درجة كبيرة من التنظيم، بينما اهتم ماكينزي في إبراز القوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم¹، وتأثرت هذه المدرسة بعدة تيارات فكرية مثل: الداروينية الاجتماعية والإقتصاد الكلاسيكي واتجاه الإيكولوجيا الطبيعية، واستعارت منها بعض المفاهيم الطبيعية (مماثلة طبيعية) واعتبرت المجتمع كائنا حيا يعمل وفق عمليات حيوية، ومن أمثلة هذه المفاهيم: الصراع من أجل البقاء، التوازن الحيوي...، فانطلق بارك من اعتبار العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفق لقوى منتظمة يمكن تحديدها بسهولة، محاولا نقلها إلى دراسة المدينة كبيئة طبيعية، ومن ثم وضع هدفا للدراسة الإيكولوجية مؤداها الكشف عن الأنماط المنتظمة في مكان العلاقات الاجتماعية².

ونجد أن الإيكولوجيا تبحث في العمليات وكذا العوامل التي تؤدي إلى التوازن الحيوي في المجتمع، وبالتالي تحقق أكبر إنجاز للنظرية الإيكولوجية في بدايتها على يد إرنست برجس الذي قدم تصور نظري للنمط الإيكولوجي للمدينة وهو التصور الحلقي Zonal، والذي يعبر

¹ -Don martindale, « Prefatory remarks the theory of city » in Max Weber « The city » trans by Don martindale and wirth, New York, The free press, 1958, p.p 21 – 22.

² - السيد عبد العاطي السيد، الإيكولوجية الاجتماعية، مدخل لدراسة الإنسانية والبيئية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 119.

عن خمس حلقات متحدة المركز تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال تتعرض باستمرار للتغير نتيجة لاتساع وغو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة ساكني الطبقة العاملة، يليها منطقة الفيلات وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة، حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع¹.

وذهب "بيرجس" بذلك إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت، تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي². بعدها جاء "هويت Hoyt" كرد على "بيرجس" وطرح شكل إيكولوجي آخر وهو القطاع، ربط فيه بين نوع المنطقة السكنية وتوزيع الدخل على الأفراد، وقسمها انطلاقا من هذا إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

الأول: يضم العمال منخفضي الدخل.

الثاني: يضم الأغنياء ذوي الدخل المرتفعة.

الثالث: يضم مناطق النشاطات التجارية، وبذلك يرى أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على طول خطوط النقل الرئيسية وكذا الخطوط الأقل مقاومة.

ونجد "هاريس و واولمان" صاغوا نموذج النويات المتعددة، حيث تنمو المدينة انطلاقا من نواة رئيسية وهي تمثل مركز المدينة ومنطقة النشاطات التجارية والخدمات وتجار الجملة، ونواة تجارة الجملة ونواة تجارة الصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، وآخر نواة هي نواة الصناعات وتقع على أطراف المدينة وحول هذه النواة تتوزع مناطق سكنية متنوعة، بعضها للدخل المحدود، وبعضها الآخر للدخل المتوسط، وبعض ثالث للدخل المرتفع³.

إلا أن الصورة المبكرة للإيكولوجيا تعرضت للعديد من الانتقادات وتغيرت وجهة الدراسات في الحقل الحضري، كإهتمام بتوزيع الظواهر الاجتماعية في الحقل الحضري كالجريمة

¹ - محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² - Burgess, The crown of the city, an introduction to a research project in park etal, the city, Chicago, university of Chicago press, 1925, pp 47 – 62.

³ - CH haris and Hulman, The nature of cities in halt areiss,(eds) cities and society, p p 237 – 247.

وانحراف الأحداث...، وظهرت بذلك ما يعرف بالإيكولوجية المحدثثة على يد "هاولي" والتي استخدمت الأفكار الكلاسيكية للنظرية الإيكولوجية، وتأثرت بأفكار كل من "دوركهايم" حول تقسيم العمل وماركس ولوش وغيرهم، وظهر مفهوم المركب الإيكولوجي كمفهوم محوري للتحليل، لذلك تعد النظرية الإيكولوجية رغم الانتقادات الموجهة إليها لها قيمتها ومكانتها ووزنها في الحقل الاجتماعي الحضري، خاصة بعد إمدادها بمختلف البيانات والإحصاءات الإمبريقية التي قدمتها حول المدينة.

ب - النظرية النفسية الاجتماعية:

تعكس أعمال مدرسة فكرية ألمانية والتي كان من روادها ماكس فيبر، جورج زيمل أوزفالد شبنجلر، حيث أقر ماكس فيبر بضرورة إيجاد نظرية أكثر شمولاً وتميزاً عن الحضرية، في مقابل ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث التي خلفتها المدرسة الأوروبية. وانتهج بذلك منهجاً مغايراً لما قبله محاولاً إبراز وتوضيح الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابياً مستعينا بمدن الماضي مع إدخال الشكل السلوكي الاجتماعي، ولقد اعتبر المدينة منطقة مستقرة وكثيفة بالسكان واهتم بدراسة عقليتهم الحضرية، و استخدم في ذلك عدة مفاهيم منها:

- الأفعال الاجتماعية: وتعبّر عن أفعال إنسانية مبتكرة ذات مغزى
- العلاقات الاجتماعية: تشكل عناصر الفعل الاجتماعي ولا توجد بمعزل عنه
- النظم الاجتماعية: وتتمثل العلاقات التجريدية التي تربط الفعل الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية، ودراستها تؤدي إلى الكشف عن الوحدات الكبرى المنظمة للحياة الإنسانية.
- المجتمع المحلي: هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية، يتكون من مجموعة نظم منسقة ومتداخلة فيما بينها.

فقدم "ماكس فيبر" بذلك نموذج نظري سماه "بالنموذج المثالي" لظروف المدينة والتي أراد من خلاله إعطاء صورة للمدينة القادرة على إشباع كل الحاجات الاجتماعية. أما "جورج زيمل" فحاول إدخال الأساس السيكلولوجي في الأشكال الحضرية الفردية كالذكاء، والتوترات...، مركزاً على المتروبوليس، وبذلك نجده يتفق مع ماكس فيبر في كون

الصور الحديثة الحضرية تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية جديدة معقدة تعتمد على العناصر السيكلوجية لا العناصر البنائية.

في حين أضاف " أوزفالد شجلر " على مفهوم المدينة نوع من الروحانية، وأقر بأن سبب عدم حدوث توازن بين الريف والمدينة هو تعارض في نظام الحياة والفرق بين الريفي والمتحضر هو التحرر الفكري.

ج - نظرية الثقافة الحضرية:

حاولت تقديم صورة للمجتمع الحضري وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي، باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة، فاهتمت بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي واتخاذ المدينة كمتغير أساسي لتفسير بعض الأنماط الحضرية، ومن بين المهتمين بهذا: لويس وورث، راد فيلد، الذين اعتبروا أن الثقافة الحضرية أسلوب للحياة، وحاولوا إبراز خصائص هذه الثقافة من مدخل سيكلوجي واضح ومميز، ونجد للويس وورث مقالة بعنوان: "الحضرية كطريقة للحياة" سنة 1938م التي تتميز بالعلمانية والعلاقات الثانوية، الروابط الطوعية وسيطرة الأدوار الإنقسامية... إلخ وهذه خصائص تكون مصاحبة لظهور المدينة.

فعلى المستوى الإمبريقي أسهم كل من "دانكان ورايس" واعتبروا أن عناصر "الثقافة الحضرية" أكثر استقلالا عن التأثير بحجم وكثافة السكان، خاصة عندما توصلوا إلى أنه لا يوجد ارتباط بين حجم السكان وبين الدخل وفئات السن والحراك والتعليم وحجم الأسرة، وغيرها من المتغيرات التي تصورها أنها تميز الحضرية كطريقة للحياة.

ولكن على الرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى نظرية لويس وورث، غير أنه لا يمكن إنكار إمكانية الاستفادة منها في تطوير الدراسات الحضرية المقارنة، وذلك بالإهتمام بالملازمات البنائية الوظيفية للحياة الحضرية وليس على نطاق المدن فقط.

4- التركيز الحضري والخصائص الحضرية للمدينة:

ترتكز الحياة في عصرنا الراهن في المدن، وبينما يتزايد عدد السكان فيها ويقل تدريجيا في الريف، كما يلاحظ أن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض

خصائصها حتى أصبح يخشى الآن زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن ويرجع ذلك إلى عاملين هامين¹:

أ- اتساع حركة التصنيع، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكثير من القرويين من الريف إلى المدينة، وبذلك تزيد اليد العاملة في المدينة وتقل في الريف.

ب- تمتاز المدينة بخاصية الجذب لما تتمتع به من توفر فرص العمل ومظاهر العظمة، تعمل على جذب الكثير للتمسك بحياة المدينة وهجر الريف.

وبالتالي عملت على الإتجاه لإصلاح الريف وتزويده بمختلف الإمكانيات الضرورية من أجل توجيهه إلى الحضرية.

وتدل الإحصائيات العالمية المتعددة على أن السكان بدأوا يتركزون في المناطق الحضرية دون الريفية، فالأولى بدأ نطاقها يتوسع والثانية بدأ نطاقها يضيق حتى أنه يمكن القول إنه من الجائز أن يندثر الريف بحياته الريفية وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية، الأمر الذي ينشأ عنه الكثير من المشاكل التي لا بد من دراستها حتى يمكن علاجها، مثل مشكلة الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها.

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن، فقد نجد إنساناً متحضر وسلوكه حضاري ويعيش في أكثر المدن تحضراً، إلا أنه لا يزال قروياً في تفكيره وسلوكه ومعيشته، وبالتالي المسألة تعتمد على السلوك وليس المظهر.

تتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من الحركة السكانية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة.

وأهم ما تتميز به الحضرية من خصائص نذكرها فيما يلي:

أ- الحضرية تتناسب طرداً مع عدد السكان بحيث كلما زاد عدد السكان في المدينة ارتفعت بها نسبة الحضرية.

ب- المهاجرون من الريف إلى المدينة مازالوا يحتفظون ببعض العادات والرواسب التقليدية، وبالتالي يجدون صعوبة في التكيف إلى أن يتحرروا منها تدريجياً.

¹ - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 95.

ج- إن أهم سمة تتميز بها الحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به، والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه، وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد، فقد تجد قرية يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جدا وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل، فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

د- إن انتشار الظاهرة الصناعية في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعدها، وبهذا فالحياة الحضرية تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى تصبح التمييز بينهما.

هـ- إن الحياة الريفية تتميز بروح الجماعة وشدة التماسك بين أعضائها تجعل الفرد جماعة، ومن الجماعة فردا، وعكس هذا نجده في المدينة بحيث كل فرد هو مسؤول عن نفسه لوحده، ولا يتحمل مسؤولية أحد آخر.

و- إن العمل في المدينة يخضع للتقسيم المهني والترتيب الطبقي فهي تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد، وهذا راجع إلى كثرة عدد سكان المدينة.

ز- الحياة الحضرية أوسع نطاق من الريفية، فالشخص في المدينة حراً في طريقة حياته الخاصة والعامة، بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيرا من أنماط السلوك الذي يضطر لتنفيذه وفق ما تمليه العادات والتقاليد العائلية التي تخضع لها القرية.

ح- الحياة الحضرية تمتاز بالتكيف السريع، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف ينعكس عليه نفسيا عكس الفرد المتكيف والمتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة، وبالتالي التكيف شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

ط- الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة غير جامدة، يكون فيها التغير أسرع، وعلاقات الناس فيها تتسم بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة، التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم...، وعلى هذا فالطبقات في المدينة مفتوحة، ويمكن القول بأن الحياة الحضرية تمتاز بالديناميكية.

هذه هي بعض خصائص الحياة الحضرية أوجزناها في النقاط التسع السابقة، ومع هذا فالحياة الحضرية أوسع من أن تحدد سماتها¹.

5- الخلايا الأولى للنسيج الحضري في الجزائر:

لقد ظهرت في الجزائر أنوية أولى للنسيج الحضري يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، تمثلت في مستوطنات حضرية اختلفت خصائصها من زمن إلى آخر، حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها.

وبالتالي شهدت الجزائر حياة حضرية متنوعة كانت بواذرلظهور المدن، فبعضها نمت وتطور وتأقلم مع تعاقب الزمن، والبعض الآخر انقرض ولم يبق منه سوى الأطلال نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والإضطرابات تارة، والإستقرار والإزدهار تارة أخرى.

ونتيجة لتعاقب الأجناس البشرية بدأ بالغزو الروماني والإجتياح الوندالي والبيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مروراً بالحكم العثماني إلى الإستعمار الفرنسي، ساهمت هذه التشكيلات والثقافات والحضارات في بناء التراث العمراني وتشكيل الشبكة الحضرية بالجزائر، ونجد من بينها:

أ - المدن الرومانية:

إن النمط الحضري كتجمع سكني في الجزائر ليس وليد الساعة بل تواجد منذ القدم بدءاً بالمستوطنات الرومانية التي ظهرت في شتى أنحاء الجزائر خلال الإجتياح الروماني وتوسع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا.

وقد كان الهدف من توسع الرومان في الجزائر هو هدف عسكري، شيد من خلالها قلع ومراكز حصينة لجنودها نتيجة المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، ولكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيدوا أجمل المدن بها وجلبوا لتخطيطها أمهر المهندسين المعماريين، وهي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن وتحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة معمارية وتخطيط مدني وإقامة الهياكل والمرافق والخدمات الأساسية العمرانية كبقايا المعابد والكنائس... منها: معبد تيمقاد، وحمامات تيمقاد، شرشال...

¹ - محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مرجع سبق ذكره، صص 97-98.

ونجد كذلك أن الجانب الثقافي لم يهمل فأقيمت المسارح والمكتبات أشهرها مسرح جميلة وقالة وتيبازة، كما نالت الرياضة أهمية كبيرة بالجزائر فبينت لها مدرجات وملاعب ولو أن أغلبها أتلّف، إلا أن تصاميم المدن الرومانية تدل على الذوق الرفيع لسكان هذه المدن من حيث إختيار نمط بيوتهم وحدائقهم.

وتنتشر بقايا المدن الرومانية في الجزائر على طول الساحل وفي المناطق الداخلية شمال المناطق السهبية وعادة ما نجدها تنتشر بحواف الأنهار التي تصب في البحر الأبيض المتوسط.

وانتعشت بذلك المدن الرومانية في الجزائر، فكانت بالإضافة إلى كونها مراكز لبسط النفوذ الروماني شمال إفريقيا ومراكز عمرانية مهمة يقطنها سكان حضريون أغلبهم من أصل روماني، قدرت أحجام هذه المدن السكانية 5000 و 20000 نسمة في المدينة الواحدة، وقد لعبت دورا مهما في المجال التجاري وربط جنوب أوروبا بإفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط¹.

ب - المدن ذات النشأة الإسلامية:

إنتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات العربية الإسلامية وأنشئت الكثير من المدن على نمط مدن الحضارة العربية الإسلامية، مستمدة كيانها ومضمونها وروعها من الشريعة الإسلامية والفقه مستجيبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي، والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد وسكن، أمن، دفاع، إدارة، تجارة، وحرف، فنون، حدائق، بساتين.

وقد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر وانتقال عواصم الحكم والإدارة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ارتبط إنشاؤها في بداية الأمر بقواعد عسكرية أقيمت في نقاط إستراتيجية، ولكن سرعان ما انتقلت إلى مدن تحوي السمات الأساسية للمدينة العربية الإسلامية.

وقد ساهم في تشييد هذه المدن وتهيئة مرافقها في الجزائر كل من الرستميين والحماديين والزبانيين والمرابطين والصنهاجيين، إضافة إلى المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوط

¹ - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

غرناطة على يد الأسبان، ومن بين المدن العديدة ذات النشأة العربية الإسلامية نذكر مدينة تيهرت، القلعة، المنصورة، المسيلة، بجاية، تنس، الجزائر... إلخ.

ج - المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:

ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز وواضح خلال القرن الخامس عشر ميلادي وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي وتؤثر في ظاهرها، ويؤثر فيها في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجالات بفضل هجرة العرب المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة على يد الأسبان، وكان هؤلاء المهاجرين العرب والمسلمون بصفة عامة يضمون بينهم علماء وأطباء، مهندسين، معماريين وشعراء فنانيين، أدباء، وحرفيين في مختلف المهن ساهموا بأنشطتهم الحضرية في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية خاصة الساحلية منها، وبذلك أصبحت المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي المدن في العالم آنذاك مثل: تلمسان في الغرب وقسنطينة في الشرق اللتين كان عدد سكان كل منهما في هذه الفترة لا يقل عن 50000 نسمة، وغيرها من المدن الجزائرية المهمة في ذلك الوقت.

د - المدن الجزائرية خلال الإستعمار الفرنسي:

في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر ميلادي ومع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830م، ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلي، بدأ سكان المدن يتقلص وأصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك والذي قدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، ويعود السبب في تناقص عدد سكان الحضر في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للإحتلال وسياسة الطرد والنفي التي اتبعتها الإستعمار ضد سكان المدن مما دفع هؤلاء للإعتصام بالأرياف والجبال والهجرة إلى البلدان المجاورة، في حين عمد الإستعمار الفرنسي إلى توسيع عملية الإستيطان الأوروبي بإقامة المستوطنات والأحياء الأوروبية بالقرب من المدينة العربية وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية، وبذلك خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات التي كانت تنجزها الإدارة الإستعمارية لعزل العرب وإبعادهم عن الأحياء الأوروبية.

وبذلك تميزت المدن الجزائرية في هذه المرحلة بنوع من الإكتفاء الذاتي بحيث كانت الأرياف تعتمد على المدن في اقتناء السلع الصناعية من ألبسة وأدوات صناعية وحرفية ، وتمون المدن بالمنتوج الزراعي والحيواني ويصدر الفائض منه إلى الخارج، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي والطبيعي لخدمة الإقتصاد الفرنسي، وذلك بربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بواسطة الشبكة ثم أنشئت الموانئ بالمدين الساحلية مثل ميناء الجزائر وميناء وهران ،عناية ،بجاية ،مستغانم ،بني صاف، الغزوات وسكيكدة وغيرها ،أين وفرت الشروط الضرورية لتوطن الأوروبيين ونتج عنه إهمال كلي للأوساط الريفية وتوسيع الهوة بين الأقاليم وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بين المدن والأرياف ،وأدى هذا إلى صعوبة العيش في الأرياف لأنها تفتقد إلى أبسط شروط الحياة دفع بالجزائريين في هذه المرحلة للهجرة نحو المراكز الحضرية للعمل في الأعمال الشاقة كشق الطرق عبر الجبال والحفر وغيرها...

هـ -المدن الجزائرية خلال مرحلة الإستقلال :

بعد الإستقلال عمدت الدولة الجزائرية إلى بناء مجتمع يضمن رقي الإنسان و المساواة وكسر التفاوت الذي تركه الإستعمار ،حيث أدى بالعديد من السكان بالهجرة إلى المناطق التي تتوفر بها وسائل الحياة الضرورية ،و شهدت فترة ما بعد الإستقلال نزوح ريفي كبير نحو المدن ملئ الفراغ .

وعليه فإن الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية غداة الإستقلال تجعل من قياس درجة التحضر قياسا نسبيا بإعتبارها مرحلة إنتقالية من 1962-1966 م ،لثبتت السكان حسب قوانين التسيير الذاتي في الريف والمدن ،مما إستقطب عدد كبير من الفلاحين وجلبهم من الأرياف إلى المزارع الحكومية القريبة من المراكز العمرانية الواقعة بجوار المراكز الشبه حضرية، كما أن تعميم قانون التسيير الذاتي في المؤسسات الإقتصادية وقطاع الخدمات إستقطب عدد كبير من اليد العاملة الريفية خاصة وأن السكن متوفر خلال السنوات الأولى من الإستقلال، فنمت بذلك المدن وتوسعت بسرعة كبيرة خاصة المدن الكبرى منها الجزائر، وهران، قسنطينة، وقد إشتدت هذه الهجرة بعد الإستقلال حيث إرتفع عدد سكان المراكز الحضرية من 6.7 مليون نسمة سنة 1966 م إلى 16.5 مليون نسمة سنة 1987 م ،مما أدى إلى تضخم المدن وتوسعها في ظل غياب سياسة عمرانية سليمة ، وقد إعتمدت هذه

السياسة بإيجاز على الإصلاح العقاري واجهت خلالها الدولة بعد الإستقلال عدة مشاكل نتيجة لتوسع المدن ومن بينها الملكية العقارية لصالح الفرنسيين و الملكية العقارية الكبرى لصالح الجزائريين، و أمام هذا الوضع أصدرت الحكومة الأمر رقم (74 / 26) الذي ينص على إنشاء إحتياطات عقارية لصالح البلديات فجاء قانون نزع الملكية الخاصة بنقل المنتج الزراعي و الثروات المعدنية إلى فرنسا .

وبالتالي عرف المجال الجزائري في هذه المرحلة تكريسا لنمط عمراني وآخر معماري يقوم على ثقافة دخيلة على مجتمعنا ، ويرى الباحثون أن الشبكة العمرانية الحالية وتطور ممارسة تهيئة المجال العمراني مرتبطة بإعادة تشكيل بنية ما قبل الإحتلال الفرنسي . وقد تم ذلك بإستخدام أداتين هما :

-مشروع قسنطينة 1958 م: ويدخل في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر ،وذلك بإدماج إقتصادي وسياسي للشعب الجزائري في إطار المؤسسات الجزائرية ،وإعادة إسكان مليون نسمة في ظرف 5 سنوات في المدن و القرى ،وطبعت هذه المدن بنمط عمراني أوروبي في أغلبها .

-المدن القائمة و التدخل الإستعماري :لقي المجال العمراني في المدن القائمة تغيرات من قبل الفرنسيين تندرج في إطار السياسة الإستطانية تطبيقا لقانون توسع المدن .

ومن خلال ذلك لا يمكننا أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر لخدمة أغراض الإستيطان الأوروبي من جهة و توجيه الشبكة العمرانية وهياكلها من جهة أخرى، إذ نجد أن الإدارة الفرنسية وضعت مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية سواد الداخلية أو الساحلية لتوسيع نسيجها العمراني حسب مقاييس غربية لإنشاء أحياء بمدن جديدة لإقامة الأوروبيين و تجهيزها بالمرافق الإدارية و الهياكل الأساسية .

وتوصل الكثير من الخبراء الذين إهتموا بموضوع الشبكة العمرانية في الجزائر خلال الإستعمار الفرنسي أن مساهمة الفرنسيين في تنمية الشبكة الحضرية لا يقتصر على توسيع المدن ذات الأصل الجزائري فحسب ،بل أضيفت مدن جديدة و توسعت و كانت في البداية عبارة عن قلع ومراكز عسكرية على سبيل المثال ساحة للعرض العسكري في وسط الجزائر القديمة و الذي كان يمثل ملتقى جميع محاور الإتصال التي تقوم فيها الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية بالمدينة .

وسعت فيما بعد لتصبح مدنا عصرية على النمط الغربي لإستقبال الوافدين من جميع أنحاء أوروبا مثل مدينة سطيف ،باتنة ،سيدي بلعباس ،و غيرها أما على إمتداد الطرق وخطوط السكك الحديدية عبر السهول الخصبة في الشمال الجزائري أنشئت قرى على النمط الفرنسي لتوطين المعمرين (الكولون)أو المستوطنين الأوروبيين و مصادرة أراضيهم الزراعية الخصبة نتيجة لعدم قدرتهم على دفع الضرائب التي فرضها المستعمر خاصة في سهول متيجة ،عنابة، تلمسان وغيرها .

6-خصائص الحياة الحضرية و مراحل التحضر في الجزائر :

أدى دخول الإستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة ،فأنتجت هذه السياسة الإستعمارية وضعاً اجتماعياً مثل حالة نموذجية لمخطط إستعماري متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي لإخضاعه وإبادته، فعمدت هذه السياسة إلى تفكيك النظام القبلي بتجريد العشائر والقبائل من أراضيها، كونها المصدر الإقتصادي ووحده النظام الإجتماعي، وذلك من أجل تخطيط الروح الجماعية والعلاقات العائلية وتقليص الوحدة القروية للفرد الجزائري، وكذا تخطيط البيئة الإجتماعية الأسرية ،مما أدى بأفراد الأسرة إلى عدم القدرة على المحافظة على أدوارهم ومواقفهم وسلوكاتهم في ظل هذه التغيرات، بدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة ما يسمى بهامشية السكان النازحين و حدوث أزمة المدن .

ومع خروج الإستعمار وبداية السنوات الأولى من الإستقلال عملت الجزائر وفق مخططات تنموية إعتمدت على التصنيع ،فأنشأت بذلك مصانع و معامل في مختلف المدن الجزائرية ،و إعتمدت على اليد العاملة الفنية و المؤهلة للتحكم في التجهيزات التكنولوجية، فتغير بذلك نشاط العائلة من النشاط الفلاحي إلى النشاط الإقتصادي وطرأت على العائلة تحولات بنيوية و إقتصادية فرضت أنماط جديدة للأسرة التي كانت ممتدة تقليدية ومميزة للمجتمع الريفي، أصبحت بنسبة 3/2 عائلات نووية إجتماعية ضربت في عمق المجتمع الجزائري وأثرت بصفة كبيرة على شكل ووظائف الأسرة وأعطت صورة مغايرة لما عهدته الخلية الأساسية في المجتمع.

كل هذه العوامل أدت إلى إنتشار المميزات الحضرية حيث وصلت نسبة الحضرية في الجزائر في تعداد 1987 م حوالي 49 %من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت

حوالي 5% في بداية القرن 19 ، أي بعبارة أخرى فقد إرتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف .

ولذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السوسولوجية مازال مجتمعاً ريفياً أو نصف متحضر أو حديث التحضر ، و ذلك لأن نصف السكان لا يزالوا يقيمون في المناطق الريفية و أن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول إجتماعية ريفية و تحضرهم هو حديث نسبي .

ومن ذلك يمكن تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي :

أ-المرحلة الأولى 1830-1910م:

تمثل مرحلة إستكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسع الإستيطان الأوروبي عبر التراب الوطني وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وتوزيعها مجانا على المستوطنين الفرنسيين ، مما جعل الأهالي يتراجعون إلى الأراضي الجبلية الوعرة التي ساهمت في إنتشار الأوبئة و الطاعون وغيرها من الأمراض و لإفتقارها لأبسط المرافق الصحية .

ب- المرحلة الثانية: 1910 – 1954م:

تمثلت في مرحلة الحروب والأزمات الإقتصادية العالمية التي انعكست سلباً على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، إذ تناقص الإنتاج الزراعي بفرنسا جراء هاتين الحربين وأصبحت تعتمد على الجزائر في تعويض النقص الغذائي خاصة في مجال الحبوب الذي أصبح يوجه كله إلى فرنسا، نتج عنه بذلك انتشار الفقر والمجاعات بين سكان الأرياف، واستمرت هذه الوضعية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع بالهجرة الريفية نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا.

وقد بدأت تظهر الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، كما خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الإستعمارية لعزل العرب وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية¹.

¹ - Marhelot, les bidons villes encasernés, contribution à l'étude de surpopulation a alger, im les influences occidentales dans les villes maghrébines à l'époque contemporaine, études méditerranée N°2, 1974, P124.

ج- المرحلة الثالثة 1954 - 1966 م:

لا شك أن الثورة الجزائرية كان لها أثر كبير في النزوح الريفي نحو المدن والمراكز العمرانية بسبب سياسة الطرد والتقتيل وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف، باعتبارهم هم أول من احتضن الثورة وساندها، وبالتالي عملوا على عزلهم عن الثورة، ونتيجة لانعدام الأمن في الأرياف خلال هذه المرحلة جعل القرويين يغادرون بيوتهم كمهاجرين نحو المدن القريبة الحدودية كالمغرب وتونس، إضافة إلى استخدام الجيش الفرنسي الطريقة النازية في حشد سكان الأرياف في محتشدات قدرت بـ 1000 محتشدا محاطا بالأسلاك الشائكة لغرض خنق الثورة وقطع أي صلة لتموين المجاهدين، وبعد الإستقلال تحولت هذه المحتشدات إلى قرى صغيرة وتوسعت ولا يزال بعضها موجودا إلى حد الآن ونجد أن سكانها أصبحوا يميلون إلى الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية.

وتواصلت هذه الهجرة وبشكل مكثف بعد الإستقلال، وتمثلت في عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس إلا أنه لم يعد منهم إلى الأرياف سوى نسبة 10%، أما النسبة الباقية استوطنت في المدن خاصة الكبرى والمتوسطة أين استقروا في العمارات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد مغادرتهم الجزائر مع بداية الإستقلال، ونتيجة لهذه الظروف التي أدت إلى ارتفاع معدل النمو الحضري السنوي في الجزائر حيث بلغ أعلى ارتفاع له في هذه المرحلة في تاريخ الجزائر ووصل إلى حدود 10.2%، وأصبحت بذلك الجزائر كدولة مستقلة يحتل سكانها الحصريون نسبة 30% أما 70% فيحتلها سكان الأرياف.

ونتيجة لهذه الأوضاع تبنت الدولة الجزائرية المستقلة نماذج عديدة من الأنظمة الاشتراكية وطبقته في المجالات الإقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص وتركيب المجتمع الجزائري، فركزت بذلك الدولة في هذه المرحلة على القطاع الفلاحي الحكومي المتمثل في الأراضي الخصبة التي غادروها الأوروبيون والمتواجدة في الأقاليم المجاورة للمراكز العمرانية الكبرى بالشمال الجزائري كسهل عنابة، وهران، الشلف.

واستخدام نموذج التسيير الذاتي خلال حكم الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة" كوسيلة لتسيير القطاع الفلاحي الحكومي، جلب بذلك العمال الفلاحون من الأرياف إلى المزارع الحكومية القريبة من المراكز العمرانية الواقعة بجانب المراكز شبه حضرية.

وبالتالي كانت نتائج هذا النموذج سلبية بحيث ترك القطاع الفلاحي الخاص (التقليدي) مهجورا في بعض الجهات من القطر الجزائري، لأن تعميم الدولة لهذا النموذج في باقي المؤسسات الاقتصادية التي تركها الأوروبيون من مصانع وغيرها، استقطب عددا كبيرا من الفلاحين بسبب الفوارق في الإمتيازات وأجور المهن الحضرية، خلق بذلك مناصب شغل ولو في إطار بطالة مقنعة، أدى هذا إلى سوء التوازن في الظروف المعيشية بين الأرياف والمدن، وأدى إلى تزايد سكان المدن على حساب سكان الأرياف.

د- المرحلة الرابعة 1966-1977م:

هي مرحلة التي تنبأها الرئيس "الراحل هواري بومدين" وشهدت الجزائر خلال هذه المرحلة نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه أستعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وإحداث العديد من الإصلاحات الزراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية، وكذا بناء القرى الاشتراكية ونجد من أهم الخطط الاقتصادية التي أثرت في الأوساط الاقتصادية الجزائرية ومناطقها وفي حركة السكان هي: الخطة الاقتصادية الإنتقالية (1967-1969م)، المخططان الرباعيان (1970-1973م)، و (1974-1977م) على التوالي، ولقد أحدثت هذه المخططات والبرامج الخاصة تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، فوسعت مجالات المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة ووسعت شبكة الطرق البرية.

وبالتالي أحدثت هذه المخططات الاقتصادية هزة قوية جعلت سكان الأرياف يتوافدون على المدن أين توفر فرص العمل في الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية، حيث بلغت نسبة المهاجرين من الريف إلى المدينة في هذه المرحلة حوالي 1.7 مليون نسمة أي بمعدل يزيد عن 100000 نسمة في السنة الواحدة.

ووضح الباحث الجزائري "محمد السويدي" أن التحضر في هذه الفترة قد تسارع بوتيرة لا نظير لها، حيث توضح الإحصائيات التي اهتمت بالنمو الحضري بين سنة 1966-1977م أنها تميزت بما يلي:

• نمو حضري متوسط:

شمل المدن التي تراوحت نسبة النمو فيها بين 30% إلى 40% ونجده في كل من مدينة قسنطينة التي بلغ نموها 35%، ومدينة سيدي بلعباس التي وصلت نسبة النمو فيها إلى 33%.

• نمو حضري شديد:

نظرا لاستقرار الحكم في الجزائر خاصة بعد التصحيح الثوري، والإنطلاق في مخطط التنمية خصوصا في فترة السبعينات التي كان التركيز فيها على التنمية الصناعية والفلاحية نجد الكثير من المدن توسعت خلالها نتيجة الهجرة للعمل في الصناعة وبلغت نسبة التحضر في مدينة الجزائر العاصمة بين 50-80%، وفي مدينة تلمسان 53%، وهران 59%، عنابة 71%، سكيكدة 77%، سطيف 64% ونجد أن أغلب هذه المدن ساحلية صناعية.

• نمو حضري شديد جدا:

تركز هذا النوع من التحضر في المدن الصغيرة التي عاشت فترة من الإضطهاد والتهجير في عهد الإستعمار، إضافة إلى تميز مناطقها بالغابات وهذا ما أدى بسكانها للزحف نحو المدن القريبة منها ونجد من بين هذه المناطق.

- البليدة بلغت نسبة التحضر فيها 87% وهي منطقة غابية.

-مستغانم وبلغت نسبة التحضر فيها 87%.

-باتنة وبلغت نسبة التحضر فيها 133%.

وهكذا فإن ظاهرة النمو الحضري في الجزائر ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن، فبعد انتهاء حرب التحرير وانفتاح المحتشدات نزح سكانها نحو المدن بعد إعلان الإستقلال، وبعد سنة 1966م اكتست عملية التحضر طابعا إقتصاديا على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بتحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي.

7- نمو سكان المدن وتوزيعهم على المدن الجزائرية:

أ - مراحل نمو سكان المدن: إن المتبع للمعطيات الإحصائية لسكان الجزائر منذ بداية الإحتلال 1830م وحتى أول إحصاء للسكان في عهد الاستقلال 1966م، يلاحظ أن نمو السكان قد مر ثلاث مراحل متباينة¹:

● مرحلة الركود والتراجع السكاني:

وتبدأ من بداية فترة الإحتلال لتنتهي سنة 1986م، وهي أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائر، إذ أنه تدنى عدد السكان وبلغ 2.462935 نسمة خلال سنة 1976م، بعد أن كان يقدر بحوالي 3 ملايين خلال سنوات 1851 و1866 و1868م وهي تلي فترة الحروب الإستعمارية والثروات الوطنية التي شهدتها الجزائر إبتداء من سنة 1849م وحتى سنة 1881م وتميزت بانخفاض المستوى الصحي وقلة المصحات والأطباء.

● مرحلة النمو السكاني البطيء:

وتمتد من سنة 1886 حتى سنة 1921م وتعتبر مرحلة مستقرة ودامت 35 سنة، حيث قدرت الزيادة الطبيعية فيما بين 0.4% و 1.7%

● مرحلة الانفجار السكاني:

وتبدأ من سنة 1921م إلى غاية يومنا هذا، فنجد بالمقارنة بين إحصاءات سنتي 1906م و 1960م أن عدد السكان تضاعف خلال هذه المدة ليصبح 10.637.896 نسمة خلال سنة 1960م، باستثناء عدد الأروبيين 1.058.581 نسمة ليصبح العدد الحقيقي للجزائريين 9.479.315 نسمة فقط. ونجد هذا العدد تضاعف خلال 17 سنة تضاعف ووصل ما يقارب 18 مليون نسمة سنة 1977م.

¹- محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (23): يوضح مراحل نمو سكان الجزائر (1830 - 1990)¹

السنة	الجزائريون	الأوروبيون	المجموع
1830	3.000.000	-	3.000.000
1856	2.307.349	180.330	2.487.679
1866	2.652.072	251.942	2.904.104
1876	2.462.935	344.749	2.807.685
1886	3.287.000	465.000	3.752.000
1906	4.046.000	675.000	4.721.000
1926	4.615.700	828.600	5.444.300
1931	5.026.300	875.700	5.902.200
1936	5.570.100	939.500	6.509.600
1948	6.660.000	909.700	7.569.700
1954	7.840.000	971.100	8.811.200
1959	8.850.000	1.052.000	9.875.000
1966	12.150.000	-	12.150.000
1977	17.422.000	-	17.422.000
1990	26.000.000	-	26.000.000 تقدير

(-) تعني الإشارة أن المعطيات الإحصائية غير متوفرة

وبالتالي يمكننا القول أن خلال عهد الاحتلال الفرنسي عام 1830م كان عدد سكان المدن حوالي 5% من مجموع السكان، وكان معظمهم يقيمون في الريف وخلال عام 1954م ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 25% لتصل إلى 31% عام 1966م وإلى 41% خلال عام 1977م وإلى 49% عام 1987، وإلى 59% عام 1996م.

وبالتالي أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن التي عرفت تنمية سريعة في مختلف القطاعات، مما أدى إلى استقطاب الكثيرين نحو المدن، للبحث عن مستوى إقتصادي ومعيشي أحسن.

¹ - محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

في حين ترجح الإحصائيات إلى أن يصل نسبة سكان المدن الجزائرية عام 2000 إلى نحو 60% من مجموع السكان¹.

وبالتالي نجد أن الفترة من 1954-1987م مثلت طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث تزايد عددهم من 1.6 مليون نسمة سنة 1954م إلى 11 مليون نسمة خلال عام 1987م بنمو زيادة يعادل 677%، في حين لم تحقق الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى زيادة تعادل 216%، وهذا معناه أن معدل نمو الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي الإجمالي للسكان، فتضاعف بذلك سكان الجزائر خلال 20 سنة تقريبا، وتضاعف معه سكان المدن بثلاث مرات خلال نفس الفترة من 1966-1987م، حيث تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة من 8 سنة 1977م إلى 16 مدينة سنة 1987م، و23.6 مليون نسمة سنة 1998²، وهذا نتيجة التصنيع والتوظيف الصناعي التي اتبعته الجزائر منذ 1967م، والتي ساهمت في نمو المدن الجزائرية، حيث شهدت نسبة التحضر صعودا انطلاقا من سنة 1966، حيث قدرت 30.4% وارتفعت إلى 40.7% سنة 1977م وإلى 50% سنة 1987 لتصل إلى 60.1% عام 2002³، ونجد أن الهجرة الريفية لها دورا كبيرا في ارتفاع عدد السكان بالمدن الجزائرية مما ساهم في ارتفاع نسب التحضر بها.

* والتحضر في الجزائر له عدة خصائص نبرز أهمها في الآتي⁴:

- أنه يعكس الواقع السياسي والتاريخي والإجتماعي للبلاد.
- أن نمو الحضر في تزايد مستمر.
- أن عملية التحضر تميزت بخاصية السرعة، حيث كانت ولا زالت أقوى على طاقات المدن وإمكاناتها الطبيعية والإقتصادية، فساهمت في رفع معدلات النمو الحضري وجعلها تفوق معدلات النمو الإجمالي للسكان.

1- قراءة إلكترونية، <http://algeria.maktoobblog.com/510484>.

2- محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية التحضر، مرجع سبق ذكره، ص 128.

3- Rapport national, population et développement Algérie 2003.

4- عبد العزيز بودن، التحضر في الجزائر، مجلة الباحث الإجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، العدد 05، جانفي 2005، ص 167.

- أن التحضر استقطب أهم القوى الدفاعية في تطور سكان الجزائر، وأنه كان السبب الرئيسي في الخلل القائم في التوازن بين الريف والحضر.

- إن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر، يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر في خيارات التنمية والتخطيط المحددة من قبل الدولة.

-ارتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التمرکز الحضري للسكان في المدن الكبرى. فتغير بذلك وضع ودور المرأة بعد الاستقلال، إذ تشير الإحصائيات السكانية لعام 1977م أن عمل المرأة قد تطور، وبلغ بذلك عدد العاملات 115197 عاملة بنسبة 73% في الإدارات وأقل من 2% في الزراعة و 4% في الصناعة.

وبالتالي نتج عن هذا الواقع الجديد للمجتمع الحضري الجزائري عدة نتائج سلبية كظهور أزمة السكن وكذا الأحياء العشوائية وتفشي ظاهرة البطالة والنزوح من الإشتغال في النشاط الفلاحي في الأرياف، حيث قدرت الإحصائيات أن عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة بالجزائر بلغ نسبة 14.12% من مجموع المشتغلين، ما أدى إلى خلق ظاهرة عدم التوازن بين الريف والمدينة في الجزائر.

وكان لهذا النمو السريع للمراكز الحضرية الجزائرية تأثيرا بالغا على شكل وبناء الأسرة، حيث اتجهت إلى تقليص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام النووي، فبعدما كانت الأسرة الجزائرية الريفية تتحكم في إمكانية توسيع وتغيير مسكنها كلما تزايد أعضائها، فإن هذه إمكانية أصبحت صعبة في المدينة.

فنجد أن هذه التغيرات التي حدثت في مجتمع المدينة الجزائرية كان لها الوزن الكبير في التأثير على العلاقات الاجتماعية داخله، إذ أن الأفراد والجماعات التي تضمها المدينة تميزت بالتنوع واللاتجانس بين سكان المدينة من حيث العادات والتقاليد والقيم والأفكار وغيرها... فأدى إلى سيطرة الطابع اللاشخصي على العلاقات الاجتماعية، فبالرغم من القرب السكني إلا أنهم بعيدين عن بعضهم اجتماعيا، حيث أن المدينة تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة وغيرها كما هو الحال بالنسبة للريف، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي من أسفل إلى أعلى أو العكس، كما قد يدفعه إلى التحرك الأفقي أي

الجغرافي، فيغير مكان إقامته تحت ظروف فرض العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبط بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص.

وما يمكن أن نستخلصه في الأخير : أن المدن الجزائرية امتازت بالانتشار الواسع للمدن الصغرى حيث نجد حوالي 326 مدينة صغيرة، بفضل استفادتها من عمليات التصنيع والخدمات وهي مؤشر هام لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان ونشر التنمية الحضرية عبر مختلف التراب الوطني.

ب - الكثافة السكانية:

تقدر الكثافة السكانية العامة في الجزائر بـ 12.2 نسمة / كم² عام 1998، ذلك لأن معظم السكان يتركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار، فالخريطة الجيولوجية للجزائر تبين أن معظم أراضيها صحراء تتكون من الجبال والرمال وهي تحتوي على مساحة تقدر بـ 2.174.508 كم² إذ تعتبر من أكبر الصحاري في العالم، ولهذا ما بقي كمساحة قابلة للحياة إلا 207.493 كم² يسكن فوق هذه المساحة الصغيرة 80% من سكان الجزائر.

وبالتالي تتحكم العوامل الطبيعية والإقتصادية والإدارية والتاريخية بصورة أساسية في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر فنجد أن:

الكثافة السكانية تتناقص كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب ومن الشرق نحو الغرب، فنجد في التل أعلى كثافة وتتراوح بين 50 و 200 نسمة في كم²، وتزيد عن 400 نسمة/كم² في المناطق الساحلية والمدن الكبرى، حيث يضم 65% من جملة سكان الجزائر، رغم أنه يمثل سوى 4% من جملة مساحة البلاد نتيجة للظروف الطبيعية الملائمة، وكذا تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية.

أما في الهضاب العليا فنجد الكثافة تتناقص إلى ما بين 10 و 50 نسمة/كم² وهي تأوي 25% من السكان وعلى نحو 9% من جملة مساحة البلاد نتيجة للظروف الطبيعية الملائمة نسبيا، وتبذل الدولة جهودا كبيرة لإعادة إعمار هذا الإقليم من خلال استراتيجية التهيئة العمرانية التي أولت اهتمام كبير لهذا الإقليم باعتباره العمود الفقري للمعمور الجزائري.

أما الصحراء فتقل فيها الكثافة السكانية حيث حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب قساوة المناخ، ويقيم 10% من سكان الجزائر فوق 87% من مساحة البلاد.

وقد وضعت الحكومة حل مشكلة السكان بالمدن الكبرى سياسة التوازن الجهوي الإقتصادي والاجتماعي بين المدن والأرياف، بهدف توزيع السكان توزيعاً عادلاً على مختلف مناطق البلاد، وذلك بإنشاء مدن جديدة كوسيلة مثلى لاستغلال المجال الجغرافي استغلالاً رشيداً لتحقيق التوازن بين الهضاب العليا والجنوب.

ثانياً: النشأة والتطور الخاص لمجال الدراسة -مدينة باتنة- "نموذجاً"

1- مدخل عام لإقليم مدينة باتنة

أ - أصل التسمية:

وردت العديد من الروايات، لكننا سنأخذ القريبة من الحقيقة ومعظمها تتحدث عن تسمية مدينة باتنة، تأخذ الجانب اللغوي ومنطلقها الغالب مأخوذ من المعنى العربي الفصيح بإرجاعه إلى النطق بات هنا، أو نروح نبات هنا أو نبيت هنا¹. فسألوا أصحابها من أين جئتم؟ ذلك إلى أن هذا الاسم قديم جداً أطلق على المنطقة بسبب نزول ولي صالح قام في منطقة المعسكر حالياً، حيث بنا فيها حمام للمسافرين، وكان هؤلاء كلما حل الليل يقولون "أنروحو نباتو" فسميت باتنة. وروايات أخرى ترجع إلى أهل البدو حيث كانوا يقضون الصيف والربيع بمروج المنطقة، فأطلقوا عليها هذا الاسم، بقولهم كلما حل الفصل "نروحو وين بتنا". وبموجب المرسوم الذي صدر في 12 سبتمبر 1848م تم تسميتها "لومباز الجديدة" غير أن هذه التسمية استبدلت بتسميتها الأصلية "باتنة" وذلك بموجب مرسوم آخر صدر في 20 جوان 1849م وهي لا تزال تعرف بهذه التسمية إلى يومنا هذا.

ب - نبذة تاريخية حول مدينة باتنة:

مدينة باتنة من أعرق مدن الجزائر لها تاريخ طويل وعميق غني بالأحداث التاريخية، يعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وبحكم موقعها بقلب منطقة الأوراس وباعتبارها همزة وصل بين الصحراء والهضاب العليا للشرق الجزائري، ورثت منطقة باتنة تاريخاً حضارياً عريقاً تعاقبت عليه عدة حضارات بدءاً بالحضارة النوميديّة التي بقيت آثارها واضحة بالمنطقة مثل مدينة "إشوكان" وقرية "بالول" بحصنها الشهير بدائرة منعة، وضريح "إمدغسن" بدائرة المعذر، بعد ذلك غزاها الرومانيون وتمكنوا من احتلالها بعد حروب طاحنة مع النوميديين سنة 42م.

¹ - دليل باتنة، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1984، ص18.

غزت شعوب كثيرة مدينة باتنة، واعتبرت محوراً حضارياً لكل من الحضارة الرومانية والوندالية والبيزنطية ثم الفتوحات الإسلامية.

وشهدت المنطقة في عهد الرومان تطورا عمرانيا كبيرا فشيّدوا بها عدة مدن منها "مبازيس" سنة 81 و"ثاموقادي" المعروفة بتمقاد الحالية التي أسست من قبل الإمبراطور "طرغن" سنة 100 وبقي الرومان بالمنطقة حتى القرن الرابع بعد الميلاد، حيث احتلها الونداليون سنة 431 ولكن طردوا منها بعد حروب عنيفة سنة 480 ثم احتل البيزنطيون المنطقة سنة 534 إلى غاية 643 حتى عهد بداية الفتوحات الإسلامية، ومن أشهر قادة المقاومة البربرية ضد البيزنطيين الملك "بادس" الذي هزم بعد عدة معارك في جنوب "تغاي" ولاية خنشلة سنة 539.

وبعدها جاءت الفتوحات الإسلامية سنة 643 ووصلت إلى أوجها في الفترة الممتدة بين سنتي 670 و 682 تحت قيادة "عقبة بن نافع" الذي اغتاله الملك "كسيله" سنة 690 م ومملكة الأوراس "الكاهنة" سنة 701 م إلى غاية اعتناق أهل المنطقة للإسلام، ثم قدم إليها الأتراك سنة 1585م، خضعت المنطقة في عهدهم لباي قسنطينة، وتواصلت هذه الوضعية حتى غزاها الفرنسيون في فيفري 1844م، ونظرا لمكانتها العسكرية الإستراتيجية فإنها كانت تخضع لنظام عسكري، حيث واجهته مقاومة عنيفة بقيادة الحاج "أحمد باي" سنة 1858م، ثم ظهرت مقاومة أخرى بقيادة الشيخ "صادق بلحاج" الذي هزم وسجن مع 80 مقاتل وتوفي سنة 1862م، في سجن الحراش .

شارك سكان المنطقة بصفة فعالة في ثورة "الشيخ المقراني" سنة 1871م وسنة 1879م في ثورة "أحمد أمزيان" المدعو "جار الله" في منطقة أريس.

وفي سنة 1916م انفجرت ثورة الأوراس في مروانة، عين التوتة وبريكة بقيادة الشيخ "عمر بن موسى".

وانتهت سلسلة الثورات ضد الإستعمار الفرنسي بثورة أول نوفمبر 1954م التي أدت إلى استقلال الجزائر سنة 1962م.

وبالتالي هذه التشكيلات السياسية بثقافتها وحضاراتها وأهدافها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني، وساهمت من قريب أو من بعيد في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية، ويتوالي المخططات التنموية عليها أثر في نموها العمراني، وكذا الإنفتاح على السوق العالمية بتبني سياسة

الإقتصاد الليبرالي وما تبعه من مشاريع إقتصادية ذات أبعاد جهوية ، مما سلط الضوء على إمكانية تطورها في ظل معطياتها الحالية الحالية.

وعليه فإن الموقع الإستراتيجي لولاية باتنة له أهمية في تحديد آليات التهيئة مما يقتضي الإستغلال الأمثل للقدرات والإمكانات المتوفرة بشكل يضمن الإنسجام والتحكم في تسيير كل معطيات المجال، وبطريقة مستدامة حتى يسمح بجعل هذه الولاية قطب حيوي يساهم في ترقية الأقاليم والولايات المجاورة.

2- الخصائص الجغرافية للمدينة :

تستمد المدن أهميتها من خلال ما لعبته من أدوار جغرافية وتاريخية، وللمواقع والمواضع دور حاسم في إبراز هذه الأدوار، ذلك لأن معرفتها تبرز لنا حقائق هامة ترتبط أساسا بأهمية الموقع وصلاحيه الموضع، كما تتجلى الأهمية الوظيفية للمدينة في مدى فعالية الموقع وقدرة الموضع على استيعاب التطور العمراني المتزايد، لأن المدن تقوم في أماكن معينة لتؤدي خدمات ضرورية للمجتمع، ويتغير نوعها بمرور الزمن.

ولكن الذي يحدد نوع الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه، أما العامل الحاسم الذي يتحكم إلى حد كبير في نموها ويساعد على تغيير وظائفها فيما بعد هو الموقع"¹.

أ - الموقع:

تقع مدينة باتنة في القسم الشرقي من البلاد على ارتفاع أكثر من 1000م تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 400 كلم، تمتاز تضاريسها بالتنوع حيث تنقسم إلى مناطق متميزة الهضاب العليا التالية في المنطقة، ويمتد على مساحة قدرها 3279.84 كم²، والمنطقة الجبلية الجنوبية والشرقية الجنوبية المتكونة من مجموع الأطلسين [جبال الحضنة، بوطالب، بلزمة، جبل متليلي، الشلبي، والهضاب العليا السهلية في المنطقة الغربية للولاية]².

يحدها من الشمال ميلة والشمال الشرقي ولاية أم البواقي وولاية سطيف من الشمال الغربي، ومن الشرق ولاية خنشلة وغربا ولاية المسيلة ومن الجنوب ولاية بسكرة.

وتبرز أهمية الموقع في كون أن المدينة تتخللها سلاسل جبلية للأطلس التلي والصحراوي مما جعله نقطة التقاء للعديد من الطرق الوطنية التي جعلتها كبوابة للصحراء وأكسبته مكانة

¹ - الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، ص14.

² - مديرية التخطيط، باتنة.

وأهمية وطنية، فالمدينة هي مقر الولاية وعاصمة للإقليم الإداري، ويزيد من قوتها ويمر أهم المحاور الطرقية على مستواها و المتمثلة في :

- الطريق الوطني رقم 03 يربط قسنطينة ببسكرة ويتفرع منه الطريق الوطني 75 الذي يمر بجرمة اتجاه سطيف.

- الطريق الوطني رقم 31 يربط باتنة بجنوبها الشرقي "أريس" مروراً بتازولت.

- الطريق الوطني رقم 77 الذي يربط باتنة بسطيف مروراً بمروانة.

- الطريق الوطني رقم 88 يربط باتنة بخنشلة.

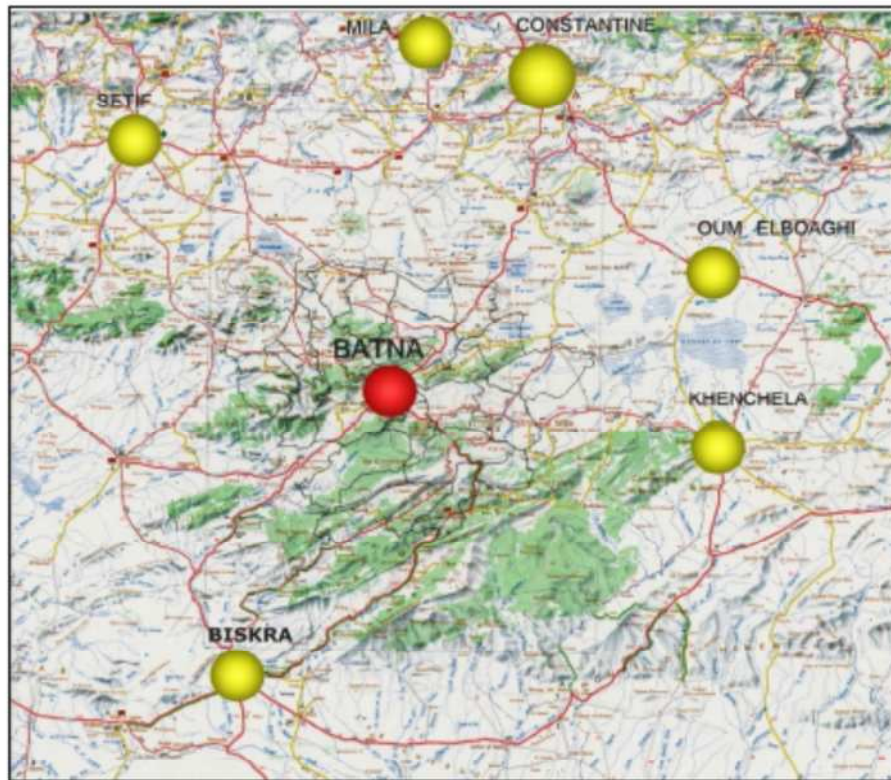
- خط السكة الحديدية شمال جنوب الرابط بين قسنطينة وبسكرة وبالتالي تبلغ شبكة الطرقات لولاية باتنة 3883 كلم منها:

- 723.7 كلم طرق وطنية.

- 620.8 كلم طرق ولائية.

- 779.3 كلم طرق بلدية.

خريطة رقم (01): تمثل أهم الطرق التي تمر بمدينة باتنة



المصدر: مخطط التناسق الحضري لباتنة، مهمة 2، ص 57.

ب - الموضع:

تتوضع مدينة باتنة على حوض ترسيبي أو منطقة سهلية بارتفاع 1000 متر¹، شبه مغلقة تحيط بها مجموعة من الكتل الجبلية أهمها:

- جبل كاسرو وتاركات بارتفاع 1780 متر.
- جبل إيشعلي من الجهة الجنوبية بارتفاع 1809 متر.
- جبل بوعريف بالجهة الشمالية الشرقية بارتفاع 1746 متر.

هذا الموضع له أهمية كبيرة في تحديد شكل نمو المدينة واتجاه توسعها، فالعوائق الطبيعية (جبال، درجة انحدار شديدة) تفرض بوضوح نمو المدينة، كما توضحه خريطة الانحدارات إذ أن هذا النمو يتجه نحو تازولت، حملة وفسديس.

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات، سنة 2005، ص 10.

ش



الحدود

واد

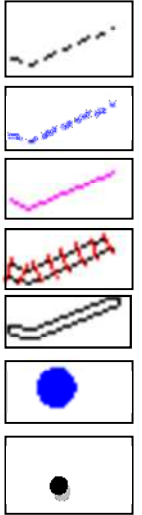
خطوط التسوية

سكة حديدية

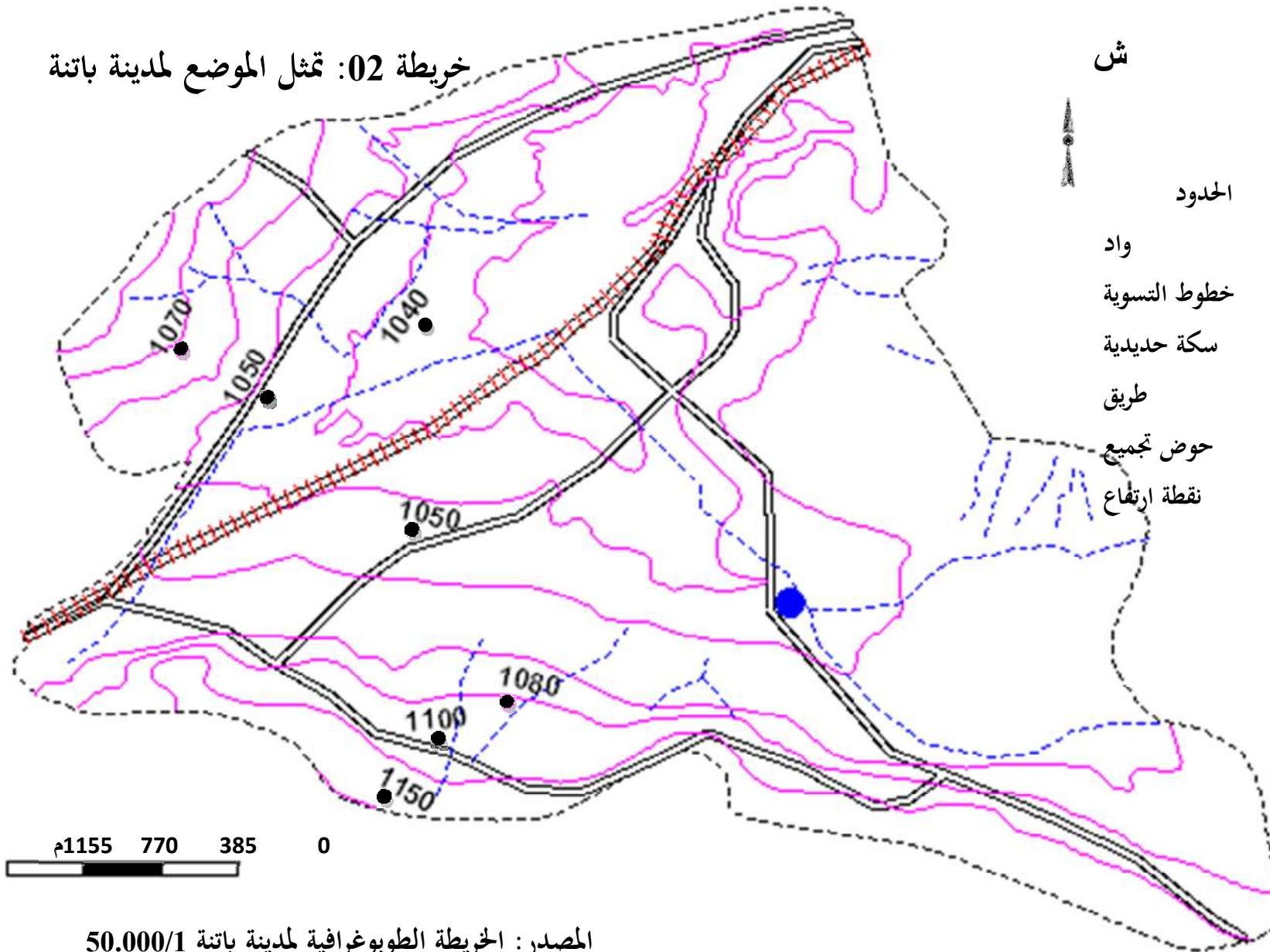
طريق

حوض تجميع

نقطة ارتفاع



خريطة 02: تمثل الموضع لمدينة باتنة



المصدر: الخريطة الطبوغرافية لمدينة باتنة 1/50.000

جـ التضاريس:

تقع مدينة باتنة شرق الجزائر العاصمة بين الأطلسين التلي والصحراوي وتتميز ببنية تضاريسية متنوعة حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق متميزة، الهضاب العليا التلية في المنطقة الشمالية وتمتد مساحتها إلى 3279.84 كلم²، والمنطقة الجبلية الجنوبية والشرق الجنوبية المتكونة من مجموع جبال الأطلسين التلي والصحراوي، والمتربة على مساحة قدرها 4967.01 كلم²، والهضاب العليا السهبية في المنطقة الغربية للولاية والتي تبلغ مساحتها 3764.36 كلم²، ويبلغ عدد سكان الولاية 1.016.036 نسمة يتوزعون على مساحة قدرها 12.011.21 كلم²¹.

ومنه نستنتج أن موضع مدينة باتنة يمتاز بالتسطح كونها تتواجد في منخفض يحيط به الجبال، وبالتالي هذه الميزة الطبيعية منحتها النمو في جميع النواحي والاتجاهات، خاصة في وقتنا الحالي بعد تشعب نسيجها، ومنحها شكلا هندسيا محددًا في مثلث تتجه قاعدته نحو الشمال الغربي ورأسه نحو الجنوب الشرقي، يصل إلى 1040م فوق سطح البحر، وأعلى ارتفاع يصل إلى 1100م، وبذلك يكون فارق الارتفاع 60م، أما الجبال المحيطة بها بعد جبال "بوعريف" في الشمال الشرقي الذي يصل ارتفاعه إلى 1641م، جبل "إيش علي" بالجنوب ارتفاعه 1800م، كما يتخلل النسيج الحضري لمدينة باتنة وجود وادين رئيسيين هما: وادي باتنة، ووادي القرزي.

وبذلك تحتل مدينة باتنة مكانا استراتيجيا، تستفاد من نقاط تقاطع مهمة لمحاور وطرق وطنية سواء في الاتجاه شمال جنوب، أو في الاتجاه شرق غرب.

3- دراسة التطور التاريخي للنسيج العمراني لمدينة باتنة:

يعتبر التطور العمراني للمدينة المؤشر الهام للحضارات باعتباره لايزول بزوال الأشخاص، بل يبقى كإرث حضاري معبر عما كان سائد في المدينة عبر مختلف الأزمنة من عادات وتقاليد وغيرها.

وقد عملت فرنسا بكل قواها ووسائلها المتاحة المادية والمعنوية على إقصاء هذه المنطقة بل وتعويقها وجعلها تعيش تحت وطأة البؤس والفقر والجهل والمرض لمدة دامت سبع سنوات

¹ - كتيب جغرافية محلية لمدينة باتنة.

من 1954-1962م، وكل ذلك من أجل إذلال سكان باتنة وجعل اهتمامهم منحصرا في السعي وراء لقمة العيش دون التفكير والعمل في القضايا الوطنية الكبرى من الإستقلال الوطني ومقاومة الإستعمار الفرنسي، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى إقامة أحياء حضرية متطورة مخصصة للأوروبيين في مقابل شبه معسكرات كانت تأوي الأغلبية الساحقة لسكان مدينة باتنة، وبالطبع هذه المعسكرات كانت خالية تماما من الشروط والمعايير الصحية اللائقة بالإنسان، ونجد من بين هذه الأحياء التي يرجع بدء نشأتها إلى الإستعمار الفرنسي والتي لا زالت قائمة في باتنة (حي بوعقال، أول وثاني وثالث، حي الزمالة، حي بارك فوراج وبوزوران وحي كشيدة).

ولقد فرضت الإدارة الفرنسية أن تكون الشبكة الحضرية للمدينة تابعة إداريا لمدينة قسنطينة ولمدة طويلة، ولما أصبحت ذات أهمية في إستراتيجية الإستعمار الفرنسي، تم فصلها عن مدينة قسنطينة وأصبحت عاصمة إقليم الأوراس، وبالرغم من هذه الإستقلالية إلا أنها ظلت مدينة عسكرية بالدرجة الأولى تشكل ملتقى لجميع القوات الفرنسية القادمة من جميع النواحي، وللأسباب السابقة لم تلقى المدينة أي اهتمام أو عناية في مجال التجهيزات العامة والسكنية باستثناء الخدمات الحضرية الموجهة لخدمة المستوطنين.

وبالتالي كل ما تحقق من إنجازات في عهد الهيمنة الإستعمارية كان وفق ما تحتاجه الإدارة الفرنسية.

ويمكن أن نجمل ما يتعلق بأنماط الأبنية والهياكل الموروثة من طرف الإستعمار فيما يلي:

- مجموعة من البنايات القديمة جداً تقع وسط مركز المدينة، وحالتها متداعية وآلية للسقوط.
- أحياء مجاورة لمركز المدينة وهي تشكل النسيج العمراني للمدينة وتوسعاتها الحضرية.
- مجموعة من البنايات المتمركزة حول المقر الحالي للولاية في مدينة باتنة منها ممرات بن بوالعيد.

وبناء على المعطيات السابقة فإنه لا يمكن إبراز مدينة باتنة كمركز حضري توسعت شبكته إلا من خلال مراحل تاريخية، رغم أنها كانت قبل ذلك ذات علاقة وطيدة بالمراكز الحضرية السابقة " Lambeze و تيمقاد" اللتين أقامتها الإمبراطورية الرومانية، ووصل بذلك معدل التعمير إلى 56.19% وهو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 58.30% وقد اتخذ هذا النمو اتجاهات عديدة، يمكن تمييز فترتين أساسيتين لتوسع المدينة تتوافق كل واحدة منها مع

نمو مميز وظهور أشكال حضرية وعمرانية تشمل أنماط ووحدات مورفولوجية محددة بعوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وهذه المراحل التاريخية هي:

أ - الفترة الأولى قبل 1962م:

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة مراحل هي:

• المرحلة الأولى: (1844-1870م):

وهي المرحلة التي تشكلت فيها أول نواة إستعمارية للمدينة وتهيكلت حول محورين شمال واد باتنة، وتم إصدار مرسوم تنفيذي صدر في 12-09-1844م، تضمن محتواه بأن تصبح باتنة مركزا حضاريا مساحته 12 هكتار¹، وتم خلال هذه المرحلة بناء الحي العسكري المعروف بـ "CAMP".

- وفي نفس الفترة صدر مرسوم تنفيذي في 12-09-1844 يتضمن ترقية مدينة باتنة إلى مركز حضري بمساحة 12 هكتار، وخلال سنة 1860م بدأت المدينة تعرف توسعا بطيئا ظهر على إثره حي "الزمالة" جنوب شرق المركز عام 1870م، وهو أقدم أحياء المدينة شيد من طرف السكان الأصليين للمنطقة، وأطلق عليه آنذاك اسم "البرج" وخصص للقاضي كما تقطنه بعض العائلات من الأهالي².

• المرحلة الثانية: 1871-1923م:

ابتداءً من سنة 1871م بدأت المدينة تعرف نوعا من التوسع وصلت مساحتها إلى 26 هكتار، وهذا بواسطة بناء تجهيزات المدينة المتمثلة في مدرستين، كنيسة، سوق، مسرح، مسجد الذي يسمى حاليا بالمسجد العتيق، الذي كان في السابق مسجد المعسكر camp، إضافة إلى البلدية، المقبرة المسيحية، المحكمة، حيث تهيكلت هذه المساكن والتجهيزات حول محورين عموديين بين شارع الجمهورية الذي يربط الباب الجنوبي الشرقي بالباب الشمالي الشرقي وشارع الإستقلال حاليا الذي يربط الباب الشمالي للمركز بجنوبها.

¹ - أحمد محمد بوزراع، المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث [دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة بمدينة باتنة-الجزائر]، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع، سنة 1989م، ص 156.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة .

وإلى غاية 1923م كانت المدينة مهيكلية في قسمين منفصلين بواد باتنة وهما النواة الإستعمارية داخل المعسكر من الناحية الشمالية وحي الزمالة من الجهة الجنوبية والتي تمثل الحي التقليدي.

● المرحلة الثالثة: 1924-1945م:

تمكنت مدينة باتنة في هذه المرحلة أن تلعب دورها كمركز إداري وتجاري نظراً إلى المرافق التي أنشأت من بينها مشروع محطة السكة الحديدية التي تمتد غرب النواة العسكرية من الشمال نحو الجنوب، والذي نتج عنه استقطاب الكثير من المستوطنين، وكذا إنجاز مطار عسكري مكان إكمال المطار حالياً، فقد تم تسجيل 1100 ساكن مستوطن سنة 1925م، ليصل إلى 1300 ساكن مستوطن سنة 1930م، وإلى 1500 مستوطن سنة 1940م، وبالتالي ساهمت هذه المعطيات الجديدة في اتساع المدينة حيث وصلت مساحتها إلى 150 هكتار ومعدل استهلاك مجالي قدر بـ 5.64 هكتار/سنة، وامتداد حركة التعمير في اتجاهات مختلفة حيث ظهرت أحياء جديدة متمثلة في:

* ظهور حي جديد مجاور لحي الزمالة وهو حي بوعقال.

* حي جديد وضعت له البنايات الأولى وهو حي شيخي.

* أما حي المعمرين "stand" فقد شهد بنايات راقية وارتفاع عدد ساكنيه.

● المرحلة الرابعة : 1946-1962م:

تزامنت هذه المرحلة مع أحداث عديدة منها انطلاق الثورة التحريرية وظهور مخطط قسنطينة عام 1958م، والتي كان لها تأثيرها الكبير على المجال العمراني، إضافة إلى استقلال مدينة باتنة إدارياً عن مدينة قسنطينة، وأصبحت تمثل دائرة لإقليمها بعدما كانت تابعة لها في شؤونها الإدارية، مما أدى إلى توسع المدينة وخلق أحياء أخرى متمثلة في:

* من الناحية الشمالية (الأحياء الأوروبية): تميزت النواة بتوقيع المساكن الجماعية HML بـ 180 مسكن على طول ممرات بن بو العيد، وحي 158 مسكن، وحي الفوريار بـ 100 مسكن، وقد تم أيضاً تعزيز القوة العسكرية للإحتلال عن طريق بناء ثكنات في الشمال الشرقي للنواة أين توجد مستشفى "السوناطوريوم" حالياً.

* من الناحية الجنوبية (الأحياء التقليدية): بالمقابل عكس العمران المنظم في الجهة الشمالية الخاصة بالأوروبيين، ظهرت مجموعة أنوية السكن الفوضوي التقليدي والذي كان نتيجة لاستقرار الأهالي الفارين من الإضطهاد حول أحياء المحتشدات "cités de recasements" المتمثلة في حي شيخي بـ252 مسكن، والحي التطوري بـ192 مسكن وحي كشيدة بـ260 مسكن، وبالتالي التوسع التدريجي لهذه الأنوية شكل أحياء جديدة تمثلت في حي كشيدة في الغرب، باركا فوراج في الشرق، و"بوزوران" شمالا مع استمرار توسع الأحياء التقليدية السابقة (بوعقال، شيخي، الزمالة التطوري) وهذا لاستقبال السكان الذي فاق عددهم 25000 نسمة سنة 1949م، وإلى 55000 نسمة سنة 1962م.

وعليه فإنه إلى غاية سنة 1962، مدينة باتنة نمت حول النواة العسكرية في الشمال الأحياء الأوروبية وفي الجنوب الأحياء التقليدية مفصولة بواسطة حصص البساتين المسماة "la verdure".

ب - الفترة الثانية: ما بعد الإستقلال إلى غاية الآن:

ويمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى أربعة مراحل وهي:

• المرحلة الأولى: 1963-1973م:

وتمثل مرحلة بعد الإستقلال أي أنها المرحلة الإنتقالية التي حدث فيها تغير جذري لجميع الأوضاع السياسية والإقتصادية للبلاد بصفة عامة ولمدينة باتنة بصفة خاصة، حيث عملت توجهات الدولة في هذه المرحلة على تحقيق الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية على حساب الجانب العمراني.

وبالتالي أثرت هذه الوضعية مباشرة على مدينة باتنة التي لم تشهد تنمية في الجانب العمراني، بل استمر توسع الأحياء التقليدية والقديمة بشكل عشوائي.

كما تميزت هذه المرحلة بانطلاق برنامج الأوراس سنة 1967م الذي أدى إلى ديناميكية حضرية جديدة للمدينة من خلال تضمينه لمجموعة مشاريع سكنية قدرت بـ375 مسكن¹، ووصلت مساحة المدينة إلى 1227 هكتار، أي بزيادة قدرها 1018 هكتار،

¹ - أحمد مجّد بوزراع، المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث [دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة بمدينة باتنة-الجزائر]، مرجع سبق ذكره ، ص ص 159-160.

وبمعدل 92.54/سنة، وبالتالي في هذه المرحلة اكتمل الهيكل الحضري العام للمدينة، وأصبحت شبكة نسيجها الحضري بارزة.

• المرحلة الثانية (1974م-1984م) : (مرحلة انفجار التجمع):

في ظل إنشاء المخططات العمرانية الموجهة "PUD" في الجزائر سنة 1974م، استفادت مدينة باتنة بدورها من أول مخطط عمراني لها سنة 1978م، والذي يهدف إلى تحديد مناطق توسع المدينة والتي تتمثل في 03 قطاعات:

- القطاع الأول (شمال شرق): يضم المنطقة العسكرية باحتياط عقاري مساحته 243 هكتار، إضافة إلى توسيع حي باركا فوراج.

- القطاع الثاني (جنوب وجنوب غرب): خاص بإنشاء المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين (ZHUN1، ZHUN2).

- القطاع الثالث (شمال غرب): يشمل توسع المنطقة الصناعية بمساحة 22 هكتار، وبذلك تم انطلاق تجسيد عدة مشاريع مبرمجة ضمن الإطار المخطط العمراني الموجه لمدينة باتنة من بينها:

* التحصيلات: قدرت بـ 1308 تخصيص 04.

* التعاونيات: 21 تعاونية بـ 535 قطعة 01.

* السكن الجماعي: تمثل في المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين (ZHUN1، ZHUN2) بـ 3094 مسكن، بالإضافة إلى حي 742 مسكن.

أما التجهيزات: تم تجسيد العديد من التجهيزات في هذه الفترة منها: المركز الثقافي الإسلامي، الحي الإداري، مسجد أول نوفمبر، المتقنة، 08 متوسطات، ثانوية للبنات، الحي الجامعي، 2200 سرير، متحف المجاهد، مقر SAA، فندق شيليا...

وبالتالي كل هذه المشاريع استقطبت عدداً كبيراً من السكان النازحين الريفيين الذين يبحثون عن ظروف معيشية جيدة من عمل ودراسة وخدمات، أدى إلى انفجار التجمع في جميع الاتجاهات خاصة بوعقال، بوزوران، كشيدة، تامشيط، حيث عرفت هذه الأحياء حركة فوضوية بدون الأخذ بتوجيهات مخطط التعمير لسنة 1978م.

فالمدينة في هذه المرحلة تميزت بنمط معماري رديء شوه مظهرها العام، تسكنه مختلف الفئات الاجتماعية، لأنه لم يكن مهما بالنسبة إليها إيجاد مسكن في إطار قانوني بل مأوى من أي نوع.

إضافة إلى هذا ساعد صدور قانون الإحتياطات العقارية سنة 1974م الذي يعطي الحق للبلديات في نزع الأملاك العقارية من أجل تكوين حافظات عقارية مقابل أسعار بسيطة، مما أدى بملاك الأراضي بتجزئتها بطريقة فوضوية وبيعها للنازحين إلى المدينة وإلى الفئات البسيطة بأسعار بسيطة جدا بعيدا عن المراقبة من طرف السلطات، وبالتالي تلك القطع العقارية المجزأة عشوائيا تستلزم بنايات فوضوية ناتجة عن مخطط خاص يتم إنجازه من طرف البائعين.

● المرحلة الثالثة: (1985م-1995م): مرحلة التشبع العمراني:

تميزت باستمرار التوسع الحضري للمدينة في جميع اتجاهاتها سواء للعمليات المبرمجة في المخطط العمراني أو بصفة عشوائية من طرف البناء الغير شرعي للسكان، هذا الأخير الذي غزى المدينة بشكل كبير باستلائه على مساحات هامة من المدينة، فبالإضافة إلى توسع الأحياء السابقة التي نتجت بطريقة عشوائية، فقد تم ظهور أحياء أخرى متمثلة في: حي طريق تازولت وحي أولاد بشينة، لتصل مساحة المدينة إلى 3383 هكتار، ومعدل استهلاك المجال مقدر بـ 86.54 هكتار/نسمة، وهي جد معتبرة للإستهلاك الكبير للمجال.

وبالتالي نجم عن هذا عدة مشاكل كصعوبة إدماج هذه الأحياء مع المراكز، ونمو أحياء الضواحي بدون تجهيزات وبدون هياكل قاعدية (VRD)، وكذا خلق رتابة مزعجة في المظهر العمراني، وانفجار التجمع جعل من الصعب السير الوظيفي حول المركز المشبع من أجل التحكم في التنمية وتوقف تكاثر البناءات الغير شرعية.

- ومنه تميزت هذه الفترة بـ:

* إعادة هيكلة أحياء الضواحي (كشيدة، بوعقال، طريق تازولت، حي الشهداء).

* تحديد مركز المدينة.

* توقيع التجهيزات في جميع أحياء المدينة.

* إطلاق المخطط العمراني الرئيسي الثاني لمدينة باتنة في 1985م الذي كان هدفه الأساسي تنظيم النسيج الحضري بواسطة إعادة التوازن لمخطط تخصيص الأراضي بإنشاء 08 قطاعات، إضافة إلى انطلاق عملية 3821 مسكن موزعة كما يلي:

- الترقية العقارية بواسطة 2398 مسكن للمتعاملين الخواص والعموميين (OPGI)، (EPLF).

- التعاونيات بواسطة 114 مسكن.

- التخصيصات بواسطة 1300 مسكن.

- كما عرفت هذه المرحلة مخطط آخر يتمثل في المخطط التوجيهي الرئيسي للتهيئة والتعمير سنة 1994م، الذي لم يصادق عليه إلا سنة 1998م.

● المرحلة الرابعة: 1996-2005م:

توسعت خلال هذه المرحلة مدينة باتنة، بطريقة جعلتها تصل إلى استهلاك المجالات الشاغرة داخل النسيج الحضري، حيث بلغت مساحة المدينة 3394 هكتار، وبمعدل استهلاك المجال يقدر بـ 202هـ/نسمة.

وبالتالي وجد التعمير نفسه محاصرا في الشمال الشرقي بواسطة المنطقة العسكرية، وفي الجنوب الغربي بواسطة المنطقة الصناعية، وفي الشمال بواسطة التضاريس الجبلية لبوزوران وتامشيط، كونها مواضع يصعب التعمير عليها، إضافة إلى كونها تشكل المجال الأخضر الذي يمد المدينة بالهواء النقي.

وعليه التوسع الحالي للمدينة يكون وفق ثلاث اتجاهات رئيسية هي:

- طريق تازولت بواسطة مساكن ذات طابع فردي بشكل فوضوي "Pavillonnaires"، وهذا التوسع أصبح يشكل تلاحم مع مدينة تازولت "Une Conurbation".

- طريق بسكرة بواسطة البناءات الفردية ذات نوعية جيدة.

- طريق مروانة وحملة، أين أخذ أشكالا لبناءات فردية ذات نوعية رديئة نوعا ما.

ج - الفترة الثالثة: 2005-2011م: (ظهور الأقطاب الحضرية):

تطور النسيج العمراني لمدينة باتنة خلال هذه المرحلة وذلك بنشأة الأقطاب الحضرية الجديدة التي خلقت بمدينة باتنة تتمثل في القطب الجديد حملة (ذو وجهة سكنية)، والقطب

الجامعي فسديس (ذو وجهة علمية)، وهذا من أجل خلق مجال جديد يحوي كل الإمكانيات للإنتلاق على ركيزة صحيحة ومجال شاغر خالي من العيوب العمرانية والمشاكل الحضرية .

4-دراسة لتطور الحالة الديمغرافية للمدينة

أ - النمو السكاني:

-مر النمو السكاني لمدينة باتنة بعدة مراحل هي:

• مرحلة ما قبل الثورة التحريرية 1954م:

إن تعداد 1954، لم نعتمد عليه كتعداد رسمي نظرا لإحصائياته المتميزة بالإرتياب، وخاصة أن مجتمع المدينة يتكون من فئتين هما [السكان المعمرين، والسكان الأصليين]، حيث كانت المرحلة التي تسبق حرب التحرير لها الأثر الكبير في رسم المعالم الأولى لصورة المدينة، التي تتخللها خلايا أو أنوية إستعمارية تظهر في ضواحيها وتشكل فئة الأهالي المهمشة.

• مرحلة النمو السريع (1954-1966م)¹:

تعد المرحلة التي عرف فيها النمو السكاني القسط الأكبر، حيث ارتفع عدد السكان ليصل في أول تعداد رسمي للجزائر سنة 1966م إلى 55751، وهي المرحلة التي واكبت حرب التحرير الوطنية والسنوات الأولى لإستقلال الجزائر، فاجتمعت الظروف ليصل معدل النمو في هذه الفترة إلى 7.89 %، وهو أكبر بكثير من المعدل الوطني المقدر بـ 4.7 %، ويعود ذلك إلى ما شهدته المنطقة خلال حرب التحرير وسياسة الإستعمار التي تسببت في عدم الإستقرار والأمن، مما جعل سكان الأرياف يتوافدون نحو المدن بشكل كتلي خاصة بعد أن أرغمهم الإستعمار على ذلك بتطبيق سياسة المحتشدات وإتباع سياسة الأرض المحروقة، وتحويل العديد من المناطق الريفية إلى مناطق محرومة أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان المقيمين بها نحو المدينة طلبا للأمن والأمان.

• مرحلة النمو السريع المتواصل (1966-1977 م):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض في معدل النمو الذي قدر بـ 5.72 %، وهو قريب من المعدل الوطني والمقدر بـ 5.4 %، ويعود لكون مدينة باتنة من بين المدن الداخلية التي لم تحظى باهتمام من طرف السلطات مقارنة بالمدن الساحلية في تلك الفترة، إلا أنه انطلاقا من سنة

¹ - أحمد بوزراع، المناطق المتخلقة بمدن العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص156.

1967م وإيماناً بأهمية المدينة التي شكلت عاصمة الأوراس وقطبا هاما أثناء الإحتلال ظهر البرنامج الخاص بالأوراس الذي جاء بعدة مشاريع تنموية على المستوى الحضري والريفي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي، وكذا المخططات التنموية (الخطة الإقتصادية الثلاثية الإنتقالية (1967م-1969م)، والمخططان الرباعيان (1970م-1973م) و(1974م-1977م)، وانتقل بذلك عدد السكان ليصل سنة 1977م إلى 102756 نسمة وإلى حوالي ضعف ما سبق بمعدل نمو سنوي قدر بـ 5.7% ويعود هذا الإستقرار إلى الوضع الأمني وتحسن الظروف الصحية، بالإضافة إلى ظهور المنطقة الصناعية لمدينة باتنة سنة 1971م.

وبالتالي توفير العديد من مناصب الشغل التي استقطبت مختلف المناطق وبالأخص البلديات المجاورة، مما أدى أيضا إلى استمرار النزوح الريفي للحصول على الخدمات المدنية.

● مرحلة النمو المستمر (1977-1987م):

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة "مرحلة النمو المستمر" لاستمرار نمو سكان المدينة حيث انتقل عدد السكان من 102756 نسمة سنة 1977م إلى 181601 نسمة سنة 1987م بمعدل نمو سنوي قدر بـ 5.86% وهو أكبر من المعدل الوطني، ويرجع هذا الإرتفاع إلى إنشاء عدة مشاريع سكنية وإقتصادية تنموية مما أدى إلى جلب السكان والإطارات واليد العاملة، إذ أن نسبة الهجرة ساهمت بمعدل 41.29% أي بـ 42429 مهاجر¹.

● مرحلة النمو المتوازن والبطيء: (1978-1998م):

وصل عدد سكان مدينة باتنة في التعداد الأخير لسنة 1998م إلى 242940 نسمة بمعدل سنوي قدره 2.68%، ومقارنة بالمعدل الوطني لنفس الفترة الذي قدر بـ 3.5% نجده أقل منه، وهذا الإنخفاض المحسوس يعتقد أنه يرجع إلى الأزمة الإقتصادية والسكنية التي كانت تعاني منها البلاد بصفة عامة والمراكز الحضرية بصفة خاصة.

حيث تخلت الدولة عن قسم كبير من مشاريع الإسكان والتعمير ومجالات الصناعة والتشغيل، مما أحدث نظام اتسمت ملامحه في البنية الوظيفية للسكان على هيئة تسريح العمال في إطار المؤسسات المطهرة، مما زاد في حدة البطالة التي انعكست على انخفاض معدل الزواج بالإضافة إلى الإعتماد على سياسة تنظيم النسل.

¹ - التعداد العام للسكن والسكان، الديوان الوطني للإحصاء.

● مرحلة النمو المنخفض والبطيء: (1998-2008م):

استمر معدل النمو السكاني بمدينة باتنة في الإنخفاض فقد قدر بـ 1.7% حسب تعداد سنة 2008م، إذ بلغ عدد السكان 297814 نسمة، أما عدد المهاجرين بلغ في هذه الفترة 13010 مهاجر بمعدل صافي الهجرة 4.36%¹، ويبدو أن معدل النمو يستمر في الإنخفاض كون المدينة تشهد انتقال السكان خارجها بدلا من استقطابها لهم، كما كانت عليه في السابق، خاصة وأنه في هذه الفترة تم إنشاء القطب الحضري السكني حملة خارج المدينة، فعملية النزوح إذن أصبحت عكسية.

ب - العوامل المتحكمة في النمو السكاني للمدينة:

غالبا ما نجد هناك عاملين أساسيين لهما الدور الفعال في النمو السكاني، الأول طبيعي يتمثل في الزيادة الطبيعية، والثاني غير طبيعي يتمثل في عامل الهجرة. فمن خلال الدراسة والملاحظة والمتابعة، وجدنا أن الزيادة الطبيعية لم يكن لها الدور الفعال في النمو السكاني، كما هو الحال بالنسبة للهجرة فهي بمثابة شاهد عن التغيرات السياسية والإقتصادية في الدولة، وما تعكسه من تحولات إجتماعية التي تنعكس بشكل مباشر على المجال المهاجر منه والمجال المهاجر إليه، وستتطرق إليه فيما يلي:

● الهجرة:

تعتبر الهجرة عاملا غير طبيعي، إلا أن لها دور فعال في تطور السكان، حيث يعتبر عامل الهجرة هو الذي يبين التحولات والتغيرات التي من شأنها أن تجذب أو تطرد السكان من المدينة، فقد لاحظنا كيف أثرت العمليات والبرامج التنموية في جذب السكان إلى مدينة باتنة، ثم تراجعهم بعد ظهور المشاكل التي بدأت تواجهها المدينة من بينها استنفاد وعائها العقاري، وكأحسن دليل مساهمة عدد المهاجرين في زيادة عدد سكان المدينة في الفترة (1954-1987م)، إذ يكاد أن يشكل نصف عدد السكان، إلا أنه مع تغير الظروف والمعطيات السابقة بدى معدل الهجرة في تراجع مستمر في الفترات الأخيرة وعرفت الهجرة نحو مدينة باتنة عدة مراحل هي:

¹ - التعداد العام للسكن والسكان، الديوان الوطني للإحصاء.

* المرحلة الأولى: 1954-1966م:

أدت السياسة الإستعمارية إلى حالة عدم الإستقرار والأمن في المناطق الجبلية مما جعل ساكنيها ينتقلون إلى المدينة، وفرض السيطرة عليهم قام المستعمر بتجميعهم في محتشدات سكنية بالمدينة، وتعرف هذه الهجرة بالهجرة القصرية.

* المرحلة الثانية: 1966-1977م:

بلغ عدد المهاجرين في هذه المرحلة 232835 مهاجر، بمعدل 42.75% ونجدها قليلة مقارنة مع المرحلة الأولى، نتيجة لعودة معظم المهاجرين إليها حيث موطنهم وممتلكاتهم، وحياتهم التي اعتادوا عليها، ولم تشهد مدينة باتنة في هذه المرحلة أية برامج لفك أزمة السكن بها إلا بعد تطبيق برنامج الأوراس.

* المرحلة الثالثة: 1977-1987¹م:

يعود ويرتفع عدد المهاجرين خلال هذه الفترة إلى 42429 مهاجر بمعدل 21.29%، فكما نعلم أن المدينة عرفت سنة 1971م مشروعاً كبيراً تمثل في إنجاز المنطقة الصناعية التي بظهورها وانطلاق نشاطاتها جلبت العديد من المهاجرين الذين وفدوا من أنحاء عديدة من الوطن ليستقروا في المدينة بصفة نهائية وذلك بجلب عائلاتهم.

* المرحلة الرابعة 1987-1998²م:

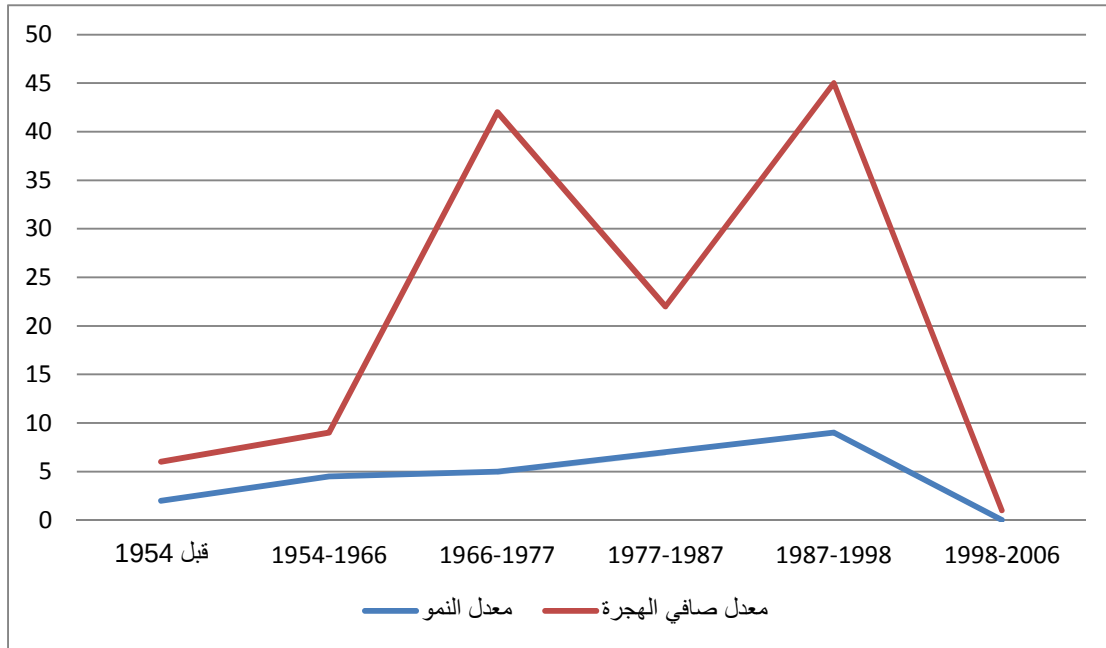
في هذه المرحلة انخفض عدد المهاجرين ليصل إلى 13363 مهاجر بمعدل صافي للهجرة قدر بـ 7.4%، ففي هذه الفترة شهدت المدينة تحولات على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية، وهذه الأخيرة أثرت على حركة السكان بسبب الأوضاع الأمنية، كما أن تشبع المجال الحضري للمدينة وعدم توفر فرص العمل واستفحال أزمة السكن وارتفاع أسعار الأرض كلها عوامل ساهمت في انخفاض عدد المهاجرين نحو المدينة.

¹ - محمد أحمد بوزراع، المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص156.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وسنوضح فيما يلي معدلات النمو السكاني وصافي الهجرة في شكل توضيحي:

الشكل رقم(08): يوضح معدلات النمو السكاني وصافي الهجرة:



المصدر: إعداد الباحثة استنادا لمعطيات التعداد العام للسكن والسكان لسنوات 1954-1966-1977-1987-1998-2008- والديوان الوطني للإحصاء.

بلغ عدد سكان مدينة باتنة حسب الإحصائيات الوطنية سنة 1987م حوالي 184069 نسمة، واحتلت بذلك المرتبة الخامسة بعد كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة وحسب إحصائيات 31 ديسمبر 1991م بلغ عدد سكان المدينة حوالي 217645ن، موزعة عبر تراب المدينة بكثافة سكانية قدرها حوالي 1.814ن/كلم².

أما في سنة 2002م بلغ عدد سكانها 274252 نسمة وهي كغيرها من المدن الجزائرية من إجمال السكان وتضم فئات تنتقل من أجل العمل أو الدراسة أو الترفيه¹.

¹ - المصلحة التقنية لبلدية باتنة .

والجدول الآتي يوضح تطور عدد سكان مدينة باتنة، حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

– الجدول رقم(24): يوضح تطور عدد سكان مدينة باتنة:

المدى	1987	1995	2000	المدى القريب 2005	المدى المتوسط 2010	المدى البعيد 2015
عدد السكان (ن)	184069	240182	268457	285481	303628	322290

وهذا بالاعتماد على معدلات النمو الآتي:

أ- 1987-2000: 2.95%.

ب- 2000-2015: 1.23%.

ج- 1987-2015: 2.02%.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة بين سنة 1987 و2000م معدل النمو يقدر بـ2.95%، وبـ1.23% خلال الفترة من سنة 2000 وسنة2015، وبالتالي نستنتج أن هناك انخفاض في معدل النمو إلى نسبة 2.02% خلال الفترة من سنة 1987م وسنة 2015، وهذا دليل على وجود مراقبة نظرية لمعدل النمو للوصول إلى أهداف عمرانية وتلبية النقائص من ناحية السكن والمرافق.

5-دراسة مؤشرات تطور الحضيرة السكنية للمدينة:

إن الحضيرة السكنية لولاية باتنة انتقلت من 183650 مسكن في نهاية 2005 إلى 266576 نهاية 2013، كما أن معدل شغل السكن انخفض من 6.22 أواخر سنة 2005 إلى 4.60 نهاية 2013 طبقا للمعطيات التالية:

جدول رقم(25):يوضح تطور الحاضرة السكنية من (2005-2013م)

	إلى غاية نهاية 2009	إلى غاية نهاية 2005	إلى غاية نهاية 2013
الحاضرة السكنية	239959	183650	266576
عدد السكان	1149623	1136578	1225300
الإنجازات	7693	1545	7989
معدل شغل السكن	4.49 (فرد/المنزل)	6.22 (فرد/المنزل)	4.60 (فرد/المنزل)

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013 م، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014 م، ص72.

وقد تطورت الحاضرة السكنية لولاية باتنة عبر مجموعة برامج تنمية تضمنت في:

أ - البرنامج الخماسي 2005-2009م:

في إطار هذا البرنامج استفادت ولاية باتنة بمجموع 39896 وحدة سكنية عبر مختلف الصيغ وذلك بمبلغ يناهز 72.517.866.000.00 دج، وبمساهمة من الدولة بالنسبة للسكن التساهمي والسكن الريفي بـ 19.777.000.000.00 دج، وهي مفصلة كما يلي:

جدول رقم (26):يوضح تطور الصيغ السكنية بالمدينة

الصيغة	عدد السكنات المسجلة	عدد السكنات المنجزة	تكلفة الإنجاز	إعانة الدولة	نسبة تقدم البرنامج %
السكن الاجتماعي التجاري	9500	9500	19.148.866	/	100
السكن الاجتماعي التساهمي	13000	12057	27.275.000	7.6000.000	93
السكن الريفي	17396	16935	26.094.000	12.177.000	97.35
المجموع	39896	37316	72.517.866	19.777.000	97

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013م، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص67.

وللعلم فإن هذه البرامج في طور الإنتهاء، إذ لم يتبق في طور الإنجاز عند نهاية سنة 2013 إلا 1374 مسكن، كلها مسجلة أواخر سنة 2009م وهي موزعة كما يلي:

* سكن إجتماعي: 00.

* سكن تساهمي: 953.

* سكن ريفي: 421.

- ويتوقع استلام هذه السكنات خلال سنة 2014.

ب - البرنامج الخماسي 2010-2014م:

تم تسجيل لفائدة الولاية عبر مختلف البرامج 54810 وحدة سكنية موزعة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (27): يوضح إستفادة المدينة من السكنات من مختلف الصيغ

نوع السكن	عدد السكنات	المبلغ المخصص 103	الإعانة (من طرف الدولة) 103
السكن العمومي الإيجاري	14.000	31.530.013	/
	5000	/	/
السكن الترقوي المدعم	6310	13.251.000	4.417.000
السكن الريفي	18.000	27.000.000	12.600.000
	6000	/	/
السكن الترقوي العمومي	1500	6.615.000	/
صيغة البيع بالإيجار	4000	12.300.000	/
المجموع	54.810	66.396.013	17.017.000

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة، لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص 68.

وهناك أنواع أخرى من السكن هي الآن في طور التجسيد والبالغ عددها 3600

وحدة وتخص بها:

* السكن الترقوي: 3393 وحدة.

* السكن الوظيفي: 120 وحدة.

* أنواع أخرى (FNPOS): 200 وحدة.

أما تجسيد البرنامج الخماسي 2010-2014 م: فتمثل في الآتي :

– السكن العمومي الإيجاري (LPL):

إلى غاية 2013/12/31 تم الانطلاق في 13990 وحدة سكنية منها:

– 2262 وحدة سكنية سنة 2011.

– 8532 وحدة سكنية سنة 2012.

– 3196 وحدة سكنية سنة 2013.

– وتم استلام 2842 وحدة سكنية سنتي 2012/2013¹.

– تنفيذ البرنامج التكميلي 2013 حصة 5000 سكن:

تم وضع البرنامج في 2013/05/25، وانطلاقته كان كما يلي:

* 2430 وحدة سكنية تم تعيين مكاتب الدراسات للحصص الأقل من 100 وحدة سكنية في انتظار دراسة العروض وإعداد دفتر الشروط للمناقصة.

* 2570 في مرحلة إعداد دفتر الشروط الخاص بالهندسة المعمارية للحصص الأكثر من 100 وحدة سكنية.

– السكن الترقوي المدعم (LPA):

فبالنسبة للسكن الترقوي المدعم فمن بين 6310 وحدة سكنية مسجلة خلال

المخطط الخماسي 2010-2014، تم تجسيد هذا البرنامج على مرحلتين:

* 1940 وحدة سكنية لفائدة المقيمين العموميين:

قسم البرنامج على المقيمين العموميين منها 1040 وحدة سكنية لفائدة ديوان الترقية

والتسيير العقاري، و900 وحدة سكنية لفائدة الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري

الحضري، والذي شمل على 26 موقع موزع على 18 بلدية عبر الولاية، ثم تم الإنطلاق في

تجسيد هذا البرنامج.

* 4370 وحدة لفائدة المقيمين الخواص:

تم توزيع هذا البرنامج على المقيمين وذلك في إطار المناقصة الوطنية تبعا للتعليمات الوزارية

المشتركة رقم 3 و4 الصادرة بتاريخ 2011/05/14 م، والتي تنص على كيفية تطبيق هذا

¹ – تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص68.

النوع من السكن، وتم توزيع هذا البرنامج على 73 موقع وشمل 35 بلدية عبر الولاية وهو في طور الإنجاز.

– **السكن الريفي:** تم بتوزيع البرنامج على بلديات الولاية، وتميزت وضعية البرنامج إلى غاية آخر سنة 2013 بما يلي:

* عدد السكنات الموزعة: 24000.

* عدد السكنات المنطلقة: 18000.

* عدد السكنات المنجزة: 6793.

* عدد السكنات في طور الإنجاز: 11207.

* عدد السكنات الغير منطلقة: 16000¹.

– **نشاطات قطاع السكن خلال سنة 2013م:**

عرف قطاع السكن خلال سنة 2013 م عدة إنجازات:

أ-الإنطلاق في السكنات:

تم التحضير لانطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014، والمتمثلة في البرامج من جميع الصيغ فنذكر منها:

* **السكن الإجتماعي:** الانطلاق في 3196 وحدة سكنية عبر مختلف المواقع.

* **السكن الترقوي المدعم:** تم الانطلاق في إنجاز مشاريع السكن الترقوي المدعم عبر كافة الولاية بنسبة إنجاز مقدرة بـ 15%.

* **السكن الريفي:** شهدت سنة 2013م الإنطلاق في 9165 منها 9665 وحدة سكنية من البرنامج الخماسي الجديد، واستلام 4976 منها 4853 وحدة من البرنامج الجديد 2010/2014م.

¹ - تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص 69.

والجدول الآتي يوضح ملخص النشاطات لسنة 2013م
جدول رقم(28): يوضح نشاطات قطاع السكن خلال سنة 2013م

نوع السكن	عدد السكنات المنجزة (2013)	عدد السكنات المنطلقة (2013)
السكن الإجتماعي	1534	3196
السكن التساهمي	1196	190
السكن الريفي	4976	9665
السكن الترقوي	185	1339
أنواع أخرى	98	98
المجموع	7989	25863

المصدر: تقريرالوضعية الولائية لسنة 2013، فيفري2014، ص70.

ب- نشاطات وتوقعات سنة 2014م:

أما بالنسبة لنشاطات سنة 2014 فتتوقع الاستقرار فيما تبقى من البرنامج الخماسي 2010-2014 م عبر مختلف الصيغ خلال هذه السنة، وهي موزعة كما يلي:
-السكن العمومي الإيجاري: تم انطلاق 3196 وحدة سكنية خلال سنة 2013 بينما يتوقع انطلاق 5010 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

10- وحدات سكنية خلال الثلاثي الأول.

2430- وحدة سكنية خلال جوان 2014.

2570- وحدة سكنية خلال ديسمبر 2014.

-السكن الترقوي العمومي LPP:

استفادت الولاية من برنامج 1500 وحدة سكنية خلال 2013 تمثلت في:

- 400 وحدة سكنية ببلدية واد الشعبة، أما 100 وحدة سكنية في انتظار إعادة اختيار الوعاء العقاري.

- 500 وحدة سكنية تم تغيير الموقع من بلدية فسديس إلى بلديتي باتنة (285 وحدة سكنية، حي باركا فوراج)، وواد الشعبة (215 وحدة سكنية).

* أما بالنسبة لـ 500 وحدة سكنية في طور إعداد المناقصات موزعة كما يلي:

- 200 وحدة سكنية بلدية عين توتة.

- 100 وحدة سكنية بلدية بركة.

- 200 وحدة سكنية بلدية مروانة.

- صيغة البيع بالإيجار LV:

استفادت الولاية من برنامج 4000 وحدة سكنية خلال 2013:

- 350 وحدة سكنية بلدية الشعبة، باركا فوراج، في طور الإنجاز.

- 1650 وحدة سكنية بلدية واد الشعبة في انتظار إجراءات اقتطاع الأراضي الفلاحية، أما بالنسبة لـ 2000 وحدة سكنية فهي في طور إعداد المناقصات موزعة عبر بلديات الولاية.

ج- توقعات استلام سنة 2014م:

ينتظر تسليم 17182 وحدة سكنية خلال هذه السنة موزعة عبر الصيغ الآتية:

* السكن العمومي الإيجاري 3824 وحدة.

* السكن الإجتماعي التساهمي 953 وحدة.

* السكن الريفي 11779 وحدة.

بالإضافة إلى 626 وحدة من أنواع أخرى (ترقوي، وظيفي).

وعليه فإنه فيما يخص احتياجات السكان فهي مقدرة حسب الإسقاطات على المدى

القريب والبعيد لعدد السكان، وحسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة كما يلي:

جدول رقم (28): يمثل احتياجات السكن للمدينة

السنة	عدد السكان	عدد المساكن	المساكن الواجب
2000	268457	41301	9302
2005	285481	43920	2619
2015	322290	53715	9800
المجموع			21.716

إذن 21.716 مسكن الواجب إنجازها على مستوى مدينة باتنة لتلبية حاجات السكن على المدى البعيد 2015.

د-معدل إشغال المسكن:

الجدول رقم (29): يوضح معدل إشغال المسكن¹:

السنة	عدد المساكن	عدد السكان	معدل إشغال المسكن
1987	23101	184.069	7.89
1995	31999	237.172	7.42
1998	46064	243.567	5.29

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل إشغال المسكن الواحد في مدينة باتنة وصل إلى 5.29 فردا، وهذا الرقم يمكن تفسيره بعدم التمكن من الحصول على عدد السكنات اللائقة وبالتالي عدم إدراجها في حسابات هذا المعدل.

6- دراسة لتطور قطاع التعليم بالمدينة

أ - قطاع التربية الوطنية:

يحتل قطاع التربية لولاية باتنة بأهمية كبيرة على المستويين التربوي والرسمي ويعكس ذلك الجهود التي تبذلها مديرية التربية للرقى بالقطاع. وقد تم التكفل بكل الإنشغالات المطروحة ميدانيا واتخاذ كافة التدابير والإجراءات لضمان دخول مدرسي ناجح.

وقد إلتحق بتاريخ 2013/09/08م وهو التاريخ الرسمي للدخول المدرسي الجديد 289041 بزيادة 1531 تلميذ عن الدخول المدرسي الماضي، حيث سيلتحق 14336 تلميذ بالتحضيري و129401 تلميذ بالمرحلة التعليمية الإبتدائية، و90488 تلميذ بالمرحلة التعليمية المتوسطة، و54816 تلميذ بالمرحلة التعليمية الثانوية، و وفر لهم كل الإمكانيات المادية والبشرية لضمان تدرسهم في ظروف جيدة². ونلاحظ هنا انخفاض طفيف في تعداد تلاميذ التعليم المتوسط وارتفاع طفيف في تعداد التلاميذ بالتعليم الإبتدائي والثانوي.

¹ - مكتب الدراسات التقنية في الهندسة المعمارية والتعمير BETAU، مخطط شغل الأراضي، UB10، باتنة، المرحلة الأولى.

² - مديرية التربية لولاية باتنة، عرض حال حول تحضيرات الدخول المدرسي 2013-2014، الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013.

وبخصوص الهياكل الجديدة التي تدعم بها قطاع التربية بالولاية فتتمثل في 6 ثانويات و4 متوسطات، ومجمعين مدرسين و67 قسما توسيعيا، كما سيلتحق أكثر من 15119 أستاذ بالمراحل التعليمية الثلاث لتأطير عدد كبير من التلاميذ.

• التعليم الابتدائي:

يتوقع ارتفاع تعداد تلاميذ التعليم الابتدائي من 124720 تلميذا تعداد شهر أفريل 2013، إلى 129401 تلميذ موزعين على 4637 فوجا تربويا أي بمتوسط 27.91 تلميذا في الفوج الواحد، ويتوقع أن يصل عدد التلاميذ الجدد في السنة الأولى ابتدائي إلى 25222 تلميذا (السنة الدراسية 2012/2013 م) 25792 تلميذا¹.

والجدول الآتي يوضح تطور بعض مؤشرات التعليم سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

– الجدول رقم (30): يوضح تطور بعض مؤشرات التعليم لسنة 2013 مقارنة بـ2012م:

سنة 2012	سنة 2013	آفاق 2014	
عدد التلاميذ المتمدرسين	124807	129834	134358
من بينهم إناث	59495	61650	–
عدد المعلمين	5418	5488	5603
معدل استغلال التلميذ للحجرة	32.88	32.92	32.80
معدل التلميذ في الفوج	27.34	27.89	27.60
معدل الدوام	1.20	1.18	1.15
عدد المطاعم	522	523	524
عدد المستفدين من الإطعام	112079	100066	110000
نسبة الاستفادة من الإطعام	%80.40	%77.07	%81.87

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة للولاية لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014م، ص103.

• التعليم المتوسط:

يتميز هذا الطور باستقرار نسبي في تعداد التلاميذ من 90878 تلميذ خلال أفريل 2013 إلى 90488 تلميذا من بينهم 20120 تلميذ جديد (2013-2014م)، وهذا الإنخفاض سيؤثر إيجابا على انخفاض طفيف لمتوسط عدد التلاميذ في الفوج الواحد من 31-

¹ – مديرية التربية لولاية باتنة، عرض حال حول تحضيرات الدخول المدرسي 2013-2014، الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013.

38 تلميذ في الفوج إلى 31-32، لكون الشريحة المالية الممنوحة للولاية خلال هذه السنة عرفت ارتفاعا من 5108 منصبا ماليا إلى 5171 منصبا ماليا أي بزيادة 63 منصبا ماليا إضافيا.

وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (31): يوضح تطور مؤشري التعليم المتوسط (2012-2014م):

2014 آفاق	سنة 2013	سنة 2012	
89236	91099	92823	عدد التلاميذ المتمدرسين
	43439	44354	من بينهم إناث
5085	5020	4955	عدد الأساتذة
33.48	34.33	34.79	معدل احتلال التلميذ للحجرة
0.75	0.77	0.79	معدل التلميذ للمقعد البيداغوجي
30.88	31.70	32.04	معدل التلميذ في الفوج
98	96	95	عدد أنصاف الداخليات
21500	20333	27517	عدد المستفيدين من الإطعام
%24	%22	%29.64	نسبة الاستفادة من الطعام

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة للولاية لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص 103.

● التعليم الثانوي:

يتميز هذا الطور بانخفاض عدد التلاميذ في هذا الطور من 57429 تلميذا، موزعين على 1618 فوجا تربويا، أي بمتوسط 35.49 تلميذ في الفوج إلى 54816 تلميذ موزعين على 1743 فوجا تربويا أي بمتوسط 31-45 تلميذ في الفوج، حيث يتوقع أن يبلغ تعداد التلاميذ الجدد في هذه المرحلة من التعليم بـ 13878 تلميذا جديدا.

تطلب تأطير تربوي قدر بـ 293 منصبا ماليا إضافيا، ليرتفع تعداد التأطير التربوي من التعليم من 3510 منصبا ماليا إلى 3803 منصبا ماليا.

وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

- الجدول رقم (32): يوضح تطور مؤشري التعليم الثانوي (2012-2014م):

سنة 2014	سنة 2013	سنة 2012	
57426	57615	57804	عدد التلاميذ المتمدرسين
/	34017	33811	من بينهم إناث
3801	3737	3313	عدد الأساتذة
37.04	38.66	41.59	معدل احتلال التلميذ للحجرة
0.71	0.76	0.83	معدل التلميذ للمقعد البيداغوجي
31.85	33.05	35.73	معدل التلميذ في الفوج
71	61	56	عدد أنصاف الداخليات
15072	14869	14666	عدد المستفيدين من الإطعام
%26.24	%25.80	%25.37	نسبة الاستفادة من الإطعام

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة للولاية لسنة 2013، الدورة العادة الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص104.

وفي الأخير نعرض الجدول الآتي لتعداد التلاميذ والأفواج التربوية للسنة الدراسية 2012/2013م، وللجنة الدراسية 2013/2014م.

الجدول رقم (33): يوضح تعداد التلاميذ والأفواج التربوية لسنة (2012-2014م):

المجموع	الثانوي	المتوسط	الابتدائي	التحضير		
287508	57429	90878	124720	14475	التلاميذ	2013 -2012
9677	1618	2896	4572	591	الأفواج التربوية	
29.71	35.49	31.38	27.28	24.49	متوسط عدد التلاميذ في الفوج	
289041	54816	90488	129401	14336	التلاميذ	2014 -2013
9864	1743	2889	4641	591	الأفواج التربوية	
29.30	31.45	31.32	27.88	24.26	متوسط عدد التلاميذ في الفوج	

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة، عرض حال حول تحضيرات الدخول المدرسي 2013-2014م، الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013.

ب - قطاع التعليم العالي:

بالنسبة للتعليم العالي تضم جامعة الحاج لخضر -باتنة- تعددا إجماليا مقدرا بـ 56250 طالبا للسنة الجامعية 2008-2009م مؤطرين بـ 1827 أستاذا. والجدولين الآتيين يوضحان تطور قطاع التعليم العالي وتطور الهياكل البيداغوجية. الجدول رقم (34): يوضح تطور قطاع التعليم العالي من سنة 1998 إلى سنة 2008م:

العدد	1998	2008	التطور
الكليات	0	07	محولة
التخصصات	18	36	%100
الأقسام	0	42	محولة
المعاهد	17	01	محولة
طلبة التدرج	16099	52803	%327
طلبة ما بعد التدرج	358	3447	%962.85
الأساتذة	625	3321	%531.36

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: مونوغرافية ولاية باتنة لسنة 2008، ص 87.

و أما الجدول رقم (35): يوضح تطور الهياكل البيداغوجية لسنة 2012م:

Consistance	nombre	Capacité réelle globale
Amphithéâtres	61	14210
Salles de conférences	12	2061
Laboratoires	125	2459
Salle de dessin/ ateliers	33	804
Salle informatique/ internet	16	329
Centre de calculs	33	728
Salle audio-visuel/cinéma/ projecteur	3	180
Autres infrastructures à caractère pédagogique	3	60
Bibliothèque/ salle de lecture	28	2980
médiathèque	2	200

المصدر: . 44p, 2012, direction de la programmation et de suivi budgétaires,

ج - قطاع التكوين المهني:

• جهاز التكوين والتعليم المهنيين:

يتوفر قطاع التكوين والتعليم المهنيين:

- 25 هيكتارا بقدرة إجمالية: 6800 مقعد تكويني.

- و 1620 سرير لـ 21 داخلية، موزعين كما يلي:

* معهد متخصص في التكوين المهني بـ: 600 مقعد بيداغوجي.

* معهد متخصص في التعليم المهني بـ: 300 مقعد بيداغوجي.

* 21 مركزا للتكوين المهني بـ: 5700 مقعد بيداغوجي.

* ملحقتين (02) للتكوين المهني بـ: 200 مقعد بيداغوجي¹.

• المؤسسات الخاصة للتكوين المهني:

يوجد بإقليم ولاية باتنة 16 مؤسسة خاصة للتكوين المهني بقدرة نظرية تقدر بـ 1930 مقعد تكويني، حيث بلغ عدد المتكونين بها 2056 مكون متوج بشهادة دولة، و992 متكون في التكوين التأهيلي، ومن جهة أخرى بلغ عدد المتخرجين المتوجون بشهادة دولة في مختلف المستويات والتخصصات 70 متخرج.

• الهياكل في طور الإستلام:

مركزين (02) للتكوين المهني والتمهين (حملة وتكوت) بقدرة 300 مقعد و60 سريرا للداخلية في كل مركز.

• الهياكل الجدد المبرمجة لدورة سبتمبر 2014م:

سيتم خلال دورة سبتمبر 2013 تعزيز قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالولاية حيث سيتم استلام ميزانية التسيير الملحققة تالخت، والتي رقيت إلى مركز للتكوين المهني والتمهين، وذلك بقدر 200 مقعد تكويني وداخلية بـ 60 سرير.

7- دراسة لتطور قطاع الصحة بالمدينة باتنة

يتكون قطاع الصحة العمومية للولاية من 12 مؤسسة استشفائية بطاقة 2375 سرير (مركز استشفائي جامعي، 09 مؤسسات عمومية استشفائية، 02 مؤسسات استشفائية

¹ - تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص106.

متخصصة) زيادة على ذلك 10 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية والتي تقوم بنشاطات الوقاية والصحة القاعدية¹.

إذ تمت عملية هيكلية الخارطة الصحية لولاية باتنة بموجب المرسوم التنفيذي 140/07 المؤرخ في 2007/05/19 والمتضمن إنشاء وتنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية.

أ - الهياكل العمومية:

- مركز استشفائي جامعي (01).
- المؤسسات الاستشفائية المتخصصة.
- مؤسسة للصحة العقلية.
- طب النساء والتوليد.
- مركز جهوي لمكافحة أمراض السرطان.
- مؤسسات عمومية استشفائية (09).
- مؤسسات عمومية للصحة الجوارية (10).
- مدرسة للشبه الطبي (01).
- مخبر للوقاية للولاية (01)².

ب - الهياكل الشبه العمومية والخاصة:

- مراكز طبية إجتماعية (10).
- عيادة خاصة (11).
- مراكز تصفية الدم (04).
- مراكز للتحاليل الطبية (05).
- عيادة أشعة (12).
- عيادة طبية متخصصة (195).
- عيادة طب عام (270).
- عيادة جراحة الأسنان (244).

¹ - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مونوغرافية ولاية باتنة، 2008.

² - ملف الصحة بولاية باتنة المقدم أمام الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 2013، ص 04.

- صيدليات خاصة (319).
- قاعة علاج خاصة (19).
- وحدات للنقل الصحي (12).
- باعة الأدوية بالجملة (04).
- وحدات توزيع الأدوية (صيدال) (01)¹.

ج - الموارد البشرية للقطاع:

الجدول رقم (36): يوضح الموارد البشرية للقطاع الصحي لولاية باتنة:

السلك	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
- الأطباء العامون	707	270	977
- الأطباء الأخصائيون	110	195	305
- جراحي الأسنان	164	244	408
- صيادلة	28	319	347
- أعوان الشبه الطبي	3668	-	3668

المصدر: ملف الصحة بولاية باتنة، المقدم أمام الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013م، ص 5.

د - التغطية الطبية:

- طبيب استشفائي جامعي: 102 أي ما يعادل طبيب لكل 11175 ساكن.
- طبيب مختص للصحة العمومية: 138 أي ما يعادل طبيب لكل من 8260 ساكن.
- طبيب مختص خاص: 249 طبيب أي ما يعادل طبيب لكل من 7307 ساكن.
- مجموع الأطباء الخواص: 294 أي ما يعادل طبيب لكل 3877 ساكن.
- طبيب عام للصحة العمومية: 406 طبيب أي ما يعادل طبيب لكل من 2808 ساكن.
- طبيب عام للقطاع الخاص: 272 طبيب أي ما يعادل طبيب لكل من 4191 ساكن.
- مجموع الأطباء العامون: 678 أي ما يعادل طبيب لكل من 1681 ساكن.

¹ - ملف الصحة بولاية باتنة المقدم أمام الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 2013، ص 5.

- جراح أسنان (القطاع العام): 113 أي ما يعادل جراح أسنان لكل من 10087 ساكن.
- جراح أسنان للقطاع الخاص: 188 أي ما يعادل جراح أسنان لكل من 6063 ساكن.
- مجموع جراحي الأسنان: 321 أي ما يعادل جراح أسنان لكل من 3551 ساكن.
- الصيادلة: 252 أي ما يعادل صيدلي لكل من 4523 ساكن¹.

هـ - الهياكل الصحية الغير الإستشفائية:

تتمثل في 10 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية تغطي جميع بلديات الولاية وتتلخص أهم نشاطاتها في الفحص الطبي، العلاجات القاعدية، التلقيح، الوقاية، التربية الصحية، وكذا تطبيق البرامج الوطنية للصحة.

و - وضعية متابعة البرامج الجاري إنجازها:

- تهيئة الهياكل الصحية الخفيفة بالولاية 65% ينتظر استلامها في الثلاثي الثاني من سنة 2014.

- دراسة وإنجاز مركز ضد السرطان بباتنة 97%، ينتظر استلامه في الثلاثي الثاني من سنة 2014، بعد الإنتهاء من الحصص المتبقية وإنجاز السكنات.

- إقتناء تجهيزات لمركز ضد السرطان 35% ينتظر استلامه في الثلاثي الثاني 2014.

- إقتناء الأجهزة الطبية لفائدة العيادات المتعددة الخدمات (80%) تستلم في الثلاثي الأول 2014.

- إقتناء التجهيزات الطبية لفائدة القطاعات الصحية (ORL) (95%) تستلم في الثلاثي الأول 2014.

- دراسة إنجاز جناح الإستعجالات بباتنة (95%) تستلم في الثلاثي الأول 2014 بعد الإنتهاء من الحصص المتبقية ماليا.

ز - البرنامج الجاري إنجازه خلال 2010-2014م:

- يتمثل في تهيئة وتوسيع وتجهيز المؤسسة العمومية الإستشفائية المتخصصة للأم والطفل بباتنة 2010 (90%) ينتظر استلامها في الثلاثي الثاني من 2014 (بعد إعادة التقييم).

¹ - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مونوغرافية لولاية باتنة، ص 95.

- دراسة إنجاز جناح استعجالات للمؤسسة العمومية الاستشفائية بباتنة (2010) (10%) الأشغال جارية.
- متابعة وإنجاز مدرسة للتكوين شبه الطبي 500 مقعد بباتنة (2011) المشروع منطلق.
- اقتناء تجهيزات طبية وجراحية لفائدة المؤسسات الصحية بالولاية (2011) (8%) العملية جارية.

ج - البرنامج العملي لسنة 2014:

- تجهيز وفتح عيادة متعددة الخدمات بحملة 1.
- تحويل مخبر الوقاية لولاية باتنة إلى مقره الجديد حملة 1.
- تجهيز وفتح المركز الوسيط لمعالجة الإدمان بحملة 1.
- الشروع في عملية علاج السرطانات بالأشعة بعد إتمام عملية تركيب الأجهزة الخاصة بذلك.
- تحويل مصلحة مرضى الدم من المركز الإستشفائي الجامعي بباتنة إلى مركز مكافحة السرطان بباتنة.
- إنشاء وحدة لزرع نخاع بمرکز مكافحة السرطان بباتنة.
- تحويل مصلحة أمراض الكلى بالمركز الإستشفائي الجامعي بباتنة إلى مقره الجديد بجناح الإستعجالات سابقا.
- إنشاء وحدة لزرع الكلى بالمركز الإستشفائي الجامعي - باتنة.
- تحويل مصلحة التأهيل الحركي والتدليك من الطابق الرابع إلى الطابق الأرضي بالمركز الإستشفائي الجامعي - باتنة.
- توسيع مصلحة الصيدلة للمركز الإستشفائي الجامعي بباتنة ليشمل مقر المخبر الولائي للوقاية سابقا.
- تحويل جزئي لنشاطات مصلحة أمراض الأنف، الأذن، الحنجرة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بباتنة إلى مقر ملحق بمعهد باستور بحملة.
- فتح ملحقة لمصلحة مراقبة الأمراض التنفسية ومكافحة داء السل التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بباتنة بمقر ملحق بمعهد باستور بحملة.
- فتح وحدة لعلاج مرضى داء السيدا بالمؤسسة العمومية الإستشفائية - باتنة.

- فتح وحدة مرجعية للكشف والمتابعة لمرضى السيليكوز بالمؤسسة العمومية الإستشفائية باتنة.

- فتح وحدة أمراض النوم والتأهيل النفسي بالمؤسسة العمومية الإستشفائية باتنة.

- فتح وحدة للكشف عن الصمم والتأهيل السمعي بالمؤسسة العمومية الإستشفائية باتنة¹.

8- دراسة لوضعية الشغل بمدينة باتنة

أ - الوضعية العامة لقطاع التشغيل خلال سنة 2013:

سجلت ولاية باتنة ارتفاعا في عدد السكان خلال سنة 2013م حيث بلغ 1221405 نسمة مقارنة بنسبة 2012 التي أحصى خلالها 1205822 نسمة، في حين وصل عدد الفئة المشتغلة بها إلى 338152 مقابل 333930 خلال سنة 2012، أما فئة طالبي العمل فقد ارتفع إلى 37572 طلب عمل فعلي، ليبقى مؤشر البطالة في الولاية مستقرا عند حدود 10% للسنة الثالثة على التوالي²، نتيجة لعروض العمل المسجلة في قطاعات الفلاحة والأشغال العمومية والخدمات، وكذا إطلاق المشاريع الإستثمارية التي عملت على جذب اليد العاملة، إلى جانب توجه أجهزة التشغيل نحو تشجيع القطاع الإقتصادي الذي استحوذ على مجمل التنصيبات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال هذه السنة بالموازاة مع متابعة عملية إدماج المستفيدين من البرنامج في المؤسسات التي تم تنصيبهم فيها.

حيث تم تمويل وإنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي وفلاحي ومختلف الأنشطة التي سمحت بتلبية احتياجات السوق المحلية على مستوى كل من الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الولائي للتأمين عن البطالة إضافة إلى التسهيلات التي قدمتها السلطات المحلية للحصول على العقار وتسخيره لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاعين الفلاحي والصناعي باعتبارهما أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية بالولاية وتوفير مناصب شغل دائمة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

¹ - تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص120.

² - تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص185.

جدول رقم (37): يوضح عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال القطاعات المتواجدة بالمدينة:

النسبة %	السكان المشغلون	قطاع النشاط
22.21	75119	الفلاحة
8.08	27350	الصناعة
23.41	79172	البناء والأشغال العمومية
13.99	47341	التجارة
9.74	33025	الخدمات
22.51	76145	الإدارة
100	338152	المجموع

المصدر: تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، - تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014 ص185.

وجداول رقم (38): يوضح تطور التشغيل عبر الافاق:

المدى	2000	2010-2000	2015-2010
نسبة البطالة	19.6	19.6	19.6
معدل التشغيل	26.00	28.72	27.99

المصدر: مكتب الدراسات التقنية وفي الهندسة المعمارية والتعمير BETAU، مخطط شغل الأراضي

UB10، باتنة المرحلة الأولى.

- يتضح من خلال الجدول أعلاه، تطور معدل التشغيل والذي يترجم بدوره الزيادة في عدد مناصب الشغل المتاحة عبر مختلف الآفاق.

9- دراسة لتطور قطاع النقل لولاية باتنة:

أ - تطور شبكة الطرق:

يمر بمدينة باتنة 45 كم طولاً من الطرق الوطنية بكثافة تقدر بـ $100/0.38 \text{ كم}^2$ و 25.2 كم طريق ولائي بكثافة 0.21 كم/100 كم، إذ يمر بالطريق الوطني رقم 03 يومياً أكثر من 11000 سيارة، وهو يعتبر من أهم الطرق وأكثرها ازدحاماً نظراً لأهميته الوطنية حيث يربط بين شمال بلدية باتنة وجنوبها (بسكرة)، كما يحتل الطريق الوطني رقم 31 الذي يربط باتنة-آريس-بسكرة وله أهمية كبيرة بـ 9800 مركبة/يومياً¹.

حيث يعتبر المحول الشمالي والجنوبي وله أهمية كبيرة في تحويل التدفقات اليومية خارج المدينة. تتميز مدينة باتنة بكثافة شبكة الطرق تقدر بـ 0.72 كم^2 بمساحة تقدر بـ 84.50 كم^2 من المساحة الإجمالية المقدرة بـ 116.41 كم^2 وهي نسبة معتبرة، إلا أنها لا تعبر عن فعالية تصريف حركة المرور نتيجة للنمو العمراني الفوضوي للمدينة في جميع الاتجاهات وعدم التخطيط المجالي الأمثل للمدينة ومسيرة مكائنها الإدارية الجهوية.

وتحتوي شبكة الطرق في الولاية على 3384200 كلم وتنقسم كما يلي:

- الطرق الوطنية 804.3 كلم أي 23.77% من مجموع الشبكة.
- الطرق الولائية 650.3 كلم أي 19.22% من مجموع الشبكة.
- الطرق البلدية 1002 كلم أي 29.61% من مجموع الشبكة.
- المسالك 927.6 كلم أي 27.41% من مجموع الشبكة.
- الطرق المعبدة تمثل 72.59% من مجموع الشبكة والباقي هي مسالك.

¹ - مخطط التناسق الحضري، SCU، باتنة، ص 107.

والجدول الآتي يوضح شبكة الطرق الرئيسية بالمدينة حسب مديرية التخطيط والاحصاء 2010م:

جدول رقم (39): يوضح شبكة الطرق الرئيسية:

الطريق	الطول كم	نسبة التغطية والحالة	الربط
- المحور الشمالي	7.7	100% جيدة	تحويل الحركة (شمال-جنوب)
- المحور الجنوبي	7.7	100% جيدة	تحويل الحركة (جنوب-شرق)
- طريق وطني رقم 03	22	100% جيدة	باتنة مع البلديات الشمالية + باتنة بسكرة
- طريق وطني رقم 31	8	100% جيدة	يربط باتنة-آريس-بسكرة
- طريق وطني رقم 77	15	100% جيدة	يربط باتنة-مروانة-العلمة
- طريق ولائي رقم 06	3	100% متوسطة	يربط الطريق السيار مع الطريق الوطني رقم 03
- طريق ولائي رقم 14	11	100% سيئة	يربط باتنة- الطريق الولائي رقم 26
- طريق ولائي رقم 55	6	100% جيدة	يربط باتنة-حملة
- طريق ولائي رقم 161	5.2	100% جيدة	يربط باتنة

ب - تطور شبكة النقل:

• النقل البري:

- حصيلة إنجازات القطاع لسنة 2013:

تم إنجاز محطة برية للمسافرين صنف (A) في مدينة باتنة، وتم وضعها للإستغلال في 07 سبتمبر 2013.

- وضع حيز الإستغلال للمحطة البرية للمسافرين صنف (B) في مدينة بركة بتاريخ 21 ديسمبر 2013.

- الإنتهاء من الدراسة المفصلة ما قبل المشروع (A.P.D) لإنجاز ترامواي - باتنة.

- الإنتهاء من دراسة أربع محطات برية للمسافرين من صنف (C) في كل من عين التوتة، آري، رأس العيون، و 7 محطات حضرية منها 4 في مدينة باتنة.

– العمليات التي استفاد منها قطاع النقل خلال 2013:

لا شيء.

و الجدول الآتي يوضح تطور النقل البري للمسافرين لكل الأنماط بمدينة باتنة.

جدول رقم (40): يوضح تطور النقل البري للمسافرين:¹

السنة	عدد المتعاملين	عدد المركبات	عدد المقاعد
2012	1759	2379	92489
2013	2033	2768	113489

النقل بالسكة الحديدية:

إن شبكة النقل بالسكة الحديدية تحد على سكتين يبلغ طولهما 148 كلم، الأول يشق ولاية باتنة شمالا إلى الجنوب على طول يقدر بـ 95 كلم، يحتوي على محطات وهي عين ياقوت، جرمة، باتنة، عين التوتة.

هذه الشبكة تربط شمال الوطن (عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران) بجهة الهضاب العليا وجنوب الوطن، هذه الشبكة تلعب دور مهم فيما يخص تنمية الولاية حيث توفر احتياجاتها من التجهيزات والبضائع الآتية من ميناء سكيكدة وعنابة.²

والخط الثاني من عين توتة إلى ولاية المسيلة ضمن مشروع عين التوتة – مسيلة.

10- دراسة لتطور قطاع التجارة بالمدينة:

أ – حصيلة إنجازات القطاع خلال سنة 2013:

في إطار معالجة ظاهرة التجارة الموازية وإدراجها ضمن الدائرة الرسمية وبالتنسيق مع السلطات المحلية برمجت الولاية إنشاء 27 سوق جوارى تم الإنتهاء من إنجاز 12 سوق، و 05 أسواق في طور الإنجاز، والتحضير لإنشاء 10 أسواق جوارية جديدة.

¹ – تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري 2014، ص 182.

² – مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 135.

• الأسواق المنجزة في إطار برنامج التنمية للبلديات لسنة 2011:

03 أسواق جوارية تم الإنتهاء من أشغال إنجاز سوقين وهما قيد الإستغلال على مستوى حي برج الغولة (147 مربع)، وحي كشيدة (113 محل) ببلدية باتنة، في حين تبقى أشغال الإنجاز مستمرة على مستوى سوق حي حملة 03 ببلدية وادي الشعبة.

• الأسواق المنجزة من طرف مجمع BATIMETAL:

تم خلاله الإنتهاء من إنجاز 03 أسواق جوارية بطاقة استيعاب لكل منها 160 محل، "بجي حملة، باركا فوراج، باتنة، مروانة"، وتبقى سوق واحدة بجي بوزوران - باتنة - في طور الإنجاز بنسبة 40%.

ب - القيد في السجل التجاري 2008:

بلغ عدد التجار المقيدين خلال سنة 2008: 1088.

والجدول الآتي يوضح مختلف قطاعات الأنشطة التجارية.

جدول رقم (41): يوضح تطور مختلف قطاعات الأنشطة التجارية للمدينة:

قطاع النشاط	شخص طبيعي	شخص معنوي	المجموع
الانتاج الصناعي	5013	568	5581
الإنتاج الحرفي	49	27	76
التجارة بالجملة	1554	193	1747
استيراد وتصدير	0	437	437
التجارة بالتجزئة	15051	93	15144
الخدمات	10631	461	1522

المصدر: مركز السجل التجاري.

11- دراسة لتطور المرافق الشبابية للمدينة:

وهي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (42): يوضح تطور المرافق الشبابية للمدينة:

نوع المرفق	الوضعية الحالية	نوع البناء	تاريخ البناء
مركز إعلام وتنشيط الشباب	عملي	بناء تقليدي	1969
بيت الشباب 05 جويلية	عملي	بناء تقليدي	1999
دار الشباب حي النصر	عملي	بناء تقليدي	1987
دار الشباب حي كموني	عملي	بناء تقليدي	1995
دار الشباب بوعقال	عملي	بناء تقليدي	1971
دار الشباب كشيدة 1	عملي	بناء تقليدي	1984
دار الشباب كشيدة 2	عملي	بناء تقليدي	1967
دار الشباب باركا فوراج	عملي	بناء تقليدي	1995
قاعة متعددة النشاطات الزمالة	عملي	بناء تقليدي	2002
قاعة متعددة النشاطات لمباركية	عملي	بناء تقليدي	2001
قاعة متعددة النشاطات تامشيط	عملي	بناء تقليدي	2001
المركب الرياضي الجوّاري حي النصر	عملي	الهيكل الفولاذي	1994
مركز الترفيه العلمي	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2006
قاعات متعددة النشاطات - حملة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2006
قاعات متعددة النشاطات - كشيدة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2006
المركب الجوّاري الرياضي - طريق حملة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2006
بيت الشباب 50 سرير كشيدة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2006
ديوان مؤسسات الشباب	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2007
مسبح 25م حي كشيدة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2007
مسبح 25م حي حملة	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2007
وحدة الإيواء والعلاج OPOW	في طور الإنجاز	بناء تقليدي	2007

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مونوغرافية ولاية باتنة، 2008، ص 103.

* أما فيما يخص البرنامج التكميلي لسنة 2013: فأهم الدراسات في طور الإنجاز:

- دراسة مشروع ملعب 1500 مقعد بالقطب الحضري حملة.
- دراسة مشروع مركب رياضي جوارى بالقطب الحضري حملة.
- دراسة مشروع مركب رياضي ثقافى بالقطب الحضري فسديس.

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة

تمهيد

أولاً: مجالات الدراسة.

1- المجال المكاني.

2- المجال البشري.

3- المجال الزمني.

ثانياً: المنهج المستخدم للدراسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة.

2- المقابلة.

3- دليل المقابلة.

4- الإستمارة.

5- الوثائق والسجلات الحكومية والعالمية

رابعاً: العينة وأسلوب اختيارها

تمهيد:

إن هذه الدراسة تتمحور أساساً حول إشكالية التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة، وكان المجال العام للدراسة هو مدينة "باتنة" وبعد التقديم العام لمدينة باتنة، ننتقل إلى تحديد المجال الخاص للدراسة حيث أن هذا الأخير لم يتم إختياره عشوائياً وإنما عن طريق مجموعة من القواعد والمعايير والأسس لإكساب موضوع الدراسة الموصفات العلمية، وقد تم إختياره بعد الملاحظة العلمية المطولة لرصد الظاهرة بكل جدية، حيث تم إجراء العديد من الزيارات الإستطلاعية لاختيار مجال الدراسة وتمثيله تمثيل صادق، وهذا بالطبع للوصول إلى نتائج علمية وإضفاء الجديد للمعرفة العلمية.

ولقد كان اختياري للمجال الخاص للدراسة بطريقة عشوائية منتظمة، حيث سجلت كل أسماء الأحياء الحضرية لمدينة باتنة في شكل قصاصات ووضعتها داخل كيس وبالخلط تم السحب بطريقة عشوائية لأربع أحياء حضرية مثلت مجال الدراسة وهي حي عدل (بوزران)، حي المنظر الجميل (battoire)، حي عميروش المعروف بـ 1272 واخترت فيه الجهة السفلى (لمطابقتها مع مؤشرات وأبعاد الدراسة)، وحي بوزغاية. واعتبرتهم كعينة لمجال الدراسة وهي أحياء حضرية تطابق مؤشرات وأبعاد موضوع هذه الدراسة،

وستتطرق في هذا الفصل إلى عرض الإجراءات والأدوات المنهجية التي تبنتها الدراسة، كتحديد مجالات الدراسة والمناهج المستخدمة، وكذا أدوات جمع البيانات.

أولاً: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

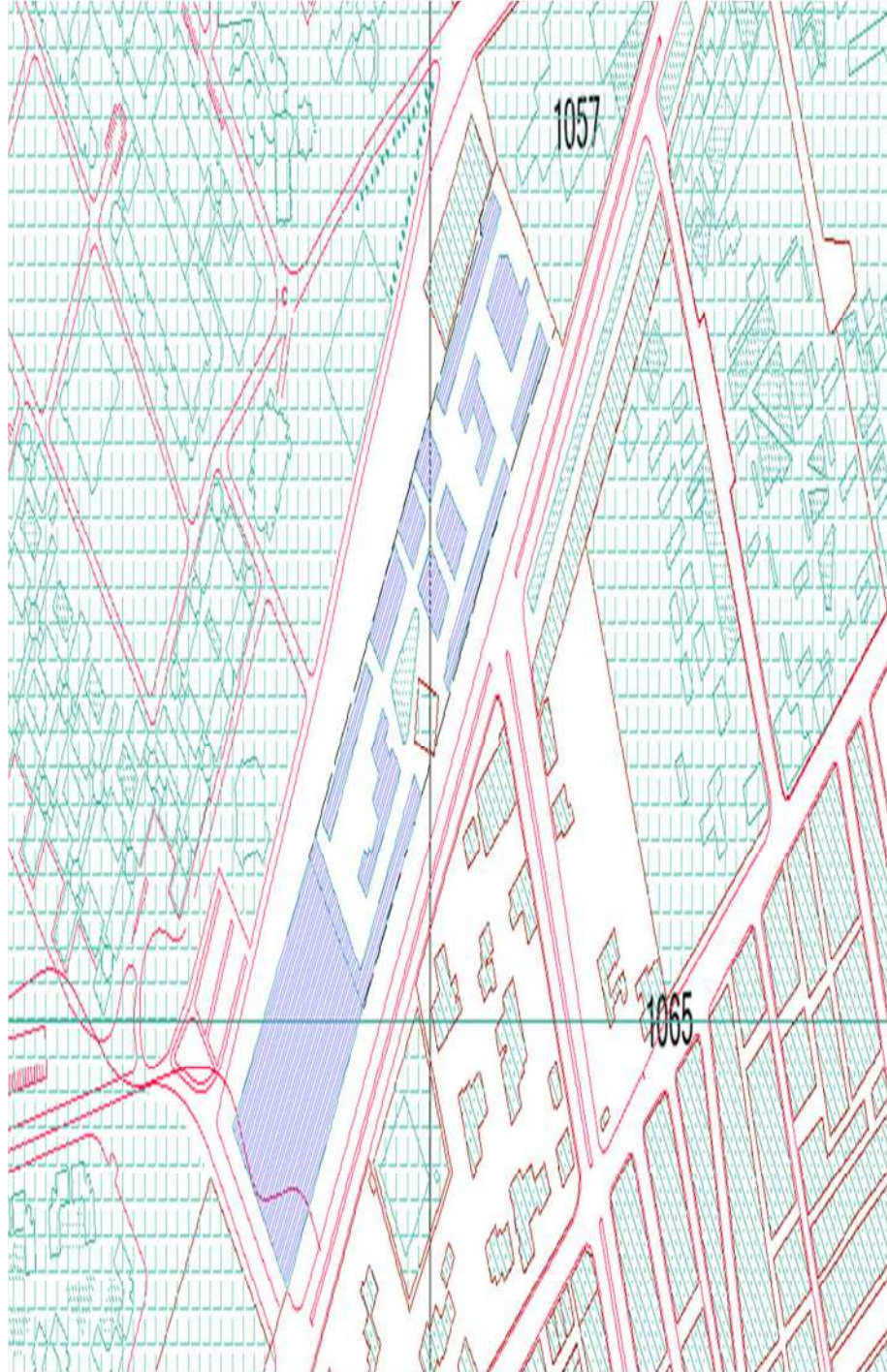
أ- بالنسبة لحي بوزغاية وحي 1272:

يقعان ضمن القطاع الحضري لحي الشهداء بمساحة 634 هكتار وعدد السكان بها يقدر بـ 78486 نسمة.

يحداهما من الشمال: وسط المدينة، من الجنوب غابة إيش علي والطريق الوطني رقم (03) نحو بسكرة (واد الشعبة).

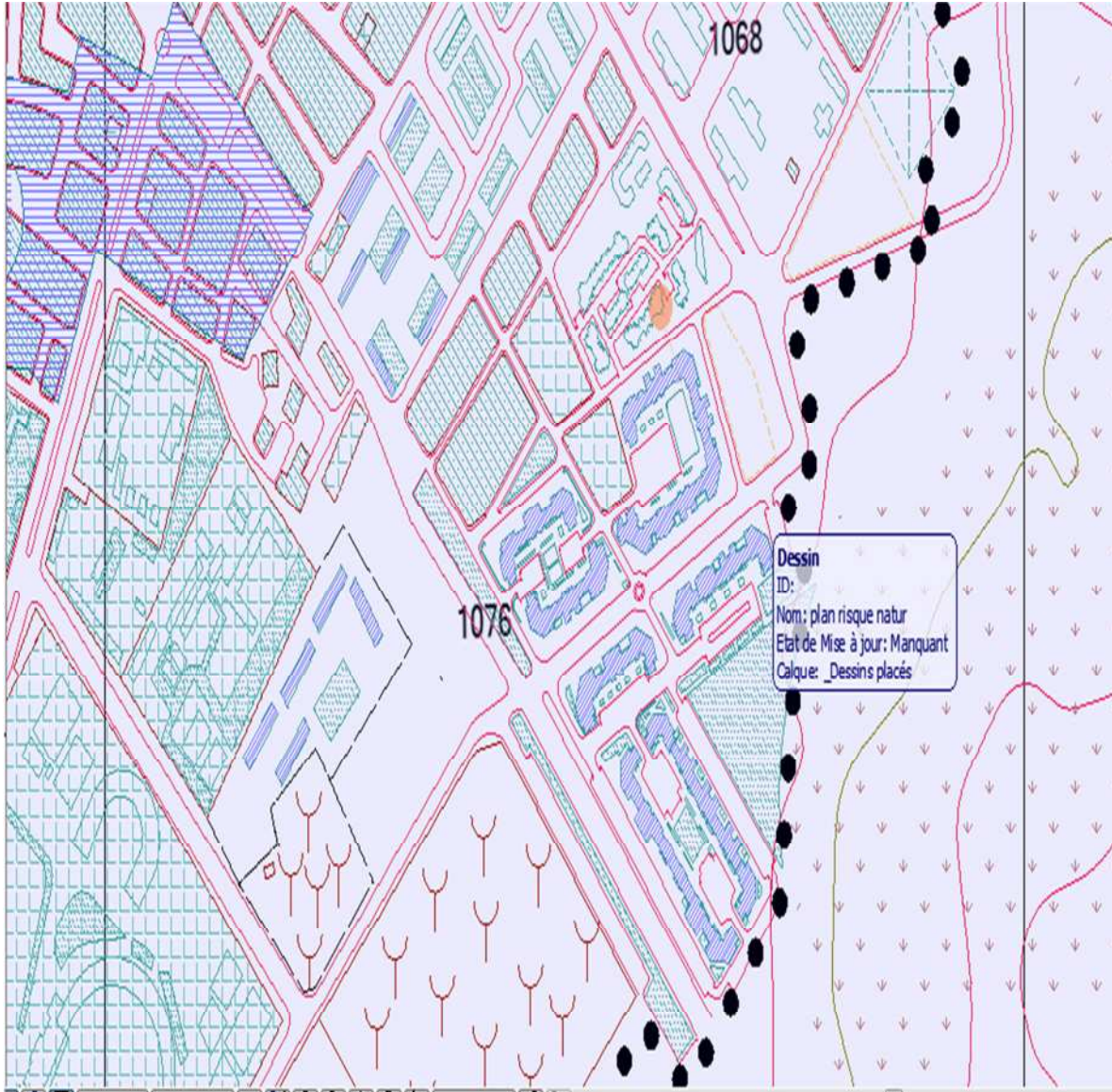
أما من الشرق: القطاع الحضري لدوار الديس.

- من الغرب: السكة الحديدية (كشيدة وحملة).
- بالنسبة لحي 10272 فاخترت فيه الجهة السفلى منه التي تضم مجموعة من المقاطعات الحضرية وهي المقاطعة رقم (232)، (235)، (236)، (256) لتطابقها مع مؤشرات وأبعاد الدراسة كما ذكرنا سابقا.
- أما بوزغاية فتتمثل في المقاطعة رقم (091).
- كما هو موضح في المخطط رقم (02): يوضح الموقع الحضري لحي بوزغاية و1272



ب- بالنسبة لحي عدل (بوزوران)

- يقع ضمن القطاع الحضري لحي بوزوران قدرت مساحة القطاع بـ 262 هكتار وعدد سكان بـ 26271 نسمة يحده من الجنوب نهج عموري وسط المدينة،
- من الشمال: بلدية فسديس.
 - من الشرق: منطقة عسكرية.
 - من الغرب: ممرات القطاع الحضري لكشيدة (السكة الحديدية).
 - كما هو موضح في المخطط رقم (03): يوضح الموقع الحضري لحي بوزوران



ج- بالنسبة لحي المنظر الجميل:

يقع ضمن القطاع الحضري لوسط المدينة على مساحة 375 هكتار، يبلغ عدد سكانها 28000 نسمة.

- حدود القطاع:

من الشمال: القطاع الحضري لحي بوزوران.

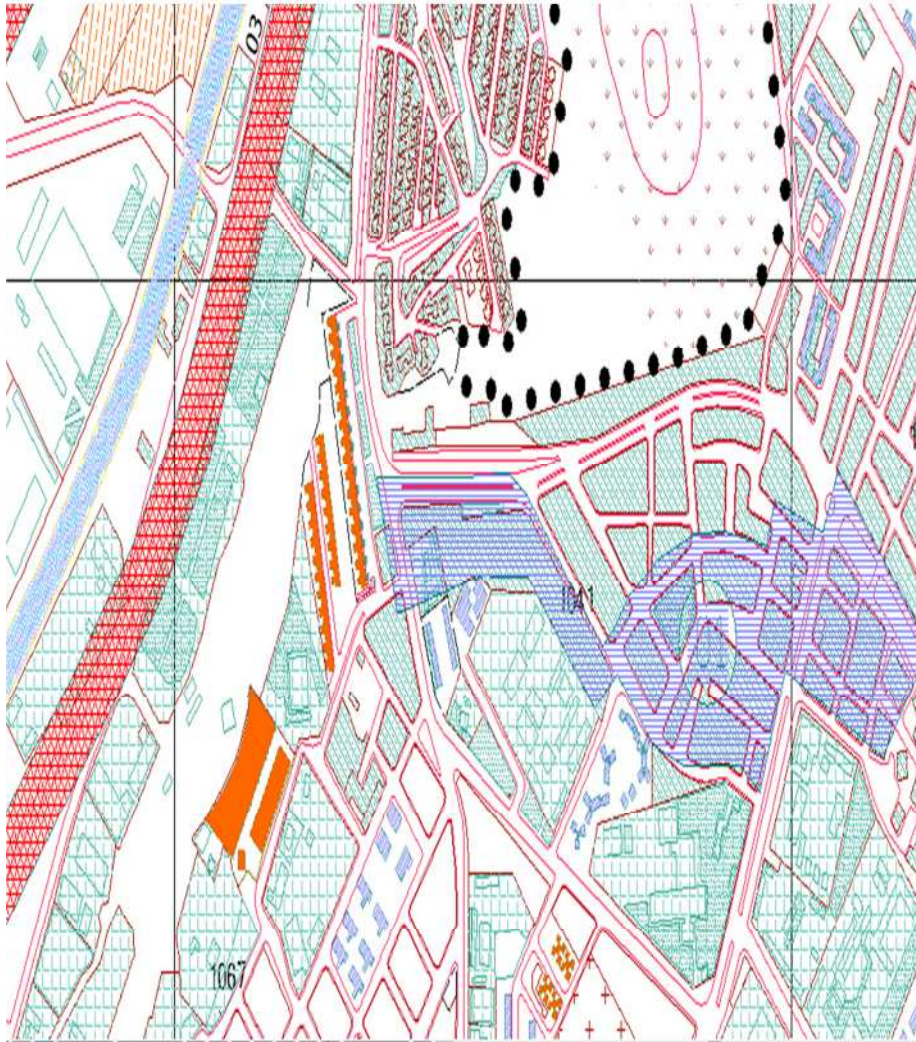
من الجنوب: القطاع الحضري لحي الشهداء ودوار الديس.

من الشرق: القطاع الحضري للإخوة لمباركية.

من الغرب: السكة الحديدية والقطاع الحضري لحي كشيدة.

- كما موضح في المخطط الآتي :

المخطط رقم (04): يوضح الموقع الحضري لحي المنظر الجميل



الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة

والجدول الآتي: يوضح ما تحويه الأحياء من مقاطعات و من مجموع المساكن والأسر وعدد البنايات.

الجدول رقم (43): يوضح ما تحويه الأحياء الحضرية لمجال الدراسة:

الحى	المقاطعات	عدد البنايات	عدد المساكن المشغولة	الشاغرة	استعمال مهني	مجموع المساكن	عدد الأسر	ذكور	إناث	مجموع السكان
بوزغاية	091	92	192	261	11	464	194	450	440	890
حي 1272	232	17	186	32	83	221	189	641	573	10214
	235	34	207	25	00	232	211	456	479	935
	236	13	191	09	00	200	192	429	412	841
	256	13	160	44	00	204	206	440	476	916
حي المنظر الجميل 40 مسكن	073	40	34	05	01	40	40	/	/	161
18 مسكن	18	18	18	00	00	18	18	/	/	102

- المصدر من إعداد الباحثة استنادا للجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري لمدينة باتنة.

- بالنسبة لمساكن حي المنظر الجميل التابعة للدراسة فهي تابعة لمؤسسة الترقية العقارية قادري أعمار وحسب تصريح رئيس المشروع فهي تحوي على 68 أسرة.

أما بالنسبة لحي عدل (بوزوران) فإن الإحصائيات لسنة 2008 غير متوفرة لدى مكتب الإحصاء ببلدية باتنة، باعتبار أن المساكن كانت فارغة (في طور الإنجاز)، فوجدت عوبة في إحصاء عدد الأسر وكذا البنايات سواء المشغولة أو الشاغرة أو ذات الإستعمالات المختلفة، لأن الإحصائيات غير متوفرة، فاضطرت أن أحصي عدد المساكن في كل مقاطعة ثم جمعها، واعتبرت أن كل مسكن تقابله أسرة للحصول على عدد الأسر وهي تساوي 1000 أسرة.

2- المجال البشري:

إن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث اختيار مجتمع الدراسة المناسب، وبالتالي فإن المجتمع الأمثل للبحث ينطلق من عينة أسر حضرية بمدينة باتنة، باعتبار أن الأسرة هي أساس تكوين المجتمعات وهي الأقدر على فك الغموض عن الظاهرة المدروسة. ومن خلال الإحصائيات المتحصل عليها فإن المجال البشري للدراسة ينطلق من وحدة الدراسة وهي الأسرة والتي تقدر بـ 2228 أسرة موزعة على أربعة أحياء حضرية مجال الدراسة. - ونظرا لشساعة المجال المكاني والعدد الكبير للأسر، وجب علينا اختيار بعض الوحدات الممثلة لمجتمع الدراسة باستخدام أسلوب العينة.

3- المجال الزمني:

تمت هذه الدراسة الميدانية في فترة امتدت من 8 سبتمبر 2014 إلى غاية 15 مارس 2015، وتمت هذه الدراسة على مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: بدأت الدراسة الميدانية للأحياء مجال الدراسة بجولة استطلاعية وذلك خلال 10 سبتمبر 2014، بإجراء عدة مقابلات مع أسر مجال الدراسة وذلك بالإعتماد على توظيف علاقة الباحثة الشخصية لكسب ثقة المبحوثين وإنجاح عملية جمع البيانات، وبعد الاتفاق مع هذه الأسر تم تطبيق الإستمارة التجريبية بالمقابلة على 25 أسرة موزعة بين الأحياء مجال الدراسة واستغرقت هذه المرحلة 4 أسابيع، تم من خلالها هذه المرحلة تعديل أسئلة الإستمارة بما يتناسب مع أسر البحث.

ب- المرحلة الثانية: تم خلالها إجراء الدراسة الميدانية بعدما تم تعديل الاستمارة من خلال المرحلة الأولى، وكذت تم عرضها على الأستاذ المشرف والذي بدوره أجرى عليها عدة تعديلات، وبعدها تم تصميم استمارة نهائية بعد ضبطها من طرف مجموعة أساتذة محكمين ودامت هذه المرحلة من 14 أكتوبر 2014 إلى غاية 20 نوفمبر 2014.

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة الموضوع للوصول إلى نتائج علمية موضوعية تمكنه من الإجابة عن الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها الباحث، لذلك يختار

المنهج الملائم الذي يمكنه من بلوغ أهداف البحث¹، كما أن المنهج هو "العمود الفقري في تصنيف البحوث لأنه الخطة التي تحتوي خطوات تحديد المفاهيم، شرح المفاهيم الإجرائية إطار الدراسة واختيار المنهج ووسائل جمع البيانات وتحديد مجتمع البحث"².

وبالتالي فإن الباحث ليس حراً في اختياره للمنهج وإنما طبيعة الظاهرة أو الموضوع المختار للدراسة هو الذي يفرض في أغلب الأحيان المنهج المستخدم وحتى الأدوات، وفي هذا البحث الموسوم : "بالتنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية" استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، حيث سأقوم بوصف واقع التنمية الحضرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية، وواقع التغير الأسري داخل هذا المجتمع، وكيف تؤثر التنمية الحضرية على التغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية، وذلك من خلال الجوانب الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الديمغرافية والعمرانية.

إذن فالمنهج الوصفي التحليلي هو الذي يكشف ويصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع كما يحاول تحليل نتائجها وفهمها موضوعياً ومعرفة الأسباب والظروف المحيطة بالظاهرة³.

لهذا فالمنهج الوصفي التحليلي يسمح بوصف الواقع، فهو يعتبر طريقة لضبط مؤشرات الدراسة وتفسير العلاقات السببية بين تلك المؤشرات باستخدام الملاحظة، الاستقصاء، التحليل والتفسير لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة مستخدماً في ذلك مختلف الأدوات المتاحة من استمارة، مقابلة وملاحظة مباشرة وغير مباشرة وهذا طبعاً من خلال استخدام أسلوب العينة.

كما تم الإعتماد على المنهج الإحصائي وهو المكمل للمنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يستخدم فيه البحث الطرق الإحصائية كالرموز والمؤشرات لقيم وظواهر وعلاقات يقوم بتحليلها وتفسيرها وتساعد على تعميم نتائج بحثه⁴.

¹ - خالد حامد، منهجية البحث العلمي، دار ربحانة للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، ص 119.

² - محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة المصرية، الإسكندرية، ط 1، 1986، ص 79.

³ - طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 5، 1976، ص 278.

⁴ - عبد القادر حلمي، مدخل إلى الإحصاء، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 24.

وبذلك فالمنهج الإحصائي يسمح بتحويل البيانات الاجتماعية من شكلها الكيفي إلى علاقات إحصائية، وذلك من خلال جمع البيانات وتفرغها وتبويبها وتصنيفها في جداول بسيطة أو مركبة بالإعتماد على بعض الطرق والمقاييس والأساليب الإحصائية منها.

– الأساليب الإحصائية المستعملة:

بعد جمع الإستمارات الخافقة بالدراسة الميدانية تم تصحيح المقاييس وإفراغ البيانات في الحاسوب الآلي تمهيدا للمعالجة الإحصائية بواسطة البرنامج الإحصائي (spss) حيث تم القيام بمجموعة من الأساليب الإحصائية للتحقق من أهداف الدراسة الحالية كما يلي:

أ- التكرارات والنسب المئوية لمستويات العينة.

ب- اختبار (T) من أجل التعرف على الاختلاف في درجات.

*تعريف برنامج 18 spss:

برنامج الـ SPSS أو "Statistical package for social sciences) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أنشأ أساساً لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائية (تقريباً) وقدرته الفائقة في معالجة البيانات وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

يستطيع SPSS قراءة البيانات من معظم أنواع الملفات ليستعملها لإستخراج النتائج على هيئة تقارير إحصائية أو أشكال، وتستطيع الحزم جعل التحليل الإحصائي مناسباً للباحث المبتدئ والخبير على حد سواء، ويعتبر محرر بيانات الـ SPSS الواجهة الأولية للحزم، وهي واجهة تشبه الجداول الإلكترونية وتستخدم لإدخال البيانات الخام لأول مرة.

وقد تم وضع بيانات كل مبحث في سطر واحد حسب المحاور الموجودة فيها، بتحويل البيانات النوعية (غير الرقمية) إلى بيانات كمية (رقمية) حتى تتمكن من معالجة البيانات لمساعدة الحاسوب وتم ترقيم مفردات العينة، ثم إعطاء قيمة لكل احتمال من الاحتمالات حسب المؤشرات التي تم الإعتماد عليها.

-وبعد ذلك تم جمع التكرارات لكل مؤشر من المؤشرات ثم استخراج النسب المئوية، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- effectifs التكرار.

- pourcentage النسبة المئوية.

- pourcentage valide النسبة المئوية المقبولة

- pourcentage cumulé المتجمع الصاعد للنسب المئوية

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

اعتمدت في الدراسة على الأدوات المنهجية الآتية لجمع البيانات منها:

1- الملاحظة:

لا جدال أن الملاحظة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم المختلفة، فلا يقتصر استخدامها على علم دون آخر¹، حيث يجمع الباحثون والمهتمون على أن أداة الملاحظة هي أهم أداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي، ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وتعتمد أساسا على حواس الباحث وقدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظته وتلمسه إلى عبارات ذات معاني ودلالات²، لذلك اعتبرها البعض أنها من أكثر التقنيات ☐عوبة، لأنها تعتمد على قدرات ومهارات الباحث في تحليل العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعي المرغوب بدراسته، وبذلك تمكن الباحث من اكتشاف الارتباطات الموجودة بين العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن فهمها إلا من خلال ملاحظتها ومعايشتها.

وقد استخدمت الملاحظة المباشرة دون مشاركة نظرا لما لهذه الأداة من علاقة بالموضوع والمنهج المستخدم، وتم ذلك من خلال الدراسة الإستطلاعية بالانتقال إلى الأحياء مجال الدراسة، والتي مكنتنا بالإحاطة بالظروف العامة للوسط الذي يقيم فيه المبحوثين في كل حي، وكذا معرفة الخصائص الفيزيائية لكل حي ونوعية المساكن الموجودة بها، كما اقترنت هذه

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمان ومحمد علي يدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 382.

² - فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999، دار البحث، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 186-187.

الخرجات الإستطلاعية بخرجات ميدانية بملاحظة ردود أفعال القبول أو الخوف وهذا أثناء المناقشات التي جمعناها بمجتمع البحث.

- ويسمح هذا النوع من الملاحظات بمعرفة مدى [مدى] إجابات المبحوثين ويتم هذا من خلال مشاهدة الباحث للظاهرة بشكل مباشر مستخدماً في ذلك حواسه.

2- المقابلة:

تحتل أداة المقابلة مركزاً هاماً في البحث السوسيولوجي، وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالاً وانتشاراً في الدراسات الإمبريقية، وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته¹.

حيث يعرف "ماكوني" المقابلة على أنها: "تفاعل لفظي يتم بين فردين في موقف مواجهة، يحاول إحداها استثارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى الآخر، والتي تدور حول خبراته أو آرائه أو معتقداته"².

وتمت هذه المقابلة على نوعين: المقابلة الموجهة، والمقابلة الحرة.

أ- **المقابلة الموجهة:** تمت هذه المقابلة بالانتقال إلى الأحياء واللقاء الأول مع بعض ساكنيها، لذلك تمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعي بأنها الأكثر مرونة وبأنها تسمح بملاحظة المبحوث والتعمق في فهم الموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة، بحيث يستطيع الباحث أن يشرح ما قد يكون غامضاً من الأسئلة ويستطيع أن يتكيف مع الجو الاجتماعي الذي تجرى فيه المقابلة حتى يكون أكثر واقعية، وتجعل المبحوث أكثر تجاوباً³، من أجل الحصول على المعلومات الخفية بالأحياء المدروسة وساكنيها، وتم هذا في جلسة قصيرة عرفناهم عن سبب القيام بهذه الدراسة وتقديم الإستمارات ملئها وتزويدنا بمختلف الحقائق، حيث شكلت المقابلة في هذا البحث أداة أساسية في جمع البيانات نظراً لما وفرته لنا من تسهيلات في جمع المعطيات حول الموضوع، ونظراً لدرجة [مدى] دقتها فقد مكنتنا من جمع المعطيات اللازمة للبحث بشكل أكثر دقة وعلمية في إطار تطبيق استمارة البحث الميداني.

¹ - فضيل دليو وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص190.

² - عبد الله محمد عبد الرحمان ومحمد علي بدوي، مرجع سبق ذكره ، ص407.

³ - خالد حامد، مرجع سبق ذكره، ص129.

ب- **المقابلة الحرة:** تم استخدامها لغرض استكشاف مجتمع الدراسة، بإجراء مقابلات مع مسؤولين وتمت مع:

- مقابلة مع مسؤولين بقسم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة، لتزويدنا بمختلف المخططات المتعلقة بالأحياء (P.O.S) (P.D.E.A.U) وكذا إفادتنا بمختلف الإحصائيات حول سكان المدينة.

- مقابلة مع مسؤول مديرية التخطيط (D.U.C.H) أين أفادنا بتقرير عن المدينة من مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير U.R.B.A باتنة.

- مقابلة مع أحد المسؤولين في مديرية البرمجة والتخطيط العمراني لتزويدنا بمخطط الإتساق الحضري لمدينة باتنة (SCU) لمعرفة مونغرافية ولاية باتنة.

- مقابلة مع أحد المسؤولين بالتهيئة والتخطيط الإقليمي بالولاية لتزويدنا بالتقرير الكامل حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013.

- مقابلة مع المسؤول المكلف بمكتب الإحصاء ببلدية باتنة حيث تم من خلالها إعطائي لمحة عامة عن التوسع العمراني لمدينة باتنة، وكذا تعريفني بأهم الأحياء الحضرية لمدينة باتنة وتوسعاتها.

- مقابلة مع مساعدي المسؤول المكلف بالإحصاء ببلدية باتنة، بإطلاعي عن مواقع الأحياء، وكذا عدد المساكن (الشاغرة، المشغولة، ذات الإستعمال المهني) وكذا مجموع السكنات، عدد الأسر في كل حي منهم، نسبة الذكور ونسبة الإناث، بواسطة الجدول الإجمالي الخاص بالتجمع الحضري، إضافة إلى تزويدي بمواقع الأحياء المراد دراستها وموقعها ضمن القطاع الحضري.

3- دليل المقابلة:

- أما دليل المقابلة باعتباره أحد أدوات جمع البيانات، فقد استخدمته مع الجهات المعنية المختصة بالولاية ببرامج التنمية الحضرية لمعرفة آرائهم حول التنمية الحضرية بالمدينة النموذج.

ومن أجل هذا فقد اعتمدت فيه أسلوب العينة القصدية في اختيار مفردات هذا الدليل، على اعتبار أن العينة القصدية هي النموذج المختار من السكان الكبير بطريقة مقصودة أي بطريقة لا تعطي جميع السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للإختيار¹،

¹ - إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي الإجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1986، ص52.

وبالتالي تم اختيار بطريقة غير عشوائية العينة التي تمثل المجتمع بالنسبة لخاصية معينة، وعلى الرغم مما يقال على العينة القصدية أنها تخضع للإنحياز وكذا الرغبات وأهواء الباحث، إلا أنها قادرة على إعطاء المعلومات والأدلة الكافية عن طبيعة مجتمع البحث، وعدم احتياجها لإطار العينة وأخيرا عدم وجود ضرورة ملحة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمد عليها العينات العشوائية في مواضيع الاستنتاجات والإختبارات الإحصائية¹.

● لذا اخترت عينة تتكون من 08 فاعلين إجتماعيين بمجال التنمية الحضرية بالمدينة موزعين على الأقسام التالية:

-رئيس مصلحة الأمانة العامة للولاية

-رئيس لجنة تهيئة النقل و الإقليم بالولاية

-مسؤول مخطط التهيئة بالولاية

-مسؤول مدريات الهيئة التنفيذية (الأشغال العمومية ، التخطيط ، الصناعة)

-مسؤول لجنة التهيئة الحضرية بالولاية

-مسؤول لجنة التهيئة الحضرية بالبلدية

-مسؤول قسم تهيئة النقل و الإقليم بالبلدية

-مسؤول الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية بالبلدية

*حيث أفادوني بمختلف المعلومات و الحقائق حول وضعية التنمية الحضرية بالمدينة وظفتها في تحليل بيانات الجانب الميداني

4- الإستمارة: تعرف الإستمارة على أنها أكثر أدوات جمع البيانات... شيوعا في البحوث الإجتماعية، وهذا ما يدفع الباحث إلى الإجتهد أكثر من أجل إلباغة استمارة البحث بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة².

وبالتالي تساعد الإستمارة الباحث على جمع المعلومات والحقائق من المبحوث خلال عملية المقابلة، وهي الوسيلة التي تفرض عملية التقيد بموضوع البحث المراد إجراؤه، وعموما احتوت الإستمارة على مزيجا من الأسئلة المفتوحة والمغلقة والمركبة.

¹ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

² - جازية كيران، محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 54.

-وبعد الصياغة الأولية للاستمارة طبقنا الإستمارة التجريبية بإجراء مقابلة مع 25 أسرة مجال البحث وهذا لهدف:

* الإستفادة من آراء هذه الأسر حول الموضوع.

* الإقتراب الفعلي من ميدان الدراسة.

* الوقوف على تسلسل ومدى منطقية أسئلة الإستمارة بالمقابلة.

وبعد ذلك أضفنا التعديلات اللازمة وأعدنا بناء الاستمارة بحذف بعض الأسئلة، وإعادة صياغة البعض منها وكذا إضافة أسئلة أخرى وهذا بالطبع بعد موافقة الأستاذ المشرف.

بعدها تم عرض الاستمارة على أساتذة محكمين كما ذكرنا آنفا لإبداء الرأي حولها وتعديلها بما يتلاءم مع موضوع الدراسة، وعليه تمت صياغتها في صورتها النهائية ليتم تطبيقها نهائيا على المبحوثين وهم أرباب الأسر لـ 200 أسرة ممثلين للعيينة.

واشتملت هذه الأخيرة على 75 سؤالا تنوعت كما ذكرت بين الأسئلة المفتوحة والمغلقة والمركبة، مقسمة إلى ستة محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: يضم البيانات الشخصية لرب الأسرة.

المحور الثاني: يضم أسئلة حول البيانات الخاصة بالجانب الاجتماعي لأفراد العينة.

المحور الثالث: يضم أسئلة حول البيانات الخاصة بالجانب الثقافي لأفراد العينة.

المحور الرابع: يضم أسئلة حول البيانات الخاصة بالجانب الديمغرافي لأفراد العينة.

المحور الخامس: يضم أسئلة حول البيانات الخاصة بالجانب الإقتصادي لأفراد العينة.

المحور السادس: يضم أسئلة حول البيانات الخاصة بالجانب العمراني لأفراد العينة.

5- الوثائق والسجلات الحكومية والعالمية:

اعتمدت في هذه الدراسة على بعض المعطيات الإحصائية المتوفرة في بعض الكتب والوثائق والمطبوعات الحكومية والعالمية، وهذا لإضفاء الطابع العلمي على الدراسة وتدعيم أفكارنا بالمعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث، كالإحصائيات السكانية ومستويات التعليم، الصحة النقل، ...، كما استعانت الباحثة بمجموعة من الوثائق الرسمية الوطنية والدولية، كالوثائق المتحصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، الجريدة الرسمية، بعض المعلومات والوثائق عن هيئة الأمم المتحدة.

- كما استخدمت في هذه الدراسة، المخطط التوجيهي للتعمير (P.D.A.U) وكذا مخططات تشغل الأراضي (P.O.S)، وبعض الخرائط المتعلقة بالمجال العام للدراسة وكذا وثائق متعلقة بالإحصائيات التي تضمنها تقرير الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، التي تخص: إحصائيات حول النمو السكاني وتوزيعهم، تطور الحضيرة السكنية، تطور الهياكل البيداغوجية التعليمية، تطور القطاع الصحي، تطور قطاع التشغيل، قطاع النقل، المرافق والخدمات للمجال العام للدراسة.

وبالتالي هذه هي أهم الأدوات التي استخدمتها في جمع البيانات التي وردت في هذه الدراسة والتي كان لها الأثر الكبير في تفسير البيانات وتدعيم مسار هذا البحث.

رابعا: العينة وأسلوب اختيارها:

1- نوع العينة:

غالبا ما يواجه الباحث عند شروعه بالبحث مشكلة تحديد نطاق العمل أو اختيار مجتمع البحث أو العينة التي يجري عليها دراسته تحديدا، لأن الباحث غالبا ما يجد نفسه غير قادر على القيام بدراسة شاملة، خاصة إذا كانت نتائج الدراسة بالعينة تغنيها عن الدراسة الشاملة، بما يضمن توفير الجهد والوقت وإمكانيات البحث، لذلك فإنه يكفي اختيار عينة ممثلة للمجتمع المدروس تمثيلا ¹مادقا.

ونظرا لصعوبة حصر وحدات المجتمع الأصلي والمتمثلة في مجموع الأسر الحضرية بمدينة باتنة، تم اختيار عينة منها باستخدام نوع "العينة العشوائية المنتظمة" وهي الأنسب لتمثيل مجتمع الدراسة لأنها تمتاز بسهولة اختيار مفرداتها، حيث يكفي أن يختار الباحث الوحدة الأولى في العينة اختياراً عشوائياً، ثم يمضي في اختيار بقية الوحدات طبقا لما تقتضيه حجم العينة، مراعيًا انتظام الفترات بين وحدات الاختيار¹، وقد اخترت هذا النوع من العينة نظرا لتجانس مجتمع الدراسة، واخترت منه عينة تتكون من 200 أسرة شملت بعض الأحياء الحضرية لمدينة باتنة والمذكورة آنفا والتي تتوافق مع الشروط والمؤشرات الموضوعية لدراسة وتحليل موضوع البحث.

2- مواصفات العينة:

¹ - عبد الباسط محمد حسن، أولول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 451.

لقد وضعت مقاييس وخصائص معينة لعينة أسر البحث، والمتمثلة في:

أ- ضرورة وجود الزوجين في الأسرة:

ضرورة وجود الزوجين على قيد الحياة داخل الأسرة سواء كانت الأسرة ممتدة أو نووية، لأنهم الأقدر على مدنا بالمعلومات الدقيقة التي تساهم في إنجاح هذا البحث، وكذا معرفة تغير الأدوار والوظائف الأسرية بين الزوجين، إضافة إلى أنه يجب أن لا تكون الأسرة مفككة بسبب الطلاق.

ب- ضرورة عمل الزوجة خارج الإطار المنزلي:

لمعرفة تأثير ذلك على الأسرة فيما يخص (إزدواجية الدور داخل الأسرة الحضرية وفاعلية مؤسسات الرعاية البديلة داخل مجتمع المدينة).

ج - ضرورة وجود الأبناء:

على الأقل يكون لدى الأسرة طفل واحد، من أجل معرفة التغيرات التي آلت إليها الوظيفة التربوية داخل الأسرة الحضرية، وكذا معرفة تغير السلوك الإنجابي لدى المرأة العاملة ودور مؤسسات الرعاية البديلة في العملية التربوية.

3- طريقة اختيار العينة:

اخترت عينة تتكون من 4 أحياء حضرية بمدينة باتنة لتوافق الشروط والمعطيات معها، كانت بمثابة عينات فرعية لتمثل العينة الكلية للدراسة، ولقد بلغ حجم العينة الكلية بـ 200 أسرة وكانت نتيجة لعينات فرعية موزعة على هذه الأحياء الحضرية، ولقد قممت القصصات من الأوراق ورقمتها من 1 إلى 4، لاستخدامها في عملية السحب العشوائي، ولتجنب التحيز فضلنا أن يكون السحب مرة فرديا ومرة زوجيا، وفيما يلي سوف نوضح طريقة اختيار العينة من كل حي، وكذا عملية السحب العشوائي والوحدات.

- الحي السكني رقم 01 المتمثل في:

* حي عدل (بوزوران): ويحوي على 1000 مسكن/أسرة، ونظرا لكبر حجم الأسر أرتأينا أن نأخذ منه نسبة 8% للحصول على عينة ممثلة له، وبحساب

$$\text{حجم العينة} = \frac{8 \times 1000}{100} = 80 \text{ أسرة}$$

وبسحب عشوائي كان الرقم المسحوب هو 4، وبحساب المدى

$$\text{المدى} = \frac{1000}{80} = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}^1}{\text{حجم العينة}}$$

فكانت الوحدات كالاتي: 4، 16، 28، 40، 52، 64، 76، 88، 100، 112، 124، 136، 148، 160، 172، 184، 196، 208، 220، 232، 244، 256، 268، 280، 292، 304، 316، 328، 340، 352، 364، 376، 388، 400، 412، 424، 436، 448، 460، 472، 484، 496، 508، 520، 532، 544، 556، 568، 580، 592، 604، 616، 628، 640، 652، 664، 676، 688، 700، 712، 724، 736، 748، 760، 772، 784، 796، 808، 820، 832، 844، 856، 868، 880، 892، 904، 916، 928، 952.

- الحي السكني رقم (02) المتمثل في:

* حي بوزغاية: وكانت به 194 أسرة، واخترت منه عينة بنسبة اختبار 12%، فكانت

العملية كالاتي: بحساب حجم العينة $= \frac{12 \times 194}{100} = 23$ أسرة، أما عملية الاختيار فخلطت الأوراق وكان أول رقم للمسحب هو 3، وبحساب المدى

$$\text{المدى} = \frac{194}{23} = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}^{**2}}{\text{حجم العينة}}$$

فكانت الوحدات كالاتي: 3، 11، 19، 27، 35، 43، 51، 59، 67، 75، 83، 91، 99، 107، 115، 123، 131، 139، 147، 155، 163، 171، 179.

- الحي السكني رقم (03) المتمثل في:

¹- حجم المجتمع الأصلي : وهو المتمثل في مجتمع الدراسة لحي عدل (بوزوران) والذي يحوي على 1000 أسرة.

²- حجم المجتمع الأصلي : وهو مجتمع الدراسة المتمثل في حي بوزغاية والذي يحوي على 194 أسرة .

* حي 1272: وكانت به 798 مسكن مشغولا من قبل الأسر أما باقي البنايات به فهي في طور الإنجاز، إضافة إلى المساكن الإجتماعية الفردية فهي لا تعيننا في دراستنا ولكبر حجم المجتمع نخفض نسبة الاختيار وكانت 8%، وبحساب حجم العينة $= \frac{8 \times 798}{100} = 64$ أسرة، وبالسحب العشوائي للقصاصات تحصلنا على الرقم 04، وبحساب المدى أي المسافة بين الوحدات نجد:

$$\text{المدى} = \frac{798}{64} = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}^{***1}}{\text{حجم العينة}}$$

فكانت الوحدات كالآتي:

4، 16، 28، 40، 52، 64، 76، 88، 100، 112، 124، 136، 148، 160، 172، 184، 196، 208، 220، 232، 244، 256، 268، 280، 292، 304، 316، 328، 340، 352، 364، 376، 388، 400، 412، 424، 448، 460، 472، 484، 496، 508، 520، 532، 544، 556، 568، 580، 592، 604، 616، 628، 640، 652، 664، 676، 688، 700، 712، 724، 736، 748، 760، 772، 784.

- الحي السكني رقم (04) المتمثل في:

حي المنظر الجميل وبه: 126 أسرة وهو يضم (40 مسكن كلها مشغولة من قبل الأسر + 18 مسكن + المساكن التابعة لمؤسسة الترقية العقارية قادري عمر وتحوي على 68 أسرة)، أخذت منه عينة بـ 25% وبحساب حجم العينة $= \frac{126 \times 25}{100} = 32$ ، وبذلك حجم العينة 32 أسرة، وبالسحب العشوائي كان الرقم المسحوب هو 04، وبحساب المدى أي المسافة بين الوحدات والذي يساوي

$$04 = \frac{120}{30} = \frac{\text{حجم المجتمع الأصلي}^{***2}}{\text{حجم العينة}}$$

¹*** حجم المجتمع الأصلي: وهو مجتمع الدراسة المتمثل في حي 1272 والذي يحوي على 798 أسرة

²*** حجم المجتمع الأصلي المتمثل في حي المنظر الجميل والذي يحتوي 126 أسرة .

فكانت الوحدات كالاتي 1، 5، 9، 13، 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45، 49، 53، 57، 61، 65، 69، 73، 77، 81، 85، 89، 93، 97، 101، 105، 109، 113، 117، 121، 125.

والجدول رقم (44): يوضح ملخص اختيار العينة من الأحياء السكنية الأربعة

أرقام المساكن المعاينة	عدد المساكن المعاينة	المدى	نسبة الاختيار	عدد الأسر	المجموعة السكنية
1، 5، 9، 13، 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45، 49، 53، 57، 61، 65، 69، 73، 77، 81، 85، 89، 93، 97، 101، 105، 109، 113، 117، 121، 125	32	4	%25	126	1
3، 11، 19، 27، 35، 43، 51، 59، 67، 75، 83، 91، 99، 107، 115، 123، 131، 139، 147، 155، 163، 171، 179	23	8	%12	194	2
4، 16، 28، 40، 52، 64، 76، 88، 100، 112، 124، 136، 148، 160، 172، 184، 196، 208، 220، 232، 244، 256، 268، 280، 292، 304، 316، 328، 340، 352، 364، 376، 388، 400، 412، 424، 448، 460، 472، 484، 496، 508، 520، 532، 544، 556، 568، 580، 592، 604، 616، 628، 640، 652، 664، 676، 688، 700، 712، 724، 736، 748، 760، 772، 784	64	12	%8	798	3
4، 16، 28، 40، 52، 64، 76، 88، 100، 112، 124، 136، 148، 160، 172، 184، 196، 208، 220، 232، 244، 256، 268، 280، 292، 304، 316، 328، 340، 352، 364، 376، 388	80	12	%8	1000	4

،448 ،436 ،424 ،412 ،400					
،508 ،496 ،484 ،472 ،460					
،568 ،556 ،544 ،532 ،520					
،628 ،616 ،604 ،592 ،580					
،688 ،676 ،664 ،652 ،640					
،748 ،736 ،724 ،712 ،700					
،808 ،796 ،784 ،772 ،760					
،868 ،856 ،844 ،832 ،820					
،928 ،916 ،904 ،892 ،880					
940،952					
200	200	39	%42	2228	المجموع

الفصل السابع:

جمع وتبويب وتحليل بيانات الدراسة

أولاً - تحليل وتفسير بيانات الدراسة

ثانياً - تحليل بيانات الفرضيات

ثالثاً - نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

رابعاً - مناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضية ومؤشراتها

أولاً : تحليل وتفسير بيانات الدراسة

1- بيانات أولية حول مونغرافيا المبحوثين مجال الدراسة

جدول رقم (01): يوضح توزيع سن رب الأسرة حسب فئات السن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
20-30	20	10,0	10,0	10,0
30-40	50	25,0	25,0	35,0
40-50	80	40,0	40,0	75,0
50-60	30	15,0	15,0	90,0
60 فما فوق	20	10,0	10,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الملاحظات البيانية التي وضحتها الجدول أعلاه يتضح أن الفئة العمرية من [40 - 50] تمثل فئة النسب الأغلب لرب الأسرة بنسبة 40%، تليها الفئة من [30 - 40] بنسبة 25%، ثم الفئة من [50 - 60] بنسبة 15% وهي متقاربة مع الفئتين العمريتين من [20 - 30] و [60 - فما فوق]، بمعنى أن أغلب أفراد العينة سنهم بين 40 - 50 سنة، ويمكن أن يشير هذا إلى:

- إرتفاع سن الزواج لدى رب الأسرة، وهذا يتلابق مع موصفات عينة الدراسة التي تفرض تواجد الأبناء (على الأقل طفل واحد)، كما يمكن تفسير إرتفاع سن الزواج لدى رب الأسرة بتأخر سن الزواج ويرجع في غالب الأحيان إلى عامل التعليم أو العمل، وهذا ما يؤثر إيجاباً على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث تحديد حجم الأطفال وبالتالي المساهمة في دفع برامج التنمية الحضرية.

جدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	82	41,0	41,0	41,0
أنثى	118	59,0	59,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة هم إناث بنسبة 59%، وهذا راجع إلى أنه أثناء توزيع الإستمارات على الأسر تكون الزوجة متواجدة في المنزل أكثر من الزوج (وحتى إن كانت عاملة) وهذا لتعدد الأدوار التي تقوم بها، كما أنها

أكثر اهتماما وفضولا لمعرفة ما يجري، وكذا إبداء رأيها في بعض الأمور التي تمس الجوانب الخاصة بحياتها وبأسرتها.

جدول رقم (03): يوضح المستوى التعليمي لرب الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
امي	10	5,0	5,0	5,0
يقرأ ويكتب	12	6,0	6,0	11,0
إبتدائي	16	8,0	8,0	19,0
Valid متوسط	32	16,0	16,0	35,0
ثانوي	50	25,0	25,0	60,0
جامعي	80	40,0	40,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

إن المستوى التعليمي يعتبر أحد المؤشرات الدالة على تحضر المجتمع، كما أنه يعتبر أحد المؤشرات الهامة في تحديد خصائص المجتمع.

ويتبين من الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي لرب الأسرة مرتفع، فأغلبهم ذو مستوى جامعي، حيث قدرت نسبتهم بـ 40%، أما الثانوي قدر بـ 25%، وبالتالي تفسر هذه النسب بما يوفره الوسـ الحضري لسكانيه من مؤسسات تعليمية وتربوية تمكن أفرادها من مواصلة الدراسة، وعليه نستنتج بروز قيمة تعليم الأبناء وإتاحة فرص التعليم سواء للذكر أو للإنتى. وعليه فإن المستوى التعليمي للزوجين يؤثر على حياتهما الأسرية من حيث السلوك الإنجابي، وإتباع سياسة تنظيم النسل، حيث أكدت أغلب الدراسات أهمية التعليم وخاصة للإناث كأحد المحددات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الإنجابي، وكذا المشاركة بفعالية أكثر في عملية صنع القرار داخل الأسرة.

وهذا ما يميز أغلبية مفردات عينة البحث فهي فئة متعلمة التي تعد أحد الوالدين على الأقل خريجا جامعيًا.

وعليه يعتبر المستوى التعليمي العالي أحد المؤشرات التي تعمل على إنجاح وتدعيم برامج التنمية الحضرية، لذلك فإن برامج التنمية الحضرية تعمل على إنشاء مؤسسات تشجع التعليم لخلق درجة من الوعي لتقبل مشاريعها.

جدول رقم (04): يوضح الأصل الجغرافي لرب الأسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	ريفي	56	28,0	28,0	28,0
Valid	حضري	144	72,0	72,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

يوضح الجدول أعلاه أن الأصل الجغرافي الغالب لرب الأسرة هو حضري بنسبة 72% في مقابل 28% أصلهم الجغرافي ريفي، وقد أتوا إلى المدينة في شكلين:
 أ- شكل أفراد، لغرض إكمال الدراسة أو العمل ثم العيش في المدينة والزواج وتكوين أسر.
 ب- شكل أسر، نتيجة هجرة أسر ريفية نحو المدينة خصوصا خلال الفترة الأخيرة (العشرية السوداء) أو نتيجة البحث عن ظروف إجتماعية وإقتصادية ملائمة للعيش داخل المدينة.

جدول رقم (05): يوضح مهنة رب الأسرة لعينة الدراسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	مجال صناعي	42	21,0	21,0	21,0
	مجال زراعي	12	6,0	6,0	27,0
	مجال خدني	67	33,5	33,5	60,5
Valid	تربية وتعليم	60	30,0	30,0	90,5
	أعمال حرة	19	9,5	9,5	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يشتغلون بمجال الخدمات كقلاع الإدارة وقلاع البريد أو أطباء وصيادلة بمؤسسات صحية أو بعيادات خاصة، حيث شكلوا نسبة 33.5%، وعليه فإن دخل الأفراد المنتمين لهذا القلاع يكون مرتفعا، تليها نسبة 30% من مفردات البحث يشتغلون بقلاع التربية والتعليم كأساتذة ومعظمهم نساء، هذا راجع للقيم الإجتماعية للمجتمع الجزائري والتي تشجع عمل المرأة في قلاع التربية والتعليم، كما أن معظم الأزواج يفضلون اشتغال زوجاتهم في هذا القلاع، تليها نسبة 21% من مجتمع البحث الذين يشتغلون في القلاع الصناعي سواء تابعين للمؤسسات الخاصة أو العمومية، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي عرفها هذا القلاع والتي استقطبت الكثير من العاملين إليه.

بينما نجد نسبة 9.5% من مجتمع البحث يمارسون مهن حرة (تجارة، مقاول، مكتب محاماة) دليل على توفر الإمكانيات لدى أفراد مجتمع البحث مكنهم من ممارسة المهنة المرغوب فيها.

بينما نجد نسبة ضئيلة قدرت بـ 6% من مجتمع البحث الذين يشتغلون بالقطاع الزراعي بممارسة نشاط فلاحي أو تربية الدواجن، أو امتلاكهم للأراضي الزراعية في القرى المجاورة لمدينة باتنة.

جدول رقم (06): يوضح عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1-2	42	21,0	21,0	21,0
	3-4	86	43,0	43,0	64,0
	5-6	46	23,0	23,0	87,0
	7 فأكثر	26	13,0	13,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال ما تقدم في الجدول أعلاه أن نسبة 43% من الأسر يتراوح عدد أطفالها ما بين 3 و 4 أطفال، ثم تليها الأسر التي عدد أطفالها بين 5 - 6 أطفال بنسبة 23% ونسبة 21% تمثل الأسر التي لديها طفل أو طفلين، في حين نلاحظ إنخفاض نسبة الأسر التي يتجاوز عدد أطفالها 7 أطفال وذلك بنسبة 13%.

وعليه فإن هذه البيانات تفسر بعدة عوامل كخروج المرأة للعمل و ازدواجية الدور الذي تقوم به (منزلي - مهني) وصعوبة التوفيق بين هذين الدورين دفع بها إلى تبني فكرة تنظيم وتباعد الولادات.

ونجد أيضا أن المستوى التعليمي خاصة للزوجة له دخل في تحديد حجم الأسرة، وهذا ما توصلت إليه الباحثة "عائشة بورغدة" في دراستها تحت عنوان "العائلة الجزائرية وتنظيم النسل" إلى نتيجة هامة مؤداها: أن خروج المرأة للعمل جعلها تلتزم بفكرة تنظيم النسل وترى بأن كل المؤشرات تدل على أن الملبقات له هن الحائزات على مستوى عالي من التعليم، كما توصلت كذلك إلى أنه كلما ارتفع المستوى المهني للمرأة أي الإطارات النسوية كلما كان لها العدد الأقل من الأطفال مقارنة بالآخرات.

كما تفسر هذه البيانات بتغير القيم الخاصة بالإنجاب فبعدما كانت الأسرة الجزائرية في الماضي تقدر ثقافة الإنجاب أصبحت اليوم بما فرضته ظروف الحياة الحضرية تتجه نحو إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال، وهذا راجع إلى إرتفاع تكاليف الحياة الحضرية وكذا الرغبة في الاهتمام بشكل أفضل بالأطفال في ظل تزايد حاجياتهم سواء ما تعلق بمصاريف الدراسة أو

السكن أو العلاج، وهذا أدى إلى التأكيد على توجه الأسرة الحضرية الجزائرية اليوم نحو تقليد حجمها وهو اتجاه فرضته عوامل مختلفة، وأن معظم الأسر القاطنة بالأحياء مجال الدراسة أغلبها أسر نووية زوجية، وهذا ما يدل على الاتجاه السائد نحو تكوين أسر حضرية ذات حجم صغير.

وبالتالي فإن اتجاه مجتمع المدينة إلى الحجم الصغير للأسرة يعمل على تدعيم مشاريع التنمية الحضرية لأهدافها في هذه الجوانب.

ثانيا: تحليل بيانات الفرضيات

1- البيانات المتعلقة بالجانب الاجتماعي

جدول رقم (07): يوضح ما إذا كان يقيم أحد من أفراد العائلة الكبيرة مع رب الأسرة

		الوالدين من الأم	الوالدين من الأب	Total
نعم	Count % within	0 0%	12 27,3%	32 72,7%
لا	Count % within	156 100,0%	0 0%	0 0%
Total	Count % within	156 78,0%	12 6,0%	32 16,0%

نلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن نسبة 78% ما يعادل 156 مبحوث من الأسر تعيش في مساكن مستقلة لا يشاركها أحد من أفراد العائلة الكبيرة، وهذا راجع إلى تحول شكل الأسرة من

الممتد إلى النووي، والذي أصبح يميز الأسرة الحضرية اليوم والذي يحوي كل من الزوج والزوجة والأبناء فقط، راغبين بذلك العيش بحرية والاستقلال عن العائلة الكبيرة، ولكن رغم الانفصال المكاني عن أسرة الوالدين إلا أن التواصل الاجتماعي بين الأسرتين يبقى موجودا، ورغم تغير العلاقات القرابية إلا أن الأسرة النووية تبقى محافظة على علاقاتها مع الأسرة الممتدة.

بالمقابل نجد أن نسبة 22% ما يعادل 44 مبحوث أقرروا أنه مازالوا يشاركونهم الوالدين من جهة الأب في المسكن لأن الابن ما زال يتحمل مسؤولية إعالة والديه في حالة كبرهما أو توفي أحدهما وخاصة في حالة وفاة أبيه، وهي قيمة إجتماعية ما زالت تحافظ عليها بعض الأسر الحضرية ومثلت ذلك نسبة 16%، أما مشاركة الوالدين من جهة الأم في المسكن فمثلت أقل نسبة وهي 6% وتكون عادة والدة الزوجة.

ويمكن القول أنه على الرغم ما جاءت به التنمية الحضرية من مشاريع من أجل النهوض بالمجتمع الحضري إلا أنه تبقى هناك رواسب تقليدية متعلقة بالمجتمع، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة مع الأسرة الممتدة، وكذا مشاركة أفراد آخرين للأسرة في سكن واحد، ولذلك رغم ما تحققة التنمية الحضرية من منجزات في المجال العمراني يبقى مشكل الخلفية الاجتماعية والثقافية لسكان هذا المجتمع عائق أما تحقيق الأهداف الأخرى في هذا المجال، نظرا لصعوبة تغييرها وإغفالها في البرامج التنموية.

جدول رقم (08): يوضح سبب الإقامة مع العائلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أزمة السكن	123	61,5	61,5	61,5
	المحافظة على نمط العائلة الكبيرة	68	34,0	34,0	95,5
	كلاهما	9	4,5	4,5	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

يتضح من خلال إستقراء بيانات الجدول أعلاه أن سبب الإقامة مع العائلة يرجع بالدرجة الأولى إلى أزمة السكن بنسبة 61.5%، وذلك لعدم قدرة بعض الأبناء المتزوجين على شراء المساكن لغلائها وكذا إرتفاع سعر الإيجار داخل المدينة، وكذا قيمة الأرض الحضرية بها جعلت الفرد يتخلى عن فكرة امتلاكه أو تأجيره لمسكن مستقل تتناسب قيمته الإيجارية مع دخله، وهذا ما اشار إليه "مصطفى بوتفنوشت" على أن العائلة الجزائرية الحالية هي عائلات ضيقة عدد الزيجات التي تعيش في نفس المنزل انخفاض إلى واحد، أو اثنتان ونادرا إلى ثلاثة ويرجع في الغالب إلى العيش معا في نفس المسكن لأزمة السكن التي لا تسمح لها بالحصول على مساكن منفصلة¹.

أما نسبة 34% فمثلت نسبة الأسر التي أرادت المحافظة على نمط العائلة الكبيرة والتماشي مع العادات والتقاليد رغم كونها تقبلن أحياء حضرية، دليل على وجود رواسب القيم التقليدية القديمة داخل مجتمع المدينة.

أما نسبة الأسر التي تعاني من أزمة السكن وتريد المحافظة على نمط العائلة الكبيرة في نفس الوقت تمثل 4.5% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الأسر المستقلة.

¹ - مصطفى بوتفنوشت: مرجع سبق ذكره، ص 157.

جدول رقم 09: يوضح مدى تفضيل السكن المستقل عن العائلة الكبيرة

		ضيق السكن	تحقيق الحرية والاستقلال	بعد المسكن عن مكان العمل	تماشياً مع الحياة الحضرية	تفادياً للمشاكل العائلية	العادات والتقاليد	أزمة السكن	قلة الإمكانيات	جميعهم	Total
نعم	Count 0	13	22	9	48	72	0	0	0	0	164
	% within 0%	7,9%	13,4%	5,5%	29,3%	43,9%	0%	0%	0%	%0	100,0%
لا	Count 36	0	0	0	0	0	8	18	6	4	36
	% within 100,0%	0%	0%	0%	0%	0%	22.2%	50.0%	16.7%	%11.1	100,0%
Total	Count 36	13	22	9	48	72	8	18	4	4	200
	% within 18,0%	6,5%	11,0%	4,5%	24,0%	36,0%	4,0%	9,0%	3,0%	2,0%	%100.0

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 82% أي ما يعادل 164 أسرة تفضل السكن المستقل عن العائلة الكبيرة، وذلك تفادياً للمشاكل العائلية كانت بنسبة 36%. وحسب تصريحات بعض المبحوثين يرون أن السكن المستقل يسمح بممارسة حياة راقية سليمة وهادئة ومستقرة بعيدة عن كل الضغوطات والمشاكل التي تعيق السير الهادئ لنظام حياتها، بما يضمن نمو روح الطمأنينة والسكينة والاستقرار النفسي لدى أبنائها، وهذا ما أكدته "مصطفى بوتفتوش" في دراسته حول العائلة الجزائرية أن هناك ميل لدى الأزواج الجدد وتفضيل متزايد لإنشاء بيت مستقل جغرافياً عن الدار الكبيرة التي تأوي العائلة التقليدية المتسعة¹.

أما نسبة 24% فكان لسبب التماشي مع الحياة الحضرية لأن الأسرة النواة تعتبر أكثر ملائمة للنسق الحضري الحديث فهي تتيح حرية التنقل المكاني والاجتماعي بسهولة، وهذا ما يساعد على تحقيق الحرية والإستقلالية ما عبرت عنه نسبة 11%. بينما البعض يفضل السكن المستقل لسبب ضيق مسكن العائلة الكبيرة وكان بنسبة 6.5%، تليها 4.5% ممن يفضل السكن المستقل بحكم بعد المسكن عن مكان العمل، ويرجع ذلك لتوافق الأسرة النووية مع الحراك الجغرافي والمهني من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بالمشاركة في برامج التنمية الحضرية، بينما مثلت نسبة من يفضلون السكن مع العائلة الكبيرة بـ 18% وذلك راجع لأزمة السكن بنسبة 9%، وبالتالي يفرض عليهم هذا العامل السكن مع العائلة

¹ - مصطفى بوتفتوش: مرجع سبق ذكره، ص 238.

الكبيرة خاصة مع إرتفاع القيمة الإيجارية للسكن داخل المدينة بما لا يتوافق مع الحالة الإجتماعية لهذه الأسر.

- بينما مثلت نسبة 4% ممن يرى أن العادات والتقاليد فرضت عليها السكن مع العائلة، تليها نسبة 4% ممن يعانون من قلة الإمكانيات ما دفع بهم للسكن مع العائلة الكبيرة خاصة في ظل إرتفاع تكاليف الحياة الحضرية.

جدول رقم 10: يوضح مدى اعتقاد رب الأسرة بأن الأسرة النووية تمثل نمط الحياة الحضرية

			الحوار والمشاركة	اتخاذ القرارات	اتخاذ القرارات بمشاركة الأبناء	جميعهم	Total
نعم	Count % within	0 0%	56 36,8%	64 42,1%	11 7,2%	21 13,8%	152 100,0%
لا	Count % within	48 100,0%	0 0%	0 0%	0 0%	0 0%	48 100,0%
Total	Count % within	48 24,0%	56 28,0%	64 32,0%	11 5,5%	21 10,5%	200 100,0%

من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة اعتقاد رب الأسرة بأن الأسرة النووية تمثل نمط الحياة الحضرية مثلت بـ 76% أي ما يعادل 152 مبحوث ذلك أن الأسرة النووية تسمح باتخاذ القرارات من طرف الزوج والزوجة وهذا مثله بنسبة 32%، كما تسمح أيضا بالحوار والمشاركة ومثلت بنسبة 28%، أما النسبة التي تعتقد بأن الأسرة النووية تسمح باتخاذ القرارات بمشاركة الأبناء كانت ضئيلة وقدرت بـ 5.5%، وأما من اعتقدوا أن الأسرة النووية تساعد على الحوار والمشاركة وكذا اتخاذ القرارات من طرف الزوج والزوجة والأولاد فقد مثلت نسبة 10.5% .

أما نسبة المبحوثين ما يعادل 48 مبحوث يعتقدون بأن الأسرة النووية لا تمثل نمط الحياة الحضرية ومثلت نسبتهم 24%، وهم المبحوثين الذين يرجع أصلهم الجغرافي إلى الريف، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع الأولى.

وبالتالي نستنتج من كل هذا تراجع السلطة الأبوية فبعدما كانت ديكتاتورية ضيقة مقتصرة على الأب، فإن الحياة الحضرية الجديدة قضت عليها وغيرت بذلك من صورة المرأة التي أصبحت كيانا يتحد مع الرجل على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والمشاركة في تحمل أعباء الحياة، وهذا دليل على أنه هناك تغير في دور ووظائف الأسرة الحضرية التي أصبحت تتجه نحو

الإستقلالية والحرية وحرية الرأي والتصرف والديمقراطية، وأصبح الشكل الغالب على العلاقات الأسرية يتميز بطابع التفاوض والتشاور.

ويمكننا القول أن الوسط الحضري والحياة الحضرية ساهمت في تغير القيم التقليدية داخل الأسرة الجزائرية وهي نتيجة متغيرات الحياة الحضرية سواء كانت ثقافية أو فكرية أو إقتصادية أو إجتماعية

جدول رقم 11: يوضح مدى معارضة الأهل لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات

Total	إعتباره حقا للأهل على الزوج	نظرة الأهل إلى الزوجة على أنها تبقى دائما (أنثى)	إعتبار الزوج فرد من العائلة الممتدة		
116	36	18	62	0	Count نعم
100,0%	31,0%	15,5%	53,4%	,0%	% within
84	0	0	0	84	Count لا
100,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%	% within
200	36	18	62	84	Count Total
100,0%	18,0%	9,0%	31,0%	42,0%	% within

من خلال بيانات الجدول أعلاه تبين أن نسبة 58% ما يعادل 116 من إجابات أرباب الأسر أقرت أن مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية تجد معارضة من طرف أهل الزوج، وهذا نتيجة اعتقادهم بأن الزوج الذي هو يعتبر ابن لها مازال يعتبر فرد من العائلة الكبيرة ، وهذا ما عبرت عليه نسبة 53.4%، لذلك يجب أخذ رأيها بالدرجة الأولى على الأخذ برأي الزوجة واعتباره حقا للأهل على الزوج وهذا ما مثلته نسبة 31%.

أما نسبة 15.5% فترجع إلى نظرة الأهل إلى الزوجة على أنها تبقى دائما أنثى وهذا راجع إلى اعتقادهم بنمط سلوكي معين على أن الزوجة تبقى دائما امرأة يجب عليها الخضوع لأوامر الزوج وتطبيقها دون مشاركة نهائيا في اتخاذ القرارات.

أما نسبة 42% من الإجابات ما يعادل 84 مبحوث صرحوا بعدم وجود معارضة من طرف الأهل وهذا دليل على إستقلالية الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة في جميع الجوانب منها ما يتعلق بأمورها الداخلية واتخاذ قراراتها.

وعليه يمكننا القول أنه رغم التطورات والتحوّلات التي شهدتها الأسرة الحضرية النووية إلا أنها مازالت في صراع مستمر مع القيم الإجتماعية نتيجة لوجود رواسب أو قيم تقليدية تعيقها من أداء دورها، ورغم تغير الدور الأسري للزوجة إلا أنها تبقى تعيش مشكلة صراع

الدور والتوافق نتيجة لمخالفتها لتوقعات الآخرين الذين يتجهون إلى نمط سلوكي معين يحدد دور كل فرد في الأسرة.

جدول رقم 12: يوضح ملكية المسكن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	ملك لك	176	88,0	88,0	88,0
Valid	بالإيجار	24	12,0	12,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب أرباب الأسر يقيمون في منازل ملك لهم، وهذا ما دلت عليه نسبة 88% من مجموع المبحوثين الذين أكدوا الملكية الخاصة للمنزل في شكلين:

- سكن خاص منفرد
 - السكن مع الوالدين للأسباب المذكورة في (الجدول رقم 08).
- بينما مثلت نسبة 12% من مجموع المبحوثين الذين يلجؤون إلى الإيجار وهذا مؤقتا في انتظار الحصول على سكن في صيغة تساهمي أو في انتظار بناء سكن خاص بهم.

جدول رقم 13: يوضح عدد الغرف في المسكن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	غرفتان	25	12,5	12,5	25,0
	ثلاث غرف	75	37,5	37,5	50,0
Valid	أربع غرف	100	50,0	50,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

تبين الشواهد الإحصائية في هذا الجدول أن أغلبية مساكن أرباب الأسر تتألف من أربع غرف ما دلت عليه نسبة 50%، ثم المساكن التي تتكون من 3 غرف بنسبة 37.5%، والمساكن التي تتكون من غرفتين بنسبة 12.5%.

إن السكن في شقة بالعمارة هو غير مناسب مع حجم الأسرة الجزائرية التي يتميز بعض أسرها بحجمها الكبير، ونجد أن أغلب الشقق تتراوح سعتها ما بين غرفتين + صالون (F3)

إلى ثلاث غرف + صالون (F4) وقد تصل إلى أربع غرف + صالون (F5)، وهو الأنسب مع حجم الأسرة الجزائرية إذ أنه يمثل سوى 8.5% من حضيرة السكن الجزائرية. وعليه فإن المساكن التي تتكون من 2 - 3 غرف هي أكيد عبارة شقق في العمارات، وبالتالي تراعي فيها حجم الأسرة، على اعتبار أن سياسة الدولة في السكن تتجه نحو البناء الرأسي (العمودي) للعمارات الذي يتألف من غرف قليلة من 2 - 3 غرف فقط، وهذا للتقليل من أزمة السكن في المدينة مما يطرح هنا مشكلة التزاحم السكني أي وجود فردين إلى 3 أفراد داخل غرفة واحدة.

في حين المساكن التي تتكون من 3 - 4 غرف فهي تكون مناسبة خاصة للأسر التي يتراوح عدد الأطفال بها من 2 - 4 أطفال.

ويرى بذلك المختصون في المجال أن عدد الغرف الواجب توفرها في مسكن يحوي 6 أفراد هو 4 غرف فما أكثر، وبالتالي تكون المسافة كافية لتمارس الأسرة حياتها، وتضمن لأبنائها الراحة النفسية والصحية والتربوية والاجتماعية.

وعليه نلاحظ أن المعايير السكنية في ولاية باتنة تختلف من حي إلى آخر، فبالإضافة إلى مشكل السكن الذي مازال مطروحا إلى يومنا هذا، نجد أن معظم الشقق في العمارات تتعدى 3 غرف عدا المطبخ نتيجة لغلاء الأسعار وإرتفاع قيمة الأرض الحضرية جعل بعض الأفراد يكتفون بهذا العدد.

وبالتالي يمكن الإشارة إلى أن إتساع المسكن يرتبط عادة بحجم الأسرة، فوجدنا من خلال قيامنا بالزيارات الميدانية للأحياء مجال الدراسة، معظم المساكن التي تتكون من 3 - 4 غرف يقل عدد أطفالها، ووجدنا أن إتساع المسكن وضيقه يؤثر على القدرة على الزواج أي تأخر سن الزواج عند الذكور، لذلك بد على سياسات التنمية الحضرية التقييم الدائم والمستمر لجميع برامج السكن لمعرفة انعكاساتها وتأثيرها على التوزيع المجالي للسكان.

جدول رقم 14: يوضح مدى ملائمة عدد غرف المسكن مع عدد الأطفال

		حجم الأسرة كبير	وجد الأهل معكم	كلاهما	TOTAL
نعم	Count	156	0	0	156
	% within	100,0%	,0%	,0%	100,0%
لا	Count	0	24	16	44
	% within	,0%	54,5%	36,4%	100,0%
Total	Count	156	16	24	200
	% within	78,0%	8%	12,0%	100,0%

توضح البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه مدى ملائمة عدد الغرف التي يسكنها أفراد العينة بعدد أطفالهم، ومثلت الإجابات التي صرحت بنعم نسبة 78% أي ما يعادل 156 مبحوث يعني ملائمة عدد الغرف مع عدد الأفراد من حيث إتساعها وتوفرها على جميع المرافق الضرورية للحياة كالتدفئة، الإضاءة، التهوية إضافة إلى توفرها على جميع وسائل الراحة الضرورية للأبناء، بينما أجابت نسبة 22% ما يعادل 44 مبحوث من المجتمع البحث بعدم الملائمة وذلك يرجع لسبب وجود الأهل معهم مثلت نسبة 12%، وهم الوالدين من جهة الأب بالدرجة الأولى وهو ما مثلته نتائج الجدول السابق رقم (07) وهي تخص المساكن التي تتراوح عدد الغرف بها من 2 - 3 غرف وهي من صيغة **F4+F3**، تليها نسبة 8% بالنسبة للأسر التي صرحت كذلك بعدم ملائمتها بسبب كبر حجمها وهي التي تضم من 5 - 6 أطفال وتسكن شقق من صيغة **F3** و **F4**، فهي تعاني من الإكتظاظ داخل المسكن وهذا من شأنه أن يؤثر على مستويات النظافة وانتقال الأمراض بين أعضاء الأسرة، كما نجده يؤثر على أسلوب التنشئة، وكثرة الضجيج الذي يؤثر على مذاكرة الأبناء للدروس، وكذا عدم سيطرة الآباء على مراقبة ومسايرة أبنائهم في الدراسة، أما النسبة الضئيلة مثلت 2% ممن يجمع كلاهما.

وبالتالي نستنتج أن نوع المساكن **F3** تبقى غير مناسبة للأسرة الجزائرية التي ما زالت البعض منها يتميز بكبر الحجم، إضافة إلى مشاركة أفراد آخرين للعيش معها كالوالدين، ما هو ☐ تأكيد على أن الأسرة الجزائرية الحضرية مهما بلغت درجة عالية من التطور والتقدم ☐ أنها ما زالت تحوي في مضمونها بعض رواسب القيم الثقافية القديمة داخل مجتمع المدينة.

جدول رقم (15): يوضح تأييد فكرة خروج الزوجة للعمل

		تحقيق الذات	المساهمة في مصروف البيت	تحقيق مركز اجتماعي	تحقيق استقلال مادي	تأمين المستقبل	جميعهم	Total	
نعم	Count	0	6	44	14	25	12	20	121
	% within a15	,0%	5,0%	36,4%	11,6%	20,7%	9,9%	16,5%	100,0%
لا	Count	79	0	0	0	0	0	0	79
	% within a15	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	79	6	44	14	25	12	20	200
	% within a15	39,5%	3,0%	22,0%	7,0%	12,5%	6,0%	10,0%	100,0%

		إهمال شؤون البيت	إهمال تربية الأبناء	العادات والتقاليد لا تسمح بذلك	التقصير في حقوق الزوج	جميعهم	Total
نعم	Count	121	0	0	0	0	121
	% within a15	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100.0%
لا	Count	0	18	34	9	15	79
	% within a15	,0%	22,8%	43,0%	11,4%	%19.0	100.0%
Total	Count	121	18	34	9	15	200
	% within a15	60,5%	9,0%	17,0%	4,5%	%5,7	100.0%

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة 60.5% من مجموع إجابات أرباب الأسر ما يعادل 121 مبحوث يؤيدون فكرة خروج الزوجة للعمل، وذلك منه أجل المساهمة في مصروف البيت ما عبرت عنه نسبة 36.4%، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي والإقتصادي لأسرهن وهو يعتبر السبب الأول في خروج الزوجة للعمل ونجد هذا يتوافق مع تزايد متطلبات الحياة اليومية للحياة الحضرية وإرتفاع تكاليفها، وهذا ما يعمل على تحقيق إستقلالها المادي ما عبرت عنه نسبة 20.7% وهو يعتبر شرط من شروط تحرير المرأة إذ أنه يخول لها بأن تكفي حاجاتها بنفسها و[] تبقى عالة على أسرتها، وعليه الإستقلال المادي للزوجة من شأنه أن ينعكس على علاقاتها الزوجية، إذ يسمح لها بأن تكون شريكة الزوج بالرأي والقرار [] ملكا له مطيعة لتسلطه.

تليها نسبة 16.5% ممن صرحوا بتأييد خروج الزوجة للعمل وهذا ما يعادل 20 مبحوث وهذا من أجل تحقيق الإحتمالات الخمس الواردة في الجدول أعلاه. أما النسبة المئوية فهي كانت من أجل تحقيق مركز إجتماعي كانت بنسبة 11.5%، وهذا دليل على أن المرأة اليوم أصبحت تريد تأكيد ذاتها أمام أسرتها وأمام مجتمعها باحتلالها مكانة لا تقل أهمية عن مكانة الرجل وتلعب دورا أيضا في المجتمع بما يسمح لها بتأمين مستقبلها، هي ما عبرت عنها نسبة 9.9%.

وعليه فإن جميع الإحتمالات والأسباب المذكورة أعلاه تؤكد بأن: بحصول المرأة على الإستقلال المادي تتحصل على الإستقلال المعنوي والإجتماعي والشعور بالمكانة والقيمة الإجتماعية وعليه تغيرت صورتها التقليدية الضيقة في المجتمع ساعدها على هذا الظروف العصرية التي وفرها لها الوسط الحضري كعامل مهيا لاحتلال مواقع مهمة في العمل.

في حين نجد نسبة 39.5% من مجموع إجابات أرباب الأسر ما يعادل 79 مبحوث يعارضون خروج الزوجة للعمل، وهذا لسبب إهمال تربية الأبناء وكان بنسبة 43.03%، ومن هنا يظهر التأثير السلبي لعمل الزوجة وهي عدم التوفيق بين دورها المنزلي ودورها المهني أو ما يعرف بازدواجية الدور، خاصة داخل المجتمع الحضري في ظل النظم والإجراءات الصارمة، ما يؤثر على أداء دورها وإهمال تربية أبنائها بإعتبارهم أكثر حاجة لرعاية وحنان الأم، وكذا يؤثر على إهمال شؤون المنزل في أداء الأعمال المختلفة وكان ذلك بنسبة 22.88%، وما يؤدي حتما إلى التقصير في حقوق الزوج وعبرت عليه نسبة 19.00% وهذا لتواجدها دوما خارج المنزل، وبالتالي لا تعطي أهمية لرعاية زوجها، أما نسبة 3% فكان لسبب العادات والتقاليد وهي ضئيلة مقارنة مع النسب الأولى وهي تكاد تنعدم داخل مجتمع المدينة.

أما نسبة من عبروا على رفضهم لفكرة عمل الزوجة بسبب جميع الإحتمالات الواردة في الجدول أعلاه كانت نسبة 3.8%، وهي نسبة ضئيلة.

وعليه فإن ازدواجية الدور يخلق وضع جديد للزوجة العاملة وتصبح في صراع نفسي في التوفيق بين عملها المهني أو الأسري ما ينجم عنه الكثير من المشكلات كإهمال تربية الأبناء وإهمال شؤون البيت.

جدول رقم (16): يوضح المدة الزمنية التي تقضيها الزوجة يوميا في مكان العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 3 ساعات	18	9,0	9,0	9,0
	3-6 ساعات	74	37,0	37,0	46,0
	6-9 ساعات	82	41,0	41,0	87,0
	أكثر من 9 ساعات	26	13,0	13,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

تشير معطيات الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثات تكملن النصاب القانوني من الحجم الساعي اليومي في العمل وفق قانون العمل وهذا ما مثلته نسبة 41.0% أي من 6 – 9 ساعات، أما الباقي يتراوح مدة عملهم اليومي بين 3 – 6 ساعات بنسبة 37%، وأكثر من 9 ساعات بنسبة 13%، وأقل من 3 ساعات كانت بنسبة 9%.

وهذا يدل على تنوع المهن الممارسة من قبل أغلب الزوجات حسب القطاعات (قطاع الإدارة، قطاع التربية والتعليم، قطاع الصناعة) وهي كلها قطاعات تتميز بالحجم الساعي الكبير.

وعليه فإن الساعات الطويلة للعمل تؤثر سلبا على الصحة النفسية والجسدية للزوجة إضافة إلى تأثيره على حياتها الأسرية، وخاصة أن جميع أفراد العينة متزوجات ولهن أولاد، وبالتالي لا بد على برامج التنمية الأخذ بعين الاعتبار التدابير الاجتماعية اللازمة لمساعدة المرأة العاملة في تخفيض الضغط على الحجم الساعي اليومي، وكذا إعطائها حقها في العطل حتى تتمكن من التوفيق بين دورها المهني والأسري.

جدول رقم (17): يوضح تفضيل من يعتني بالأطفال أثناء فترة عمل الزوجة

			تؤثر	لا تؤثر	Total
أهل الزوجة	Count % within	64 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	64 100,0%
أهل الزوج	Count % within	29 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	29 100,0%
مربية خاصة	Count % within	12 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	12 100,0%
الجيران	Count % within	8 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	8 100,0%
دار الحضانة	Count % within	0 ,0%	31 35,6%	56 64,4%	87 100,0%
Total	Count % within	113 56,5%	31 15,5%	56 28,0%	200 100,0%

إن غياب الأم عن البيت بسبب عملها جعلها تبحث عن بدائل أخرى لرعاية ومراقبة أبنائها خاصة الصغار منهم.

حيث أكدت نسبة 43.5% أي ما يعادل 87 مبحوث صرحوا بلجوء الزوجات إلى دار الحضانة كبديل لرعاية أبنائهن خلال فترة العمل، وهي أكيد تمثل زوجات الأسر النووية التي تنفرد بالسكن المستقل عن الأهل، وبالتالي فالوسط الحضري عمل على توفير مؤسسات الرعاية البديلة للأم كدار الحضانة لرعاية الأبناء، وتنمية قدراتهم وتثقيفهم وتنشئتهم إجتماعياً، مما يسمح لهم بالتواصل مع الأبناء الآخرين من نفس العمر.

في حين تلجأ نسبة 32% من الزوجات إلى أهل الزوجة، ونسبة 14.5% تلجأ إلى أهل الزوج دليل على استمرارية العلاقات مع أسرتي التوجيه وهي تمثل عامل للثقة بالنسبة للوالدين وكذا مصدراً للحنان والحرص على الأبناء.

وبالتالي لجوء الزوجات إلى دار الحضانة وأهميتها جعل مصاريفها لا تؤثر على ميزانية الأسرة وتخصص لها هذه الأسر جزءاً منها، وما مثلته نسبة 64.4% من مجموع 87 أسرة الذين اختاروا دار الحضانة، وهي تخص خاصة الفئات ذوي الدخل المرتفع.

أما نسبة 35.6% من المبحوثين الذين صرحوا بأن مصاريفها تؤثر على ميزانية الأسرة، وهنا نخص أصحاب الأسر التي يتراوح عدد أبنائها بين 5 - 6 أطفال ما لا يتوافق مع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأسرة.

أما نسبة من فضل الاستعانة بمرربة خاصة فقد مثلت 6% وهذا لهدف بقاء الطفل في المنزل تفاديا للإصابة بالأمراض، وكذا اكتساب بعض السلوكات السيئة التي تؤثر على شخصيته والتي يتعلمها من دار الحضانة.

بينما مثلت نسبة 4% ممن يستعينوا بالجيران وهي نسبة ضئيلة دليل على ضعف العلاقات الجوارية داخل مجتمع المدينة.

جدول رقم (18): يوضح مكان التعارف بين الزوج والزوجة

		رابطة قرابة	الجيرة	مكان العمل	مكان الدراسة	جميعهم	Total
Count	0	21	17	72	68	4	182
% within	,0%	11,5%	9,3%	39,6%	37,4%	2,2%	100,0%
Count	18	0	0	0	0	0	18
% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Count	18	21	17	72	68	4	200
% within	9,0%	10,5%	8,5%	36,0%	34,0%	2,0%	100,0%

يتضح من الجدول أعلاه وفق إجابات المبحوثين أن 91% أي ما يعادل 182 مبحوث ممن أكدوا على أنهم تعرفوا على زوجاتهم عن طريق مكان العمل ومكان الدراسة بنسبة 76.92% تقريبا (39.6 + 37.45)، ذلك أن هذين الوسيطين يتيحان فرصة الاختلاط بين الجنسين والتمكن من التعارف بشكل واسع، وعليه يختار الأزواج القرينة من نفس مكان الدراسة أو من نفس الفضاء المهني إلا أنه خلال المقابلة مع المبحوثين صرحوا معظمهم أنهم يفضلون الابتعاد عن الأقارب محافظة على العلاقات القرابية في حالة حدوث مشاكل زوجية أو فشل الزواج، إضافة إلى تجنب بعض الأمراض الوراثية الناجمة عن زواج الأقارب.

أما نسبة 9.3% فكان عن طريق الجيرة وهو إختيار محدود بسبب ضعف علاقات الجيرة داخل الوسط الحضري.

2.2% من إختيار الإحتمالات الأربع وهي ضئيلة.

في حين نجد 9% أي ما يعادل 18 مبحوث ممن صرحوا بأنه لا توجد صلة ارتباط بين الزوجين مؤكدين على مبدأ اللدفة أو المكتوب، فالبعض منهم تعارفوا عن طريق المناسبات العائلية، وبعضهم عن طريق الأصدقاء أو الشارع كفضاء واسع لإختيار القرينة.

جدول رقم (19): يوضح من كان له القرار الأخير عند الزواج

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قرار الاهل	34	17,0	17,0	17,0
	قرارك الخاص	138	69,0	69,0	86,0
	كلاهما	28	14,0	14,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أن 69% من مفردات البحث كان لهم القرار النهائي في الزواج مقابل 17% كان قرار زواجهم عن طريق الأهل.

وعليه يتضح جليا التغير في الإختيار الزوجي، خاصة عندما يتم إختيار القرين من خارج الجماعة القرابية فإن نسبة تدخل الأهل تقل (ما وضحته نتائج الجدول رقم 18).

وهذا مؤشر يدل على تغير ظروف الزواج في الأسرة الجزائرية خاصة داخل الوسط الحضري، وهذا من حيث أسلوب الإختيار الزوجي خاصة مع تغير الأدوار داخل الأسرة وخروج المرأة لميدان العمل ومواصلة تعليمها، جعلها تتبنى أفكار مغايرة حول مسألة الزواج وإختيار الشريك سواء من ميدان العمل أو من ميدان الدراسة، وأصبحت لها الحرية أكثر في إختيار شريك الحياة الذي يتفق مع الإحتياجات النفسية، وهذا بالتأكيد على التفاعل العاطفي بين الطرفين أي ضرورة توفر الحب والاحترام.

بينما نجد نسبة 14% ممن كان له القرار الخاص مع مشاركة قرار الأهل في عملية الإختيار دليل على ظهور أساليب جديدة في التفاعل داخل الأسرة كحرية التحاور والتشاور.

جدول رقم (20): يوضح ما إذا كان إختيار القرين مناسباً

			إختلاف المستوى التعليمي والثقافي	إختلاف الميول والإتجاهات	إختلاف في السن	Total
نعم	Count	156	0	0	0	156
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
لا	Count	0	24	11	9	44
	% within	,0%	54,5%	25,0%	20,5%	100,0%
Total	Count	156	24	11	9	200
	% within	78,0%	12,0%	5,5%	4,5%	100,0%

يتضح من الجدول أعلاه أن 78% ما يعادل 156 مبحوث أكدوا على أن إختيارهم كان مناسباً، وهذا ما يتفق مع نتائج الجدول رقم (19) الذي يوضح أن أغلبية المبحوثين كان إختيارهم للقرين إختيار شخصي وعليه فهو مناسب، خاصة وأنه كان برضى الوالدين للطرف الآخر ومباركتهم لهذا الزواج، وهذا ما يدعم قيام أسرة متوازنة ومستقرة ومستجيبة لمتطلبات

صحتها، ويجعلها قادرة على خلق تخطيط يتلاءم مع إحتياجاتها ومدعمة للبنية الأساسية المطلوبة لتنمية المجتمع.

في حين نجد نسبة 22% ما يعادل 44 مبحوث ممن أكدوا أن إختيارهم كان غير مناسب وكان هذا بسبب اختلاف المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجين وكان نسبة 54.5% والذي أدى إلى خلق فوارق في الاتجاهات والميولات والرغبات التي مثلتها نسبة 25%، وبالتالي يحدث تناقض في الأفكار والآراء بينهما خاصة في المسائل الأسرية و الذي يخلق جو من الإضطراب والمشاكل اليومية التي تعكر صفو الحياة الزوجية.

في حين نجد نسبة 20.5% ممن صرحوا لسبب اختلاف السن بين الزوجين وخاصة لما يكون الفارق العمري كبير بينهما يخلق نوع من الفوارق التي تؤثر على الرغبات والميول والقدرات لدى الأزواج، ويؤدي إلى إحداث خلل في بناء الأسرة وتنشئة الأطفال تنشئة سليمة لإنعدام التوافق الزوجي نظرا للإختلافات البيولوجية والنفسية والإجتماعية بينهما.

جدول رقم (21): يوضح معايير اختيار شريك الحياة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المال والجمال	9	18,0	21,5	21,5
	الحسب والنسب	30	15,0	15,0	32,0
	التدين	64	32,0	32,0	64,0
	الحب	18	9,0	9,0	73,0
	العمل	21	10,5	10,5	88,0
	القربة	17	8,5	8,5	96,5
	جميعهم	7	3,5	3,5	100,0
	Total	200	100,0	100,0	

يبدو من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين قد وضعوا إعتبار لمعيار التدين عند الإختيار للزواج ونسبة هؤلاء تعادل 32%، ثم يأتي معيار المال والجمال بنسبة 21.5%، في حين يأتي معيار الحب في المرتبة الثالثة بـ 18% ويليه معيار العمل بنسبة 10.5%، ومعيار القربة بـ 8.5%، ثم معيار الحسب والنسب بنسبة 6%، وأخيرا يأتي نسبة 3.5% ممن اختاروا زوجاتهم وفق المعايير الست المذكورة في الجدول أعلاه وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأولى.

فمن خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نستدل أن أغلبية الأزواج اختاروا زوجاتهم استنادا إلى الحديث النبوي الشريف القائل "تنكح المرأة لدينها ولما لها وجمالها ولحسبها ونسبها، فاظفر بذات الدين تربت يداك".

وبذلك نجد أن معيار الدين لا يزال يحتل مكانة لدى الجيل الجديد (الشباب) عند الاختيار للزواج، حيث يساعد هذا المعيار على دعم الاستقرار الأسري وتنشئة الأطفال تنشئة سليمة تضمن استمرارية النسق الأسري.

إلا أنه في ظل تغير النسق القيمي داخل مجتمع المدينة، فإن العديد من القيم شهدت تغيرا كتراجع الرابطة الدموية (القربة) ويحل محلها قيم أخرى، فنجد منها معيار المال والجمال جاء في المركز الثاني، ثم نجد بعده مباشرة معيار الحب الذي يساعد على التوافق بين الزوجين بشكل دائم، ثم يأتي معيار العمل حيث يفضل الزوج في مجتمع المدينة إختيار زوجة عاملة تتحمل معه أعباء الأسرة ومسؤولياتها، في حين نجد أن القربة تراجعت في هذا المجتمع وعوضت بقيم أخرى كالحب والعمل.

وعليه من خلال الجدول 18، 19، 20 نلاحظ وجود تغير في ظروف الزواج داخل الأسرة الحضرية الجزائرية من حيث مجالته وأسلوبه ومعايير إختياره، فأصبح الزواج خارجي يتيح فرصة إختيار الأزواج شخصا مع مراعاة رضا الوالدين، وكذا ظهور معايير جديدة داخل النسق القيمي لإختيار الزوجة كالعامل والحب ولكن في إطار قيم وضوابط المجتمع الدينية.

جدول رقم (22): يوضح ما إذا كان الإختيار الزواجي اليوم هو السبب في إنخفاض زواج الأقارب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	102	51,0	51,0	51,0
لا	98	49,0	49,0	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يؤكدون أن الإختيار الزواجي اليوم هو السبب في إنخفاض زواج الأقارب بنسبة 51%، وهو بالفعل ما يعكسه الواقع المعاش الذي يتيح المجال للتعارف بين الشاب والشابة لإختيار المواصفات المطلوبة وتكون عادة من مكان الدراسة أو مكان العمل أو الشارع في حد ذاته، والذي يوفر

فضاءات واسعة للتعارف بعيدا عن مجال الأقارب (وهذا ما وضحته نتائج الجدول رقم (18))، وهذا ما ساهم في إنخفاض زواج الأقارب وتغير مجال الاختيار من داخلي قراي إلى زواج خارجي.

جدول رقم (23): يوضح ما إذا كان الاختلاط في الوسط الحضري يتيح بدائل أكثر للاختيار الزواجي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	123	61,5	61,5	61,5
لا	77	38,5	38,5	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

من خلال استقراء البيانات الكمية الموجودة في الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة 61.5% من إجابات المبحوثين يوافقون على أن الاختلاط في الوسط الحضري يتيح بدائل أكثر للاختيار الزواجي مقابل 38.5% ترى عكس ذلك.

لذلك فالوسط الحضري يسمح بوجود فضاءات واسعة للقاءات بين الجنسين كالجامعات والمدارس والمراكز وأماكن الترفيه والعمل، فيسمح هذا الفضاء باختلاط الجنسين، وبالتالي تبادل الآراء والسماح بالتعارف بينهما وما ينتج عنها من علاقة تنتهي غالبا بالزواج وتكوين أسرة على أساس الحب والإحترام.

وعليه فإن الاختلاط داخل الوسط الحضري يتيح بدائل أكثر للاختيار الزواجي ويعمل على تغيير أسلوب الاختيار، فبعدما كان والدي تحول إلى شخصي وما نتج عنه من تغير مجال الاختيار من زواج داخلي إلى خارجي

جدول رقم (24): يوضح مدى توفر الحي على المرافق والخدمات الضرورية

	خدمات تربية وتعليمية	دار للحضانة	ملاعب رياضية	خدمات صحية	جميعهم	Total
نعم	Count 100	40	18	32	10	200
	% within 50,0%	20,0%	9,0%	16,0%	5,0%	100,0%
Total	Count 100	40	18	32	10	200
	% within 50,0%	20,0%	9,0%	16,0%	5,0%	100,0%

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن جميع المبحوثين يؤكدون على توفر مختلف المرافق والخدمات الضرورية داخل أحيائهم وهذا بنسبة 100%، وكان هذا بفعل المجال المكاني لموضوع الدراسة وهو عينة أحياء حضرية لمدينة باتنة تتوفر على جميع العوامل الحضرية التي توفر الإستقرار للأسر وأبنائهم، بتوفير مختلف مرافق وشروط الجودة الحضرية من خدمات تربية

وتعليمية بالدرجة الأولى وكانت بنسبة 50% ونقصد بها توفر المدارس بمختلف الأطوار، مراكز التكوين، المعاهد، الجامعات وغيرها.

وكذا توفر دور الحضانة كمؤسسة رعاية بديلة تلجأ إليها الأسر الحضرية بالدرجة الأولى وكانت بنسبة 20% (وما أكدته نتائج الجدول 17).

-توفر الخدمات الصحية بنسبة 16% والمتمثلة في عيادات متعددة الخدمات، الصيدليات، المراكز الصحية.

-توفر الخدمات الرياضية بنسبة 9% وهي قليلة وتتمثل هذه الخدمات في وجود ملاعب لكرة السلة فقط، أما 5.0% فتمثل نسبة المبحوثين الذين صرحوا بتوفر جميع الخدمات وهي نسبة ضئيلة.

وعليه فإن توفير هذه الخدمات والمرافق التعليمية والصحية والاجتماعية داخل الأحياء الحضرية خاصة وتحسين خدماتها يبقى من أولويات برامج التنمية الحضرية التي تسعى إلى تحسين أدائها ونوعيتها كما وكيفا.

جدول رقم (25): يوضح ترتيب البرامج التنموية حسب الأولويات التي تفضلها الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الجانب الاجتماعي	43	21,5	21,5	21,5
الجانب الاقتصادي	65	32,5	32,5	54,0
الجانب الثقافي	32	16,0	16,0	70,0
Valid الجانب البيئي	29	14,5	14,5	84,5
الجانب العمراني	24	12,0	12,0	96,5
الجانب السياسي	7	3,5	3,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

تفضل الأسرة الجزائرية الأولويات التالية في البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة:

1- الجانب الاقتصادي بنسبة 32.5% والذي يتضمن توفير العمل، تحسين قطاع السكن بمختلف الصيغ، زيادة دخول الأسر وغيرها.

2- الجانب الاجتماعي وكان بنسبة 21.5% والذي يتضمن تحسين قطاع الصحة، التعليم، والنقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق والاهتمام بشبكة المياه والكهرباء.

3- الجانب الثقافي وكان بنسبة 16% والذي يتضمن توفير وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أنواعه وتوفير فرص التعليم بمراكزه المختلفة.

4- الجانب البيئي بنسبة 14.5% ويتضمن المحافظة على البيئة بمكافحة التلوث وإنشاء شبكات الصرف الصحي في المراكز الحضرية من خلال توعية الأسر بأهمية البيئة وحمايتها من خطر التلوث البيئي.

5- الجانب العمراني وكان بنسبة 12% ويتضمن الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يتناسب مع المتطلبات المستقبلية، وذلك بتخطيط مراكز حضرية جديدة إما خارج حدود المدن أو في المدن الرئيسية، وتشجيع التوسع الأفقي لمكافحة التصحر، إضافة إلى إصدار المخططات العمرانية الحديثة من قبل وزارة الإسكان وإشراف البلديات التي تحدد مسؤولياتها بالتنفيذ وعدم منح إباحات البناء بالترخي □ على الأرض التي يشملها المسح الطبوغرافي.

6- الجانب السياسي بنسبة 03.5% والذي يتضمن حرية التعبير والسماح للأسرة بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية عن طريق وضع برامج معنية بذلك.

2- البيانات المتعلقة بالجانب الثقافي

جدول رقم (26) : يوضح ما إذا يتم التشاور والتحاور بين الزوجين في مسائل تخص الأبناء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	200	100,0	100,0	100,0

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة بنسبة 100% يؤكدون على أنه يتم التشاور والتحاور بين الزوجين في المسائل التي تخص □ الأبناء وهو دليل على تغير الأدوار الأسرية، حيث أصبحت السلطة الأبوية اليوم تتجه نحو الديمقراطية والتحرر وظهور سيادة الاتجاهات الديمقراطية وتكافؤ الفرص نظراً لانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل. وعليه أصبح الشكل الغالب للعلاقات الأسرية يتم بطابع التحاور والتشاور بين الزوجين داخل الأسرة.

جدول رقم (27): يوضح مدى استئذان الزوجة لزوجها أثناء خروجها من المنزل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	186	93,0	93,0	93,0
لا	14	7,0	7,0	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

يتضح أن أغلبية الزوجات تستأذن أزواجهن أثناء الخروج من المنزل وكان ذلك بنسبة 93%، وهذا دليل على أن المرأة الجزائرية تبقى محافظة على قيمهما الإجتماعية رغم التغيرات التي شهدتها وتبقى تحترم مسألة إستئذان زوجها أثناء الخروج من المنزل، وهذا ما هو إلا دليل على أن مكانة الأب مازالت تحظى بالإحترام والتقدير لدى الزوجة بإعتباره ممثل الأسرة أمام المجتمع.

في حين نجد 07% من مجموع المبحوثين المعارضين لمسألة إستئذان الزوج أثناء الخروج من المنزل وهي ضئيلة جدا مقارنة بالأولى.

جدول رقم (28): يوضح كيفية حل المشاكل التي تحدث بين الزوج والزوجة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بالحوار والتفاهم	127	63,5	63,5	63,5
تدخل الأهل لحلها	37	18,5	18,5	82,0
تدخل الأصدقاء	11	5,5	5,5	87,5
فرض رأيك بالقوة	25	12,5	12,5	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

تبين بيانات الجدول أعلاه أن الطريقة التي يحل بها الأزواج مشاكلهم يكون عن طريق الحوار والتفاهم ما عبرت عنه نسبة 63.5%، وهذا ما يؤكد قيام الأسرة الحضرية على مبدأ التحاور والتشاور والتفاهم، ساعد على هذا إرتفاع المستوى التعليمي للزوجين و الذي يساعد على حل المشكلات داخلها دون أي تدخل، بينما مثلت نسبة 18.5% ممن يلجئون إلى الأهل لحل المشاكل التي تحدث بينهما استنادا إلى القيم العربية الإسلامية لقوله تعالى "و إن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا" ¹

¹ - سورة النساء، الآية: 35.

وبالتالي نستنتج أنه رغم انفصال الأسرة النووية عن الممتدة واستقلالها في السكن، إلا أنها مازالت تحافظ على الروابط القائمة بينهما، على اعتبار أن الأسرة الحضرية الجزائرية تتصف بثنائية المرجعية الاجتماعية من حيث استمرارية الروابط الأسرية التقليدية.

في حين يفضل البعض ونسبة 12.5% فرض رأيهم بالقوة ويرجعون إستعمال هذا الأسلوب في بعض الحالات التي تتعلق بالمسائل الخارجية التي تكون الزوجة على غير دراية بها. أما نسبة 55% صرحوا باللجوء إلى بعض الأصدقاء والمقربين لحل المشكلات التي تحدث بينهما وكانت بنسبة 5.5% وخاصة الذين لديهم الخبرة الكافية في الحياة الزوجية، ويكون التدخل بالنصح والإرشاد في أغلب الأمور ولكن يكون بشكل محدود.

جدول رقم (29): يوضح ما إذا يمارس الأولاد الذكور السيطرة على الأخوات الإناث

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	33	16,5	16,5	16,5
لا	167	83,5	83,5	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد هناك سيطرة بالنسبة للأخوة الذكور على الأخوات الإناث ما مثلته نسبة 83.5%، وإنما العلاقة التي تربط بينهم علاقة احترام وتقدير ومعاملة للأبن الأكبر حسب تصريح المبحوثين.

وبالتالي العلاقة بين الأبناء (الذكور والإناث) داخل الأسرة الحضرية هي علاقة احترام وتقدير ومعاملة خاصة للإبن الأكبر الذي يبقى صارما في بعض الأمور، من أجل المحافظة على الأسرة وتوجيه إخوته من غير قسوة وتسلط، وبذلك صرح المبحوثين أن الاحترام المتبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية السليمة وتبادل الوظائف والأدوار داخل الأسرة الحضرية بما ينمي دور الفرد نحو أسرته.

جدول رقم (30): يوضح من يحل الخلافات بين الأبناء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الزوج	35	17,5	17,5	17,5
Valid الزوجة	67	33,5	33,5	51,0
معا	98	49,0	49,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

إن الخلافات بين الأبناء أمر طبيعي في مختلف المراحل العمرية، فالأطفال يتشاجرون على الألعاب، أو أنهم يضايقون بعضهم البعض، ورغم محاولات الأب والأم منع الخلافات بين الأخوة أي كانت أعمارهم، فإن الخلافات تبقى أمراً لا مفر منه.

وبالتالي نحاول من خلال الجدول أعلاه معرفة من الذي يحل هذه الخلافات داخل الأسرة، فتوضح من خلال المعطيات الواردة أعلاه أن 49% من إجابات المبحوثين يؤكدون تدخل كل من الزوج والزوجة معاً لحلها، ذلك أن الأسرة الحضرية قائمة على مبدأ الديمقراطية والتحاور والتشاور والتواصل بين الأبناء والآباء، وذلك بتعليمهم فك الخلاف بينهم عن طريق التفاوض.

إلا أنه غالباً ما نجد الأبناء يلجؤون إلى الأم في جميع المسائل بإعتبارها تتواجد بالدعم والإستماع الدائم لانشغالاتهم وآرائهم مقارنة مع الأب (الزوجة 33.5%، الزوج 17.5%). فالأم غالباً ما تسمع أبنائها وتعطي النصائح ولا تعاقب، في حين الأب يسمع ويتفهم، ولكن في الغالب يلجأ إلى العقاب ويبقى دائماً الخط الأخير الذي تلجأ إليه الأسرة غالباً.

جدول رقم (31): يوضح لمن يلجأ الأبناء لحل بعض المشاكل الخاصة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الأب	63	31,5	31,5	31,5
Valid الأم	87	43,5	43,5	75,0
معا	50	25,0	25,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 43.5% وهي نسبة مرتفعة من أفراد العينة المبحوثة التي يلجأ فيها الأبناء لحل المشاكل الخاصة إلى الأم، وتليها نسبة 31.5% من الأبناء الذين يلجؤون إلى الأب، ثم 25% من الأسر يلجأ أبنائها إلى الأم والأب معاً.

وبذلك نستنتج أن الأبناء دائما يلجؤون إلى الأم بصورة رئيسية لحل مشاكلهم الخاصة سواء العملية أو العلمية، وهذا ما يدل على مشاركة الزوجة جنبا إلى جنب في تحمل المسؤولية وأعباء الحياة الأسرية المشتركة في إقامة الأسرة داخل الوسط الحضري.

جدول رقم (32): يوضح ما إذا يعامل رب الأسرة الأبناء بالمساواة بين الإناث والذكور

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	200	100,0	100,0	100,0

أمر الإسلام بالمساواة في المعاملة بين الأولاد وأوصى بمعاملة الإناث كالذكور معاملة متماثلة دون تمييز الأبناء على البنات، ودعى إلى توفير وسط مستقر ينشأ فيه الأبناء بعيدا عن جميع الضغوطات النفسية والاجتماعية.

وعليه فالأسرة الحضرية اليوم ومن خلال إجابات المبحوثين تؤكد أنها تعامل الأبناء الذكور والإناث بالمساواة وذلك ما عبرت عنه نسبة 100%، وهذا دليل على تغير القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تجذب إنجاب الذكور على الإناث، وأصبحت الأنثى تتمتع بمكانة مرموقة داخل الأسرة الحضرية خاصة بعد تمكنها من التعليم ومواصلته إلى مستويات عليا مكنها من تحقيق ذاتها وفرض وجودها وطور مركزها بأسس سليمة ومكنها من الخروج إلى العمل، والتساوي مع الذكور في جميع الميادين كالحقوق السياسية والدخول إلى ميدان العمل. وهذا ما ساعد المرأة الجزائرية على المشاركة في تطوير التنمية الشاملة للبلاد.

جدول رقم (33): يوضح وضعية تدرس الأبناء

	Responses		Percent of Cases
	N	Percent	
تحضيري	19	4,6%	11,5%
ابتدائي	123	29,6%	74,5%
متوسط	153	36,9%	92,7%
ثانوي	76	18,3%	46,1%
جامعي	44	10,6%	26,7%
Total	415	100,0%	251,5%

تؤكد البيانات في الجدول أعلاه أن نسبة 100% من أطفال المبحوثين يزاولون التعليم في مختلف مستوياته، وهذا ما يؤكد إرتفاع مستوى المتدربين ومدى وعي الأسرة الحضرية بضرورة التعليم إضافة إلى مجانيته.

ومنه تتوزع المستويات التعليمية ابتداء من أعلى نسبة والتي تمثل 36.9% من المستوى المتوسط وتليها نسبة 29.6% من المستوى الابتدائي، ثم نسبة 18.3% من المستوى الثانوي، ثم 10.6% من المستوى الجامعي، وأخيرا 4.5% من المستوى التحضيري.

وعليه فالتعليم يجعل العقول أكثر استعدادا وقابلية لتقبل التغيير والرغبة فيه، فالشخص المتعلم يستطيع أن يكون أداة إيجابية في إحداث التغيير بطريقة تقديمية، فبالطموحات الأفراد وتدفع بهم للصعود على السلم الاجتماعي باعتباره أحد الأركان الأساسية في التنمية الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع الحضري.

جدول رقم (34): يوضح من يتحمل مسؤولية تعليم الأبناء في المنزل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الزوج	63	31,5	31,5	31,5
الزوجة	103	51,5	51,5	83,0
الأخ الأكبر	9	4,5	4,5	87,5
الأخت الكبيرة	16	8,0	8,0	95,5
مدرس خاص	7	3,5	3,5	99,0
بمفردهم	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يوضح الجدول أعلاه من يتحمل مسؤولية تعليم الأبناء في المنزل، فنجد نسبة 51.5% من المبحوثين يؤكدون أن الزوجة هي التي تتحمل مسؤولية تعليم الأبناء، ثم نسبة 31.5% من المبحوثين صرحوا أن الزوج هو الذي يتحمل مسؤولية تعليم الأبناء في المنزل، تليها نسبة 8% للأخت الكبيرة هي التي تتحمل مسؤولية تعليم الأبناء، ثم نسبة 4.5% للأخ الأكبر، ثم نسبة 3.5% للمدرس الخاص، ثم نسبة 1% ممن صرحوا بأن أبناؤهم يتحملون بأنفسهم متابعة دروسهم وواجباتهم المدرسية.

وعليه يمكننا القول أن الأسرة الحضرية الجزائرية يسود أفرادها علاقات تعاون وتفاهم بين الأبناء في فهم الدروس ومذاكرتها، وكذا إنجاز مختلف الواجبات المدرسية، لكن الدور الأول يبقى للأم التي تعمل على تزويد أبنائها بمختلف الأفكار والعادات والإتجاهات التي تجعلهم أكثر دافعية للعمل المدرسي وتحقيق النجاح باعتبارها الأكثر تواجدا واحتكاكا مع أبنائها في المنزل، وكذا نظرا للمستوى التعليمي الذي تتمتع به الزوجة في عينة دراستنا وأيضا خبرتها المهنية، على غرار الزوج الذي لا يتواجد إلا في أوقات فقط داخل المنزل ومنه فالأسرة من خلال مركزها الاجتماعي والإقتصادي والثقافي ونمط معيشتها وبنائها والعلاقات السائدة بين أفرادها تؤثر على التحصيل الدراسي للأبناء، وكذا التنشئة السليمة لهم على اعتبار أن التعليم والتنمية شيان متلازمان وكل واحد منهما يحتاج إلى الآخر فالتعليم يحتاج إلى التنمية كما أن التنمية بحاجة إلى تكوين إطارات وفاعلين في المجتمع تتحقق من خلالها أهدافها، وعدم وجود أفراد متعلمين وغير واعين يؤدي إلى إعاقه تحقيق أهدافها وبرامجها.

جدول رقم (35): يوضح ما إذا كان التحصيل الدراسي للأبناء مرضي

			عدم الإهتمام بالأطفال	صعوبة المنهاج الدراسي المقرر	قلة الإمكانات المادية	التأثر بوسائل الإعلام والترفيه	جميعهم	Total
نعم	Count	143	0	0	0	0	0	143
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
لا	Count	0	8	22	6	10	11	57
	% within	,0%	14,0%	38,6%	10,5%	17,5%	19,3%	100,0%
Total	Count	143	8	22	6	10	11	200
	% within	71,5%	4,0%	11,0%	3,0%	5,0%	5,5%	100,0%

ما يمكن استنتاجه من بيانات هذا الجدول أن أغلبية إجابات المبحوثين ما يعادل 143 مبحوث تؤكد رضاها على مستوى التحصيل الدراسي لأبنائها وبلغت نسبتها 71.5% بينما عدم الرضى فمثلت نسبة 28.5% أي 57 من مجموع المبحوثين، وعليه فإن عدم الرضا يرجع إلى عدة أسباب كصعوبة المنهاج الدراسي المقرر وكان بنسبة 38.6% ويعود إلى كثرة المواد المقررة وطوال الحجم الساعي اليومي والأسبوعي، مما يؤثر سلبا على القدرة الإستيعابية للطفل خاصة في المرحلة الابتدائية، تليها نسبة 19.30% ممن اختاروا الاحتمالات الأربعة الواردة في الجدول، ثم نسبة 17.5% ممن يرجعها إلى التأثير بوسائل الإعلام والترفيه، ثم نسبة 14% لعدم الإهتمام بالأطفال تليها نسبة 10.5% لسبب قلة الإمكانات المادية خاصة لدى الأسرة ذات الحجم الكبير، وبالتالي يصعب عليها اللجوء إلى تخصيص الدروس الخصوصية للأبناء.

جدول رقم (36): يوضح تبادل الزيارات الأسرية

			في الأعياد	في الأفراح	في المناسبات	في العطل	جميعهم	Total
نعم	Count	0	72	46	22	16	36	192
	% within	,0%	37,5%	24,0%	11,5%	8,3%	18,8%	100,0%
لا	Count	8	0	0	0	0	0	8
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	8	72	46	22	16	36	200
	% within	4,0%	36,0%	23,0%	11,0%	8,0%	18,0%	100,0%

يبدو من إجابات المبحوثين المدونة في الجدول أعلاه أن معظم الأسر تتبادل الزيارات مع الأقارب وهذا ما مثلته نسبة 96% ما يعادل 192 مبحوث، حيث تكون هذه الزيارات في الأعياد (كعيد الفطر، عيد الأضحى، والمولد النبوي الشريف) وذلك بنسبة 37.5%، ومنهم من يتبادل الزيارات في الأفراح بنسبة 24%، ومنهم من يتبادل الزيارات في الأعياد والأفراح والمناسبات والعطل بنسبة 18%، وكذا من يتبادل هذه الزيارات في المناسبات فقط بنسبة 11.5% أما في العطل فكان بنسبة 8.33%، وهذا دليل على أن الهدف من هذه الزيارات أنها تؤلف بين قلوب الأهل وتعطي لهم مزيدا من التواصل الإيجابي.

وهذا ما هو إلا تأكيد على ما توصلوا إليه دارسوا الأسرة وهو على الرغم من تحول الأسرة الحضرية الجزائرية إلى أسرة نواة، فإن ذلك لا يعني أبدا عزلتها أو انفصالها عن الأقارب، وإنما ما زالت الأسرة الحضرية تحافظ على المعايير والقيم التقليدية التي تربطها مع العائلة الكبيرة، لذلك فإن معظم وظائفها ما هي إلا امتداد للوظائف التي تؤديها العائلة، لذلك فإن وجود الرواسب التقليدية داخل الأحياء الحضرية يعتبر عائق يقف أمام تحقيق التنمية الحضرية لأهدافها.

جدول رقم (37): يوضح مدى تدخل الأهل في شؤون الأسرة

Total	أخرى تذكر	تعتبره حق للأهل عليك	تشعر بالقلق والغضب	تشعر بالانزعاج		
62	4	16	24	18	31%	Count
100,0%	6,5%	25,8%	38,7%	29,0%	0%	% within
138	0	0	0	0	100,0%	Count
100,0%	0%	0%	0%	0%	0%	% within
200	4	16	24	18	69,0%	Count
100,0%	2,0%	8,0%	12,0%	9,0%	0%	% within

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة ما يعادل 138 مبحوث يقرون بعدم تدخل الأهل في شؤون أسرهم الخاصة وذلك بنسبة 69%، وهذا راجع إلى الإبقاء على حدود معينة في العلاقات، وكذا التفاهم بين الزوجين على رسم حدود العلاقة بين أسرة الأهل وأسرة الزوجين والإتفاق على الأمور أو المشاكل التي لا يجب على أحد التدخل فيها، فهي تعد من الأسرار الزوجية وبالتالي عدم إدخال الأهل في تفاصيل الحياة الزوجية اليومية.

بينما مثلت نسبة 31% ما يعادل 62 مبحوث ممن أقروا بتدخل الأهل في شؤون أسرهم وأن هذا التدخل يسبب الشعور بالقلق والغضب ونسبة هؤلاء 38.7%، ونسبة 29% منهم من يشعر بالانزعاج، ونسبة 25.19% من يعتبره حقاً للأهل عليه، وهذا راجع لتكريس قيم التنشئة الاجتماعية التقليدية كقيم طاعة الكبار وطاعة الوالدين.

ونجد نسبة 6.5% ممن صرحوا بأن هذه التدخلات تكثر من الخلافات بين الزوجين وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأولى.

ونجد أن هذه التدخلات ورغم ما تسببه من انزعاج وقلق وغضب بعض الأبناء، إلا أنهم دائماً بحاجة ماسة إلى نصائحهم وارشاداتهم باعتبارهم أكثر خبرة وأكثر حبا لمصلحة أبنائهم.

جدول رقم (38): يوضح كيف يقرر رب الأسرة الأمور التي تخص أسرته

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بحرية تامة	124	62,0	62,0	62,0
Valid بمشاركة الأهل	42	21,0	21,0	83,0
كلاهما	34	17,0	17,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

بين الجدول أعلاه أن نسبة 62% من إجابات المبحوثين يؤكدون تقرير الأمور التي تخص أسرهم بحرية تامة، تليها نسبة 21% ممن يقررون الأمور التي تخص أسرهم بمشاركة الأهل، ثم نسبة 17% ممن يقررون هم ويتدخل أهلهم في القرارات التي تخص أسرهم.

وعليه نستنتج أنه مازالت السلطة الأبوية التي تميز العائلة الجزائرية منتشرة داخل الأسرة الحضرية، فقيم احترام كبار السن واستشارتهم تبقى أحد المظاهر المميزة للسلطة الأبوية، وهذا ما توصل إليه الباحث بوتفنوشت حيث وجد أن الأب في الوسط الحضري لم يعد مركز القرار ولكنه في نظر أبنائه مستشار مسموع وأحيانا يلتمسون استشارته، والأب ما زال مقدرا في العائلة الجزائرية المعاصرة، وهذا رغم تغير النظام الاجتماعي داخل المجتمع الحضري الذي يقوم على اساس ما يحتله الشخص من مكانة علمية ومهنية وتعليمية لا على أساس السن أو الجنس أو الإنتماءات الأسرية.

جدول رقم (39): يوضح ما إذا تبادل الأسرة بعض الخدمات مع الجيران

Total	الخوف من الاختلاط داخل الوسط الحضري	تفاديا لحدوث المشاكل	اختلاف العقليات والإيديولوجيات	تسيير العمارة	المساعدة في بعض الأعمال المنزلية	مراقبة البيت والأطفال أثناء الغياب	استعارة بعض المواد الغذائية		
26	0	0	0	6	4	9	7	0	Count لا
100,0%	,0%	,0%	,0%	23,1%	15,4%	34,6%	26,9%	,0%	% within
174	46	86	42	0	0	0	0	174	Count نعم
100,0%	26,4%	49,4%	24,1%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%	% within
200	46	86	42	6	4	9	7	174	Count Total
100,0%	23,0%	43,0%	21,0%	3,0%	2,0%	4,5%	3,5%	87,0%	% within

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة سجلت قدرت بـ 87% مثلت عدم تبادل الخدمات مع الجيران وهذا ما يؤكد على ضعف العلاقات الجوارية داخل الوسط الحضري، حيث أرجع المبحوثون سبب هذا إلى:

- تفاديا لحدوث المشاكل وكان بنسبة 49.4% أي الشجار الذي يسببه الأطفال أو النساء، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مناوشات واضطرابات بينهم.
- الخوف من الإختلاط داخل الوسط الحضري ومثله نسبة 26.43%.
- اختلاف العقليات والإيديولوجيات ومثله نسبة 24.13%.
- فيما تفضل نسبة 13% من الأسر تبادل بعض الخدمات مع الجيران، وتمثل هذه الخدمات في: • مراقبة البيت والأطفال أثناء الغياب.
- إستعارة بعض المواد الغذائية، كالتوابل، الزيت، القهوة... إلخ.

- تسيير العمارة، ويتعلق بشراء بعض لوزمها كأقفال الأبواب، الإضاءة وكذا التعاون من أجل الحرص على نظافتها وصيانة التجهيزات والمرافق بها.
- المساعدة في بعض الأعمال المنزلية، كالتنظيف، تحضير بعض المأكولات، الحلويات... إلخ. وعليه يتضح من خلال المعطيات السابقة أن علاقة الجيرة في الوسط الحضري (مجتمع المدينة) تبدو فترة ومحدودة قليلا هم الجيران الذين يهتمون ببعضهم البعض، فلم يبقى منها إلا الظاهر فقط ويقصد بها التحية والسلام وهذا ما يبرر تراجع صور التضامن والتلاحم بين الجيران.

ومنه فعلاقات الجوار أصبحت تعرف ميلا إلى الفردية وإلى شكل الحياة الحضرية التي تشجع العلاقات الثانوية على العلاقات الأولية وأيضا إلى نمو اللاتجانس، فلم يعد التشابه هو الظاهرة المسيطرة إذن هنا الانتقال من البساطة إلى التعقيد.

جدول رقم (40): يوضح ما إذا تمارس الأسرة بعض العادات والتقاليد الريفية في المدينة

Total	إقامة الأفراح على الطريقة التقليدية	استخدام الأواني التقليدية	منع خروج المرأة للعمل	تقديس إنجاب الأطفال		
42	4	21	11	6	0	Count
100,0%	9,5%	50,0%	26,2%	14,3%	,0%	% within
158	0	0	0	0	158	Count
100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%	% within
200	4	21	11	6	158	Count
100,0%	2,0%	10,5%	5,5%	3,0%	79,0%	% within
						Total

يتضح من خلال الجدول المتعلق بمدى ممارسة الأسر لبعض العادات والتقاليد الريفية في المدينة، أن أكبر نسبة وتمثل 79% ما يعادل 158 مبحوث لا تمارس هذه العادات والتقاليد الريفية في المدينة دليل على اتخاذهم الحضرية كأسلوب للحياة، وأن هذه العادات والتقاليد لا تتماشى والتطورات الحضرية الحاصلة داخل الأسرة الحضرية.

في حين مثلت نسبة 21% ما يعادل 42 مبحوث ممن أكدوا ممارسة هذه العادات والتقاليد الريفية في المدينة وأكثرهم كانوا مهاجرين، وتمثلت هذه العادات والتقاليد في استخدام الأواني الفخارية موسميا خاصة في شهر رمضان لطهي بعض المأكولات كالشربة في الطنجرة الفخارية التي تعرف باسم (برمة الفخار)، أو استخدام قارورات فخارية لشرب الماء في الصيف، وكذلك تحضير بعض الأكلات التقليدية بنسبة 50% كالكسكسي، الشخشوخة، العيش... إلخ أو تخزينها كمؤونة خاصة في الفصول الباردة.

- إضافة إلى منع خروج المرأة للعمل ومثلت نسبة 26.19%، وبعد إجراء مقابلات مع هاته الأسر وضحت لنا أنها ليست ضد فكرة خروج المرأة للعمل وإنما لها من الإمكانيات التي تضمن العيش اللائق وبالتالي لا ضرورة لخروج المرأة للعمل.

وتليها نسبة 14.30% ممن يقدر إنجاب الأطفال وهي الأسر التي تميل إلى حب الحجم الأسري الكبير.

بعدها نسبة 9.52% من يفضل إقامة الأفراح على الطريقة التقليدية وهنا يقصد بها تحضير الأكلات التقليدية ولكن يكون داخل صالات حضرية خاصة بالأفراح مجهزة بأحدث التقنيات والوسائل، وهذا ما هو إلا دليل على تعلق بعض أفراد العينة الذين مسقط رأسهم ريفي بثقافتهم الأصلية.

جدول رقم (41): يوضح مدى تردد رب الأسرة على المراكز الثقافية

		كل أسبوع	كل شهر	كل سنة	Total
Count	0	33	23	8	64
% within نعم	,0%	51,6%	35,9%	12,5%	100,0%
Count	136	0	0	0	136
% within لا	100,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Count	136	33	23	8	200
% within Total	68,0%	16,5%	11,5%	4,0%	100,0%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم أرباب الأسر ما يعادل 136 مبحوث لا يترددون على المراكز الثقافية إطلاقاً ومثلت نسبتهم 68% ولو مرة في السنة، ويرجعون ذلك بالدرجة الأولى إلى ضيق الوقت وكثرة الانشغالات اليومية.

في حين مثلت نسبة 32% ممن يترددون على هذه المساكن كل أسبوع وكان بنسبة 51.6%، وبعضهم يتردد كل شهر بنسبة 35.9% والبعض الآخر يتردد كل سنة ومثلت نسبتهم 12.5%.

ونستنتج بذلك أن توفير هذه المراكز ضرورة من الضروريات لتحسين الحياة الثقافية للأفراد، كما أن غياب بعض هذه المراكز يزيد من أوقات الفراغ لدى الفرد داخل مجتمع المدينة.

لذلك لابد من توفير هذه المراكز لكل الفئات الاجتماعية حسب فئات العمر والجنس لضرورتها داخل المدينة، لذا وجب على برامج التنمية الحضرية الآخذ بعين الاعتبار توفير هذه المراكز وكذا توفير متطلباتها، لأن نقصها يقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها، لذلك يجب على

الهيئات الخاصة تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات والبرامج المتنوعة والتي تتماشى مع متطلبات المترددين عليها، لأن غيابها ينعكس بشكل سلبي على البنية التحتية والتجهيزات اللازمة للمرافق مما يؤثر بطريقة سلبية على الخدمات المقدمة.

وعليه فإن إعطاء الجوانب الثقافية والاجتماعية أهمية في برامج التنمية الحضرية يخلق ممارسة عمرانية واجتماعية تشكّلان إطار واحد داخل مجتمع المدينة.

جدول رقم (42): يوضح مدى إستفادة رب الأسرة من هذه المراكز

Total	جميعهم	بعد هذه المراكز عن مكان الإقامة	غير مزودة بالتقنيات الحديثة	قلة التردد عليها		
76 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	76 100,0%	Count % within نعم
124 100,0%	7 5,6%	24 19,4%	31 25,0%	62 50,0%	0 ,0%	Count % within لا
200 100,0%	7 3,5%	24 12,0%	31 15,5%	62 31,0%	76 38,0%	Count % within Total

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أرباب الأسر ما يعادل 124 مبحوث لا يستفيدون من

هذه المراكز الثقافية ويرجعون ذلك إلى:

- قلة التردد عليها بنسبة 50%، وذلك لسبب ضيق الوقت.
- أنها غير مزودة بالتقنيات الحديثة بنسبة 25%، والتي تعمل على استقطاب وجذب أكبر عدد ممكن من المترددين كتزويدها بخدمة الأنترنت.
- بعد هذه المراكز على مكان الإقامة عبرت عنها نسبة 19.4%. أما البعض الآخر فأرجعوا سبب عدم الإستفادة من هذه المراكز الثقافية إلى جميع الإحتمالات الواردة في الجدول أعلاها وعبرت عنها بنسبة 5.64%.
- بالمقابل نجد نسبة 38% أي ما يعادل 76 من أرباب الأسر يستفيدون من هذه المراكز لكثرة التردد عليها.

وعليه يمكننا القول أنه لا بد على برامج التنمية الحضرية تسطير بعض احتياجات هذه المراكز ضمن برامجها وأولوياتها، والعمل بها على أرض الواقع كتزويدها ببرامج تثقيفية مقترحة من طرف المترددين بما يتناسب مع إحتياجات وقدرات الأفراد، والعمل على التنسيق بين هذه المراكز حتى تقلل من مسألة التضارب في تقديم الأنشطة وإعطاء صورة إيجابية عن عمل هذه

المراكز، وكذا توفير الإمكانيات المادية لها لضمان نجاح الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز الثقافية.

جدول رقم (43): يوضح نوع البرامج الأكثر مشاهدة من طرف الزوجين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
برامج تثقيفية	58	29	29	13
برامج حول تنظيم الأسرة	50	25	25	18
أشرطة	36	18	18	25
Valid مشاهدة الأخبار المحلية والعالمية	26	13	13	29
برامج تربوية	19	9,5	9,5	100,0
أفلام ومسلسلات	11	5,5	5,5	
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن الزوجين يفضلان البرامج الآتية:

- البرامج التثقيفية وكانت بنسبة 29% والتي تبث حصص حول تربية الأبناء وكل ما يخص شؤون الأسرة.
- برامج حول تنظيم الأسرة وكانت بنسبة 25%، وهي تضم برامج توعوية صحية خاصة بتنظيم الأسرة أي تباعد الولادات والتقليل من عدد الأطفال، وهذا لرفع المستوى الصحي للفرد والمجتمع.
- مشاهدة الأشرطة وكانت نسبة 18%.
- مشاهدة الأخبار المحلية والعالمية بنسبة 13%.
- مشاهدة البرامج التربوية بنسبة 9.5% وهذا لتمكين الزوجين من معرفة كيفية متابعة وتنمية وتطوير مستوى الأداء لدى أبنائها حول المهارات، الرسم، مهارات تعلم اللغات والقراءة وغيرها...
- مشاهدة الأفلام والمسلسلات وكانت بنسبة 5.5% وهي ضئيلة ويعتبرها الزوجين غير مفيدة للأسرة.

وبالتالي نستنتج بأن مشاهدة هذه البرامج المتنوعة من طرف الزوجين يتطلب وقت فراغ ويكون عادة أثناء الإقهاء من العمل والرجوع إلى المنزل، وعليه فإن الزوجين يكونان محتاجين إلى فترة راحة لا يبذلان خلالها أي جهد أو قدرات، وهذا ما يفسر حاجة الأسر لبعض أوقات الفراغ التي يقضيها الزوجين أمام التلفزيون، وهي عادة أكبر من الوقت الذي يقضيه

الزوجين عند بعض الأسر في تربية وتعليم الأبناء، وهذا ما نجده ينعكس سلبا على العملية التربوية للأسرة.

جدول رقم (44): يوضح أين تقضي الأسرة أيام الراحة الأسبوعية عادة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
في المنزل	107	53,5	53,5	53,5
عند الأقارب	36	18,0	18,0	71,5
عند أحد الأصدقاء	18	9,0	9,0	80,5
Valid في التسوق	28	14,0	14,0	94,5
في الحدائق	11	5,5	5,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الأسر التي تقضي أيام الراحة الأسبوعية في المنزل مثلت نسبتها 53.5%، وأرجعت سبب ذلك لتفضيلها قضاء أكبر وقت ممكن للإعتناء بالأطفال بحكم ضيق الوقت والعمل طول أيام الأسبوع.

بينما مثلت نسبة 18% من الأسر التي تقضي أيام راحتها الأسبوعية عند الأقارب دليل على أن العلاقات القرابية ما زالت قوية داخل الأوساط الحضرية على الرغم من اتجاه التغير الذي حول الأسرة من الممتدة إلى النووية، فما زالت الأسرة الجزائرية الحضرية على علاقة بالنسق القرابي، حيث كشفت نتائج الأبحاث في المجتمعات الصناعية الحديثة عن أنماط المساعدات المتبادلة بين الأسرة النووية والأقارب، وغالبا ما تكون الزيارات والاتصالات والخدمات التي تؤدي في المناسبات والأفراح (ماوضحه الجدول رقم 39) وكذا خلال الأزمات التي تمر بها الأسرة.

أما نسبة 14% من الأسر فتفضل قضاء أيام الراحة الأسبوعية عادة في التسوق، إذ تعتبره وقت الفراغ الوحيد الذي يتيح لها الفرصة لشراء لوازم الأبناء والمنزل بحكم ضيق الوقت والعمل طيلة أيام الأسبوع.

أما نسبة 9% أي ما يعادل 18 أسرة فتفضل قضاء أيام الراحة الأسبوعية عند الأصدقاء واعتبرتهم أهم الأشخاص الذين تقيم معهم علاقات إجتماعية.

أما نسبة 5.5% من الأسر فتفضل قضاء أيام الراحة الأسبوعية في الحدائق لوجود المساحات الخضراء والجلسات العائلية المفضلة والملاعب العشبية للأطفال، بعيدا عن الإزدحام والازعاج، والإستمتاع بالأجواء الجميلة والطبيعية بعيدا عن مؤثرات المدن وضجيجها، وبالتالي

اعتبرت الحقائق مقصدا للإستجمام وقضاء أوقات ممتعة مع الأطفال لتعويضهم عن الإجهاد الذي بذلوه طيلة أسبوع دراسي كامل.

جدول رقم (45): يوضح أين تقضي الأسرة عادة عطلتها السنوية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
في المنزل	46	23,0	23,0	11,0
البحر	118	59,0	59,0	23,0
الريف	14	7,0	7,0	59,0
الخارج	22	11,0	11,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الأسرة الجزائرية تفضل قضاء عطلتها السنوية عادة في البحر ومثلت ذلك نسبة 59%، فمن خلال الدراسة الميدانية واستجواب بعض الأسر المبحوثة صرحت أن العطلة السنوية وهي العطلة الصيفية أصبحت مطلبا ومشروعا يخطط له منذ بداية السنة، لذلك فهي تتجه إلى التفكير الجدي في إدخار جزء من الراتب طوال العام لتتحصل مع حلول موسم الاصطياف على مبلغ محترم تمكنها من قضاء عطلة في منطقة سياحية بالجزائر بعيدا عن روتين البيت والمدرسة من جهة، والاستعداد للإنتلاق في مرحلة جديدة ودخول إجتماعي جديد من جهة أخرى.

- فيما تفضل نسبة 23% من الأسر قضاء عطلتها السنوية في المنزل، فبالرغم أن للسفر فوائد كثيرة إلا أن هذه الأسر تفضل قضاء العطلة في البيت وعدم الإنتقال إلى مكان آخر ويكتفون بزيارة الأقارب وحضور الولائم والأعراس.

- أما البعض الآخر من الأسر فيفضل قضاء أيام العطلة السنوية في الخارج وقدرت نسبتهم بـ 11%، حيث أكد الزوجان أنهما يعملان طوال السنة ليدخروا مبلغا من المال يمكنهم من السفر إلى الخارج باحثين عن السكنية والطمأنينة لاسترجاع القوة التي بذلت طول السنة في العمل، وهي فئة قليلة من الأسر الجزائرية التي تستطيع تحقيق هذه العطلة، وهي فقط الأسر ذات الدخل المرتفع، وذات الحجم المحدود من الأطفال.

وتعتبر تركيا وتونس الوجهات الأكثر إختيارا من طرف الأسر الجزائرية، أما نسبة 07% من الأسر التي تفضل قضاء عطلتها السنوية في الريف وهذا للتمتع بالطبيعة والتنفس من ضغوطات الحياة في المدينة كالإزدحام المروري والتلوث البيئي وناهيك عن مشاكل أخرى بات

من الطبيعي أن يفكر الزوجان في متنفس له من كل هذه المشاكل والضغوطات باللجوء إلى الريف.

3- البيانات المتعلقة بالجانب الديموغرافي:

جدول رقم (46): يوضح سن رب الأسرة عند الزواج

a46.1 سن زواج الرجل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
20-25	18	9,0	9,0	9,0
26-31	28	14,0	14,0	23,0
32-37	94	47,0	47,0	70,0
38-43	50	25,0	25,0	95,0
43 فما فوق	10	5,0	5,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

a46.2 سن زواج المرأة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 20	2	1,0	1,0	6,5
20-25	57	28,5	28,5	14
26-31	100	50,0	50,0	28,5
32-37	28	14	14	50,0
38-43	13	6,5	6,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من الجدول أعلاه (a46.1) أن تركز أغلب المبحوثين (الأزواج) كان في الفئة العمرية من 32 - 37 سنة وقدرت بنسبة 47% عند زواجهم وعددهم 94 زوجا، ثم تليها الفئة العمرية الثانية من 38 - 43 سنة قدرت بـ 50 زوج وبنسبة 25%، في حين تأتي الفئة العمرية من 26 - 31 سنة بـ 14%، ثم تليها الفئة العمرية من 20 - 25 سنة وكانت بنسبة 9%، وبعدها الفئة العمرية من 43 سنة فما فوق بنسبة 5%.

وعليه نستنتج أن قرابة نصف المبحوثين (الأزواج) يقع سنهم بين 32 - 37 سنة عند الزواج وبالتالي فهم تزوجوا في سن لا هي مبكرة ولا هي متأخرة، وعليه هذه الفئة تتميز بالنضج العقلي والبيولوجي والثقافي الذي يؤهلها لتأسيس أسرة نووية سليمة وبصحة جيدة تضمن لهم الاستقرار الأسري داخل الوسط الحضري.

بالمقابل نجد من خلال الجدول (a46.2) أن أغلب المبحوثات (الزوجات) تقع أعمارهم في الفئة من 26 - 31 سنة عند زواجهم وعددهم 100 ومثلوا نسبة 50%، ثم تأتي الفئة

العمرية الثانية من 20 – 25 سنة في المركز الثاني بـ 57 مبحوثة (زوجة) وبنسبة 28.5%، في حين تأتي الفئة العمرية من 32 – 37 سنة في المركز الثالث بـ 14% ما يعادل 28 مبحوثة (زوجة)، بعدها تأتي الفئة العمرية من 38 – 43 سنة في المركز الرابع بـ 13 مبحوثة (زوجة) وبنسبة 6.5%، وأخيرا الفئة العمرية الأقل من 20 سنة وهي ضئيلة جدا قدرت بـ 2 مبحوثة وبنسبة 1%.

ومنه نستنتج أن سن زواج المبحوثة (الزوجة) يقع أغلبهم في الفئة العمرية من 26 – 31 سنة وهي تعتبر الفئة الملائمة لتكوين أسرة، وهذا ما أكدته التقرير الوطني CIPD في سنة 2003 أن سن الزواج عند الإناث بلغ 29.6% في سنة 2003. وعليه فالزوجة تكون في هذه المرحلة العمرية أنهت دراستها وبدأت مشوارها المهني الذي سيساعدها على إنشاء أسرة، وكما أن نموها العقلي والفكري والجسدي قد اكتمل على أن تكون أسرة سليمة صحيا ونفسيا.

جدول رقم (47): يوضح السن المثالي للزواج برأي رب الأسرة

الرجل 47.1a				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
20-25	3	1,5	1,5	1,5
25-30	36	18,0	18,0	19,5
30-35	72	36,0	36,0	55,5
35-40	58	29,0	29,0	84,5
40-45	31	15,5	15,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

المرأة 47.2a				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
15-20	5	2,5	2,5	2,5
20-25	112	56,0	56,0	58,5
25-30	53	26,5	26,5	85,0
30-35	22	11,0	11,0	96,0
35-40	8	4,0	4,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من الجدول (a 47.1 – a 47.2) أعلاه أن السن المثالي للزواج يختلف بين الرجل والمرأة، حيث تعتبر الفترة العمرية من 30 – 35 سنة هي الأفضل للزواج بالنسبة للرجل، في حين تعتبر الفترة العمرية من 20 – 25 سنة هي الأفضل بالنسبة للمرأة.

ومن خلال حساب المتوسط الحسابي¹ لكل من سن الرجل والمرأة نجد أن السن المثالي للزواج عند الرجل هو $\bar{x}$ الرجل $34 \cong$ سنة والمرأة $25 \cong$ سنة، وبالتالي فالسن المثالي للزواج وفق الإجابات المختلفة للمبحوثين هو 34 سنة للرجل و 25 سنة للمرأة.

جدول رقم (48): يوضح أسباب تأخر سن الزوج لدى الشباب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أسباب إجتماعية	36	18,0	18,0	18,0
أسباب إقتصادية	86	43,0	43,0	33,0
Valid تعليمية	66	33,0	33,0	43,0
أخرى تذكر	12	6,0	6,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تأخر سن الزواج يرجع حسب إجابات المبحوثين إلى الأسباب الإقتصادية بالدرجة الأولى ما مثلته نسبة 43%، ثم تليها الأسباب التعليمية بنسبة 33%، ثم الأسباب الإجتماعية بنسبة 18%، ثم أسباب أخرى ذكرها المبحوثين ومثلت نسبة 6% وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الأسباب بالتفصيل وذلك حسب تصريحات المبحوثين.

-الأسباب الإقتصادية فهي تتمثل في الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشاب الجزائري سببها انتشار ظاهرة البطالة التي يعاني منها، وصعوبة الحصول على مسكن يكون مستقل عن مسكن الوالدين وغلاء تكاليف الزواج في ظل غلاء تكاليف المعيشة، شكلت أهم العوامل التي تقف أمام إقبال الشباب على الزواج.

-أما الأسباب التعليمية تمثلت في مواصلة التعليم إلى مستويات عليا ما أثر سلبا على سن الزواج لدى الشباب خصوصا الفتاة، حيث أن إرتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادي غير من نظرتها نحو بعض السلوكات الإجتماعية وفي مقدمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل، وهذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها، كما نجد أن الإعلام له دور في تأخير سن الزواج من خلال نشر الثقافات التي □ تم تدعو إلى عاداتنا وقيمنا بصلة والتي أدت إلى تشبع بعض الأفراد بمفاهيم □ تشجع على الزواج، بل تدعو في مجملها

مجموع (مراكز الفئات X عدد التكرارات)

مجموع التكرارات

المتوسط الحسابي للسن المثالي للزواج =

إلى الحرية والإستقلالية وتحقيق الذات بعيدا عن مؤسسة الزواج، أما إشباع الغريزة الجنسية فقد وفر المجتمع العديد من القنوات غير الشرعية لتحقيق ذلك، وقد لعبت وسائل الإعلام دورا [يستهان به في ذلك وخاصة أمام رغبة الشباب في الزواج وغياب الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك.

-أما الأسباب الإجتماعية حسب تصريحات المبحوثين فتمثلت في غياب دور الأسرة في توعية أبنائها بمعنى الزواج وإعدادهم لبناء أسرة، وكذا غياب دور المؤسسات الإجتماعية والهيئات الغير الحكومية في إيجاد حلول عملية واقعية تتناسب مع كل بنية، وكذا القيام بحملات توعوية عن طريق المحاضرات والندوات لتوعية الشباب بمخاطر التأخر في سن الزواج الصحية والإجتماعية وتأثيرها السلبي على الفرد والأسرة والمجتمع.

ولذلك كان [بد على الدولة إنشاء مراكز الإرشاد النفسي والإجتماعي والأسري ودعمها من قبل المواطنين، لإرشاد الشباب للإسراع للزواج وعدم التأخير فيه ومساعدتهم لحل مشاكلهم كمنح قروض للزوجين لتأسيس حياتهم الأسرية.

أما بعض المبحوثين وقدرت نسبتهم بـ 6% صرحوا أن من أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب غير المذكورة سابقا تمثلت في:

- الهروب من تحمل المسؤولية.
- الزواج قسمة ونصيب.
- إشباع الدافع الجنسي بطرق أخرى غير الزواج.
- عدم وجود القرينة المناسبة.

جدول رقم (49): يوضح حجم الأسرة المفضل لدى رب الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 4-2 أطفال	124	62,0	62,0	62,0
5-3 أطفال	63	31,5	31,5	93,5
7-5 أطفال	13	6,5	6,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية الأزواج يفضلون إنجاب من 2 - 4 أطفال وكان عددهم 124 أسرة بما يقارب نسبة 62%، تليها الفئة التي ترغب في إنجاب من 3 - 5 أطفال وعددهم 63 أسرة بما يقارب نسبة 31.5%، ثم فئة من 5 - 7 أطفال بنسبة 6.5% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأولى.

وهذا ما يدل على أن معظم الأسر الحضرية تفضل الحجم الصغير بما يتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية في ظل إرتفاع تكاليف الحياة الحضرية، لهذا فإن معظم الأسر صرحت برغبتها في إنجاب من 2 - 4 أطفال، وهذا ما نجده يتفق مع ما توصل إليه "فريد مان" و "البتون" و "كامبل" في دراستهم حول الإنجاب والعقم وتطبيق وسائل منع الحمل وتوصلوا إلى أنه: أغلبية الأزواج يلجؤون إلى استخدام وسائل منع الحمل وهذا من أجل الحفاظ على الحجم المرغوب فيه وهو من 2 إلى 4 أطفال.

و هذا ما يتفق مع الدراسة التي قام بها "عيسى دلندة" حول موضوع تغير السلوك الإنجابي في الأسرة الجزائرية وتوصل إلى أن أغلب الأسر الجزائرية تحول شكلها من أسر ممتدة إلى أسر نووية وأغلبها تحوي على 4 أطفال.

و منه تعتبر هذه النسب مؤشرا هاما في خفض الوفيات داخل الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة الحضرية في وية باتنة بصفة خاصة، دليل على الوعي الكامل للزوجين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تفضيل إنجاب عدد محدود من الأطفال.

جدول رقم (50): يوضح رأي رب الأسرة في الفترة المناسبة لإنجاب الطفل الأول

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بعد الزواج مباشرة	112	56,0	56,0	56,0
بعد سنتين من الزواج	78	39,0	39,0	95,0
بعد ثلاث سنوات من الزواج	10	5,0	5,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يبدو من خلال هذا الجدول أن أغلبية الأزواج يفضلون إنجاب الطفل الأول بعد الزواج مباشرة، ما أكدته نسبة 56%، تليها نسبة 39% ممن يفضلون إنجاب الطفل الأول بعد سنتين من الزواج، تليها نسبة 5% ممن يفضل إنجاب الطفل الأول بعد 3 سنوات من الزواج. ومنه نستنتج أن الرغبة في إنجاب الطفل الأول بعد الزواج مباشرة يرجع إلى تقاليد الأسرة الجزائرية التي تنظر إلى أن المرأة تثبت خصوبتها والرجل يثبت فحولته، وبالتالي التأكيد على قدرة الإنجاب من الطرفين.

جدول رقم (51): يوضح موقف رب الأسرة من تنظيم النسل

			لأسباب دينية	لأسباب صحية	Total
موافق	Count	194	0	0	194
	% within	100,0%	,0%	,0%	100,0%
معارض	Count	0	2	4	6
	% within	,0%	33,3%	66,7%	100,0%
Total	Count	194	2	4	200
	% within	97,0%	1,0%	2,0%	100,0%

يبدو من خلال الجدول أعلاه أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين ما يعادل 194 مبحوث يوافقون على ضرورة تنظيم النسل، حيث بلغ عددهم الكلي 194 أي بنسبة تقدر بـ 97%، وذلك على اعتبار أن تنظيم النسل له عدة فوائد بالنسبة للأم والطفل وكذا بالنسبة للأسرة والمجتمع.

أ- فبالنسبة للأم تتمثل فوائده في:

- التقليل من احتمال الإصابة ببعض الأمراض، كالدوالي والبواسير وسقوط الرحم وسقوط الشعر وغيرها.

- التقليل من احتمال التعرض لمخاطر الحمل والولادة، ومن أهمها النزيف وتسمم الحمل لعدم قدرة الكليتين على إخراج فضلات كل من الأم والجنين
- يمنع تباعد الولاّيات من تراكم السمّة ويمنع ترهل العضلات وكبر حجم البطن، ما يساعد على الحفاظ على جسمها وجمالها وقوتها.
- ب- بالنسبة للطفل فتتمثل فوائد تنظيم النسل في:
 - كلما كانت هناك فترة تباعد كافية بين الأطفال، كلما قلت احتمالات إصابة الأطفال بالأمراض أو تعرضهم للوفاة أو سوء التغذية، أو قلة الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية.
 - وهذا ما أكدته نتائج الدراسات المتوصل إليها على أنه كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة، كلما كان نموهم البدني في الطول أو في الوزن أقل، كما يتأثر معدل الذكاء وترتفع نسبة الإصابة بأمراض سوء التغذية.
- ج- بالنسبة للأسرة والمجتمع:
 - تفادي حدوث الإزدحام داخل البيت بسبب كثرة الأطفال.
 - ضمان تنشئة اجتماعية سليمة للأطفال.
 - توفير كل متطلبات الفرد في الأسرة من تغذية وملابس ودواء وتعليم.
 - إتاحة فرصة أكبر لمساهمة الأسرة في خدمة المجتمع.
 - إتاحة فرصة أكبر للأسرة للتمتع والرفاهية.
- في حين نجد نسبة ضئيلة ومثلت 3% أي ما يعادل 6 مبحوثين الذين يعارضون فكرة تنظيم النسل، ويرجعون ذلك إلى الأسباب الصحية بالدرجة الأولى وكان بنسبة 2%، حيث صرحت المبحوثات في هذا الصدد بأن استخدام وسائل منع الحمل تترك آثار سلبية على صحة الأم كالزيادة في الوزن أو نقصانه بشكل غير طبيعي، وكذا ظهور بعض الآلام على مستوى الظهر، الرأس، إرتفاع مستوى ضغط الدم، وعليه تفضل هاته الأمهات الإنجاب على استخدام موانع الحمل.
- بينما نجد نسبة 1% من مبحوثين أرجعت السبب إلى أسباب دينية وهي نسبة ضئيلة جداً، ذلك إلى أن الدين يعارض تنظيم النسل، واعتباره اعتراض على قضاء الله فالأمر بيد الله والرزق على الله، وأن كل شيء قضاء وقدر يحدث وينتهي بإذن الله عز وجل.

وبالتالي ما يمكن استنتاجه هو وعي الأسرة الجزائرية بتطبيق فكرة تنظيم النسل، وتحديد عدد الأطفال مما يؤثر بـ[إيجاب على الجانب الاجتماعي والإقتصادي، وهذا ما يساعد في التنمية الشاملة للبلاد.

جدول رقم (52): يوضح مصدر فكرة تنظيم النسل عند رب الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
شخصية	97	48,5	48,5	48,5
عيادة	44	22,0	22,0	70,5
زملاء العمل	26	13,0	13,0	83,5
Valid الأقارب	16	8,0	8,0	91,5
الجيران	4	2,0	2,0	93,5
وسائل الإعلام المختلفة	13	6,5	6,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يبين الجدول أعلاه مصدر فكرة تنظيم النسل عند الزوجين، والتي تعود غالبا إلى الزوجين بإعتبارهما المعنيين المباشرين بتنظيم النسل، وهذا ما عبرت عنه نسبة 48.5%، كما أن الزوجين هم الأدرى بظروفهم الاجتماعية والإقتصادية والصحية وما يناسبهم من عدد الأطفال. تليها نسبة 22% من مجموع المبحوثين الذين تعرفوا على فكرة تنظيم النسل عن طريق العيادة، حيث التردد عليها مكنهم من الحصول على نصحتها وتوجيهها لفكرة تنظيم النسل، وهذا لضرورة تتطلبها صحة المبحوثين، وبالتالي يعتبر الطبيب عنصر فعال في نشر فكرة تنظيم النسل والتعريف بآلياتها وكيفيةاتها.

في حين نجد 13% من مجموع أفراد العينة سمعوا على فكرة تنظيم النسل من طرف زملاء العمل، فما دام الزوجة تعمل فهي على احتكاك دائم ومستمر مع زميلاتها في مكان العمل، مكنها من تبادل المعلومات والآراء حول هذا الموضوع، ومنهم من نجدهم إستفادوا من خبرات وتجارب الأقارب في ذلك ما مثلته نسبة 8%، وهناك من تعرف على فكرة تنظيم النسل من خلال وسائل الإعلام المختلفة ما مثلته نسبة 6.5% ويقصد بها الراديو، التلفزيون، الصحف، وهي الوسائل الإعلامية الأكثر انتشارا واستعما[عند الأفراد والأسر الجزائرية من خلال برامج وأخبار وإعلانات حول هذا الموضوع، ثم الجيران بـ 2%، وهي نسبة ضئيلة بحكم ضعف علاقات الجيرة داخل المجتمع الحضري الجزائري.

جدول رقم (53): يوضح ما إذا يتبع الزوجين وسيلة معينة لتنظيم النسل

		حبوب منع الحمل pilule	اللولب stérilet	الواقي الذكري	رضاعة طبيعية	أخرى	Total
نعم	Count	0	127	32	18	14	194
	% within 2	,0%	65,5%	16,5%	9,3%	7,2%	100,0%
لا	Count	6	0	0	0	0	6
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	6	127	32	18	14	200
	% within	3,0%	63,5%	16,0%	9,0%	7,0%	100,0%

يبين الجدول أعلاه أن أغلبية الأزواج ما يعادل 194 مبحوث يتبعون وسيلة معينة لتنظيم النسل وهذا ما عبرت عنه نسبة 97%، كما تبين أيضا أن الوسيلة الأكثر إستعمالا هي الحبوب **Pilule** مثلت نسبة 65.5%، ثم اللولب **Stérilet** بنسبة 16.5%، ثم الواقي الذكري بـ 9.3%، فالرضاعة الطبيعية بـ 7.2% ثم 1.5% ممن يستعملن وسائل أخرى لمنع الحمل، في حين نجد 6 من عينة الدراسة بنسبة 3% لا يستعملن عن أية وسيلة من وسائل منع الحمل وذلك لأسباب صحية، وكذا لأسباب دينية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن أغلب الأسر الجزائرية تلجأ إلى إستخدام الوسائل الحديثة لتنظيم نسلها كحبوب منع الحمل، اللولب، الواقي الذكري، وهذا دليل على وعي الأسرة الجزائرية بمزايا التنظيم الأسري حفاظا على حجمها وتماشيا مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

جدول رقم (54): يوضح فترة إتباع تنظيم النسل بين المواليد

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بعد المولود الاول	102	51,0	51,0	51,0
بعد المولود الثاني	73	36,5	36,5	87,5
Valid بعد المولود الثالث	22	11,0	11,0	98,5
بعد المولود الرابع	3	1,5	1,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أن أغلبية الأزواج إتبعوا تنظيم النسل بعد المولود الأول مباشرة مثلته نسبة 51% من الإجابات، ويرجعون ذلك للظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية للأسرة، ثم تأتي نسبة 36.5% من الإجابات ترى أن تنظيم النسل يأتي بعد المولود الثاني دليل على رغبة الزوجين في الحصول على [فيلين من جنسين مختلفين، تليها نسبة 11% ممن يفضل إتباع تنظيم النسل بعد المولود الثالث، ثم 1.5% بعد المولود الرابع.

ونستنتج بذلك أن الأسرة الجزائرية تستعمل وسائل تنظيم النسل، وأن إستعمال هذه الوسائل في أغلب الحالات يكون بعد المولود الأول مباشرة، وحتى بعد المولود الثاني والثالث والرابع، وهذا من أجل دعم تخطيط و تنظيم الأسرة والمحافظة على صحة كل من الأم والطفل، وتحقيق الرفاهية للأسرة والمساهمة في رفع مستواها الإقتصادي والإجتماعي والنفسي وحتى الصحي حتى تتمكن من التأقلم ومسايرة الحياة الحضرية ومواكبة التنمية في شتى قطاعاتها، وبالتالي تساعد الدولة على تحقيق التوازن بين عدد سكانها وبين برامج التنمية.

جدول رقم (55): يوضح ما إذا كان تنظيم النسل ضروري

			تباعد الولادات	المحافظة على صحة الأم	المحافظة على مستوى لمعيشة	جميعهم	Total
نعم	Count % within	0 ,0%	64 33,2%	54 28,0%	39 20,2%	36 18,7%	193 100,0%
لا	Count % within	7 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	7 100,0%
Total	Count % within	7 3,5%	64 32,0%	54 27,0%	39 19,5%	36 18,0%	200 100,0%

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين ما يعادل 193 مبحوث أقروا بأن تنظيم النسل ضروري ما عبرت عنه نسبة 96.5%، واعتبروه ضرورة ملحة في وقتنا الحالي على إعتبار أن تنظيم النسل يضمن الراحة للأم والأبناء والزوج. لذلك صرح المبحوثين بأن تنظيم النسل يعني لهم تباعد الولادات ما عبرت عنه نسبة 33.12%، ويتم باتفاق بين الزوجين على إيقاف الإنجاب لفترة معينة باستخدام وسائل منع الحمل بقصد المباشرة بين المواليد لظروف صحية أو إقتصادية أو تعليمية. أما نسبة 28% ممن صرحوا بأن تنظيم النسل يعني لهم المحافظة على صحة الأم، وبالتالي تنظيم النسل بهذا المعنى يعتبر ضرورة صحية نتيجة للمخاطر الناجمة عن توالي الحمل لدى المرأة، لأن الحمل المتكرر في فترات غير متباعدة يؤثر سلبا على صحة الأم (كما هو موضح في الجدول رقم (51)).

أما نسبة 20.20% ممن صرحوا بأن تنظيم النسل يعني لهم المحافظة على مستوى معيشي لائق للأبناء وللأسرة، ويعمل على تنمية الأسرة في مختلف المجالات. أما نسبة 18% ممن صرحوا بأن تنظيم النسل يعني تباعد الولادات والمحافظة على صحة الأم وكذا المحافظة على مستوى معيشي لائق.

بينما عبرت نسبة 3.5% من المبحوثين على أن تنظيم النسل غير ضروري وهي نسبة ضئيلة جدا.

جدول رقم (56): يوضح ما إذا كان عمل الزوجة يؤثر على عدد الأطفال المراد إنجابهم

			بقاء الزوجة لفترة طويلة خارج المنزل	إهمال تربية الأطفال	العمل يفرض عليها واجبات أخرى عند إنجاب الأطفال	Total
نعم	Count % within	0 ,0%	38 22,8%	88 53,6%	41 23,5%	167 100,0%
لا	Count % within	33 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	33 100,0%
Total	Count % within	33 16,5%	38 19%	88 44,0%	41 20,5%	200 100,0%

يتضح من الجدول أعلاه أن عمل الزوجة يؤثر على عدد الأطفال المراد إنجابهم، ما يجعلها تلجأ إلى تنظيم نسلها أكدته نسبة 83.5% ما يعادل 167 مبحوث، في مقابل 16.5% ممن يرفضون ذلك.

ويعتبر إهمال تربية الأبناء الأثر السلبي الناتج بالدرجة الأولى لخروج الزوجة للعمل ما دلت عليه نسبة 53.6%، فهو يؤثر سلباً على تربية الأطفال خاصة من ناحية توليد القلق وعدم الطمأنينة، لأن غياب الأم الطويل بالنهار وابتعادها عن طفلها يؤدي إلى التقصير في إشباع حاجات الحب والرعاية والحنان لديه، خاصة في فترة الطفولة، وهناك اعتقاد شائع بأن انفصال الطفل لمدة طويلة عن الأم أثناء السنوات الأولى من حياته يعتبر من أول أسباب الشخصية الجانحة.

كما أن خروج المرأة للعمل يفرض عليها واجبات أخرى غير إنجاب الأطفال أكدته نسبة 23.5%، وهذا ما توصل إليه "مُجد صفوح الأخرس" على أن عمل الزوجة يستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج المنزل كما يفرض عليها واجبات أخرى غير إنجاب الأطفال، ولذلك فهي مضطرة بحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة أن توازي بينها وبين الولادات¹. ومن جهة أخرى يؤثر عملها على بقاء الزوجة لفترة طويلة خارج المنزل أكدته نسبة 22.80%، وما ينجم عنه من إهمال للأعمال المنزلية التي تقوم بها من تنظيف المنزل، غسل وكي الملابس، تهيئة الطعام، خدمة الزوج وغيرها.

¹ - مُجد صفوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية في سوريا، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط2، 1986.

ومن هنا يتبين أن الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة داخل المنزل وخارجه مما يؤدي إلى صراع في الدور، ويكون هذا الصراع بين متطلبات البيت وتربية الأطفال وعملها الخارجي، وعليه فالتوفيق بين هذين الدورين يشعر الزوجة بالإرهاق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإحساس بالصراع، وكذا مشاكل بين الزوج والأطفال، يجعل كل هذا تفكيرها مشتت ويسبب لها الإرتباك الذهني وعدم التركيز في عملها، الأمر الذي يؤدي بها إلى اللجوء إلى التقليل من عدد أطفالها والتفكير في تنظيم نسلها.

جدول رقم (57): يوضح مدة الإقامة في المدينة: إذا كان الأصل الجغرافي ريفي

		20-10 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	أكثر من 40 سنة	Total
حضري	Count % within	172 100,0%	0 ,0%	0 ,0%	0 ,0%	172 100,0%
ريفي	Count % within	0 ,0%	2 7,1%	3 10,7%	7 25,0%	16 57,1%
Total	Count % within	172 86,0%	2 9,52%	3 14,28%	7 33,33%	16 8,0%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مدة إقامة المبحوثين في المدينة تتعدى 40 سنة ما عبرت عنه نسبة 57.14%، دليل على أن النسبة الكبيرة لسكانها تجاوزت مدة إقامتهم في المدينة 20 سنة فما فوق، حيث أرجعوا سبب الإقامة في المدينة إلى ما عرفته مدينة باتنة خاصة في سنة 1971 بإنجاز منطقة صناعية والتي بظهورها وإنطلاق نشاطاتها جلبت العديد من المهاجرين الذين قدموا من داخل الولاية ومن أنحاء متفرقة من الوطن ليستقروا بها بصفة نهائية، خاصة سكان الأرياف الذين أتيحت لهم فرصة تعليم أبنائهم، ومن هنا ينطلق البحث عن مكان الإقامة بالمدينة سواء بالإيجار أو عن طريق شراء قطع أراضي في ضواحي المدينة، تليها نسبة 33.33% لمن تتراوح مدة إقامتهم في المدينة من 30 - 40 سنة، ثم نسبة 14.28% لمن تتراوح مدة إقامتهم في المدينة من 20 - 30 سنة، ثم نسبة 9.52% لمن تتراوح مدة إقامتهم في المدينة من 10-20 سنة.

وعليه يمكن القول أن ظاهرة النزوح الريفي في مدينة باتنة كمجال خاص للدراسة لم تكن جديدة فهي قديمة راجعة لعوامل إقتصادية وإجتماعية وثقافية جعلتهم يفضلون السكن والانتقال للعيش في المدينة.

جدول رقم (58): يوضح ما إذا كان لرب الأسرة رغبة في تشجيع معارفه للهجرة نحو المدينة

			الأهل	الأصدقاء	كلاهما	Total
نعم	Count	0	65	42	16	123
	% within	,0%	52,8%	34,1%	13,0%	100,0%
لا	Count	77	0	0	0	77
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	77	65	42	16	200
	% within	38,5%	32,5%	21,0%	8,0%	100,0%

يتضح من الجدول أعلاه أن 123 مبحوث ممن لديهم رغبة في تشجيع معارفهم للهجرة نحو المدينة ومثلت نسبة 61.5%، وكان مع الأهل بالدرجة الأولى بنسبة 52.8%، وكذا الأصدقاء بنسبة 34.1%، وبالنسبة للأهل والأصدقاء معا كانت بنسبة 13%، وهذا ما هو إلا دليل على أن المبحوثين مازالوا متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم الريفية، فهم غالبيتهم من عرش واحد تحكمهم نفس العادات والتقاليد والأعراف، إضافة إلى أن هؤلاء المهاجرين نحو المدينة يفضلون السكن مجاورين بعضهم مشكلين وحدة وحماية وتواصل.

أما الذين لا يرغبون في تشجيع معارفهم نحو المدينة فبلغت نسبتهم 38.5% مبحوث، وعليه نجد أن هذه الفئة كونت لنفسها شبكة من العلاقات الإجتماعية الجديدة داخل الوسط الحضري لمسايرة الحياة الحضرية.

جدول رقم (59): يوضح الأسباب التي دفعت بأرباب الأسر لتشجيع معارفهم للهجرة نحو المدينة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
توفر فرص العمل	36	18,0	18,0	18,0
تحسين المستوى العلمي	48	24,0	24,0	42,0
توفر لمرافق والخدمات	62	31,0	31,0	73,0
Valid الاستقرار والأمن	38	19,0	19,0	92,0
جميعهم	16	8,0	8,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن الأسباب التي دفعت رب الأسرة لتشجيع معارفه (الأهل والأصدقاء) للهجرة نحو المدينة كان لسبب توفر المرافق والخدمات بالدرجة الأولى وما وضحته نسبة 31%، ولتحسين المستوى العلمي بنسبة 24%، ولتحقيق الاستقرار والأمن بنسبة 19%، ولتوفير فرص العمل بنسبة 18%، أما نسبة 8% فشملت جميع الاحتمالات الواردة في الجدول، باعتبار أن إقليم مدينة باتنة يعتبر أكبر مركز جذب وإستقطاب للسكان إقليميا من المدن المجاورة، فقد بلغ إجمالي الوافدين للمدينة 66078 وافداً، أي بنسبة 21.40% من إجمالي سكان المدينة.

- كما لوحظ من خلال ما سبق أن أغلبية الوافدين إلى المدينة ذو أصول ريفية وأغلبهم من البلديات المجاورة، ويرجع ذلك إلى:

• الأثر الواضح للترقية الإدارية للمدينة بإعتبارها إقليم عاصمة الأوراس، وكمركز للولاية بصفة خاصة.

• بروز مدينة باتنة كقطب تنموي في الإقليم.

• تعتبر محورا لجميع النشاطات ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي.

• توفر مناصب الشغل من خلال الوحدات الموجودة بالمنطقة الصناعية.

• الإلتحاق والإقامة مع الأهل والأقارب في المدينة.

وبالتالي فإن مدينة باتنة وما تمتاز به من درجة استقطاب حضري لتوفر المرافق والخدمات الضرورية، وكذا توفر فرص العمل والوظائف، النشاطات الإجتماعية، الإقتصادية، التجارية، الثقافية وما خلق من فوارق بين الريف والمدينة جعل ساكنيها يشجعون معارفهم للهجرة نحو المدن، لتدهور الخدمات والمرافق الإجتماعية من تعليم وصحة بالريف، دفع الكثير من المهاجرين للهجرة من أجل تعليم أبنائهم وكذا الحاجة الماسة إلى الرعاية الإجتماعية والصحية التي طالما افتقدوا إليها في الريف.

جدول رقم (60): يوضح مدى نجاح رب الأسرة في تشجيع معارفه بالهجرة نحو المدينة

TOTAL	غلاء تكاليف المعيشة	إختلاف العادات و التقاليد	صعوبة التكيف داخل الوسط الحضري		
120	0	0	0	120	Count
0%	0%	0%	0%	100,0%	% within
100.0%	40	22	18	0	Count
					لا

	% within	0%	22,5%	27,5%	50.0%	
	Count	120	18	22	40	200
Total	% within	60,0%	9,0%	11,0%	20.0%	100.0%

من خلال الجدول المتعلق بمدى نجاح تشجيع المعارف بالهجرة نحو المدينة، يتضح أن معظمهم مايعادل 120 مبحوث نجحوا في تشجيع معارفهم بالهجرة نحو المدينة ما أكدته نسبة 60% وذلك لتوفر الخدمات والمرافق الإجتماعية الضرورية داخل المدينة (ما وضحه الجدول رقم 59).

أما نسبة 40% من المبحوثين ممن صرحوا بعدم نجاحهم في تشجيع معارفهم بالهجرة نحو المدينة، ويرجعون ذلك لغلاء تكاليف المدينة بنسبة 50% بإعتبار أن هؤلاء المهاجرين يجدون الحياة الحضرية صعبة خاصة من الناحية المادية فإذا كان النظام الإقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعد على تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك، فإن الصورة تنقلب وسط المدينة وتصبح كل أسرة تأمين معاشها إعتقادا على دخلها الشهري، وإذا كان دخلها منخفضا فهو لا يكفي لتلبية متطلبات الحياة الحضرية. أما نسبة 27.5% صرحوا باختلاف العادات والتقاليد على إعتبار أن الإنسان الريفي مازال متمسكا بعاداته وتقاليده وهي معظمها تغيرت داخل الوسط الحضري، و عليه يجد صعوبة في التكيف مع العادات والتقاليد الجديدة ما يخلق نوع من الصراع النفسي بالمحافظة على ما هو قديم والعمل بما هو جديد، وبالتالي ينتج عنه عدم القدرة على التكيف داخل الوسط الحضري ما عبرت عنه نسبة 22.5%.

وهذا ما أكده الفاعلين الإجماعيين في المجال من خلال إجراء دليل المقابلة على أن المهاجرين يجدون الحياة داخل الأوساط الحضرية صعبة بسبب الارتباط بالعادات والتقاليد ما يجعلهم يجدون صعوبة التأقلم مع التطورات الحضرية بالمدينة.

جدول رقم (61): يوضح ما إذا كان هناك آثار للهجرة على المدينة

	جميعهم	إكتضاض المدن و تشعبه	نقص المرافق والخدمات	تريف المدينة	ظهور الأحياء الفوضوية	TOTAL
Count	22	46	38	18	76	200
% within	11.0%	23,0%	19,0%	9,0%	38,0%	100.0%
Total	22	46	38	18	76	200
% within	11.0%	23,0%	19,0%	9,0%	38,0%	100.0%

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة أكدوا على أن هناك آثار سلبية للهجرة الريفية على المدينة وكان ذلك بنسبة 100% وتمثلت هذه الآثار في:

- ظهور الأحياء الفوضوية بنسبة 38%.
- اكتظاظ المدن وتشعبها بنسبة 23%.
- نقص المرافق والخدمات بنسبة 19%.
- جميع الإحتما[ت الواردة بنسبة 11%.
- تريف المدينة بنسبة 9%.

وبالتالي نجد نتائج دراستنا تتفق مع الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال على أن النزوح الريفي يخلق مشاكل كبيرة داخل المدن كظهور الأحياء المتخلفة التي تؤدي إلى تدهور الإطار العمراني للمبنى في المدن وتزايد العجز في التجهيزات، كما أن انعدام التحكم في التنمية الحضرية يؤدي إلى إنشاء مجموعات سكنية جديدة للتخفيف من أزمة السكن وتكون غالباً غير مدمجة ضمن النسيج العمراني الموجود والتي تتميز بقلّة الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور ظروف حياة السكان في المدن من حيث توفر السكن والخدمات والنقل وتصبح العمارات الحضرية عديمة الخصائص الحضرية.

كما يؤدي النزوح الريفي إلى تدهور المرافق والخدمات في المدن واختناقها بحركة المرور، وهذا ما أكدته لنا الفاعلين الإجماعيين في المجال، حيث من خلال إجراء دليل المقابلة صرحوا لنا أن شبكة النقل المعمول بها □ تلبي إحتياجات التنقل داخل وسط المدينة (باتنة) براحة لكثرة مستخدميها إضافة إلى قدم حضيرة السيارات و استعمال حافلات تتراوح أعمارها 30 سنة، لذلك اقترحوا بعض الحلول للحد من هذه الأزمة كخلق وسائل أخرى أكثر راحة إيكولوجيا كالترامواي، المترو، التلفريك وغيرها وكذا خلق أنفاق وسط المدينة لتسهيل تنقل الأشخاص وكذا وسائل النقل على سبيل المثال أمام قصر العدالة، أمام ثانوية الصديق بن يحيى ببارك أفوراج، وكذا فتح الطرق المغلقة في بعض الشوارع كفتح ممرات بن بولعيد.

كما أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى تناقص الخدمات الإجتماعية والإقتصادية وكذا التدهور في مستوى تجهيز هذه المرافق، فلم تعد المؤسسات التعليمية والعيادات الصحية

تستوعب هذا الكم الهائل من النازحين، كما عملت على تزييف المدينة بنقل الأفكار والسلوكات الريفية السلبية وانتشارها في المدينة ما أدى إلى تلاشي السلوك الحضري في وسط المدينة.

لذلك فعمليات التنمية والتخطيط ضرورية جدا للتغلب على مثل هذه المشاكل التي يعاني منها المجتمع من أجل دفعه نحو التطور والازدهار في جميع المجالات، لذلك بدأ على برامج التنمية الحضرية دراسة الأمور بدقة علمية وموضوعية لتسهيل عمليات التخطيط، وكذا المساهمة في وضع الخطط ورسم السياسات التنموية للمدينة كالتوازن الجهوي للحد من هذه الظواهر.

4- البيانات المتعلقة بالجانب الإقتصادي:

جدول رقم (62): يوضح الدخل الشهري للأسرة

a62.1 للزوج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
16000-20000	4	2,0	2,0	4,5
21000-25000	9	4,5	4,5	5,5
26000-29000	11	5,5	5,5	18,0
Valid 30000-34000	36	18,0	18,0	24,5
35000-39000	49	24,5	24,5	45,5
40000 فما فوق	91	45,5	45,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

a62.2 للزوجة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 16000	3	1,5	1,5	3,5
16000-20000	7	3,5	3,5	5,5
21000-25000	11	5,5	5,5	11,0
26000-29000	22	11,0	11,0	12,5
30000-34000	45	22,5	22,5	22,5
35000-39000	87	43,5	43,5	43,5
40000 فما فوق	25	12,5	12,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول (a62.2-a62.1) وجود اختلاف في الدخل الشهري بين الأزواج والزوجات، حيث يتضح أن أغلبية الأزواج تتقاضى شهريا من 40000 دج فما فوق وهذا ما عبرت عنه نسبة 45.5% من مجموع الإجابات تليها الفئة من (39000 - 35000) بنسبة 24.5% ثم الفئة (34000 - 30000) بنسبة 18% ثم الفئة من (26000 - 29000) بنسبة 5.5% ثم تليها الفئة من (25000 - 21000) بنسبة 4.5% ثم الفئة من (20000 - 16000) بنسبة 2%.

بينما تتقاضى أغلبية الزوجات أجرا شهريا يتراوح بين (39000 - 35000 دج) بنسبة 43.5% من مجموع الإجابات، تليها الفئة من (34000 - 30000) بنسبة 22.5%، ثم الفئة من (29000 - 26000) بنسبة 11%، ثم الفئة (21000 - 25000) بنسبة 5.5% تليها الفئة من (20000 - 16000 دج) بنسبة 3.5%، وأخيرا الفئة الأقل من 16000 دج بنسبة 1.5%.

فمن خلال الجدولين (a62.1, 62.2) نلاحظ إرتفاع نسبة الأجور للزوجات والأزواج معا، غير أنه كلما ارتفع مستوى الدخل ارتفع معه مستوى معيشة الأفراد بالمجتمع، لذلك بد على الأسر الحضرية التقليل من عدد أطفالها لمواكبة الحياة الحضرية التي تتميز بغلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار والخدمات اليومية.

جدول رقم (63): يوضح ما إذا كان لرب الأسرة مصدر آخر للدخل

		تقاعد	إدخار	إرث	ملك	أخرى	Total	
نعم	Count	0	8	24	49	43	7	131
	% within	,0%	6,1%	18,3%	37,4%	32,8%	5,3%	100,0%
لا	Count	69	0	0	0	0	0	69
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	69	8	24	49	43	7	200
	% within	34,5%	4,0%	12,0%	24,5%	21,5%	3,5%	100,0%

أكد أغلبية المبحوثين أن لديهم مصدر آخر للدخل ما عبرت عنه نسبة 65.5%، ونلاحظ أن هذه المصادر تختلف بين الأفراد، فنجد ما كان إرث بنسبة 37.4%، وهو يخص المبحوثين الذين ينحدرون من أسر تملك أراضي وعقارات توارثوها فيما بينهم، كذلك الحال بالنسبة للأموال التي عبرت عنه نسبة 32.82%، إضافة إلى الإدخار بنسبة 18.32%، أما التقاعد فكان بنسبة 6.10% وهو يرجع إلى المبحوثين الذين إستفادوا من التقاعد بالعملة الصعبة من فرنسا كونهم هاجروا من قبل هجرة خارجية للعمل بها ثم عادوا واستقروا بوطنهم للعمل، إضافة إلى أن بعضهم تجندوا في حرب التحرير وعملوا كمجاهدين وهم يتقاضون منحة مقابل خدمتهم وتعتبر كتقاعد، أما نسبة 5.34% من المبحوثين صرحوا بأن لهم مصدر آخر غير هذه المصادر للدخل وهي تتمثل في امتلاكهم لمحلات تجارية.

جدول رقم (64): يوضح ما إذا يمارس رب الأسرة عمل إضافي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	143	71,5	71,5	71,5
لا	57	28,5	28,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أرباب الأسر يزاولون مهن إضافية إضافة إلى عملهم الحالي، ما أكدته نسبة 71.5%، حيث صرح المبحوثين أن أهمية إيجاد دخل إضافي يدعم الميزانية الأسرية ويرفع من مستواها، خاصة مع تزايد المتطلبات وإرتفاع تكاليف الحياة الحضرية ومع كبر الأبناء ومتطلباتهم.

بينما عبرت نسبة 28.5% من المبحوثين ممن صرحوا بعدم ممارسة عمل إضافي وهي الفئة التي تمتاز بإرتفاع مدخولها الشهري، و بالتالي هو كاف لتلبية متطلبات أسرها.

وعليه فإن الحالة الإقتصادية والمستوى الإقتصادي للمجتمع هو الذي يعبر عن درجة تقدمه أو تخلفه، كما تعكس الحالة الإقتصادية الضعيفة أو الجيدة لأفراد الحي مستوى معيشتهم داخل المجتمع الحضري.

جدول رقم (65): يوضح ما إذا كان المدخول يكفي لتلبية متطلبات الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	156	78	78	78
لا	44	22	22	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 78% ما يعادل 156 مبحوث صرحوا بكفاية المدخول الشهري لتلبية متطلبات الأسرة.

أما 22% من المبحوثين ممن صرحوا بعدم كفاية المدخول الشهري لتلبية متطلبات الأسرة بحكم إرتفاع الأسعار والغلاء المتزايد، فأصبح المواطن يواجه الزيادات المتوالية في تكاليف المعيشة دون أي زيادة في الراتب، وهذا ما ينعكس سلباً على أصحاب الدخول الثابتة رغم سياسات الدولة التي سعت إلى تحسين منظومة الأجور والرفع منها خاصة لبعض هذه الفئات إلا أن عدم التوازن بين الأجور ومستوى الأسعار حال دون ذلك، وأضعف القدرة الشرائية لهذه الفئة رغم تعدد مصادر الدخل بها، وعمل الزوجات أو أحد الأبناء بها أو ممارستها لعمل إضافي آخر (ما وضحه الجدول 64) وعليه فإنه لا يمكن تحقيق معدل رفاهية الفرد إذا كان الدخل لا يكفي متطلبات الأسرة، وتحقيق التنمية يكمن في استغلال الطاقات البشرية وتوفير فرص العمل لتمكينها من تلبية المتطلبات المتزايدة لمواكبة الحياة الحضرية.

جدول رقم (66): يوضح ما إذا كان المسكن يتوفر على جميع ضروريات الحياة الحضرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	182	91,0	91,0	91,0
لا	18	9,0	9,0	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

توضح بيانات الجدول أعلاه أن نسبة 91% من مجموع الأسر تمتلك جميع لوازم الحياة الحضرية الضرورية، ونعني بها مستوى تجهيز المساكن بالأجهزة الكهربائية والمنزلية وأجهزة

التكنولوجيات الحديثة، وتشمل الضروريات والكماليات منها: التلفزيون، آلة الطبخ، الغسالة، المكيف، الكمبيوتر، جهاز محمول، سيارة، هوائي مقعر، هاتف نقال وهذا دليل على توفر الإمكانيات المادية لهذه الأسر وإرتفاع المستوى الإقتصادي لها، ونجد أن هذه الوسائل تساعد الأسرة في التكيف بشكل إيجابي مع الثقافة الجديدة ومع التغيرات الحضرية داخل مجتمع المدينة.

ومنه تعتبر هذه الوسائل من بين أهم المثيرات الحسية والعقلية والإنفعالية التي يتأثر بها الإنسان الحضري، وتساعد على التأقلم مع مختلف مستجدات الحياة الاجتماعية والإقتصادية والصحية والسياسية وغيرها، كما تخلق دافعية نحو الإنجاز والعمل والمشاركة في مختلف البرامج التنموية التي تخص مجتمعه.

بينما مثلت نسبة 9% من مجموع الأسر ممن لا تملك كل لوازم الحياة الحضرية ونقصد بها كل من خدمة الأنترنت والسيارة.

وعليه تجد بعض الأسر الجزائرية نفسها مجبرة على البحث عن عمل إضافي أو تعدد الأفراد العاملين في الأسرة كالزوجة والأبناء واللجوء إلى الإدخار أو طلب المساعدة العائلية من الأهل والأقارب لتوفير هذه اللوازم، وهذا دليل على وجود التضامن العائلي داخل مجتمع المدينة الجزائرية، وأن الأسرة النووية على الرغم من إستقلاليتها مازالت تحافظ على العلاقات مع الأهل.

جدول رقم (67): يوضح ما إذا كان رب الأسرة يدخر جزءا من مدخوله الشهري

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	187	93,5	93,5	93,5
لا	13	6,5	6,5	100,0
Valid Total	200	100,0	100,0	

إن الإدخار هو أخذ جزء من الراتب أو الدخل لإيداعه في مكان تستطيع بعد ذلك الإستفادة منه في وقت الحاجة.

ويتبين من الجدول أعلاه أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يؤكدون على إدخار جزء من مدخولهم الشهري ما عبرت عنه نسبة 93.5%، وذلك للرجوع إليه وقت الحاجة أو

إستخدامه لأغراض عديدة كتنظيم رحلات السفر إلى داخل الوطن أو خارجه، أو قضاء العطل الصيفية وهذا ما أكدته بيانات الجدول رقم (45).
أما نسبة 6.5% وهي نسبة ضئيلة من المبحوثين أقروا بعدم إدخار أي جزء من مدخلهم الشهري ويرجع ذلك إلى أن دخلهم الشهري محدود وثابت وكذا عدم ممارسة عمل إضافي، وبالتالي لا يكفي إلا لتلبية المتطلبات الأسرية الضرورية.

جدول رقم (68): يوضح ما إذا تساهم الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة

		تحتفظ به لمشروع ما	تساعد الأهل	تدخره	بكل الدخل		Total
نعم	Count	24	14	54	86	0	186
	% within	12,9%	7,5%	29,0%	46,2%	,0%	100,0%
لا	Count	0	0	0	0	14	14
	% within	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%	100,0%
Total	Count	24	14	54	86	14	200
	% within	12,0%	7,0%	27,0%	43,0%	7,0%	100,0%

يوضح الجدول أعلاه أن معظم الزوجات يساهمن في ميزانية الأسرة ما أكدته نسبة 93% مقابل 7% ممن أكدوا عدم المساهمة في ميزانية الأسرة.
ومن الجدول نفسه يتضح أن 46.2% من الزوجات المبحوثين يساهمن بكل الدخل في ميزانية الأسرة، عكس 29% ممن يساهمن بجزء منه والباقي تدخره وهذا لتأمين مستقبلها والرجوع إليه في وقت الحاجة، أو بسبب الاحتفاظ به لمشروع ما أكدته نسبة 12.9%، في حين نسبة 7.5% ممن يفضلن مساعدة الأهل، أما نسبة 4.3% فهي كانت لسبب الإحتمالات الثلاث الواردة في الجدول.

وبالتالي يمكننا القول أن مساهمة الزوجة العاملة بكل دخلها أو جزء منه في ميزانية الأسرة كان لسبب تحسين المستوى المعيشي والإقتصادي للأسرة والمساهمة في مصروف البيت، ومنه فمشاركة الزوجة في ميزانية الأسرة أثر على العلاقات الزوجية من خلال مساهمتها في القرارات الأسرية ما أدى إلى تغير في المراكز والأدوار والوظائف داخل الأسرة الحضرية الجزائرية.

جدول رقم (69): يوضح الجوانب الأكثر إنفاقاً من طرف الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid الطعام	56	28,0	28,0	28,0
الملابس	31	15,5	15,5	43,5

السكن	22	11,0	11,0	54,5
التعليم	46	23,0	23,0	77,5
العلاج	45	22,5	22,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يوجهون إنفاقهم على الطعام بالدرجة الأولى ما أكدته نسبة 28%، ثم الإنفاق على التعليم بنسبة 23%، يليه الإنفاق على العلاج بنسبة 22.5%، ثم الإنفاق على الملابس بنسبة 15.5% ثم على السكن بنسبة 11%، وما يمكن ملاحظته هو أن إنفاق الأسرة الجزائرية على المواد الغذائية في إرتفاع مستمر فبعدما كان يقدر بداية سنوات 2000 بحوالي 15 ألف مليار أصبح معدل الإنفاق يتراوح ما بين 30 - 40 ألف دينار في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة الحضرية.

5- البيانات المتعلقة بالجانب العمراني:

جدول رقم (70): يوضح ما إذا تحصل رب الأسرة على مسكن من طرف الدولة

		سكن إجتماعي	سكن إجتماعي تساهمي	سكن ترقوي	TOTAL
نعم	Count	0	40	35	125
	% within a69	,0%	40,0%	20,0%	100,0%
لا	Count	75	0	0	75
	% within a69	100,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	75	50	25	200
	% within a69	37,5%	25,0%	12,5%	100,0%

يوضح الجدول أعلاه أن أغلبية الأسر تحصلوا على مساكن من طرف الدولة ما وضحته نسبة 62.5%، حيث طبيعة هذه المساكن عبارة عن شقق تشمل إحدى الصيغ الآتية:

سكن إجتماعي تساهمي بنسبة 40%، وهي متمثلة في الأسر الساكنة بحي عدل، حيث إستفادت هذه الأسر من مساكن من طرف الدولة ذات طابع إجتماعي تساهمي وهو من صيغة سكن بيع بالإيجار.

سكن إجتماعي مثلته نسبة 25%، وهي الأسر القاطنة في الجهة السفلى من 1272، حيث رحلت هذه الأسر بإستفادتها من سكن من طرف الدولة في ليغة سكن إجتماعي، وهي تخص الفئات أو الأسر ذات الدخل الثابتة والمحدودة.

سكن ترقوي مثلته نسبة 35% ومتمثلة في الأسر الساكنة بحي 40 مسكن و18 مسكن بحي المنظر الجميل، حيث أكدت هذه الأسر إستفادتها من مسكن ترقوي من طرف الدولة، ويعتبر هذا النوع من السكنات موجهة للفئات ذات الدخل المرتفع نوعا ما لإرتفاع تكلفتها، ولتسهيل الحصول عليها قامت البنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض سكنية وأبحت شروط الحصول على السكن الترقوي أسهل مما كانت عليه، فرغم إرتفاع تكلفة هذا السكن مقارنة بالأنماط الأخرى، أبح الفرد ذو الدخل المتوسط بمقدوره الحصول على هذا السكن بفضل القرض العقاري الذي تمنحه له البنوك كأداة تمويلية لهذه المشاريع.

بينما مثلت نسبة 37.5% من الأسر التي رحلت بعدم إستفادتها من سكن من طرف الدولة وهي تمثلت في الأسر القاطنة بحي بوزغاية، وكذا حي الترقية العقارية قادري أعمر والتي تمكنت من الإستفادة من السكن من طرف القلماع الخاص (المقاولين).

وبالتالي فالسكنات الترقية تتميز بإرتفاع تكلفتها بسبب إرتفاع تكاليف الإنجاز إضافة إلى كون المتعاملين أو المرقين العقاريين سواء كانوا خواص أو عموميين يتعهدون بعملية إنجاز السكنات الترقية كنشاط تجاري لهم، وعليه فإن لهم هامش ربح يعود إليهم، إضافة إلى عدم تدخل الدولة لمنح المساعدة للمستفيدين من أجل الحياة على السكن، وعليه فإن حجم اللب على السكنات الترقية منخفض مقارنة بباقي الأنماط الأخرى.

جدول رقم (71): يوضح ما إذا كان لرب الأسرة الرغبة في إختيار الحي الذي يسكنه

Total	جميعهم	إتساع مساحة البيت	قريه من وسط المدينة	توفر الحي على المرافق التعليمية والصحية اللازمة	لوجود الأهل والأقارب		
176	16	36	32	73	19	0	Count
100,0%	9,1%	20,5%	18,2%	41,5%	10,8%	,0%	% within
24	0	0	0	0	0	24	Count
100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%	% within
200	16	36	32	73	19	24	Total Count

		لوجود الأهل والأقارب	توفر الحي على المرافق التعليمية والصحية اللازمة	قربه من وسط المدينة	إتساع مساحة البيت	جميعهم	Total
Count	0	19	73	32	36	16	176
% within	,0%	10,8%	41,5%	18,2%	20,5%	9,1%	100,0%
Count	24	0	0	0	0	0	24
% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total Count	24	19	73	32	36	16	200
% within	12,0%	9,5%	36,5%	16,0%	18,0%	8,0%	100,0%

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أرباب الأسر كان لديهم الرغبة في إختيار الحي الذي يلائمونه ما أكدته نسبة 88%، ويرجعون ذلك لتوفره على المرافق التعليمية والصحية اللازمة، ما عبرت عنه نسبة 41.4%، وكذا إتساع مساحة البيت في هذا الحي بنسبة 20.5%، ولسبب قربه من وسط المدينة بنسبة 18.2%، ولوجود الأهل والأقارب كان بنسبة 10.8%، أما نسبة 9.1% فكان لسبب الإحتمالات الأربعة الواردة في الجدول أعلاه.

- وعليه فالفرد خاصة في الأحياء الحضرية يختار مسكنه وفق رغبته والتي تكون عادة مساكن من صيغ ترقوي أو إجتماعي تساهمي حيث يتسنى للسكان إختيار موقعه، وكذا مساحته بما يتناسب مع حجم أسرته وهي مساكن تخص الفئات ذوي الدخل المرتفعة.

- بالمقابل صرحت نسبة 12% من المبحوثين ممن لم يكن لديهم الرغبة في إختيار الحي الذي يسكنونه، وهم الأفراد الذين تحصلوا على مساكن من طرف الدولة في إطار سكن إجتماعي، حيث يفرض عليه موقع الحي وكذا عدد الغرف الموجودة فيه.

جدول رقم (72): يوضح ما إذا كان نمط التصميم العمراني للمسكن يناسب رب الأسرة

		نعم	لا	Total
Count	نعم	150	18	168
% within	نعم	89,3%	10,7%	100,0%
Count	لا	0	32	32
% within	لا	,0%	100,0%	100,0%
Total Count		150	50	200
% within		75,0%	25,0%	100,0%

يوضح الجدول أعلاه ما إذا كان نمط التصميم العمراني يناسب رب الأسرة، حيث أقرت الأغلبية ما يعادل 168 مبحوث ونسبة 84% على أن نمط التصميم العمراني لمساكنهم يناسب إحتياجاتهم.

- في حين نجد نسبة 16% من المبحوثين أكدوا على أن نمط التصميم العمراني لمساكنهم لا يتناسب مع رغبتهم ويرجعون ذلك لعدت إعتبارات كالمساحة لا تتناسب مع حجم الأسرة ولسبب أن النمط العمراني له لا يتناسب والنمط العمراني المرغوب فيه.

- وهذا ما نجده يتفق مع ما صرح به الفاعلين الإجتماعيين في المجال، فمن خلال إجراء دليل المقابلة معهم أكدوا لنا أن التصميم العمراني للأحياء الحضرية بمدينة باتنة لا يتماشى مع رغبة ساكنيه لوجود نقص وإجحاف الإدارة فيما يخص الهندسة المعمارية، مضيفين إلى أنهم يفضلون نمط البناء الرأسي في المدينة على نمط البناء الأفقي وهذا لخصوصية مدينة باتنة التي تمتاز بإرتفاع سعر العقار، ونقص الأراضي الخاصة بالبناء وكذا للتخفيف من أزمة السكن بالمدينة، لذلك فهم يشجعون البناء الرأسي مع مراعاة النمط العمراني للمدينة، وهذا لأجل تحقيق خطط وبرامج التنمية الحضرية الرامية إلى إحداث تغيرات جديدة في النمط العمراني للمساكن كبناء العمارات الشاهقة، لذلك لابد على برامج التنمية الحضرية والمسؤولين الإهتمام بعنصر الإنسان بإعتباره هدف ومطلب أي عملية تنمية، بمراعاة رغباتهم فيما يخص النمط العمراني للمساكن مما يساعدهم على الحياة المستقرة داخل أحيائهم.

كما أكد لنا الفاعلين الإجتماعيين أن التنمية الحضرية لم تنجح في تحقيق أهم برامجها وأرجعوا سبب ذلك لعدم إشراك الجهات المعنية في عملية التخطيط، وكذا سوء الإدارة والتسيير ضعف الخبرة التخطيطية في المجال.

جدول رقم (73): يوضح ما إذا كان أحدث رب الأسرة أحدث تغييرات على مسكنه

		إضافة فتحات النوافذ	تركيب واقى حديدى	إضافة غرفة	غلق شرفة	فتح مستودع	أخرى	Total	
نعم	Count	0	17	83	16	32	11	22	181
	% within	,0%	9,4%	45,9%	8,8%	17,7%	6,1%	12,2%	100,0%
لا	Count	19	0	0	0	0	0	0	19
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	19	17	83	16	32	11	22	200

		إضافة فتحات النوافذ	تركيب واقى حديدى	إضافة غرفة	غلق شرفة	فتح مستودع	أخرى	Total	
نعم	Count	0	17	83	16	32	11	22	181
	% within	,0%	9,4%	45,9%	8,8%	17,7%	6,1%	12,2%	100,0%
لا	Count	19	0	0	0	0	0	0	19
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100,0%
Total	Count	19	17	83	16	32	11	22	200
	% within	9,5%	8,5%	41,5%	8,0%	16,0%	5,5%	11,0%	100,0%

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أرباب الأسر بما يعادل 181 مبحوث قاموا بإجراء تغييرات على مساكنهم وهذا ما دلت عليه نسبة 90.5%، وقد تنوعت هذه التعديلات حسب الحاجة، وأغلب التعديلات تمثلت في تركيب واقى حديدى بنسبة 45.9% لغياب الأمن داخل الأحياء الحضرية على الرغم من تلوّنها وتحضرها. أما التعديلات الأخرى تمثلت في:

– غلق شرفة **Balcon** مثلت نسبة 17.7% وهذا لغرض زيادة مساحة الغرفة أو مساحة قاعة الاستقبال.

أما الذين عبروا بغير التعديلات المذكورة في الجدول أعلاه مثلوا نسبة 12.5%، وقرّحوا بإجراء تعديلات منها تعديل الحمام وتغيير المرحاض ودمجها مع بعضها حتى يترك إتساع للغرف المجاورة، وكذا تغيير بلاط المنزل وإعادة طلاء الشقة.

– أما نسبة 9.40% من أرباب الأسر فتمثلت التعديلات التي قاموا بها في إضافة فتحات (نوافذ)، وهي خالصة بالشقق التي تنقص فيها نسبة الإضاءة.

– أما نسبة 8.83% تمثلت تعديلاتهم في إضافة غرفة والغرض منها توسيع المسكن لاستيعاب عدد أفراد الأسرة خالصة الأسر التي تمتاز بالحجم الكبير.

– أما نسبة 6.07% فتمثلت تعديلاتهم في فتح مستودع وهي حسب الدراسة الميدانية تخص فقط أرباب الأسر القاطنين بحي بوزغاية، واستعملت لأغراض تجارية: كفتح مقهى، مكتبة،

- أما نسبة 9.5% من أرباب الأسر لمرحوا بعدم إجراء تعديلات على مساكنهم وأرجعوا ذلك لملائمة النمط العمراني لمساكنهم مع رغباتهم وبالتالي رفضوا إجراء أي تعديلات عليها.

جدول رقم (74): يوضح الأسباب التي دفعت رب الأسرة إلى هذا التغييرات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ضيق المسكن	25	12.5	5,5	5,5
تركيب واقي حديدي	137	68,5	68,5	74,0
تركيب مكيف	27	13,5	13,5	87,5
الواجهة لا تتناسب مع نمط العمارة	11	5.5	12,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

ترجع الأسباب التي دفعت أرباب الأسر إلى إجراء التعديلات على مساكنهم الأسباب التالية:

- تركيب واقي حديدي 68.5%.

- تركيب مكيف مثلته نسبة 13.5%.

- ضيق المسكن مثلته نسبة 12.5%.

- الواجهة لا تتناسب مع نمط العمارة مثلت نسبة 5.5%.

لذلك لابد على برامج التنمية الحضرية مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والعمرانية للمجتمع الحضري أثناء إعداد برامج التنمية الحضرية من أجل بلوغ الأهداف الرامية إليها في هذه الجوانب.

جدول رقم (75): يوضح ما إذا كان الحي يعاني من بعض المشاكل

		الضوضاء	التلوث	عدم تهينة الطرق	عدم وجود أماكن للعب الأطفال	عدم وجود مساحات خضراء	جميعهم	TOTAL
نعم	Count	0	12	8	38	42	44	150
	% within	,0%	8,0%	5,3%	25,3%	28,0%	29,3%	100.0
لا	Count	50	0	0	0	0	0	50
	% within	100,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	,0%	100.0
Total	Count	50	12	8	38	42	44	200
	% within	25,0%	6,0%	4,0%	19,0%	21,0%	22,0%	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن أغلبية الأحياء الحضرية تعاني من بعض المشاكل ما دلت عليه نسبة 75%، وهي مشاكل متنوعة تمثلت في عدم وجود مساحات خضراء بنسبة 29.3%،

عدم وجود أماكن للعب الأطفال بنسبة 28%، عدم تهيئة الطرقات بنسبة 25.3%، الضوضاء بنسبة 8%، التلوث بنسبة 5.3%.

أما من عبروا عن وجود المشكلات الخمس الواردة في الجدول مثلت نسبتهم 4% وهي نسبة ضئيلة.

ونجد هذا يتفق مع ما أكدته الفاعلين الاجتماعيين أثناء إجراء دليل المقابلة على أن الأحياء الحضرية بمدينة باتنة لا تزال تعاني من هذه المشكلات، والتي تخص خاصة تهيئة الطرقات والمساحات أمام العمارات بما فيها أماكن للعب الأطفال، على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال.

واقترحوا بذلك لحل بعض هذه المشكلات إعداد برامج ومشاريع لتحسين الواجهة الحضرية للحي ويكون ذلك بمبادرات الجهات المختصة، وتكون في إطار المشاركة الشعبية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

لذلك لا بد على برامج التنمية الحضرية وكذا القائمون على تخطيط المدن إعداد دراسات في هذا المجال ووضع التصميمات والمعايير التخطيطية لإنشائها وتصميمها، وهذا لتحسين شكل المدينة عن طريق خلق مساحات خضراء وتعبيد الطرق لإظهار موضع جمال التصميمات المعمارية للمدينة.

ولكن تبقى هذه المشكلات قائمة إلى حد الآن لغياب مجهودات المسؤولين، لذلك لا بد من التخفيف من هذه المشكلات العمرانية التي تؤدي إلى خلق مشكلات إجتماعية، ووجود هذه المشكلات بالمدن ما هو إلا دليل على طبيعة المشكلات الحضرية بها لسبب عدم إشراك الجهات المعنية في عملية التخطيط، وكذا سوء الإدارة والتسيير وضعف الخبرة التخطيطية في المجال.

ثالثاً- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

لتفسير النتائج تم إستعمال إختبار توزيع **T** لعينة واحدة **T- test sur echantillon unique**، ويقصد به إختبار متوسط العينة مع متوسط المجتمع للتوصل إلى ما إذا كان هناك فرق جوهري بينهما، وعلى افتراض تساوي التباين، من أجل تعميم النتائج المتوصل إليها على العينة مجتمع البحث، كما أن هذا الإختبار يستخدم في تبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

أ- إختبار الفرضية الأولى بإستعمال **T- test**:

الفرضية الصفرية: □ تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإجتماعي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.
الفرضية البديلة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإجتماعي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول رقم (76): يوضح إختبار الفرضية الأولى بإستعمال T- test

الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a7	200	1,7800	,41529	,02937
a8	200	1,4300	,58033	,04104
a9	200	1,1800	,38515	,02723
a10	200	1,2400	,42815	,03028
a11	200	1,4200	,49480	,03499
a12	200	1,1200	,32578	,02304
a13	200	2,2500	,83124	,05878
a14	200	1,2200	,41529	,02937
a15	200	1,3950	,49008	,03465
a16	200	2,5800	,82888	,05861
a17	200	3,1250	1,79036	,12660
a18	200	1,0900	,28690	,02029
a19	200	1,9700	,55736	,03941
a20	200	1,2200	,41529	,02937
a21	200	3,2500	1,71236	,12108
a22	200	1,4900	,50115	,03544
a23	200	1,3850	,48782	,03449
a24	200	1,0000	,00000 ^a	,00000
a25	200	2,7350	1,43705	,10161

a. t cannot be computed because the standard deviation is 0.

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a7	60,616	199	,000	1,78000	1,7221	1,8379
a8	34,848	199	,000	1,43000	1,3491	1,5109
a9	43,328	199	,000	1,18000	1,1263	1,2337
a10	40,958	199	,000	1,24000	1,1803	1,2997
a11	40,586	199	,000	1,42000	1,3510	1,4890
a12	48,620	199	,000	1,12000	1,0746	1,1654
a13	38,280	199	,000	2,25000	2,1341	2,3659
a14	41,546	199	,000	1,22000	1,1621	1,2779
a15	40,255	199	,000	1,39500	1,3267	1,4633
a16	44,020	199	,000	2,58000	2,4644	2,6956
a17	24,684	199	,000	3,12500	2,8754	3,3746
a18	53,729	199	,000	1,09000	1,0500	1,1300
a19	49,985	199	,000	1,97000	1,8923	2,0477
a20	41,546	199	,000	1,22000	1,1621	1,2779
a21	26,841	199	,000	3,25000	3,0112	3,4888
a22	42,046	199	,000	1,49000	1,4201	1,5599
a23	40,152	199	,000	1,38500	1,3170	1,4530
a25	26,915	199	,000	2,73500	2,5346	2,9354

التحليل

يتبين لنا من مخرجات الجدول رقم (76) أن قيمة **T** المحسوبة تفوق قيمة **t** المجدولة عند درجة الثقة 95% وبدرجة حرية 199 والمقدرة قيمته بـ 1.645 حسب ملحق توزيع **t**، وما نلاحظه أن أدنى قيمة لـ **t** حسب مؤشرات الفرضية الأولى قد بلغت 24.684 وعليه نقول أن نتائج الاختبار مقبولة بالنسبة لكل المؤشرات عند **$\alpha = 0.000$** وهو يعتبر عالي المعنوية، وأن المتوسط يقع تماماً بين حدي الثقة لكل مؤشر من المؤشرات، وعليه يمكن تعميم نتائج الفرضية التي تؤكد على أن التنمية الحضرية تؤدي إلى إحداث تغييرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الاجتماعي منه.

ب- اختبار الفرضية الثانية بإستعمال **T- test**:

الفرضية الصفرية: لا تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في

الجانب الثقافي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية البديلة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في

الجانب الثقافي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول رقم (77): يوضح اختبار الفرضية الثانية بإستعمال T- test
الفرضية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a26	200	1,0000	,00000 ^a	,00000
a27	200	1,0700	,25579	,01809
a28	200	1,6700	1,04237	,07371
a29	200	1,8350	,37211	,02631
a30	200	2,3150	,75407	,05332
a31	200	1,9350	,75073	,05308
a32	200	1,0000	,00000 ^a	,00000
a34	200	2,0350	1,07683	,07614
a35	200	1,2850	,45255	,03200
a36	200	1,0400	,19645	,01389
a37	200	1,6900	,46365	,03279
a38	200	1,5500	,76841	,05433
a39	200	1,8700	,33715	,02384
a40	200	1,7900	,40833	,02887
a41	200	1,6800	,46765	,03307
a42	200	1,6200	,48660	,03441
a43	200	3,3650	1,56974	,11100
a44	200	2,0000	1,29940	,09188
a 45	200	,03004	,97666	,06906
a 46	200	3,0100	,92963	,06574
a. t cannot be computed because the standard deviation is 0.				

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a27	59,159	199	,000	1,07000	1,0343	1,1057
a28	22,657	199	,000	1,67000	1,5247	1,8153
a29	69,739	199	,000	1,83500	1,7831	1,8869
a30	43,417	199	,000	2,31500	2,2099	2,4201
a31	36,451	199	,000	1,93500	1,8303	2,0397
a34	26,726	199	,000	2,03500	1,8848	2,1852
a35	40,156	199	,000	1,28500	1,2219	1,3481
a36	74,868	199	,000	1,04000	1,0126	1,0674
a37	51,548	199	,000	1,69000	1,6253	1,7547
a38	28,527	199	,000	1,55000	1,4429	1,6571
a39	78,440	199	,000	1,87000	1,8230	1,9170
a40	61,995	199	,000	1,79000	1,7331	1,8469
a41	50,805	199	,000	1,68000	1,6148	1,7452
a42	47,082	199	,000	1,62000	1,5521	1,6879
a43	30,316	199	,000	3,36500	3,1461	3,5839
a44	21,767	199	,000	2,00000	1,8188	2,1812
a45	58,355	199	,000	4,03000	3,8938	4,1662
a46	45,790	199	,000	3,01000	2,8804	3,1393

التحليل:

يتبين لنا من مخرجات الجدول رقم (77)، أن قيمة t المحسوبة تفوق قيمة t المجدولة عند درجة الثقة 95%، وبدرجة حرية 199 والمقدرة قيمتها بـ 1.645 حسب ملحق نسب توزيع t ، وما نلاحظه أن أدنى قيمة لـ t حسب مؤشرات الفرضية الثانية قد بلغت 21.767، وعليه نقول أن نتائج الإختبار مقبولة بالنسبة لكل المؤشرات عند $\alpha = 0.000$ ، وهو يعتبر عالي المعنوية وأن المتوسط يقع تماماً بين حدي الثقة بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات، وعليه يمكن التعميم نتائج الفرضية التي تؤكد بأن التنمية الحضرية تؤدي إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الثقافي منها.

ج- اختبار الفرضية الثالثة بإستعمال T- test:

الفرضية الصفرية: لا تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية البديلة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها، عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول رقم (78): يوضح اختبار الفرضية الثالثة بإستعمال T- test
الفرضية الثالثة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a 47	200	4,3900	1,00146	,07081
a48	200	1,4450	,61552	,04352
a49	200	1,4900	,59301	,04193
a50	200	1,0300	,17102	,01209
a51	200	2,1250	1,46633	,10369
a52	200	1,0300	,17102	,01209
a53	200	1,6300	,73880	,05224
a54	200	1,0350	,18424	,01303
a55	200	1,1650	,37211	,02631
a56	200	1,1400	,34786	,02460
a57	200	1,3850	,48782	,03449
a58	200	2,7500	1,18936	,08410
a59	200	1,4000	,49113	,03473
a60	200	1,0000	,00000	,00000
a 61	200	5,5988	1,29671	,09169

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الرجل	61,994	199	,000	4,39000	4,2504	4,5296
المرأة	41,925	199	,000	2,58000	2,4586	2,7014
a48	33,200	199	,000	1,44500	1,3592	1,5308
a49	35,534	199	,000	1,49000	1,4073	1,5727
a50	85,176	199	,000	1,03000	1,0062	1,0538
a51	20,495	199	,000	2,12500	1,9205	2,3295
a52	85,176	199	,000	1,03000	1,0062	1,0538
a53	31,201	199	,000	1,63000	1,5270	1,7330
a54	79,445	199	,000	1,03500	1,0093	1,0607
a55	44,276	199	,000	1,16500	1,1131	1,2169
a56	46,347	199	,000	1,14000	1,0915	1,1885
a57	40,152	199	,000	1,38500	1,3170	1,4530
a58	32,699	199	,000	2,75000	2,5842	2,9158
a59	40,313	199	,000	1,40000	1,3315	1,4685
a 61	61,061	199	,000	5,59875	5,4179	5,7796

التحليل :

يتبين لنا من مخرجات الجدول رقم (78) أن قيمة t المحسوبة تفوق قيمة t المجدولة عند درجة الثقة 95%، وبدرجة حرية 199 والمقدرة قيمتها بـ 1.645، حسب ملحق نسب توزيع t ، وما نلاحظه أن أدنى قيمة لـ t حسب مؤشرات الفرضية الثالثة قد بلغت 31.201، وعليه نقول أن نتائج الاختبار مقبولة بالنسبة لكل المؤشرات عند $\alpha = 0.000$ ، وهو يعتبر عالي المعنوية وأن المتوسط يقع تماماً بين حدي الثقة بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات، وعليه يمكن تعميم نتائج الفرضية التي تؤكد بأن التنمية الحضرية تؤدي إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها.

د- إختيار الفرضية الرابعة بإستعمال $T - test$:

الفرضية الصفرية: لا تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإقتصادي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية البديلة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإقتصادي منها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول رقم (79): يوضح إختبار الفرضية الرابعة بإستعمال T- test
الفرضية الرابعة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a62	200	1,3450	,47656	,03370
a63	200	1,2850	,45255	,03200
a64	200	1,4900	,50115	,03544
a65	200	1,0900	,28690	,02029
a66	200	1,0650	,24714	,01748
a67	200	1,0700	,25579	,01809
a68	200	2,9650	1,55430	,10991
a 69	200	1,3750	,48534	,03432

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a62	39,913	199	,000	1,34500	1,2785	1,4115
a63	40,156	199	,000	1,28500	1,2219	1,3481
a64	42,046	199	,000	1,49000	1,4201	1,5599
a65	53,729	199	,000	1,09000	1,0500	1,1300
a66	60,942	199	,000	1,06500	1,0305	1,0995
a7	59,159	199	,000	1,07000	1,0343	1,1057
a68	26,978	199	,000	2,96500	2,7483	3,1817
a 69	40,066	199	,000	1,37500	1,3073	1,4427

التحليل:

يتبين لنا من مخرجات الجدول رقم (79) أن قيمة t المحسوبة تفوق قيمة t المجدولة عند درجة الثقة 95% وبدرجة حرية 199، والمقدرة قيمتها بـ 1.645 حسب ملحق نسب توزيع t ، وما نلاحظه أن أدنى قيمة لـ t حسب مؤشرات الفرضية الرابعة قد بلغت 26.978، وعليه نقول أن نتائج الإختبار مقبولة بالنسبة لكل المؤشرات عند

$\alpha = 0.000$ ، وهو يعتبر عالي المعنوية وأن المتوسط يقع تماما بين حدي الثقة بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات، وعليه يمكن تعميم نتائج الفرضية التي تؤكد بأن التنمية الحضرية تؤدي إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإقتصادي منها.

د- اختبار الفرضية الخامسة بإستعمال T- test:

الفرضية الصفرية: لا تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها، عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية البديلة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها، عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الجدول رقم (80): يوضح إختبار الفرضية الخامسة بإستعمال T- test
الفرضية الخامسة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a70	200	1,1200	,32578	,02304
a71	200	1,1600	,36753	,02599
a72	200	1,0950	,29395	,02079
a73	200	2,3300	,76421	,05404
a74	200	1,2500	,43410	,03070
a 75	200	1.7500	,43410	,03070

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a70	48,620	199	,000	1,12000	1,0746	1,1654
a71	44,636	199	,000	1,16000	1,1088	1,2112
a72	52,681	199	,000	1,09500	1,0540	1,1360
a73	43,118	199	,000	2,33000	2,2234	2,4366
a74	40,723	199	,000	1,25000	1,1895	1,3105
a 75	57,012	199	,000	1,75000	1,6859	1,8105

التحليل:

يتبين لنا من مخرجات الجدول رقم (80) أن قيمة t المحسوبة تفوق قيمة T المجدولة عند درجة الثقة 95%، وبدرجة 199 والمقدرة قيمتها بـ 1.645، حسب ملحق نسب توزيع t ، وما نلاحظه أن أدنى قيمة لـ t حسب مؤشرات الفرضية الخامسة قد بلغت 40.723، وعليه نقول أن نتائج الإختبار مقبولة بالنسبة لكل المؤشرات عند $\alpha = 0.000$ ، وهو يعتبر عالي المعنوية وأن المتوسط يقع تماماً بين حدي الثقة بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات، وعليه يمكن تعميم نتائج الفرضية التي تؤكد بأن التنمية الحضرية تؤدي إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها.

رابعاً- مناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضية ومؤشراتها

1- النتائج العامة المتعلقة بالمبحوثين:

حسب النتائج المتحصل عليها فيما يخص البيانات الشخصية اتضح لنا أن الفئة العمرية الغالبة على مجتمع البحث تنحصر بين 40 إلى 50 سنة مثلتها نسبة 40% و ما وضحته نتائج الجدول رقم (01).

ونستخلص بناء على الدراسة الميدانية لتوزيع الفئة العمرية لرب الأسرة أنها تعد فئة تملك الوعي والخبرة المعرفية التي اكتسبتها من الفترة الزمنية العمرية (خبرة السن) أو عن طريق الوعي، الذي يكمن في الدراية بالمسائل الأسرية وهي فئة يمكن القول أنها تتمتع بالفطرة والحنكة في مواجهة التغيرات التي تهدد الأسرة بفعل عمليات التنمية الحضرية داخل مجتمع المدينة.

- أغلبية أفراد مجتمع البحث هم إناثاً ما مثلته نسبة 59% وما وضحته نتائج الجدول رقم (2) وذلك بحكم أن الزوجة دائمة التواجد في المنزل حتى وإن كانت عاملة، و هذا ماهو إلا دليل على تعدد أدوارها داخل الأسرة، كما أنه لديها الفضول أكثر لمعرفة ما يجري وإبداء الرأي في بعض الجوانب الخاطئة بأسرتها.

إضافة إلى أن أغلبية أفراد مجتمع البحث لهم مستوى تعليمي جامعي وقدرت نسبتهم بـ 40%، وهي موضحة في الجدول رقم (03)، وبالتالي تفسر هذه الأرقام الفرص التي يوفرها الوسط الحضري لساكنيه من مؤسسات تربوية وتعليمية تسمح لجميع أفراد الأسرة إناثا وذكورا للإلتحاق به، ومواءمة التعليم إلى المستويات العليا.

وعليه فإن المستوى التعليمي للزوجين يؤثر على حياتهما الأسرية من حيث إتباع سياسة تنظيم النسل وتوجيه السلوك الإنجابي وتحقيق درجة من الوعي لتقبل برامج التنمية الحضرية، إذ يعتبر إرتفاع المستوى التعليمي أحد المؤشرات التي تعمل على إنجاح هذه البرامج داخل مجتمع المدينة.

إن أغلبية أفراد العينة أُلهم الجغرافي حضري وكان بنسبة 72% ما وضحته نتائج الجدول رقم (04).

وعليه فقدما لم تكن الحياة في المدينة مختلفة عن الحياة في الريف في جميع المجالات، فنجد مثلاً قديماً كانت الأسرة الممتدة هي الأكثر إنتشاراً، أما اليوم فتمط الحياة الأسرية الغالب هو النمط

النووي الذي يضم كل من الأب والأم والأبناء يسكنون في مسكن مستقل بعيدا عن الأسرة الممتدة، أما في الريف فما زال نمط الأسرة الممتدة هو الغالب حيث يضم بداخله مجموعة أسر يقطنون معا في نفس المسكن، وعادة ما يكون حجمها كبير، محافظين بذلك على ثقافة الإنجاب بإعتبارهم أكثر تمسكا بالعادات والتقاليد وأقل تعلما عن سكان المدن.

وبذلك سكان المدينة أكثر قابلية للتكيف والتوافق مع التغيرات الحضرية التي تشهدها المدينة، مما يدعم بذلك مشاريع التنمية الحضرية بها.

إن أغلبية أفراد العينة من خ[ال الجدول رقم (06)] يشتغلون بمجال الخدمات كقطاع الإدارة وقطاع البريد وغيرهم، إضافة إلى أن بعضهم [يادلة وأطباء بمؤسسات [حية عمومية أو بعيادات خا[لة مادلت عليه نسبة 33.5%، لذلك فإن هذه الفئات تتميز بإرتفاع مستوى الدخل، وما ينتج عنه من إرتفاع في المستوى الاجتماعي والإقتصادي للأسرة.

كما أن أغلبية أفراد العينة حسب الجدول رقم (06) يتراوح حجم أسرهم بين 3 - 4 أطفال، ما أكدته نسبة 43%، وعليه فإن معظم الأسر الحضرية اليوم تميل إلى الحجم الصغير نتيجة لعدة عوامل ساعدت عليه كخروج المرأة للعمل وموا[لة تعليمها إلى مستويات عليا، جعلها مطبقة لفكرة تنظيم النسل، وبالتالي أثر هذا إيجابا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزاد من فرص الإستثمار والإدخار وتقليص حجم النفقات ما يؤدي إلى إرتفاع المستوى المعيشي.

2- نتائج الدراسة حسب الفرضية و مؤشراتها:

-انطـاقا من هذا التحليل الكمي والكيفي للبيانات المتحصل عليها من خـلال الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي لها عـلاقة بمشكلة البحث، والباحثة تهدف من خـلال هذه النتائج تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة.

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية في الجانب الاجتماعي منه.

وقد بينت الدراسة الميدانية تحقق هذه الفرضية من خـلال تحقق جميع مؤشراتها والمتمثلة في:

المؤشر الأول: ظهور السكن المستقل عن سكن العائلة الكبيرة.

المؤشر الثاني: تغير بناء الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي.

وضحت الدراسة الميدانية علاقة تحقق المؤشرين، فمن خـلال النتائج المتحصل عليها من خـلال التحليل الخاص بإقامة أحد الأفراد مع العائلة الكبيرة، تبين أن جميع مفردات العينة يقيمون في مساكن مستقلة لا يشاركونها أحد من أفراد العائلة الكبيرة وهذا ما أكدته نسبة 78%، ما وضعه الجدول (07).

وهذا راجع إلى تحول شكل الأسرة من الشكل الممتد الذي يتكون من مجموعة أسر تتحد برابطة الدم وتخضع لرئيس واحد وتتكون من الأب والأم والأولاد والجد والجدة والبنات الغير متزوجات والأبناء المتزوجين وزوجاتهم، إلى الشكل النووي الذي يتكون في الغالب من الزوج والزوجة والأبناء فقط.

ولهذا يفضل معظم أفراد العينة السكن بمفردهم والإستقلال عن العائلة الكبيرة وهذا ما أكدته نسبة 82%، وما وضحته نتائج الجدول رقم (08) و يرجعون ذلك لتفادي المشاكل العائلية ما عبرت عنه نسبة 36%.

لذلك فالأسرة الحضرية تفضل السكن المستقل لها لضمان السير الهادئ لنظام حياتها بما يضمن روح الطمأنينة والسكينة والإستقرار النفسي لأبنائها وهذا ما عبرت عنه نسبة 76%.

وهذا ما دفع بمعظم أرباب الأسر إلى شراء مساكن مستقلة متمثلة في شقق بالعمارات وأغلبها هي ملك لهم، ما وضعه الجدول رقم (09)، حيث أن نسبة 88% من أرباب الأسر يؤكدون الملكية الخاصة للمسكن والتي يتألف أغلبها من أربع غرف ما دلت عليه نسبة 50%، دليل

على إرتفاع مستوى الدخل لدى أفراد العينة بحكم الوظائف التي يشغلونها (أنظر الجدول رقم 05).

وبما أن معظم أسر مجتمع الدراسة هي أسر نووية تتميز بحجمها الصغير الذي يتراوح بين 3 - 4 أطفال ما أكدته نسبة 43% و الموضحة في الجدول رقم (06)، فإن عدد غرف المساكن التي تقطنها فهي مئة مع عدد أطفالها وهذا ما لوح به أفراد العينة، حيث أن نسبة 78% أكدوا لنا على إتساعها وتوفرها على جميع المرافق الضرورية كالإنارة، التدفئة، الإضاءة... إلخ بما يضمن لأفرادها الراحة والإستقرار.

وبالتالي نجد أن نوع المسكن يغير من شكل الأسرة حيث أصبح الحجم الصغير هو الذي يتناسب مع السكن الذي أصبح أقل حجم في الإتساع والمساحة، نظرا لما تميله الحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والحضرية، وعليه فالشكل الجديد للعرمان بالمدينة ساهم في تغير شكل الأسرة اليوم من النمط الممتد إلى النمط النووي، بحكم أنه يتسع في الكثير من الأحيان سوى لعدد محدود من الأفراد.

كما بينت الدراسة أيضا أن الأسرة النووية اليوم تمثل نمط الحياة الحضرية ما دلت عليه نسبة 76% من إجابات المبحوثين حسب الجدول رقم (10)، لأنها تسمح باتخاذ القرارات من طرف الزوج والزوجة ما عبرت عنه نسبة 32% من إجابات المبحوثين .

إلا أنه رغم الانفصال المجالي للأسرة النووية في مسكن مستقل، ورغم سماح الزوج بمشاركة زوجته في القرارات الأسرية، إلا أنها مازالت تجد معارضة من طرف أهل الزوج في مسألة اتخاذ القرارات وهذا ما دلت عليه نسبة 58% والموضحة في الجدول رقم (11)، على إعتباره أنه مازال يعتبر فرد من العائلة الكبيرة ما أكدته نسبة 53.4%، وهذا ما هو إلا دليل على أن الأسرة الحضرية مازالت في تراجع مع القيم الإجتماعية نتيجة لوجود رواسب وقيم تقليدية داخل مجتمع المدينة تعيقها في أداء أدوارها.

وبالتالي من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتبين التغير الحالي في طبيعة الأسرة الحضرية الجزائرية، فبعد أن كانت موسعة يعيش في أحضانها عدة عائلات زوجية وتحت سقف واحد، أصبح اليوم تتكون في الغالب من الزوج والزوجة وأبنائهم الغير متزوجين مستقلة في المسكن بعيدا عن العائلة الكبيرة، وساعدها على هذا الوسط الحضري الجديد الذي فرض عليها

السكن في شقق ضيقة داخل عمارات تحوي عدد قليل من الأفراد، وعليه أصبح المسكن يتحكم في حجم الأسرة، ومع التطور الحضاري والثقافي الذي عرفته المدينة جعل الأسرة تحاول تكييف حجمها مع مساحة المسكن فضيق المساكن وتنظيمها الخاص، ساهم في تشكيل العائلة الممتدة وبرز الأسرة النووية

كما أوضحت البيانات الإحصائية أن الأسرة الجزائرية الحضرية تميل إلى الطابع النووي ولكن ليس بالشئ المطلق فهي تتصف بنمط حديث يتناسب مع التغير الحاصل في المجتمع، وهي تظهر نووية مستقلة شكاً فقط أما مضمونها فهي لا تملك المواصفات الفعلية التي تميز الأسرة النووية حسب ما جاء به تعريف المنظرين لها لأنها تضم رواسب النمط التقليدي، مما جعل الأسرة الجزائرية الحضرية تتسم بالإزدواجية بين النمطين النووي والممتد، ما أدى إلى تغير في البناء والوظائف والأدوار والعلاقات داخل المجتمع الحضري من جهة و من جهة أخرى فإن اتجاه مجتمع المدينة إلى الحجم الصغير يعمل على تدعيم مشاريع التنمية الحضرية لأهدافها داخله.

المؤشر الثالث: السماح بخروج المرأة للعمل ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ومنح حريتها وإستقلاليتها.

وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (15) فمن خلال التحليل الخاص بمدى تأييد فكرة خروج المرأة للعمل وجدنا نسبة 60.5% من أفراد العينة يؤيدون فكرة خروج المرأة للعمل، وهذا من أجل المساهمة في مصروف البيت عبرت عنه نسبة 36.36% لأجل تحسين المستوى المعيشي والإقتصادي للأسرة، وهو يعتبر السبب الأول في خروج المرأة للعمل، وبالتالي خروج المرأة للعمل أصبح ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحضري الحديث، وكذا إرتفاع تكاليف الحياة وغالباً دفع بها للخروج عن إطارها التقليدي المتمثل في دور المرأة المنجبة والمربية والمسؤولة عن شؤون منزلها.

وبحصول المرأة على عمل تمكنت من تحقيق إستقلالها المادي ما أكدته نسبة 20.66% والذي يعتبر شرط من شروط تحرير المرأة، فهو يسمح لها بأن تلي احتياجاتها بنفسها ولا تبقى عالة على أسرتها، وعليه فالإستقلال المادي للزوجة ينعكس على العلاقات الزوجية التي تصبح بفضلها تشارك زوجها في اتخاذ القرارات الحاسمة بأسرتها.

ونجد هذا ما ينطبق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي قام بها "محمد بن عطية" حيث توصل إلى أن نسبة 61.5% من النساء يعملن لضرورة إقتصادية، بل وليس الدافع الوحيد لخروج المرأة للعمل، بل ظهور فكرة التحرر وإثبات الذات وتحقيق مكانة داخل الأسرة والمجتمع، دفعها للخروج إلى العمل، وبذلك فإن المرأة استطاعت أن تغير دورها التقليدي الضيق داخل المجتمع بفضل ماوفره لها الوسط الحضري من مواقع عمل خاصة بها.

وعليه لا يمكن تجاهل دور المرأة في العملية التنموية بعدما واصلت إلى مناهج مختلفة وساهمت بمجهودها في تطوير مجتمعها وتقدمه، لأن كثيرا ما نجد مفهوم التنمية الشاملة مقرون بتنمية المرأة في مختلف المجالات، وأن دخولها لميدان العمل أحد عوامل تحقيق التنمية.

المؤشر الرابع: تقلص وظائف الأسرة الحضرية نتيجة لوجود مؤسسات إجتماعية بديلة في الوسط الحضري تشاركها في تأدية أدوارها .

بحكم خروج الزوجة للعمل فإنها تمضي فترة زمنية طويلة خارج منزلها حسب النصاب القانوني من الحجم الساعي اليومي في العمل وهذا ما تؤكدته نتائج الجدول رقم (16)، التي تؤكد أن نسبة 41% من الزوجات العاملات تتراوح مدة عملهم اليومي بين 6 - 9 ساعات.

ومنه فإن خروج المرأة للعمل أظهر مشكلة تربية ورعاية الأبناء أثناء خروجها للعمل، الشيء الذي دفع بها للبحث عن بدائل أخرى لرعاية ومراقبة أطفالها أثناء غيابها عن المنزل، فبعدما كانت وظيفة تربية الأطفال في العائلة الممتدة مشتركة، حيث يخضع الطفل لرعاية مشتركة تتكفل به جدته أو عمته في حالة غياب الأم عن المنزل تفصلت هذه الوظيفة في ظل التغيرات الحديثة، وأصبحت الأسرة النووية في الوسط الحضري تلجأ إلى مؤسسات الرعاية البديلة المتمثلة في دار الحضانة بالدرجة الأولى، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (17) حيث أن أغلبية الأمهات يستعينون بدار الحضانة كبديل لرعاية أطفالهم أثناء الغياب عن المنزل ما مثلته نسبة 43.5% من مجموع الإجابات، وهذا مايدل على تحقق المؤشر أعلاه، حيث تسمح دار الحضانة برعاية الأطفال وتنمية قدراتهم وغرس الروح الإجتماعية فيهم، وتعمل كذلك على مراقبة سلوكهم ردود أفعالهم ونطقهم مستندين في ذلك إلى أدلة تربوية وطرائق حديثة لتهيئة الطفل.

لذلك فإن معظم الأسر أكدوا لنا بأن مصاريفها لا تؤثر على ميزانية الأسرة فهي تخصص لها جزءا من دخلها ما مثلته نسبة 64.4% من مجموع الأسر التي تستعين بدار الحضانة. وعلى الرغم من إعتبار الأسرة أن دور الحضانة هي الملجأ الآمن للتكفل ورعاية الأبناء إلا أنها تبقى المعين والمساعد وليس البديل الذي يحل محل البيت، إذ لا يمكنها أن تعوض الدور الفعلي للأم في تربية أطفالها، حيث يبقى الطفل خلال السنوات الأولى من عمره بحاجة إلى رعاية أمه والتي تتكون خلالها مختلف أبعاد شخصيته، كما يقول علماء النفس أعطونا السنوات السبع الأولى للأبناء نعطيكم التشكيل الذي سيكون عليه الأبناء، وكما قيل: "أن الرجال لا يولدون بل يصنعون".

ونخلص إلى أن دار الحضانة في الوقت الحالي أصبحت ضرورة ملحة خاصة للأم العاملة، فهي تعتبر المكان الآمن لترك الأطفال لحين عودة الأم من عملها من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعمل على تنمية مواهب وقدرات الطفل وتجعله أكثر قدرة على التكيف مع مجتمعه.

المؤشر الخامس: ضعف نظام الزواج القروي الداخلي وتغير أساليبه.

بينت الدراسة الميدانية تحقق هذا المؤشر، حيث يشير الجدول رقم (18) إلى أن 91% من مجمل أفراد العينة اختاروا شريكة الحياة خارج الإطار القروي، وكان ذلك عن طريق مكان العمل ومكان الدراسة ما مثلته نسبة 76.92% (39.56% + 37.36%)، وبالتالي فالوسط الحضري أتاح فرص عديدة للتعارف بين الجنسين، حيث يعتقد الشباب اليوم أن الزواج الخارجي أكثر نجاحا إذ يسمح بالمحافظة على العائلات القروية خاصة في حالة حدوث مشاكل زوحية أو فشل الزواج، إضافة إلى تجنب بعض الأمراض الصحية الوراثية الناجمة عن زواج الأقارب، لذلك تحصلنا على نسبة 11.5% من مجمل أفراد العينة فقط ممن يفضلون هذا النوع من الزواج.

وعليه فالوسط الحضري وفر فضاءات واسعة للتعارف بين الجنسين كأماكن العمل والدراسة، ما أدى إلى إنتشار الزواج الخارجي.

وتؤكد إجابات المبحوثين في الجدول رقم (19) تغير أسلوب الإختيار الزواجي في الأسرة الحضرية الجزائرية فأعطاه بـبغة جديدة وكان ضمن التغيرات التي مست الأسرة

الجزائرية، من جراء عمليات التنمية الحضرية بالمدينة التي فتحت المجال لعمل المرأة في جميع المجالات وأصبحت لها الحرية الكاملة في الاختيار للزواج، ساهم في تحررها من قيود وسيطرة العائلة ما أدى إلى إنخفاض زواج الأقارب.

ونجد هذا دعم من طرف الحكومة الجزائرية والتشريع الجزائري بإحداث تغيرات جذرية في نظام الزواج حسب مقتضيات العصر، فأكدت الدولة الجزائرية تشريعات فيما يتعلق بالأحوال الشخصية جعل القانون الجزائري للأفراد حرية اختيار شريك الحياة، ما نصت المادة 12 و 13 من قانون الأسرة 1984 : أنه " لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج، وأن لا يجبرها على الزواج"¹، وبالتالي هذا دليل كاف على الحرية التي يتمتع به الفرد الجزائري في اختيار شريكة حياته، حيث أصبح له القرار النهائي في اختيار الشريك وهذا ما أكدته الجدول رقم (19)، حيث أن 69% من مجمل أفراد العينة أرحوا بأنه كان لهم القرار الخاص في اختيار القرينة ساعدهم على هذا الوعي الثقافي وإرتفاع المستوى التعليمي لهؤلاء الأفراد، بإعتبار أن معظم أفراد العينة لها مستوى جامعي بنسبة 40% حسب الجدول رقم (03)، جعل الفرد يعتقد أن مسألة الزواج تتعلق به شخصيا وبخروج المرأة للعمل وإنتشار ظاهرة الإختلاط داخل الوسط الحضري سواء في المؤسسات التعليمية أو المهنية ساهم في تغير مجال الإختيار من زواج داخلي إلى زواج خارجي، وأيضا من أسلوب الإختيار الوالدي إلى الشخصي.

وبالتالي ما دام الإختيار شخصي فإن معظم أفراد العينة اعتبروا أن إختيارهم كان مناسباً ما أكدته نسبة 78% ما وضحه الجدول رقم (20) وخالفه إذا كان برضى الوالدين للطرف الآخر ومباركتهم لهذا الزواج، وعليه أصبح الفرد يختار شريكته وفق معايير يحددها بنفسه ويراهم مناسبة له وتتم في إطار ما حددته الشريعة الإسلامية، حيث أن أغلب أزواج العينة اختاروا زوجاتهم وفق معيار التدين بالدرجة الأولى ومثله نسبة 32% ثم معيار المال والجمال بنسبة 21.5%، ثم معيار الحب في المرتبة الثالثة بنسبة 18%، يليه معيار العمل بنسبة 10.5% وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين في الجدول رقم (21).

¹ - المادة 12-13 من قانون الأسرة رقم 11/84 المؤرخ في جوان 1984، سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص11.

ونجد كل هذه المتطلبات تساعد على قيام أسرة قادرة على تخطيط مستقبلها بما يتواءم مع احتياجاتها ومدعمة بذلك للبنية الأساسية المطلوبة لتنمية المجتمع الحضري.

- ونخلص إلى أنه في ظل تغير النسق القيمي في المجتمع الحضري تراجعت العديد من القيم كتراجع الرابطة الدموية (القربة) ليحل محلها قيم أخرى كمعيار المال والجمال والحب. وأما بحث عوامل أخرى تحكم نظام الزواج وأساليبه كمعيار الحب والتوافق النفسي وكل هذا ما هو دليل إلا على الإنفتاح والعصرنة.

وهذا ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها "سامية حسن الساعاتي" على أن الدوافع التي تتحكم بالإختيار هي الأخرى قد تغيرت، إذ أخذت في اتجاه آخر يتوافق مع الحياة الحضرية مثل المستوى التعليمي أو الثقافي، التوافق العمري والمهني والمزاجي، وإبتعدت هذه الدوافع بشكل ملحوظ عن الصلة القرابية والوجاهة والمهارة في إدارة الشؤون المنزلية وغيرها من القيم التقليدية التي كانت مرتبطة بالزواج الداخلي القرابي.

وعليه فإن الإختيار الزواجي اليوم هو السبب في إنخفاض زواج الأقارب ما أكدته معظم الباحثين بنسبة 51% ما وضحه الجدول رقم (22).

ونخلص إلى أن كل العوامل السابقة ساهمت في تأكيد صحة المؤشر السادس الذي ينص على أن الإختلاف داخل الوسط الحضري يتيح بدائل أكثر للإختيار الزواجي، إضافة إلى ما أكدته نتائج الجدول رقم (23) وبنسبة 61.5% من إجابات الباحثين أن الإختلاف داخل الوسط الحضري يتيح بدائل أكثر للإختيار الزواجي، فالشباب في الوسط الحضري بتكوينه لأسرة نووية والإستقلال عن العائلة الكبيرة أتاحت له فرص الاختلاف ط وإتساع دائرة التعارف لديه، وساعد على هذا ما وفرته برامج التنمية الحضرية فيما يخص العمران العمودي الذي سمح للأفراد بمخالطة بعضهم وأصبحوا يميلون إلى التعايش، ما ساهم في توسيع دائرة الإختيار لتشمل زملاء العمل والدراسة والأصدقاء والجيران.

المؤشر السابع: توفر مختلف المرافق والتجهيزات، وكذا مختلف الخدمات الإجتماعية من تعليم و صحة وتربية داخل الوسط الحضري.

بينت الدراسة الميدانية تحقق هذا المؤشر بنسبة 100% والموضحة في الجدول رقم (24)، أن مجمل أفراد العينة يؤكدون على توفر مختلف المرافق والخدمات الضرورية داخل

أحيائهم أو تكون قريبة منها، وبالتالي الوسط الحضري وفر للأسرة جميع العوامل الحضرية التي توفر الاستقرار وشروط الجودة من خدمات تربوية وتعليمية بالدرجة الأولى وكانت بنسبة 50%، وتمثل في توفر المدارس بمختلف الأطوار وكذا مراكز للتكوين وجامعات ومعاهد. وكذا مختلف الخدمات الصحية، حيث أكدت نسبة 16% ما وضعه الجدول رقم (24) توفرها داخل الأحياء الحضرية وهي تتمثل في العيادات المتعددة الاختصاصات وكذا الصيدليات.

كما أقرت نسبة 9% وهي ضئيلة بوجود بعض المرافق كتوفر ملعب لكرة السلة. لذلك فمدينة باتنة تستحوذ على أغلب المرافق (إدارية، صحية، تعليمية، ثقافية، رياضية) التي تتطلبها أي مدينة، إلا أن إحتياجات الزيادة السكانية أصبحت لا تسايرها الخدمات السكانية التي تقدمها هذه المرافق، الأمر الذي يتطلب إنشاء مرافق جديدة في الكثير من المجالات وخصوصاً التعليمية والصحية وتجهيزها بأحدث الوسائل، مع ضرورة تنسيق توزيعها لأن معظمها موجود بالمركز الرئيسي للمدينة، مما دعم الوظيفة المركزية كلها من جهة وزاد من أعبائها الإستقبالية الخدماتية من جهة ثانية وخلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للتجمع وللإقليم ككل.

لذلك يجب على برامج التنمية الحضرية أن تضع في أولويات برامجها توفير هذه الخدمات والمرافق التعليمية والصحية التي تخدم الأسرة وتلبي إحتياجات السكان، بما يمكنهم من الوصول إليها بسهولة في كل الأحياء.

وكذا يجب مراعاة ضمان تصميم المرافق المجتمعية وتوفيرها بشرط أن تتناسب من ناحية الموقع والحجم مع الأحياء التي تتواجد بها، ونجد أن هذه المرافق تتمثل في:

- الرعاية الصحية من عيادات ومستشفيات.
- الخدمات التعليمية والمتمثلة في أدوار الحضانة والمدارس والكليات والجامعات.
- خدمات حكومية ومؤسسية على سبيل المثال: الإدارات الحكومية والشرطة ومكاتب البريد.
- مرافق إجتماعية وثقافية وترفيهية مثل مراكز الخدمات المجتمعية والمكتبات والأماكن المخصصة للأنشطة الثقافية ومراكز ممارسة الأنشطة الرياضية.

- مرافق دينية كالمساجد، المدارس القرآنية.

لذلك يجب على مخططات التنمية الحضرية أن تراعي أثناء عملية التخطيط الحالة السكانية والمتطلبات الخاصة وحجم المرافق المتوفرة وموقع إقامتها.

إن الأسرة الحضرية تعتبر الخدمات الاجتماعية كالخدمات السكنية والتربوية والتعليمية والصحية من أهم أولوياتها التي تحددها ضمن البرامج التنموية وهذا ما وضحه الجدول رقم (25)، الذي يبين أن نسبة 32.5% من مجمل أفراد العينة يفضلون الجانب الاقتصادي الذي يتضمن توفير العمل وتحسين قطاع السكن بالدرجة الأولى، يليه الجانب الاجتماعي الذي عبر عنه أفراد العينة بنسبة 21.5% الذي يتضمن قطاع الصحة والتربية والتعليم.

وهذا دليل على أن بعض الحاجات الاقتصادية مازالت تحتاج إليها الأسرة الجزائرية كالسكن والعمل، فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في إطار التنمية الاقتصادية التي تركز على مؤشرين هامين وهي البطالة والسكن إلا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة. الفرضية الثانية: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الثقافي منها.

وقد بينت الدراسة الميدانية تحقق هذه الفرضية من خلال تحقق جميع مؤشرات والمتمثلة في:

المؤشر الأول: ظهور نوع من السلطة القائمة على الديمقراطية.

المؤشر الثاني: ظهور أساليب جديدة في التعامل داخل الأسرة كحرية التشاور والتواصل.

بينت الدراسة الميدانية تحقق هذين المؤشرين على اعتبار أن العلاقات الأسرية الداخلية داخل مجتمع المدينة وأخذت طابعا جديدا تغيرت معها الأدوار خصوصا بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأبناء، وفي ظل التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري والتغيرات التي مست أدوار المرأة خاصة جراء التعليم والعمل، وبتحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي تحول في إطارها نظام السلطة ومنظومة العلاقات من الأبوية إلى الزوجية، وأصبحت السلطة الأبوية اليوم تتجه نحو الديمقراطية والتحرر وظهور سيادة الاتجاهات الديمقراطية وتكافؤ الفرص، وأصبح الطابع الغالب على العلاقات الأسرية هو طابع التحاور والتشاور بين الزوجين في المسائل التي تخص الأبناء والتي كانت تعود إلى الأب بشكل منفرد في ظل العائلة

الممتدة، وهذا ما دلت عليه نتائج الجدول رقم (26) على أن معظم أفراد العينة وبنسبة 100% تؤكد على أنه يتم التحاور والتشاور في المسائل التي تخص الأبناء وهو دليل على تغير الأدوار الأسرية.

ولكن رغم هذا التحول إلا أن الأسرة الحضرية مازالت تحتفظ ببعض القيم الإيجابية في الوسط الحضري كاستئذان الزوجة من زوجها في حالة خروجها من المنزل، وهذا ما أشارت إليه نسبة 93% من مجمل أفراد العينة وما وضحه الجدول رقم (27) دليل على أن المرأة الجزائرية تبقى محافظة على قيمها الاجتماعية في ظل التغيرات الحاصلة، وتبقى تحترم مسألة استئذان الزوج أثناء الخروج من المنزل.

وبالتالي مازالت مكانة الأب داخل الأسرة الحضرية تحظى بالإحترام والتقدير وإعتباره ممثل الأسرة أمام المجتمع.

إضافة إلى هذا فقد بينت الدراسة أن الخلفيات التي تحدث بين الزوج والزوجة يتم حلها عن طريق الحوار والتفاهم ما عبرت عنه نسبة 63.5% (ما وضحته نتائج الجدول رقم 28)، وهذا ما يؤكد قيام الأسرة الحضرية على التحاور والتشاور والتفاهم، ساعد على هذا إرتفاع المستوى التعليمي للزوجين، و يقلل إحتمال تدخل الأهل لحل الخلفيات الزوجية ما عبرت عنه نسبة 18.5%، وبما أن الأسرة هي قائمة على التحاور والتشاور فإن الأولاد الذكور لا يمارسون السيطرة على الإخوات الإناث وأن العنق التي تربط بينهم هي علاقة إحترام ومثلت نسبة 49% وما دلت عليه نتائج الجدول رقم (29).

ومنه نستنتج أن هناك تغير في القيم التقليدية التي كانت تؤكد سيطرة الذكور الأبناء على الأخوات الإناث وتسلط الابن الأكبر على أخواته الإناث، راجع إلى تغير مكانة البنت بعد مواظمتها لتعليمها وكذا خروجها للعمل، وأصبح الإحترام المتبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية السليمة وتبادل الوظائف والأدوار داخل الأسرة الحضرية.

أما فيما يخص حل الخلفيات التي تحدث بين الأبناء فإن نسبة 49% من مجمل أفراد العينة يؤكدون تدخل كل من الزوج والزوجة معاً لحلها ما وضحته نتائج الجدول رقم (30)، وهذا ما هو إلا دليل على تقاسم الزوجين للمسؤولية الأسرية.

أما حل بعض المشاكل الخفية يلجأ الأبناء إلى الأم وهذا ما عبرت نسبة 43.5% ما وضحه الجدول (31)، بإعتبار تواجدتها الدائم بالدعم والاستماع لانشغالهم وآرائهم، وكذا دليل على مشاركتها الدائمة جنب إلى جنب زوجها في تحمل المسؤولية وأعباء الحياة الحضرية.

إضافة إلى ذلك فإن الأسرة الحضرية تعامل الأبناء الذكور بالمساواة مع الإناث ما أثبتته نسبة 100% ما وضحه الجدول رقم (32)، وذلك عملاً بما أولى به الإسلام من المساواة في المعاملة بين الذكر والأنثى بولفها مخلوقا بشريا ما عدا بعض الإختلافات في حقوق والواجبات التي تعود إلى اختلاف الجنس من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأسرة الحضرية غيرت من القيم التقليدية التي كانت تحبذ إنجاب الذكور على الإناث على أساس أن المرأة في الأسرة الحضرية الحالية أصبحت لها مكانتها المرموقة مثل الرجل.

المؤشر الثالث: حرص الأسرة الحضرية على تعليم أبنائها في مختلف الأطوار.

لقد بينت الدراسة الميدانية تحقق هذا المؤشر حيث أن الجدول رقم (33) يؤكد لنا أن جميع أبناء الأسر المبحوثة يزاولون التعليم في مختلف الأطوار وذلك بنسبة 100%، وهذا ما هو إلا دليل على وعي الأسرة الحضرية الجزائرية بضرورة تعليم أبنائها وكذا ضرورة تنمية قدرات أفرادها التعليمية والثقافية، وهذا أكيد بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في هذا المجال، بإعتبار التعليم حق لجميع الأفراد إضافة إلى مجانيته، وهي بذلك تخصص سنويا ميزانيات مالية ضخمة لقطاع التعليم في جميع أطواره من أجل تكوين إطارات تكون أكثر استعدادا وقابلية لتقبل التغيير، فالإنسان المتعلم يكون أداة إيجابية في إحداث التغيير بطريقة تقدمية، وكذا المساهمة في عملية التنمية الشاملة ومحاربة الأمية.

لذلك فالوالدان داخل الأسرة الحضرية يتحملان مسؤولية تعليم أبنائهم داخل المنزل غير أن الدراسة الميدانية بينت أن نسبة 51.5% من المبحوثين يؤكدون أن الزوجة هي التي تتحمل مسؤولية تعليم أبنائها ما وضحه الجدول رقم (34)، وهذا بحكم الغياب الدائم للزوج عن المنزل طوال النهار، ورغم أن الأسرة الحضرية يسودها روح التعاون والتفاهم بين أفرادها إلا أنه تبقى الأم تلعب الدور الأول في تزويد أبنائها بأفكار وعادات واتجاهات تجعلهم أكثر دافعية لتحقيق النجاح، ومن هنا يتجلى دور الأسرة في تربية وتنشئة أبنائها فهي الحصن الأول والمؤشر القوي على أفكاره ومعتقداته.

وبالتالي فالمناخ الأسري يلعب دورا كبيرا في التحصيل الدراسي للأبناء، فهو قائم على التفاعل الإيجابية بين أعضاء الأسرة، وهي كلها عوامل تعمل على تحقيق النجاح والتفوق الدراسي، لذلك فإن أغلب مفردات العينة يؤكدون رضاهم على مستوى التحصيل الدراسي لأبنائهم ما أكدته نسبة 71.5% وما وضعه الجدول رقم (35).

ولتطوير مستوى التعليم فإن الهيئات المسؤولة عملت على إضافة العديد من التغيرات على القطاع التعليمي في مختلف الأطوار، كمثلاً الإحصاءات التي قامت بها وزارة التربية سنة 2003 في جميع الأطوار، كما طبقت وزارة التعليم العالي إحصاءات في الجامعة كتطبيق نظام L. M. D.

ومنه نخلص إلى أن التعليم الإلزامي قضى على الأمية خاصة داخل الوسط النسائي بشكل خاص مما أدى إلى رفع سن الزواج وعمل بطريقة مباشرة على تنظيم الأسرة، ورفع التحصيل الدراسي للأبناء، ولكن بالرغم من كل المجهودات المبذولة في قطاع التعليم بالجزائر، إلا أنه يبقى تسوده ثقافة التلقين والتحفيظ بدلا من تنمية مواهب المطالعة.

المؤشر الرابع: إن تغير العلاقات الأسرية داخل الوسط الحضري لم يكن له دور في إضعاف العلاقات القرابية بل أكد على الإستقلال والإنفراد في علاقات الجيرة.

من خلال نتائج الجدول رقم (36) يتأكد لنا صدق هذا المؤشر، حيث أن نسبة 96% من إجابات المبحوثين يؤكدون بأن الأسرة تتبادل الزيارات مع الأقارب، وتكون هذه الزيارات خاصة في الأعياد والمناسبات ما أكدته نسبة 37.5% من نفس الجدول.

وهذا يتفق مع ما أسفرت عليه نتائج البحوث المحلية خاصة التي تناولت نمط الأسرة النووية وعلاقتها بالشبكة القرابية، على أن إنتشار الأسرة الزوجية في مجتمع المدينة وانفصالها المجالي والإقتصادي فهذا لا يعني إنفجار المؤسسة القرابية أو عزلة هذه الأسر عن أقاربها، لأن نمط التواجد ونسق التضامن لا يزال مستمرا بينهم على الرغم من إتساع حجم الرقعة الجغرافية والانفصال المجالي عن بعضهم البعض، إلا أن هذا لم يؤثر على التواجد القرابي بينهم وإستمرارية هذا التواجد تجسده الزيارات في مختلف المناسبات .

ويرجع سبب ذلك أن الأسرة النووية في انفصالها المجالي لا يمكن أن تشعر بكيانها وتحقق مكانتها وهيبتها الإجتماعية إلا عن طريق الالتحام وإعادة إنتاج روابطها القرابية، من أجل

مواجهة الوسط الخارجي المتمثل في الجيران والأقارب، وبالتالي بالانتماء القرابي للأسرة النووية تتحدد قوتها وهيبته داخل مجتمع المدينة.

وعليه فالأسرة الحضرية تجد نفسها مجبرة على إعادة إنتاج وتفعيل روابطها القرابية بما يتوافق مع خصائص المجتمع الحديث.

وبذلك فإن الانفصال المجالي للأسرة الحضرية وفر لها كل مقومات الإستقلال بحياتها وتدير شؤونها خاصة فيما يتعلق بحل مشكلاتها الأسرية دون تدخل أي نوع من الأقارب، وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (37)، حيث عبرت نسبة 69% من المبحوثين على عدم تدخل الأهل في شؤون أسرهم الخاصة، وهذا يرجع إلى تفاهم الزوجين على رسم حدود معينة في العلاقات بين الأهل وأسرة الزوجين بما يمكنهما من تقرير كل الأمور الخاصة بالأسرة بحرية تامة، هذا وما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (38) حيث أن نسبة 62% من المبحوثين يؤكدون تقرير الأمور التي تخص أسرهم بحرية تامة.

ومنه فالانفصال المجالي للأسرة الحضرية في مجتمع المدينة أتاح لها فرص الإنفتاح على أنواع جديدة من أشكال العلاقات الاجتماعية خاصة في ظل إنتشار العمران العمودي الذي سمح لها بالإحتكاك المتواصل بين سكان الأحياء والجيران، إلا أن هذه العلاقات في الوسط الحضري هي علاقات محدودة، ولا يمكن أن تعوض أبدا الروابط القرابية وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (39) أن نسبة 87% من مجموع أسر العينة رحوا بعدم تبادل أي خدمات مع الجيران، وهذا تفاديا للمشاكل ما عبرت عنه نسبة 49.42% من نفس الجدول، وبالتالي أبحاث علاقة الجيرة هي علاقات ثانوية ضيقة لفقدان الثقة والأمن الاجتماعي داخل مجتمع المدينة.

و نخلص في الأخير إلى أنه رغم تغير العلاقات الأسرية داخل الوسط الحضري، ورغم الظروف التي فرضتها الحياة الحضرية، إلا أنها لم تهدد العلاقات القرابية بل بقيت مستمرة على الرغم من التباعد المكاني والجغرافي الذي أحدثته العوامل البيئية الحضرية في عملية إختيار السكن، في مقابل هذا أكدت على الإستقلالية والانفراد في العلاقات الجيرة.

المؤشر الخامس: تخلي الأسرة الحضرية عن ممارسة العادات والتقاليد التي كانت تمارس في الريف داخل مجتمع المدينة.

فمن خلال نتائج الجدول رقم (40) يتبين لنا تحقق هذا المؤشر حيث أن نسبة 79% من أفراد العينة يؤكدون عدم ممارسة هذه العادات والتقاليد الريفية في المدينة. إن العادات والتقاليد في أي مجتمع ما هي إلا عبارة عن أفكار وسلوك للأفراد وهي تتصل بالنظام القرابي وعلاقاته الاجتماعية والإقتصادية والثقافية، وأن واقع هذه العادات والتقاليد ما هو إلا دليل ووسيلة للمحافظة على البناء الاجتماعي وهي لا تكتسب طابع الإلزام. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والإقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري فقد عرفت الأسرة الجزائرية تحولات كبرى غيرت الصفات التقليدية التي كانت تميزها في تركيبها ووظائفها وعلاقاتها، وأصبح بذلك سكان المدينة يتخذون الحضرية كأسلوب للحياة في مقابل التخلي عن العادات والتقاليد لأنها لا تتماشى والتطورات الحالية داخل المدينة، مما يساعد على الشعور بالاندماج أكثر داخل وسط المدينة.

المؤشر السادس: عدم إقبال أفراد الأسرة على أماكن الترفيه داخل الوسط الحضري.

من خلال الجدول رقم (41) يتضح بوضوح هذا المؤشر حيث أن معظم أرباب الأسر لا يترددون على المراكز الثقافية نهائيا ومثلت نسبتهم 68% ولو مرة في السنة، يرجعون ذلك لضيق الوقت وكثرة الانشغالات اليومية خاصة في ظل عمل الزوج والزوجة طوال النهار، إضافة إلى عدم تزويد هذه المراكز بالتقنيات الحديثة، ما يجعل هؤلاء الأفراد لا يستفيدون من هذه المراكز. ما أكدته نسبة 62% وما وضحته نتائج الجدول رقم (42)، وبذلك يفضل الزوجان مشاهدة البرامج التلفزيونية خاصة البرامج الثقافية ما عبروا عنه بنسبة 29% وما وضحته نتائج الجدول رقم (43)، وبالتالي هذه البرامج تكون مخصصة للأسرة وتتضمن كيفية وطرق تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة سليمة في ظل تغيرات الحياة الحضرية في المدينة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبرون التلفزيون على أنه أحد أهم المتنفسات التي يهرب إليها الزوجين في فترة الرجوع من العمل الخارجي، حيث يجدان أنفسهم محتاجان إلى فترة راحة لا يبذلان خلالها أي جهد.

في حين نجد بعض الأسر تفضل قضاء أيام الراحة الأسبوعية عادة في المنزل ما أكدته نسبة 53.5% انظر الجدول رقم (44)، وهذا لقضاء أكبر وقت ممكن للإعتناء بأطفالها وكذا قضاء وقت للراحة داخل منزلها بحكم عملها طيلة أيام الأسبوع. أما بالنسبة لقضاء العطل السنوية فتفضل هذه الأسر قضاءها في البحر ما مثلته نسبة 59% وما وضحته نتائج الجدول رقم (45)، حيث أوضحت العطلة السنوية مطلباً ملحاً للأسرة الجزائرية ومكاناً للترفيه تخطط له الأسرة منذ بداية السنة وتسعى في ذلك إلى إدخار جزء من راتبها لقضاءها.

وبالتالي من خلال ما سبق نصل إلى أن وجود المراكز الثقافية في المدينة لا تؤدي دورها في سد أوقات الفراغ أو الترفيه للأفراد، ويرجع ذلك لانحصارها في فترات معينة من العام، لذلك يلجأ الأفراد إلى وسائل أخرى بديلة أكثر حداثة داخل الوسط الحضري كالإنترنت، لهذا وجب على التنمية الحضرية مراعاة الجوانب الثقافية للمجتمع أثناء وضع برامجها، ولأن نقصها يعتبر عائقاً أما تحقيق أهدافها، لأن إعطاء أهمية للجوانب الثقافية في البرامج التنموية يزيد من نجاحها وتساعد على تحقيق أهدافها داخل الوسط الحضري.

الفرضية الثالثة والتي تنص على: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها.

وقد بينت الدراسة الميدانية تحقق هذه الفرضية من خلال تحقق جميع مؤشرات والمتمثلة في: المؤشر 1 ول: إن تأخر سن الزواج لدى الشباب داخل المجتمع الحضري أدى إلى انخفاض معدل الخصوبة.

يشير الجدول رقم (46) أن أغلب المبحوثين الأزواج تزوجوا في الفئة العمرية من 32 – 37 سنة وكان هذا بنسبة 47%، أما بالنسبة للزوجات فتقع أعمارهم في الفئة العمرية من 26 – 31 سنة عند زواجهم وكان هذا بنسبة 50%.

لذلك فإن أغلب فئات البحث إتجاهها العام والمحدد للسن المثالي للزواج جاء كالتالي: بالنسبة للرجل 34 سنة، و 25 سنة بالنسبة للمرأة، وهذا حسب ما جاءت به نتائج الجدول رقم (47).

وعليه نلاحظ تأخر سن الزواج الذي أصبح الشكل السائد لدى الأبناء، وحل محله الزواج المبكر الذي تقلص تدريجياً داخل مجتمع المدينة خاصة بالنسبة للفتيات، وهو يعتبر مؤشراً هاماً بالنسبة لتحديد الخصوبة علماً أن نسبة الخصوبة لديها يبدأ من سن 15 سنة، بالتالي ينتج عنه التحديد في عدد الأطفال وكذا التباعد بين الولادات نتيجة للوعي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية سواء بالنسبة للأم أو للطفل.

ونجد من أهم العوامل المساعدة على تأخر سن الزواج هو التعليم، فمماثلة المرأة تعليمها إلى المستويات العليا زاد من وعيها، وفي نفس الوقت أدى إلى إرتفاع سن زواجها، ونتائج هذه الدراسة تتوافق مع ما توصلت إليه "سامية حسن الساعاتي" أثناء مقارنة جيل الآباء والأبناء حول سن الزواج فوجدت أن التعليم سبب في تأخير الزواج حيث توصلت إلى: بينما كان متوسط سن زواج الآباء الحضرين هو 25.9 سنة نجد أن متوسط السن المفضلة لدى أبنائهم من الطلبة الحضريين هو 29.9 سنة، ونستطيع أن نقلل هذا الإرتفاع في متوسط سن الزواج لدى جيل الأبناء بإرتفاع نسبة التعليم العالي بوجه خاص لدى جيل الأبناء¹. ونجد أيضاً أنه بالتعليم أصبحت المرأة تطالب بحقوقها بالمساواة بينها وبين الرجل، وبالتعليم ظهرت حركات النساء في العالم تستنكر الزواج المبكر لأنه يفقدها الكثير من حقوقها. وبذلك فالتعليم له دور كبير في خفض الخصوبة وتأخير الزواج، وهذا ما أكدته نظرية أفطون ونظرية مالتوس وسبنسر على أن تعميم التعليم يعتبر إحدى الموانع الواقعية من الزيادة السكانية.

وبالتالي فتأخر سن الزواج يعتبر من العوامل المهمة في إنخفاض الخصوبة، بإعتبار أن دخول المرأة لميدان التعليم يفرض عليها الزواج في سن متأخرة وتصبح أقل خصوبة، وأقل استعداداً لإنجاب عدد كبير من الأطفال من الناحية البيولوجية.

- أما أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب يعود إلى الأسباب الاقتصادية بالدرجة الأولى ما مثلته نسبة 43% (الجدول رقم 48)، خاصة في وقتنا الحالي أصبحت الظروف التي يعيشها الشباب الجزائري لعبة مع انتشار البطالة وعبء الحصول على مسكن لائق، وكذا غلاء تكاليف الزواج التي مثلت أهم العوامل المعيقة لإقدام الشباب على الزواج.

¹ - سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 354.

- أما بالنسبة لحجم الأسرة فإن أغلب المبحوثين يفضلون من 2 - 4 أطفال مادلت عليه نسبة 62% وما وضحته نتائج الجدول رقم (49)، وبالتالي فإن التقليل في عدد الأطفال كان رغبة من الوالدين لتربية أطفالهم تربية سليمة وكذا المحافظة على صحة الأم وطموح الزوجين في مستوى معيشي لائق.

ونستنتج بذلك وجود اتجاه عام نحو الأسرة الصغيرة الحجم، حيث يصل متوسط عدد الأطفال المرغوب فيه من 2 - 4 أطفال، وهو يميز خاصة الفئات المقيمة بالوسط الحضري دليل على صحة المؤشر الثاني الذي ينص على إتجاه الأسرة الحضرية إلى تقليل حجمها. وأما فيما يخص مسألة فترة إنجاب الطفل الأول فقد بين الجدول رقم (49) أن الفترة التي يراها المبحوث مناسبة لإنجاب الطفل الأول هي بعد الزواج مباشرة ما أكدته نسبة 56%، وبالتالي فإن الرغبة لإنجاب الطفل الأول تكون ملحة لدى الزوجين، لأن المرأة المسلمة تسعى إلى الحمل والإنجاب لإشباع غريزة الأمومة المتأصلة ولحفظ كرامتها من الألسنة التي قد تتهمها بالعقم، أما الرجل فهو لأجل إثبات رجولته، وبالتالي تأكيد الطرفين على قدرة الإنجاب.

وبالتالي بعد إنجاب الطفل الأول يبدأ الزوجين في التفكير في تنظيم نسلهما، فمن خلال الجدول رقم (50) يتضح أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يوافقون على فكرة تنظيم النسل وبلغ عددهم الكلي 194 أسرة وبنسبة تقدر بـ 97%، على اعتبار أن تنظيم النسل له عدة فوائد بالنسبة للأم والطفل وكذا الأسرة والمجتمع (والتي ذكرت أنفا).

كما يتضح أن مصدر فكرة تنظيم النسل لديهم هي شخصية تعود إلى الزوجين بإعتبارهما المعنيين المباشرين لهذه العملية وهذا ما عبرت عنه نسبة 48.5%، بإعتبارهم الأدرى بظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وما يناسبهم من عدد الأطفال وهذا ما وضحته نتائج الجدول رقم (55).

المؤشر الثالث: توفر مختلف وسائل منع الحمل ساعد الأسرة الجزائرية على تنظيم نسلها وتدعيم سياسة تنظيم النسل في الجزائر.

يتبين من خلال الدراسة الميدانية تحقق هذا المؤشر فمن خلال الجدول رقم (52) نجد أن معظم أفراد العينة يتبعون وسيلة محددة لتنظيم النسل وهي تتمثل في حبوب منع الحمل **pilule** ما مثله نسبة 65.46%، ثم يليها استعمال اللولب **stérilet** بنسبة 16.5%

ثم الوافي الذكري بنسبة 9.27%، وعليه فإن إستخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل لدى أفراد العينة قدر بـ 91.23% وهي تعبر عن مستوى مرضي ومشجع لقدرة المجتمع على تدعيم وتحقيق الأهداف المسطرة لبرامج التنمية الحضرية.

ومن الجدول رقم (53) يتضح أن أغلبية الأزواج إتبعوا تنظيم النسل بعد المولود الأول مباشرة ما أكدته نسبة 51% مما يدل على رغبة الزوجين في تباعد الولادات والحفاظ على صحة الأمومة والطفولة وتخطيط الولادات بالشكل السليم والملائم، وهي تتبع طرق نظامية تستطيع من خلالها التحكم والمحافظة على قوتها التناسلية.

لذلك من الجدول (54) يتضح أن معظم المبحوثين أقرروا بأن تنظيم النسل ضروري ما عبرت عنه نسبة 96.5%، واعتبروه ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لما له من فوائد يعود على صحة الأم والطفل والأسرة، ولذلك فتتظيم النسل يعني لهما تباعد الولادات بنسبة 33.16% والمحافظة على صحة الأم بنسبة 27.98%، والمحافظة على مستوى معيشي لائق بنسبة 20.20%.

إن خروج المرأة للعمل وانشغالها خارج الإطار المنزلي أحدثت تغيرات عميقة داخل الأسرة الحضرية، حيث أوضحت الدراسة الميدانية تأكيد هذا التغير في توجيه السلوك الإنجابي لدى المرأة العاملة تجاه تنظيم النسل وتباعد الولادات، بإعتبار أن عملها يؤثر على عدد الأطفال المراد إنجابهم وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (55)، حيث أن نسبة 83.5% من المبحوثين أكدوا لنا أن عمل الزوجة يؤثر على عدد الأطفال المراد إنجابهم، ويعتبرون أن إهمال تربية الأبناء وهو الأثر السلبي الكبير الناجم بالدرجة الأولى لخروج الزوجة للعمل وما دلت عليه نسبة 52.70%، لأن غياب الأم الطويل عن المنزل يؤثر من ناحية التقصير في إشباع حاجات الحب والرعاية والحنان لديه خاصة في فترة الطفولة.

وفي هذا الشأن يؤكد البروفيسور روم سنة 2001 من خلال الدراسة التي أجراها على الأطفال الذين تذهب أمهاتهم إلى العمل في السنوات الأولى من حياتهم إلى أن هؤلاء الأطفال يعانون من ضعف في مهارات القراءة.

فإذا اشتغلت الأم خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة طفلها فسيترك هذا أثرا سلبيا على قدرة طفلها في الكلام والتحدث، ولغته في عمر الثالثة والرابعة ويصبح هذا التأثير ضارا للغاية

على مهارات القراءة والرياضيات في عمر خمس وست سنوات ،وبالتالي فهي مضطرة إلى أن توازي بين عملها وبين ولاداتها بإتباع تنظيم النسل.

ونجد هذا ما يتوافق مع ما تطمح إليه الدولة الصينية التي تعتبر من البلدان المحددة للنسل إجباريا، إلا أنها ترى عمل المرأة أحسن وسيلة للحد من السكان، لأن المرأة المتعلمة مضطرة إلى وقف الإنجاب لصعوبة التوفيق بين عملها وتربية أطفالها.

ونخلص إلى أن تنظيم النسل يعتبر ضرورة إقتصادية وإجتماعية في آن واحد، فمن الناحية الإجتماعية يضمن تنظيم الأسرة رفاهية الأسرة، ذلك لأن الدخل المحدود لمعظم الأسر الجزائرية لا يكفي لإعالة الأسر ذات الحجم الكبير.

المؤشر الرابع: إن توفر فرص العمل وكذا المرافق والخدمات والإستقرار والأمن داخل الوسط الحضري بسبب هجرة الأسر الريفية إليه.

يتضح من خلال الجدول رقم (56) أن معظم أفراد العينة تتراوح مدة إقامتهم في المدينة أكثر من 40 سنة ما عبرت عنه نسبة 57.14%، وبالتالي فإن النسبة الكبيرة لساكنتها تجاوزت مدة إقامتهم في المدينة 20 سنة فما فوق، وعليه يتضح من هذا أن ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن هي ليست جديدة بل هي قديمة رجع إلى تحطم البنية الريفية التي تعد السبب المباشر لبداية الهجرة الريفية الحضرية، وبالرجوع إلى إحصاء 1966 نجد أن متوسط الهجرة الريفية الحضرية في الفترة ما بين 1962 – 1966 بلغت 150000 نسمة سنويا.

وقد عرفت هذه النسبة إرتفاعا خلال سنة 1970، وذهب "عبد اللطيف بن اشنهو" إلى القول بأن نسبة الهجرة الريفية الحضرية ما بين 1973 – 1977 واصلت إلى حدود 130000 نسمة، ونظرا لما تتمتاز به المدينة من خائص جاذبة كتوفر مراكز لفرص العمل ومدخول أعلى، وكذا توفر مراكز للتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والخدمات الإجتماعية والإقتصادية، و امتيازها بالحركية المتمثلة في الحركة التجارية والنشاطات الإقتصادية والعلمية والترفيهية، وإدخال مفاهيم جديدة في الشكل الإقتصادي كإدخال الأجر كأسلوب تعاملتي إقتصادي جعلها نقطة جذب مركزية لسكان الريف.

وبالتالي كان لأفراد العينة رغبة في تشجيع معارفهم للهجرة نحو المدينة وما وضحه الجدول رقم (57) ومثل هذا بنسبة 61.5% وكان ذلك مع الأهل بالدرجة الأولى ما أكدته نسبة

52.84% من الجدول رقم (58)، ونجد الأسباب التي دفعت بهم لتشجيع هؤلاء للهجرة نحو المدينة هو لسبب توفر فرص للعمل وكان نسبة 31%، وتوفر المرافق والخدمات نسبة 24%، ولتحقيق الاستقرار والأمن بنسبة 19%.

وبالتالي فإن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء هذه الهجرة، ولكن تبقى المحفزات الإقتصادية هي العامل الأول لها لافتقار الريف للخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية.

ومنه فإن توفر فرص للعمل يعتبر السبب الرئيسي لهجرة الأسر الريفية تجاه المدن، حيث يمكن الفرد من الحصول على مسكن لائق بالمدينة في حي يتوفر على مختلف المرافق والخدمات التعليمية والصحية إلزامية.

كما نجد بروز عامل آخر محفز للهجرة جاء إثر إفرازات المرحلة التي مرت بها الجزائر خصوصاً في بداية التسعينات وهو عامل البحث عن الأمن، حيث شهدت الأرياف حالة من الـإستقرار وغياب الأمن التي دفعت بالكثير من الأسر الريفية للهجرة نحو المدن والعيش على أطراف المدينة بحثاً عن الأمن والإستقرار.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الأفراد نجحوا في تشجيع معارفهم للهجرة نحو المدن ما أكدته نسبة 60%، وما وضحته نتائج الجدول رقم (59).

المؤشر الخامس: الهجرة المستدامة نحو المدن أدت إلى ظهور الأحياء الفوضوية واكتظاظ المدن وتشعبها.

من خلال نتائج الجدول رقم (60) يتضح لنا تحقق هذا المؤشر حيث أكد جميع أفراد العينة وبنسبة 100% على أن هناك آثار سلبية للهجرة الريفية على المدينة تمثلت في:

- ظهور الأحياء الفوضوية بنسبة 38% حيث أن المهاجرين يتمركزون في أماكن معينة في المدن كالأطراف وإنشاء بعض الأحياء وهي أحياء فوضوية عشوائية، ويذكر بذلك "إبراهيم التوهامي" في هذا الصدد بأن غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة عليها كان البديل الوحيد للمهاجر الإحتماء بأطراف المدينة وبناء سكن فوضوي دون رخصة على العموم، ودون توفر للمرافق الضرورية للعيش خصوصاً في الفترة الأخيرة مع إفرازات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، وبالتالي فهذه الأحياء تفتقر إلى ضروريات الحياة الحضرية وتؤدي

إلى إنتشار بعض الأمراض الخطيرة كتفشي الجريمة وإنعدام السيطرة الأمنية وتحلل القيم الاجتماعية والريفية مشوهة بذلك □ورة النسيج العمراني.

وهذا ما أكدته المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2006 أن النزوح إلى أطراف المدن الكبرى أدى إلى تفاقم ظاهرة البيوت القصديرية على مستوى كل التراب الوطني، حيث يوجد حاليا ما يقارب 524000 مسكن قصديري موزع على التراب الوطني.

وهذه السكنات المشيدة فوق 3.791 موقع توجد على مستوى 1323 بلدية إلى غاية 2002.

وبالتالي شكلت هذه الهجرة الريفية الحضرية عبء على المدن من خلال زيادة البناءات العشوائية وظهور المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على النسيج العمراني للمدينة، وعجزها عن تقديم الخدمات بالمستوى المطلوب سواء □حية أو تعليمية أو إجتماعية.

وعليه فإن الأحياء الفوضوية تشكل انشغالا كبيرا للدولة الجزائرية ورغم تراجع هذه الظاهرة نسبيا منذ سنة 1966م بسبب السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر في إطار المخطط الثاني (1967 – 1969) والمخططين الرابعين والتطبيق الفعلي للثورة الزراعية التي تهدف إلى التخفيف الجزئي على التعمير الفوضوي للمدن، وإحداث نوع من التوازن بين المدن والأرياف عن طريق إنشاء □ناعات □غيرة لامتناس اليد العاملة في كل مناطق الوطن.

كما عملت الدولة الجزائرية على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إعادة الإعتبار للنسيج العمراني ومعالجة النزوح الريفي الذي تسعى الدولة للقضاء عليه لتعيد للمدن وجهها الحقيقي من خلال إعادة إسكان المواطنين القاطنين بهذه الأحياء الفوضوية في مساكن لائقة، وتشجيع بعض الأسر التي ترغب في العودة إلى الوسط الريفي.

إضافة إلى أنه ينتج عن الهجرة الريفية إلى المدن إكتظاظ المدن وتشعبها ما دلت عليه نسبة 23% من الجدول السابق، والتي تؤدي إلى تزايد العجز في التجهيزات وكذا نقص المرافق والخدمات ما عبرت عنه نسبة 19%، نتيجة للتدفقات الهائلة للعنا□ر المهاجرة.

وبالتالي تقف هذه الأحياء عائقا أمام تحقيق برامج التنمية الحضرية ،وتصبح المدينة فاقدة لروح الحياة الحضرية، ولتهيئة المدينة المعاصرة لآبد على سياسات التنمية الحضرية مراعاة الشروط الضرورية للقطاعات المراد تنميتها، ودراسة البناء الإجتماعي والثقافي بما يتواءم مع

إحتياجات المدينة والعمران، لذلك لابد من إدراك مخاطر هذه الظاهرة، حتى تكون مدينة تمتاز بحياة حضرية بأسلوبها الخاص وعـ[قاتها ونظامها المتميز، ويتم هذا بإتخاذ وتقديم الحلول للجهات المعنية لمعالجة أسباب التوسع الفوضوي للمدن لوقف إنتشار النمو العشوائي لأحياء المدينة وهذا يتم بالاعتماد على:

- تنمية المناطق الريفية إجتماعيا وثقافيا وتعليميا و[حيا وخدميا.
- التنسيق بين مؤسسات التخطيط المركزي والمؤسسات المحلية عند وضع خطط تتعلق بتنمية وتطوير الأرياف.
- تخفيف الضغط على المدن الكبيرة بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لجذب الفائض السكاني للأرياف.
- ترشيد تيارات الهجرة وفق خطط مدروسة تكون منسجمة مع التطور الإقتصادي والإجتماعي وحاجات المدن للأيدي العاملة.
- التخطيط للتنمية الإقتصادية يكون بشكل متوازن يضمن توزيع المشاريع الصناعية والخدمية بين المناطق الحضرية والريفية.
- وهذا من أجل أن تحافظ المدن على مستواها الجمالي والتخطيطي القائم على التوزيع الوظيفي لمجتمع المدينة الحالية بشكل يعزز الروح الجمالي والثقافي والعلمي بصورة متوازنة للسكان.
- الفرضية الفرعية الرابعة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الإقتصادي منها.

وقد بينت الدراسة الميدانية تحقق هذه الفرضية من خـ[ال تحقق جميع مؤشراتها والمتمثلة في:

المؤشر الأول: إرتفاع مستوى الدخل لدى الفرد داخل مجتمع المدينة.

توضح لنا نتائج الجدول رقم (62) إرتفاع مستوى الدخل لدى الفرد داخل مجتمع المدينة، حيث أن أغلبية الأزواج يتراوح دخلهم الشهري من 40000 دج فما أكثر، ما عبرت عنه نسبة 45.5%.

أما الزوجات فهي تتقاضى أجرا شهريا يتراوح بين (35000-39800 دج) ما أكدته نسبة 43.5 %، وبالتالي فإن معظم أفراد عينتنا يمتازون بإرتفاع نسبة الأجور بحكم إشتغالهم بمجال الخدمات وقطاع الإدارة والبريد و مجال الطب و الصيدلة وكان بنسبة 33.5% ما وضحته

نتائج الجدول (05)، وبالتالي إرتفاع مستوى الدخل يعود على الأسرة فيحقق لها قدرا من حاجاتها العضوية و النفسية و الإجتماعية ويوفر الظروف الصحية والتعليمية الجيدة لأبنائها . كما أنه كلما كبر حجم الأسرة داخل مجتمع المدينة فإن عدد ذوي النشاط فيها لا يتعدى فردين أو ثلاثة في غالبية الأسر ، حيث أن أغلبها يهتم بتعليم أبنائها إلى غاية المراحل العليا من الدراسة، خاصة وأن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة لديهم مصدر آخر للدخل ما عبرت عليه نسبة 65.5% والموضحة في الجدول (63)، وهذه المصادر متعددة وتختلف بين أفراد مجتمع الدراسة فنجد مكان مصدر للدخل هو إرث بنسبة 37.40% وهي تتمثل في الأسر التي تنحدر من عائلات تمتلك أراضي و عقارات متوارثة بينهم ،وبالتالي يساهم في إرتفاع مستوى الحالة المعيشية و الإقتصادية للأسرة.

المؤشر الثاني: ممارسة معظم أرباب الأسر لمهن إضافية داخل مجتمع المدينة لتدعيم ميزانية الأسرة وتلبية متطلباتها في ظل إرتفاع تكاليف الحياة الحضرية.

كما تؤكد إجابات المبحوثين في الجدول رقم (64)، أنهم يمارسون عملاً إضافياً إضافة إلى عملهم الحالي وكان ذلك بنسبة 71.5%، نتيجة لإرتفاع تكاليف الحياة الحضرية وغياب المعيشة داخل المدينة.

ومن خلال تعدد مصادر الدخل لدى الأسر داخل مجتمع المدينة فإن مدخولها الشهري يكفي لتلبية إحتياجات الأسرة ما وضحه الجدول رقم (65)، حيث أكدت نسبة 51% من أفراد العينة بكفاية المدخول لتلبية إحتياجات ومتطلبات الأسرة، وعليه فإن معظم مساكن أفراد العينة تتوفر على جميع لوازم الحياة الضرورية ما وضحه الجدول رقم (65)، ونعني به مدى تجهيز المساكن بالأجهزة الكهربائية المنزلية الحديثة وتشمل الضروريات والكماليات (كالتلفزيون، آلة الطبخ، الغسالة، المكيف، الكمبيوتر، جهاز محمول، سيارة، هوائي مقعر، هاتف نقال)، دليل على توفر الإمكانيات المادية لهذه الأسر، ما يجعلها تتكيف بشكل إيجابي مع الثقافة الجديدة ومع التغيرات الحاصلة.

وبالتالي فإن غالبية الأسر في عينة الدراسة يؤكدون على إدخار جزء من مدخولهم الشهري ما وضحه الجدول رقم (66)، وأن نسبة 93.5% من الأسر يدخرون جزء من مدخولهم

الشهري وهذا لأجل الرجوع إليه وقت الحاجة وتأمينه لتنظيم الرحلات خارجة من العطلة الصيفية سواء داخل الوطن أو خارجه.

المؤشر الثالث: مشاركة الزوجة العاملة بأكبر جزء من دخلها في تلبية متطلبات الأسرة داخل مجتمع المدينة.

من خلال نتائج الجدول رقم (67) يتضح أن معظم الزوجات العاملات يساهمن في ميزانية الأسرة ما أكدته نسبة 93%، وأما نسبة المساهمة فقد بلغت 46.23% من الزوجات التي تساهمن بكل دخلهم في ميزانية الأسرة.

أما نسبة 53.76% مثلت الزوجات التي تساهم بجزء من دخلها والباقي تدخره ما أكدته نسبة 29%، وهذا لأجل تأمين مستقبلها والرجوع إليه وقت الحاجة، وعليه فإن عمل المرأة اليوم أصبح تفرقه الضرورة الاقتصادية بالدرجة الأولى لتحسين مستوى المعيشة من خلال المساهمة في مصروف البيت خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الحياة الحضرية، حيث يجد الزوج صعوبة في توفيرها لغلاء المعيشة وكذا تعدد المطالب اليومية لأفراد الأسرة.

ومنه فمساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة ما هو إلا مؤشر يدل على مشاركتها في القرارات الاقتصادية نظرا للمركز العلمي والمهني الذي تتمتع به.

وبالتالي تغير الوظيفة الاقتصادية للزوجة أثر على بقية الوظائف الأخرى التي تقوم بها، فهي من خلال خروجها للعمل ومشاركتها في تحمل مصاريف الأسرة، تركت أثر سلبي في صعوبة التوفيق بين أدائها المهني والأسري ما خلق لديها ازدواجية الدور وصعوبة التوفيق بين عملها ورعاية أبنائها.

المؤشر الرابع: يعتبر الإنفاق على الطعام والتعليم والعلاج من أكثر جوانب الإنفاق للمدخل داخل مجتمع المدينة.

يوضح الجدول رقم (69) أن الجوانب الأكثر إنفاقا لمدخل الأسرة هو على الطعام بنسبة 28%، ثم التعليم بنسبة 23%، يليه الإنفاق على العلاج بنسبة 22.5%.

وحسب تحقيق أجراه الديوان حول الإنفاق على الإستهلاك ومستوى المعيشي للعائلات الجزائرية، فقد بلغت نفقات الطعام السنوية في المناطق الحضرية 1.281 مليار دج في 2011.

وبالضبط يبلغ المتوسط السنوي لنفقات الغذاء بالنسبة للعائلات الذين يعيشون في العمارات بـ 280.000 دج، وبهذا يقدر الإنفاق السنوي للغذاء بالنسبة للفرد الواحد 51.076 دج أي 52.634 دج في المناطق الحضرية، ويرتفع هذا المعدل بشكل محسوس حسب مستوى المعيشة.

وهذا ما أشار إليه الديوان الوطني للإحصاء منذ الإستقلال من خلال عدة إحصاءات حول الاستهلاك العائلي أن الأسرة الجزائرية تخصص نصف مدخولها للاستهلاك الغذائي. الفرضية الفرعية الخامسة: تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها.

وقد وضحت الدراسة الميدانية تحقق هذه الفرضية من خلال تحقق جميع مؤشرات والمتمثلة في: المؤشر الأول: تنوع المشاريع السكنية داخل الوسط الحضري (إجتماعي، تساهمي، ترقوي).

فمن خلال نتائج الجدول رقم (70) يتبين تحقق هذا المؤشر حيث أن أغلبية الأسر بنسبة 62.5% رحلوا على أنهم تحصلوا على مساكن من طرف الدولة، وطبيعتها هي شقق داخل عمارات تشمل الصيغ الآتية:

- سكن إجتماعي تساهمي وكان بنسبة 40%، وهي سكنات تحصل عليها الأسر من طرف الدولة وهي مساكن من ليقة بيع بالإيجار متمثلة في حي عدل ببوزوران.
- سكن إجتماعي ومثلت نسبته 25% وهي سكنات تحصلت عليها الأسر من طرف الدولة في ليقة سكن إجتماعي تخص الفئات ذوي الدخل الثابت.
- سكن ترقوي مثلت نسبته 20% تمثلت في الأسر القاطنة بحي المنظر الجميل (المجزرة سابقا) وهي سكنات حي 40 مسكن و 18 مسكن، وسكنات الترقية العقارية قادري أعمر وسكنات بوزغاية التابعة للقطاع الخاص.

وبذلك فقد شهد قطاع السكن في فترة ما بعد الإقحاحات مسارا آخر من خلال الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة كإعادة الاعتبار للسكن الإجتماعي والسكن الترقوي، وهذا ابتداءً من سنة 1993م، وكذا التنوع في الأنماط السكنية لظهور ليقة السكن التساهمي سنة

1995م، وبيع البيع بالإيجار في سنة 2001م، إضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في تطوير هذا القطاع كما ساهمت البنوك في تمويله عن طريق القروض العقارية. وبالتالي فإن قطاع السكن لم تبقى الدولة المسؤولة الوحيدة على إنتاجه بل أصبحت هناك مشاركة من طرف المؤسسات والأفراد والتعاونيات في إنجاز المشاريع السكنية، ولقد عززت الدولة هذه المشاركة بجملة من القوانين والإجراءات التي تضمن لكل طرف حقوقه وواجباته. وأصبح بتعدد الفاعلون في قطاع السكن لكل فرد الحق في اختيار ما يناسبه وفق تطلعاته الشخصية ورغباته من جهة ووفق إمكانياته المادية من جهة أخرى، وهذا دليل على إدراك المؤشر الثاني والذي ينص على أن للفرد الحرية في اختيار موقع المسكن حسب رغبته ما دلت عليه نسبة 88% من مجموع أفراد العينة، أنهم كانوا لديهم رغبة في اختيار الحي الذي يقطنونه ما وضحته نتائج الجدول رقم (71)، بناء على توفر الحي على المرافق التعليمية والصحية إلزاماً ما أكدته نسبة 41.47%.

- ومن خلال نتائج الجدول رقم (72) يتضح أن نمط التصميم العمراني للمسكن يناسب الأسرة، حيث أقرت الأغلبية ونسبة 84% على أن نمط التصميم العمراني لمساكنهم يتناسب وإحتياجات الأسرة، دليل على إدراك المؤشر الثالث الذي ينص على تحسين الصورة الجمالية للمدينة بتصميم المسكن وفق نمط عمراني حضري يتناسب وإحتياجات الأسرة الحضرية.

المؤشر الثاني: إجراء تغييرات وتعديلات على التصميم الأولي للمسكن.

من خلال نتائج الجدول رقم (73) يتضح لنا أن معظم أرباب الأسر قاموا بإجراء تغييرات وتعديلات على مساكنهم وكان هذا بنسبة 90.5%، وبالتالي رغم أن التصميم العمراني للمسكن يتناسب وإحتياجات الأسرة ما دلت نتائج الجدول السابق رقم (73) فهذا لا يمنع من إجراء بعض التعديلات والتغييرات عليه، حيث أرح أغلب المبحوثين بأن هذه التعديلات أو التغييرات تمثلت حسب البيانات الواردة في الجدول رقم (73) في تركيب حديدي مثلته نسبة 45.86%، وهذا لغياب عنصر الأمن داخل بعض الأحياء الحضرية، والبعض قام بعلق شرفة balcon بنسبة 17.68% لزيادة مساحة الغرفة أو مساحة قاعة الاستقبال.

وبالتالي فإن إحداث تغييرات على شكل المسكن ما هو إلا تعبيراً عما تمتا على الإحتياجات الحقيقية للأفراد، لذلك فالعمارة لها علاقة مباشرة بثقافة المستعمل التي تتبع إلا التصورات الفكرية للفرد.

لذلك فإن نمط العمارة الحديثة يبنى على أساس نمط عمراني معين، لذلك فإنها تفقد خاصية التطور الذي يتماشى والديناميكا الاجتماعية للعمران، فالمجتمع مجتمع متحرك، إبتداء من خليته الأساسية وتتغير تركيبته وفقاً للأحداث الاجتماعية، لذلك على المسؤولين المعماريين في المجال السكني استوعاب هذه الديناميكية بالإستجابة للمتطلبات المستجدة باستمرار.

غير أن الجدول رقم (74) أوضح أن الأسباب التي دفعت أرباب الأسر إلى إجراء هذه التغييرات على مساكنهم هو زيادة عدد الأولاد ما أكدته نسبة 75.69% بالدرجة الأولى، فقد عرفت مساكن بعض العمارات كثافة سكانية عالية وتزاحم أفرادها داخل المسكن وداخل الغرف، مما أدى إلى الضغط على المسكن وعلى عدد الغرف خاصة بالنسبة للأسر الذين تحصلوا على مساكن من ليغة السكن الإجتماعي.

لذلك فقد لوح بعض أرباب الأسر المبحوثة أنها تعاني من ضغط على المساكن والغرف خاصة مع إرتفاع حجم بعض الأسر وبقاء المساحة نفسها، وبذلك لم يستطع أفراد هذه الأسر التكيف معه مما دفعها لإجراء بعض التعديلات عليه، ورغم أن المسكن جديد إلا أن هندسته ونمطه العمراني لا يتواءم مع حجم الأسرة الجزائرية، لذلك ترى بعض الأسر المبحوثة أن مسكنها ضيق مقارنة مع حجمها وهي الأسر التي تقطن سكنات من نوع F3 من ليغة الإجتماعي والإجتماعي التساهمي بالتحديد، لذلك لابد على القائمين بالتخطيط العمراني للأحياء ضمان تصميم العمارات بما يناسب سكانها، فالحي السكني ليس فقط التصميم والبناء فهو يتجاوز المادة إلى الجوانب الاجتماعية

لذلك لابد أثناء تصميم العمارة الإعتماد على المعدل السكني، لأن تصميم العمارة إن لم يتواءم مع حجم الأسرة، فإن الأفراد يقومون بتحويل الفراغات الإضافية إلى فراغات أساسية كغلق الشرفات..

المؤشر الثالث: التوسع العمراني والمعماري للمدينة على حساب المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال.

من خلال نتائج الجدول (75) نجد أن أغلبية الأحياء الحضرية تعاني من بعض المشاكل ما عبرت عنه نسبة 75%، وهي مشاكل متنوعة تمثلت في عدم وجود مساحات

خضراء بنسبة 29.33% وعدم وجود أماكن للعب الأطفال بنسبة 28%، وعليه فرغم أن مخططات التهيئة العمرانية اهتمت بالصيغ السكنية الجديدة وعملت على تحسينها وإعطائها ليغة حضرية جديدة إلا أنها لم تهتم بالجانب النفسي للسكان، فلم توفر المساحات الخضراء وأماكن للعب الأطفال رغم ضرورتها فهي تشعر السكان بالراحة النفسية والجسمية، مثلما أشار إليه الباحث أحمد بوزراع في كتابه التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن إلى أن المناطق الخضراء تعتبر متنفساً لسكانها وذلك لتلطيف الجو، كما أنها تعد أماكن للراحة وربط أواصر العلاقات الاجتماعية بين سكانها، ويفضل أن تكون على شكل حدائق عامة مع أشطرة خضراء بين الوحدات السكنية.

وقد أرجع الخواص سبب نقص هذه المساحات الخضراء إلى عدم تخصيص الدولة لمساحات أرضية تكفي لبناء العمارات وترك مساحات كافية لهذه المساحات، إضافة إلى ذلك فإن التطور الحضري والانتشار العمراني داخل المدن والإزدحام أدى إلى تزايد الطلب على الأراضي للاستخدامات التجارية والصناعية والسكنية على حساب المناطق الخضراء، وبالتالي أصبحت هذه المسألة محل اهتمام مخططي المدن الذين يبحثون عن إيجاد مساحات خضراء مخصصة للعب الأطفال، ورغم هذا فإن المشكلة تفاقمت خاصة مع الإمتداد الأفقي للمدن والأحياء وإرتفاع سعر الأرض الحضرية زاد من حدتها.

ونخلص في الأخير إلى أنه على برامج التنمية الحضرية ومسيري المدينة تبني استراتيجية تقوم على الإستغلال الأمثل لكل عناصر المحيط الحضري وتحسين الإستفادة من العوامل المحيطة مع تطويرها وذلك بالإعتماد على:

- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية كإنشاء مؤسسات خاصة لصيانة وحماية المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة الحضرية.
- الإشراف على الحملات التطوعية.
- إشراك أهل الحي في العمليات العمرانية بواسطة ورشات ميدانية.
- مراقبة كل التغيرات وتشخيص تدهور المحيط الحضري.

الخاتمة

الخاتمة:

إن البحث في مسألة العلاقة بين التنمية الحضرية والتغير الأسري يعتبر من أكثر البحوث تشعباً وحدة، باعتبار أن التنمية الحضرية من أحدث الوسائل التي ظهرت في الحقبة الأخيرة لمساعدة الدول النامية في النهوض بقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي أبحاث أكثر تعقيداً عما كانت عليه.

والثابت اليوم أن التنمية الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة، وترتبط بها مشكلات إقتصادية وإجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المختلفة، وبالتالي فإن كل هذه التغيرات انعكست بصورة مباشرة على أهم الأنظمة الاجتماعية المكونة للمجتمع وهي الأسرة باعتبارها الممثل الوحيد للتغيرات الحاصلة في المجتمع، حيث عاشت هذه الأخيرة تغيرات هائلة على مستوى البناء والوظائف والأدوار نتيجة لانتشار العمران والحراك الجغرافي والاجتماعي وتوفر فرص العمل المأجور في القطاعين العام والخاص، وعليه فإن هذه التغيرات مست في الأساس بنائها الاجتماعي ونظمه المختلفة فأثرت في شبكة العلاقات الاجتماعية وغيّرت المراكز والأدوار الوظيفية المرتبطة بها، كما أن هذا التغير منظومة القيم والمعايير وأنماط السلوك والاتجاهات السائدة في المجتمع، فتغيرت بذلك تركيباتها البنائية والوظيفية بتحولها من النمط الممتد الذي يضم أكبر عدد ممكن من الأفراد ويقوم على أساس التعاون والتضامن إلى النمط النووي الذي يضم أقل عدد ممكن من الأفراد ويقوم على أساس الفردية والاستقلالية، وبهذا ازدادت درجة المسؤولية بين الزوجين وتغير من خلية نظام الأسرة، فبعد ما كان أبواً قائماً على السلطة الأبوية أصبح في مجتمع المدينة مرتبط بالمركز الاجتماعي والسياسي والعلمي والإداري.

وبالتالي إكتسبت الأسرة في ظل هذه التغيرات قيم جديدة جعلت هذا النظام يتقلص فتغير بذلك مركز المرأة وأبحاث تقاسم زوجها تلك السلطة.

وعليه فإن طريقة الحياة الحضرية والقيم الجديدة في الوسط الحضري غيرت من القيم المتعلقة بالزواج وأصبح للفرد الحرية الكاملة في اختيار شريك الحياة بالمواصفات المطلوبة، ساعد على هذا الوسط الحضري الذي سمح بالإختلاط بين الجنسين سواء في أماكن الدراسة

أو العمل، وبالتالي أتاح بدائل أكثر للاختيار الزوجي ما أدى إلى ضعف نظام الزواج القرابي الداخلي وتغير أساليبه.

ونتيجة لتغير ظروف الزوجة بفضل التعليم والعمل لجأت إلى تنظيم نسلها بهدف التوفيق بين أدائها المهني والمنزلي وأيضا رعاية أطفالها، وأدى إلى توجيه السلوك الانجابي لها نحو الانخفاض ما نتج عنه تقلص في حجم الأسرة، وساعدها على هذا ما وفره الوسط الحضري من مؤسسات الرعاية البديلة كدور الحضانة كبديل لرعاية الأبناء أثناء فترة غيابها عن المنزل.

ومن هنا نجد أن الحياة الحضرية تغيرت وبرزت اتجاهات وميول وقيم وفوارق فردية ساعدت على ظهور أسلوب ونمط حياة حضرية جديدة سمحت بتغير وظائف الأسرة من الإتساع إلى الضيق في ظل ظهور تنظيمات متخصصة، وأصبحت الأسرة خاضعة للتنظيم الحضري الذي اتسع حجمه وزادت كثافة سكانه نتيجة لمخططات سياسة التنمية والإعمار التي تبنتها الدولة، والتي سمحت بفتح المجال للقيام بنهضة اقتصادية وإجتماعية ساهمت في تطور المدن ما أدى بهجرة سكان الأرياف نحو المدن، والذي تسبب في مشكلات عمرانية كظهور الأحياء الغير مخططة وما ترتب عليها من مشكلات، كما أثرت هذه الهجرة في الحياة الاقتصادية والإجتماعية كازدحام المراكز الحضرية مما أعاق البناء الإجتماعي على أداء وظائفه الأساسية، إضافة إلى مساهمتها في تشكيل طبقات إجتماعية جديدة، فالانتقال من الحياة الريفية إلى الحضرية ومن البناء الإجتماعي المتميز بدرجة عالية من الضبط والتضامن إلى نسق حضري يغلب عليه الطابع الشخصي والإستقلالية يسمح بظهور تشكيلات جماعية تقوم على أساس قيم حضارية، وتظهر هذه التشكيلات في مجال العمل مما جعل الفرد يختار ما يناسب مؤهلاته ورغباته ويتحرر من التماثل مع أنماط معيشة أبائوه وأجداده.

كما أفرزت هذه الهجرة مشاكل كثيرة على مستوى المدينة فأدت إلى تناقص الخدمات والمرافق الإجتماعية والإقتصادية وتدهور في مستوى تجهيز هذه المرافق، فلم تعد المؤسسات التعليمية والصحية تستوعب هذا الكم الهائل من النازحين، الأمر الذي جعل من التنمية الحضرية مطلبا أساسيا لكل مجتمع يسعى نحو تحقيق تغيرات في مستوى معيشة أفرادها تتناسب وتطلعات الحياة الحضرية، فمن جانب الدولة حاولت التكفل بالتنمية الحضرية لتلبية الحاجات الحضرية والإجتماعية المتزايدة والتي بقيت معرضة لضغط شديد ومتواصل عن طريق مساهمة

أفراده وجماعاته واستغلال طاقاته وإمكاناته بغرض إحداث نوع من التغيير النامي في حياة الأفراد تتماشى وهياكل المجتمع.

إضافة إلى ذلك بروز أزمة السكن حيث نجد تدني نسب نمو حضيرة السكنات مقارنة بنسب تأسيس الأسر الجديدة، كما نجد أن السكنات التي تمنحها الدولة أو القطاع الخاص بمختلف الصيغ تعتبر في غالب الأحيان ضيقة المساحة مقارنة بالأسر ذات الحجم الكبير، وذلك راجع إلى ارتفاع سعر الأرض الحضرية في المدينة ونقص الأراضي الخالية بالبناء، ومن هذا المنطلق عنت برامج التنمية الحضرية بمراعاة رغبات الإنسان فيما يخص النمط العمراني لمسكنه باعتباره هدف ومطلب أية عملية تنموية وذلك بتوفير السكن المريح الذي فضاءاته تتناسب مع عدد الأفراد، وبالتالي يساعد على الحوار والمناقشة والمطالعة ولا يكون مصدرا للقلق والنفور، لذلك عملت الجهات المختصة على تشجيع البناء الرأسي مع مراعاة النمط العمراني للمدينة من خلال إعداد دراسات في هذا المجال ووضع التصميمات والمعايير التخطيطية لتصميمها لتحسين شكل المدينة بما يناسب أفرادها، مع خلق مساحات خضراء لما لهذه الأخيرة من أهمية في حياة سكان المدن فهي تشجع على الاندماج الاجتماعي بين سكان الأحياء وتقوي علاقاتهم مع بعضهم البعض، وتضيف بعدا جماليا يساهم في تحقيق تنمية مستدامة للمدينة، وكذا تغيير الطرق لإظهار موضع جمال التصميمات المعمارية المختلفة ولكن تبقى هذه المشكلات قائمة لحد الآن راجع إلى عدم إشراك الجهات المعنية للأهالي في عملية التخطيط، إضافة إلى سوء الخبرة التخطيطية في المجال.

-التويات و المقترحات:

أ- تويات فيما يخص الجانب الاجتماعي:

* ضرورة مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية داخل الأسرة الحضرية وهذا نظرا لما تتمتع به من تعليم وعمل.

* ضرورة توفير مؤسسات الرعاية البديلة لأبناء المرأة العاملة في الوسط الحضري لتخفيف أعباء المسؤولية عنها، لذلك وجب على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرهم من المؤسسات المختصة أن تهتم بإنشاء مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال في كافة الأحياء، وتكون تحمل المواصفات العالمية، وتنتهي إلى ما بعد إنهاء الدوام الرسمي.

* ضرورة توفير مختلف الخدمات التي تمكن الزوجة من التوفيق بين عملها الوظيفي وواجباتها المنزلية لتخفيف من حدة إرهاب الأدوار الذي تعيشه، وتوفير المناخ المناسب لها للتركيز على عملها الوظيفي، دون أن يؤثر ذلك على واجباتها الأسرية كدور الحضانة وقوانين العمل تراعي فيه خصوصية المرأة العاملة.

* إعادة الإهتمام والتواصل بشبكة العلاقات القرابية والذي ما يساعد على إعادة بروز الزواج القرابي الداخلي.

* ضرورة مشاركة الزوج لزوجته في تحمل الأعباء الأسرية وتعديل الاتجاهات والعادات الأسرية التي ترفض ذلك، خاصة وأن سبب خروج المرأة للعمل هو إقتصادي.

* ضرورة مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية والإشراف على تعليم الأبناء وعدم اقتصار ذلك على الزوجة فقط، من أجل التقليل من أسباب الضغط النفسي لديها.

* الإهتمام بالجانب الصحي من خلال إنجاز المؤسسات الصحية، ووضع تسهيلات للقطاع الخاص من أجل الرفع بالمستوى الصحي للأسرة، وكذا ضمان نوعية جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، وإعتبارها من أولويات برامج التنمية الحضرية.

* ضرورة النهوض بالوعي البيئي والثقافي ونشر قيم الإنتماء والمشاركة الشعبية داخل مجتمع المدينة.

* ضرورة الأخذ ببرامج التنمية الاجتماعية والإقتصادية التي تعمل على تحسين أوضاع الأسرة داخل مجتمع المدينة.

* ضرورة تنمية المناطق الحضرية بتحديث وسائل النقل والمواصلات، وإصلاح وتهيئة الطرق داخل الأحياء، وكذا الاهتمام بشبكة المياه والكهرباء.

ب- توصيات فيما يخص الجانب الديمغرافي:

* تسهيل إجراءات منح القروض من طرف البنوك بما يتماشى وتكاليف الزواج، وبالتالي التشجيع على الزواج.

* ضرورة تأسيس جمعيات لتوعية الشباب بأهمية الزواج.

* ضرورة تحديد حجم الأسرة الحضرية وذلك وفقا لإمكانياتها المادية والإقتصادية للتماشي مع طبيعة ومتطلبات الحياة الحضرية.

* توعية المرأة بخطورة الولادات المتقاربة وتأثيرها على صحة الأم والطفل.

* تكثيف البرامج الخاصة بتنظيم النسل عبر وسائل الإعلام المختلفة.

* وضع قوانين خاصة للحد من الهجرة المستمرة نحو المدن.

* خلق أقطاب جديدة داخل التجمع وإحداث التوازن في توزيع الوظائف والخدمات وتشجيع التنمية في جميع الجهات لتفادي التركز وسط المدينة.

* يعتبر النمو السكاني والهجرة حافزان قويان لتنمية حضرية سريعة، لذلك لا بد على الدولة تهيئة المدينة لاستيعاب أي زيادة سكانية عن طريق تطبيق سياسات ضمن المخططات التنموية التي من شأنها استيعاب هذا النمو وتنظيمه.

* تخطيط التنمية الإقتصادية بشكل متوازن يضمن توزيع المشاريع الصناعية والخدمية بين المناطق الحضرية والريفية.

* ترشيد تيارات الهجرة وفق خطط مدروسة حتى تصبح هذه العملية منسجمة مع التطور الإقتصادي والإجتماعي ومع حاجات المدن للأيدي العاملة.

ج- تويات فيما يخص الجانب العمراني:

* يعتبر قطاع السكن من أهم العناصر المكونة للمجالات العمرانية بمجال الدراسة، والذي يعتبر أهم عنصر في الحياة الحضرية إلا أنه ما زال يعاني من الطلب المتزايد عليه، لذلك فإن السياسة السكانية الحالية في ظل إقتصاد السوق وتنوع الأنماط المتداولة تتطلب إعادة التفكير في أساليب التنظيم المجالي الحالي.

* التدخل على المجال المبني ويتم بإتمام المشاريع العمرانية المبرمجة واللجوء إلى التعمير العمودي وزيادة الطوابق لمحاولة التقليل من أزمة نقص العقار خاصة في المشاريع السكنية.

* تطوير التصميمات المعمارية للمناطق السكنية، حيث لا تتعارض مع فلسفة الإسكان المنخفض التكاليف لتحقيق الأبعاد الوظيفية والإقتصادية للسكن إلى جانب البعد الجمالي.

* التحكم في تطور التعمير العشوائي بإعادة هيكلة النسيج العمراني.

* العمل على بناء مدن جديدة بأسلوب يعتمد على معايير التخطيط السليم سواء التابعة منها، أو المستقلة كمراكز جذب للأفراد سواء للعمل أو الإقامة.

* إقرار المخططات العمرانية الحديثة من قبل وزارة الإسكان بإشراف البلديات التي تحدد مسؤولياتها بالتنفيذ وعدم منح إباحات البناء بالترخيص على الأرض التي يشملها المسح الطبوغرافي والتخطيط العمراني.

* إقرار القوانين والتشريعات التي تحكم كافة جوانب تخطيط المدن ويجب أن تكون قابلة للتطبيق وتواءم مع الواقع، مما يؤثر في نمو المدن وأشكال الأبنية وعدد الطوابق وإستعمالات الأرض، وكما أن تطبيق هذه القوانين يعتبر شرط أساسي لتفادي نشوء الأزمات في المدن الكبرى، حيث في بعض الأحيان تتعرض القوانين لتعديلات تؤدي غالباً إلى حدوث أزمات في تنظيم البيئة العمرانية كتعدد الطوابق وعدم توفر المساحات الخضراء ومواقف للسيارات .

* يجب على برامج التنمية الحضرية الأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط تنظيم استخدامات الأرض في المدينة من خلال توزيع المرافق والأنشطة وبرمجة المشاريع السكنية.

د- فيما يخص المساحات الخضراء: من خلال النتائج التي توصلنا إليها من تفريغ البيانات وملاحظاتنا أثناء زيارتنا الميدانية للأحياء مجال الدراسة، وجدنا أن هذه الأخيرة تعاني من نقص كبير فيما يخص المساحات الخضراء لذلك لا بد من:

- * إعادة الاعتبار لهذه المساحات على مستوى التشريع من خلال إتباع الأسس والمعايير العالمية لتصميم المساحات الخضراء في الأحياء السكنية ضمن المخطط العمراني.
- * تخصيص ميزانية لهذه المساحات وإعطائها الأولوية ضمن مشاريع التنمية الحضرية.
- * إيجاد آليات للتنسيق بين مختلف الهيئات الفاعلة في مجال السكن وتسيير المساحات الخضراء، لأن تواجدها له دور مهم في حياة سكان المدن فهي تعمل على:
 - تشجيع على الاندماج الاجتماعي بين سكان الأحياء وتقويم ارتباطهم بمدينتهم.
 - توفير الراحة والهدوء النفسي.
 - تخفيض من حدة التلوث بمختلف أنواعه فهي تنقي الهواء وتلطف الجو.
 - تعطي بعدا جماليا للمدينة، لذلك فالمحافظة على المساحات الخضراء من الأهداف الأساسية لسياسة المدينة قصد تحقيق تنمية مستدامة بصفاتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف.

ه- اقتراحات فيما يخص التنمية الحضرية:

- * تعتبر التنمية الحضرية الأسلوب الأمثل لحل مشكلة النمو السكاني بالمدن لذلك لابد من اتباع التخطيط المحكم لها.
- * تعتبر التنمية الحضرية عملية أساسية باعتبارها تتضمن عناصر هامة في عملية القومية الشاملة لذلك فهي مسؤولة عن إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية باعتبارها تمثل جملة التغييرات التي تشمل المدينة، وعليه لابد من إعداد كوادرن مؤهلة لتسيير العملية التنموية.
- * لابد من دراسة عملية تنمية المجتمع الحضري بتحديد اتجاهات التنمية الحضرية وبرامجها ومشروعاتها من جهة ومعرفة طبيعة البناء الاجتماعي واتجاهات أفراد المجتمع واحتياجاتهم الأساسية من جهة أخرى.
- * إن تقييم نجاح برامج التنمية الحضرية بالمدينة أصبح محل جدال واختلاف بين المؤسسات المحلية والمستفيدين، ولكن يبقى الواقع المعاش أهم معيار لمدى نجاح تلك الخطط والمشاريع من حيث أدائها للمتطلبات ونوعية وكمية الأداء ومدى انسجام ذلك مع أهداف التنمية الشاملة.
- * إن التنمية الحضرية تعتمد على الواقع الملموس والمتمثل في الانجازات العمرانية الضخمة وارتفاع مستويات التمدن من الجانب الديمغرافي والاجتماعي والنفسي والثقافي، ناهيك عن

الجوانب الإدارية والمالية والعمرانية، لذلك لابد من أن تركز برامجها على هذه المجالات والجوانب لإبراز نجاحها..

* ضرورة الاعتماد على إستراتيجية شاملة واضحة المعالم توضح خيارات المواطنين وقدراتهم وتركز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم، بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا في جو من الحوار والتفاعل، من أجل مواجهة التحديات والمشاكل التي تتطلب توفير البنية التحتية الكاملة والمرافق العامة والخدمات المختلفة، ولا يتم هذا إلا بالاعتماد على فكر ومهارات فنية وأساليب جديدة تستهدف التغير الدائم المستمر للمجتمعات محل التنمية الحضرية وهذا لإحداث قفزة نوعية في التطوير والتحديث الحضري للمدن.

* إن التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية مرتبطة بالعنصر الإنساني والخدمات المقدمة إليه من تعليم و[ر]حة وإسكان، وبالتالي لا بد من تقديم هذه الخدمات بصورة أفضل من خلال الإهتمام بمشاركة الأفراد في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وهذا بغرض التحكم والتوجيه في إحداث التغير الاجتماعي المقصود وتحقيق الأهداف المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

أو -المصادر :

أ-القرآن الكريم

ب-السنة النبوية الشريفة

ثانيا-المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم بيومي مرعي، الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د س.
2. إحسان حفصي، علم الاجتماع التنموية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
3. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي الإجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1986م.
4. إحسان محمد الحسن ، العائلة و القرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في فكر المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة للنشر والطباعة، 1982.
5. أحمد أحمد، الأسرة وتكوين الأسرة، الحقوق والواجبات، مكتبة لبنان، د س.
6. أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
7. أحمد بوزراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، دس.
8. أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
9. أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية (المفاهيم الأساسية- نماذج الممارسى)، المكتب الجامعي الحديث، الأزايطة، الاسكندرية، 2002.
10. أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
11. أحمد الجوهري ،علياء شكري ،علم الاجتماع الريفي و الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981م.

12. إقبال مُحمَّد بشير وآخرون، ديناميكية العمـالقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
13. سماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.
14. أندرو وسبتر، علم الاجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي مُحمَّد والي، دار المعرفة الجامعة، القاهرة، 1995.
15. السيد الحسيني ، مفاهيم علم الاجتماع ،دار قطر للنشر و التوزيع ط2، 1987.
16. السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1999.
17. السيد عبد العاطي السيد، الإيكولوجية الاجتماعية، مدخل لدراسة الإنسانية والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
18. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
19. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2000.
20. السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
21. الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة.
22. بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
23. تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية
24. جازية كيران، محاضرات في المنهجية لطلـاب علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.

25. جابر عوض سيد حسن ،خيري حليلي الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
26. حسن عبد الباسط ، علم الاجتماع، مكتبة غريب ، القاهرة 1982.
27. حسن علي حسن ، المجتمع الريفي و الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1991.
28. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،علم الاجتماع الريفي ،المكتب الغربي الحديث،الإسكندرية، د س.
29. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية (دراسة في علم الاجتماع الحضري)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004
30. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الغربي الحديث، الإسكندرية ، 2002.
31. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.
32. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2008.
33. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة ، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
34. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
35. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
36. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية الأثرية، الإسكندرية، 2001.
37. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة)، مؤسسة شباب الإسكندرية ، 2003.

38. حميد خروف و آخرون، الإشكالات النظرية والواقع ، مجتمع المدينة نموذجاً، سلسلة علم الاجتماع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
39. خالد حامد، منهجية البحث العلمي، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
40. دنكن ميتشال، ترجمة إحسان مُحمَّد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت ط2، 1986.
41. ر. م. ماكيفر وشارل بيدج، المجتمع، ج2، ترجمة السيد مُحمَّد الغزاوي وآخرون، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.
42. رشا غنيم، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ط1، 2008.
43. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
44. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة المجتمع، دار المعارف، القاهرة، 1982.
45. سامية خضر □الح، إستراتيجية مواجهة العنف، رؤية نقدية ودراسة تطبيقية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998.
46. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982.
47. سلمى عثمان الصديقي ، الأسرة والسكان من منظور إجتماعي وديني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012 .
48. سلوى عبد الحميد الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، القاهرة، 2002.
49. سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998.
50. سميرة أحمد السيد، مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، السعودية، 1997.

51. سميرة كامل ، التنمية الإجتماعية ، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، مكتبة القاهرة الحديثة.
52. سميرة كامل مُحمَّد ، التنمية الإجتماعية، مقومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.
53. سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،، بيروت، 1983.
54. سناء الخولي، التغير الإجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
55. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
56. سيد أحمد وآخرون، المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
57. شبل بدران، التربية والمجتمع، رؤية نقدية في المفاهيم القضايا المشكلات الإسكندرية.
58. شنيقي البشير، الإحتلال الروماني لبلاد المغرب العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
59. إبيحي مُحمَّد قنوص ، دراسات حضرية ، مدخل نظري، القاهرة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1994.
60. إبيح الجنابي ،جغرافية الحضر ،أسس وتطبيقات جامعة الموصل ، كلية التربية قسم الجغرافية، 1972.
61. طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الإجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 1976.
62. عبد الباسط حسن، التغير الإجتماعي في المجتمع الاشتراكي ، في قراءات في الخدمة الإجتماعية لأحمد كمال وآخرون، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة 1964.
63. عبد الباسط مُحمَّد حسن ، التنمية الإجتماعية ، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977.
64. عبد الباسط مُحمَّد حسن، أول البحث الإجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط8، 1976.

65. عبد الباسط مُحمَّد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة، 1997.
66. عبد الباسط مُحمَّد حسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، القاهرة، د.س.
67. عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية والحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحويلات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
68. علي سعيداني، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
69. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1.
70. عبد العالي الشامي، جغرافية العمران عند ابن خلدون، د. ط، 1988.
71. عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
72. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999.
73. عبد اللطيف بن أشنهو عصرنة الجزائر، حصيلة و أفاق 1999-2009، الجزائر.
74. عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث للإقتصاد التطبيقي.
75. عبد الله إبراهيم، المسألة السكانية وقضية التنظيم الأسرة في البلدان العربية، المركز الثقافي العربي ط1، بيروت، 1994.
76. عبد الله مُحمَّد عبد الرحمان ومُحمَّد علي يدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002.
77. عبد الله مُحمَّد عبد الرحمان، علم الاجتماع التنشئة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط1، 1999.

78. عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
79. عبد الهادي الجوهري و آخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1984.
80. عبد الهادي الجوهري، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1998.
81. على غربي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2003.
82. علي الحوت، أسس التنمية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية، د.س.
83. علي فاعور، آفاق التحضر العربي (نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي، ما بعد القاهرة وكوبنهاجن وإسطنبول)، دراسات وأبحاث دار النشر، لبنان.
84. علياء شكري، الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 1، د.س.
85. غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1974.
86. فاتن شريف، الأسرة والقراءة، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005.
87. فادية عمر الجولاني، التغيرات الاجتماعية (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية سنة 1993 .
88. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 2000.
89. فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري ، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999.
90. فؤاد بسيوني متولي، مشكلة التنمية والبيروقراطية، مركز الإسكندرية للكتاب، كلية التربية، جامعة طنطا، 1998.
91. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التهجير والتغيير والتنمية، منشأة المعارف الإسكندرية ، د.س.

92. مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج ، ط1، ترجمة عبد الصبور شاهنين ، دار الفكر دمشق ، 1981.
93. محمد الجوهري ، مقدمة في علم التنمية ، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979.
94. محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع. القاهرة، دار المعارف، ط5، 1980.
95. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1984.
96. محمد بومخلوف، التوطن الصناعي وقضاياها المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنمية ، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2001.
97. محمد حسن غامدي، الأنثروبولوجيا الحضرية (مع دراسة عن التحضر في مدينة العين، أبو ظبي)، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1984.
98. محمد سيد فهمي، تقييم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
99. محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
100. محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة المصرية، الإسكندرية، ط1، 1986.
101. محمد فوح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية و التخطيط لها ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980.
102. محمد فوح الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية في سوريا ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط2، 1986.
103. محمد عاطف غيث ، المشكلات الاجتماعية و السلوك المنحرف ، دار المعارف الإسكندرية 1986.
104. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
105. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، ط4، الإسكندرية، 1977.

106. مُحمَّد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
107. مُحمَّد عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن. ط2. 2005.
108. مُحمَّد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، دار المعارف الإسكندرية، 1995.
109. مُحمَّد محمَّدة، الخطبة و الزواج ، ط2 ، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1904.
110. مُحمَّد نبيل جامع، علم اجتماع الأسري وتحليل التوافق الزواجي والعنف الأسري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2010.
111. مُحمَّد يسري إبراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي ، رؤية أنثربولوجية، الزواج و الأسرة، دار المعارف، 1995.
112. محمود الكردي ، التحضر دراسة إجتماعية، الكتاب الأول، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 1986.
113. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
114. محي الدين [أبر]، التغير الحضري وتنمية المجتمع ، منشورات مكتبة العصرية ، بيروت، 1962.
115. محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982م
116. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، لبنان، 1985.
117. مصطفى بوتفوشنت العائلة الجزائرية [التطور والخصائص الحديثة] ترجمة أحمد دميري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
118. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962، 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
119. مصطفى الخشاب ، الاجتماع الحضري ، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، 1976.

120. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
121. معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
122. مليكة لبديري، الزواج والشباب الجزائري إلى أين، دار المعرفة، الجزائر، 2005.
123. منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
124. نبيل توفيق السمالوطي، بناء المجتمع الإسـمي ونظمه، (دراسة في علم الإسـمي)، دار الشروق للنشر والطباعة، جدة 1988.
125. نبيل توفيق السمالوطي، علم الاجتماع التنمية ، دراسة في إجتماعيات العالم الثالث، دط ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1981.
126. نهي السيد حامد فهمي، دراسات في التحضر، مطبعة الكيـني، القاهرة، 1978.
127. هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2000.
128. هناء حافظ بدوي، مُجدد عبد الفتاح مُجدد، الاسس النظرية لتنظيم المجتمع، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دس.
- 2-المعاجم :**
129. براهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1975م.
130. إعداد نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية للكتاب1975.
131. جميل إـليب، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1979.
132. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ط3، 1988.
133. عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1979.
134. مجموعة من المؤلفين،المعجم الوسيط ،دار إحياء التراث العربي،بيروت،د س.

3-المجلات :

135. إبراهيم التوهامي، الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو إقتصادي الحضري، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 05، جانفي 2004م.

136. إبراهيم مُحمَّد جواد ، نظريات في الثقافة و المثقف، مجلة النبأ ، العدد44، إيران ، 2000م.

137. مصطفى عوفي، خروج المرأة إلى ميدان العمل، وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

138. عبد العزيز بودن، التحضر في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، العدد05، جانفي 2005م.

139. ألفت حسن آغا ، الإتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 106، مصر ، 1991.

140. مصطفى عوفي، خروج المرأة إلى ميدان العمل، وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003م.

141. قاسم الرابداوي ، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان ،المجلة جامعة دمشق، المجلد26، العدد الأول+الثاني 2011.

4-ملتقيات :

142. فضيلة عاشور، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول دور المرأة العربية في التنمية المجتمعية الذي إنعقد بدمشق يومي 18-22 مارس 2007.

143. أسماء الشدادى ، ملتقى " دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، المرأة الشغيلة بمدينة طنجة المغرب نموذج ، الرباط المملكة المغربية، إنعقد يومي 12-16 نوفمبر 2007 ،ص 03.

144. الطيب النوار، فعاليات ملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، إشكالية الديانة بين التنمية الاجتماعية والجريمة، قسنطينة.

5-رسائل الماجستير:

145. أمال عبد الحميد، بعض أشكال الأسرة الممتدة في الحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.
146. حسين تومي ، مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1989،1962م)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 1998.
147. حميد خروف، التصنيع وأثره في تغيير القيم لدى العمال الصناعيين من أقال زراعي، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، قسنطينة، 1987.
148. شهرزاد بوراس، الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بباتنة- رسالة ماجستير- معهد علوم الأرض، قسنطينة، 2001م.
149. ليندة عزازة، دور الزوجة الإطار بين التربية الأسرية و الإلتزامات الاجتماعية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر.
150. كمال مسعودة، الطاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله وآثاره، رسالة ماجستير الجزائر.
151. مصطفى محمد علي الشيخ، الأسرة و التغير الاجتماعي في حي القبة، مذكرة بحث لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع الحضري، إشراف عبد القادر القصير، معهد العلوم الاجتماعية، طرابلس، لبنان، 1993.

6- أطروحات الدكتوراء :

152. أحمد محمد بوزراع، المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث [دراسة ميدانية للمناطق المتخلفة بمدينة باتنة-الجزائر]، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع، 1989.
153. عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، رسالة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
154. فطيمة دريد، النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية والاجتماعية (دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية)، دراسة ميدانية بولاية باتنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع تخصص في علم اجتماع التنمية، الجزائر، 2006-2007.

155. السعيد فكرون ، استراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر ،دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2004.
156. محمود قرزير ، التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة أسرة لمدينة باتنة ، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم عمل، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2008.
157. مريم يحياوي، الأبعاد الاجتماعية لتغير الأسرة، دراسة ميدانية على عينة أسر بمدينة باتنة، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية موارد بشرية، جامعة باتنة، الجزائر 2012م.
158. نسيم لغريبي، التحضر في المجتمعات الصحراوية، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012.
159. كمال بلخيري ، التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، (دراسة نظرية وميدانية لحالة الجزائر)، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تنظيم وعمل، الجزائر، باتنة، 2008-2009.
- 7-الوثائق و التقارير و الإحصائيات الرسمية الوطنية و العلمية :**
160. تقرير حول الوضعية العامة لولاية باتنة لسنة 2013، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي، فيفري، 2014.
161. تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا ،سبتمبر 2002.
162. التقرير الوطني الصادر عن الجلسة المخصصة لقطاع الصحة والسكان وإحـ المـ المستشفيات، تم تصفح الموقع بالتاريخ 06سبتمبر 2011
163. تقرير اللجنة الوطنية للسكان 2000
164. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية 1994.
165. اليونسكو، السياسات السكانية في الوطن العربي، 1992.
166. المسح الجزائري لصحة الأم و الطفل ؛ EASME ، 1992
167. المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2001

168. موقع وزارة الشؤون الخارجية ، الأحد 13 أبريل 2008.
169. وزارة الصحة والسكان 1994
170. الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات إحصائية 1996-2003
171. الديوان الوطني للإحصائيات 1988، الشبكة الحضرية في الجزائر منذ 1987، العدد 04
172. الديوان الوطني للإحصائيات :معطيات إحصائية حول السكان في الجزائر سنة 2003.
173. التعداد العام للسكان و السكنات (1987) RGPH 87
174. الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) معطيات إحصائية رقم 398، الجزائر 2003.
175. الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات إحصائية حول السكان في الجزائر 2007 .
176. نص خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه أمام سلك القضاة بتاريخ 29 أكتوبر 2008، بمناسبة إفتتاح السنة القضائية 2008/2009
177. حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976
178. ملف الصحة بولاية باتنة المقدم أمام الدورة العادية الثالثة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 2013
179. مديرية التربية لولاية باتنة، عرض حال حول تحضيرات الدخول المدرسي 2013-2014.
180. مديرية التخطيط، باتنة.
181. المصلحة التقنية لبلدية باتنة .
182. مكتب الدراسات التقنية في الهندسة المعمارية والتعمير BETAU، مخطط شغل الأراضي، UB10، باتنة، المرحلة الأولى.
183. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات، سنة 2005.
184. مخطط التناسق الحضري، SCU، باتنة.
185. مجلة الأسبوع العربي، 17 كانون الثاني، سنة 2000.

186. دليل باتنة، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1984.
187. كتيب جغرافية محلية لمدينة باتنة.
- 8-القوانين :**
188. الزواج و الطلاق في الشريعة والقانون ، دار العلوم و النشر و التوزيع ، عنابة، الجزائر، د.س.
189. قانون البلدية والولاية رقمي 08/90 و 09/90 مؤرخة في 1990/09/07 طبقا للجريدة الرسمية ج.د.ش.عدد 15.
190. قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90. مؤرخ في 1990/12/01 طبقا للجريدة الرسمية ج.د.ش.عدد 52 .
191. قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 بتاريخ 1990/11/18 طبقا ج.ر.ج، ج.د.ش.عدد 49 قانون التهيئة والتعمير رقم 28/90 والأملاك الوطنية/1990/12/1 العدد 52 .
192. قانون البلدية رقم 09/08 والولاية رقم 09/09 بتاريخ 1990/04/07، طبقا ج.ز.ج.د.ش.عدد 15.
193. المادة 12-13 من قانون الأسرة رقم 11/84 المؤرخ في جوان 1984، سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
194. المواد، 48، 52 من الدستور الجزائري ، دار المغاربية للنشر و التوزيع و الإشهار .

ثالثا-المراجع باللغة الأجنبية:

1-المراجع :

195. Alie kouawaci, éléments d'analyse, demographique office de publication universitaire alger, 1994,p61.
196. André Michel , sociologie de la famille et du mariage, press universitaire de France, Paris, 1978.
197. benet johnand nelvin in social life, structure and fonction and introduction
198. to general sociology, new york alfred A.kmopf. 1949, p82.

- 199.Burgues ' The crown of the city ' an introduction to a research project in park etal, the city, Chicago, university of Chicago press, 1925.
- 200.catherine, ciccelle et autres ' les theories sosiologique de la famille edition la de couvert et syros. paris . 1998 .
- 201.Cbouni, l'enjeu des indication du développement, notions sciences et sociétés, vol 6,1998.
- 202.CH haris and Hulman, The nature of cities in halt areiss,(eds) cities and society.
- 203.Don martiudale, « Prefatory remarks the theory of city » in Max Weber « The city » trans by Don martindale and wirth, New York, The free press, 1958.
- 204.Edd, E. led, urban anthropology, Athens university of georgia press, 1968, .
- Emile durkeim , de la devrsion du travail social, Puf. Paris.
- 205.Fanon, F,Sociologie d'une revolution, Paris,P.C.M.
- 206.Farouk ben atia, le travail féminin en algerie, alger, SNEDSD.
- 207.Fraçois Noel ' L'evolution sociologique de la famille edition du centre d'action laique, Bruxelles, Belgique, 1991, p28.
- 208.Harnn olson .the pricess of social organization qp mist on new yourk 1968..
- 209.Hoptisdale. The process of wrbanisation. Social forces. 20 march1940.
- 210.Jsumpf et m hugnes. dictionnaire de sociologie. larousse. paris. 1978.
- 2011.laardes ,information rapide les nouvelles familles » ,bulletin mensuel 4emesérie ,n 1,avril ,1996 .
- 212.lévi'strauss'la famill in claud leivi,strauss gallimards 1^{er} edition francaise in annales l'université d'bidjan,étfino' socologie, tom 3, Paris,1979.

- 213.M.ladjali, espacement des naissances ces sous le trois tiers monde, l'expérience algerienne, ed, opu,1983.
- 214.Marhelot, les bidon villes encasernés, contribution à l'étude de surpopulation a alger, im les influences occidentales dans les villes maghrébines à l'époque contemporaine, études méditerranée N°2, 1974.
- 215.Marie Joelle Gulaune ' la famille, lien de vie, Bayard édition, Paris, 1996.
- 216.marie thérèse, famille et societé,'chamelier mc grow hill townto, Canada,2eme edition,1999.
- 217.pierre, Bourdieu, sociologie de l'Algérie, p.u.f,paris ,1970.
- 218.R.ledrut ' Sociologie urbaine, P.U.F, Paris, 1973.
- 219.R'dinkel « attudes if children towards supporting aged parents” American sociological review'august 1944.
- 220.Schneider « industrial sociology » « mcgraw-hill company, n,y,1957.
- 221.See' Marilyn m,mcmicllen,dufferentail mortality by sesc in fatal and neonatal deaths science,1979,204,april 6.
- 222.sorre Max, les fondements de la geographie, paris, 1952.
- 223.Tabutin dominique et jacques vallin, l'état civil en algérie, Colloque de démographie africaine, rabat 3-5 octobre 1972, oran 'imed areston,insee,paris.

2- أطروحات الدكتوراه:

- 224.aissa delenda, role du développement social et économique dans le changement des comportement démographiques. En algérie.thèse de doctorat en démographie département de démographie.faculté des siences sociale.université d'oran.2004.

3-الدوريات :

- 225.ONS, collection statistique , 1998.
- 226.ONS, collection statistique, n°80,juin,1999
- 227.ONS.collection statique,1996-2003
- 228.collection statistique. Demographie algerienne.ONS52008-1999
- 229.collection statistique.démographie.algérienne ONS1990-2008.
- 230.Rapport national, population et développement Algérie 2003.
- 231.gouvernement algerien (2010), op cité.
- 232.direction de la programmation et de suivi budgétaires, 2012.

4-مواقع الأنترنت :

- 233.<http://69.13.146.155/nobanews/62/222.h.t.m>.
- 234. <http://www.ejtemay.com/showthread.php=118>
- 235.<http://sa.edu.uqn.âge/ar/115055>.
- 236.<http://www.ONS.DZ/demographie.html>
- 237.<http://www.jnobjo.com/vb/t19536>.
- 238.w.w.w.alghoraba.com
- 239.www.ons./thém-stats
- 240.www.premier-minister-gov.dz
- 241.www.menara.ma/ar/2012/09/07/254027.html
- 242.www.rezgar.com
- 243.www.santé.dz

ملخص الدراسة:

أولاً: باللغة العربية:

تعد هذه الدراسة التي تحمل عنوان: "التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية" اهتماماً آخر بالأسرة الجزائرية وقد حاولت تفسير العلاقة القائمة بين التنمية الحضرية والتغير الأسري.

وقد تم التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والديمقراطية والإقتصادية والعمرانية لذلك التغير الحاصل في الأسرة من الناحية البنائية والوظيفية.

انطلاقاً من هذه الطرح تمحور الإشكال الرئيسي للبحث حول التساؤل الرئيسي الآتي:

"هل أدت التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية".

وللإجابة على هذا التساؤل يتم من خلال الوقوف على واقع التنمية الحضرية وكذا واقع التغير الأسري في المجتمع الجزائري ومحاولة قياس العلاقة بين المتغيرين، فقد تم الإعتماد على الفرضية الرئيسية الآتية:

"تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة الجزائرية"

وتندرج تحتها خمس فرضيات فرعية كل فرضية فرعية تضمنت مجموعة مؤشرات دالة عليها وهي:

الفرضية الأولى: "تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الاجتماعي منها" وتتمثل مؤشراتها في:

- 1- ظهور السكن المستقل عن سكن العائلة الكبيرة.
- 2- تغير بناء الأسرة الحضرية من النمط الممتد إلى النمط النووي.
- 3- السماح بخروج الزوجة للعمل ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل أسرتها ومنح حريتها واستقلاليتها.
- 4- تقلص وظائف الأسرة الحضرية لوجود مؤسسات الرعاية البديلة في الوسط الحضري تشاركها في تأدية أدوارها.
- 5- ضعف نظام الزواج القرابي الداخلي وتغير أساليبه.

6- سمح الاختلاط داخل الوسط الحضري بحرية اختيار الأزواج، وكذا أتاح بدائل أكثر للاختيار الزوجي.

7- توفر المرافق والتجهيزات، وكذا مختلف الخدمات الإجتماعية من تعليم وصحة وتربية داخل الوسط الحضري.

الفرضية الفرعية الثانية: "تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الثقافي منها".

- وتتمثل مؤشراتها في:

- 1- ظهور نوع من السلطة الأبوية القائمة على الديمقراطية.
 - 2- ظهور أساليب جديدة في التعامل داخل الأسرة الحضرية كحرية التحاور والتواصل.
 - 3- حرص الأسرة الحضرية على تعليم أبنائها في مختلف الأطوار.
 - 4- إن تغير العلاقات الأسرية داخل الوسط الحضري لم يكن له دور في إضعاف العلاقات القرابية، بل أكد على الاستقلال والانفراد في علاقات الجيرة.
 - 5- تخلي الأسرة الحضرية عن ممارسة بعض العادات والتقاليد التي كانت تمارس في الريف داخل مجتمع المدينة.
 - 6- عدم إقبال أفراد الأسرة على أماكن الترفيه داخل الوسط الحضري.
- الفرضية الفرعية الثالثة: "تؤدي التنمية الحضرية إلى أحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الديمغرافي منها".

- وتتمثل مؤشراتها في:

- 1- إن تأخر سن الزواج لدى الشباب داخل المجتمع الحضري أدى إلى انخفاض معدل الخصوبة.
- 2- تقلص حجم الأسرة الحضرية.
- 3- توفر مختلف وسائل منع الحمل ساعد الأسرة الحضرية على تنظيم نسلها وتدعيم سياسة تنظيم النسل في الجزائر.
- 4- توفر فرص العمل وكذا المرافق والخدمات والإستقرار والأمن داخل الوسط الحضري سبب هجرة الأسر الريفية إليه.

5- الهجرة المستدامة نحو المدن أدت إلى ظهور الأحياء الفوضوية واكتظاظ المدن وتشعبها.
الفرضية الفرعية الرابعة:

"تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب الاقتصادي منها".
وتتمثل مؤشراتهما في:

- 1- ارتفاع مستوى الدخل لدى الفرد داخل مجتمع المدينة.
- 2- ممارسة معظم أرباب الأسر لمهن إضافية داخل مجتمع المدينة لتدعيم ميزانية الأسرة وتلبية متطلباتها في ظل ارتفاع تكاليف الحياة الحضرية.
- 3- مشاركة الزوجة العاملة بأكبر جزء من دخلها في تلبية متطلبات الأسرة داخل مجتمع المدينة.
- 4- يعتبر الإنفاق على الطعام والعلاج والتعليم من أكثر جوانب الإنفاق للمدخل داخل مجتمع المدينة.

الفرضية الفرعية الخامسة: "تؤدي التنمية الحضرية إلى إحداث تغيرات أسرية داخل مجتمع المدينة في الجانب العمراني منها": وتتمثل مؤشراتهما في:

- 1- تنوع المشاريع السكنية في الوسط الحضري (اجتماعي، تساهمي، ترقوي).
- 2- الاختيار الحر لموقع المسكن حسب رغبة المستفيد.
- 3- تحسين البنية الجمالية للمدينة بتأهيل المسكن وفق نمط عمراني حضري يتناسب واحتياجات الأسرة الحضرية.
- 4- إجراء تغييرات وتعديلات على التجهيزات الأولية للمسكن.

وللتأكد من صحة هذه الفرضيات ومؤشراتهما تم عرض الموضوع نظريا من خلال توضيح كل ما يتعلق بمؤشرات البحث، وإجراء دراسة ميدانية لتدعيم الجانب النظري وإخترانا أن تكون مدينة باتنة مجالا للدراسة باختيار بعض الأحياء الحضرية بها لجعل العينة أكثر تجاوبا ولتغطية الخائص التي تتطلبها الدراسة.

ولإعوبة حصر وحدات المجتمع الأصلي والمتمثلة في مجموع الأسر الحضرية بمدينة باتنة، تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية المنتظمة وهي الأنسب لتمثيل مجتمع الدراسة لأنها تمتاز

بسهولة اختيار مفرداتها، وقد اخترت عينة تتكون من 200 أسرة شملت بعض الأحياء الحضرية المختارة لمدينة باتنة والتي نتوافق مع الشروط والمؤشرات الموضوعية لدراسة وتحليل أبعاد موضوع البحث، ولقد وضعت مقاييس واختصاصات معينة لعينة أسر البحث وتمثل في:

- * ضرورة وجود الزوجين على قيد الحياة داخل الأسرة.
- * ضرورة عمل الزوجة خارج الإطار المنزلي.
- * ضرورة وجود الأبناء.

وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، وعلى أدوات جمع البيانات والمعطيات التالية:

الملاحظة، المقابلة (الحرية والموجهة)، الإستمارة، دليل مقابلة.

وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1- يفضل الشباب الجزائري المعاصر السكن المستقل عن سكن العائلة الكبيرة، وبالتالي أصبح شكل الأسرة الجزائرية الحضرية يميل إلى الطابع النووي لكن ليس بالشيء المطلق، لأن الأسرة الجزائرية لم تنعزل تماما عن كل علاقاتها بالعائلة الممتدة بل الإنعزال كان نسبيا فقط.

2- إن عمل الزوجة ساهم في تغير الأسرة الجزائرية الحضرية بنائيا ووظيفيا حيث تمكنت من تحقيق حريتها واستقلاليتها، وأصبحت تشارك زوجها في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، وساعدها على هذا ما وفره الوسط الحضري من مؤسسات الرعاية البديلة المتمثلة في دور الحضانة تلجأ إليه جزئيا أثناء فترة غيابها عن المنزل، وبذلك أصبحت تشارك بفعالية في التنمية الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع والذي من شأنه أن يساعد في دفع عملية التنمية الحضرية بتكاثف المؤسسات الأساسية في التنشئة بما يضمن للأبناء النمو السليم نفسيا واجتماعيا وعقائديا وسياسيا.

3- تغير ظروف الزواج داخل مجتمع المدينة الجزائرية من زواج قرابي داخلي إلى زواج اختياري خارجي، بحكم التحول الكبير في نمط الحياة الحضرية وما يتبعها من متطلبات واسعة كان له الأثر الكبير في تغيير نموذج الزواج، فتعقيدات الحياة في المدينة ألزمت الشباب في الكثير من الحالات على تأخير زواجهم لأعمار متقدمة جدا، فتوفر فرص التعليم والتكوين والعمل في المدينة خاصة للمرأة أدى إلى حريتها واستقلاليتها وتحررها من القيم والعادات التقليدية

المرتبطة بالزواج، وبالتالي الحياة الحضرية أدت إلى تراجع سن الزواج عند الجنسين خاصة وأن تكوين أسرة نووية في ظل الإستقلالية الإقتصادية والإنفصال عن الأسرة الممتدة، فإن هذا النموذج يتطلب توفر عوامل عديدة منها السكن المستقل الذي يحتاج إلى وقت طويل لتوفيره وتجهيزه بأبسط متطلبات الحياة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج أدى بالكثير من الشباب إلى تأخير سن الزواج.

4- مس التغير الذي شهدته الأسرة الحضرية الجزائرية العلاقات الأسرية حيث تغيرت السلطة الأبوية وأصبحت قائمة على الديمقراطية، وتغيرت بذلك أساليب التربية والمعاملة الوالدية وأصبحت قائمة على الحوار والمناقشة وإبداء الرأي، كما زادت مسؤولية الأسرة في تنشئة الأبناء من خلال المتابعة المستمرة، راجع إلى التحسن في المستوى التعليمي والثقافي.

وعلى الرغم من هذه التغيرات التي صاحبت عملية التنمية إلا أن الأسرة في المدينة ظلت تعمل على توفير جميع مقومات التماسك والترابط الثقافية والإجتماعية، إلا أن هذا لا يعني أن الأسرة لم تتأثر بهذه التغيرات التي أدت إلى انتشار بعض العوامل التي أثرت على تماسكها وعلى نمطها وتوزيع الأدوار بين أفرادها ونسق العلاقات الداخلية بها.

5- بقيت الأسرة الحضرية الجزائرية محافظة على العلاقات القرابية رغم الإستقلال السكني الذي وفره الوسط الحضري مؤكدة على الإنفرادية والإستقلال في علاقات الجيرة.

6- سجلت الأسرة الحضرية نسبا معتبرة من تنظيم النسل تمثلت في 97% وكانت الوسيلة الأكثر استعمالا هي الحبوب بنسبة 65.4% ما ساعدها على تقليص حجمها بما يتماشى ومتطلباتها، وهو يعتبر مؤشر هام على الإنطلاق في تدعيم عملية التنمية الحضرية بالمدينة وذلك بتخفيف الضغط على المراكز الحضرية والتعليمية.

7- إن توفر فرص العمل والمرافق والخدمات والإستقرار والأمن داخل المدن سبب هجرة الأسر الريفية إليه، ما أدى إلى ظهور الأحياء الفوضوية واكتضاض المدن وتشعبها، وهذا ما أعاق عملية التنمية الحضرية على تحقيق أهدافها وبرامجها، لذلك لابد من النظر في جميع السياسات الحضرية والعمرانية لأن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه يؤدي إلى مشاكل إجتماعية وإدارية كأزمة السكن والنمو الديمغرافي.

لذلك لابد من استحداث استراتيجية جديدة تكون موجهة وفق أسس علمية وأهداف واضحة للحد من هذه الأزمات في إطار التنمية الحضرية.

8- إن السكن في شقق داخل العمارات يقلل من التواصل مع الجيران، كما يزيد الضغط على الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصرف الصحي.

9- إن توفير سكنات مريحة وملائمة للأسر يتوفر فيها كل مقومات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية، تعمل على استمرارية العلاقات الاجتماعية القروية وعلاقات الجيرة بشكل محايد.

Résumé de l'étude :

Cette étude, intitulée : « **développement urbain et la transposition familiale dans la communauté de la ville Algérienne** » est considérée comme un autre intérêt à la famille algérienne dans le but d'essayer d'expliquer la relation entre le développement urbain et le changement familiale.

L'accent a été mis sur la dimension social, culturel, démographique, économique et urbaine du changement qui se déroule dans la famille du côté structurale et fonctionnelle

À partir de ces propositions la principale forme de recherche se pose sur la question principale suivante :

Est-ce que l'exécution du développement urbain a contribué à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville algérienne

Pour répondre à cette question se manifeste en se tenant debout sur la réalité du développement urbain et aussi la réalité du changement familial dans la société algérienne et essayer de mesurer la relation entre les deux variables, il a été appuie sur l'hypothèse principale suite :

Le développement urbain entraîne des changements familiaux dans la communauté algérienne.

S'intégrer sous elle cinq sous-hypothèses comprenait un ensemble d'indicateurs qui la montre qui est :

Première hypothèse: le développement urbain conduit à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville dans son côté social, ces indicateurs se représentent en :

1. L'émergence de la maison autonome de la maison de la grande famille.
2. Modification de la construction de la famille du style prolongé au style nucléaire.
3. Permettre à la femme de sortir pour travailler et sa contribution à adopter des décisions dans sa famille et d'octroyée sa liberté et son indépendance.
4. Contraction des fonctions de la famille urbaine pour l'existence d'institutions d'alternative soins dans les zones urbaines qu'elle partage ses rôle ensemble.

5. La faiblesse du système de mariage des parents intérieur et le changement de ses tactiques.
6. Le métissage a permis dans les zones urbaines la liberté de choix des couples et aussi il a autorisé plus d'alternatives à choisir le couple.
7. Disponibilité des installations et des équipements, et aussi les différents œuvres sociaux de l'éducation, la santé et l'éducation dans les zones urbaines.

Deuxième sous-hypothèse : Le développement urbain conduit à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville dans son coté culturel, ces indicateurs se représentent en :

1. L'émergence d'une sorte d'autorité parentale fondée sur la démocratie.
2. L'émergence de nouvelles méthodes dans le traitement au sein de la famille urbaine comme la liberté de dialogue et de communication.
3. le souci de la famille urbaine sur l'enseignement de leurs enfants dans les différentes phases.
4. Le changement des relations des familles dans les zones urbaines n'a joué aucun rôle à affaiblir les relations de parenté, mais il a confirmé l'indépendance et le monopole dans les relations des voisins.
5. La famille urbaine a renoncée la pratique de quelque coutumes et traditions quelle a exercée dans les banlieues dans la société de la ville.
6. Le manque d'attraction des membres de la famille envers les endroits de loisir dans les zones urbaines.

Troisième sous-hypothèse : Le développement urbain conduit à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville dans son coté démographique, ces indicateurs se représentent en:

1. Le retard dans l'âge du mariage des jeunes dans la communauté civique conduit à une baisse du taux de fécondité.
2. Le rétrécissement de la grandeur de la famille urbaine.
3. Disponibilité des différents moyens de contraception a permis à la famille algérienne urbaine de contrôler les naissances et renforcer la politique du contrôle des naissances en Algérie.
4. La disponibilité des opportunités de travail et aussi les équipements et services, la stabilité et la sécurité dans le milieu urbain a causé le mouvement des familles rurale vers celui-ci.

5. L'immigration durable vers les villes conduit à la parution des bidonvilles et le surpeuplement des villes et son divergence.

Quatrième sous-hypothèse : Le développement urbain conduit à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville dans son coté économique, ces indicateurs se représentent en:

1. L'élévation du niveau de revenu chez l'individu dans la société civique.
2. La pratique des professions supplémentaire par plusieurs chefs de famille dans la communauté de la ville pour renforcer le budget de la famille et servir ses besoins face à la hausse des coûts de la vie urbaine.
3. La répartition de la femme avec une grande partie de son revenu pour répondre aux besoins de la famille au sein de la communauté de la ville.
4. L'accord sur la nourriture, le traitement et l'éducation se considère des la plupart des aspects de l'accord sur le revenu dans la société de la ville.

Cinquième sous-hypothèse : Le développement urbain conduit à apporter des modifications familiales dans la communauté de la ville dans son coté urbain, ces indicateurs se représentent en:

1. La diversité des projets résidentiels dans la zone urbaine (social, participatif, promotionnel)
2. Le libre choix du site de logement selon le désir du bénéficiaire.
3. L'amélioration de l'image esthétique de la ville en conception des logements selon le modèle urbain qui convient aux besoins de la famille urbaine.
4. Apporter des changements et des modifications sur la conception initiale du logement.

Pour vérifier l'exactitude de ses hypothèse et ces indicateurs le sujet été présenté pratiquement en clarifiant tous les indicateurs qui concerne la recherche, et mener une étude sur le terrain pour renforcer le coté théorique nous avons choisi la ville de Batna comme domaine d'étude en choisissant certains quartier pour rendre l'échantillon plus réactif pour couvrir les caractéristiques dont l'étude a besoin.

Et à cause de la difficulté de la restriction de la communauté d'origine représentée dans le groupe des familles urbaine dans la ville de Batna, le style adopté et celui de l'échantillon aléatoire de régulière, car il est le

mieux adapté pour représenter la communauté d'étude parce qu'il est facile de choisir son vocabulaire.

Et j'ai choisi un échantillon de 200 famille inclus certains quartiers urbains choisis de la ville de Batna et qui est compatible avec les conditions et les indicateurs objectifs pour étudier et analyser les dimensions du sujet de la recherche, et j'ai mis des normes et propriétés désignés pour l'échantillon des familles de la recherche et se représentent en :

- La nécessité de présence d'un couple vivant dans la famille.
- Le besoin de travail de la femme en dehors de son foyer.
- Exigence de la présence des enfants.

On a adopté dans l'étude l'approche descriptive, analytique et statistique, et des outils de collecte des données et des faits suivants :

Observation, interview (libre et orientée), questionnaire, guide d'interview.

Les résultats de l'étude sont les suivants :

1. la jeunesse algérienne contemporaine préfère un logement indépendant du logement de la grande famille, et alors la forme de la famille algérienne tend au style nucléaire mais pas sous la forme absolu, parce que la famille algérienne n'est pas totalement isolée de la famille prolongée mais l'isolement était seulement proportionnel.
2. Le travail de la femme a contribué à modifier la famille algérienne urbaine structurellement et fonctionnellement ou elle a pu atteindre sa liberté et son indépendance et elle participe à la prise de décision avec son mari au sein de sa famille. Ce qui a aidée en cela sont les établissements de soins alternatifs qui s'agit des crèches fournis par les zones urbaines et qu'elle se tourne vers les pendant sans absence de la maison, et ainsi s'impliquer activement dans le développement social et économique de la société ce qui aiderait à faire avancer le processus de développement urbaine par la complicité des deux institutions principales dans l'éducation pour assurer une croissance saine des enfants psychologiquement et socialement, idéologiquement et politiquement.
3. Le changement des conditions de mariage au sein de la communauté de la ville algérienne d'un mariage interne des cousins vers un mariage facultatif externe. En raison de grand changement dans le style de la ville urbaine et ce qui suit des larges exigences, il a eu un impact important dans le changement du modèle de mariage. Les complexités de la vie dans la ville ont engagé les jeunes dans

plusieurs cas à retarder leurs mariages à un âge très avancé. l'existence de possibilités d'éducation et de formation et de travail dans la ville surtout pour la femme conduit à sa liberté et son indépendance et sa libération des valeurs et coutumes traditionnels associés au mariage. Par la suite la vie urbaine a contribué au déclin de l'âge du mariage chez les deux sexes surtout que avoir une famille nucléaire à l'abri de l'indépendance économique et la séparation de la famille prolongée, ce modèle nécessite la disponibilité de plusieurs facteurs y compris le logement indépendant qui a besoin d'une longue période pour le fournir et l'équiper des exigences les plus simples de la vie. En outre les couts élevés de mariage ont poussés les jeunes à retarder leurs mariages.

4. Le changement vécu par la famille urbaine a touché les relations familiales où l'autorité parentale a changé et elle est devenue basée sur la démocratie et ainsi a changé les tactique d'éducation et de traitement parental et devenu basé sur la conversation, la discussion et exprimer l'opinion, plus l'augmentation de la responsabilité de la famille dans l'éducation des enfants grâce à un suivi continu, permis l'amélioration du niveau éducatif et culturel.

En dépit de ces changements qui a accompagné le processus de développement mais la famille dans la ville a travaillé à fournir tous les éléments de cohésion et de l'interdépendance sociale et culturelle. Mais cela ne signifie pas que la famille n'a pas été affectée par ces changements qui ont contribué à la propagation de certains facteurs qui ont touché la cohésion de la famille, son motif, la répartition des rôles entre ses membres et la coordination de ses relations intérieures.

5. La famille urbaine algérienne est restée entretienne des relations de parenté malgré l'indépendance résidentiel fournie par les zones urbaines et en insistant sur l'unilatéralité et l'indépendance dans les relations de voisinage.
6. La famille a enregistré des pourcentages considérables dans le contrôle des naissances représenté dans 97% la méthode la plus utilisée était la pilule avec 65.4% Ce qui l'a aidé à réduire son volume en conformité avec leurs exigence, il est considéré comme un indicateur important dans la consolidation du processus de développement urbain dans la ville pour alléger la pression sur les centres d'éducation et de santé.
7. La disponibilité des opportunités de travail, des établissements, des services, la stabilité et la sécurité dans les villes a causé le

mouvement des familles rurales vers les villes. se qui a causé l'apparition des bidonvilles et le surpeuplement des villes et son divergences, ce qui a entravé le processus du développement urbain à atteindre ses objectifs et ses programmes. Il doit donc être pris en considération tous les stratégies politiques et urbaines parce que l'échec à contrôler le tissu urbain et sa croissance pourrait conduire à des problèmes sociaux et administratifs comme la crise du logement et de la croissance démographique.

Donc, il doit élaborer une nouvelle stratégie dirigé selon des bases scientifiques et des objectifs clairs pour freiner ces crises dans le cadre du développement urbain.

8. Le logement dans des appartements dans les bâtiments réduit la communication avec les voisins, il soulève également la pression sur les services de base comme l'électricité, eau et assainissement.
9. Fournir des logements confortables et convenables aux familles ou tous les éléments de l'environnement social et économique, culturel et physique sont disponibles, travaille sur la continuité des relations sociales des parents et les relations de voisinage d'une façon neutre.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة البحث

الملحق رقم 02: دليل المقابلة

الملحق رقم 03: يوضح البرنامج الجديد لسنة 2013

الملحق رقم 04: يوضح حصيلة الإنجازات التربوية من سنة 1999 إلى
أفاق 2014م

الملحق رقم 05: يوضح تطور مراحل الطور (1، 2) عبر وية باتنة

الملحق رقم 06: يوضح توزيع المؤسسات التربوية الثانوية عبر وية باتنة

الملحق رقم 07: يوضح مراكز التكوين المهني عبر وية باتنة

الملحق رقم 08: تطور الهياكل البيداغوية للتعليم العالي للوية

الملحق رقم 09: يوضح تطور المنشآت الصحية عبر بلديات وية باتنة

الملحق رقم 10: يوضح شبكة الطرقات الوطنية للوية

قسم: علم

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الاجتماع والديموغرافيا

تخصص

علم الاجتماع الحضري

إستمارة البحث :

التنمية الحضرية و التغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية
-دراسة ميدانية على عينة أسر حضرية بمدينة باتنة -انموذجا -

تحت اشراف :

من اعداد الطالبة:

الاستاذ الدكتور: احمد بوذراع

وهيئة صاحبي

✓ ملاحظة: هذه البيانات خاصة و لا تستخدم إلا في الأغراض العلمية فالرجاء من
المبحوثين الإدلاء بالمعلومات اللازمة لمساعدة الباحثة على أداء مهمتها العلمية

السنة الجامعية :

2017-2016

أولاً: البيانات الأولية:

- 1- سن رب الأسرة :
- 2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- 3- المستوى التعليمي: أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- 4- الأصل الجغرافي: ريفي ☐ حضري ☐
- 5- نوع المهنة المزاولة: مجال صناعي ☐ مجال زراعي ☐ مجال خدمي ☐
- تربية وتعليم ☐ أعمال حرة ☐
- 6- عدد أطفال الأسرة: ☐ طفل، عدد الذكور ☐ عدد الإناث ☐

ثانياً-البيانات :

- 7- هل يقيم معك أحد من أفراد العائلة الكبيرة؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم ،فحدد من هم:
الوالدين من الأم ☐ الوالدين من الأب ☐
- 8- حدد سبب الإقامة معك؟ نتيجة ل:
- أزمة السكن ☐ المحافظة على نمط العائلة الممتدة ☐ كلاهما ☐
- 9- هل تفضل السكن بمفردك والإستقلال عن العائلة الكبيرة؟
نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم ، فحدد السبب:
ضيق المسكن ☐ الحرية والاستقرار ☐ البعد عن مكان العمل ☐
- تماشياً مع الأسرة الحضرية ☐ تفادياً للمشاكل العائلية ☐ جميعهم ☐
- في حالة الإجابة بلا ،فهل يرجع السبب إلى :
- لسبب العادات والتقاليد ☐
- أزمة السكن ☐
- قلة الإمكانيات ☐
- جميعهم ☐
- 10- هل تعتقد أن الأسرة النووية تمثل نمط الحياة الحضرية؟
نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، فهل تساعد الأسرة النووية على :

الحوار والمشاركة ☐ إتخاذ القرارات من طرف الزوج والزوجة ☐ الأولاد ☐ جميعهم ☐

11- هل المشاركة في القرارات الأسرية بين الزوجين تجد معارضة من طرف أهل الزوج؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، يحدد لماذا؟:

☐ -إعتبار الزوج فرد من العائلة الممتدة

☐ -نظرة الأهل إلى الزوجة على أنها دائما تبقى أنثى

☐ -إعتباره حقا للأهل على الزوج

12-هل مسكنك: ملك لك ☐ إيجار ☐ غير ذلك حدد:.....

13- كم عدد الغرف في المسكن عدد المطبخ؟.....

14-هل تعتقد أن عدد الغرف تكفي لعدد أطفالك ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ لا، فما هي الأسباب ،

☐ -حجم الأسرة كبير

☐ -وجود الأهل معكم

☐ -كلاهما

15-هل تؤيد فكرة خروج الزوجة للعمل ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، فما هو السبب في ذلك ؟:

☐ -لتحقيق الذات ☐ المساهمة في مصروف البيت ☐ تحقيق مركز اجتماعي

☐ -تحقيق إستقلال مادي ☐ تأمين المستقبل ☐ جميعهم

- في حالة الإجابة بـ لا ، فما هي الأسباب في نظرك ؟:

☐ -إهمال شؤون البيت ☐ إهمال تربية الأبناء

☐ -العادات و التقاليد لا تسمح بذلك

☐ -التقصير في حقوق الزوج ☐ جميعهم

16- ما هي المدة الزمنية التي تقضيها الزوجة يوميا في مكان العمل؟

3 ساعات ☐ 3-6 ساعات ☐ 6-9 ساعات ☐ أكثر من 9 ساعات ☐

17- بمن تستعين الزوجة للاعتناء بأطفالها أثناء فترة العمل؟

أهل الزوجة ☐ أهل الزوج ☐ مربية خاصة ☐

دار الحضانة ☐ الجيران ☐

- في حالة الإجابة بدار الحضانة هل تؤثر مصاريفها على ميزانية الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

18- هل تم التعرف بين الزوج و الزوجة؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ نعم ، حدد طريقة التعرف :

- قرابة ☐ الجيرة ☐ مكان العمل ☐ مكان الدراسة ☐ جميعهم ☐

19- لمن كان له القرار الأخير عند الزواج ؟

- قرار الأهل ☐ قرارك الخاص ☐ كلاهما ☐

20- هل تعتبر اختيارك كان مناسباً؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ لا ، فهل يرجع السبب إلى:

- اختلاف المستوى التعليمي و الثقافي ☐

- اختلاف الميول و الاتجاهات ☐

- اختلاف في السن ☐

21- ما هي المعايير التي حددتها في اختيار شريك حياتك؟

المال والجمال ☐ الحسب والنسب ☐ الدين ☐ الحب ☐ العمل ☐ القرابة ☐

أخرى تذكر:

22- هل كان الإختيار الزوجي اليوم السبب في انخفاض زواج الأقارب؟

نعم ☐ لا ☐

23- هل تعتقد أن الاختلاط في الوسط الحضري ، يتيح بدائل أكثر للإختيار الزوجي؟

نعم ☐ لا ☐

24- هل يتوفر حكيم على المرافق و الخدمات الضرورية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، حدد نوعها ؟

- خدمات تربوية و تعليمية ☐ دار للحضانة ☐ ملاعب رياضية ☐

- خدمات صحية ☐ جميعهم ☐

25- رتب حسب الأولويات التي تفضلها الأسرة الجزائرية في البرامج التنموية ؟

الجانب الاجتماعي ☐ الجانب الإقتصادي ☐ الجانب الثقافي ☐

الجانب السياسي ☐ الجانب البيئي ☐ الجانب العمراني ☐

26-هل يتم التشاور و الحوار بين الزوجين في مسائل تخص الأبناء ؟

نعم ☐ لا ☐

27-هل تستأذن الزوجة من زوجها في حالة خروجها من المنزل ؟

نعم ☐ لا ☐

28-كيف يتم حل المشاكل العائلية التي تحدث بينك و بين زوجتك (زوجك)؟

-بالحوار و التفاهم ☐ تدخل الأهل لحلها ☐ تدخل الأصدقاء ☐

فرض رأيك بالقوة ☐ اللجوء إلى العدالة ☐ أخرى تذكر

29-هل يمارس الأولاد الذكور السيطرة على الإخوة الإناث ؟

نعم ☐ لا ☐

30-من يحل الخلافات التي تحصل بين الأبناء ؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ كلاهما ☐

31-لمن يلجأ الأبناء لحل بعض المشاكل الخاصة ؟

الأب ☐ الأم ☐ كلاهما ☐

32-هل تعامل أبنائك بالمساواة بين الذكور و الإناث ؟

نعم ☐ لا ☐

33-عدد الأبناء المتدربين :

تحضيري ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

34-من يتحمل مسؤولية تعليم الأبناء في المنزل ؟

الزوج ☐ الزوجة ☐ الأخ الأكبر ☐

الأخت الكبيرة ☐ مدرس خاص ☐ بمفردهم ☐

35-هل مستوى تحصيلهم الدراسي مرضي ؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بـ لا ، فحدد السبب :

-عدم الإهتمام بالأطفال ☐

-صعوبة المنهاج الدراسي المقرر ☐

-قلة الإمكانيات المادية ☐

-التأثر بوسائل الإعلام و الترفيه ☐

- جميعهم

☐

36- هل تتبادلون الزيارات الأسرية ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، فحدد في أي مناسبة تتم هذه الزيارة :

- في الأعياد ☐ في الأفراح ☐ في العطل ☐ في المناسبات ☐ جميعهم ☐

37- هل يتدخل الأهل في شؤون أسرتك الخاصة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، فكيف تشعر حينها :

تشعر بالإزعاج ☐ تشعر بالقلق و الغضب ☐ تعتبره حقاً للأهل عليك ☐

- أخرى تذكر :

38- كيف تقرر الأمور التي تخص أسرتك؟

بحرية تامة ☐ بمشاركة الأهل ☐ كلاهما ☐

39- هل تتبادل الأسرة بعض الخدمات مع الجيران ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ، حدد نوعها ؟

في حالة الإجابة بـ لا فحدد لماذا ؟

40- هل تمارس الأسرة بعض العادات و التقاليد الريفية في المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، حدد نوعها :

تقديس إنجاب الأطفال ☐ منع خروج المرأة للعمل ☐

إستخدام الأواني التقليدية ☐ إقامة الأفراح على الطريقة التقليدية ☐

41- هل تتردد على المراكز الثقافية في المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، فحدد كم مرة تتردد؟

كل أسبوع ☐ كل شهر ☐ كل سنة ☐

42- هل تستفيد من هذه المراكز ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ لا ، فحدد لماذا :

43- ما نوع البرامج الأسرية الأكثر مشاهدة من طرف الزوجين ؟

برامج حول تنظيم الأسرة ☐ برامج تثقيفية ☐ أشطرة ☐

برامج تربوية ☐ أفلام و مسلسلات ☐ أخبار عالمية و محلية ☐

44- أين تقضي أيام الراحة الأسبوعية عادة ؟

في المنزل ☐ عند الأقارب ☐ عند أحد الأصدقاء ☐

في التسوق ☐ في الحدائق ☐ أخرى تذكر

45- أين تقضي عادة عطلتك السنوية ؟

في المنزل ☐ في البحر ☐ في الريف ☐ في الخارج ☐

أماكن أخرى

46- السن عند الزواج : سنة

47- برأيك ماهو السن المثالي للزواج سنة

48- هل تأخر سن الزواج لدى الشباب يعود إلى :

أسباب إجتماعية ☐ أسباب إقتصادية ☐ أسباب تعليمية ☐

49- في رأيك ماهو حجم الأسرة المفضل لديك ؟

من 2-4 أطفال ☐ من 3-5 أطفال ☐ من 5-7 أطفال ☐

50- ماهي الفترة التي تراها مناسبة لإنجاب الطفل الأول ؟

بعد الزواج مباشرة ☐ بعد سنتين من الزواج ☐

بعد ثلاث سنوات من الزواج ☐ من أربع إلى خمس سنوات بعد الزواج ☐

51- ماهو موقفك من تنظيم النسل ؟ موافق ☐ معارض ☐

-إذا كان الجواب معارض، فحدد الأسباب :

-لصعوبة إقتناء موانع الحمل ☐ لأسباب دينية ☐ لأسباب صحية ☐

52- ماهو مصدر فكرة تنظيم النسل لديك ؟

شخصية ☐ عيادة ☐ زملاء العمل ☐ الأقارب ☐

الجيران ☐ وسائل الإعلام المختلفة ☐ جميعهم ☐

53- هل تتبعون وسيلة معينة لتنظيم النسل ؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم، فرتب الوسائل المتبعة المناسبة :

حبوب منع الحمل ☐ اللولب ☐ الواقي الذكري ☐

رضاعة طبيعية ☐ أخرى تذكر

54- متى شرعت في متابعة تنظيم النسل ؟

بعد المولود الأول ☐ بعد المولود الثالث ☐

بعد المولود الثاني ☐ بعد المولود الرابع ☐

- 55-هل تعتقد(ين) أن تنظيم النسل ضروري ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم، فماذا يعني لكما تنظيم النسل :
- تباعد الوالدين ☐
- المحافظة على صحة الأم ☐
- المحافظة على مستوى معيشي ☐ ثق ☐
- جميعهم ☐
- 56-برأيك هل يؤثر عمل الزوجة على عدد الأطفال المراد إنجابهم؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم، فحدد لماذا؟.....
- 57-إذا كان أصلك الجغرافي ريفي، فحدد مدة إقامتك في المدينة؟.....
- 58-هل لديك رغبة في تشجيع معارفك على الهجرة نحو المدينة؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم، فهل كان ذلك مع :
- الأهل ☐ الأصدقاء ☐ كلاهما ☐
- 59-ماهي الأسباب التي دفعتك لتشجيع هؤلاء للهجرة نحو المدينة؟ هل يعود إلى :
- توفر فرص العمل ☐ تحسين المستوى العلمي ☐ توفر المرافق و الخدمات ☐
- الإستقرار و الأمن ☐ جميعهم ☐
- 60-هل نجحت في تشجيع معارفك للهجرة نحو المدينة؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بـ ☐ فحدد لماذا؟.....
- 61-هل كان هناك أثار للهجرة الريفية على المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة بنعم، فحدد هذه الآثار ؟
- إكتضاض المدن و تشعبها ☐ تريف المدينة ☐ ظهور الأحياء الفوضوية ☐
- نقص المرافق و الخدمات ☐ جميعهم ☐
- 62-كم يبلغ الدخل الشهري للأسرة حاليا؟.....
- 63-هل لديك مصدر آخر للدخل ؟ نعم ☐ لا ☐
- 64-هل تمارس عملا آخر إضافة إلى عملك الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐
- 65-هل يكفيك المدخول الشهري لتلبية إحتياجات الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐
- 66-هل يتوفر المسكن على جميع لوازم ضروريات الحياة الحضرية؟ نعم ☐ لا ☐
- 67-هل تدخر جزءا من مدخولك الشهري ؟ نعم ☐ لا ☐

68-إذا كانت زوجتك عاملة و لها دخل محدد ، هل تساهم في ميزانية الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ،فهل تساهم ؟

-بكل الدخل ☐ جزء منه ☐

69-ماهي جوانب الإنفاق الأكثر مدخولك ؟

الطعام ☐ الملابس ☐ السكن ☐ التعليم ☐ العلاج ☐

ثالثا: البيانات المتعلقة بالجانب العمراني :

70-هل تحصلت على مسكن من طرف الدولة ؟نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ،فحدد نوعه:

سكن إجتماعي ☐ سكن إجتماعي تساهمي ☐ سكن ترقوي ☐

71-هل كان لديك رغبة في إختيار الحي الذي تسكنه ؟نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ،فحدد لماذا :

-لوجود الأهل و الأقارب ☐

-توفر الحي على المرافق التعليمية و الصحية اللازمة ☐

-قربه من وسط المدينة ☐

-إتساع مساحة البيت ☐

-جميعهم ☐

72-هل يناسب نمط التصميم العمراني لمسكنك ؟نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بلا ،فحدد لماذا :

-مساحته ☐ تتناسب مع حجم الأسرة ☐

-النمط العمراني له ☐ يتناسب و النمط العمراني المرغوب به ☐

-كليهما ☐

73-هل قمت بتغييرات في مسكنك ؟نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ،حدد مانوع التغييرات ؟

إضافة فتوحات (نوافذ) ☐ غلق شرفة (balcon) ☐

تركيب واقي حديدي ☐ فتح مستودع (garage) ☐

74- ماهي الأسباب التي دفعتك إلى هذا التغيير ؟

- ☐ ضيق المسكن ☐ زيادة عدد الأهل ☐ تركيب مكيف ☐
☐ الواجهة ☐ تناسب مع نمط العمارة

75- هل يعاني حيكم من بعض المشاكل ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم ، فحدد نوع هذه المشاكل :

- ☐ الضوضاء ☐ التلوث ☐ عدم وجود أماكن للعب الأطفال ☐
☐ عدم وجود مساحات خضراء ☐ عدم تهئية الطرقات ☐ جميعهم ☐

ملحق رقم: 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية

قسم علم الاجتماع

جامعة الحاج لخضر باتنة

دليل مقابلة موجه للفاعلين الاجتماعيين قصد معرفة آرائهم حول التنمية الحضرية بمدينة باتنة نموذجا، في إطار دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الحضري.

بعنوان

التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية

- دراسة ميدانية على عينة أسرحضرية بمدينة باتنة -نموذجا-

إعداد الطالبة:

تحت إشراف:

صاحبي وهيبة

الأستاذ الدكتور: أحمد بوزراع

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الدليل لا تستخدم إلا لأغراض علمية.

السنة الجامعية: 2014/2013

اتجاهات وآراء مقدمة للفاعلين الاجتماعيين للتنمية الحضرية بمدينة باتنة:

01- هل سبق وأن شارك المجتمع المحلي مع الجهات المختصة في إعداد برامج التنمية الحضرية بالمدينة؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة بلا، فحدد لماذا؟ هل يرجع ذلك إلى:

- عدم خبرة المجتمع المعني بالموضوع ☐ - عدم إعلام الجهات المختصة بهذه البرامج ☐ - كلاهما ☐

02- هل ترى بأن التخطيط لشبكة النقل الحضري المعمول بها تلبي احتياجات التنقل داخل وسط المدينة براحة؟
نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا، فحدد لماذا؟.....

03- هل ترى بأن هناك زيادة كبيرة لعدد سكان المدينة؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة نعم، فحدد سبب هذا النمو؟ هل هو يرجع إلى:

- الموقع الجغرافي للمدينة ☐ - توفر المرافق والخدمات العامة في المدينة ☐

- الزيادة الطبيعية للسكان ☐ - الهجرة من الريف إلى المدينة ☐

04- هل كان لهذا النمو السكاني الكبير للمدينة آثار سلبية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة نعم، فحدد الآثار؟

- ظهور الأحياء المختلفة ☐ - أزمة السكن الحضري ☐

- تناقص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ☐ - التدهور في مستوى تجهيز المرافق ☐ - جميعهم ☐

05- هل ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات في المدينة يعود إلى:

- تحسن الظروف الصحية والاجتماعية ☐ - ارتفاع نسبة الخصوبة ☐ - كلاهما ☐

06- هل تفضل نمط البناء الرأسي في المدينة مقارنة مع نمط البناء الأفقي؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة تفضيل نمط البناء الأفقي، حدد لماذا؟.....

07- هل ترى بأن تصميم النمط العمراني للأحياء الحضرية يتماشى مع رغبة ساكنيه؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا، فحدد لماذا؟.....

08- في حالة وجود مشروع لتحسين الواجهة الحضرية للحي، هل تفضل هذا في إطار:

- مبادرات للجهات المختصة ☐ - في إطار المشاركة الشعبية ☐

- في إطار حملات توعوية ☐ - جميعهم ☐

09- هل ترى أن الأحياء الحضرية تعاني من بعض المشاكل الحضرية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، فبماذا تتعلق هذه المشاكل؟

- ببرامج التحسين الحضري ☐ - ببرامج تخطيط المدينة ☐ - كلاهما ☐

10- هل تحتاج الأحياء الحضرية إلى تهيئة المساحات التي أمام العمارات؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم، فماذا تقترح لتهيئة هذه المساحات؟.....

11- هل التنمية الحضرية في المدينة تعني:

- إحداث تغييرات في المساكن - بناء العمارات الشاهقة - إنشاء الشوارع وتعبيدها - جميعهم

12- هل تصنف الحضرية في المدينة على أنها:

- عملية نشأة المجتمعات الحضرية - عملية نمو المجتمعات الحضرية - عملية تلوير المجتمعات الريفية إلى حضرية - عملية تغيير المدينة - جميعهم

13- هل التنمية الحضرية في المدينة حققت أهم برامجها؟ نعم لا

- في حالة الإجابة بنعم، فهل تخصص:

- التكامل بين المناطق الريفية والحضرية - التلوير التكنولوجي - الاعتماد على التجارة - التصنيع - النمو السكاني - جميعهم

14- هل برامج التنمية الحضرية نجحت في تحقيق أهدافها؟ نعم لا

- في حالة الإجابة بلا، فحدد في نظرك لماذا؟

- سوء الإدارة والتسيير

- ضعف الخبرة التكنولوجية

- الوضع الجيولوجي والبيوغرافي لا يسمح

- ضعف التخصيصات المالية

- عدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة

- عدم إشراك الجهات المعنية في عملية التخطيط للتنمية

- جميعهم

- في حالة الإجابة بنعم، فحدد نوع البرامج التي تحققت في الواقع؟

15- هل الحياة وسط الأحياء الحضرية مريحة؟ نعم لا

- في حالة الإجابة بنعم، فحدد لماذا؟

- الصعوبة المادية - صعوبة التماسي مع التلويرات الحضرية

- صعوبة التأقلم مع الوضع الحضري - الارتباط بالعادات والتقاليد - جميعهم